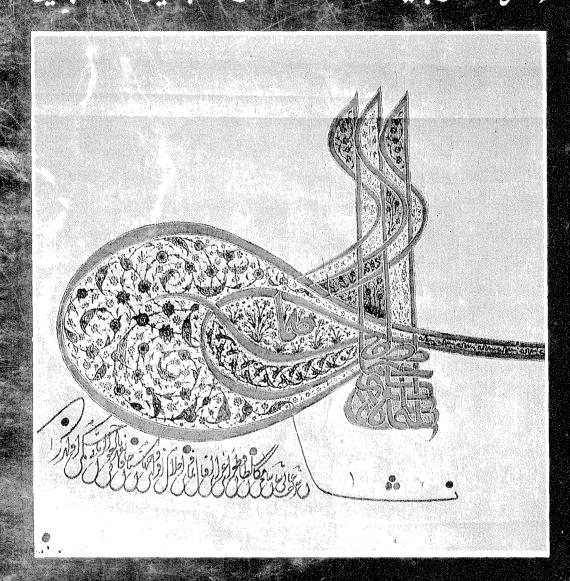
verted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

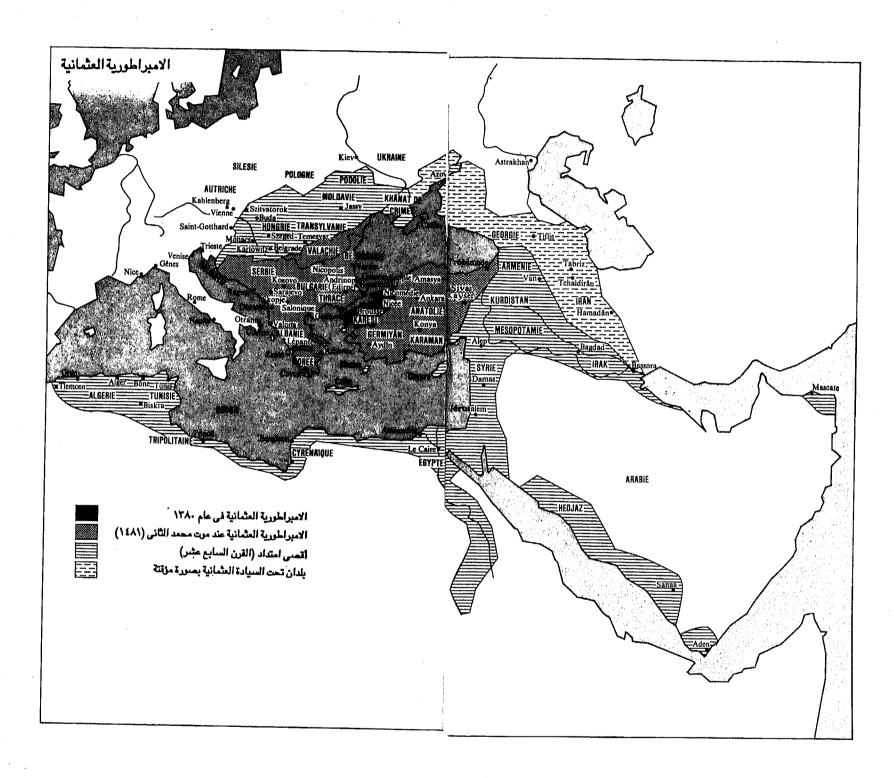
というがありまるい







الركة للولولولي العثانية



. الطبعة الأولث العنامغ - 1997

حيع المقوق محفوظة



القامرة الماهرة - باوين القامرة المشاعرليب - رشع 15/50 مدينة نصر - المعلمة الشامنية

تليفون: ۷۲ ، ۲۷۳۵

الغلاف: عساد حليم

لوحة الغلاف : طغراء سليمان القانوني

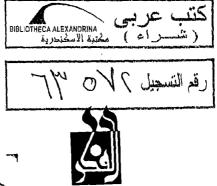


الالح المتعالقة المعتمانية

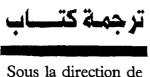
الجـزالاؤلـ

إشراف: روبيرمان تران

ترجمة:بشيرالستباعي







Sous la direction de Robert Mantran

HISTOIRE DE L'EMPIRE OTTOMAN

Publié avec le concours du Centre national des lettres

FAYARD
© Librairie Arthème Fayard 1989

كلمة من المترجم

خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة ترجمت الى العربية عدداً من الدراسات الاستشراقية التى تتناول جوانب مختلفة من تاريخ البلدان العربية الحديث (أواخر القرن الثامن عشر – أوائل القرن العشرين) من بينها كتاب المستشرق الروسى ليفين عن الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر.

وعلى مدار السنوات الخمس عشرة الأخيرة لم تفارقنى الرغبة فى ترجمة عمل رئيسى عن تاريخ هذه الامبراطورية، خاصة مع تزايد الاهتمام بمشكلة التكوين الاجتماعى – الاقتصادى للبلدان العربية فى ظل الحكم العثمانى بين صنوف الباحثين العرب فى الفترة الأخيرة.

وكان صدور الأصل الفرنسى للكتاب الذى بين يدى القارئ فى أاوخر عام ١٩٨٩ فرصة مؤاتية لتحقيق هذه الرغبة. وقد لفت انتباهى الى هذا العمل الهام، فى أوائل عام ١٩٩٢، المستعرب الفرنسى ريشار چاكمون، فتحمست لترجمته أملاً فى تعميق درايتنا بالتاريخ العثمانى فى وقت أصبح الخلاف فيه بين الكتاب العرب بشأنه سمة من سمات النزاع الايديولوچى الذى يميز الفترة الراهنة من الحياة الفكرية – السياسية للبلدان العربية بسبب انبعاث السلفية الإسلامية.

والحال ان الكتاب يبدد الكثير من الأساطير التي تحيط بالتاريخ العثماني، أكانت أساطير المستشرقين الغربيين التقليديين أم أساطير السلفيين الإسلاميين، وهو، من هذه الزاوية، يمثل مساهمة علمية تستحق الترحيب، أيا كان رأينا حول هذا الاستنتاج أو ذاك من استنتاجاته.

وأود أن أشكر كلاً من ريشار چاكمون، الذى استفدت من ملاحظاته الثمينة خلال مختلف مراحل ترجمة هذا الكتاب، وهبه مدحت، التى قدمت ملاحظات ثمينة بشأن ترجمة الفصل الخامس عشر المكرس للفن العثماني.

بشير السباعي

القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٢

تمهيد

قبل ما يزيد قليلاً عن مائة وخمسين عاماً، صدر « تاريخ الامبراطورية العثمانية » للمؤلف جوزيف فون هامر – بورجستال، مترجماً إلى الفرنسية عن مؤلفه الشامخ الصادر بالألمانية، « Geschichte des osmanischen Reich ».(۱) وكان لهذا الكتاب صداه الهائل، فلأول مرة يُنْشرُ تاريخ عام لهذه الامبراطورية، يستند إلى مصادر تركية وأجنبية، تتآلف أساسا من كتب الأخبار. وعلى الرغم من أن السرد يتوقف عند عام ١٧٧٤، فإن الكتاب قد اجتنب الانتباه بشكل واسع وذلك بقدر ماأن الامبراطورية العثمانية، منذ بداية القرن التاسع عشر، كانت في صدارة المجريات الأوربية ومجريات بلدان حوض البحر المتوسط: حملة بونابرت على مصر، الحروب مع روسيا، التمرد في الصرب وفي ايبيروس [جنوبي البانيا الحالية وشمال عربي اليونان الحالية. – المترجم]، حرب الاستقلال اليونانية، الغزو الفرنسي للجزائر، النزاع مع محمد على، وإلى مصر، التدخلات العسكرية والديبلوماسية والاقتصادية الدول العظمي. فهذه الامبراطورية التي زلزلت أوروبا على مدار زمن طويل، كانت تبدو آنذاك على حافة الزوال أو على الأقل على وشك فقدان سيطرتها على عدد معين من الشعوب، المسيحية أو الإسلامية، الأورزبية أو الشرقية.

على أن تاريخ الامبراطورية العثمانية كما يقدمه ج. فون هامر يتميز بأسلوب تأريخي تقليدي، فهو يهتم بالوصف أكثر من اهتمامه بالتفسير، أو أنه لا يتحرى الأسباب العميقة للأحداث. كما أنه يركز بشكل خاص – ومرد ذلك إلى السياق المعادى للعثمانين في ذلك الزمن – على شتى ضروب العيوب والأخطاء والمفاسد والتجاوزات، وهي حقائق لا تنكر إلا إنها لا تشكل جوهر التاريخ ، والأهم من ذلك أنها تقدم عنه صورة جزئية – ومتحيزة.

ومنذ ج. فون هامر، ظهرت عدة مؤلفات عامة عن الامبراطورية العثمانية، خلال القرن التاسع عشر وفي أوائل القرن العشرين، إلا "أن هذه المؤلفات كانت بوجه عام موجزة للغاية، كما كانت تفتقر إلى التناول العميق، فضلا عن تميزها في أغلب الحالات برؤية أوروبية مركزية للتاريخ، وغالبية هذه المؤلفات، المكتوبة استنادا إلى مصادر غربية لا إلى مصادر شرقية، تقدم عرضاً للوقائع إما أنه يتميز بأحادية الجانب فيما يختص بتناول الشئون الاقتصادية أو يتميز يالسطحية البالغة فيما يختص بتناول شئون إدارة الدولة، وصحيح أن الأرشيفات العثمانية لم تكن تحت تصرف الباحثين بعد ، إلا أنها حتى لو كانت قد أتيحت لهم لما بدل ذلك من المفهوم السائد عن تفوق أوروبا السياسي والثقافي.

وكان لابد من الانتظار إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى يتسنى للأمور أن تتبدل. فبادىء ذى بدء صار بالإمكان الرجوع إلى الأرشيفات العثمانية وتبين أنها تقدم وفرة من المعلومات، خاصة فيما يتعلق بالنواحى الداخلية للدولة العثمانية؛ كما أصبح التاريخ العثمانى موضع دراسة من جانب أتراك راغبين فى تكوين فكرة أفضل عن ماضيهم (٢) ومن جانب غربيين متخصصين فى اللغات الشرقية، ومن ثم يمكنهم التعامل مع مصادر تاريخية تركية وعربية وفارسية كانت حتى ذلك الحين مهملة إهمالاً جسيماً. وهكذا صار من الممكن أن تتكاثر البحوث والأعمال التى تتمتم بالتفاصيل وأن يتجدد الاهتمام بعدد من المسائل، ومن هذه الزاوية أمكن تحرير آخر تاريخ للأمبراطورية العثمانية، وهو التاريخ الذى كتبه ستانفورد ج. شو، حتى وإن كان بالإمكان لبعض استنتاجات أو استعراضات هذا الأخير ان تكون موضع نقد (٢) وفى حين أن المؤلفات التى نشرت فى الماضى كانت تركز على موضع نقد (١) وفى حين أن المؤلفات التى نشرت فى الماضى كانت تركز على والمبراطورية العثمانية، صار بالإمكان الآن تناول التاريخ المؤسسى والتاريخ المؤسسى والتاريخ المؤسسى والتاريخ المؤسسى والتاريخ المؤتصادى والتاريخ العرب والفرس، الخ، ومن ثم فإن درايتنا بالعالم الاقتصادى والتاريخ العلاقات بين الأتراك والعرب والفرس، الخ، ومن ثم فإن درايتنا بالعالم تناول تاريخ العلاقات بين الأتراك والعرب والفرس، الخ، ومن ثم فإن درايتنا بالعالم تناول تاريخ العلاقات بين الأتراك والعرب والفرس، الخ، ومن ثم فإن درايتنا بالعالم تناول تاريخ العلاقات بين الأتراك والعرب والفرس، الخ، ومن ثم فإن درايتنا بالعالم

العثماني قد أخذت تتسع وتتحدد منذ أربعين سنة، وبدا من المفيد أن نقدم إلى طلاب العلم وإلى زملاعنا المؤرخين وإلى الراغبين في النهل من منهل الثقافة عملاً مستنداً إلى هذه المعطيات الجديدة. وقد اقتدينا في ذلك بكلود كاهن الذي أدى عمله « تركيا قبل العثمانية »، الصادر بالانجليزية والذي أعيدت كتابته مؤخراً بالفرنسية ورأى النور، إلى تجديد تحليل تغلغل الأتراك في آسيا الصغرى واستقرارهم فيها بين القرنين الحادى عشر والثالث عشر، وهي الفترة التي تشكل بداية تاريخ العثمانين. (٤)

والاستشراق، الذي يعد أحد أشكال الدراية بالعالم الإسلامي في أقطار المغرب والشرق الأدنى، هو تراث يرجع في فرنسا إلى القرن الثامن عشر، منذ اللحظة التي أخذ فيها ترجمانات السفارات، بحكم تعلمهم للغات المسماة ب «الشرقية»: (التركية، العربية، الفارسية)، يرصدون بشكل مناسب أكثر فأكثر أحوال بلدان الشرق، أكان ذلك من حيث حياتها اليومية، أم من حيث حياتها السياسية أو الدينية، وشيئاً فشيئاً أخذت تتطور معرفة ظلت، على مدار وقت طويل، مجالاً المتخصصين، الذين كان الفرنسيون دائما أبرزهم احتلالاً للصدارة.

وعلم الشئون التركية، وهو فرع من فروع الاستشراق، ليس غائبا عن هذا المجال المعرفي، وقد مثلته، في الماضي البعيد والقريب، شخصيات بارزة. واليوم يعتبر علم الشئون التركية الفرنسي في حالة جيدة. فهو ماثل في عدد من فروع المعرفة المعرفة اللغوية والانثرويولوجيا والاثنولوجيا والتاريخ – على نحو ممتاز بحيث أن المؤرخين الفرنسيين المتخصصين في علم الشئون التركية قد أصبحوا من الكثرة بما يمكنهم من تناول مجمل تاريخ الاتراك، وبالأخص تاريخ العثمانيين. وهذا هو السبب في أنه قد بدا من الأنسب معالجة كل فترة من فترات التاريخ العثماني الكبرى من جانب متخصص فيها، بدلاً من تقديم عمل مكتوب بقلم كاتب واحد، لايمكنه أن يخرج من نواح عديدة إلا بعمل ثانوي.

وقد جرى العرف، منذ زمن بعيد، على أن يكون عنوان هذا النوع من الكتب: «تاريخ الامبراطورية العثمانية ». ولم نشأ الخروج على هذا العرف برغم أن تاريخ الدولة العثمانية بوجه خاص هو، إلى حد بعيد، ما حاولنا عرضه، مع الحرص على بيان أن هذا العالم ليس فقط عالم الفتوحات والسيطرة والتفوق العسكرى وإنما هو أيضا عالم تنظيم داخلى وإدارة.

إن التصور السابق للعالم العثمانى قد تأسس على مفاهيم تكونت فى القرن التاسع عشر بوجه خاص: فهذا النظام الاستبدادى الوحشى العنيف لايدين بسيطرته إلا لقوة جيشه، للضغوط الدموية أحياناً التى مارستهاحكومته؛ أما السلاطين فهم إمّا انهم كائنات دموية لاتعرف الشفقة، تحركها غواية السلطة، وتحكم عن طريق الإرهاب، أو انهم أشخاص بلا شخصية، يحيون فى الفجور والفساد (لا يكاد يستثنى منهم فى ذلك غير قليلين، كسليمان القانونى)؛ ولم يكن العالم العثمانى يعرف نظام حكم، أما الإدارة فهى معدومة أو تتميز بالإخلال بالواجبات؛ والإسلام فى هذا العالم كلى الجبروت وتشهد على صدارته الاتاوات، بل والمذابح، التى تستهدف المسيحيين. وهذا التصور، الذى يستند إلى تفوق الغرب وتفوق الأفكار الغربية فى القرن التاسع عشر، وإلى مبدأ القوميات، وإلى الدفاع عن أقليات معينة، والذى غالباً ما يعاود الظهور اليوم، كثيراً ماد س فى الكتب وفى النفوس فكرة و بالة بل و فساد العالم الإسلامي بوجه عام، والعالم التركى بوجه خاص.

أما ما يسمى ب « المسألة الشرقية » فقد كان يدرس حتى وقت جد قريب من وجهة نظر معادية للعثمانيين، وذلك من منظور السعى إلى تفكيك الامبراطورية، بهدف الاستيلاء على ثرواتها الاقتصادية وطرقها التجارية ومواقعها الاستراتيجية، مع الأمل أيضاً في تحويل الشعوب « المحررة من النير العثماني» إلى « عملاء». وعلاوة على ذلك، فلم يول اهتمام كبير للجزء العربي من الامبراطورية، اللهم ، منذ أواخر القرن الثامن عشر وخاصة في القرن التاسع عشر، إلا من زاوية غايات

اقتصادية أو سياسية (« الاستعمار») أو استراتيجية (الطريق إلى الهند، الوصول إلى إفريقيا السوداء) وبالاضافة إلى ذلك، لم يكن بالإمكان نسيان الاتهامات التى كالتها البلدان العربية للعثمانيين، الذين جرى تحميلهم المسئولية عن انحطاط شأن المسلمين وعن وصاية الغربيين على العالم العربي – الإسلامي: وهنا أيضاً، فإن اللجوء إلى المصادر الشرقية، دون الاكتفاء باللجوء إلى المصادر الأوروبية التي من الواضح انها قد ركزت على عدم كفاءة العثمانيين وإهمالهم وضعفهم، إنما يسمح

بإصدار حكم مختلف إلى حد ما عن الانحطاط » العثماني -- الإسلامي.

فالواقع ان بإمكاننا أن نرصد منذ النشأة وجوداً فعلياً لدولة عثمانية لها مؤسساتها وقوانينها وإطاراتها السياسية والإدارية والعسكرية: فالسلاطين العثمانيون الأوائل لايبيون البتة برابرة بلا مباديء، ويمكن لا نضواء الوجهاء والأعيان البيزنطيين تحت رايتهم، ولغياب قهر واضطهاد المسيحيين أن يكون شاهداً على تعايش معين، ويمرور الوقت، يتطور النظام، ولا تتعرض سلطة السلطان المنازعة؛ ويجرى التشديد على الطابع الإسلامي للنولة، لكن نظاماً يأخذ في التبلور، منفتحاً على تفهم لخصوصيات الولايات: فإلى جانب الشريعة الإسلامية، تظهر قواعد محددة، هي قواعد القانون نامه، التي تسمح بصون، وتكييف، بل وبتحسين العادات والتقاليد وأنماط الحياة و الأحوال الاجتماعية للرعايا المسلمين وغير المسلمين؛ وقد أدى هذا النظام في الولايات، خاصة في الولايات المسيحية، إلى صون اللغات المحلية والديانات، بل والأطرالسياسية والاجتماعية - فلم يكن القادة العثمانيون يريدون استيعاب الشعوب التي فتحوا بلادها، ولم تكن هناك عثمنة أو أسلمة قسريتان: وإلاَّ فكيف يمكننا تفسير استمرار اللغات اليونانية والطغارية والصريبة أو غير ذلك من اللغات، واستمرار الديانات المسيحية والأعيان المحليين، أي كافة العناصر التي استخدمتها الدول العظمى، بدءاً من أواخر القرن الثامن عشر وخاصة في القرن التاسع عشر، تحت ستار مبدأ القوميات وحماية الأقليات الإثنية أو الدينية ؟ nverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وإذا كان صحيحاأنه قد حدثت، في ظروف عديدة إلى هذا الحد أو ذاك، مبررة إلى هذا الحد أو ذاك، أعمال عنف بل وأعمال قهر للسكان غير المسلمين (وهل هناك بلد سائد لم يمارس مثل هذه الاعمال ضدالمسودين؟)، فإن حماية أهل الدمة، غير المسلمين، كانت القاعدة في الدولة العثمانية، مع هذا الاعتبار الذي يتمثل، كما في كل دولة إسلامية، في أن أهل الذمة هؤلاء كانوا يعتبرون رعايا نوى مكانة أقل شأناً من مكانة الرعايا المسلمين، وأن الاضطلاع بمسئوليات معينة كان محظوراً عليهم؛ لكن نظام الديقشرمه قد سمح بإنهاء هذا الحظر، كما أن من المناسب ألا ننسي أن اليهود المطرودين من أسبانيا ومن أوروبا قد وجدوا لهم ملاذاً في أرض عثمانية (سالونيك، اسطنبول). وهذا الانفتاح و هذا التسامح الذي عرفه العالم العثماني، نجد تعبيراً عنهما في أخبار رحلات القرن السادس عشر ثم في القرن السابع عشر، وذلك قبل أن يؤدي التوسع الاقتصادي والثقافي والسياسي الأوروبي إلى تبديل تصورات الرحالة وإلى دفعهم إلى التركيز على مفاسد النظام.

وقد حاول القادة العثمانيون، في القرن التاسع عشر، الاضطلاع بإصلاحات، وتحديث الدولة، وصحيح أن هذه الإصلاحات غالباً ماكانت تطبق بشكل معيب، إلا أن من الصحيح أيضا أن دولاً عظمى معينة لم تحتمل رؤية انبعاث دولة قوية، جبارة، منظمة، وأنها قد وقفت في وجه مساعي الحكومة العثمانية في هذا الصدد بجرها إلى صدامات عسكرية و بإثارتها للتمردات (الصربية والبلغارية والأرمنية واللبنانية) وباستيلائها على أراض لها أو بالتشجيع على انفصالها. أما فكرة النير العثماني، التي استخدمت استخداماً واسعاً في القرن التاسع عشر، فلم تكن واردة إلا بالنسبة للولايات المسيحية من الامبراطورية، وليس بالنسبة للولايات الإسلامية، اللهم إلا منذ بداية القرن العشرين حيث كانت انجلترا وفرنسا تسعيان إلى انفصال هذه الولايات وتراهنان على الثورة العربية» في الشرق الأدني وحده. أما فيما يتعلق بالمشكلة الأرمنية، فإذا كان حلها» قد عزى إلى العثمانيين فإنه لم يجر بحث أسبابها إلا من جهتها التركية وحدها.

أمًّا أن التصورالذي قدمه الغربيون عن النولة العثمانية كان سلبياً في الغالب فذلك أمر لامراء فيه، وكان بالإمكان، عند الضرورة، تبريره. ولا يعنى هذا أن العثمانيين لا بد وأن يخرجوا بالضرورة مبرئين من زاوية دراسة تاريخية انتقادية. وإذا كانوا قد اضطروا إلى مكابدة قانون الأوروبيين، فإن الذنب في ذلك لايرجع برمته إلى الأوروبيين: فقد أظهر العثمانيون، في مناسبات كثيرة، دلائل على التراخي وانعدام الكفاءة وعدم القدرة على التكيف، متأثرين في ذلك بعقدة تفوق معينة حالت بينهم وبين رؤية حقائق الواقع والحكم عليها بالشكل الواجب.

إن المعلومات المتوافرة لدينا اليوم تسمع بالتحرر من مفاهيم القرن التاسع عشر وبمحاولة الاضطلاع بعمل تاريخي متحرر حقاً من المؤثرات السياسية أيًا كانت، دون تحيزودون هوى. وقد رأينا أن من المفيد أيضاً تخصيص مكان للأدب (التاريخي، ولكن أيضاً للأدب بوجه عام) وللفن، وهما عنصران غالباً ما يجرى إخراجهما من البحث التاريخي أو تهميشهما في حين أنهما يمثلان هما أيضاً تجليات إما لسلطة سياسية، أو للطابع العميق لأمة من الأمم، أو أيضاً لاستيعاب ثقافات أخرى؛ وفي هذا المجال، فإن الفن العثماني يتميز بأهمية تمثيلية بالغة بحيث يتعذر تنحيته جانباً؛ وقد خلف شواهد ما تزال مل، البصر.

والخلاصة أن ما اعتزمناه إنما يتمثل في اكتشاف عالم لم يُفهم جيداً وأسيء فهمه واتهم كثيراً بكافة العيوب وبكافة المساوى، صورته الماثلة هي صورة رجل أوروبا المريض، الذي كان الأطباء أكثر مسارعة إلى قتله لا إلى رعايته، وشأنها في ذلك شأن جميع الإمبراطوريات، فقد انتهت الإمبراطورية العثمانية إلى الزوال غير انها أخذت مكانها في تاريخ العالم القديم الذي كانت القوة الأولى فيه على مدار قرون، وهو ما يفسر أشكال الغيرة والحقد وحركات الانتقام وزعزعة الاستقرار ثم التدمير الذي كانت هدفاً له، ولن يكون بالإمكان رسم تاريخ لأوروبا وتاريخ لعالم بلدان حوض البحر المتوسط يتميزان بالكمال، اونسينا الامبراطورية العثمانية.

وهذا الكتاب عمل جماعى: فكل فصل قد كتبه متخصيص عبر عن آرائه ومفاهيمه استناداً إلى درايته بالموضوع الذي يعالجه. وقد خصصنا جانباً هاماً من الكتاب لبدايات تاريخ العثمانيين ولإقامة الدولة ولتوسعها، وهي فترة ما تزال الدراية بها قاصرة إلى حدما. وقد فعلنا الشيء نفسه بالنسبة للولايات البلقانية وخاصة بالنسبة للولايات العربية في ظل السيطرة العثمانية؛ ومن المناسب أن ننوه في هذا الصدد بحرص المؤرخين العرب المعاصرين البالغ الوضوح على إعادة النظر في تلك المرحلة من تاريخ بلادهم، وأخيراً فإن تاريخ العهود المتأخرة للإمبراطورية العثمانية قد عولج معالجة مستفيضة، ولكن بالتحرر من التصور الغربي المحدود وبدراسته فضلاً عن ذلك انطلاقاً من الحالة الداخلية للإمبراطورية، وفي المقابل، لم يبد لنا من الضروري الاسترسال طويلاً في دراسة عهدى سليم الأول وسليمان القانوني اللذين يرمزان إلى بلوغ الامبراطورية أوجها، وذلك لأن تلك الفترة قد عولجت بالفعل في كثير من المؤلفات؛ وبدا لنا من الأنسب تقديم صورة أكثر عمقاً لإدارة الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر، وهي ناحية لاتتوافر عنها غير دراية جد محدودة أو أن كتاب الأخبار الفربيين المعاصرين لتلك الفترة قد تحدثوا عنها بشكل مسرف في الخيال أحياناً، وإن كان هذا الحديث قد عومل على مدار زمن طويل يوصفه عرضياً للحقيقة التاريخية.

وقد اخترنا اختزال الحواشي والبيبليوغرافيا إلى استكمالات لا غنى عنها للمعلومات وللتوثيق. ويطمح هذا الكتاب إلى أن يكون فرصة للبحث، لكنه يطمح أيضاً إلى أن يكون أداة ثقافة. وهذا هو السبب في أننا قد تجنبنا التبحر المسرف دون أن نسمح لأنفسنا في الوقت نفسه بالوقوع في التبسيط المخل: ونأمل من ثم في أن نكون قد حققنا توازناً يرضي القراء الذين يطلبون الكثير مثلما يرضى القراء الراغبين في مجرد تكوين فكرة أحسن عن التاريخ.

رويير مانتران

حواشي التمهيد

- 1 J.von Hammer Purgstall, Geschichte des osmanischen Reiches, 10 vol., Budapest, 1827 1835. Trad. Franc.: Histoire de L'Empire ottoman, par J.-J. Hellert, 18 vol., Paris, 1835-1843; Histoire de L1Empire de L'Empire ottoman, par L.Dochez, 3 vol., Paris 1840-1844.
- 2 Voir les travaux de M.F.Köprülü, I.H. Uzunçarsili, O.L. Barkan, H.Inalcik, etc.
- 3 Stanford J. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, 2vol., Cambridge U.P., 1976-1977 Traduction française, Histoire de L'Empire ottoman et de la Turquie, t.I, Des origines Jusqu' au xixe siecle, Horvath1984.
- 4 Claude Cahen, Pre Ottoman Turkey, Londres, 1968 Éd. frac.revue et completé, la Turquie pré ottomane, publication de L'Institut Français d'etudes anatoliennes, Istanbul,1988.

الفصل الأول **البدايات** عثمان وأورخان

بقلم: ايرين بيلكيسينه

يخيم ضباب كثيف على بدايات الدولة العثمانية، فعثمان، الذى سميت السلالة الحاكمة باسمه، لايدخل مسرح التاريخ إلا بمناسبة معركة بافيوس(١٣٠٢)، والتى تحدث عنها أحد المعاصرين لها، وهو المؤرخ باشيمير، ونحن نعرف أن والده كان يدعى إرُطغرول، فقد عثر على عملات معدنية مضروبة باسم عثمان ابن إرطغرول، كما يشير سجل عثمانى يرجع إلى أواسط القرن الخامس عشر إلى وقف أنشىء ترحما على روحه في سوجوت (سيُوط)، وهي بلدة مازال بوسع المرء زيارة قبره فيها، أما ما عدا ذلك فلا مفرمن ترك روايته للأساطير.

الحقائق والأساطير:

فى القرن الخامس عشر، يعترف كاتب الأخبار التركى عاشق باشا زاده هو نفسه بوجود روايات عديدة عن بدايات الدولة العثمانية. إلا انه يفضل الرواية التى نلخصها هذا والتى كررها، فى شىء من التفصيل، كتاب أخبار لاحقون،

من مولد الدولة العثمانية إلى عام ١٣٠٢:

فى زمن غير محدد، يذهب إرطغرول إلى آسيا الصغرى مع أبيه سليمان شاه وأخويه سنكر تيكين وجوندوغدو، ويقيمون هناك عدة سنوات، ثم يقررون العودة إلى بلدهم الأصلى. ويغرق سليمان شاه وهو يحاول اجتياز نهرالفرات. ويواصل الأخوان طريقهم صوب تركستان، بينما يبقى إرطغرول فى الأناضول مع أربعمائة خيمة. ثم يوفد إرطغرول ابنه صاروياتى رسولاً إلى السلطان السلجوقى الجديد

علاء الدين – لاتحدد الرواية إلى أى من الثلاثة الذين حملوا هذا الأسم – سعياً إلى موافقة السلطان على أن يخصص أرضاً لذويه وأغنامه. وعندئذ يمنحه علاء الدين بلدة سيوط كأرض خاصة له ولذريته من بعده، كما يمنحه منطقتى دومانيتش وإيرميني بيلى كمرعيين صيفيين.

وبعد موت إربطغرول ، يعقد ابنه عثمان علاقات ودية مع بعض الأعيان المسيحيين، خاصة مع حاكم مدينة بيليجيك، ويسمح هذا الحاكم له بحفظ متعلقاته في القلعة في كل مرة يرحل منها إلى المراعى الصيفية، وتعبيراً عن امتنانه، يمنحه عثمان سجاداً وجبناً وحملانا.

على أن حكاماً مسيحيين آخرين، مثل حاكم آينيجول (اينيجول) يرتابون فى عثمان، وتؤدى مناوشات إلى سقوط ضحايا من الجانبين ويكون من بين القتلى باى خوجه، ابن صارو ياتى ومن ثم ابن شقيق عثمان، كما كان حاكم قرة جاحصار وشقيقه كالانوز من بين أعداء عثمان، وخلال هجوم، يموت صارو ياتى، شقيق عثمان.

وعندما يصل إلى علم السلطان السلجوقى أن عثمان يواجه صعوبات وأن أمير جيرميان، علاوة على ذلك، يتخذ منه موقفاً معادياً، فإنه يصل شخصياً إلى منطقة قرة جاحصار لتأديب المسيحيين. لكن السلطان يضطرإلى العودة على أعقابه بسبب المجوم الذى شنه المغول على مدينة ايريجلى (هيراكلي، في كابًا دوس)، ومن ثم يحرز عثمان الانتصار بمفرده ويطلب إلى أكتيمور، ابن شقيقه، إبلاغ الأخبار الطيبة إلى السلطان الذي يرسل اليه بيرقا وهدايا مكافأة له.

ويمجردالاستيلاء على المدينة، يشرع عثمان فى بناء دولته. فيهب الدورالتى هجرها المسيحيون إلى أناس قادمين من إمارة جيرميان، ويحول الكنائس إلى مساجد ويقيم الصلاة الإسلامية. وأخيراً، ينشىء سوقاً تجتذب أيضاً سكان بيلجيك، المدينة الواقعة فى أرض بيزنطية.

كما يعقد عثمان علاقات ودية مع مسيحى يدعى قص ميخال (ميخال الأمرد)، سيد هارما نكايا، وتذكر الرواية أنه حضر حفل زواجه، ويجوبان معاً الريف وتقودهما نزهاتهما على ظهور الجياد إلى مدينتى جوينوك وتاراكلى ينيچيسى، عند منعطف مجرى ساكاريا. ولاجتياز النهر، يعثران على دليل يدعى سامسا تشاووش الذى كان قد أقام مع أخيه سوليميش فى هذه المنطقة حيث عاشا فى وئام مع المسيحيين، وينهب عثمان وميخال ما يقع تحت أيديهما إلا أنهما يمتنعان عن أخذ أسرى، لأن هدفهما يقتصر على كسب خضوع السكان لهما.

لكن وبئام عثمان مع حاكم بيليجيك ينهار بمناسبة زواج هذا الحاكم. فقُص ميخال، المكلف بنقل الدعوة إلى عثمان، يخبر الأخير بأن الأمر في الواقع ليس أكثر من خدعة. على أننا لانعرف السبب في اعتزام حاكم بيليجيك فجأة نصب كمين لعثمان. وأيا كان الأمر، فخلال الاحتفال الذي يجرى خارج المدينة، ينجح عثمان في تهريب حفنة من رجاله المتنكرين على هيئة نساء إلى القلعة. وعندما يستولى جنوب عثمان على القلعة الخالية من سكانها الذين خرجوا إلى الاحتفال، يركب عثمان وقص ميخال جواديهما للإيحاء بأنهما يهربان. أما حاكم بيليجيك، الذي كان ثملاً إلى حد ما، فإنه، خوفاً من أن يفلت عثمان منه، يندفع إلى مطاردته ويسقط في المصيدة التي نصبها له رجال هذا الأخير الذين يقطعون رأسه، وعندئذ يذهب عثمان إلى يارحصار حيث تنتظر العروس، لولوفر (نيلوفر) الشهيرة، وتصبح زوجة لابنه أورخان. وهذه الأعمال الحربية تتوج بالاستيلاء على آينيجول.

وهذه الأحداث كلها – من الاشتباكات الأولى مع حاكم قرة جاحصار وحتى الاستيلاء على يارحصار – يتدرج وقوعها، وفقاً لرواية عاشق باشازاده، بين عامى ١٢٨٣ و ١٢٩٨ لكن رواية المؤرخ باشيمير – ولايجب أن ننسى أنه كان معاصراً لعثمان – تشير إلى أنه يجب استكمال وتصحيح المصادر العثمانية، التي ترجع إلى نحو قرنين من الزمان بعد تلك الفترة، فيما يتعلق بعدة نقاط.

في الربع الأخير من القرن الثالث عشر، كانت منطقة ايسكيشيهير، دوريلايون القديمة، والقلعة القريبة تماماً من قره جاحصار، في أيدي المسلمين بالفعل وكان نهر سانجاريوس، نهرساكاريا الحالي، يشكل الحد القاصل بين بيزنطة والأمراء. والواقع أن الإمبراطور ميشيل الثامن (مات في عام ١٢٨٢) كان قد رمم القلاع القريبة من الحدود ودق الأوتاد على طول النهر توقياً لهجمات التركمان، كما أن عثمان (الذي يسميه باشيميير آتمان) لم يكن أيضاً الزعيم التركى الوحيد الذي كان يحارب في تلك المنطقة . فهناك من ناحية، ابن سلطان ، هو عن الدين قايقاووص الثاني (الذي يسميه باشيمير بالملك المنصور)، والذي كان قد تقاسم مع أبيه المَنْفَى في القسطنطينية. وبعد موت هذا الأخير، سعى عثمان إلى احتلال التخوم الحدودية، بعد أن تأكد سلفاً من تعاطف الخان آرجون (١٢٨٤ - ١٢٩١) مع مساعيه. وهناك أيضاً الزعماء الأتراك المستعدون لزعزعة أية سلطة ، أكانت بيزنطية أم سلجوقية أم مغولية. ومن بين هؤلاء الزعماء، يشير باشيمير إلى زعيم يدعى آموريوس (أومور أو أمير؟) الذي يقطن في داخل منطقة منعطف نهر ساكاريا، وكذلك سليماباكسيس (المقصود وفقا لجميع الشواهد هو سليمان باشا، سيد بافلاجونيا). وفي البداية، فإن آموريوس، الذي عاش أخ له يدعى ناستراتيوس زمنا طوب لا رهيناً لدى البيزنطيين، كان حليفاً للإمبراطور، لكن ذيوع صيت عثمان سرعان ما استثار طمعه وقضى على السياسة المسالمة التي سار عليها الإمبراطور الذي كان يتطلع إلى احتواء التركمان عن طريق« الهبات و العطايا ». وقد تكشف إجراء آخر يهدف إلى تعزيز الحدود الشرقية عن عدم جدواه. و كان الامبراطور أندرونيك الثاني قد عين كوتزيمباكسيس قائداً لمنطقة نيكوميديا. وهذا الرجل، المنحدرمن بلاد العشيرة الذهبية، كان قد جنح بمركبه عند هيراكليا البحر الأسود وتحول هو وأسرته إلى اعتناق المسيحية. على أن الامبراطورسمح له بتزويج ابنته أسليمامباكسيس على أمل أن هذه الزيجة سوف تعود بالنفع يوماً ما على بيزنطه.

وعند مستهل القرن الرابع عشر، تخرج من المقابلة بين المصادر التركية

والمصادر البيزنطية الصورة التالية: إن التركمان، الذين هربوا من المغول وطردهم سكان المدن من هضبة الأناضول، قد احتشدوا على الحدود الغربية للدولة السلجوقية، بحثاً عن مناطق رعى جديدة. وفي التخوم الحدودية، على المنحدرات الشجرة، يجدون ما يغذون عليه أغنامهم. أمّا المراكز الحضرية البيزنطية القريبة تماماً فهى تسمح لهم بتصريف منتجاتهم وباستكمال ما يحتاجون إليه من مؤن. وفي البداية، يحدث هذا دون صدامات تذكر. ويذكر عاشق باشازاده نفسه أنه لم تقع حرب في زمن إرطغرول. فالمسلمون والمسيحيون يتجاوون في السوق لأن الحدود ليست موصدة بالدرجة التي كان يتمناها الامبراطور البيزنطي. ومما يسهل التعايش وجود أتراك متنصرين على الأرض البيزنطية. وصحيح أنهم ليسوا على دين واحد، إلا أنهم يتكلمون بلغة واحدة، وتشهد السجلات العثمانية التي ترجع إلى اواسط القرن الخامس عشر على وجود مسيحيين لهم أسماء أصلها تركي. كما أن الطائفتين قد احتفظتا فيما بينهما بعلاقات على مستويات أعلى فقد زار ميشيل الثامن سلطان ايكونيوم (قونيه) وكان عدد من الأمراء السلاجقة لاجئين في القسطنطينية. ومن جهة أخرى فقد احتفظ البيزنطيون بعدد من الرهائن لإطلاق سراحهم في الوقت المناسب.

على أن التعايش كان عابراً. فمن نزاع إلى نزاع يكتشف الأتراك قوتهم. وينتهى عثمان باجتذاب حشد من الناس الطامعين في الغنائم والباحثين عن المغامرة، جاء بعضهم أيضاً من منطقة مياندر. لكن نجاحاته سرعان ما تستثير حسد من ما رسوا حتى ذلك الحين سياسة سلم. وتؤدى عزيمته القتالية إلى دفع الجنود السائرين وراء قادة أتراك آخرين، أقل حركية، إلى التخلي عن هؤلاء القادة وإلى الانضمام إلى قواته؛ والحال أن عثمان، الذي لم يتقلب في شبابه إلا بين المراعى الشتائية والمراعى الصيفية، ينجح في تأطير هذا الموج البشرى وقيادته إلى النصر تحت رايته. وإذا مادعت الضرورة، فإنه ينقلب على جيرانه المسلمين اذا ما أثاروا ربيته. ويترك عدد من الفقهاء المشرعين والأدباء المراكز الحضرية الأناضولية،

وينضمون اليه ويساعدونه في بناء الدولة، وفي ٢٧ يوليو ١٣٠٢، عندما يهزم عثمان الهيتيريارك موزالون في بافيوس، قرب نيكوميديا (إزميت)، يرتفع إلى مصاف امراء جيرميان ومينتيش وآيدين. ومنذ ذلك الحين يتأهب عثمان للشروع بدور جديد.

من عام ١٣٠٢ إلى فتح إمارة كاريس

تحفز هزيمة موزالون البيزنطيين إلى البحث عن سبل أخرى لوقف التقدم التركى. ففى عام ١٣٠٤، يوفد الامبراطور آندرونيك الثانى رسلا إلى غازان خان ليقترحوا عليه حلفاً زواجياً. فهو يأمل فى أن المغول، السادة فى وسط وشرقى الأناضول منذ انتصارهم على السلاجقة فى قصداغ (١٢٤٣)، سوف يفرضون النظام على الأمراء الحدوديين الذين تزايدت جسارتهم.

وخلال تلك الفترة يستمر الضغط التركى فى التزايد، ويذكر باشيمير أن مدناً عديدة – ليس من السهل تحديد مواقعها كلها – قد عانت من ذلك، مثل نيكوميديا (إزميت) و نيقيه (إزنيق) و بيلوكوميس وأنجيلوكوميس وأناجورديس وبلاتانيا وميلانجيًا وكروللا (جورله) وكاتويكيا (كيته؟). ويحدث أن جيشاً حشده سجوروس، قائد الرماة البيزنطيين، يندحر فى منطقة كاتويكيا. ولما كان سكان بيلوكوميس قد اشتركوا فى المعركة، فإن البلدة تتعرض للدمار وتصبح غنيمة لعثمان (١٣٠٤).

ولا يشير المؤرخون البيزنطيون إلى أى حدث هام على بيثينيا بين عام ١٣٠٤ وفتح بورصا الذى تم بعد اثنين وعشرين عاماً من ذلك، ويرجع ذلك إلى أن مايجتذب انتباهم هو الهجمات التركية من جهة بحر إيجه، والتى يشنها زعماء آخرون مثلما يشنها مرتزقة من قطالونيا، على أن عثمان ورفاقه لا يكتفون بما حققوه. والفتوحات التى تحدثت عنها كتب الأخبار العثمانية تثبت ذلك. إن سلسلة كاملة من البلاد تضطر إلى الخضوع، إما بالقوة أو بالاستسلام، ومن بين هذه البلاد كيته وقسطل ودينبوز وآدرانوس ولبلبى جى حصار وميكيجى وآكحصار وجيوى وليفكه وقرة تثيبوش، ومما يؤسف له أن هذه الفتوحات لايشار إلى تواريخ حدوثها، ولاشك أن بعضها قد حدث بعد موت عثمان.

ويتجه التوسع العثمانى، اذا ما استندنا إلى أسماء الأماكن، فى ثلاثة التجاهات. فقد سار عثمان وجنوده فى البداية بمحاذاه الضغة اليسرى لنهر ساكاريا وقطعوا الطريق إلى مدينة نيقيه (إزنيق) من الجهة الشرقية. ومن الجهة الغربية، تقدموا صوب لوباديون (اولوباد) وآدرانوس ملتفين من الشمال والجنوب حول سلسلة الاوليمب (أولوداغ) الجبلية ومتفادين بورصا، المحصنة تحصيناً جيداً يحول دون اقتحامها والاستيلاء عليها. ويؤدى تقدمهم صوب الجنوب – الشرقى إلى اتصالهم بجيران مسلمين. وعندما يخطف عثمان، وفقاً لما تذهب اليه الأسطورة، مالخاتون الجميلة، التى سوف تصبح فى المستقبل زوجة الأورخان، كان هناك بالفعل بكوات (۱) أتراك فى اينونو وفى ايسكيشيهير. كما أن كتاب الاخبار قد تحدثوا أكثر من مرة عن غياب الوفاق بين بك جيرميان و عثمان. ولاشك أن الحدود بين الدولة العثمانية وجيرانها المسلمين كانت عائمة فى ذلك العصر إذيشير سجل عثمانى إلى مؤسسات خيرية أنشئت بتصريح من عثمان وأورخان فى مقاطعة سلطانويويو، وفيما بعد، يضطلع سليمان باشا ومراد الأول على حد سواء بحملات فى اتجاه انقره، وهى منطقة نفوذ السلالة الايريتنيين الحاكمة،

وتشير جميع الشواهد إلى أن عثمان قد مات فى يوم يقع بين سبتمبر١٣٢٣ ومارس ١٣٢٤. وإذا كان قد عاش حقاً حتى الاستيلاء على بورصا(٦ إبريل ما ٢٢٢)، كما تزعم بعض كتب الأخبار والرحالة العربى ابن بطوطة، فمن المؤكد أنه لم يعد يمارس السلطة بعد مارس ١٣٢٤. ونحن نعرف له ستة أبناء – أورخان وتشويان وملك وحميد وبازارلو وعلاء الدين – وأبنة، اسمها فاطمة. وقد خلفه أورخان، ليس دون الم، لأنه يدخل فى منافسة مع أخيه علاء الدين الذى يتنازل عن العرش، ولاندرى إن كان ذلك قد تم بالإرغام أم عن طيب خاطر.

وفى عام ١٣٢٤، فإن أورخان، الذى تمكن بشكل حاسم من إخراج الدولة العثمانية من الظل، كان له بالفعل ثلاثة أبناء في سن كتابة الوصية. وهكذا فإنه

عندما يخلف عثمان لايكون بعد شاباً حدثاً. ونجاحه الأول، بوصفه عاهلاً، هو فتح بورصا. فالمدينة، المحاصرة منذ سنوات والتى انهكتها المجاعة، تستسلم فى الإبريل ١٣٢٦. وفى ١٣٢٧، يجرى ضم لوباديون بدورها إلى الدولة العثمانية.

وفى مواجهة هذا النجاح، فإن أندرونيك الثالث، الذى خلف جده فى عام ١٣٢٨، يقرر المضى بنفسه إلى القتال فى ميسوثينيا (قرب قوجايلى الحالية) لصد الخطر العثمانى، وتدور رحى معركة فى بيليكانون فى ١٠يونيو١٣٢٩، ويضطر الإمبراطور الجريح إلى الإبحار من فيلوكرينيه إلى القسطنطينية، فى حين أن جنوده، الذين لجأوا فى البداية إلى أماكن حصينة جد قريبة، يصلون إلى سكوتارى (أوسكودار) سيراً على الأقدام، وعلى الجانب العثمانى، تؤدى المعركة إلى مصرع بازارلو، شقيق أورخان.

وبعد هذا الانتصار، لم يعد هناك ما يخيف أورخان من الجيش البيزنطى، وتستسلم نيقيه في٢مارس١٣٣١ ويحاصر أورخان نيكوميديا (إزميت). وعندئذ يشرع اندرونيك الثالث في إجراء محادثات مع أورخان. ويتم عقد الصلح في أغسطس١٣٣٢ ويتعهد الامبراطور بدفع ١٢٠٠٠ هيبربيره لتدعيم الحصون القائمة بين نيكوميديا والعاصمة. ولاتدوم الهدنة طويلاً: ففي عام ١٣٣٧ يستولى الاتراك على نيكوميديا.

ولاشك أن ضم الأرض الواقعة في داخل منطقة منعطف نهر ساكاريا يقع بين الاستيلاء على بورصا والاستيلاء على نيقيه. وصحيح أن الفرسان العثمانيين قد قاموا هناك، في عهد عثمان، باختراقات تحت قيادة سامسا تشاووش، لكن هذه الاختراقات لم تكن فتوحات ثابتة. والبلد الأول الذي يسقط في أيدى العثمانيين هو بلد مراد الدين حمزه (الذي لم يذكره غير شهاب الدين العُمري)، الذي اتخذ من قاوييه، جيوى الحالية، عاصمة له. ثم يجيء الدور على المدن الأبعد، جونيوك

وتاراكلى ينيجيسى ومودورنو التى تستسلم لسليمان، ابن أورخان. وكانت هذه المدن كلها عثمانية فى الوقت الذى زارها فيه ابن بطوطة فى شتاء١٣٣٢ – ١٣٣٤ (٢). فمن الذين كانوا سادة لها من قبل؟ ربما كانوا أتراكاً – تتريين، تنصروا جزئياً على أيدى البيزنطيين، وإن كانوا قد تحالفوا مع سيد كاستامونو. وفى جميع الحالات، فإنها قد كفت فى الربع الأخير من القرن الثالث عشر عن أن تكون جزءاً من الإمبراطورية البيزنطية.

فتح إمارة كاريسى

يؤدى الاندفاع صوب الغرب إلى وضع العثمانيين في مزاحمة مع إمارة كاريسي (٣)، التي خرجت من عتمات التاريخ في ذات الوقت الذي برزت فيه إمارة عثمان تقريباً. فالحملة الفاشلة التي اضطلع بها ميشيل التاسع، ابن اندرونيك الثاني، مع القطالونيين في المناطق الساحلية لبحر مرمرة ولبحر ايجة (١٣٠٤) لصد الاتراك، تترك المجال مفتوحاً أمام القادمين الجدد، الذين يحتلون مجمل منطقة بيرجام حتى الدردنيل ولاتؤدى النزاعات المستمرة بين البيزنطيين والمرتزقة القطالونيين، الذين انضم اليهم أتراك، إلا إلى تفاقم الموقف على جانبي المضيق. وتشير المصادر العربية، خاصة الرحالة ابن بطوطة، إلى أن مدينة بيرجام كانت أنذاك عبارة عن أنقاض وإلى أنه لم يكن هناك مسجد في باليكيسير لإقامة صلاة الجمعة، وهو مايثبت أن احتلال الأتراك كان حديثاً. ومن جهة أخرى، تتحدث المصادر البيزنطية عن الدمار الذي أنزله القطالونيون وحلفاؤهم الأتراك بشبه جزيرة غالييولي بعد أن دحروا ميشيل التاسع في آبروس (١٣٠٥).

وسوف يفيد أورخان من الشقاقات التى تمزق إمارة كاريسى لكى يضمها (١٣٣٤ – ١٣٣٥). وتؤكد كتب الأخبار العثمانية أن السكان، المستاين من الأمير الذى كان قد تقلد حكم الدولة بعد موت أچيلان بك، قد فضلوا عليه شقيقه دورسون الذى كان قد دخل فى خدمة أورخان. لكن هذه الكتب لانتطابق إلا "

بشكل جزئي مع المصادر الغربية. إذ تشير الشهادات المعاصرة في الواقع إلى أن الامارة كانت، نحو عام١٣٣٣، مقسمة إلى جزئين. ففي باليكيسير(٤) كان يحكم ديميرخان، وفي بيرجام كان يحكم ياخشى. وكان اندرونيك الثالث قد رأى أن من الحكمة عقد صلح مع ديميرخان في عام ١٣٢٨، قبل شن الهجوم على أورخان بعد ذلك بسنة. وليس من المستحيل أن أورخان كان يكن ضغينة لديميرخان وأنه قد ساعد أولئك الذين كانوا يرفضون هذه السياسة؛ وربما تكون لتأكيدات الروايات العثمانية مصداقيتها إذا ما نظرنا اليها من هذه الزاوية. أمَّا فيما يتعلق بياخشي، فإن أسطوله يتعرض لضعضعة جسيمة من جانب السفن التي أرسلها البابا وملك فرنسا ورودس والبندقية وقبرص. وفي عام ١٣٤١، يقود اختراقاً تركياً في ثراس. وقبل قيامه بالرد على ذلك، يعقد چان كانتا كوزين صلحاً مع أورخان: ومما لاشك فيه أن هذا الوفاق لايهدف إلى مجرد عزل ياخشي وإنما يهدف أيضاً إلى تحريض أورخان على شن هجوم عليه، وفي عام ١٣٤٥، سوف يرسل المدعو سليمان من طرواده قوات إلى واتاتزيس، والد زوجته. وهكذا فإن العثمانيين سوف يستولون على إمارة كاريسى على مراحل، تقع الأخيرة بينها بعد عام ١٣٤٥ بقليل. ويشير كتاب أخبار إسلامي إلى أن ذلك قد حدث في عام ٧٤٩هـ (١٣٤٨–١٣٤٩)، لكن هذا التاريخ بيدو متأخراً، لأن كاتب الأخبار عاشق باشازاده يذكر أن اميركاريسي الأخير قد اقتيد إلى بورصا حيث مات من وباء الطاعون بعد ذلك بسنتين، فنحن نعرف ان وباء الطاعون قد اجتاح المنطقة في عامي١٣٤٧-١٣٤٨.

من الانتقال إلى أوروبا إلى موت أورخان

قاد فتح امارة كاريسى العثمانيين إلى الضفة الجنوبية للدردنيل، ومن هناك، لم يكن الانتقال إلى أوروبا غير مسألة وقت، وصحيح أن البحر كان هناك – وعرضه لايزيد عن عدة مئات بالكاد من الأمتار – لكن لعبة السياسة والحظ سوف تعجل بهبوط الأتراك إلى ثراس.

وبقع التسللات الجادة الأولى عند مستهل القرن الرابع عشر، فالمرتزقة الأتراك، الذين انضموا إلى القطالونيين لمحاربة أتراك آخرين في الأناضول، يرافقونهم في شبه جزيرة غاليپولى محمولين على سفن بيزنطية. ويستتبع موت آندرونيك الثالث في عام ١٣٤١ والانقسامات الداخلية وصول وحدات أخرى بأعداد ضخمة. ولما كان وريث العرش، چان الخامس باليولوج ، قاصراً، فإن چان كانتا كوزين يتولى الوصاية على العرش، لكن الحرب السافرة سرعان ما تنشب بين كانتاكوزين وحزب السافوياوية، أم چان الخامس.

وكان امير آيدين، أومور، هو أول من يهب إلى مساعدة چان كانتاكوزين، ومن خلال اجتيازه البحر عدة مرات لبلوغ أوروبا، يتكشف عن صديقٍ فعال وأمين، وذلك على الرغم من أن جنوده يعيثون الفساد دون أن يهتموا البتة بمعرفة ماإذا كانوا في بلد صديق أم عدو، لكن أومور يواجه المصاعب في عام ١٣٤٤، عندما يستولى اللاتينيون على ميناء سميرن(أزمير) وقلعته؛ ويموت بعد ذلك بوقت قصير (١٣٤٨) عند أسوار المدينة، بعد أن اخترق جسمه سهم قاتل.

وكان على چان كانتاكوزين أن يبحث عن حليف آخر، والأمير الأقوى لكنه الأقرب أيضاً، هو أورخان. وخلال شناء ١٣٤٤ – ١٣٤٥، يساعد أورخان چان كانتاكوزين على الاستيلاء على المدن الواقعة على ضفة البحر الأسود، فيما عدا سوزوپوليس. وبعد ذلك بعدة أشهر، يقدم له چان كانتاكوزين يد ابنته ثيودورا. وفي شهر يونيو ١٣٤٦، يتم الاحتفال بالزواج في حفل باذخ. وفي العام التالي، أخيراً، يقابل چان كانتاكوزين أورخان الذي يرافقه أبناؤه الأربعة. واعتباراً من تلك اللحظة، لاتكف القوات العثمانية عن اجتياز الهيليسپونت. وفي عام ١٣٤٧، ثم في عام ١٣٤٩، تضطلع، تحت قيادة سليمان، أحد أبناء أورخان، بمساعدة چان كانتا كوزين في قتال خصومه.

على أن وشائج المصاهرة التي توحد چان كانتاكوزين مع أورخان لاتمنع هذا

الأخير من أن يساعد أيضاً أعداء والد زوجته. وعندما تحدث المواجهة بين البنادقة (الحلفاء المؤقتين للبيزنطيين) وأهل چنوة في ١٣ فبراير٢٥٣١ في مياه البسفور، يساند الأتراك أهل جنوة بإرسال تسع سفن إليهم. وإذاكنا لا نملك دليلاً على أن الأتراك قد اشتركوا مباشرة في المعركة، فإننا نعرف في المقابل أنهم قد اطلعوا أهل چنوة على تحركات أعدائهم وأنهم قد سمحوا لهم باللجوء إلى الضفة الشرقية للبسفور بعد المعركة، عندما سد الخصم الطريق إلى پيرا. كما أنهم قد ساعدوا على تزويد الأسطول بالمؤن بسماحهم لأهل جنوة بطحن القمح في المطاحن الواقعة في أراضيهم.

وفى العام نفسه، إذا ما صدقنا چان كانتاكوزين يضطلع سليمان بحملة فى شرقى البلاد ويضم مدينة أنقره. لكن شهوة المغامرة ليست هى وحدها التى دفعت العثمانيين إلى توسيع حدودهم إلى شرقى الدولة. ففى عام ١٣٤٩، يستدعى أورخان فى الواقع فجأة ابنه سليمان، الذى كان أنذاك منشغلاً فى ثراس إلى جانب چان كانتاكوزين، بسبب خطر غير محدد. فلم يكن العثمانيون على وفاق دائماً مع جيرانهم، ولاشك انهم كانوا يخشون أيضاً الايريتنيين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم مسئولين عن إدارة الاناضول بعد رحيل الحاكم المغولى تيمور تاش فى عام ١٣٢٧. وقد تخلصت أنقره من السلطة العثمانية فى حياة أورخان، لأن خليفته، مراد الأول، قد اضطر إلى اعادة فتح المدينة فى مستهل عهده.

وفى عام ١٣٥٢، أخيراً، يتدخل سليمان فى النزاع الدائر بين چان الخامس پاليولوج وماتيو، ابن چان كانتاكوزين. ولم يبق لنا غير الحقائق الأساسية. فچان الخامس پاليولوج، المتحصن فى ديديموتيك، قد سعى إلى طرد ماتيو كانتاكوزين من أندرينوپل، وبعد صده، يتجه صوب آينوس ويوقع فى ١٠أكتوبر ١٣٥٧ معاهدة مع البنادقة الذين يحصل منهم على ٢٠٠٠٠ دوكا ذهبية فى مقابل جزيرة تينيدوس، وفى الوقت نفسه يوجه نداء إلى البلغار وإلى الصربيين. ويستدعى ماتيو بدوره

سليمان، وتدور المعركة في ايمپيثيون، قرب ديديموتيك، ويُهْزَمْ البلغار والصربيون. ثم يذهب سليمان إلى آندرينويل لانقاذ ماتيو المحاصر في القلعة.

ويحكم الانتقال ومعاودة الانتقال إلى ثراس، يوطد الأتراك هناك أقدامهم. ولابد من الإشارة إلى أن المقصود ب« الأتراك» ليس مجرد العثمانيين، وإنما أيضاً أتراك إمارات آيدين وصاروخان وخاصة كاريسى. وكما أشرنا، فإن موجة أولى من الأتراك قد أقامت منذ شتاء ١٣٠٤ – ١٣٠٥ في شبه جزيرة غاليپولى. بل إنهم يشرعون في فلاحة الأرض بينما يفضل القطالونيون العيش على النهب. ويترك القطالونيون والأترك شبه الجزيرة في عام ١٣٠٧، إلا أن من المحتمل أن بعض العائلات قد اختارت البقاء. وفيما بعد، عندما يطلب چان كانتاكوزين العون من أورخان، فإن الحزب المناوىء يحشد قوات في إمارة صاروخان وامارة كاريسى. ووفقاً لمصادر أخرى غير كتب الأخبار العثمانية، فقد كان في ثراس، إلى جانب سليمان ، بكوات آخرون كانوا يحاربون لحسابهم الخاص؛ والأكثر شهرة بينهم هما حاچى البيجى ووالد الشيخ بدر الدين، اللذان كانا يقيمان في سيماونا، في ثراس.

وفی البدایة یتخذ الأتراك من تزیمپی(تشیمبی)، التی یرد أول ذکرلها بمناسبة أحداث عام ۲۰۳۲(٥)، قاعدة لهم. وعندئذ یطلب چان كانتاكوزین من أورخان رد هذه البلدة إلی البیزنطیین، ولكن سلیمان یطلب تعویضاً فی مقابل ذلك. وعند ذاك یرسل چان كانتاكوزین ۱۰۰۰ قطعة ذهبیة دون أن یسترد البلدة مع ذلك. ویؤدی حدث غیر متوقع إلی جعل موقف البیزنطیین فی ثراس هشا أكثر فأكثر. ففی لیلة ۱ - ۲ مارس من عام ۱۳۵۶، یؤدی زلزال عنیف إلی تصدع جسیم لأسوار غالیولی، ویسارع سلیمان، الذی كان موجوداً فی پیجای (قره بیجا)، إلی الوصول إلی الموقع ومحاصرته.

ويضع عام ١٣٥٥ حداً لاحلام چان كانتاكوزين. إذ ينجح چان الخامس في التغلغل في القسطنطينية. وفي ٤ ديسمبر يضطر چان كانتاكوزين إلى التنازل عن

العرش، ويلبس ملابس الرهبان، وبعد إقامة قصيرة فى أحد أديرة المانجان، يقيم فى دير شارسيانيتيس حيث يكتب تاريخه، وهو مرآة للتقلبات العديدة لحياته المضطربة، لكنه أيضاً مصدر ثمين للوقوف على العلاقات بين البيزنطيين والإمارات الأناضولية فى الربع الثانى من القرن الرابع عشر.

وخلال صيف عام ١٣٥٦، يؤدى حدث جديد إلى تغيير المعطيات على رقعة التاريخ. فقراصنة فوسييه يقومون باختطاف خليل، أحد أبناء أورخان) في خليج آستاسس (خليج إزميت الآن)، ولايعلم أورخان بمكان احتجاز إبنه إلا من الخريف، ولما كان لايملك اسطولاً قوياً بما يكفي للمخاطرة في بحر إيجه، فإنه يتوجه بالنداء إلى جان الخامس لكي يعيده. وهكذا فإن الامبراطور الذي كان قد سعى دون طائل، بعد مهاجمة آندرينوپل (إدرنه)، إلى التقارب مع العثمانيين، أي مع سليمان ساعتها، ينتهز الفرصة للاستفادة من الموقف. فهو يعد أورخان بتقديم العون له وذلك بشرط أن يكف هذا الأخير عن مؤازرة ماتيو، ابن چان كانتاكوزين، وتنتهى رحلة أولى إلى فوسييه في ربيع عام ١٣٥٧ بالفشل. فحاكم فوسييه يطلب فدية ضخمة و،فيما يذكر المؤرخون البيزنطيون، تؤدى رياح معاكسة إلى الحيلولة دون الهجوم على الموقع الحصين. وفي الربيع التالي، تدور محادثات بين أورخان وچان الخامس ليس فقط من أجل الإسراع بتحرير خليل من الأسر، وإنما أيضاً من أجل عقد معاهدة بين الطرفين. وفي الوقت نفسه يقترح چان الخامس حلفازواجياً بين إحدى بناته والإبن الأسير. وبعد دفع فدية ضخمة، تقدرها المصادر ب٢٠٠٠٠أو ١٠٠٠٠ هييربيره، وخلع لقب« السيباست الأعلى العام» على حاكم فوسييه، يمضى خليل إلى القسطنطينية، حيث يجرى الاحتفال على الفور بالخطبة بين الأميرة البيزنطية والأمير التركي،

وقبل عودة خليل، يصاب أورخان بالحزن، ففي عام ٧٥٨ هـ (٢٥ ديسمبر٢٥١ - ١٤ ديسمبر ١٣٥٧)، يسقط سليمان، ولعله الأكثر قدرة بين أبنائه،

من على الجواد ويموت (٢)، ومازال الناس يزورون قبره فى بولايير المقام بجانب قبر جواده. وهذا المكان الذى يجتذب الكثيرين من الزائرين تحيط به الأساطير. وتروى كتب الأخبار أنه عند هجوم جيش كافر قادم من البحر(V)، موه رفاق سليمان قبره بتغطيته بالحجارة. ولن يبنى الضريح إلاً فيما بعد، ربما فى عهد مراد الأول(A).

ويموت أورخان في شهر مارس١٣٦٢. ويدفن في بورصا في دير بيزنطى قديم تحول إلى ضريح. وفي الجوار، في مبنى منفصل، يوجد قبر أبيه الذي كانت رفاته قد نقلت إلى هذا المكان بعد فتح المدينة بناءً على الأمنية التي كان قد عبر عنها. وفي البداية، كان القبران يوجدان تحت سقف واحد. ولما كان حريق ثم زلزال قد قوضا المبنى بشكل جسيم، فقد أمر السلطان عبد العزيز في عام ١٨٦٨ بإقامة الضريحيين القائمين إلى الآن. ولا بد من الإشارة إلى ان هذا الحي يسمى عثمان چيك (عثمان الصغير) منذ أواخر القرن السادس عشر على الأقل. (١) ويروى الرحالة العربي ابن بطوطة الذي زار بورصافي سبتمبر ١٣٣٣ (أو ١٣٣١) أن والد أورخان كان يدعى عثمان چوك موضحا أن هذا الاسم يعنى «عثمان الصغير». وهكذا فإن جميع الشواهد تشير إلى أن اسم الحي مشتق من اسم مؤسس السلالة الحاكمة.

تنظيم السلطة

فى عصر أورخان، لم يكن رئيس الدولة هو الذى يمسك وحده بزمام السلطة، وإنما العائلة كلها. وكان الحكام الأوائل يخرجون إلى الحملات محاطين بإخوتهم وأبناء أعمامهم وأبناء خالاتهم أو أبناء أخوتهم وأبناء أخواتهم . ويكشف كتاب الأخبار لنا عن ذلك عند إعرابهم عن الأسف لفقدهم: فباى خوجه، ابن شقيق عثمان، يقتل فى كمين نصبه أهل آينيجول للاتراك. وصارو ياتى، والد باى خوجه وشقيق عثمان، يقتل بدوره خلال اشتباك مع كالانوز، شقيق سيد قره چاحصار. وأيدوغدو، ابن جوندوز، وهو نفسه شقيق عثمان، يسقط فى معركة على الطريق بين

دينبوز وكويو نحصار، أما پازاراو، شقيق أورخان، فهو يموت في معركة پيليكانون، كما يشير إلى ذلك چان كانتاكوزين.

وفى سياق الفتوحات، تمنح البلاد المفتوحة لمختلف أفراد العائلة. وقد حصل أروخان على اينونو والمنطقة المجاورة لها فى حياة والده بينما جرى تعيين جوندوز فى منصب السوباش، أى الحاكم العسكرى لتلك المدينة، إذا ما صدقنا رواية عاشق باشازاده. وقد منح عثمان أحد الحصنين المقامين لمراقبة بورصا لأكتيمور،، ابن أخيه.

وعند تصريف أمور الدولة، تجتمع العائلة كلها. فالمرسوم الذي ينشيء أورخان بموجبه تكية لرجال الدين في ميكيچي، مع تخصيص أراض لصلاح حالها، يوقعه أشقاء أورخان، كما يوقعه ثلاثة من أبنائه وإحدى أخواته وربما أحد أبناء عمومته. ولابد من الإشارة إلى الدور الذي تلعبه المرآة في المجتمع، إن أربع نساء يوقعن المرسوم، وفيما بعد، سوف يجرى تمثيل النساء في المحكمة من خلال رجل يتمتع بثقتهن.

وعند موت رئيس البيت، يتولى الخلافة أكثر أفراد العائلة مقدرة، وليس بالضرورة ابن الميت: فعندما يموت إرطغرول، يدخل أورخان في منافسة مع عمه دوندار، كما يروى كاتب الأخبار نشرى. ونحن لانعرف كيف تم الاختيار، إلا أنه، فضلاً عن العائلة، كان لأشخاص رفيعي المكانة أيضاً رأيهم في الأمر، ولم يكن حق الإبن البكر في الولاية معترفاً به. وعند موت عثمان، ينزوى علاء الدين في تكية لرجال الدين بينما يمسك شقيقه أورخان بمقاليد الدولة، وهكذا فإن الأرض ملك للعائلة، ويساهم كل فرد من أفرادها بنشاط في توسع الدولة وأحيانا مايدفع حياته ثمناً لمشاركته، واعتباراً من القرن الخامس عشر فقط، يجرى قتل إخوة السلطان بشكل منهجي منذ وصوله إلى الحكم، حتى ولو كانوا رضعاً؛ وفي زمن متأخرأكثر، يتجه السلاطين العثمانيون، وقد رأوا أن التصفية الجسدية جد بربرية، إلى حبس يتجه السلاطين القصر في شقة اسمها القفص.

دمج العثمانيين في النظام الساسي

تصف كتب الأخبار العثمانية ، بل وكتب الأخبارالبيزنطية إلى حد ما، الدولة العثمانية بوصفها تكوينا سياسياً سرعان ما أفلت من كل وصاية. والحق أن عدداً معيناً من المصادر يثبت أن العثمانيين قد تمسكوا في الشطر الأول للقرن الرابع عشر بنظام سياسي لن يحيدوا عنه إلاً عند أواخر عهد أورخان. ولفهم الموقف، يجب العودة إلى الوراء.

فى الشطر الأول من القرن الثالث عشر، أدت عدة عوامل إلى إضعاف الدولة السلچوقية. ولنشر بادىء ذى بدء إلى الحملات العديدة التى شنها علاء الدين قايقوباد الأول (١٢٢٠ – ١٢٣٧) ضد جيرانه، كما يجب أيضاً الإشارة إلى تفضيله لابنه الأصغروالذى يثير متاعب بعد موته. والحدث الأكثر خطورة هو تمرد القبائل التركمينية فى عام ١٧٤٠ والتى كان يتزعمها بابا الياس. وعندما يتغلغل المغول فى آسيا الصغرى فى عام ١٧٤٠، لاتتمكن القوات السلچوقية من المقاومة؛ وتتعرض للهزيمة فى قصداغ، على الطريق المؤدى من سيواس إلى إرزينچان. وبعد هذه الهزيمة ، تواصل السلالة الحاكمة السلچوقية احتلال العرش فى قونيه، إلا أنه فى كل حالة، كان يتعين تثبيت السلطان الجديد بناء على يارليغ، أى أمر صادر من الخان المغولى. وسرعان مالايعود السلطان غير العوبة فى أيدى الأمراء وممثل من الخال. وفيما يتعلق بمسعود الثالث، السلطان الأخير، فإننا لا نعرف حتى تاريخ موته، ويواصل عدد من أمراء السلالة الحاكمة العيش زمناً ما فى التخوم الحدودية، إلا أنه لم يصل علمنا غيراسم واحد منهم، مات فى عام ١٣٦٣.

وقد أدى انحدار سلطة الدولة إلى انبثاق حشد من الوحدات السياسية التى تربطها بالسلطة المركزية صلات هشة إلى هذا الحد أو ذاك. ومايساعد على تكون هذه الوحدات هو واقع أن الحكومة السلچوقية تأخذ في التنازل، لقاء مبلغ من المال، عن إيرادات الأراضي لفترة غير محددة. وهكذا فإن الحائزين الجدد، ليس

للأرض، وإنما للإيرادات، يمكنهم توريث هذه الإيرادات لأبنائهم أو توريثها لمؤسسة خيرية. وعندئذ تنبثق إمارات عديدة من أنقاض الدولة السلچوقية، وأكثر هذه الإمارات شهرة هي إمارات كرّمان (وعاصمتها ايرميناك، ثم لاريند، وفيما بعد قونيه) وجيرميان (كوتاهيه)، وحميد (بورجلو) وأشرف (جورجوروم) وتيك ومينيتش (بلاط) وآيدين (بيرجي) وصاروخان (مانيسا) وأصفنديار (كاستامونو) وكاريسي (پيرجام وباليكيسير) وإمارة عثمان (بورصا ثم نيقيه). إلا أن هناك أيضا تكوينات أصغر أقل شهرة، لأنها كانت سريعة الزوال. وحدود هذه الإمارات عائمه وتتبدل بحكم العداوات أو التحالفات أو أيضاً بحكم التوسع على حساب البيزنطيين ولايمكننا الحديث عن عاصمة بالمعني الحديث المصطلح، لأن كثيرين من الزعماء كانوا يغيرون مقارهم بحسب تبدل الفصول أو بفضل فتوحاتهم الجديدة.

وعندما يصل إلى علم الخان أبو سعيد أن التركمينيين المتمردين يهددون استقرار الأناضول كلها، فإنه يرسل إلى هناك الأمير تشوبان لاستعادة النظام والأمن (١٠) ولنتذكر أن الامبراطور أندرونيك الثانى، الذى أرهقته الهجمات التركية، كان قد توجه بالنداء إلى أسلاف آبو سعيد لحثهم على السيطرة على الأمراء المتجاسرين أكثر مما يجب، وفي عام ١٣١٤، يمثل عدد من الزعماء أمام تشوبان لإعلان خضوعهم: فلك الدين دوندار من إمارة حميد وخلفاء عائلة أشرف، وأحفاد صاحب أتا المقيمون في افيون قره حصار وأمراء جيرميان وخلفاء على شير من كوتاهيه ومن الحصون المجاورة، ولايرد ذكر لعثمان، إما لأنه كان قليل الشأن كنتاك أو لأنه رفض المثول، شأنه في ذلك شأن الأمير الكرّماني، ومن الواضح أن الخضوع يعنى دفع ضريبه، ويلاحظ يازچي زاده، مترجم ومتمم كتاب الأخبار السلچوقي الذي حرره ابن بيبي، بصدد سيد پافلاجونيا: « ماإن يدفع الاتراك شيئاً المغول، حتى تكون لهم السيادة في مواطنهم ».

وفيما بعد يعين المغول تيمورتاش، ابن الأمير تشوبان، حاكماً في الأناضول. وبين عامي ١٣٢٧و ١٣٢٧، يدير البلاد باسم الخان مع انقطاع قصير بين ١٣٢١و

١٣٢٢. وكان الشرق والوسط خاضعين له بشكل مباشر، بينما البقية في أيدى البكوات التركمينيين الذين كان عليهم طاعته ودفع الضرائب له. وقد نزل عقاب شديد القسوة بكل معارضة، أكانت من جانب زعماء أتراك أم مغول، وعندما يخرج تيمورتاش في عام ١٣٢٧ في حملة – من المرجح انها كانت تستهدف أمير آيدين الذي رفض سداد ما عليه من مستحقات – فإن خبر اغتيال شقيقه دمشق خوچه وطردعائلته كلها يضطره إلى الارتداد على عقبيه واللجوء إلى مصر حيث يجرى إعدامه بعد ذلك بعام.

ويثبت مقتطف من سجل يرجع إلى عام ١٥٧هـ (١١مارس ١٣٥٠ - ٧٧فبراير ١٣٥١)، منسوخ في كتاب محاسبة، أن أورخان كان من بين الزعماء المدينين للخانات. ونحن لانعرف إلي أي حد نجح جامعو الضرائب في تحصيل الأموال في هذا التاريخ المتأخر، إلا أنه يظهر من الوثيقة أن العثمانيين لم يتمكنوا من التحرر من كل سيطرة عليهم إلا اعتباراً من الشطر الثاني للقرن الرابع عشر، كما يجد هذا التحرر ترجمة له في ألقاب الحكام الأوائل. ففي السجلات الأقدم، يحمل عثمان وأورخان لقب بك، أما لقب السلطان فهو لايظهر إلا في عهد مراد الأول.

الدعامة الايديولوچية للدولة العثمانية

يتحسس كل تكوين سياسى الحاجة إلى تدعيم السلطة السياسية بدعامة ايديولوچيه. وفيما يتعلق بالدولة العثمانية، فإن الدوافع التي يجرى تقديمها لتبرير هيمنة آل عثمان تتبدل في سياق السنين.

وبالنظر إلى التوسع السريع الراجع إلى المأثر الحربية، فإن الفكر يتوقف أولاً أمام قانون السيف، وكاتب الأخبار عاشق باشازاده هو أول من يشير إليه بوضعه هذه الكلمات المزهوة على لسان عثمان بصدد مناقشة حول تعيين قاض في مدينة قره چاحصار: « لقد فتحت هذه المدينة بحد سيفى، فلمذا يتوجب على طلب إذن السلطان الذى منحه شرف أن السلطان الذى منحنى أن أكون خاناً بفضل الجهاد».

وإذا كان قانون السيف يشكل أحد أعمدة السلطة، فإن من المستحسن مع ذلك استدعاء عوامل أخرى لإضفاء الشرعية عليها، وتشدد بعض كتب الأخبار على انتماء آل عثمان إلى قبيلة القايي، وقد نسب يازچى زاده إلى بكوات التخوم الحدودية قولهم: « لقد كان خان القايي، بعد أوغوز، الابن البكر وخان جميع عشائر أوغوز، وبناء على وصية جونخان وقانون أوغوز، فإن شرف شغل منصب الخان وشرف شغل منصب الهاديشاه [العاهل] لا يمكن أن تنالهما عشائر أخرى مادامت هناك ذرية القايي، والآن ليس بوسعنا الأمل في الفوز بمعاونة السلاطين السلاچقة؛ فقد خسروا الجانب الأعظم من البلاد والتتار يهيمنون عليهم، وبالنظر إلى أن المرحوم علاء الدين كان ينظر إليكم بعين العطف، فلتكن خاناً. وسوف نكون في خدمتكم وسوف ننشغل هنا بالجهاد ». كما أن عاشق باشاذاده قد رد نسب عثمان إلى أوغوز، ثم من أوغوز إلى نوح.

وبعد تفرق شمل القبيلة، تكف هذه الفكرة عن أن تكون صالحة. وعندئذ يجرى الاجتهاد في تصوير العثمانيين في صورة الخلفاء الشرعيين للسلاچقة، وكان لابد على أية حال من العثور على الصلات التي يمكنها تبرير انتقال السلطة.

والمحاولات الأولى تجرى على استحياء. اذ لايشير يازچي زاده إلاً إلى العطف الذى أبداه السلطان علاء الدين تجاه عثمان. أما فيما يتعلق بعاشق باشازاده ونشرى، فقد زجا بالسلاچقة في مناسبتين. فعندما يتجه إرطغرول صوب التخوم الحدودية، يخصص له السلطان المراعى الشتائية والصيفية، ثم، في عصر عثمان، يرسل إليه رتلاً من الجياد وبيرقاً وچوقة عسكرية وشارات حاكم للمقاطعة. بل إن نشرى يزعم أن السلطان علاء الدين كان يعتبر عثمان ابناً له لأنه لم يكن له وريث.

ونحن نعرف أن ذلك غير صحيح لأن السلطان الحاكم الأخير هو مسعود الثالث، وهذا النص مهم لأنه يشير إلى الجهد المبذول لإيجاد صلة نسب بين سلالة السلاچقة وسلالة العثمانيين، حتى وإن كانت صلة روحية. ووفقا لرواية سپاندوجينو، فإن محمداً الثانى كان يريد تأييد الزعم بأن العثمانيين ينحدرون من كومنينيي ترييزوند، لكن هذا الزعم لم يتسن له الثبات.

وانتناول نقطة أخيرة. ففى جميع كتب الأخبار والأعمال الملحمية، تظهر فكرة الغازى، أى المجاهد فى سبيل الله، بوصفها فكرة متغلغلة متكررة. فقد جرى تصوير عثمان وأورخان فى صورة زعيمين لايهدفان إلا إلى نشر الدين الإسلامى. وكان جميع المحيطين بهما مفعمين بمثل أعلى واحد: القضاء على الكفار العصاة الذين لايريدون الإذعان لرفعة الإسلام، ألا يحمل أورخان فى النقش المسجل على مسجد الشهادة، فى بورصا، لقب سلطان المشاركين فى الجهاد والمجاهدين فى سبيل الله »؟

وحتى إن لم يكن وارداً نفى قوة الدين، فإن هذه النظرة التبسيطية إلى حدما، وإن كانت وجدت صدى واسعاً ، ربما يصعب تأييدها بالنسبة لعصر عثمان وأورخان، فالأتراك الذين عبروا الدردنيل فى الشطر الأول من القرن الرابع عشر قد وضعوا أنفسهم فى خدمة البيزنطيين، وقد دافعوا تارة عن قضية خصمه چان الخامس باليولوج ، ولم تكن المسألة البتة مسألة فتح، بل مسألة تقديم عون عسكرى، فالأتراك يتواجدون فى الأراضى البيزنطية بالصفة نفسها التى يتواجد بها القطالونيون.

وفى الأناضول، يقاتل مسيحيون فى صفوف الجيش العثمانى. وقد جال قص ميخال على صهوة جواده جنبا إلى جنب عثمان على مدار سنين عديدة قبل أن يتحول إلى اعتناق الإسلام. وفى سجل أوقاف خيرية يرجع إلى عامى ١٤٥٤ – ٥٥٥١ ويتعلق بمنطقة خوداوينديجار (وهى منطقة تمتد من نيقيه إلى بيرجام، كانت بورصا عاصمة لها)، يشار إلى تيماري مسيحي اسمه أناستوس.

ولابد من الإشارة بالمثل إلى أن النقش المسجل على مسجد الشهادة لايرجع إلى عهد أورخان، وإنما إلى عهد محمد الأول لأنه يحمل تاريخ ٨٢٠ هـ (١٤١٨ فبراير ١٤١٧ – ٧فبراير ١٤١٨). كما أنه يشير إلى الحريق الذى دمر مسجد أورخان إثر غارة للكرّمانيين على بورصا في عام ١٤١٣، مما حتم إعادة تشييده. ولذا فإن الإعلاء من دور المجاهد في سبيل الله يبدو أنه قد صيغ لكى يوجه إلى الأمراء الأناضوليين، لحثهم على مديد العون إلى العثمانيين الموجودين في الموقع الأمامي العالم الاسلامي من ناحية، ولإلقاء اللوم على أولئك الذين يتخذون موقفاً معادياً لهم من ناحية أخرى. ومن ثم فإن فكرة الغازى تضاف إلى أفكار رئيسية أخرى بهدف تبرير هيمنة آل عثمان.

المجتمع

عند الحديث عن العثمانيين الأوائل، تظهر كليشيهات واحدة لاتتبدل: ففى مقابل الصورة المثالية لرعاة يجوبون الريف مع أغنامهم، تمثل صورة المحاربين العتاة الذين يدمرون كل ما يصادفونه فى طريقهم، أو أيضاً صورة المؤمنين المتعصبين الذين ينشرون ديانتهم بحد السيف.

ولنقرر أولاً أن العثمانيين الأوائل ليسوا بدواً بالمعنى الدقيق للمصطلح، أى اناساً يجوبون الآفاق دون أن يكون لهم موطن ثابت، فهم يحيون فى قبائل ويمارسون مع أغنامهم الهجرات الفصلية، ففى الخريف، يهبطون إلى الوديان استعداداً لقضاء فصل الشتاء، وفى بداية الصيف، يرجعون إلى الجبل. وعلى الرغم من انهم قد فتحوا فى وقت مبكر عدداً من المدن وفتحوا بورصا فى عام ١٣٢٦، فإنهم يواصلون سكنى الخيام حتى عام ١٣٢٩ حين يفجر آندرونيك الثالث معركة بيليكانون، كما يشير إلى ذلك المؤرخ البيزنطى چان كانتاكوزين. ومن جهة أخرى فقد كان على الامبراطور أن يحث الخطى لكى يصل قبل أن يتجه الأتراك من هناك إلى الهضاب الشجرة.

وبعد ذلك ببضع سنوات، يقابل ابن بطوطة أورخان فى نيقيه، لكن المطران چورچ پالاماس، الذى اقتيد إلى الأسر فى عام ١٣٥٤ إثر تفتيش سبفينته على الضفة الشمالية للدردنيل، يجد أورخان فى مخيم صيفى بعد أن جاب مدن لاميساكوس (ابسيكى) وبيجاى و(قره بيجا) وبورصا.

كما أن العثمانيين الأوائل ليسوا عازفين عن أية حياة مدينية. فقد قاموا، اقتداء بالملوك المسلمين، ببناء سلسلة من المبانى في المدن حديثة الفتح. ففي بورصا كمافي نيقيه، تزدهر المساجد والمدارس والمطاعم الشعبية والحمامات والجسور والخانات (مراكز التجارة). وهذه المنشئات، التي تشكل أحياناً مجمعاً عظيماً، تؤلف نواة حي جديد تدور حوله الحياة اليومية للسكان. فعلى مقربة من مسجد أورخان في بورصا، يوجد حمام ومطعم شعبي ومطبخ وتكايا للمسافرين وحظائر لمطاياهم، كما يخبرنا بذلك مرسوم تأسيس مؤرخ في ١٣٨٠ ابريل ١٣٦٠. ومن ثم فإن الاعتناء لاينصب على خلاص الروح وحده وإنما ينصب أيضاً على راحة البدن.

ويساهم أفراد العائلة الحاكمة والوجهاء بالمثل في تزويد المدن بمنشئات نفع عام: فقد أنشأت نيلوفر، زوجة أورخان، مصلى وجسراً على الطريق القديم الذي يربط بين بورصا ومودانيا؛ وأنشأ علاء الدين، شقيق أورخان، تكية ومصلى في بورصا؛ وأنشأ سليمان، ابن أورخان، مدرسة في نيقيه وحماماً في نيكوميديا، هذا إن اكتفينا بهولاء. ومن بين المنشئات التي أقامها الأعيان، نذكر أيضاً مسجد حاچى معزه ومسجد حاچى أوزبك، وكلاهما في نيقيه . كما أن لا لا شاهين باشا قد أنشأ منشئات دينية: مدرسة في بورصا ومسجداً وزاوية ومدرسة في مصطفى كمال باشا، التي كانت تسمى من قبل كيرماستي.

وإذا كان أهل البلاد يكفلون الصيانة، فإن القيادات العليا تقوم فى مرحلة أولى بإدخال تحويلات على المدن الأناضواية التى تتمتع بتراث إسلامى طويل. والفقيه الأول فى مدرسة نيقية شخص يدعى داوود القيصرى. ونعرف من توقيعات مراسيم

الأوقاف الخيرية في ذلك العهد أسماء المدن التي ينحدرون منها. قيصرية، كيرشيهير، قونيه، سيواس، وهي في الوقت نفسه مراكز حضرية هامة ينتقل الدين والمعرفة عن طريقها إلى التخوم الحدودية نفسها. ولنلاحظ مع ذلك أن العربية لاتكاد تجد من يتكلم بها، كما يشير إلى ذلك ابن بطوطة في شيء من خيبة الأمل. فمما يثير دهشة الرحالة الكبيرة أن الزعيم الديني في جيوى، والذي يحمل في خيلاء لقب الفقيه، يتكلم بالفارسية لا بالعربية.

ويسهم الإخوة في توطين المسلمين في المدن المفتوحة حديثاً: وهؤلاء الإخوة، وهم آفراد الحرف، يشكلون في الوقت نفسه جماعة تآزر اجتماعي وروحي، والأكثر شهرة بينهم، لأن الإشارة إليه أكثر، هو الأخ حسن، ابن شقيق الشيخ ايديبالي، وهو نفسه والد زوجة عثمان. وهو يشترك في حملات أورخان ثم يقيم في بورصا حيث يبني تكية. كما أنه احد الحاضرين عند اقتسام تركة عثمان، ويشير سجل للأوقاف الخيرية يرجع إلى عام ١٨٥٩هـ (١٥٥٤ - ١٥٥٥)، يحصى بين أمور أخرى التبرعات التي قدمها عثمان وأورخان، إلى أن عديدين من الإخوة قد استفادوا من سخاء العاهلين العثمانيين الأولين أو من سخاء أفراد العائلة. ففي منطقة صاپانچا، أما الزاوية التي أقامها أورخان في نيقيه تكريماً لذكرى ابنه (يرجع تاريخ مرسوم الوقف الخيري إلى 7 يونيو - عيوليو ١٣٦١) فهي تدار من جانب عثمان ابن يوسف، الملقب بقره أو غلان، والذي يرث أحد بنيه، هو الأخ مصطفى، منصب المدير بعد موت أبيه. أما خديجة، ابنة أورخان، فقد أقامت زاوية، إكراما للأخ توري ومودورة في زوايا يديرها الإخوة.

وإلى جانب سكان مدنيين مسلمين، يوطدون أقدامهم في مدن مفتوحة منذ وقت قريب على حساب البيزنطيين، يحيا تركمانيون يؤيدون التقاليد القبلية التركية.

وإذا كان الأوائل ينشرون المعارف التي تدرس في المدرسة ومن ثم ينشرون العقيدة في أصولها، فإن الأخيرين يفصحون عن دين شعبي يمكن وصفه بأنه مهرطق: تقديس على، زوج ابنة محمد، إجلال الأئمة الاثني عشرة، الاجتماعات السرية التلقينية.

وفى سبجل الأوقاف الخيرية (١٥٤١ - ١٥٥٥) الذى سلفت الإشارة إليه، يتمتع عديدون ممن يحملون لقب بابا (وهو لقب يمنح لكبير بعض طوائف الدراويش الهراطقة) بأراض بفضل عدد من المراسيم الصادرة عن أورخان: إرميز بابا فى ناحية يارحصار، وزكريا بابا وصارو بابا فى ناحية ايرمينى ايلى، وقره بابا فى ناحية اينيجول، وبابا آخر لا نعرف اسمه فى ناحية جيرميچى. والقرية التى يحيا فيها هذا الأخير تسمى من جهة أخرى بابا ايلير، وهو اسم يحمله اتباع بابا الياس المسئول عن انتفاضة عام ١٦٤٠. وتوجد قرية بابا ايلير أخرى فى منطقة ترحالا (سوما الآن) ، ملقبة باسم كوپيك شيخ (« الشيخ كلب »): وهذا الإسم يثبت مرة أخرى أننا بإزاء أشخاص هراطقة، لأن الكلب، فى الدين الاسلامى، يعتبر حيواناً نجساً. وقد أكد كاتب الأخبار عاشق باشازاده أنه من أحفاد بابا إلياس، وهو يكرس فى كتابه فصلاً للعلاقات بين تابع لهذا القديس، اسمه جييكلى بابا، وأورخان. ويستفاد من أقواله أن أورخان أمر ببناء الضريح وتكية ومسجد، جرى تجديده فى حياته. ومايزال جزء من المبانى قائماً إلى الآن. والآن تحمل القرية اسم باباسلطان.

ومنذ تأسيس الدولة العثمانية، توجد فئة أخرى من الدراويش يمكننا وصفهم أيضاً بالهراطقة: الابدال. وقد حافظت بورصا حتى منتصف هذا القرن على الأقل على بعض البقايا البسيطة لتكية ابدل مراد وتكية ابدل موسى، وتشكل الأحياء التى أقام فيها الدراويش اليوم جزءاً من المدينة، لكنها في ذلك العصر كانت خارج أسوار المدينة.

ولابد، أخيراً، من قول بضع كلمات عن السكان البيزنطيين. فباشيمير، الذي يتوقف كتابه عند عام ١٣٠٧، لايتوقف عن رثاء حال مواطنيه الأناضوليين المعرضين للهجمات التركية والذين يهربون بحاجياتهم البسيطة إلى المدينة» أي القسطنطينية. على أن الامبراطورية لاتفتقر إلى الرجال البواسل الذين يحاولون التصدي للعدو، والعثمانيون أنفسهم ينبهرون بالمقاومة التي يبديها في وجههم سكان بورصا وبعدد الضحايا الذين سقطوا صرعي المجاعة وانتشرت جثثهم في الشوارع وقت دخولهم المدينة، كما يذكر ذلك عاشق باشازاده.

لكن كثيرين من الببيزنطيين لايقاتلون إلا باسترخاء، لأنهم يشعرون أن السلطة قد خانتهم وتخلت عنهم، ومشروع أندرونيك الثالث الخاص بتقديم العون إلى سكان بورصا عن طريق البحر لا يتحقق؛ وفي ظل أندرونيك الثاني، كان المقاتلون محرومين بالفعل من الجياد ومن المال بسبب الضريبة التي طلبتها الدولة لدفع رواتب القوات الإضافية، الآلان، ولذا فلا يجب الاندهاش من سعى بيزنطيين عديدين إلى التعايش مع السادة الجدد، وألم يضرب البيت الامبراطوري نفسه المثل بتزويجه اميرات بيزنطيات لزعماء الكفار؟

ويشير شهود عيان مثل ابن بطوطة وچورج پالاماس، اللذين اجتازا بيثينيا اعتباراً من الربع الثانى القرن الرابع عشر، إلى السكان اليونانيين. ويشعر پالاماس بالفرح الغامر عندما يكتشف أن العثمانيين، وهو أسير لديهم، يسمحون له بالإقامة مع اخوته فى الدين. وبالرغم من المحنة التى يؤدى إليها الغزو التركى فى القرن الرابع عشر، فإن الصلات بين يونانيي القسطنطينية واليونانيين الذين يعيشون تحت السيطرة العثمانية لم تنقطع. ففى عام ١٣٥٠. يبيع تاجر نبيذ يونانى من القسطنطينية لأحد البنادقة، المقيمين فى المدينة نفسها، نبيذاً من تريجليا، أى نبيذاً وارداً من الضفة الجنوبية لبحر مرمرة، بمبلغ ٥٦٥ هيپرييره . ونحن نجهل تاريخ وارداً من الميناء، الحصن الهام لمؤخرة البلاد، إلاً أن من المؤكد أنه كان فى أيدى

الأتراك في عام ١٣٥٠. وهكذا يجرى التكيف حباً أم كرهاً مع الموقف الجديدة. وتستمر الحياة.

* * *

لقد مر مايقرب من سبعة قرون منذ استقرار جماعة نكرة في جنوبي منطقة منعطف نهر ساكاريا، على أن تحديد نتائج الوقائع التي ميزت العصر مايزال مهمة صعبة.

فالبعض يسترجع الأقوال المتقززة الصادرة عن شخص مثل پاشيمير أو عن شخص مثل كانتاكوزين فيما يتعلق بسقوط مدن بيثينيا، بينما يسترجع البعض الآخر ابتهاج شخص مثل عاشق باشازاده أو شخص مثل نشرى بنجاح البكوات العثمانيين الأوائل. والصدى الذي تعيده إلينا الأحداث عبر القرون يترجم تارة المرارة أو الدهشة من تفكك العالم المسيحي الذي عجل بسقوط بيزنطة، ويترجم تارة أخرى الانبهار أمام صعود العثمانيين الخاطف، تاركاً مع ذلك في الظل كل مامن شانه تلويث مجد السلالة، والحق أن مايتعين عمله هو وضع مولد الدولة العثمانية بجوانبه السامقة والهابطة في اطاره التاريخي.

إن العثمانيين وأعوانهم، وقد أبعدوا عن بلدهم الأصلى ودفعهم سكان الأناضول صوب التخوم الحدودية، قد وجدوا أنفسهم منذ البداية بين فكى كماشة قوتين: المغول والبيزنطيين، ونادراً مايشار إلى أن ماكانوا يأخذونه بيد كانوا يعطونه باليد الأخرى؛ أما إلى أى حد وحتى أى زمن فتحديد ذلك أكثر صعوبة، والخطر على الحدود الشرقية للإمارة خطر ماثل دائماً، وإن كان كتاب أخبار البلاط والمصادر الغربية تقلل من شأنه أو تتجاهله. وعن طريق نقش أو مصدر شرقى غير عثمانى أو ملحوظة مخصصة على وجه الحصر للاستخدام الإدارى نتعرف على شراسة الصراع مع الجيران الأناضوليين، ففي البداية، كان على العثمانيين أن يخافوا من خملات المغول التأديبية، وذلك بقدر ماأن البيزنطيين كانوا يتوجهون إلى الخان

بالشكوى منهم. وبرغم أن موقعهم كان على حدود دولة الخانات، فإنهم لم يكونوا أكثر عرضة للخطر من أمير حميد أو أمير أشرف، الذي أمر تيمورتاش، الحاكم المغولي، بإعدامه.

على أن انهيار دولة الخانات بعد موت أبوسعيد (١٣٣٥)، لايزيل مع ذلك كل خطر، فخلفاؤه أو من كانوا يعتبرون أنفسهم خلفاء له، أى الإيريتنيين والقاضى برهان الدين حتى تيمور (تيمور لنك) وأوزون حسن فى القرن الخامس عشر، يواصلون الضغط على العثمانيين. على أنه لا عاشق باشازاده ولانشري يذكران المعركة التى شنها القاضى برهان الدين على السلطان بايزيد الأول فى كيركديليم، والهزيمة التى أنزلها تيمور وحدها هى الأ بعد صدى بحيث يتعذر الصمت عنها.

والدين موضوع آخر ماثل في جميع خطابات العصر ويتكرر الحديث عنه منذه. وباسم الدين الكاثوليكي يؤخر اللاتينيون عونهم للبيزنطيين؛ وباسم الدين الارثوذكسي يرفض هؤلاء الأخيرون مقترحاتهم ويذهبون إلى حد إيثار العمامة على القلنسوة، وباسم الدين الإسلامي يندفع العثمانيون إلى اقتحام الاراضي البيزنطية. لكننا إذا درسنا الحياة اليومية، فسوف نكتشف أن المصالح الدنيئة غالباً تعلو على حماسات الروح. والقرن الرابع عشر قرن وحشي بشكل خاص، وقد نمي بين صفوف السكان إحساساً عميقاً بانعدام الأمن. ولم يكن بوسع أحد التنبؤ بما يخبئه له القدر في الغد: فهناك خطر جر المرء إلى محنة حرب، أو بيعه كعبد إثر غارة مدمرة أو موته من وباء. وتتشكل الصداقات أو تنحل بمجرد حكم ضرورة اللحظة ودون أن يلعب العنصر أو الدين في ذلك دوراً. ولابد للمرء من الحذر من أخريت خلال حملة الاميرال باجانينو دوريا من چنوة بين عامي ١٣٥١و ٢٥٣١ أجريت خلال حملة الاميرال باجانينو دوريا من چنوة بين عامي ١٣٥١و ٢٥٣١ تدبير المال لملء الخزائن، فإنه يجرى الاستيلاء على السفن اليونانية وفرض جزية تدبير المال لملء الخزائن، فإنه يجرى الاستيلاء على السفن اليونانية وفرض جزية تدبير المال لماء الخزائن، فإنه يجرى الاستيلاء على السفن اليونانية وفرض جزية تدبير المال لماء الخزائن، فإنه يجرى الاستيلاء على السفن اليونانية وفرض جزية تدبير المال لماء الخزائن، فإنه يجرى الاستيلاء على السفن اليونانية وفرض جزية تدبير المال لماء الخزائن، فإنه يجرى الاستيلاء على السفن اليونانية وفرض جزية تدبير المال لماء الخزائن، فإنه يجرى الاستيلاء على السفن اليونانية وفرض جزية

على سكان ميتيلين وغالبيولى والاتجاه إلى أسواق العبيد لبيع رجال ونساء وأطفال مختطفين من المدن الساحلية لبيزنطة، وذلك دون أدنى تأنيب للضمير. ولم يكن أهل

چنوة أفضل ولاأسوأ من حلفائهم أو خصومهم، ولاننسى أن چورج بالاماس،

مطران ثيسالونيك، يخطفه الأتراك، وأن خليلاً، ابن أورخان، يخطفه قراصنة

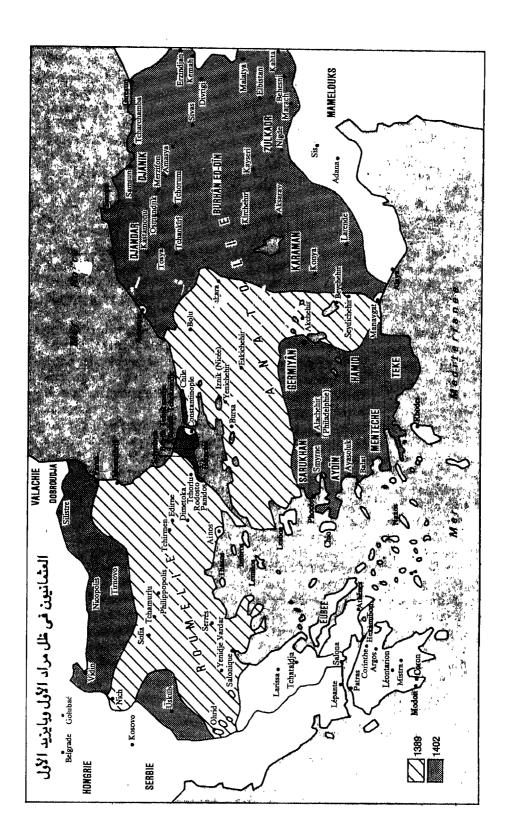
وفى هذه البيئة بالتحديد تولد الدولة العثمانية. ان عثمان وأورخان، الموضوعين على هامش العالم الإسلامي وفي وجه عالم مسيحي منقسم، قد تمكنا من ربط الحظ والذكاء والقدرات العسكرية لكي يرتفعا على مسرح التاريخ.

قوسىييە.

حواشي الغصل الأول

- الصيغة الأولى هي المنة مختلفة، والصيغة الأولى هي الأقدم.
- ٢ وفقا لتفسير آخر لنص شهاب الدين العُمري، من الممكن أن تكون هذه الزيارة قد تمت في ١٣٣٢ ١٣٣٤.
- ٣ من المرجح أن اسم الإمارة مشتق من مصطلح جغرافى، إما أن يكون كاريسينييه، المنطقة التى يرد ذكر لها عند سترابون، أو كاريسوس، اسم أحد الانهار فى تلك المنطقة، أو أيضاً سيراسييس، اسم مدينة جد قريبة تقع فى شمال شرقى ييرجام، وليس من قره عيسى اسطورية.
- ٤ تختلف المصادر فيما يتعلق بهذه النقطة؛ ومن الممكن أيضاً أن يكون الأمر خاصاً بالمدينة جد القريبة من أجيراً.
- ه لابد وأن البلدة، التي لاوجود لها الآن، كانت موجودة، وفقاً لملحوظة في سيجل عثماني، قرب شاركوي الحالية.
- ٦ من بين الروايات المختلفة عن موت سليمان، تظل هذه الرواية هي الأكثر انتشاراً.
 - ٧ لاشك أن الأمر خاص بحملة آميدييه الساڤويوي في عام ١٣٦٦.
 - ٨ يرجع مرسيم الوقف الخيرى الذي وصل إلينا إلى عهد محمد الثاني.
- ٩ أدت هذه التسمية إلى شيء من التشوش، إذ يُذكر أحياناً أن عثمان ينحدر من مدينة عثمان چيك الواقعة على بعد نحو ٢٠٠ كم إلى شمال شرقى مدينة أنقره.
- ١٠ كما يذكر ذلك كاتب الأخبار السلچوقى كريم الدين محمود، المنحدر من مدينة أكساراى.

erted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



الفصلاالثانی **صعــود العثمانییــن** (۱۳۲۲ – ۱٤۵۱)

بقلم، نيقولا فاتاي

مرادالول (۱۳۲۲ - ۱۳۸۹)

كانت الأعراف التركية تعطى لجميع أبناء عاهل راحل حقا متساوياً فى العرش: وأول من ينجح فى تأمين سيطرته على القوات وعلى الخزانة، هو الذى يفوز به ويمكن اعتباره حاكماً شرعياً. ومن الواضح أن مثل هذه المبادىء تهدد بنشوب حروب أهلية فى فترات انتقال السلطة، كما تهدد أيضاً بحدوث تدخلات خارجية مؤيدة، أو محفزة، للمعارضة من جانب مطالب بالعرش حيل دون ارتقائه له. ويقدم التاريخ العثماني أمثلة عديدة لذلك، وعلى مر القرون، سوف تجرى محاولات لتطبيق حلول مختلفة بهدف تجنب هذه الأزمات، وسوف تنجح هذه المحاولات أحياناً.

وعند موته، في عام ١٣٦٢، يترك أورخان عدة أبناء: مراد، الذي سوف يخلفه، وخليل وابراهيم. والمعلومات المتوافرة لدينا عن ذلك الزمن البعيد قاصرة، والمصادر المتناقضة غالباً والمتاحة لنا- وهي في أغلبها كتب أخبار- قلَّما تسمح بترتيب تسلسل الأحداث التاريخية ترتيباً مناسباً،

وكان مراد الأول قد خلف أخاه سليمان، فاتح غاليبولى الذى مات فى عام ١٣٥٧، فى قيادة الوحدات العثمانية المحاربة على الساحة الأوروبية. ولما كان مراد قد خاض جهاد الغزاة الذين كان يتمتع بدعمهم له، فقد كان مشاركاً بالفعل فى السلطة؛ وقد ظهر بوصفه الخليفة الطبيعي لأبيه، وعندما يموت هذا الأخير، فإن أعيان بورصا، العاصمة، يطلبون إليه الحضور، وبعد مبايعة مقاتلى المناطق الحدودية والعلماء له، يصبح أميراً شرعياً بالفعل.

ومن المرجح أن خليلاً، حاكم إزنيق(نيقيه)، زوج ابنة الأمبراطور البيزنطى چان الخامس، كانت له أوراقه التى يمكنه اللعب بها، وذلك بقدر ماأن الامارات الأناضولية، القلقة من التقدم العثمانى، كانت تهدد الحدود الشرقية. ومن المحتمل أن مراد الأول قد بدأ بالنضال ضد إخوته، الذين انتصر عليهم فى نهاية الأمر.

فهل كان هذا التنافس بين الإخوة مرتبطاً بالحملة على انقره والتى دارت نحو ذلك العهد؟ لاندرى. لقدتمسك العثمانيون دائماً بالمدينة التى كانوا قد استولواعليها من ايريتنا أوغوللارى السيواسى، في عام ١٣٥٤، بفضل أزمة انتقال السلطة. وفي أثر أحداث لاتتوافر عنها معلومات كافية، فإن الأمير محمد ايريتنا أوغلو، ربما رغبة منه في أن يستفيد بدوره من أزمة انتقال السلطة العثمانية لاستعادة المدينة، يتوجه على رأس جنوده إلى انقره في يوليو ١٤٦٤. وهكذا يقاتل مراد الأول حتى الخريف ذودا عن الحدود الشرقية للإمارة.

فتح رو مبليا

حتى عام ١٣٦٥، قلّما وجد مراد الأول، المنشغل في الأناضول، الوقت للاهتمام على نحو فعال بثراس وللاستفادة من غاليپولى ، رأس الجسر الممتاز في أوروبا والذي كان شقيقه قد قدمه إلى السلالة الحاكمة في مارس ١٣٥٤. وفي الأعوام التي تلت ذلك، كان التقدم التركي قد استمر تحت قيادة الأمير وواليه لالاشاهين باشا وقادة مثل إقرينوس بك أو حاچى البيجى: فقد جرى احتلال ديميتوكا (ديديموتيك) في نوڤمبر ١٣٦١، بينما تقدم مراد، ربما بصورة مؤقتة، حول القسطنطينية، واستولى على تشورلو وميسينلى ولوليبورجاز، مستولياً ايضاً على حصون الطريق الممتد من أندرينويل إلى القسطنطينة.

ومنذ أن أدى موت ايتيان دوشان، في عام ١٣٥٥، إلى تمزق الامبراطورية الصربية، لم تعد في البلقان قوة قادرة على مقاومة الزحف التركي، وخوفاً من هذا

الزحف، يسعى القيصر البلغارى چان الكسندر إلى كسب ود الأتراك، مختصماً بذلك مع ملك المجر والامبراطور البيزنطى، وفي مواجهة هذا الائتلاف، يلتمس چان الخامس باليولوج مساعدة الغرب في عامه ١٣٥، واعداً الكرسي الرسولي (البابا) بطاعة الكنيسة اليونانية له في مقابل عون عسكرى. والواقع أن تشدد الطرفين لايسمح بتحقيق الوحدة الدينية (١). على أن مساعى چان الخامس الديبلوماسية لم تذهب سدى بالكامل، لأن الهيراركية اللاتينية في المشرق قد جرى التصريح لها بالدعوة للحرب الصليبية. وفي أول ابريل١٣٦٤، حمل الدوق آميدييه الساڤويوى بالدعوة للحرب الصليبية. وفي أول ابريل١٣٦٤، حمل الدوق آميدييه الساڤويوى الصليب إلى آڤينون، وكان الهدف الرسمي للحملة هو الأراضي المقدسة، لكن هدفها الأول كان يتمثل في الدفاع عن الدول اللاتينية في اليونان وممتلكات البندقية وسميرن وبيزنطة.

ومن جهته، استعد لويس الأكبر المجرى لدفع الأتراك عن البلقان. وبعد أن شن هجوما على البلغار، بدا مستعداً للاتجاه ضد الأتراك في ربيع عام١٣٦٦، عندما اتجه چان الخامس، تحت إلحاح الموقف، إلى مقابلته في بودا. لكن الامبراطور البيزنطى لايحصل على شيء من الملك المجرى، وفي طريق عودته، يحرمه أيضاً شيشمان من المرور عبر بلغارياً. وإذيجد نفسه محاصراً في قيدين، يدين بانقاذه في نهاية الأمر لآميدييه الساقويوي. والواقع أن هذا الأخير كان قد غادر البندقية في يونيو ١٣٦٦ على رأس اسطول شديد البأس. وبعد أن استولى على غاليبولي مدن على البحر الأسود، يتوصل إلى انقاذ چان الخامس، وفي ١٤ مايو١٣٦٧، ميدن على البحر الأسود، يتوصل إلى انقاذ چان الخامس، وفي ١٤ مايو١٣٦٧، يسترد آميدييه من الأتراك إينياقوسيا (كوتشوك تشيكميچي) ويحرق بعد ذلك بعشرة أيام موقعهم في قالونييرو (بويوك تشيكميچي؟): وعند رحيله إلى البندقية في يونيو، يسلم جميع هذه الفتوحات للامبراطور البيزنطي.

وبالنسبة للأتراك، كان فقدان غاليبولى حدثاً رئيسياً. فمراد، الذى كان حتى ذلك الحين محصوراً ضمن حدود آسيا الصغرى وغير حائز لقوة بحرية، يجد

نفسه، وقد صار محروماً من قواعده الأوروبية، تحت رحمة عون البيزنطيين أو البنادقة أو أهل چنوة، وقد استمر هذا الوضع قرابة عشر سنوات.

على أن أتراكاً قدواصلوا التقدم في روميليا، إلا " ان من الصعب للغاية رصد الدور المحدد للعثمانيين بينهم، وقد أنتج الاستيلاء على آندرينوپل(إدرنه) وفرة من الأدبيات، وتتراوح التواريخ التي يقترحها المتخصصون بين عامي١٣٦١و١٣٧١. وكان من المسلم به منذ زمن بعيد أن مراد الأول قد استولى على المدينة غداة وصوله إلى سدة السلطة، في عام٢٣٦١(٢)، إلا أن من المؤكد أن اليونانيين كانوا مايزالون يسيطرون عليها (أو عادوا إلى السيطرة عليها) في عام ١٣٦٦: ولذا فإن الاتراك لابد وأنهم قد استولوا على آندرينوپل قرب ذلك التاريخ. ومشكلة تسلسل الأحداث التاريخية تثير مشكلة القوى التركية الموجودة آنذاك في أوروبا. فعند موت أورخان، كان للعثمانيين هناك مكان هام وآخذ في النمو. على أنه لايبدو أن السياسة العثمانية الخاصة بتطويق القسطنطينية لم تبدأ حقاً إلاً في ستينيات القرن الرابع عشر.

ولاشك أن العثمانيين لم يكونوا الوحيدين الذين تحركوا في ثراس وأقاموا بها : إذ كان حاچى البيجى قد وصل إلى هناك مع أوموربك الأيديني، قبل العثمانيين؛ وكان إقرينوس بك، المنحدر من كاريسي، وفقاً للروايات العثمانية، قد انتقل إلى خدمة سليمان، شقيق مراد، وإن كان على مايبدو بوصفه نداً للأول؛ وشأنه في ذلك شأن حاجى البيجي، فقد كان يحمل أيضاً لقب بك، وهو نفس اللقب الذي كان قاصراً في البداية على اورخان ومراد الأول، في حين أن لالاشاهين، خادم هذين الأخيرين، لم يكن غير باشا، وقد تعاظم استقلالهم اعتباراً من عام ١٣٦٢، بسبب غياب مراد وتبعثر قواته، والحال أن إقرينوس بك وحاچى البيجي هما اللذان سوف غياب مراد وتبعثر قواته، والحال أن إقرينوس بك وحاچى البيجي هما اللذان سوف أوجلييشا نحو عام ١٣٧١ في وادى ماريتزا. ومن ثم فإن هذا الانتصار، الذي يفتح الطريق أمام الأتراك إلى مقدونيا، ليس عملاً من أعمال العثمانين أنفسهم.

على أن العثمانيين لن يتأخروا عن فرض أنفسهم فى أوروبا، وذلك بفضل سياستهم البيزنطية أساساً. ففى ختام المفاوضات التى أجريت بعد حملة آميدييه الساڤويوى الصليبية، اتجه چان الخامس إلى ايطاليا، وقد وصل اليها فى أغسطس ١٣٦٩، وأعلن اعتناقه للعقيدة الكاثوليكية فى ١٨ أكتوبر وجحد مشروعية الانشقاق فى ٢١ أكتوبر. وقد توصل فى البندقية إلى اتفاق مناسب للبيزنطيين الذين كانوا يخشون من اتساع الجمهورية بالتحالف مع مراد الأول وشراء سكوتارى يخشون من اتساع الجمهورية بالتحالف مع مراد الأول وشراء سكوتارى (أوسكودار) منه. على أن الرحلة قد منيت بالفشل، لأن الامبراطور لم يتلق العون، بل إن صعوبات مالية قد حالت دون مغادرته البندقية؛ ولما كان ابنه آندرونيك، الذى كان ينوب عنه فى القسطنطينية، لم يحضر لمساعدته، فقد اضطر ابنه الثانى، مانويل، إلى جمع المال وحمله بنفسه إلى البندقية.

وعند عودته إلى القسطنطينية في ٢٨ اكتوبر ١٣٧١، كان چان الخامس قد فقد كل أمل في الحصول على عون مسيحيي الغرب. وفي وجه زحف العثمانيين في ثراس، لم يعد أمامه من حل غير التفاهم مع مراد الأول. وقد تجلى هذا الاتفاق خلال تمرد ابنه أندرونيك: فهذا الأخير، الذي من المرجح أنه قد انزعج من تزايد حظوة أخيه ما نويل، كان قد توصل إلى تفاهم مع أحد أبناء مراد الأول، ويدعى صارحي، لتفجير تمرد مشترك ضد والديهما. وقد تمرد الأميران في مايو ١٣٧٧، وفقاً لبعض المصادر، بمناسبة حملة اشترك العاهلان في القيام بها، وهو ما يعنى أن بيزنطة كانت أنذاك بالفعل في علاقة تبعية مع الإمارة العثمانية. وأيا كان يعنى أن الأبوين قد وحدوا قواهما ونقل مراد، بمساعدة چان الخامس، قواته إلى أورويا: وكانت تلك هي المرة الأولى منذ فقدان غاليولى، ويفضل المساعدة البيزنطية أدرونيك وحدها، التي يجد الأمير نفسه فيها مع جنوده في روميليا، وعند هزيمة أندرونيك في ٢٥ مايو قرب العاصمة، فإنه يستسلم في ٣٠ مايو. أما فيما يتعلق بصاوجي، فقد أسر في ديميتوكا في ٢٩ سبتمبر وسملت عيناه؛ ثم مات متأثرا بجراحه وبتحريض من مراد الأول، فإن چان الخامس الذي أشرك ابنه مانويل الذي جرى

إعلانه ملكاً شريكاً فى ٢٥سبتمبر تحت اسم مانويل الثانى – فى السلطة، قد لجأ بدوره، مستخلصاً فى ذلك دروس الأحداث، إلى سمل عينى أندرونيك وحبسه. لكن العملية لاتنجح بالكامل: فالأمير المتمرد يظل بالنسبة لچان الخامس ولمانويل الثانى خطراً سوف يستغله مراد الأول. فعلى الفور، كان العثماني هو الرابح الأكبر: لقد استعاد قدميه فى أوروبا وأصبح الامبراطور البيزنطي تابعاً له بلا نزاع (٣)،

وسرعان ماتسمح الأحوال الداخلية البيزنطية للعثمانيين بتسجيل هدف جديد. فخلال رحلته في إيطاليا، كانهنجان الخامس قد اقترح التنازل للبنادقة عن جزيرة تينيدوس (بوزچا آدا)، التي تهيمن على مدخل الدردنيل؛ وخلال صيف ٢٧٣١، تؤدى معاهدة إلى إقرار هذا المبدأ بصفة نهائية. إلا أن أهل چنوة، المنافسين القدماء البنادقة، كانوا معادين لهذه المعاهدة، إذ كانت لهم مصالح هامة في جالاتا وفي البحر الأسود. وإذا فإنهم سوف يساعدون آندرونيك (الذي كان قد لجأ إلى جالاتا) في تمرد جديد. وفي يوليو، فإن اندرونيك، الذي كان في تلك الاثناء قد اعتمد على العون المادي من جانب مراد الأول لقاء وعد بطاعته وبدفع جزية، يحاصر القسطنطينية. وعند انتصاره في اكتوبر، يقوم بحبس چان ومانويل. ولم يؤد انتزاع تينيدوس من أهل جنوة إلا إلى نتائج طفيفة، لكن المنتصر، الذي أعلن نفسه امبراطوراً تحت اسم اندرونيك الرابع، يرد غاليپولي إلى سيد العثماني. وبعد اجتيازه المضيق بفضل اسطول چنوة في الخريف، يسترد الأمير المدينة. ولن يُزُحْنَ العثمانيون عنها بعد ذلك.

وهكذا، فبفضل سياسته البيزنطية يتمكن مراد الأول من التصرف مجدداً حسب هواه في اوروبا، اعتباراً من عام ١٣٧٦ بل وربما منذ عام ١٣٧٣. وهو لم يكن قد طرد منها البتة تماماً، لكنه يتجه الآن إلى التوسع لكي يصبح العاهل الوحيد للمنطقة.

وأيا كان دورهم السابق، فإن البكوات المحليين يجدون أنفسهم في موقف تبعية،

كما يدل على ذلك تضخم ألقاب مراد الأول، الذي بعد أن كان يحمل لقب بك وأمير مثل ابيه، يصبح أمير الأمراء وسلطاناً. وقد تولى لالاشاهين قمع حاچى البيجى بينما أمكن التوصل إلى تسويات مع الآخرين. وينتقل إڤرينوس بك وآله، المقيمون في آندرينوپل، إلى كوموتينى، ثم إلى سيريس، وأخيراً إلى ينيچى قاردار(جيانيتسا). وقد ظلت عائلتهم شديدة الباس في تلك المنطقة على مدار قرون؛ ومن جهتهم، يغادر آل توراهان منطقة مالْقرَه متجهين إلى ثيساليا. ويشير دوام هاتين العائلتين على امتداد تاريخ الامبراطورية العثمانية وأهمية نفوذهما المحلى أيضاً إلى أن هؤلاء البكوات قد ظلوا أقوياء، على أنهم لم يكونوا منذ ذلك الحين فصاعدا أقل اقتصاراً على دور« سادة الحدود» (أوج بيليرى)، المكلفين بالجهاد في تخوم امدراطورية عاهلهم العثماني.

الزحف العثماني في الأناضول وفي روميليا

بينما كانت الشروط التى تسمح بالفتح العثمانى للبلقان قد تهيأت، يزحف مراد الأول أيضاً فى الأناضول. وهنا أيضاً، يستند نجاحه إلى ضعف وانقسام الإمارات: جيرمييان، تيكه، حميديلى... فهذه الدويلات كانت قد فقدت جانباً كبيراً من مبرر وجودها منذ توقفها عن الاتصال بالمسيحيين. وقد جردها النمو العثمانى من قواها الحية باجتذابه ليس فقط المقاتلين، وإنما أيضاً العلماء الذين اغرتهم المناصب التى اتاحتها لهم الحاجات الإدارية للإمارة العثمانية. وكان الكرمانيون هم وحدهم الذين تخلصوا بلباقة من هذا المصير: فاعتباراً من أواخر ستينيات القرن الرابع عشر، كانوا قد تمكنوا، تحت قيادة علاء الدين، من توسيع أراضيهم بدرجة هامة على حساب جيرانهم، ولذا فليس هناك مايدعو إلى الاستغراب فى أن الامارات الثانوية المحصورة بين الكرمانيين والعثمانيين قد طلبت العون ضد الأوائل من الأخيرين، وأن الأخيرين قد استفادوا من ذلك.

والحق أن هذه الفتوحات العثمانية التي استهدفت أشقاء مسلمين وأتراكاً قد

قوبلت بقدر كبير من الاستهجان، خاصة وأنها قد تمت بمساندة من مسيحيين تابعين. ولذا فإن المصادر العثمانية لاتقدم غير قليل من التفصيلات. وتذهب الروايات إلى أن أمير چيرمييان، بمناسبة زواج ابنته في عام ١٣٨١ من بايزيد، ابن مراد الأول، قدم للعثمانيين سيماونا وإجريجوز وتاوشانلي بل وعاصمته كوتاهيه بائنة. وعن طريق الشراء(؟)، حصل مراد الأول من آل حميد اوغوللاري على أراض واقعة بين أراضي إمارات تيكه وجيرمييان وكرمان: بيشيهير، آكشيهير، سيد يشيهير، يالواج...

على أن چان الضامس ومانويل الثانى كانا قد استعادا السلطة فى القسطنطينية، بفضل عون البنادقة و بفضل عون مراد الأول، الذى وعداه بدفع جزية ضخمة، ومعونة عسكرية سنوية وبالتنازل عن فيلادلفيا، آخر الممتلكات البيزنطية فى الأناضول. وقد اضطر اندرونيك الرابع إلى اللجوء إلى أصدقائه من أهل چنوة فى بيرا، الذين عانوا من حصار چان الخامس وحلفائه لهم بعض الوقت. وفى نهاية الأمر، يتم التوصل إلى اتفاق بين أهل چنوة والأتراك فى مايو١٨٨، ويفرض مراد الأول على تابعه البيزنطى الاعتراف بأندرونيك الرابع وابنه چان وريثين شرعيين له والتنازل لهما عن سيليمبريا وهيراكليا وراديستوس وكذلك بانيدوس. ومن ثم فإنه يساهم مساهمة قوية فى تفتيت الامبراطورية البيزنطية: فچان الخامس يحكم فى القسطنطينية وآندرونيك الرابع يحكم على ضفاف بحر مرمرة، بينما يحكم مانويل فى سالونيك فى أواخر عام ١٣٨٢ويصبح ثيودور، وهو ابن آخر لچان الخامس، أميراً مستبداً للموره، فى عام ١٣٨٢ويصبح ثيودور، وهو ابن آخر لچان الخامس، أميراً مستبداً للموره، فى عام ١٣٨٢ ويضاً.

ولايتأخر هذان عن الخروج على العثمانيين. ففي عام ١٣٧١، استفاد مانويل من الهزيمة الصربية لكى يستولى على سيريس، معوقا بذلك الزحف التركى. وعند وصوله إلى سالونيك، يتبع سياسة عدوانية (٤) إلا أنه يضطر، بعد نجاحاته الأولية، إلى التراجع امام هجوم الأتراك المضاد. ويستولى هؤلاء الأخيرون على سيريس في ١٩٨ سبتمبر ١٣٨٣، ثم يحاصرون سالونيك. ومن جهة أخرى تسقط صوفيا في

أيديهم في عام ١٣٨٥، وتسقط نيش ولاريساً في السنة التالية، وفي سالونيك، يجد مانويل نفسه في وضع سيء ويفضل السكان المعادون له الاستسلام، وفي آإبريل ١٣٨٧، يضطر الطاغية إلى الهرب من المدينة التي يدخلها الاتراك بعد ذلك بثلاثة ايام، وبعد دحره في ليسبوس، يهرب مانويل متسترا إلى تينيدوس، ولما كان چان الخامس قد رفض أن يستقبل في القسطنطينية ابناً كان موقفه المعادى للاتراك متعارضاً مع سياسته وتسبب في فقدانه لثانية مدن الامبراطورية، لم يعد أمام مانويل غير حل واحد أن يضع نفسه في خدمة مراد الأول، وقد ذهب إلى مقابلته في بورصا في أواخر صيف ١٣٨٧، وحتى عام ١٣٩٤،كان تابعاً مخلصاً للعثمانين.

وفى الموره، لم يعد أمام ثيودور خيار يذكر. فبعد الاستيلاء على سالونيك، اضطر سادة ثيساليا إلى الاعتراف بهيمنة العثمانيين، الذين أصبحوا الآن جيراناً لدوق أثينا اللاتينى نيريو الأول الأكيايولى، والد زوجة ثيودور وحليفه. ولما كان هذا الأخير لم ينجح فى كسر المقاومة السافرة الصادرة عن ولاته، فإنه لم يبق أمامه غير أن يحذو حذو أخيه ووضع الاتراك فى صفه. ومنذ عامى١٣٨٧ – ١٣٨٨، يناشد إقرينوس بك تدعيم سلطته عارضاً عليه تسليمه الأسلاب لقاء ذلك. وتؤدى عملة جرى شنها فى خريف ١٣٨٧ إلى تحقيق أمانيه. وبعد ذهابه لتقديم فروض الولاء لمزاد الأول، يجرى تثبيت ثيودور كتابع فى إمارته الاستبدادية. وقد عمل على توطيدها وتوسيعها، حيث انتزع أرجوس من البنادقة وصادر أراضى الولاة المتمردين. وهكذا، ففى غضون بضع سنوات، يشكل مراد الأول وبكواته فى أوروبا امبراطورية لها شأنها فقد نجحوا فى تحويل جميع الأمراء الباليولوجيين وعدد من المبراطورية لها شأنها فقد نجحوا فى تحويل جميع الأمراء الباليولوجيين وعدد من المبراطورية الما شأنها فقد نجحوا فى تحويل جميع الأمراء الباليولوجيين وعدد من المبراطورية الما شأنها فقد تحويا بحميع الأمراء الباليولوجيين وعدد من المبراطورية الما شأنها فقد تحويا بحميع الأمراء الباليولوجيين وعدد من المبراطورية الما شأنها فقد تحويا قدت السيادة العثمانية.

لكن الخطر يجيىء من الأناضول: فعلاء الدين الكَرَماني، الذي لم يكن بوسعه التسليم بتزعزع توازن القوى في آسيا الصغرى لحساب منافسه العثماني، يدخل في حرب ضد هذا الأخير. وعلى رأس قوات تتألف في معظمها من عناصر من

قبائل تركمانية، يهجم مراد على العدو بكل أسلحته. ويؤدى وجود وحدات لتابعيه المسيحيين الصربيين والبيزنطيين في صفوف قواته إلى النيل بدرجة جسيمة من صورة الغزوة(٥). وصحيح أن مراد الأول كان يتحرق إلى تدعيم موقعه عن طريق انتصار في سهل قونيه، وهو ما يمكن أن يخفف من الانتقادات: والواقع انه قد ترك اراضيه لعلاء الدين الذي اعلن ولاءه.

وفي المقابل، فإن هذه الملاينة لم ترق كثيراً للجنود الصربيين، الذين حرموا من الأسلاب وعوقبوا أحيانا على أعمال النهب التي قاموا بها؛ وقد أدت هذه الملاينة إلى تعزيز المشاعر المعادية للأتراك والتي كانت قد أخذت في النمو أنذاك بين صفوف الصربيين. وهكذا فإن الأمير لازار قد توصل، عن طريق سياسة زواجية فطئة، إلى كسب القادة المحليين وتشكيل اتحاد معاد للاتراك مع تقرتكو، ملك البوسنة. ومن جهة أخرى، رفض قيصر بلغاريا إعلان الولاء، وهكذا صار شن حملة ضرورياً. وعلى الرغم من الهزيمة العثمانية على يد أهل البوسنة في بلوشنيك في عام ١٣٨٨، فإن على باشا الچندرلي يقود عمليات فعالة في بلغاريا حيث يستولى على عدة حصون؛ ويضطر القيصر المحاصر إلى الوعد بدفع الجزية وبتسليم سيليستر. وعندئذ يستدير العثمانيون لمحاربة جيوش الصرب والبوسنة المتحالفة: وفي ١٥ يونيو ١٣٨٩، بعد معركة صعبة، يحرز الاتراك النصر في سهل كوسوقو، ويتم إعدام لازار الذي سقط في الأسر.أما مراد الأول، الذي قاد المعارك، فيغتال. إلا أنه لما كان ابنه بايزيد حاضراً، فإن نقل السلطات يتم دون عواقب مخيمة بالنسبة للدولة. وبفضل انتصار كوسوقو، يرث العاهل العثماني الجديد امبراطورية راسخة الأركان في البلقان.

تكوين الأمبرا طورية وبناء الدولة

لا يقتصر عهد مراد الأول على متتالية من الانتصارات العسكرية، التي لم تكن مع ذلك كافية لتوطيد هيمنته على البلاد المفتوحة أو المغلوبة، ومنذ عهده، بل

ومنذ عهد اورخان، كانت قواعد الاجتلال العثمانى قد ارسيت وطبقت. فمن وجهة نظر السلطان، يعتبر كل بلد مفتوح بحد السيف ملكاً له شرعاً وبشكل نهائى، أكان قد تم الاستيلاء على هذا البلد عن طريق جهاد ضد كافر أم تم انتزاعه من مسلم تضر تصرفاته بالجهاد، وقد رأينا كل الإمكانيات التى تتيح هذا الشرط الأخير! وإذا ما استسلمت مدينة من تلقاء نفسها، فإن العثمانيين لايدمرونها. أما الحصن ، فإنه، بمجرد الاستيلاء عليه، يجرى هدمه أو احتلاله من جانب مستوطنة عسكرية عثمانية صغيرة، تشكل قاعدة لأعمال تدمير جديدة أو لفتوحات جديدة.

وتمضى سياسة الاستعمار (الاستيطان) إلى ماهو أبعد من ذلك: إذ يبدو أن ممارسة عمليات نقل السكان، الثابتة عند العثمانيين، قد بدأت منذ وقت جد مبكر، وذلك لأجل هدف عسكرى بشكل رئيسى: نقل السكان من الأناضول إلى روميليا لتدعيم الجهاد. إلا أن هناك أيضاً انتقالات عفوية، تنطلق أحياناً من إمارات أخرى، وينشىء القادمون الجدد قرى أو احياء منفصلة عن قرى وأحياء السكان الأصليين، الذين يتركون عن طيب خاطر لأسلوب حياتهم ولديانتهم. أما فيما يتعلق بالأرستقراطية المحلية، فهى غالباً ماتدمج فى النظام التيمارى(١)، وهو حل مرن يكفل السكينة المحلية وتعزيز الجيش، وهكذا فسوف نصادف تيماريين مسيحيين فى القرن الخامس عشر.

وبينما يستقر الغزاة على الحدود ويجرى دمج القادة المحليين شيئاً فشيئاً، وذلك غالباً بفضل علاقات التبعية، ترسخ الإدارة العثمانية أقدامها في روميليا. فالعلماء الذين اجتذبتهم فرص المناصب والمخصصات – كان بوسع القاضى ان يكون تيمارياً – سوف يُطبعون الممارسات الإدارية الإسلامية، المتميزة بالتسامح مع غير المسلمين، في منظور نظام وإدارة حسنة وربحية مالية.

والحق أن قره خليل خير الدين باشا، مؤسس سلالة الوزراء الچندرليه، قد لعب دوراً أساسياً في بناء إدارة مركزية. فهذا العالم(V)، قاضي بيليچيك، ثم إزنيق ثم

بورصا، سوف ينشىء منصب « قاضى عسكر» ، «القاضى الأعلى للجيوش»، وهو فى واقع الأمر رئيس هيراركية العلماء حتى إنشاء منصب «شيخ الإسلام». ويجمعه بين رئاسة الإدارة وقيادة الجيش، فإنه قد اعتبر الصدر الأعظم الفعلى الأول. كما أنه قد لعب دوراً هاماً فى تكوين خزانة الدولة وإنشاء نظام الدفاتر التى شكلت أساس المؤسسة التيمارية. وفى ظل مراد الأول أيضاً، تم إنشاء أول بيليريك وكان حامل لقب هذا المنصب مستولاً عن الإشراف على بكوات السناجق، أى الممثلين المحليين للسلطة والذين كانوا يديرون المدن والولايات بالاشتراك مع القضاة. وكان لالاشاهين أول بيلريك لروميليا. أما البيلربيليك الثانى، وهو بيلربيليك الأناضول، فقد أنشاه بايزيد الأول فى عام ١٣٩٣.

وأخيراً، فإن الدولة العثمانية تدين أيضاً لمراد الأول و لقره خليل خير الدين چُندرلى بواحد من أكثر ابتداعاتها أصالة: الانكشارية (بالتركية: ينيتشيرى، «القوات الجديدة») وأصلها هو حق الأمير في خمس الأسرى المأسورين خلال جهاد (بينچيك/ پينچيك)، ومن الأرجح أنه خلال استعاده مراد السيادة على ثراس نشأت فكرة تكوين جيش من الخامة البشرية التي أتاحتها الغزوات. وقد بلغ التجنيد الكمال إثر ذلك مع إنشاء الديقشيرمه (۱)، « الحشد». وهكذا تتشكل في ظل مراد الأول أسس الإدارة لما لم يعد بعد إمارة غاز، بل امبراطورية حقيقية بين أيدى حكام عثمانيين.

بايزيد الأول (١٣٨٩ - ١٤٠٢)

على الرغم من الطابع غير المتوقع لمصرع مراد في ساحة معركة كوسوقو، إلا أنه لم تحدث متاعب بشأن الخلافة. ففي سكرات موته، عين مراد خليفة له ابنه البكر بايزيد، الذي شارك في المعركة. ولما كان الأمير الجديد قد نال الشرعية من أبيه، فقد اتيحت له الفرصة علاوة على ذلك للتمكن فوراً من الإمساك بناصية السلطة. وفي تلك الاثناء يتخلص من أخيه الذي هب لمزاحمته فجرى إعدامه.

كان بايزيد يتمتع بشخصية قوية، كما يشير إلى ذلك لقبه، يلديريم، الصاعقة». فهذا العاهل الذى يبلغ الخامسة والثلاثين من العمر كان قد أثبت بالفعل جدارته: فعند تعيينه نحو عام ١٣٨١ حاكماً لإمارة جيرمييان القديمة، رعى المصالح الشرقية للامبراطورية وأثبت تميزه في المعارك. فهل يرجع لقبه إلى هذا الإنتصارات أم إلى سرعة تحركاته؟ يبقى انه معروف بالنشاط وبالجسارة. ولما كان قد ربى على فكرة انه أبن أمير قوى، ولم يعرف الهزيمة، فقد كان لديه إحساس عظيم بعظمته، فهو، في نظرته إلى نفسه، أكثر من مجرد زعيم للغزاة. وفي علاقاته مع تابعيه المسيحيين، كان يتصرف بوصفه ملكاً سيداً أكثر مما بوصفه مجاهداً. لقد خاض الجهاد، لكنه كان يشتهى أولاً أن يكون عاهلاً قوياً. وهكذا فعند أواخر عام ١٣٩٤، عندما كان سيداً لروميليا وللأناضول الغربية، يطلب إلى الخليفة العباسي في القاهرة منحه لقب سلطان الروم، مدفوعاً دون شك بالرغبة – أو بالحلم – في إحياء الامبراطورية الرومانية العالمة تحت صولچان إسلامي.

ذكياً، جسوراً وسريعاً، متميزاً بعقل مفتوح لكنه يميل إلى الهيمنة ولايهتم كثيراً بآراء الآخرين، هكذا يظهر بايزيد الأول في مرآة التاريخ المشوِّهة.

العمليات فى الإناضول

سرعان ماتكشف الامبراطورية التى خلفها مراد عن هشاشتها. فسعياً إلى تجنب جرح مشاعر المسلمين، وعجزاً منه عن الاحتفاظ إلى الأبد بأراضى الأمير الكرّمانى علاء الدين، آثر ملاينة هذا الأخير. ومن هنا جاء الخطر: ذلك أن علاء الدين، مستقيداً من غياب العثمانى، الذى كان آنذاك منشغلاً فى أوروبا، يجمع حوله غالبية البكوات الاناضوليين: القاضى القوى برهان الدين السيواسى وسادة صاروخان وجيرمييان ومينتيشى وحميديلى الذين يشنون الهجوم، ويسترد يعقوب بك الجيرمييانى الأراضى التى كان قد تم التنازل عنها لشقيق زوجته بايزيد فى عام ١٣٨٧ ويستولى القاضى برهان الدين على كيرشيهير بينما يستولى علاء الدين على بيشيهير ويتقدم حتى ايسكيشيهير.

وهكذا فإن بايزيد، بمجرد ارتقائه العرش، يضطر إلى الرد. وعند انتقاله إلى بورصا، يحشد جيشاً. وتلعب فيه القوات المسيحية الإضافية دوراً هاماً، فقد ساعده مانويل الثانى الپاليولوجى وچان السابع الپاليولوجى، كما ساعده ستيفان لازار يقيتش، على رأس وحدة صربية. أما سليمان الچندرلى، الذى كان يحكم كاستامونو، فهو ينضم هو الآخر إلى العثمانيين الذين كانوا قد ساعدوه ضد أبيه.

ويشرع بايزيد بإعادة الفتح منذ شتاء ١٣٨٩ – ١٣٩٠. وعلاوة على فيلادلفيا (آلاشيهير)، آخر الممتلكات البيزنطية في الاناضول، والتي تم الاستيلاء عليها في أواخر عام ١٣٩٠، فإنه يضم إمارات صاروخان وآيدين ومينتيشي وحميديلي وجيرمييان، وهكذا، فباستثناء سميرن، الواقعة دائماً في أيدي فرسان رودس، تدخل جميع الجهات الغربية لآسيا الصغرى تحت السيطرة العثمانية. وفي مايو ١٣٩٠، يثبت بايزيد الامتيازات التي كانت قد منحت سابقاً للبنادقة من جانب اميري افسس وميليت، وهما مكانان سوف يتحولان إلى قاعدتين لشن حملات ضد الجزر المسيحية.

ويظل علاء الدين الكرّمانى المنافس الحقيقى، وفى الخريف، يسترد بايزيد بيشيهير ثم يحاصر قونيه، وتسقط نجده وأكشيهير وآسكاراى بدورها، لكن الوضع يتبدل فجأة، فاتساع نجاحات العثمانيين يزعج الجندرلى: ذلك أن توحيد الاناضول تحت الصوچان العثمانى، والذى جرى النهوض به بشكل واسع، يهدد إمارته هو إلى أقصى حد، ولذا فهو يرى أن من المستحسن قلب التحالفات، ويتقرب إلى القاضى برهان الدين الذى يعقد معه اتفاقاً معادياً للعثمانيين، ويجرى معه محادثات حول المعونات التى يجب تقديمها للكرّمانى، ولاشك أن هذا الخطر يسهم فى إقناع بايزيد بالتعامل مع علاء الدين المغلوب، وبموجب الاتفاق المعقود بينهما، يحتفظ بالاراضى المفتوحة خلال العام، بينما يبقى علاء الدين فى شرقى تشارشامبا.

الوضع في بيزنطة

عاد بايزيد إلى قضاء الشتاء في بورصا، مصحوباً دائماً بالأميرين البيزنطيين، ومنذ موت آندرونيك الرابع في يونيو ١٣٨٥، فإن ابنه، چان السابع، الذي أخذ على عاتقه تبنى مطالب أبيه، قد أفاد من الدعم النشيط من جانب أهل چنوة، ورأى الأمير العثماني الجديد، الذي أبلغ بالمخططات التي تستهدف القسطنطينية، في هذه الصراعات الداخلية فرصة لتقوية نفوذه، وهكذا، فبمساعدة من أهل چنوة، وكذلك من بايزيد، يزحف چان السابع، المدعوم بقوات تركية، على العاصمة، وفي ١٢ أبريل ١٣٩٠، يدخل المدينة، مرغماً چان الخامس(الذي انضم اليه ابنه مانويل) على التحصن في قلعة باب الذهب.

وقد بدت سلطة چان السابع منيعة، إلا أنه كان من المستحيل عليه زحزحة الامبراطور العجوز من معقله، وقد نجح مانويل في الهرب وحشد اسطول سمح له بالمسارعة إلى انقاذ ابيه، وتم طرد الغاصب في ١٧ سبتمبر ١٣٩٠. وهذا الانتصار لايدين للأتراك على نحو مباشر بشيء، إلا أنه لم يكن ممكنا إلا بسبب حياد بايزيد العطوف، وكان لابد من الاعتراف بالدين الواجب سداده للعثماني، وذلك بقدر ما أن هذا الأخير كان بوسعه دائماً استخدام وسيلة الابتزاز التي مثلها چان السابع. ومن ثم فقد كان على مانويل أن يقدم خدمة عسكرية. وفي الجيش العثماني ، وجد نفسه رهيناً بقدر ماكان تابعاً: فعن طريق التهديدات التي تستهدف مانويل، تسنى نفسه رهيناً بقدر ماكان تابعاً: فعن طريق التهديدات التي تستهدف مانويل، تسنى وهكذا تعزز الضغط التركي، وانزوي الامبراطور في قصره ثم مات فيه في ١٦ فبراير ١٣٩١.

وبمجرد وصول الخبر إلى مانويل، فإنه يتمكن من الهرب والإمساك بزمام السلطة في القسطنطينية مما يثير بالغ غضب بايزيد، الذي يستسلم للأمر الواقع لكنه لايخفف الضغط. ويظل الملك مانويل الثاني تابعاً، مجبراً على الخدمة العسكرية

وعلى دفع جزية. ويطلب بايزيد إنشاء حى فى المدينة مخصص للتجار الأتراك وتنصيب قاض، وفى نهاية الأمر، يتكشف أن سلطة الامبراطور تنحصر منذ ذلك الحين ضمن حدود المدينة المسورة. ويصعب تحديد ما إذا كان أحد القضاة كان موجوداً أنذاك فى القسطنطينية. إلا أنه من المؤكد أن مانويل الثانى قد غادر عاصمته فى ٨ يونيو ١٣٩١ للاشتراك فى حملة بايزيد فى الأناضول.

حملات جديدة فى الأناضول

كانت حملة عام ١٣٩٠ ضد الكرّماني قد حددت الخطر الذي يمثله الأمير علاء الدين، وفي بداية صيف عام ١٣٩١، سعياً إلى وضع حد لهذا الخطر، يزحف بايزيد على كاستامانو. وفي يونيو، يصبح سيداً للإمارة التي تم قتل أميرها، سليمان الثاني ، وينجح العثمانيون في ضم كل إمارة الجندرلية، باستثناء سينوپ، التي بقيت في أيدي شقيق سليمان الثاني.

وإثر ذلك يشرع بايزيد بسلسلة من العمليات الرامية إلى توسيع نفوذه في الأناضول وإلى الحد من نفوذ القاضى برهان الدين السيواسى، الذى يبدو أنه قد سارع إلى مساعدة سليمان فى الوقت الذى أعلن فيه موت هذا الأخير. وعندئذ يتوجه بايزيد إلى الشرق، صوب بفرّه وسامسون، حاشداً الأمراء المحليين، طوعاً أو كرهاً، ثم يعاود الهبوط صوب الجنوب حتى عثمان چيك، ومن هناك يسعى إلى كسب إذعان آماسيا: وهو مايعنى استفزاز برهان الدين فى عقر منطقة نفوذه. ولما كان كل اتفاق مستحيلاً، فإن الاشتباكات العسكرية تستمر، إلا أن ممالاشك فيه أنه لاتحدث معركة حقيقية، إذ يفضل أميرسيواس الانسحاب أمام جيش عثمانى أقوى بكثير من جيشه. أما انتصار تشوروملو، الذى ينسبه إليه كاتب سيرته ابن أردشير، فمن المرجح أنه لم يكن أكثر من مناوشة. وفيما يتعلق بالأمراء الصغار فى المنطقة – آل تشان اوغواللارى فى ميرزيفون، وآل تاج الدين اوغواللارى فى المنطقة – آل تشان وأمير أماسيا – فإنهم ينحازون إلى صف بايزيد. وعلى وجه

الإجمال، فإن حملة الأناضول، التي تنتهى في غمرة شتاء ١٣٩١، تكلل بالنجاح. لكن السلطة العثمانية ان تتوطد بشكل تام في آسيا الصغرى مابقى يتربص بها القاضى برهان الدين وعلاء الدين الكرماني.

على أن بايزيد يبدو أنه يريد الآن أولاً إنهاء خطر الجندرليه، وقد رأى العثمانيون مهاجمة سينوب عن طريق البحر في عام ١٣٩٢ وجمعوا اسطولاً لهذا الهدف، فهل كان ذلك بسبب التدابير التي اتخذها البنادقة المنزعجون أم بسبب التهديدات المجرية على نهر الدانوب؟ لقد تخلى بايزيد عن حملته الاناضولية.

الزدف في روميليا (١٣٩٣ - ١٣٩٦)

بعد معركة كوسوڤو، بينما كان بايزيد منشغلاً في آسيا الصغرى، كان أمراء الحدود الأتراك يدعمون السيطرة التركية في اوروبا. فقد قام يييت باشا بإخضاع الصربي ڤوك وأقام في سكوپيا (اوسكوب الاتراك) المفتوحة في عام ١٣٩١؛ وشن فيروز بك ولالاشاهين غارات في البانيا. وفي أعوام ١٣٩٣ – ١٣٩٥، ينجح العثمانيون في طرد ستراتسيميروڤيتش، السيد الاقطاعي للشطر الشمالي للبلاد، والذي يلجأ إلى البنادقة. وينجح هؤلاء الأخيرون من جهتهم في الاستيلاء على اليسيو ودوراتسو (١٣٩٣) ودريڤاستو (١٣٩٦)، بينما يسعى العثمانيون إلى استمالة السادة المحليين عن طريق عوائد التيمارات. وهكذا تتأسس الإدارة العثمانية في البلاد: إذ يجري تنصيب قضاة وبكوات للسناجق وسباهيين. ومن جهته، يفتح إڤرينوس بك تيساليا.

على أن الموقف لم يكن فى جميع الأنحاء بهذه الروعة، وكانت الأخطار محدقة بالحماية العثمانية فى بلغاريا. فميرسيا، أميرقالاشيا، تحت الحماية المجرية، كان قد تمكن بالفعل من احتلال دوبروچا وسيليستر، على الضفة اليمنى لنهر الدانوب، ويسعى المجريون إلى توطيد اقدامهم فى قيدين، ويرد بايزيد على ذلك بقوة، بعد احتلال العاصمة تيرنوڤو(١٧ يوليو١٣٩٣)، تنضوى بلغاريا الدانوبية تحت سيطرة

الاتراك المباشرة، بينما ينسحب القيصر شيشمان إلى نيكوبوليس بوصفه تابعاً عثمانياً. ثم يطرد بايزيد ميرسيا من الأراضي التي كان قد فتحها مؤخراً.

وبعد استعادة زمام الموقف، يرى بايزيد أن من الضرورى تأكيد قوته بتوجيه ضربة كبرى فى شتاء ١٣٩٣ – ١٣٩٤. ويقع هذا الحدث الغريب فى مدينة سيّريس حيث يجتمع بايزيد مع مختلف تابعيه المسيحيين كل على حدة. ومجتمعين تحت رحمته، لايملك هؤلاء الأمراء غير الانزعاج، بقدر ماأن مشهداً كئيباً ينتظرهم، فثيودور، أمير المورة المستبد، يتعرض للاتهام من جانب ماموناس، أمير مونمقاسيا، الذى كان قد أنكر تابعيته له. كما أن كل واحد منهم يجد من يتهمه، ويهدد بايزيد بقتلهم كلهم! إلا أن جميع الأمراء يرجعون بحرية إلى إماراتهم، باستثناء ثيودور، الذى لم يقبل الأمير الإفراج عنه إلا إذا سلم مدناً مختلفة. إلا أنه باستثناء ثيودور، الذى لم يقبل الأمير الإفراج عنه إلا إذا المناه مدناً مختلفة. إلا أنه مانويل الثانى، الغاضب والمصر على الكف عن التنازل، يتجه إلى الغرب.

كما تشير واقعة ماموناس إلى استصغار بايزيد لشأن الهاليولوجيين، لأنه قد وضع أمير الموره المستبد على مستوى واحد مع ماموناس، الذى كان ثيودور يعتبر نفسه سيداً له. وبالنسبة لبايزيد، فإن إقطاعيات مثل مونقاسيا إنما تتبعه هو وحده، وهو يشق طريقه عبر ثيسالى، بعد أن حبس ثيودور، الذى لم ينو الإفراج عنه إلا بعد تسليم تلك المدينة، إلا أنه عندما تجرى مطالبة الأمير المستبد برد آرجوس، يهرب هذا الأخير ويرجع إلى المورة، ويكتفى بايزيد بإرسال حملة تأديبية إلى الميلوپونيز، وسرعان ما يضم دوقية سالونا (آمفيساً) اللاتينية.

وإلى تلك الفترة نفسها، أى إلى ابريل١٣٩٤، تنسب بعض المصادر استيلاءً ثانياً على سالونيك، التى كان مراد الأول قد فتحها مع ذلك فى عام ١٣٨٧: فهل نفهم من ذلك أن المدينة قد نزعت فى تلك الاثناء النير التركى أم أن العثمانيين قد وطدوا، بعد قطيعتهم مع الباليولوجيين، إدارة مباشرة أكثر وأشد قوة؟

وهكذا فإن بايزيد يترك ثيودور لمصيره ويتجه إلى محاصرة القسطنطينية منذ ربيع عام ١٣٩٤. أما سبب هذا التغيير للاستراتيچية فإننا لانعلمه. فهل اضطر إلى التخلى عن القتال امام احتمال مواجهته لمقاومة مستميتة؟ أم أن التهديدات الأولى الصادرة عن تيمور لنك قد دفعته إلى الارتداد على عقبيه، مجازفاً بالبقاء أمام القسطنطينية عندما تبين أن الفاتح الشرقى قد اتجه صوب الهند؟ لقد كانت تلك هى الفرصة للاستفادة من عداوة مانويل الثانى لتحقيق حلم قديم: فتح المدينة. لكن الهجمات الأولى تصطدم بالقلاع البيزنطية الحصينة: وعندئذ يبدأ حصار سوف يستمر حتى نهاية عهد بايزيد. ومن جهته، فإن مانويل الذى تمكن من الصمود، سوف يسعى إلى الفوز بمساعدة مسيحيى الغرب له. وتتمكن البندقية من إرسال المؤن اليه، لأن الاتراك لايحكمون السيطرة دائماً على البحار.

وفى جميع الأحوال تصمد بيزنطة. فقد تمكن ثيودور من استرداد مونمقاسيا (يوليو-اغسطس١٣٩٤) بمساعدة البنادقة الذين تنازل لهم عن آرجوس فى ٢٧ مايو. لكن خصوماته مع شارل توتشو، دوق اثينا، تتيح فرصة التدخل لإقرينوس، الذى طلب اللاتينى مساعدته. ويتعرض ثيودور للهزيمة فى مستهل عام١٣٩٥. على أن الأتراك الذين تركوا المورة بسرعة، يصبحون من جديد سادة الموقف.

وعندئذ يخرج بايزيد في حملة ضد قالاشيا. وبدعم من تابعيه الصربيين، يدخل البلاد. وبعد معركة روقين غير الحاسمة (١٧١مايو ١٣٩٥)، يضطر ميرسيا، عميل المجريين، إلى الرضوخ. ثم يزحف العاهل العثماني على نيكوپوليس ويأمر بإعدام القيصر شيشمان (٣يونيو ١٣٩٥). والآن يسيطر الأتراك على دوبروچا. وتحتل حاميات عثمانية نقاط عبور الدانوب. ومنذ ذلك الحين فصاعداً لاتوجد دولة عازلة بن الدولة الكاثوليكية الأولى وأراضي بايزيد.

حملة نيكويوليس الصليبية

امام زحف العثمانيين، يشعر سيچيسموند، ملك المجر، بالانزعاج ويتحرك

بمساعدة الغرب. وتتخذ البندقية موقفاً متحفظاً: فهى على الرغم من قبولها تسليح أسطول لسد المضائق، تحرص على البقاء في سلم مع الأتراك الذين يحسنون معاملتها ويتاجرون معها. أما فرنسا فهى تهب خلافاً لذلك إلى تأييد حملة صليبية كانت تطمح في خوضها حتى الأراضى المقدسة، ومن جهته، يتجه مانويل الثاني إلى تجهيز عشر سفن حربية على نفقة سبيچيسموند، الذي سوف يدعمه أيضاً فرسان رودس وفرسان برغونيون تحت قيادة وريث الدوق الشخصية، وعندئذ سوف يجرى حشد جيش هائل في بودا. ويود سيچيسموند جر الأتراك وإرهاقهم عبر زحف طويل. لكن الفرنسيين، الذين يرفضون الصبر، يتمسكون خلافاً لذلك بالزحف ضدهم دون تأخير. ويهدر الجيش في أواخر اغسطس، إذ يهبط إلى وادى الدانوب حتى قيدين، التي كان يدافع عنها سارسيمير، التابع البلغاري للتركى. وتسقط الدينة، ثم يجيء الدور على راهوقا، التي يتعرض سكانها لمذبحة مريعة.

وفي بداية سبتمبر ١٣٩٦، يبدأ الصليبيون حصار نيكوپوليس، وبعد انضمام ستيفان لازاريقيتش الصربي إليه في الطريق، يتجه بايزيد إلى ملاقاتهم، وتدور رحى المعركة في ٢٥ سبتمبر ١٣٩٦، ويُهزَمُ المسيحيون هزيمة نكراء، يتحمل المسئولية الرئيسية عنها الفرسان الفرنسيون نوو التقاليد البالية. فارتكاباً منهم للخطأ نفسه الذي ارتكبوه في كريسي، يندفعون إلى الهجوم، وتتراجع الطلائع والخطوط الامامية التركية أمامهم، لكن بايزيد بعد ذلك يتمكن من اختراق وإنهاك فرسان الفرنجة، الذين تتمكن صفوة قواته المحتشدة حوله على قمة ربوة من صدهم وتشتيت شملهم في نهاية الأمر. وسرعان مايستفيد الفرسان العثمانيون من الذعر الذي يدب ساعتها بين صفوف الفرنسيين. وعندما تصبح الهزيمة مؤكدة، فإن قالاشيي ميرسيا وترانسلڤانيي قُريڤود سيبنبرجن يتركون المجريين والألمان في وجه العثمانيين الذين يحصلون على دعم ستيفان لازاريڤيتش. وسوف تؤدى هذه الهزيمة العثمانيين الذين يحصلون على دعم ستيفان لازاريڤيتش. وسوف تؤدى هذه الهزيمة غالبية الأسرى، بينما جرى تحويل آخرين إلى عبيد أو تم الاحتفاظ بهم بهدف غالبية الأسرى، بينما جرى تحويل آخرين إلى عبيد أو تم الاحتفاظ بهم بهدف

الحصول على فدية. وكانت تلك هي الفرصة لقيام اول علاقات ديبلوماسية بين مملكة فرنسا والباب(العالي).

وقد أدى هذا الانتصار الهائل إلى تزايد هيبة العثمانيين وإلى تحصين موقعهم في البلقان. فهم الأن يملكون كل بلغاريا التي سقطت آخر أرض مستقلة فيها، وهي قيدين، في أيديهم. وكانت المجر والغربيون قد تعرضوا لزعزعة جسيمة بما لايسمح لهم بإطلاق أيديهم في البلقان. وقد شهدنا سياسة الاستيطان التي كان العثمانيون يتبعونها آنذاك في البانيا. وقد أن الأوان ايضاً لكي يعاوبوا الظهور في المورة، التي غزتها قواتهم في صيف ١٣٩٧ بأوامر من تيمور تاش ويعقوب باشا. وفي اليونيو، عبستولون على أرجوس ويذبحون سكانها ثم يحاصرون ليونتاريون وكورنثه، دون طائل. فلما كان البنادقة، الذين طلب ثيوبور، الأمير المستبد، مساعدتهم قد رفضوا التورط، فإنه يتجه إلى فرسان روبس، الذين يعرض عليهم مدينة كورنثه منذ عام ١٣٩٧، ثم يعرض عليهم، في عام ١٣٩٩، التنازل عن الإمارة الاستبدادية كلها. وبتم الصفقة في الواقع، حيث يحتفظ ثيوبور بحق إعادة الشراء، والذي سوف يستخدمه فيما بعد. ومنذ ذلك الحين فإن وجود الفرسان – اللاتينيين الذين لايتمتعون بقبول السكان الارثوذكس – يحمى الإمارة الاستبدادية من الاختراقات التركة.

وفى القسطنطينية نفسها، يبدأ الحصار مرة أخرى، وهذه المرة يهاجم بايزيد أيضاً اهل چنوة فى جالاتا. لكن الاتراك لم تكن لديهم بعد إمكانات الانتصار على الاستحكامات المذهلة وعلى بسالة المدافعين التى لاتتزعزع. ويخفف الأمير من ضغطه فى عام ١٣٩٧ مع حفاظه على الحصار. وشأنه فى ذلك شأن اخيه ثيوبور، لم يكن أمام مانويل الثانى من مورد غير التماس عون قوى الغرب. وتجىء الاستجابة الأكثر أهمية من شارل الرابع ملك فرنسا، الذى يرسل فى صيف عام ١٣٩٩ قوة من ١٢٠٠ رجل تحت قيادة چان لومينجر، مارشال بوسيكو، وهو

محارب قديم في نيكوپوليس. وتسمح هذه المساعدة بغارات رائعة، من بينها غارة وصلت إلى نيكوميديا (إزميت). لكن بيزنطة كانت بحاجة إلى مساعدة أكثر أهمية،خاصة المساعدة المالية. وعندئذ يقرر مانويل السفر إلى فرنسا في أواخر عام ١٣٩٩، تاركاً الوصاية على العرش لابن شقيقه وعدوه القديم، چان السابع. ولايرجع إلاً في يونيو ١٤٠٣، دون أن يتمكن من الحصول على شيء ثابت. وقد استمرالحصار خلال حكم چان. لكن هذا العميل السابق لبايزيد قد اضطر إلى أن يعيد اليه سيلمبريا (سيليوري) وجميع الأراضي الواقعة خارج الأسوار قدر استطاعته. لكنه يعد، في عام ١٤٠٢، بعد أن فقد كل أمل، بتسليمها إلى بايزيد اذا ماانتصر على تيمورلنك. والحق أن بيزنطة كانت قد احتفظت مع هذا الأخير، في ظل مانويل بالفعل، بعلاقات مبنية على عداوتهما المشتركة للعثمانيين وأن هزيمة هؤلاء الأخيرين سوف تغير، بصورة مؤقتة ، مسار التاريخ.

الحملات الأخيرة فى الأناضول

بطبيعة الحال، استفاد الأمير علاء الدين الكرّماني من غياب منافسه العثماني، المشغول ساعتها في أوروبا، فبعد استرداده للأراضي التي كان قد تم التنازل عنها خلال الاتفاق السابق، يتجه إلى الهجوم زاحفاً على انقره وبورصا، ويمضى بايزيد لمواجهته من جديد، وهو يذهب هذه المرة إلى آخر مدى، متأكداً من رسوخ مؤخراته في أوروبا، ويلجأ علاء الدين، بعد هزيمته، إلى قونيه، التي يسلمه سكانها إلى بايزيد، ويأمر هذا الأخير بإعدامه ويضم كرّمان (خريف ١٣٩٧). تلك كانت بداية الفتح الحاسم للاناضول، حيث اختفت باختفاء الإمارة الكرمانية العقبة الرئيسية أمام الزحف العثماني، ففي عام ١٣٩٨، تسقط أراضي القاضي برهان الدين بدورها، أما عاصمتها، سيواس، فسوف تشكل قاعدة ممتازة لعمليات أخرى.

وفى عام ١٣٩٩، يعاود تيمورلنك الظهورفي المنطقة. ونظراً لانزعاجهما، فإن عاهل بغداد وقره يوسف، أمير إمارة الكبش الأسود – آل قره قويونلولار، المقيمين

في الشمال الشرقي للاناضول - يحرضان العثمانيين ضد الأمراء المجليين المشمولين بحماية تيمورلنك. ويجرى تكليف سليمان، الابن البكر لبايزيد، بشن عمليات في أرمينيا وفي وادى الفرات حيث تعلن مدن عديدة خضوعها، وعند دعوة طاهرتين، الذي كان يحكم في إرزينجان وأرضروم، إلى المثول أمام البلاط العثماني، فإنه يعلن إذعانه. لكنه لن يتأخر في اللحاق بالبكوات الاناضوليين الذين جردهم بايزيد من ممتلكاتهم عند حاميه تيمورلنك.ذلك أن حزباً كاملاً معادياً للعثمانيين كان قد تألف خلف الفاتح الآسيوي الذي التف حوله أمراء آيدين وصاروخان ومينتيش وجيرمييان. ولم يكن هؤلاء هم الوحيدون الذين يريدون قتال بايزيد: فقد استقبل تيمورلنك سفراء مانوبل الثاني، كما استقبل سفراء شارل السادس، ملك فرنسا، حامى أهل جنوة، الذين كانوا مهددين بفقد كل شيء لو سقطت القسطنطينية، ويتشجيع من البنادقة، يقومون هم أيضاً بحث الفاتح على الدخول في حرب، فهل كان ذلك كافياً الوصول إلى ذلك؟. على رأس أتراك ماوراء النهر، كان تيمور جورهان - المعروف عندنا باسم تيمورلنك - قد استأنف الفتح المغولي. ويوصفه تركياً ومسلماً، كان قد وحد امبراطورية شاسعة تمتد من الهند إلى بلاد الرافدين، فارضاً سيادة الإسلام، لكنها كانت أيضاً امبراطورية ذات نزعة عالمية تكفل التبادل التجاري الحر. وقد تردد في الانقضاض على العثمانيين: فهذه الإمارة الهامشية كانت تبدو له أقل أهمية من سوريا والأماكن المقدسة.

إلا أنه إذا كان مجد الغازى الذى ناله بايزيد يحتمل أنه قد بدا له جديراً بالاحترام، فإن تيمورلنك لم يكن بوسعه السكوت على استفزازات الأمير العثمانى الذى هاجم المشمولين بحمايته. ولايعترف المغولي بتسليم إرزنينچان؛ ويطلب رد الإمارات الاناضولية إلى حكامها الشرعيين وتسليمه قره يوسف، زعيم آل قره قويونلولار. وإذ يرفض بايزيد الإذعان، يصبح من الضروري تلقينه درساً: وكان ذلك هو هدف حملة عام ١٤٠٠. فالعاهل العثماني، الذي يفضل تجنب نزاع مباشر، يدع قوات تيمورلنك تبتعد عن قاعدتها لشن هجوم مضاد، ويقتحم المغول إرزينچان

ويقتلون جميع المستوطنين الذين كان بايزيد قد وطنهم فيها. ثم يحاصرون سيواس التي تسقط عاصمتها في ٢٦ اغسطس ١٤٠٠. وكان القمع رهيباً فقد هدمت القلاع وأعدمت الحامية وذبح السكان أو رُحلوا. ثم يعود تيمور لنك إلى هدفه الأول، فتح سوريا، مسترداً من العثمانيين قلاع الفرات: وفي سبتمبر، يتم إخضاع المناطق الشرقية لامبراطورية بايزيد، وعندئذ يزحف تيمورلنك على حلب.

وعندما يصل إلى علم بايزيد أن العدو منشغل في سوريا وبلاد الرافدين، فإنه يتجه إلى إعادة فتح الضفة اليمنى للفرات. ويرسل تيمورلنك جيشاً وتجرى مفاوضات صعبة. في ذلك الوقت كان قره يوسف، المشمول بحماية بايزيد، يرتكب أعمال نهب على الطرق ويهاجم القوافل المتجهة إلى مكة، ربما بسبب أعمال استفزازية، ولم يكن تيمورلنك مستعداً لاغتفار ذلك. وبمناسبة البعثة التي يرسلها إليه بايزيد في شتاء ١٤٠١ – ١٤٠٠، فإنه يطلب من ثم إلى هذا الأخير معاقبة قره يوسف عقاباً قاسياً، وفي ١٦ فبراير ١٤٠٠، لعدم حصوله على رد، يزحف متقدماً دون صعوبة حتى سيواس، التي يحتلها. وهناك، يعلم برفض بايزيد الاستجابة لطلباته، ومنذ تلك اللحظة تصبح الحرب حتمية.

ا هبراطوریة بایزید فی عام ۱Σ۰۲

فى اواخر عام ١٤٠١، وعلى الرغم من التهديدات التى حاصره بها تيمورلنك، كان بايزيد فى أوج قوته. ففى أوروبا، كانت ثراسيا ومقدونيا وثيسالى ودوبروچا وبلغاريا تحت سيطرة العثمانيين المباشرة. وكذلك الحال بالنسبة لجزء من البانيا. وكانت قالاشيا وصربيا تشكلان محميتين خاضعتين. أمًّا بيزنطة، التى تواصل المقاومة، فهى أن تصمد طويلاً. فهى تقتصر الآن على مدينة وحيدة هى القسطنطينية المحاصرة وعلى المورة، التى اضطر أميرها المستبد إلى الارتماء فى أحضان فرسان رودس لمقاومة غارات بكوات الحدود. وفى آسيا الصغرى، فإن الأمير هو سيد جميع الارجاء (باستثناء سينوپ وتريبيزوند وسميرن). ومن بحر

إيجه إلى نهر الفرات، تنتمى الأناضول إلى بايزيد، الذى تخلص بشكل حاسم من منافسيه الرئيسين: القاضى برهان الدين في سيواس وعلاء الدين الكَرَماني.

وتأخذ الامبراطورية في تنظيم نفسها. فمؤسسة الانكشارية، التي انشئت في ظل مراد الأول، يبدو أنها قد شهدت في ظل بايزيد الأول إصلاحاً حاسماً. فإلى عهده على الأقل ترجع الإشارات الأقدم إلى نظام الديڤشيرمه « الحشد » (التجنيد) المنتظم للفتيان المسيحيين الذين، بعد أسلمتهم وتتريكهم وتربيتهم وتعليمهم في أسر اناضولية وفي القصر وفقاً لنظام شديد الصرامة، يدعون إلى تكوين جيش مرتبط على نحو مباشر بالسلطان، أو إلى أن يصبحوا القادة الإداريين للدولة، وهم يشكلون من يسمون بالقابي قوالاري، «عبيد» - ومن المستحسن قول «خدم» -الباب(العالى). ولم يكن هدف هذه الممارسة هو "غسل أدمغة » الفتيان المسيحيين، ولاحتى فصلهم عن بيئاتهم الأصلية (من جهة أخرى لم تكن تلك هي الحالة دائماً)، بل توفير خدم مخلصين للسلطان يعتمد مستقبلهم عليه دون سواه. وسوف تكون لهذه المؤسسة أهمية ملحوظة في تاريخ الامبراطورية، ومن جهة أخرى، فإن سياسة توطين جماعات سكانية في الأراضي المفتوحة سوف تستمر. فالآن يثبت البكوات أقدامهم على نهر الدانوب وعلى البحر الأدرياتي، وشيئاً فشيئاً تتعزز إدارة مالية وقضائية في كل مكان يسهر عليها العلماء. ويجرى إنشاء سنجقيات جديدة في نيكوپوليس وأوهريد (٣٩٣)، وكوچستنديل (١٣٩٤)، وڤيدين (١٣٩٦). وفي عام ١٣٩٣، يتوصل الصدر الأعظم على باشا الجندرلي، لضمان نزاهة القضاة، إلى تثبيت نمط لدفع المرتبات لهم، وهكذا تتأسس الامبراطورية.

لكن هذه الشبكة تظل جد واهية، فروميليا تظل ذات غالبية مسيحية، والمنشئات الإسلامية فيها قليلة، كما أن الوضع في الاناضول أقل مدعاة للاطمئنان، فالإمارات المفتوحة إسلامية: ومثل هذه الفتوحات لاتليق بغاز حقيقي، كما أن بايزيد قد اضطر إلى تكليف الانكشارية وتابعيه المسيحيين بمعظم حملاته الاناضولية،

وهو مالايسهم في تعزيز شعبيته. ويحتفظ الأمراء المحليون في إماراتهم بتعاطفات معهم، سوف تعبر عن نفسها لدى أول فرصة. ومن جهة أخرى، فإذا كانت القاعدة لايروق لها كثيراً انشاء مؤسسة مالية، فإن الغزاة قلما يميلون إلى شن حروب ضد المسلمين، لأن من عيوب مثل هذه الحروب أنها لاتعود بأسلاب. أمّا فيما يتعلق بالعلماء، فإنهم لاينتظرون مجالاً جديداً للنشاط وللحصول على موارد جديدة إلا من فتح بلاد مسيحية. على أن هناك ريح معارضة في اللحظة الحاسمة، ان يخلص حتى النهاية غير الصربيون والانكشارية.

فهل يعتبر الوضع العسكرى على الأقل مثالياً؟ صحيح أن الجيش العثماني قوى وسيطرته على الأراضى لاينازعها أحد. وفي المقابل، فإن السيطرة على البحار تظل في أيدى المسيحيين، الذين يتمكنون من تزويد القسطنطينية بالمؤن وسد المضائق، قاطعين الامبراطورية العثمانية إلى نصفين. ويشكل محدد، فإن البندقية، التي كانت قد تفاوضت في بورصا مع بايزيد، قد قطعت علاقاتها معه بمجرد تأكدها من حملة تيمورلنك: فهي تعمل على تأمين سلامة جالياتها وتتفاوض على إنشاء رابطة معادية للاتراك مع شيو التي يسكنها أهل جنوة ومع فرسان رودس ودوقية الأرخبيل، وتستعد في النهاية لمهاجمة غاليپولي. كما أن أساطيل القسطنطينية وجالاتا وتريبيزوند تبدى استعدادها هي ايضاً لدعم مجهود تيمورلنك، الذي يشكل أملها الأخير. وفيما يتعلق بهذا الأخير، الذي دمر سوريا وبلاد الرافدين وهنم الجيش المملوكي، فإنه يصبح سيداً للفرات وينفتح أمامه الطريق إلى الأناضول. وفي حين أن جيش بايزيد، المؤلف من عناصر مختلطة والذي يحارب لحساب أمير صلف لايهتم كثيراً بالقاعدة، أقل مدعاة للثقة، فإن جيش تيمورلنك يظل وفياً؛ ومايشجع على بسالته هو أعوام الرواتب السبعة التي سوف يحصل عليها. وأخيراً فإن وجود عدد من أمراء الاناضول في صفوفه سوف يسمح له بالعثور على علامات اتجاه ثمينه على ساحة لايعرفها، ولاشك أن هزيمة انقره لم تكن حتمية إلا أن بالامكان تفسيرها.

nverted by Liff Combine - (no stamps are applied by registered version

معركة انقره

عند إعلان وصول تيمورلنك، يترك بايزيد حصار القسطنطينية ويتجه إلى بورصا، وخوفاً منه من تحرك من جانب الرابطة التي شكلها البنادقة، يترك خلفه تسع سفن حربية في غاليپولى ويسلح اسطولاً من عشرين سفينة. وضد العدو الشرقى، يحشد جميع امكاناته: جيش الاناضول، مع وحدات من آيدين وصاروخان وكاريسى وحميد وتيكه وكرمان وجيرمييان وسيواس، وقوات روميليا التي كانت موجودة في غاليپولى وأمام الحصون البيزنطية، وتنهال الطلبات على التيماريين والأمراء المسيحيين التابعين. ومع تعاظم الجيش العثماني على طول الطريق، يزحف في اتجاه أنقره وهناك يتكشف أن العدو يتوجه صوب توكات. ويتراجع بايزيد إلى مناطق الغابات التي يرى مناوشة الخصم منها. وسعياً إلى تجنب حملة مناوشات، يغير تيمورلنك الخطة متجها إلى قيصرية ثم إلى انقره، بينما تكلف معظم قواته بالتغلغل إلى قلب البلاد وتدميرها، ويبدأ حصار أنقره بينما يفاجيء بايزيد بذلك، بعد بالتغلغل إلى قلب البلاد وتدميرها، ويبدأ حصار أنقره بينما يفاجيء بايزيد بذلك، بعد

وقد نشأت آنذاك خلافات جسيمة في صفوف القيادة الحربية العثمانية. فقد اقترح الصدر الأعظم على الجندرلي إرهاق العدو عن طريق هجمات ليلية وإقامة حصار، أما فيروز بك، بيليربك روميليا فقد رأى على العكس من ذلك شن المعركة. ومع انتصار وجهة نظره، تدور رحى المعركة في ٢٨ يوليو ١٤٠٧ في سهل تشدوكووا.

كانت المعركة طويلة وشهدت تقلبات، لكن حالات الفرار سرعان ماتجرد بايزيد من كل أمل في النجاح: فوحدات إمارات الأناضول تلحق بأمرائها عند تيمورلنك، مما يؤدي إلى اختزال جسيم لفعاليات الجناح الأيمن. أما الجناح الأيسر، الذي قوضته هو أيضاً حالات الفرار وفقد قيادته، فإنه يتهاوى، بينما تتقدم قوات تيمورلنك. وإذ رأى على باشا أن المعركة خاسرة فإنه يعطى إشارة التقهقر، جاراً

معه في هربه الأمير سليمان، الابن البكر لبايزيد: وكان ذلك ثورة قصر حقيقية. فمراد باشا، أغا الانكشارية، وشخصيات هامة أخرى، يرافقون المطالب بالعرش إلى بورصا، العاصمة، ثم إلى أوروبا، أما فيمايتعلق بأبناء بايزيد الآخرين، فإن أحدهما، وهو محمد، قد ذهب به إلى أماسيا أمراء المدينة، بينما قامت قوات عيسى وموسى بإنقاذهما. ولم يقاوم أحد غير الوحدة الصربية، إلا أنه لما كان بايزيد المحاط بانكشاريته قد رفض ترك المعركة، فإن ستيفان لازاريڤيتش يميل إلى التخلى عنه بدوره وتغطية انسحاب سليمان: وهكذا ففي وسط الهزيمة تتجلى ارتكاسات البحث عن إنقاذ الدولة الجديرة بالرصد. وأخيراً، فإن بايزيد، الذي وجد نفسه مجبراً على الهرب، يسقط في كمين ويتم أسره: إن عهده ينتهي بكارثة لاسابقة لها.

سابین عشدین (۱۲۰۳ –۱۲۱۳)

كانت السنوات العشر التى تلت هزيمة أنقره سنوات صعبة. فقد ترك بايزيد أربعة أبناء مستعدين لأخذ مكانه: سليمان، محمد، عيسى وموسى. لقد تصدعت الدولة العثمانية.

واذا كانت الهزيمة قد تميزت بتمزق وتفرق، فإن القوات العثمانية لم تسحق بالكامل. وكان تيمورلنك يريد بالدرجة الأولى إبادتها وأسر الوريث سليمان. إلا انه عندما تصل القوات التى أرسلت لملاحقة هذا الأخير إلى بورصا، فى المعسطس ١٤٠١، كان الهارب قد وجد الوقت للاستيلاء على الخزانة وللاتجاه صوب البسفور. ولكن المضيق كان تحت حراسة الرابطة التى شكلها البنادقة. وقد أبدى هؤلاء تحفظهم على فكرة السماح للتركى بالعبور إلى ثراس، إلى جانب أن سماحهم بذلك سوف يكون انتهاكاً لاتفاقات مع تيمورلنك. لكن أهل جنوة يقبلون مساعدة سليمان، وسرعان ماسوف يحنو الجميع حنوهم. وهكذا فإن ابن بايزيد البكر يجد نفسه سيداً لروميليا عثمانية يحميها المضيقان من العدو.

على أن قوات تيمورلنك تحرق بورصا، ثم قبل أن تمشط السواحل، تبدأ بتدمير ينيشيهير وإزنيق. واستفادة من هذه الفترة لالتقاط الانفاس، تعبر قوات عثمانية وصربية الدردنيل. وعن طريق نشر الرعب، يحتل جنود تيمورلنك آسيا الصغرى التي يغرقونها في النار والدم،ليس دون أن يقابلوا في كثير من الأنحاء مقاومة غير متوقعة. وكان المسيحيون يخشون هجوما لكنهم كانوا مخطئين، لأن تيمورلنك قد اقتصر على استعادة النظام بطريقته في المنطقة، إذ أن اموراً أخرى كانت تشده في آسيا . على أنه قبل رحيله يحاصر سميرن وبعد هزيمتهم، يسعى فرسان رودس إلى الهرب على متون سفنهم، بينما يجرى تدمير المدينة وذبح سكانها المسيحيين.

وسرعان مايستقبل تيمورانك السفراء الذين ترسلهم اليه الفوسييتان وأهل چنوة في شيو، وعيسى، ابن بايزيد، الذي ينصب نفسه حاكماً في بورصا بمجرد رحيل الظافر. وكان هذا الأخير قد دعا سليمان بالفعل إلى المثول بين يديه أو دفع جزية له وتلقى منه هدايا حملتها اليه سفارة: فبعيداً عن الرغبة في قتل الآثمين، تمسك تيمورلنك بتركهم يحيون معاً وباتخاذ كل منهم موقف الحياد تجاه الآخر. وهكذا جرى الإبقاء على سليمان في بورصا ونواحيها وعلى محمد في بلاد آماسيا وتوكات، التي كان من المستحيل زحزحته عنها بالسلاح.

وتستمر العائلة العثمانية، لكن امبراطوريتها كانت مقسمة ومجردة من إمارات أناضولية ردت كل منها إلى السلالة الحاكمة لها: جيرمييان، كُرمان، چُنْدُر، صاروخان، تيكه، مينتيشى... واستفادة من الهياكل القديمة التى اثبتت التجربة أنها ماتزال ذات شعبية، فإن تيمورلئك يفرق من ثم لكى يسود بدرجة أقوى. على أنه، سعيا منه إلى تخفيف خطر نهوض عثمانى، يكفل هيمنة فعلية للكَرمانيين، الذين تستوعب الآن أراضيهم، بالغة التعاظم – وهو مايعزز ثقلهم –، كل منطقة منعطف نهر ساكاريا، الواقعة بين بورصا وانقره. وبعد حله المشكلة الأناضولية الصعبة على هذا النحو، يعاود تيمورلنك الاتجاه إلى آسيا، مقتاداً معه بايزيد الذى سرعان مايموت في الطريق، في همارس ١٤٠٣.

على أن الوضع بالنسبة للعثمانيين لم يكن كارثياً بالدرجة التى يمكن معها الخوف منه، فروميليا، التى يحكمها سليمان بمساعدة النخبة الإدارية للدولة، تظل سليمة بل إن حملة تيمورلنك بما رافقها من فظائع، والحرب الأهلية التى أعقبتها سوف يكون من آثارهما الثانوية تدفق اللاجئين الذين يعجلون بتتريك البلاد، وفى الأناضول، كان محمد ثابت القدمين في قلعته المنيعة في آماسيا. وصحيح أن كلا منهما كان عليه الاعتراف بسيادة تيمورلنك، لكن المصاعب التي واجهتها الجيوش التيمورية بعد معركة انقره، خاصة في مواجهة محمد، إنما تشير إلى أن الامبراطورية كانت بالفعل واقعاً ملموساً في آسيا الصغرى.

سلیمان شلبی فی رومیلیا

فى أواخر عام ١٤٠٢، كان سليمان شلبى أوفر أبناء بايزيد حظاً: فهو يتمتع بالخزانة وبالإدارة العليا، ويحكم روميليا سليمة. وقد جرى الاعتراف عموماً بحكمه، حتى وإن كان البنادقة قد تعاملوا مع عثمانيي آسيا الصغرى فى ذات الوقت الذى تعاملوا فيه معه.

على أن الأمور لم تكن كلها تسير إلى الأحسن. ومن الصعب تكوين فكرة عن حالة الرأى العام والاستنتاج بشكل مؤكد من الصورة قليلة المداهنة التى يرسمها لسليمان كتاب الأخبار فى القرن الخامس عشر أن سليمان كان عاهلاً عديم الشعبية. وفى جميع الأحوال، فإن الأخطار الخارجية لم تكن هيئة، وصحيح أن اوروبا كانت قد أصبحت أكثر ضعفاً وانقساماً بما لايسمح لها بالتدخل المسلح، لكن ذلك لابد وأنه كان أقل وضوحاً أنذاك مما يبدو اليوم، وتيمورلنك، الذى اعترف سليمان بسيادته، كان متواجداً دائماً فى الأناضول. وقد ترك فيها عند رحيله إمارتين عثمانيتين تجنب سليمان مهاجمتهما. ومن الجهة المسيحية، فكرت ثلاث قوى على الأقل فى استغلال أزمةانقره: بيزنطة (بعد عودة مانويل) والمجر واتحاد القديس يوحنا الأورشليمي (فرسان رودس). لكن شيئاً لايحدث.

وعندئذ يفضل سليمان التعامل مع الرابطة التي كانت قد تشكلت سلفاً، والتي تضم چان السابع الپاليولوجي وچنوة ودوق ناكسوس، وفرسان رودس، الذين انضم اليهم ستيفان لازاريقيتش. وكان الاتفاق الذي عقده في منتصف فبرابر ١٤٠٣ في صالح المسيحيين إلى حد كبير. فقد فتح سليمان موانيه أمام سفن الرابطة، وتعهد بعدم اجتياز سفنه للمضيقين دون موافقة الرابطة. وجرى إعفاء چنوة من دفع جزية عن وكالاتها التجارية الخارجية على البحر الأسود وفي فوسييه الجديدة (ييني فوتشا)، كما جرى تحرير أهل جنوة في شيو من الجزية التي كانوا يدفعونها لسيد التواوجو (آياسلُوك/افسس). وأعفى دوق ناكسوس من الجزية التي كان عليه دفعها اسادة التولوجو ويالاتيا (بالاط/ ميليت). وقد عزز سليمان بهذه البنود سيطرته على هذه الأراضي. أما فرسان رودس، الذين كانوا قد ساعدوا آنذاك على رد إمارة ثيودور الاستبدادية إلى هذا الأخير، فقد جرى تثبيت ملكيتهم لسالونا (آمفيسًا). وحصلت البندقية أخيراً على شريط من الأرض على القارة قبالة أوبييه. لكن البيزنطي كان الرابح الأكبر: فتعبيراً عن عدم الاكتفاء بتقديم وعد إلى چان السابع بالدفاع عنه ضد أي عدوان يمكن أن يحدث من جانب تيمورلنك، يقوم سليمان بإعفائه من الجزية ويعيد إليه عدداً من الجزر، وسالونيك وشالسيديك وسواحل بحر مرمرة وجزءاً هاماً من سواحل البحر الأسود. وعند عودته إلى أوروبا في يونيو ١٤٠٣، ينضم مانويل الثاني إلى المعاهدة. على أنه لم يكن أقل ادراكاً للطابع المؤقت لتحسين الوضيع، وفي جميع الأحوال فإن أحد اعماله الأولى كان معادياً بشكل سافر: فهو يطرد الأتراك من الحي الذي كان بايزيد قد طلب تخصيصه لهم في القسطنطينية.

على أن سليمان يسعى الآن بوجه خاص إلى تدعيم سلطته عن طريق الصلح، وذلك على الرغم من معارضة عدد من الغزاة الذين رأوا أن فرصة الحصول على أسلاب تأخذ في التلاشي: فعلى الرغم من الصلح الذي عقده سليمان، يواصل يييت باشا محاربة البنادقة في البانيا.

محمد شلبى فى الأناضول

كانت السياسة التى انتهجها الابن الثانى لبايزيد، محمد شلبى، أو بالأحرى مربيه بايزيد باشا، أكثر عدوانية. ذلك أن بايزيد باشا، الالبانى الذى اعتنق الاسلام والذى ربّى فى القصر من أجل خدمة الدولة، يسهر اولاً، عندما يتولى فى عام ١٤٠٧ تصريف أمور محمد اللاجىء فى أماسيا، على استعادة وحدة الأمبراطورية، وبادىء ذى بدء، يعلن محمد حقوقه فى مناطق الأناضول. ويهاجم شقيقه عيسى شلبى، الذى نصب نفسه حاكماً فى بورصا، ويوجه الضربة إليه منذ بداية عام ١٤٠٧. وبعد لجوئه إلى القسطنطينية، يتعرض عيسى للهزيمة مرة ثانية عندما يحاول إعادة فتح بورصا ويجد عندئذ ملاذاً لدى إصغنديار الجندرلى، الذى كان منزعجاً من زحف محمد، ويحاصر عيسى وحليفه انقره لكن عيسى، عند هزيمته من جديد، يضطر إلى الهرب إلى سميرن التى شكل أميرها، جُنيد، مع بكوات صاروخان ومينتيشى وتيكه حلفاً هجومياً ضد محمد. وعند انتصار محمد، فإنه يضم صاروخان ويحصل على اعتراف البكوات الآخرين فى الأناضول الغربية، بينما يختفى عيسى إلى الأبد.

وقد آثر سليمان ألاً يتدخل، مكتفياً بتشجيع عيسى. لكنه لايرتاح إلى نجاحات أخيه ويتجه إلى الاناضول، في تاريخ من الصعب تحديده (١٤٠٦ أم ١٤٠٧). وتفتح بورصا، ثم أنقره، أبوابهما أمامه. وإذ يجد محمد نفسه في مواجهة أخيه الأكبر، فإنه يضطر إلى التراجع خوفاً من ارتداد جنوده ضده، وكان الجانب الأقوى بشكل واضح هو جانب سليمان، الذي انضم إليه عديدون من تابعي محمد، وعندئذ تؤدي لعبة توازن القوى الأناضولية إلى تزويد هذا الأخير بحلفاء، ففي تلك اللحظة يهاجم محمد بك الكرماني سليمان، الذي يخرج ظافراً. وعند ارتداد محمد إلى أماسيا، فإنه يغير تاكتيكه ويقرر مهاجمة مؤخرات سليمان. وفي يوليو ١٤٠٩، يدفع من سينوب اخاهما موسى، بمساعدة إصفنديار الچندرلي (الذي انتقل إلى يدفع من سينوب اخاهما موسى، بمساعدة إصفنديار الچندرلي (الذي انتقل إلى

صفوفه) وميرسيا القالاشي: وكان الأميران يحتفظان منذ وقت طويل بعلاقات طيبة.

مغامرة موسى شلبى

كانت هزيمة أنقره أكثر إيلاماً لموسى مما لإخوته، فلما كان أسيراً، فقد شهد موت أبيه في الأسر. وعند السماح له بإعادة جثمان أبيه إلى بورصا، انتهى بأن يجد نفسه في وضع قريب تعس في معية محمد. ولاشك أن هذه التجارب الأليمة تفسر الصورة، التي قد تكون زائفة، والتي بقيت لناعنه: صورة شاب متعصب ومتقشف وفظ، أي الصورة المناقضة لصورة سليمان.

ويدخل موسى أرض هذا الأخير مع جيش نجد في صفوفه جنوداً من قالاشيا ومن صربيا ومن بلغاريا. ولم يكن بوسع ميرسيا، الذي زوجه إحدى بناته، ألا يؤيد محاولة ترمى إلى زعزعة استقرار العثمانيين. كما أنه لاغرابة في وجود ستيفان لازاريقيتش، الذي لم يكن بوسعه فرض سلطته ضد چورج برانكوڤيتش، المدعوم من سليمان، إلا بفضل المجريين، ولما كان موسى قد عين في منصب قاضى عسكر الشيخ بدر الدين الشهير، الذي سوف يحرك فيما بعد تمرداً ضد محمد، فقد ذهبت الاستنتاجات إلى انه أختار سياسة شعبوية بحشده العوام اليونانيين والمسلمين ضد الارستقراطية.

وعند دخوله روميليا في أواخر عام ١٤٠٩، يحرز موسى في ١٣ فبرلير ١٤١٠ انتصاراً هاماً. ويضطر سليمان إلى الانتقال إلى أوروبا بسرعة بالغة. وإذ يطوقه الأعداء، يجد مع ذلك حليفاً في شخص مانويل الثاني. ويتزوج سليمان أميرة پاليولوجية ويسلم رهينين إلى الأمبراطور. وعند هزيمة موسى في ١٥ يونيو ١٤١٠ قرب القسطنطينية (معركة كوسميديون)، ثم في ١١يوليو قرب آندرينوبل، فإنه يتراجع. لكنه لايتراجع إلاً لكي يرجع في السنة التالية ويشن هجوماً مفاجئاً على

سليمان الذى، إذ يتخلى عنه ضباط عديديون، يبحث عن الهرب، لكنه يسقط فى الأسر ثم يقتل فى ١٧ فبراير ١٤١١. ويظل موسى السيد الوحيد لروميليا: ويتأكد نجاحه بقرار البنادقة التفاوض معه للإبقاء على المزايا التى سلم بها شقيقه!

وعند وصبوله إلى السلطة، يواصل موسى القتال: فهو يهاجم ستيفان لازار تقيتش الذي تخلي عنه بعد انتصاره وحرض ضده، على مايبدو، مطالباً آخراً بالعرش، وقد فعل مانويل الثاني الشيء نفسه. وفي جميع الأحوال، يحاصر موسى سالونيك وسيليمبريا (سيليڤرى)، والقسطنطينية، مرغماً الامبراطور على التماس العون من محمد، وقلَّما كان بوسع هذا الأخير أن يبتهج بالنجاح البالغ العظمة الذي حققه شقيقه ولذا فقد تم عقد اتفاق بسرعة. ومن جهة أخرى، كان موسى في نزاع مع المعارضة التي يبديها أمراء روميليا على الثروة التي يعتمد عليها مجهوده الحربي والذين ينضم عدد منهم إلى اعدائه. ويتحريض منهم على التدخل، يعبر محمد البُسفور على متون سفن بيزنطية إلاَّ انه بعد هزيمته في معركة إنچيجيز على يد موسى (يوليو ١٤١٧)، يضطر إلى العودة إلى آسيا، حيث كان عليه استعادة قدر من النظام والاستعداد بشكل أحسن لمعاودة الكرة. ويعد حشده لجميع قواه وتفاهمه ومانويل الثاني، يجتاز المضائق في يونيو١٤١٣. وفي ٥ يوليو، يجد موسى نفسه مرغماً على القتال في منطقة صوفيا. وعندما تهزمه قوات أكثر تفوقاً بكثير من حيث العدد، يحاول الهرب، لكنه يسقط في الأسر ويخنق. ويتخلصه من إخوته، يصل محمد إلى ماعمل على تحقيقه منذ سنوات: استعادة وحدة الامبراطورية العثمانية.

محمد الأول (١٤١٣ - ١٤٢١(١))

هكذا يجد محمد شلبى نفسه سلطاناً، وكان العثمانيون قد استخدموا هذا اللقب أحياناً منذ مراد الأول – وقد رأينا أن بايزيد الأول كان قد طلب من الخليفة المقيم في القاهرة التصريح له بحمل هذا اللقب، الا أنه لم يشر إلى العاهل العثماني

دون سواه إلا اعتباراً من القرن الخامس عشر. فلا سليمان ولاموسى، اللذان ضرب كل منهما عملات باسمه، قد طالبا لنفسيهما بهذا اللقب. ولذا فمن الأهمية بمكان الاشارة إلى أن محمداً، الذى قد يكون الوحيد بين الاشقاء الأربعة الذى يملك تصوراً امبراطورياً لدوره، سوف يحمل هذا اللقب منذ عام ١٤٠٧. ومن ثم تعاود مطامح أبيه الظهور فيه، وإن كانت مرتبطة بالتحفظ وبحس التوازن الذى تتطلبه الظروف. وكان لابد لهذا التصور من أن يكون مرهفاً. ومن خلال انتصاره على موسى، أصبح محمد الرئيس الوحيد للعائلة العثمانية، منهيا، بحكم الواقع، أزمة مابين العهدين. وهذا هو السبب في أن التراث التركى قد جعل منه خليفة بايزيد الأول.

على أن السلم الأهلى لم يتعزز بالرغم من ذلك: فحتى موته، كان على السلطان محاربة تمردات شعبية أو امراء أناضوليين. ولذا فهو يهتم بتجنب نشوب نزاعات خارجية. إذ يعيد محمد الأول إلى مانويل الثانى الأراضى التى كانت قد ردت إلى بيزنطة بموجب معاهدة عام ١٤٠٣. وعن طريق تبادل المعروف، يطرد الامبراطور اورخان، ابن سليمان، الذى كان يحتجزه رهيناً. وبعد سمل عينيه، يجرى إرسال الأمير إلى أكحصار. ويؤكد محمد الأول من الجهة الأخرى نواياه السلمية لرسل صربيا ولاقالاشيا وبلغاريا ودوقية چانينا والأمير المستبد ثيوبور. لكن البندقية لاتقرر التفاوض إلا بشكل متأخر. ويتطلب الأمر حرباً بحرية للتوصل إلى اتفاق. ولايمتنع محمد الأول عن الحرب، فهو يشن عدة حملات: في نيجريونت(أوبييه) ضد البنادقة (يونيو١٤١٤)، وكذلك في المجر وفي ستيريا، وفي عهده يتم فتح أقلونيا (قلورا) و چيروكاستير (١٤١٩هـ/١٤) في البانيا، ولاينسي ذلك مانويل الثاني، الذي ينشغل منذ ربيع ١٤٥٨ في تعزيز حصون هيكساميليون، قاطعاً بوغاز كورنثه.

النزاعات مع كُرُمان والبندقية

بعد تعزيز مؤخراته في اوروبا، يصبح بمقدور محمد الأول الانتقال إلى

الأناضول. وكان محمد الكرماني، مستفيداً من الحرب الأهلية في روميليا، قد حاصر بورصا، لكنه يرفع الحصار لدى إعلان انتصار محمد الأول. على أن چُنيداً، الذي كان سليمان قد عينه في منصب سنجق بك على أوهريد لكى يبعده عن الأناضول، يلوذ بالفرار؛ ويصل إلى آل ايدين ويعلن تمرده هناك، مستولياً على أياسلوك (افسس). ويتجه السلطان أولاً ضده في عام ١٤١٤. وينحاز جميع جيران چُنيد إلى صف السلطان. وتضطر سميرن المحاصرة إلى الاستسلام. ويجرى تدمير حصونها والبرج الذي كان فرسان رودس قد أعادوا بناءه. أما فيما يتعلق بچنيد، فقد عين حاكماً لنيكوپوليس. وعندئذ يتجه الجيش العثماني ضد كرمان: ويضطر الأمير محمد، المحاصر في قونيه، إلى إعلان هزيمته ويرد إلى السلطان بيشيهير وسيديشيهير وآكشيهير. وفي العام التالي، ١٤١٥، يقود تمرد جديد إلى حصار ثان لقونيه. ويجرى ترك المدينة التي يتم الاستيلاء عليها لأميرها الذي أعلن خضوعه بشكل مؤقت. وفيما عدا ذلك، كان من الأنسب عدم إثارة انزعاج شاه روح، ابن تيمورلنك، الذي يتمسك بالحفاظ على عمل أبيه في آسيا الصغرى.

ومن الصعب تكوين فكرة دقيقة عن تتابع الأحداث في روميليا. فقد انهمك محمد الأول في مواجهة العداوة المعلنة من جانب البندقية ومن جانب قالاشيا وريبة الامبراطور البيزنطى، الذي يبحث دائماً عن سند عسكرى ضد الاتراك. وتتبادل البندقية والعثمانيون الاتهامات بالقرصنة، عن حق، كما أن التدابير الانتقامية تعقد الموقف، ومن جهة أخرى فقد أصبح وارداً في عام ١٤١٥ تشكيل رابطة بحرية معادية للعثمانيين. ومن جهته، يبني السلطان أسطولاً على جانب كبير من الأهمية في غاليپولي:فلأول مرة، تدرك الدولة العثمانية ضرورة التصدي لهيمنة المسيحيين(البنادقة) على البحار، في منطقة المضيقين على الأقل. ولايقل أهمية عن ذلك أن عديدين من بحارة محمد الأول كانوا من أهل چنوة أو قطالونيا أو صقلية أو پروڤانس أو كريت. أما الاستيلاء على بود ونيتزا فيقرره البنادقة، الذين يرهقون الهجمات التركية ضد أوبييه: ففي بداية ابريل ١٤١٦، يجرى إرسال أسطول صوب

غالبيولى ومعه أمر بالهجوم إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع العثمانيين - الذين يجرى بشكل مواز عرض مقترحات سلم عليهم. وفي النهاية يقع صدام قبالة غالبيولى في ٢٩مايو ٢٤١٦: وقد انتهى بهزيمة تامة للاتراك.

قضية دوزمه مصطفى

من المؤكد أنه كانت هناك صدامات بين محمد الأول والأمير ميرسيا القالاشي، لكن من الصعب تحديد تواريخها. وأيا كان الأمر، فقد لعب ميرسيا دوراً رئيسياً في أزمتين سياسيتين واجتماعيتين خطيرتين زعزعتا الدولة العثمانية وأثبتتا إلى أي حد كان وضع محمد الأول مايزال غير مستقر.

والواقع أنه من قالاشيا، التي كان موجوداً فيها في صيف عام ١٤١٥، جاء إلى مقدونيا عن طريق بلغاريا من تسميه الروايات العثمانية بدوزمه مصطفى" مصطفى المزعوم» (الكاذب) . وكان الرجل قد زعم أنه أحد أبناء بايزيد الأول (١٠) ولم يتمكن المؤرخون من تحديد إذا كان دجالا أم لا، على أن هذه المسألة ثانوية: ذلك أن التأييد الذي حصل عليه مصطفى (من جانب ميرسيا، وجُنيد الذي غادر نيكوپوليس للسير في ركابه، ثم، بعد وقت قصير، من جانب مانويل الثاني وعدة أعيان عثمانيين مهمين...)، والانزعاج الذي استبد بمحمد الأول إنما يشيران إلى أنه كان يتمتع بنفوذ مطالب حقيقي بالعرش، بصرف النظر عما إذا كانت دعاواه مشروعة أم لا.

وكان مصطفى قد أجرى اتصالاً مع البندقية والقسطنطينية فى عام ١٤١٥، وفى أواخر خريف ١٤١٦، كان موجوداً فى مقدونيا. ومن جهته، أقام محمد الأول قيادته العامة فى سيريس. وبعد انتصاره على خصمه عند مشارف سالونيك، فإنه يطارده حتى أسوار المدينة التى اضطر المهزوم إلى البحث فيها عن ملاذ مع حليفه چُنيد. ويجرى حصار سالونيك، التى يطيل حاكمها أمد المفاوضات، رافضاً التصرف باسم مانويل الثانى فى قضية على هذه الدرجة من الحساسية، وفى نهاية

الأمر يعقد البيزنطيون اتفاقاً مفيداً: فبدلاً من تسليم الهاربين السلطان، يتعهدون بالتحفظ عليها، فسيكون مصطفى تحت التحفظ في ليمنوس ويكون جُنيد تحت التحفظ في العاصمة. وغير مكتف بالتسلح على هذا النحو بسلاح سياسي غير تافه، يطلب مانويل الثاني علاوة على ذلك الحصول على مبلغ سنوى قدره على، يطلب مانويل الثاني علاوة على ذلك الحصول على مبلغ سنوى قدره وقت المنبررة، ولم يكن أمام محمد من خيار يذكر، بقدر ماأنه لم يعد أمامه وقت للتفاوض: فقد وصل إلى علمه تمرد الشيخ بدر الدين، الذي يدعمه القالاشي بطبيعة الحال، وإذا فقد كان عليه الإسراع بالعودة إلى سيريس واتخاذ التدابير الضرورية هناك.

نهرد بدر الدين

إن الشيخ بدر الدين، الذي ينحدر من عائلة من أوائل العائلات التركية المستوطنة في ثراس، والذي ولد في آندرينوپل، نحو عام ١٥٣٨، لقاض وليونانية تحولت إلى اعتناق الإسلام، قد قام بدراسات راسخة في بورصا، ثم في قونيه والقدس والقاهرة، التي غادرها في عام ١٣٨٣ الحج إلى مكة. وكان عالماً محترماً بمعايير التراث السنى الواسع(لايصبح صوفياً مهرطقاً إلا بعد رجوعه إلى مصر)، وقد تجول كثيراً في السنوات التالية، ناشراً أفكاره في الإمارات الأناضولية المتميزة تميزاً شديداً بالشيعية. وقد بقيت نقطتان بشكل خاص من تعاليم بدر الدين. أولاً، موقفه العطوف تجاه المسيحيين، والذي يرجع في الواقع إلى الاستخفاف الصوفي بالمظاهر الخارجية التدين بآكثر مما يرجع إلى رغبة بالية في الاستخفاف الصوفي بالمظاهر الخارجية التدين بآكثر مما يرجع إلى رغبة بالية في توحيد جميع العقائد، ثم مجموعة من النظريات الجماعية التي لا نملك عنها سوى القليل من المعلومات: وصحيح أنه يبدو أن خافاءه الروحيين في إقليم ديلي – أورمان البلغاري قد خلدوا هذا التراث، إلا أنه لابد أيضاً من أن نأخذ في الحسبان البلغاري قد خلدوا هذا التراث، إلا أنه لابد أيضاً من أن نأخذ في الحسبان الانحرافات المكنة من جانب اتباع شديدي الحماس، أو الافتراءات أو الدعايات المعادية، وماأكثر الطرق الصوفية التي عانت من مثل هذه التهجمات التي يبدو أن

بدر الدين قد تعرض لها في حياته. وترجع دراسة نزعته «الشيعية» إلى التاريخ الأدبى لتركيا الجمهورية بأكثر مما ترجع إلى عهد محمد الأول. والشيء الأولى بالإشارة إليه هو الشقاء الذي عانى منه السكان، المسيحيون والمسلمون، من جراء حملة تيمورلنك الرهيبة والمتاعب التي تلتها، فهذه الجماهير التي تتخبط في لجة البؤس، والمتأثرة إلى هذا الحد أو ذاك بالنزعة الشيعية، كان من الطبيعي تماماً أن تتعلق بمُخلص، وكان بدر الدين أنسب ما يكون لهذا الدور بقدر ماأنه كان وجيها منحدراً من أوساط تتمسك بنقاء العقيدة. وأفكاره – التي مازال يتعين إثبات أصالتها – لم تكن فريدة في الأناضول، حيث كانت الأزمة تشجع على مثل هذا النوع من التيارات: ولنشر إلى حاچي بيرم من أنقره، والذي لاتؤدي ممارساته الخيرية على أية حال إلى تهديد استقرار الدولة. لكن بدر الدين قد لعب علاوة على ذلك دوراً سياسياً.

وكانت شعبية الشيخ من القوة بحيث أن محمداً، عند انتصاره على موسى فى عام ١٤١٣، قد اكتفى بنفيه إلى إزنيق، حيث واصل ترويج تعاليمه. ومن المؤكد إلى حد كبير أنه كان على علاقة مع بورقلوچى مصطفى وتورلاق هو كمال (الذى تشير الروايات العثمانية إلى أنه يهودى)، المحرضين على تمرد شعبى زلزل آيدين فى عام ١٤١٦. ووفقاً لما هو معروف من الأفكار التى روجها الموجهون، فلاشك أن بدر الدين كان العقل المدبر لهذا التمرد الذى جرى سحقه بقسوة ولكن بصعوبة. ونحو ذلك العصر نفسه، فى يوليو٢١٤١، يتجه بدر الدين، بعد هربه من إزنيق، إلى فالاشيا، بتواطؤ من جانب إصفنديار الچندرلى. ثم يتجه صوب روميليا، حاشداً فى طريقه انصاراً عديدين. وعندئذ يتجه السلطان، متخلياً عن حصار سالونيك، إلى مواجهة الشيخ، الذى يقع فى الأسر ويحاكم. وكانت سلطة محمد الأول جد مهددة فى تلك الفترة بمالايسمح له بإبداء الرأفه، وهكذا يجرى شنق بدر الدين فى سيريس فى ١٤٨ديسمبر٢١٤١؛ ويتم سحق التمرد على جميع الجبهات.

نحو استعادة الهدوء

من المرجح أنه سوف يكون من المبالغة تصور التقاء عفوى لأحداث عام ١٤١٦، على العكس، فمن المؤكد أنه لم يكن من قبيل الصدفة أن تمرد بدر الدين قد تفجر في آيدين وفي صاروخان – بلد چُنيد – وأنه قد استفاد من الدعم النشيط من جانب إمارة الچندرلية ومن جانب قالاشيا التي أيدت أيضاً تحرك دوزمه مصطفى، والحق أننا نعرف اليوم أن هذا التحرك كان معاصراً لتمرد بدر الدين. ولاشك أن هاتين الحركتين، المستندتين داخلياً إلى الوضع الاجتماعي وخارجياً إلى أعداء العثمانيين، لم تكونا مستقلتين إحداهما عن الأخرى،

وأياً كان الأمر، فإن تزامنهما لم يكن من شأنه إلا أن يجعلهما أكثر خطورة: ومن المثير أكثر أيضاً أن الدولة العثمانية قد تمكنت من الرد عليهما رداً يتميز بالسرعة وبالفعالية، إذ كان انتصار البنادقة البحرى قد أثبت أن السلطان كان مايزال بعيداً عن السيطرة على البحار. وفي المقابل، فإن أزمة عام ١٤١٦ وحلها هما مؤشران على اضطراب الامبراطورية العثمانية، لكنهما أيضاً وبشكل خاص مؤشران على رسوخ سلطة محمد الأول.

ومنذ ذلك الحين سوف يعرف هذا الأخير عهداً اكثر هدوءاً. ففى أوروبا، سوف تستمر نزاعات الحدود مع القالاشيين والمجريين دون أن تثير مشكلات جسيمة. وسوف تستمر حالة الحرب مع البندقية حتى عام ١٤١٩، وهو العام الذى سوف يعقد فيه اتفاق. كما أن العثمانيين، الذين كانوا من جهة أخرى قد فتحوا، في أعوامه ١٤١٥ – ١٤١٧، البانيا من ايپيروس إلى كروچا، سوف يعترفون بسيادة الجمهورية على ثمانية وثلاثين موقعاً وقلعة، مع تعهد البندقية بدفع جزية عن امتلاك المهانيت واليسيو (ليش) ودريقاستو (دريشت) وسكوتارى (شكودر). على أن كلاً من الجانبين سوف يتمسك بالحذر. وفي بيزنطة، كان مانويل الثاني مايزال يتمتع بقدر كبير من القوة يمكنه من فرض سياسته الخاصة بالتعايش السلمي، والتي كان التحفظ على مصطفى قد عززها.

كما يتجه الوضع إلى الاستقرار في الأناضول أيضاً. فبسبب نزاعها مع مصر المملوكية، سوف تكف إمارة كرمان مؤقتاً عن أن تكون مصدر خطر. وعلى البحر الأسود، تنقسم إمارة الچندرلية. فبعد إرساله للقتال عند العثمانيين، يكتشف قاسم، ابن إصفنديار، لدى عودته من حملة عام ٢١٤١، عزم أبيه على محاباة أخيه حيزير على حسابه، وعندئذ، فإنه يطلب العون العثماني للحصول على جزء من ممتلكات الچندرلية. والواقع أن محمد الأول يزحف على كاستامونو، ثم يحاصر سينوپ حيث يتحصن إصفنديار. وهكذا فإن هذا الأخير، إذيدرك أنه سوف يخسر المعركة، فإنه يؤثر الاعتراف بالسيادة العثمانية. وسرعان ماسوف يسلم، لالقاسم، وإنما للسلطان، أراضي توسيا وتشانكيري وقاليچيك، مثبتاً الحدود منذ ذلك الحين فصاعداً عند جبال الجاز. ويتولى قاسم، باسم الدولة العثمانية، إدارة هذه المنطقة إلى جانب أنقره.

وسوف تتيح السنوات التالية للعثمانيين فرصة الزحف إلى مناطق أبعد إلى حدما، فقد كان زحف الكباش السود مصدراً للانزعاج، ومن جهة أخرى، فإن إصفنديار الچندرلى، وقد حصل على جزء من أراضى چانيك (سمسون – بَفْره)، سوف يسلم هذا الجزء لابنه حيزير، وتنتهى حملة أولى، جرى شنها فى عام ١٤١٨، إلى شبه فشل: إذ يتمكن محمد الأول من الاستيلاء على سمسون الواقعة فى أيدى أهل جنوة، إلا أنه لايتمكن من الاستيلاء على سمسون الچندرلية، وبعد ذلك بسنتين، فى بداية عام ١٤٢١، سوف يتم فتح هذه الأخيرة على يدى الأمير مراد، الذى اتخذ من أماسيا موقعاً أمامياً له، والحق أن الشاب، الذى يبلغ من العمر سبعة عشر عاماً، كان قد بدأ بالفعل فى التحليق بجناحيه هو. وقد أن الآوان، لأن والده، الذى كان قد أصيب بأول نوبة قلبية فى عام ١٤١٦، يموت فى آندرينوپل

مراد الثاني (١٤٢١ – ١٤٥١)

ترك الرحالة البرغوني برتراند ون دولار بروكيير، الذي قابل ابن محمد الأول،

صورة ناطقة عنه: « إنه رجل ضخم الجثة، قصير القامة [...] كما أنه يتميز بأنف ضخم جداً ومقوس وبعينين جد ضيقتين ووجهه شديد السمرة ووجنتاه بارزتان ولحيته مستديرة. وقد قيل لى أنه شخص حلو المعشر ورقيق وسخى فى منح الأراضى والأموال. كما قيل لى أيضاً أنه يكره الحرب كرهاً شديداً [...]. كما أن الشيء الذي يجد فيه أقصى متعة له هو شرب الخمر وهو يحب من يفرطون فى شرب الخمر [...]. والمتعة العظمى الثانية التي يمكنه نيلها هى النساء والغلمان اللواطيون.»

لكن الصورة الفجة لعاهل ساذج وفاجر هي صورة مضللة. فقد كان مراد سلطاناً نشيطاً. وصحيح أنه لم يكن «مجنوناً بالحرب»، لكن الرجل، الحكيم والأريب، كان بوسعه التخلص بلباقة من المصاعب. كما كان بوسعه كسب الحب والاحترام، خاصة من جانب الانكشارية، وكذلك من جانب المعادين له. فهل من المحتمل أنه، حين أراد التنازل عن العرش لابنه، كان قد فقد الرغبة في السلطة ؟ لقد مارسها على أية حال متجنباً الصدامات وأثبت على مدار ثلاثين سنة أنه رجل الموقف.

مصاعب الخلافة

عند موت محمد الأول، يجرى البحث فى تكتم عن مراد فى آماسيا، بينما يجرى نقل جثمان أبيه إلى بورصا، وقد تم التكتم على موت السلطان حتى وصول خليفته الذى ارتقى العرش فى ٢٥ يونيو ١٤٢١، ولم يكن هذا الاحتياط غير ضرورى إذ كان لمراد ثلاثة أشقاء صغار. فمصطفى، وهو فى الثانية عشرة من العمر، كان والياً على حميد يلى؛ أما فيما يتعلق بيوسف ومحمود الصغيرين، اللذين كان محمد الأول قد أعرب عن أمنيته لدى موته فى أن يتولى رعايتهما مانويل الثانى، فقد كانا بين يدي الصدر الأعظم، ياخشى اوغلو جلال الدين بايزيد باشا، الذى لم يشأ تسليمهما لليونانيين. ووفقاً لرواية المؤرخ البيزنطى دوكاس، فقد كان هذا الرفض

كافياً لأن يجر إلى تفجر أعمال حربية. ويبدو بوجه خاص أن حزباً داعياً إلى الحرب قد تشكل حول الأمير الصغير المرشح لوراثة العرش البيزنطى (چان الثامن الپاليولوچى) واتخذ قراره، بالرغم من معارضة مانويل الثانى والعروض المفيدة من جانب مراد الثانى، إذ كانت الفرصة سانحة بالنسبة لبيزنطة، التى احتجزت دائماً دوزمه مصطفى، لكى تستفيد من ذلك الأخير لزعزعة، بل ولتقسيم، الامبراطورية العثمانية. وخلال صيف عام ١٤٢١، يجرى إنزال دوزمة مصطفى وچنيد إلى روميليا، حيث يقومان، استناداً إلى العون البيزنطى، بمحاصرة غاليبولى، وفي حالة الانتصار، كان عليهما أن يردا إلى الامبراطور الأراضى الواقعة على سواحل بحر مرمرة والبحر الأسود وفي ثيساليا.

وقد اختيرت اللحظة اختياراً جيداً، ففى الوقت نفسه، كانت الإمارات الأناضولية تسعى، هى أيضاً، إلى الاستفادة من الفرصة. واعترافاً منه بمصطفى الصغير سلطاناً شرعياً، أخذ الأمير يعقوب الجيرميياني تحت حمايته الأمير الصغير الذي كان الكرماني قد احتل ولايته الحميديلية – والحق أن هذه الأراضى كانت منذ وقت طويل هدفاً لتنافسات مريرة بين البيتين. كما أن المينتيشي أوغلو، الخاضع منذ عام ١٩٤١، يستعيد استقلاله ويضرب العملة باسمه، ويسترد اصنفنديار الچندرلي أراضي تشانكيري وقاليچيك وطوسيا التي لم يمر وقت طويل على التنازل عنها، كما يسترد أميرا آيدين وصاروخان جزءاً من أراضيهما. وكان كل واحد يسعى إلى استرداد المزايا المترتبة على حملة تيمورلنك والتي كانت قد ضاعت بعد ذلك. وبشكل محدد، فإن ابن هذا الأخير، شاه روح، كان حريصاً على صون التوازن الذي فرضه والده، ولاشك ان الخوف من تدخل تيموري هو السبب في تجاوب مراد، الذي يقدم تنازلات ضخمة هنا وهناك. وكان اصفنديار وحده هو الذي تعرض لحملة، إلا أنه يجرى التوصل معه هو ايضاً إلى اتفاق في اواخر عام ١١٤٢٠.

وعلاوة على الانزعاج من رد فعل تيمورى وارد، ينزعج مراد أيضاً من تحركات دوزمه مصطفى. والواقع أن هذا الأخير، بعد أن أو كل حصار غاليبولى لچنيد، يزحف فى روميليا، حيث يُقَابَلُ على طول طريقه بالترحيب باعتباره السلطان الشرعى. كما اجتذب الجمهور المعتاد للمطالبين بالعروش: جمهور بكوات الحدود، الذين لايرتاحون ابداً إلى السلطة المركزية، وعدد من القابى قوللارى الذين كانوا يشكلون حزب مراد، وقد جرى إرسال الصدر الاعظم على وجه السرعة للتصدى للغاصب، إلا أنه هزم فى ساذلى ديره: ذلك أن عدداً كبيراً من الجنود الروميليين قد فرواً من الجيش للانضمام إلى مصطفى. وعندما تعلم غاليبولى أن هذا الأخير قد احتل أندرينويل، فإنها تستسلم بدورها: وعندئذ صار مصطفى سيداً لتركيا الأوروبية والمضيقين والأسطول. أما فيما يتعلق بالصدر الأعظم، فإنه يُعدَمُ: ومن ثم يصبح ابراهيم باشا الچندرلى، الذي كان قد تخلى فى السابق عن موسى لكى يؤيد محمداً الأول، صدراً اعظماً. إن هذا العالم، الحكيم و المناوىء لكل سياسة مغامرة، سوف يحتفظ بمنصبه حتى موته فى ٢٥ أغسطس ٢٤٦٩. أما الآن، فإن محاولة للاتفاق مع البيزنطيين الذين غرر بهم مصطفى، تصبح مستحيلة على أية محال، ذلك أن السلطان يرفض تسليم غاليبولى لبيزنطة،

وفى أماكن اخرى، أحرزت الديبلوماسية نجاحاً أكبر. فقد كسب مراد تأييد بعض بكوات الحدود - مثل محمد بك ميخال أوغلو، الذي عين فى منصب بيليربك روميليا - وعاهل صربيا المستبد، وعقد مع سيچيسموند، عاهل المجر، هدنة مدتها خمس سنوات. وأخيراً، لما كان الأسطول فى يد خصمه، يتوصل مراد إلى اتفاق مع أهل چنوة فى فوسييه الجديدة (يينى فوتشا)، المدينين للسلطان، والذين يعدونه بالجنود وبالسفن. على أن مصطفى، الذى انتقل إلى الأناضول فى ٢٠ يناير ١٤٢٢، كان مايزال فى وضع متميز. ولذا فإن مراداً، المتحصن وراء نهر أولوباد، يتجه إلى قلب الوضع: فهو إذ يعد چنيداً بايدينيلى وببيليك سميرن، يدفعه إلى يتجه إلى قلب الوضع: فهو إذ يعد چنيداً بايدينيلى وببيليك سميرن، يدفعه إلى التخلى عن مصطفى. وبشكل مواز، يتجه ميخال أوغلو بنجاح إلى اجتذاب سادة

الحدود المتواجدين في جيش مصطفى، الذي تؤدى دعاية تُصوِّرُه على أنه عميل للبيزنطيين إلى فقدانه للاعتبار فيهرب في اتجاه آندرينوپل، ثم ، عندما يتخلى عنه الجميع، يتجه إلى قالاشيا. وبعد أن تتمكن جيوش مراد من ذبح قواته قرب جسر اولوباد، فإنها تعبر بدورها المضيقين بمساعدة أهل جنوة وتطارد مصطفى. وبعد وقوعه في كمين، يجرى قتله في آندرينويل خلال شتاء ١٤٢٢.

وبعد استعادته لزمام الموقف، يتجه مراد الثانى ضد بيزنطة، التى أثبتت الأحداث الأخيرة عداوتها له. ولذا فهو يحاصر القسطنطينية خلال يونيو ١٤٢٧، بينما يهاجم إفرينوس أوغلوباراك سالونيك. لكن استخدام المدفعية لايبدو كافياً لهدم الحصون المنيعة للمدينة ويرد البيزنطيون الهجوم العام الذي يشن في ٢٤ أغسطس ١٤٢٢. ولاشك أن هذا الفشل الأول ماكان له أن ينجع في وقف مراد لو لم يكن الوضع في الأناضول قد اضطره إلى الذهاب إلى هناك.

فالواقع أن مصطفى، شقيق مراد الصغير، الذى حرضه البيزنطيون ودعموه، والذى سانده الكرمانيون والچيرمييانيون والچندرليه، قد طالب هو الآخر بالسلطنة. ومتخذاً من إزنيق مقراله، فإنه يبدو أنه قد تمتع بمساندة جزء كبير من الأناضول. وفي اغسطس ٢٤٢٢ يحاصر بورصا، ويضطر مراد الثاني إلى التخلي عن حصار القسطنطينية ويتحرك ضد أخيه، وفي وجه القوات السلطانية، يهرب هذا الأخير إلى العاصمة البيزنطية، حيث يستقبله الأمبراطور چان الثامن في ٣٠ سبتمبر١٤٢٢. ويتم عقد تحالف، لانعرف شروطه، وأياكان الأمر، فإن ذلك لايترتب عليه شيء. إذ بينما يتحصن مصطفى في كوچايلى، يستعيد مراد إزنيق خلال الشتاء، اذ يؤدى الفصل الردىء إلى تشتيت قوات أخيه ويعيد التأييد الشعبى إلى الأخ الأكبر. وبعد أسر مصطفى في نهاية الأمر، يجرى إعدامه في ٢٠ فبراير ١٤٢٣.

الصعود العثماني الجديد

بعد تخلصه أخيراً من المطالبين بالعرش، يتمكن مراد الثاني من الانخراط في

تعزيز دولته، ويتجه أولاً ضد اصفنديار الچندرلي، وهذا الأخير، الذي يهزم في معركة تاراكلي بورلو، يبحث عن ملاذ في سينوپ، حيث يطلب السلم، وفي أواخر عام ١٤٢٣، يتم عقد اتفاق، يعترف بموجبه أمير كاستامانو، الذي يحتفظ بهذه المدينة وأيضا ببكيركوريسي، بسيادة السلطان، ويتعهد بتزويده كل عام بوحدة من القوات وبدفع جزء من إيراداته من المناجم إليه. أما فيما يتعلق بالكرماني، الخصم الكبير الآخر للعثمانيين، فإن الفرصة تسنح له في تلك السنة نفسها لاستعادة ماكان قد فقده. والواقع أن موت الأمير محمد قد جر إلى أزمة خلافة: فضد الأمير الجديد على يقف ابراهيم بك، المدعوم من مراد الثاني، وفي مقابل هذا الدعم، تحصل الامبراطورية العثمانية على حميديلي التي كان الكرمانيون قد فتحوها في عام ١٤٢١، وتؤدى تحالفات زواجية إلى تعزيز الوفاق.

ويسعى عدو تقليدى آخر للعثمانيين إلى الاستفادة من هذه السياسة: أمير قالاشيا. ففى شتاء١٤٢٢ - ١٤٢٣، يشن هجوماً على الدانوب بمساعدة مجرية. ويخرج فيروز بك إلى مواجهته. إلا أنه لدى إعلان نجاحات مراد الثانى الاناضولية، يفضل الأمير القالاشي طلب السلم، مرسلاً ابناءه رهائن.

وبعد تحرره مؤقتاً من المشكلات الأناضولية، يتمكن مراد الثانى من استئناف سياسته المعادية لبيزنطة. وكانت التجربة الأخيرة قد اثبتت أن القسطنطينية نفسها ليست بعد فى متناول الأتراك، لكن العثمانيين سوف يعززون حصارسالونيك ويشنون هجمات فى الموره: ففى ٢٢ مايو، سوف يتمكن جنود الأوج بك توراخان بك من تدمير حصون هيكسا ميليون واختراق الإمارة الاستبدادية التى سوف يدمرونها. وفى عام ١٤٣١، سوف يتعين على توراخان تدمير هيكساميليون من جديد. أمًا فيما يتعلق بسالونيك، فقد كان الدفاع عنها فادح الثمن وكان وضعها ميئوساً منه إلى حد كبير بحيث أن أميرها المستبد، آندرونيك، قد اقترح تسليمها للبنادقة، بشرط احترام حقوق ومؤسسات السكان (٧ يوليو ١٤٢٣). وهكذا فإن

البندقية، التى كان دوچها الجديد فرانشيسكو فوسكارى ينتمى إلى حزب الحرب وكان حساساً بشكل خاص تجاه الخطر التركى، تقبل العرض اعتباراً من ٢٧ يوليو. وفي سبتمبر يدخل جنودها وممونو المدينة إلى سالونيك.

وفى ١٥ نوڤمبر١٤٢٣، يرحل چان الثامن، تاركاً الوصاية على العرش لأخيه كونستانتين، إلى البندقية، سعياً إلى الحصول على المساعدة وإلى توحيد الجمهورية مع المجر في نضال ضد العثمانيين، ولدى عودته إلى القسطنطينية عن طريق المجر، في أول نوڤمبر ١٤٢٤، لم يكن قد حصل على شيء يذكر، لكن كونستانتين ومانويل الثانى كانا قد عقدا الصلح مع السلطان الذى يبدو أنه كان منزعجاً من نتائج رحلة الإمبراطور أو خائفاً من تسليم القسطنطينية للبنادقة، وبموجب المعاهدة التي عقدها الإمبراطور أو خائفاً من تسليم القسطنطينية للبنادقة، وبموجب المعاهدة التي عقدها الأسود (فيماعدا ميسيڤري وتيركوس) وتعهدوا من جديد بدفع الجزية،

وتشهد هذه الفترة أخيراً تسوية مشكلة چُنيد. فعلى الرغم من أن چنيداً قد أصبح من جديد سيداً لسميرن ولمنطقة آيدين بفضل السلطان العثماني، فإنه لم يعترف بسيادة هذا الأخير وقام بتحريض بيزنطة والإمارات الاناضولية وكذلك البندقية ضد العثمانيين. وهكذا فإن مراد الثاني، الذي عين حمزه بك في منصب بيليربك أنقره في عام ١٤٢٥، يكلف هذا الأخير بوضع حد لهذا الخطر. وبعد هزيمة جنيد قرب أكحصار، ومحاصرته في إبسالا، فإنه لاينجح في استمالة الكرمانيين، لكنه يخطط لإثارة روميليا مع بيزنطة حول مُطالب عثماني بالعرش، هو المكرمانيين، لكنه يخطط لإثارة روميليا مع بيزنطة حول مُطالب عثماني بالعرش، هو يرد إليهم سمسون التي كان قد انتزعها منهم في عهد محمد الأول، من أسر چنيد الذي يُقتل هو وعائلته كلها في عام ١٤٢٥. وعلاوة على سميرن وآيدينيلي، يستحوذ الغثمانيون على أراضي حميد أوغوللاري وأراضي مينتيش أوغوللاري في تبكه.

١٥٢٣- ١٥٣١؛ النزاع مع البندقية والصراع على النفوذ مع المجر

تعتبر الفترة الممتدة حتى عام ١٤٣٠ خصبة بالنزاعات مع قوى عديدة، حيث يشكل النزاع مع البندقية إطار هذا العصر المضطرب،

وكان النمو العثماني قد وضع الجمهورية في موقف صعب. فالغارات المتكررة في الموره، وعمليات الاستيطان النشيط في البانيا قد بدت مهددة للممتلكات التي تتمسك مها المندقية: يوراتزو (دوريس)، سكوتاري (شكودر)، اليسيو (ليچيه)، دريقا ستو (دریشت)، بدوا (بدقا)، دولسینو (أولسینی)، آنتیقاری (بار)، أوبییه، لییانت، كورون، مودون... وقد أدى قرار تولى الدفاع عن سالونيك إلى تفاقم وضع البندقية. وعلى الرغم من عروض ديبلوماسية عديدة، فقد كان من المستحيل التسليم بالواقع للسلطان، الذي يواصل الحصار. وتؤدي غارات سيئة الحظ قام بها مصطفي المطالب بالعرش، واللاجيء في المدينة، إلى إلهاب الوضيع. ذلك أن الأسطول العثماني، الذي يتمتع الآن بقواعد انطلاق ممتازة والذي تطور تطوراً ملحوظاً، يضاعف عمليات التدمير في الأرخبيل وضد ممتلكات البندقية، خاصة في أوبييه. ومجبراً على التوصيل إلى تفاهم مع السلطان، يكف دوق ناكسوس عن مساعدة البندقية ضد الهجمات البحرية التركية. وتصبح مناورات أسطول البندقية قبالة غاليبولى قليلة الفعالية. كما يتكشف أيضاً عدم جدوى جهود چان الثامن الرامية إلى التوصيل إلى وفاق بين البندقية ومنافسها سيجيسموند المجرى، أو محاولات انشاء رابطة مع ملك قبرص وابراهيم، أميركر مان في اغسطس ١٤٢٩ وفي١٤٢٩ ، يصبح الوضع شاغلاً مزعجاً بالنسبة البندقية، فقد بذلت الدفاع عن سالونيك نفقات هامة لكنها لم تكن كافية في نهاية الأمر. وكان تزويد المدينة بالمؤن وصون دفاعاتها يتميزان بالصعوبة، ولم يكن السكان يشعرون بالارتياح. أمًّا فيما يتعلق بالأتراك، فإن المحاولات التي بذلت لرشوتهم أو لدفعهم إلى اتفاق كانت بلاطائل: فمراد الثاني لايعترف بوجود البنادقة في سالونيك، والحصار يستمر.

على أن البندقية تجد عزاءً في انشغال العثمانيين بهموم أخرى. ذلك أن نزاعاً على النفوذ ينشب بين هؤلاء الأخيرين وملك المجر يسبب صريباً وقالاشيا. والتصدى لسيجيسموند، يرسل مراد الثاني قوات إلى قالاشيا بهدف إحلال رادو هناك محل دان الثاني الموالي المجريين، ويذهب سيجيسموند إلى هناك بشخصه الرد على ذلك في عام ١٤٢٤، لكن العثمانيين يهزمونه هو والمشمول بحمايته في عام ١٤٢٦. ويعاود الدخول إلى قالاشيا في ربيع عام ١٤٢٧ ويحرز هناك عدداً من النجاحات، لكن دان، عميل المجريين، سعياً منه إلى إنهاء النزاع، يضطر إلى إبداء بادرة ولاء تجاه السلطان في عام ١٤٢٨، أما فيما يتعلق بعاهل صربيا المستبد، ستيفان لازاريڤيتش، فهو قد تعاون مع السادة الأتراك لحدود البانيا ضد البندقية التي كانت قد انتزعت منه سكوتاري ودريقاستو وبولسينو. لكن اتفاقاً مع الجمهورية عقد في اغسطس ١٤٢٣ وتم التصديق عليه في عام ١٤٢٦ يجعله يبدل معسكره، ومن جهة أخرى، فإن العاهل المستبد يتصرف بوصفه تابعاً للمجريين، رافضياً النفوذ العثماني، ولذا ففي مارس١٤٢٦ يرسل مراد الثاني جيشياً لتدمير صربيا حتى آلاچاحصار(كروسيڤاتش). وعندئذ يطلب ستيفان الصلح، مسلماً أراضيه حتى كروسيقاتش وواعداً بدفع الجزية، وتثور الأزمة من جديد مع موته، في ١٩ يوليو ١٤٢٧.

فالواقع أن مراد الثانى يعلن نفسه عندئذ وريثاً للإمارة الاستبدادية، متذرعاً بزواج بايزيد الأول من أوليڤيرا ومنازعاً حقوق چورچ برانكوڤيتش. على أن سيچيسموند سوف يتوصل إلى احتلال بلجراد، بينما سوف يستولى العثمانيون على ألاچاحصار وجولوباتش (جوجر چينليك). وفي شتاء ١٤٢٧ - ١٤٢٨، يحاصر ملك المجر هذه المدينة. لكن التعزيزات التى أرسلت بأوامر من البيليربك سنان سوف ترغم المجريين على الهرب، تاركين خلفهم عدداً غفيراً من القتلى والأسرى، وفي النهاية يعقد سيچيسموند، في عام ١٤٢٨، هدنة مع مراد مدتها ثلاث سنوات.

وفى الأناضول، فإن الكرمانى قد حاول بطبيعة الحال الاستفادة من متاعب خصمه، وقد دخل فى حملة خلال حصار جواوباتش، مستولياً على بيشيهير. ولما كان مراد منشغلاً فى اوروبا، فقداضطر إلى ترك حميديلى من جديد للكرمانيين. وظهر خطر أكثر جسامه، إذ زحف شاه روح التيمورى صوب الغرب، ساعياً إلى الحفاظ على الأمر الواقع الذى كان والده قد فرضه. وقد أدى انتصاره على الكباش السود (قره قويونلو) فى ١٧ – ١٨سبتمبر ١٤٢٩ إلى فتح الطريق أمامه إلى سوريا والأناضول. لكنه استأنف الاتجاه إلى هراة و يفلت السلطان من الخطر.

وعندئذ، كانت البندقية هي الوحيدة التي تقف ضده. وبعد استعدادات شتائية، يزحف مراد الثاني بشخصه على سالونيك بعد أن حشد قواته. وبعد ثلاثة أيام من الهجوم، يتم الاستيلاء على المدينة ونهبها في ٢٩مارس ٢٤٠٠. على أن غالبية البنادقة ينجحون في الإفلات. وهذه المرة، يوطد الأتراك أقدامهم في سالونيك: فسوف يحتفظون بها حتى عام ١٩١٢. على أن البنادقة لايفكرون في استعادة المدينة، إلا انهم ينكبون على حماية ممتلكاتهم: ليپانت، كورون، مودون، أوبييه، مواقعهم الألبانية. ولهذا يجرى تكليف الأميرال موروسيني بالتفاوض مع الباب (العالى)، مع استعراض وجود البندقية البحرى: فقد أنزل أسطولها خسائر هامة في منطقة غاليبولي بالعثمانيين، الذين قُطعت خطوط اتصالهم بين أوروبا وأسيا أمًّا المعاهدة بين البنادقة والعثمانيين، والتي وقعت في لابسيكي في ٣٠ يوليو، فقد تم العاهدة بين البنادقة والعثمانيين، والتي وقعت في لابسيكي في ٣٠ يوليو، فقد تم العثمانيين، بينما بقيت في أيدي البنادقة ممتلكاتهم اليونانية والألبانية. وأخيراً، فإن البنادقة قد اعترفوا لمفاوضيهم بحرية التجارة والحركة.

١Σ٣٠ - ١Σ٣٠؛ النزاعات مع الألبانيين والمجربين والكرمانيين

سرعان ماسوف يصبح حياد البندقية مفيداً للعثمانيين في البانيا. فمراد الثاني، الذي يجد نفسه حر التصرف،يستفيد من النزاعات الداخلية التي تمزق عائلة توككو

فى ايپيروس لكى يحتل – دون مأساة – چانينا ونواحيها (اكتوبر ١٤٣). ثم، بينما تعزز البندقية سيادتها على سانت – مورزانت وسيفالونيا، يتجه العثمانيون إلى تعزيز إدارتهم فى ألبانيا. وفى عامى ١٤٣١ – ١٤٣٧، يجرى الشروع فى تعداد جديد السكان. وتُقابَلُ العملية بأشكال نشيطة من المقاومة فى قرى عديدة ترفض إنشاء التيمار. ويجرى قتل عدد من التيماريين. وتضطر عائلات هامة (كاستيريوت، أرقانيتي) إلى هجر ضياع شاسعة. ولاستيائهم، يلجأ آل آرقانيتي فى عام ١٤٣٢ إلى إثارة تمرد خطير. وبتشجيع من نابولى والمجر، يهزم الألبانيون إفرينوس أوغلو على بك الذى أرسل لقمع التمرد. ويؤدى هذا النجاح إلى اجتذاب السادة المسيحيين لشمالى ووسط البلاد إلى الالتفاف حولهم.

وهذه المرة، يلجأ العثمانيون إلى الرد، بعد أن حشدوا جيشاً قوياً لسحق التمرد. وتظل القوة للاتراك، إلا أنه لابد من ملاحظة عدة حقائق: فقد ووجه الاتراك بمقاومة محلية سوف تكشف عن صلابتها ويحرص البنادقة على تجنب التدخل. لكن المجريين، خلافاً لذلك، والذين تنتهى هدنتهم مع الباب(العالى) في عام ١٤٣١، يثبتون أنهم مازالوا ثابتين على معارضتهم للعثمانيين وتعبيراً عن عدم الاكتفاء بمساعدة الألبانيين، يستعدون للحرب، حاشدين حولهم المطالبين بعرشي چانينا وبلغاريا، ثم، في عام ١٤٣٤، تقرتكو ملك البوسنة الذي كانت بلاده عرضة لغارات متكررة من جانب الأتراك – وكذلك چورج برانكوڤيتش، أمير صربيا المستبد، على الرغم من تحالفه مع السلطان. وأخيراً، فعند موت عاهل ڤالاشيا، يفرض سيچيسموند عميله ڤلاد الأول دراكول(١٤٣٥). ويجري تكليف بكوات الحدود بالرد على هذه الأخطار.

كما كان على مراد أن ينزعج مما يجرى في الأناضول. والواقع أن عام ١٤٣٥ قد تميز بحملة جديدة شنها شاه روح في اتجاه الغرب. وكعادته، يختار مرادسياسة متعقلة إلى أقصى حد، حيث يتولى في تكتم حماية اسكندر، أمير

الكباش السود الهارب من وجه التيمورى، وذلك دون أن يفعل أى شيء يمكن أن يضايق هذا الأخير، سيده. وبعد رحيل شاه روح، يستأنف العثمانيون تحركهم ضد ابراهيم الكرماني الذي كان، مدعوماً إلى هذا الحد أوذاك من جانب المماليك، قد استولى على قيصرية ونواحيها (صيف ١٤٣٥). وإذ تجد سلالة « نو القادر» الحاكمة نفسها مجردة من ممتلكاتها، فإنها تطلب عون السلطان: وبالنسبة لمراد، فقد كانت تلك هي الفرصة لاحتواء الكرماني الذي كان قد اضطر إلى التنازل له عن حميديلي في عام ١٤٣٧ والذي يعزز الآن ممتلكات جديدة. وفي البداية ينتصر ابراهيم، في خريف ١٤٣٧ – ١٤٣١، لكنه لايصمد في ربيع عام ١٤٣٧ لهجوم مشترك من جانب القوات العثمانية ونو القادرية. وإذ يجد نفسه مجبراً على الهرب، فإنه يطلب وينال اتفاقاً يعد بموجبه بعدم العودة إلى العصيان ويرد حميديلي إلى شقيقه، عيسي، المشمول بحماية العثمانيين(مايو – يونيو١٣٤٧). كما يستفيد هؤلاء الأخيرون من موت عيسي لكي يحتفظوا باكشيهير وبيشيهير والمنطقة. ومن ناحيته، لايصل أمير آل«نو القادر» إلى استعادة قيصرية ولايرد الماليك على الإجراء العثماني إلاً برخاوة . و باجتياز الأزمة ، يوجه مراد الثاني أنظاره إلى أوروبا.

الأعوام الأخيرة للعهد الأول لمراد الثاني: نزاع جديد مع المجر (١٤٣٧ – ١٤٤٤)

حتى ذلك الحين، أثبت مراد الثانى أنه قليل العنوانية نسبياً، فهو يسعى إلى تدعيم سلطته وإلى الاحتفاظ بتخوم وطيدة الأركان بأكثر مما يسعى إلى توسيع ممتلكاته توسيعاً ملحوظاً. ومن جهة أخرى فإن الظروف الدولية تبررهذا التعقل، فالسلطان محاط بالاعداء: البندقية والمجر وكرمان و على نحو وارد، شاه روح التيمورى، الذى كان لابد من الخوف دائماً من مجيئه إلى الأناضول. وكان فشل بايزيد الأول الذى جر إلى كوارث قد أثر على المجتمع العثمانى تأثيراً بالغاً، وكان كبار رجالات الدولة، مثل ابراهيم باشا الچندرلى (الصدر الأعظم منذ عام ١٤٢١

وحتى موته، في ٢٥ أغسطس ١٤٢٩) أو صاروچا باشا، الوزير الثاني وبيليربك روميليا، يصرون على انتهاج سياسة معادية لمغامرات الفتح المحفوفة بالأخطار. وفي عام ١٤٣٧، كان الموقف قد تبدل: فقد حصل العثمانيون على اتفاق مناسب مع البندقية. فالجمهورية، التي أرهقتها سبع سنوات من النزاع، والحريصة على صون مصالحها الاقتصادية، تتمسك بالسلم وتحترم حياداً صارماً. أما شاه روح فقد رحل في اتجاه آسيا، بينما كان الكرماني قد تعرض لإخماد تمرده. وفي هذه اللحظة بالتحديد، بدا أن موت سيچيسموند في الديسمبر ١٤٣٧قد أضعف المجر، وفي الوقت نفسه، تدهور نفوذ صاروچا باشا. وسوف تؤدي إزالته نحو عامي ١٤٣٥ - ١٤٣١ إلى تعزيز قوة أنصار انتهاج سياسة عدوانية.

ففى صيف عام ١٤٣٨، يقود السلطان بشخصه حملة ضد ترانسلقانيا والمجر، بمساعدة تابعيه الصربيين والقالاشيين. (١١) وتدمر الجيوش العثمانية البلاد وترجع بأسلاب هامة وبعدد كبير من الأسرى، وتؤدى هشاشة المقاومة المجرية إلى تشجيع مراد على التمادى، وهكذا، ففى مارس ١٤٣٩، يهاجم صربياً التى كان عاهلها المستبد قد رفض الاستجابة إلى دعوته للاجتماع به، ويستولى العثمانيون على العاصمة سيميندير (سميديريقو) في ٢٧ أغسطس، وفيما عدا إقليم نوڤو بردو المنجمي، يصبح البلد كله ساعتها في أيديهم، وبشكل مواز، فإن تقرتكو، ملك البوسنة، الذي يتعرض لهجوم من جانب أوج بك اوسكوپ (سكوبيا)، يقبل دفع الجزية، وفي أواخر اكتوبر ١٤٣٩، يموت البيرت، ملك المجر، وهو مايزيد من ضعف البلاد، وفي ابريل ١٤٤٠، يحاصر مراد بلجراد، الموقع الأمامي للمجريين. لكن الحصار يُمني بالفشل، وبعد تدمير المنطقة، يضطر السلطان إلى رفع الحصار في سبتمبر. لكن شهاب الدين باشا، بيليربك روميليا، يستولى من جهته على نوڤو بردو، ذات الأهمية الاقتصادية الفائقة.

ويرمز الفشل امام بلجراد إلى بداية رد للاتجاه، ومن الجهة البيزنطية، لايؤدى

الاتحاد مع الكنيسة الرومانية، الذى أعلن اخيراً عند انتهاء اجتماع مجمع الأساقفة في فلورنسا (آيوليو ١٣٤٩)، إلى تبدل كبير. ولدى عودته بعد غياب دام ثمانية عشر شهراً، لم يكن بوسع الامبراطور چان الثامن ألاً يتأكد من عداوة شعبه للاتحاد. كما أن المصاعب الداخلية التى تتلو ذلك لاتجد تعويضاً عنها في العون الذي يقدمه اللاتينيون. وفي المقابل، فإن السلطان، المستريب، يطلب ضمانات من الامبراطور. وترفض البندقية دائماً التدخل.

وفى المجر، تنظم المقاومة نفسها حول نجم صاعد: چان هونيادى، قويقود ترانسلقانيا، الذى يعيد إصلاح حصون بلجراد ويشن غارات من جهته، محرزاً نجاحات طفيفة على الضباط العثمانيين. وفى بداية عام ١٩٤٢، يجرى إرسال حملة إلى المجر بأوامر من مزيد باشا، وبعد نجاحات أولى، يتعرض الأتراك للهزيمة على أيدى جيش تشكل على عجل من فلاحين مجريين مدافعين عن أرضهم. وعندئذ يكلف مراد شهاب الدين باشا، الذى عُين قائداً لجيش هام، بمهمة الثار لمزيد باشا الذى قتل فى المعركة. وتكون النتيجة فشلاً جديدا: ففى سبتمبر ١٤٤٧، يتمكن من الجيش، من الحاق هزيمة جسيمة بالبيليربك. وكانت النتيجة السيكولوچية لهذا الانتصار ملحوظة. فقد بدا أن الأمل فى تجديد الحرب الصليبية وطرد الاتراك من أوروبا أقل حماقة، وكان المجريون مُحرَّضين من البابا يوچين الرابع ورسوله إلى المجر، الكاردينال سيزاريني، وكذلك من چورج برانكوڤيتش الذى جرده مراد من إمارته الاستبدادية. وهكذا فإن لادسلاس الشاب، ملك بولندا والمجر، يكلف فونيادى بتنظيم ماسمى ب « الحملة الطويلة » (١٤٤٣ – ١٤٤٤).

وتبدأ المعركة عند انشغال مراد في كرّمان، إذ يبدو أن ابراهيم باشا قد بدأ الهجوم بالفعل بعد عقد اتفاق مع المجريين وبيزنطة. ويسارع مراد الثاني وابنه الأكبر، علاء الدين، حاكم أماسيا، إلى التصدي له وتدمير ولاياته. لكن الوضع في

أوروبا يدفع السلطان إلى عقد اتفاق مع منافسه القديم، ويعبر هونيادى الدانوب في أول أكتوبر ١٤٤٣ متوقعاً تفرق التيموريين في الشتاء عبر الامبراطورية، وإذ يرافقه الملك لاديسلاس والعاهل المستبد چورج برانكوڤيتش، ينضم إليه قلاد دراكول، عاهل قالاشيا. ولما كان هونيادى قد توقع وصول ذخيرة وإمدادات وفيرة، فقد تقدم صوب آندرينوپل، مستولياً على نيش، ثم على صوفيا. إلا أنه بقدر مرور الوقت واقتراب العدو من المراكز الحيوية للامبراطورية، يعاود العثمانيون رص صفوفهم. ويؤدى تبدل الأحوال المناخية، وقصور الإمدادات والمضائق التي تفصل صوفيا عن اندرينوپل، إلى مساعدتهم على دفع المجريين بصعوبة. ويبدأ المجريون في الانسحاب اعتباراً من أواخر ديسمبر، منزلين الهزيمة أحياناً بقوات عثمانية (يناير ١٤٤٤). ويرجع المقاتلون إلى بودا في ٢فبراير ١٤٤٤، منتصرين. وهكذا لم يعد الانتصار على الاتراك يبدو مستحيلاً، ويعد البابا يوچين الرابع لحملة صليبية تشترك فيها المجر وبرغونيا والبندقية وراجوس، لكن السلطان لايسعى بعد الليبية تشترك فيها المجر وبرغونيا والبندقية وراجوس، لكن السلطان لايسعى بعد

والحق أن مشكلات أخرى تظهر، ففى اليونان، نجد أن كونستانتين الپاليولوجى، أمير الموره المستبد، ينتقل بعد استعادته السيطرة على مجمل الپيلوپونيز من الناحية العملية واصلاحه لأسوار هيكساميليون إلى الهجوم بالاتصال مع الاعداء اللاتينيين للسلطان. وفي عام١٤٤٣، يهجم على أتيكا، التي يرغم دوقها نيريو الثاني الآكيايولي، الذي كان أنذاك يدفع الجزية لمراد، على الاعتراف بسيادته هو وعلى دفع جزية سنوية. وفي السنة التالية، تقوده عملياته التدميرية في اليونان القارية إلى پيند.

وتعاود البانيا، من جهتها، التحرك، وفي أساس هذه الحركة قادم جديد: چورچ كاستريوت، المسمى أيضاً سكاندربك، زوج ابنة أرقانيتي، وهو تيماري ألباني كبير تعلم في المدرسة العثمانية، استولى في عام١٤٤٣ على كرويا (آكتشاحصار) وكان يريد استعادة وضع سيد اقطاعي، وبعد أن حشد عائلات عديدة حوله، تمكن من

السيطرة على شمالى البلاد ومن تحريك مقاومة فعالة للعثمانيين على مدار عقود عديدة. أمَّا الآن، فإن هؤلاء الأخيرين، ينزعجون من جهة أخرى ايضاً من تحركات امير الموره المستبد وأميركرمان الذي ينتقل هو الآخر إلى الهجوم، باتفاق مع المجريين، ويستعيد بيشيهير وأكشيهير ويزحف على انقره (ربيع ١٤٤٤).

وهذه الأخطار، الماثلة أو المحدقة، والخوف على ماييدو من حملة صليبية مجرية جديدة، سبوف تدفع مراد الثاني إلى السعى إلى الصلح، منذ مارس ١٤٤٤، من خلال وساطة چورج برانكوفيتش، الذي أغْرِي بفكرة استرداد إمارته الاستبدادية. ولاشبك أن الاتفاق المعقود في أندرينويل في ١٢ يونيو ١٤٤٤ قد صدق عليه لاديسلاس في أواخر يوليو: ويموجب هذا الاتفاق تم الاعتراف بالسيادة العثمانية في بلغاريا وقالاشيا وأعيدت صربيا إلى برانكوڤيتش، ووعد الطرفان المتحاريان بالكف عن اجتياز الدانوب. وكان من المقرر للهدنة أن تدوم عشر سنوات، إلا أن بوسعنا التساؤل عن مدى النزاهة الحقيقية للطرفين: ذلك أن لادسلاس سرعان ماسيوف ينكث عهده. أما الآن، فقد كان بوسع السلطان على أية حال أن ينقلب دون مجازفة على ابراهيم الكرماني. فهو يخرج في حملة في يوليو١٤٤٤، تاركاً في أندرينويل محمداً الصغير الذي أصبح بعد موت الأمير علاء الدين الوريث الوحيد للعرش، أما الصدر الأعظم الجديد، خليل باشا الجندرلي، فقد كلف بممارسة السلطة في روميليا، وقد دل هذا التغيير للرجال على العودة إلى انتهاج سياسة متعلقة ودييلوماسية. وسوف تتعرض كرمان لأعمال انتقامية رهيية، إلا أنه سوف يتم التوصيل بسرعة إلى عقد اتفاق. ويسترد الأمير أكشيهير وبيشيهير وسيديشيهير، لكنه يتعهد بإرسال ابنه وجيشا إلى العثمانيين كل سنة. وهكذا أثبت مراد الثاني، من جميع الجهات، حرصه على كسب السلم،

العهد الأول لمحمد الثاني والعهد الثاني لمراد الثاني

لعل ماأملي هذه الرغبة في السلم هو اعتزام السلطان التنازل عن العرش.

وصحيح أيضاً انه لم يكن يثق ثقة كبيرة في الأوج بكوات: ألم يكن توراخان مشبوهاً بالتخابر مع العدو ؟ وربما كانت هذه المشكلات الخارجية والداخلية وموت ابنه علاء الدين قد تركت لديه إحساساً حاداً بالسام. وأيا كان الأمر فإن الأسباب العميقة لبادرته غير معروفه، وعلى أية حال، فإن مراد الثاني، ظناً منه على الأرجح أنه قد كفل السلم الخارجي، يترك العرش لابنه محمد في أواخر يوليو أو أواخر أغسطس ١٤٤٤.

لكن الأثر الأول لهذا القرار سوف يتمثل في إعادة الحرب. فقد كان الوضع السياسى في أندرينويل مضطرباً: ذلك أن الصدر الأعظم خليل باشا الجندرلي، الذي كان مراد الثاني يثق فيه ثقة عظيمة، قد واجه معارضة وزراء آخرين، أكثر قرباً من محمد الثاني. وبالنسبة للعدو، كانت الفرصة مؤاتية: فبينما تحرر بيزنطة أورخان، حفيد بايزيد الأول، الذي تُمنى محاولاته الرامية إلى التمرد بالفشل، يحاول الكاثوليك شن حملة صليبية جديدة، وكان عقد الصلح مع المجر وهجوم الكرماني قد دفعا الجيش العثماني إلى الانتقال إلى الاناضول. وفي يوليو ١٤٤٤، يجرى إرسال أسطول صليبي تحت قيادة البنادقة صوب المضيقين، مهمته الرئيسية قطع طريق العودة على مراد. أما الجيش البرى فهو تحت قيادة الملك لاديسلاس والقاصد الرسولي سيزاريني وهونيادي. لكن أمير صربيا المستبد - الذي كان وفاقه مع الباب (العالى) قد عاد عليه بمزايا لم يحلم بها - لايشارك في الحملة الصليبية. بل إنه يتمكن في الوقت المناسب من منع سكاندريك من اللحاق بحلفائه المجريين، ويعبر هؤلاء الأخيرون نهر الدانوب، و متجنبين المضائق الخطرة لطريق آندرينويل، يتوجهون صوب البحر الأسود عن طريق فيدين ونيكويوليس، منهمكين أينما حلوا في أعمال السلب والنهب. وبعد انضمام قلاد الثاني دراكول وقالاشييه إليهم، يصل الصليبيون إلى قارنا في ٩ نوقمبر ١٤٤٤، حيث يصل إلى علمهم أن مراداً، الذي استدعى على عجل، قد عبر البُسفور، ربما بمساعدة أهل حنوة، وذلك بالتأكيد دون أن يعترض سبيله الأسطول الصليبي الموجود في الدردنيل. وكانت القوات العثمانية أكثر تفوقاً بكثير من حيث العدد، وتدور رحى معركة دامية وغير حاسمة لوقت طويل، لكن موت الملك وموت سيزاريني يقرران نتيجتها النهائية. وعند هبوط الليل، يهرب المسيحيون مدحورين. ومنذ ذلك الحين تصبح السلطة العثمانية في البلقان راسخة الأركان.

ويعاود مراد الظافر الانتقال إلى آسيا، تاركاً على سدة العرش دائماً ابنه. إلا أنه، منذ الخريف السابق، كانت بدايات عهد محمد الثاني، الذي كانت شخصيته تتمين بالعناد وبالنزوع إلى المشاكسة، بدايات متوترة. فقد ترتبت حركاتً شديدةً الخطورة على دعايات درويش حروفي مشمول بحماية السلطان الشاب ضد المفتى والصدر الأعظم، وتتعرض أندرينويل لحريق، ويؤدي التهديد المجرى إلى اثارة الذعر في المدينة. ومن الواضع أن العلاقات كانت سبيئة بين محمد الثاني وخليل باشا. على أن العهد الأول لمحمد الثاني يدوم أكثر من عام، وكان السبب الرئيسي لذلك هو التوصيل مع البندقية إلى عقد صلح جد مماثل لذلك الذي عقد في ١٤٣٠ (٢٣ فبراير ١٤٤٦). وعلى أية حال، فإن شهاب الدين يحرس الحدود التي يهددها المجريون والقالاشيون، بينما يواصل الأمير المستبد كونستانتين مناوراته في اليونان. وفي تلك الأثناء يعيد خليل باشا مراداً الثاني إلى تولى السلطة فهل كان ذلك بهدف استعادة نفوذ كان بسبيله إلى خسارته؟ أم كان ذلك بسبب الانزعاج من اعتزام محمد الثاني شن هجوم على القسطنطينية؟ أم بسبب التحركات التي يقوم بها في قالاشيا داوود، المطالب بالعرش؟ أيا كان الأمر فإن مرادا يغادر مانيسا التي كان قد رجع اليها (٥ مايو ١٤٤٦) ويصل إلى بورصا، ثم إلى آندرينويل حيث كان خليل قد حرك تمرداً من جانب الانكشارية، المناوئين لمحمد الثاني، والذين يستقبلون مراداً الثاني فرحين. وهكذا يجيء الدور على محمد الثاني للرحيل إلى مانيسا، مصحوباً بالموالين له.

وبعد إعادة الهدوء إلى العاصمة، يضبطر السلطان إلى التصدي لأولئك الذين

يتحدون السلطة العثمانية في البلقان. وكان المستهدف الأول كونستانتين، أمير المورة المستبد، الذي وقف ضد العثمانيين في البيلويونيز، وفي اليونان القارية ايضاً. واستناداً إلى نصائح من جانب توراخان بك وفي صحبة هذا الأخير، الذي كان قد قاد عمليات عديدة في الموره، يتجه مراد الثاني إلى مهاجمة حصون هيكسا ميليون، التي لم يكن قد مر وقت طويل على إصلاح الأمير المستبد لها. وتحقق المدافع العثمانية هنا غلبتها (ديسمبر ٢٤٤٢). ويلجأ الجيش اليوناني إلى الهرب، تاركاً القوات العثمانية تدمر البيلوپونيز وتوقع هناك عدداً كبيراً في الأسر. وأيا كان سبب الفشل – التنظيم السيء الجيش أو فرار جنود ألبانيين أو جبن عدد من اليونانيين من سكان البلاد الاصليين – فبعد هزيمة قارنا وقرار البنادقة بالحفاظ على علاقات حسنة مع الباب (العالي)، لم يكن أمام الإمارة الاستبدادية الوحيدة أية فرصة المصمود في وجه قوة عثمانية معززة. وترمز حملة عامي ٢٤٤٢ – ٢٤٤٧ إلى نهاية البعث اليوناني وتدق أجراس موت استقلال الموره. والآن يضطر كونستانتين نهاية البعث اليوناني وتدق أجراس موت استقلال الموره. والآن يضطر كونستانتين الهاية البعث اليوناني وتدق أجراس موت استقلال الموره. والآن يضطر كونستانتين

ويقضى مراد الثانى صيف عام ١٤٤٧ فى آندرينوپل، على أن سكاندربك يعزز فى ألبانيا سياسته المعادية للعثمانيين. ويتوجه السلطان ضده فى ربيع عام ١٤٤٨، مصحوباً بمحمد الصغير، إلا أنه يجرى اختصار الحملة. فالواقع أن هونيادى، الوصى على عرش المجر منذ عام ١٤٤٦، كان ثابت العزم على استئناف محاولاته الرامية إلى طرد الاتراك من أوروبا. ولم يكن بمقدوره بعد الاعتماد على البندقية، ولاعلى أمير صربيا المستبد، الذى، لأسباب أمنية واضحة، اختار الحلف العثمانى. على أنه كان على تفاهم مع القالاشيين وسكاندربك. وبعد تحذير برانكوڤيتش لمراد من تحرك مجرى – قالاشى، يترك مراد البانيا ويرتد إلى صوفيا حيث يجهز جيشاً قوياً. وتتغلغل قوات هونيادى فى صربيا فى ٢٨ سبتمبر١٤٤٨، منزلة الدمار بالبلاد. وكان على المجرى أن يكون جد قريب من حليفه الألبانى لكى يتلقى عونه وربما لكى ينجح فى قطع أوروبا العثمانية إلى نصفين. لكن هونيادى، الذى يفاجؤه

مراد في سهل كوسوڤو جيش وهو الاكثر تفوقاً من حيث العدد، يضطر إلى خوض معركة، في ١٨ - ١٩ اكتوبر ١٤٤٨، عادت بالكوارث على المجريين.

وفي السنة التالية، يستعيد بيليربك روميليا قلعة ييرجوجو (جيورجيو) على الحدود القالاشية، بينما يقوم أكينچيو توراخان بك بنهب البلاد ويدخل قلاد الثاني دراكول، المشمول بحماية العثمانيين، في حرب ضد لاديسلاس، الذي كان المجربون قد رفعوه إلى العرش، ويحاول السلطان بشخصه قمع التمرد الالباني الذي يقوده سنكاندريك. وفي أواسط مايو ١٤٥٠ سمامس كرويا بإمكانات هامة. وتقصف مدافع عديدة أسوار القلعة لكنها لا تتغلب مع ذلك على المدافعين، وتلجأ قوات سكاندربك، التي تلوذ بالجبال، إلى ممارسة تاكتيك حرب عصابات بنجاح. على أن الالبانيين قد تعبوا بينما يتجه العثمانيون الخائفون على مايبدو من حلول الشبتاء إلى رفع الحصار في أواخر اكتوبر ١٤٥٠، وقد أن الآوان لذلك، لأن سكاندريك، الذي بنازعه زعماء القبائل الذين يلومونه على سياسة المركزة التي ينتهجها على حسابهم، لم ينجح في كسب تأييد البنادقة العقلاء - الذين يصل الأمر بهم إلى حد تزويد الجيش التركى بالمؤن؛ على أنه كان بوسعه إعادة تأكيد سلطته بفضل العون المالي من راجوس. ولما كان معترفاً به من جانب أوروبا كلها بوصفه بطلاً من أبطال الشعوب المسيحية، فقد حصل على العون من جل الجهات، وعقد في مارس ١٤٥١ اتفاقاً يعترف بموجبه بسيادة الفونس، ملك نابولي: وهكذا فإن البانيا سوف تستمر زمناً طويلاً في مقاومة الاتراك، فجبالها، وقرب البحر الأدرياتي، وبُعْدُ القواعد العثمانية تجعل الدفاع عنها سهلاً للغاية. وعلى الرغم من ذلك فإن السلطة العثمانية في البلقان لاتصبح أقل رسوخاً من الناحية العملية.

وأدى موت مراد الثاني في اندرينوبل، في ١٣فبراير ١٤٥١، إلى أن يصعد إلى سدة السلطة سلطان سوف يعجل أكثر بنمو الامبراطورية التركية.

nverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مراد الثانى وتوطيد الامبراطورية

في نهاية عهد مراد الثاني، كانت الامبراطورية قد استعادت الشأن الذى كان لها في عام ١٤٠٧. فبيزنطة، التى كانت سيدة الموقف عند ظهورها، قد اختُزلت منذ ذلك الحين إلى التزام الصمت. فسياسة الاتحاد لم تعد أبداً بشيء ملموس على امبراطور القسطنطينة وكانت إمارة الموره الاستبدادية خاضعة. وبعد حرب سالونيك القاسية، فضلت البندقية الحفاظ على علاقات حسنة، أكثر فائدة من الناحية التجارية مع الباب العالى، كما عقدت راجوس اتفاقاً مع العثمانيين. وكانت صربياخاضعة، بينما تم احتواء المجر وقالاشيا. وكانت المشكلة الالبانية مصدر ضيق بأكثر مما كانت مصدر انزعاج. وفي الاناضول، بدت كرمان ملتزمه بالتعقل. وإذا كان قد تعين التنازل لها عن حميديلي، فإن إمارات صغيرة عديدة قد أصبحت عثمانية تحت ضغط حاكم آماسيا، يورچوتش باشا: تشوروم، عثمان چيك، چانيك، عثمانية تحت ضغط حاكم آماسيا، يورچوتش باشا: تشوروم، عثمان چيك، چانيك، ناهيك عن الامارة الجيرمييانية التي ورثها للعثمانيين حاكمها الأخير في عام حول المصير الذي لم يكن له وريث، لم يسمح لنفسه بأن تخامره الاوهام حول المصير الذي ينتظر إمارته في المدى البعيد إلى هذا الحد أو ذاك.

وادراكاً منه للأخطار التي يمثلها شاه روح وكرمان في آسيا، والمجر وقالاشيا وصربيا والبندقية في أوروبا، أثبت مراد تعقله وعدم إسرافه نسبياً في الأعمال العدوانية. لكن عهده كان أيضاً عهد تعزيز للجيوش العثمانية. وإذا كانت البحرية التركية لم تكن بعد في حالة تسمح لها بخوض معركة مع اسطول البندقية، فإنها قد حققت تطوراً ولعبت عمليات الارهاق التي عرضت ممتلكات البندقية لها دوراً كبيراً في الانتصار النهائي. وعلى البر، تزايدت قوات الانكشارية بصورة منتظمة. ولما كانت صلبة ومخلصة لمراد، فقد كانت في ساحات المعارك قوة مختارة انهارت أمامها هجمات الفرسان الأعداء. وقد أدت الأسلحة الجديدة، البنادق وخاصة المدافع، إلى إضفاء طابع حديث على الجيش.

أما سادة الحدود (الأوج بيليرى)، الذين وطد كل منهم قدميه فى إقليمه، مع جيوشهم من التيماريين، فقد لعبوا دوراً ملحوظاً فى الدفاع عن الأراضى و مهاجمة الأعداء. على أن نفوذهم سوف يتقلص بين عامى ١٤٧٠و٠٥١٠. وتعلقاً منهم باستقلالهم، ولريبتهم تجاه السلطة المركزية التى يمثلها السلطان وبيليربكواته، فإنهم لن يترددوا فى مساندة المطالبين العديدين بالعرش أو فى إبداء العصيان، أكان ذلك عن طريق عدم احترام اتفاق، أم عن طريق التفاهم لحسابهم مع العدو. لكن ضرورات الحرب الحديثة (استخدام الاسلحة النارية، حشد جيوش ضخمة)، وظهور أعداء خطرين مثل هونيادى سوف ترغمهم تدريجياً على تدعيم روابطهم مع السلطة المركزية.

كانت هذه الأخيرة هي أيضاً منقسمة، إذ يبدو أن مراداً كان أكثر قرباً من حزب التعقل، فهو يختار اللجوء إلى الديبلوماسية كلما كان بوسعه ذلك ولايشن هجوماً إلا وهو واثق من النصر. لكن هذا الموقف يجب رده إلى الوضع الدولي بأكثر مما يجب رده إلى نزعة مسالمة مزعومة لدى السلطان. كانت عائلة الچندرلي هي التي تحرك بوجه خاص هذا الحزب، أولاً من خلال ابراهيم، ثم من خلال خليل، فحرصاً منه على تجنب كوارث سياسة مغامرة، يوطد هذا الأخير سلطته بالاستناد إلى الانكشارية الذين كانوا يكنون له حباً جماً والذين كان بوسعه استخدامهم عند الضرورة. كما كان هناك ايضاً حزب حرب، يصل بطبيعة الحال إلى السلطة عندما يبدو أن بالامكان مهاجمة المجر، إلا أن من الطبيعي تغيير الرجال عند تغيير السياسة وقد أزيح الوزير الأول فضل الله باشا عندما أصبح فشل هذه السياسة واضحاً. وهذا الاتجاه، الذي كان يتمتع بتأييد محمد الثاني، سوف يثأر لنفسه عند وصول السلطان الجديد إلى العرش.

وآیا کان الأمر، فإن وجود حزبین متعارضین لایشکل ظاهرة شاذة ، ولابد بالأحرى من الإشارة إلى تعزز الدولة والاستقرار الاجتماعی خلال عهد مراد الثانی، الذی لاشك ان الحدث الأكثر تمییزاً له هو ظهور عدو له ثقله: المجر.

حواش الغصل الثاني

ا - كان قد جرى التفكير بالفعل فى اتحاد كنيستى روما والقسطنطينية فى عهد الامبراطور ميشيل الثامن (١٢٦١ - ١٢٨٢) عند هجوم شارل دانچو على الامبراطورية البيزنطية بهدف وضع هذه الأخيرة تحت السيطرة اللاتينية. وبعد إعلان الاتحاد فى اجتماع مجمع الاساقفة فى ليون (يوليو ١٢٧٤)، لم يلق أى تطبيق وذلك بسبب موقف البابا مارتان الرابع، وعداوة الشعب ورجال الدين البيزنطيين، ثم الكارثة التى حلت بشارل دانچو فى صقلية فى عام ١٢٨٨. على أن سياسة الاتحاد الديني هذه سوف تعاود الظهور فيما بعد عندما يتعرض الأباطرة البيزنطيون لصعوبات جسيمة فى مواجهة الاتراك: وتلك هى حالة چان الخامس، في القرن التالى، وحالة چان الثامن. على أن شيئاً لن يسفر عن ذلك.

٢ – لايتمشى هذا الافتراض كثيراً مع المسار الأرجح للأزمنة الأولى لعهد مراد الأول. وقد اعترف هـ ، اينالسيك بأن هذا الأخير قد استولى بالفعل على المدينة. ولكن في عام ١٣٦١، قبل موت أورخان. وترى أ. بيلد يسينو، خلافاً لذلك، أن اندرينوبل لن يتسنى فتحها إلا بين عامى ١٣٦٥ و١٣٦٩، وعلى الأرجح نحو هذا التاريخ الأخير، دون أن يكون للأمير العثماني دخل في ذلك.

٣ - بحسب الحال، سوف نستخدم كثيراً مصطلحى «تبعية» و«سيادة» للإشارة إلى علاقة اعتماد بين قوتين. ولابد من أن يكون واضحاً أن هاتين الكلمتين لاتستخدمان هنا بمعنى تقنى محدد.

٤ -- من حقنا ان نتساط عما إذا كان خطرامارة سالونيك الاستبدادية لم
 يلعب دوراً في خضوع البكوات لمراد الأول.

الغزوة، حملة عسكرية تهدف إلى فتح أراض غير اسلامية.

7 - التيمار، رد ايرادات أرض ما، على شكل راتب، إلى عسكري عثمانى - وأحياناً إلى موظف مدنى أودينى - يعهد اليه باستغلالها ودفع الضرائب والرسوم المقررة وتزويد الجيش العثمانى، عند الحاجة، بعدد من الجنود يتناسب مع ايراد الأرض، وسوف نعود إلى هذه المؤسسة في الفصول التالية.

٧ - عالم، مفرد، من علماء: استاذ في الفقه القرآني.

٨ - الدیقشیرمه: انظر ماسوف یرد عنه تحت العنوان الفرعی: امپراطوریة بایزید الأول فی عام ۱٤٠٢.

عهد محمد الأول بالتشوش الشديد ولاشك أن مانقترحه هنا لايخلو من العيوب في موضع أو آخر.

١٠ - يقال أن الرجل مات في معركة انقره، إلاَّ أنه لم يعثر قط على جثمانه.

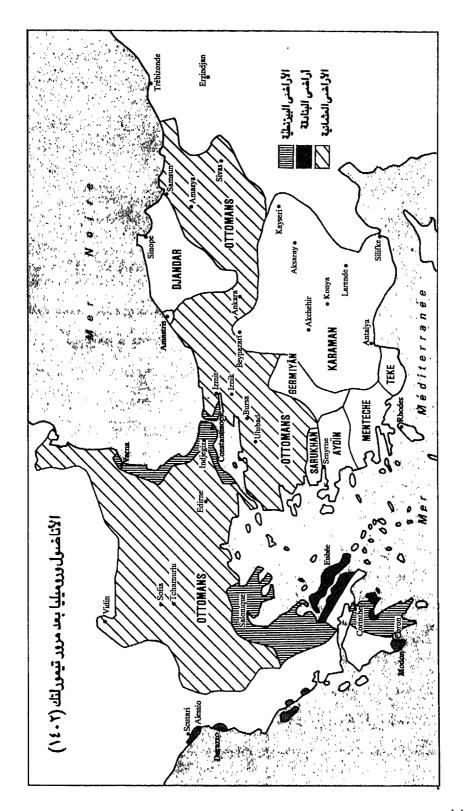
۱۱ - منذ موت سيچيسموند، أرسل قلاد الأول دراكول أطفاله رهائن إلى آندرينويل.

الفصل الثالث **صعــود العثمانييــن** (۱۵۵۱ – ۱۵۱۲)

بقلم: نيقولا فاتاي

محمد الثاني (١٥٥١ – ١٤٨١)

كانت لمحمد الثاني شخصية قوية، فمن طفل مشاكس، كان من الصعب جداً تهذيبه، ثم إلى يافع عنيد، صار في نهاية الأمر عاهلاً يتميز بالنزوع إلى التسلط. ودون تشبيهه بأمير من زمن الرينسانس، فإن المرء لايملك ألا يتأثر بانفتاح ذهن السلطان الذي يكلف رساماً من البنادقة برسم صورة له ويأمر بترجمة أعمال يونانية أو غربية مختلفة ويرغب في معرفة الدين المسيحي معرفة أفضل. على أنه لايجب أن تخامرنا الشكوك في الطابع المحدود لهذا الاهتمام، ولابد لنا من أن نتذكر أنه يندرج أيضاً في تراث عثماني، فشأنه في ذلك شأن بايزيد الأول، كان محمد الثاني يملك تصوراً امبراطورياً لنوره، ففتح القسطنطينية، الحلم القديم للسلالة الحاكمة، كان بالنسبة له ضرورياً للتطور المنسجم لدولته ولاستيعاب التراث البيزنطي. كما أن محمداً الثاني لايهمل التراث التركي والإسلامي مع ذلك. ومن الناحية السياسية، فإنه يعمل على تأسيس امبراطورية توحد الثقافات الثلاث في كل متماسك. ومن الناحية العسكرية، فإنه يريد الاستحواذ على تركة أراضي السلالات الحاكمة المزالة، وكذلك استعادة جميع الأراضي العثمانية سابقاً وضمان أمنها بالسيطرة على الأناضول وروميليا، وعلى البحر الأسود ويحر ايجه. والمبررات السياسية لتحقيق ذلك ماثلة، لكن شبهوة الفتوحات والنزوع إلى الحرب يشكلان بالتأكيد عنصرين أساسيين في شخصيته. إن محمداً الثاني، كثير الانتصارات،



الذى لايعرف الشفقة، الكتوم، المهيب البنية، سرعان ماسوف يصبح شخصية أسطورية.

بداية عهد صعب

وفقاً لممارسة سارية المفعول منذ زمن، فإن موت السلطان سوف يجرى التكتم عليه لبعض الوقت. والواقع ان خطر متاعب الانتقال من عهد إلى عهد كان عظيماً بشكل خاص عند مجيىء محمد الثانى، الذى كان لايتمتع بشعبية كبيرة وسط عهد الانكشارية والذى كان يساوره الخوف من أن يطلق البيزنطيون ضده أورخان، المطالب بالعرش، وعند ارتقائه العرش فى ١٨ فبراير ١٥٤١، فإنه سوف يتبع سياسة شديدة الحذر. ففى الداخل، سعياً إلى تجنب إثارة قلاقل سياسية، سوف يبقى خليل الچندرلى فى منصب الصدر الأعظم، وذلك بالرغم من سوء علاقاتهما. والحق أن الأخير كان الرجل المناسب لانتهاج سياسة التهدئة الديبلوماسية التى بدا أنها تقرض نفسها. أما فيما يتعلق بالانكشارية، فإن محمداً الثانى كان أول سلطان يقبل، بعد بضعة شهور، منحهم « منحة الجلوس الملكى السعيد» التى كانوا قد طالبوا بها خلال فتنة. لكنه يصحب هذا الاجراء بعزل عدد من قادتهم وبإجراء تغيير فى القوات.

وربما كان الإمبراطور كونستانتين الحادى عشر،الذى خلف چان الخامس الذى مات فى ٣١ اكتوبر١٤٤٨، هو الوحيد الذى سعى إلى الحصول على عون الإيطاليين ضد السلطان الشاب، إلا أنه لايبدو أن اليونانيين أو اللاتينيين كانوا يحسبون بإلحاح الخطر. وكان معظم الأوروبيين منشغلين بمشكلات داخلية: فالبندقية ترسل سفارة إلى محمد الثانى، الذى بدا أنه حلو المعاشرة؛ فالاتفاقيات المختلفة التى عقدها مراد الثانى والتى أصبحت لاغية عند موته يجرى تجديدها، وسوف تلقى سفارات جزر بحر إيجه، وقالاشيا، وشيو، وليسبوس، ورودس وچنويي جالاتا استقبالاً يتميز بالحفاوة. بل ان چورج برانكوڤيتش، عاهل صربيا المستبد،

سوف يسترد في عام ١٤٥١ بعض الأراضى و يتوصل إلى ضمان حقوقه بموجب هدنة السنوات الثلاث المعقودة مع المجر في ابريل والتي تم التصديق عليها في ٢٠ سبتمبر١٥٤١. وكان معنى ذلك هو الاعتراف بنفوذ المجر في صربيا. أمّا الآن، فقد كان على السلطان ضمان مؤخراته لكي ينجح في مشروعه ضد البيزنطيين. ففي ١٠ سبتمبر ١٥٤١، يجدد الصلح مع البندقية. أما راجوس فقد سعت إلى كسب الهد العثماني بزيادة جزيتها السنوية من تلقاء نفسها. وفيما يتعلق بكونستانتين، فإنه يحصل في ابريل ١٥٥١ على عهد من محمد الثاني بالالتزام الصارم بالصلح الذي عقد بين سلفي كليهما. بل إن وجود أورخان في القسطنطينية سوف يسمح له بالحصول على منحة سنوية قدرها ٢٠٠٠٠٠ أسبره. وهكذا فإن الباب العالى كان بعدي قدراً من المرونة.

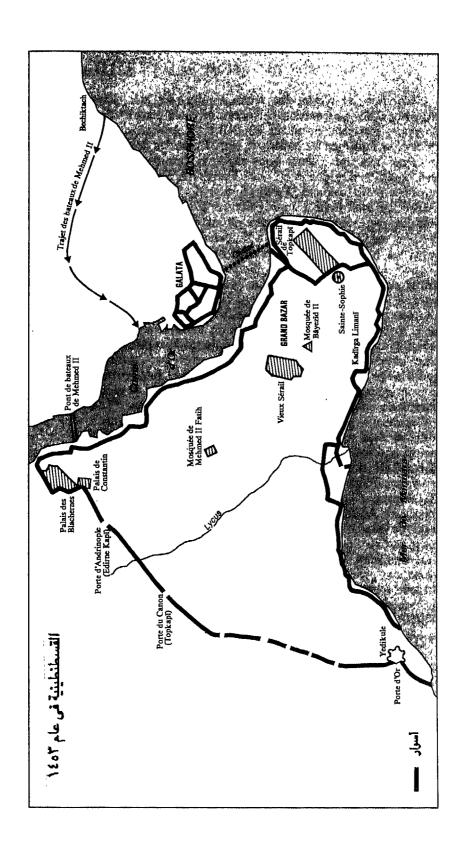
لم يكن ذلك إلا لأن محمدا كان يواجه صعوبات في الاناضول: فالواقع أن ابراهيم الكرماني، الأكثر جسارة من الأوروبيين،كان يريد الاستفادة من فترة الانتقال من عهد إلى آخر. وغير مكتف بالدخول في حرب، فإنه يحفز تمردات في مناطق مينتيشي وآيدين وجيرمييان، بل ويخرج هو نفسه للهجوم على انطاليا. وتُمني الهجمات العثمانية الأولى الموجهة ضده بالفشل ويضطر السلطان إلى التدخل شخصياً، بينما يجرى إرسال بيليربك الأناضول لمحاربة المينتيشي أوغلوالياس. وإذ يجد الكرماني نفسه مرغماً على الهرب، فإنه يلجأ إلى منطقة تأشيلي الساحلية والجبلية، حيث يضطر إلى طلب الصلح، ويسترد محمد الثاني أكشيهير وبيشيهير وسيديشيهير، التي كان والده قد اضطر إلى التخلي عنها. ومن ناحية أخرى، يضطر أميركرمان إلى إبداء بادرة ولاء للباب(العالي) وإلى التعهد بارسال وحدة سنوية. ويشكل مؤقت، يتم استعادة النظام في الأناضول، وضمان الصلح مع المسيحيين. وسوف يكون بوسع محمد الثاني الانكباب على تحقيق حلم قديم: فتح القسطنطينية.

فتح القسطنطينية

كان وجود دويلة تجارية يونانية على شكل جيب فى داخل الامبراطورية العثمانية أمرا لايتمشى مع حقائق العصر. فوجودها، حتى وإن كان أقل مما كان عليه فى السابق، يعرقل المواصلات وعمليات نقل القوات. ومن ناحية اخرى، فإن الاستيلاء على عاصمة الامبراطورية الرومانية القديمة ومن ثم تحويل الدولة العثمانية إلى امبراطورية ذا ت توجه عالمى، كان حلماً يراود الباب(العالى) منذ زمن بايزيد الأول. والواقع اتجاهاً ميالاً إلى الحرب كان موجوداً فى أندرينوپل وكان يتمتع بتأييد محمد الشاب، الذى يبد أيضاً أنه قد فكر خلال عهده الأول فى مهاجمة المدينة. فهل أرسل الامبراطور كونستانتين الحادى عشر إلى محمد العائد من كرمان سفارة مكلفة بالاحتجاج على التأخر فى دفع فدية أورخان بل وبتوجيه تهديدات كلامية، سعياً إلى تفادى هذا الخطر، أم عجزاً عن الإدراك؟ وقد رد السلطان رداً رقيقاً، لكن الموقف اليوناني لم يكن من شأنه إلاً أن يعزز عزمه على التخلص من الذين يعترضون سبيله.

وعند عودته إلى آندرينوپل، يشرع محمد الثاني في الأعداد الدقيق لحصار، وذلك على الرغم من المعارضة الحذرة من جانب الصدر الأعظم خليل الچندرلي، فهو أولاً يستولي على الأموال المفترض إرسالها إلى أورخان، بينما تؤدى تدابير تخفيض لقيمة العملة إلى زيادة إيراداته هو. ومن الناحية العسكرية، فإن العمل الأكثر إثارة هو تشييد قلعة روميلي حصاري، الواقعة على البسفور، في مواجهة قلعة أناضولو حصاري التي كان بايزيد الأول قد شيدها على الضفة الآسيوية، في الموقع الذي يتميز فيه المضيق بأقل اتساع له (١٦٠ متراً) وهكذا فإن القلعة، التي شيدت بين ١٥ أبريل و٣ أغسطس ٢٥٤٠، سوف تُزوّدُ بمدافع تسمح بإغلاق البسفور. وكان على كل سفينة التقدم إلى القائد العثماني ودفع رسوم مرور وإلا صدر الأمر بإغراقها. ويترك السلطان الترسانة البحرية في ٢٨ أغسطس ويقضي

verted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



ثلاثة ايام في فحص استحكامات القسطنطينية. وعند عودته إلى آندرينوپل، يدرس بشكل خاص مسألة المدافع. وتجرى الاستعانة باخصائي مجرى وتحت قيادته تنتج مسابك السلطان مدافع تتميز بضخامة غير مسبوقة سوف تلعب بوراً كبيراً. وفي نهاية الأمر يشكل محمد الثاني أسطولاً بالغ الأهمية تحت قيادة سنجق بك غاليبولي، الذي يقف عادة على رأس البحرية العثمانية. كما يجرى اتخاذ تدابير احتياطية استراتيچية. فالأمير الكرماني يجرى تحييده بقوة السلاح، والمسيحيون غير اليونانيين يجرى تحييده بقوة السلاح، والمسيحيون غير اليونانيين يجرى تحييدهم عن طريق الديبلوماسية. أما فيما يتعلق بالقوات البيزنطية لإمارة الموره الاستبدادية والتي كان كونستانتين، عند ارتقائه العرش، قد تركها لأخويه توماس وديميتريوس، فسوف يجرى حصرها في الهيلوپونيز عن طريق هجوم يكلف بشنه في خريف عام ٢٥٤١ الأوج بك العجوز توراخان وأولاده. ومن ناحية أخرى، يستولى بيليربك روميليا، قايي قره چابك، على مدن بيزنطية في ومن ناحية أخرى، يستولى بيليربك روميليا، قايي قره چابك، على مدن بيزنطية في توجد بينها وحدة صربية — حول المدينة. ويصل محمد الثاني في ٢ ابريل ٣٥٤١، توجد بينها وحدة صربية — حول المدينة. ويصل محمد الثاني في ٢ ابريل ٣٥٤١، بعد أن سبقته المدافع ومعدات الحصار.

لم يكن كونستانتين الثانى قد نجح فى مواجهة النوايا العثمانية الواضحة. ولم تسفر احتجاجاته بمناسبة تشييد قلعة البسفور عن أية نتيجة. وكان قد أرسل سفارة فى عام ١٤٥٢ لإبلاغ الايطاليين بمايجرى ولطلب عون منهم. لكن البندقية وچنرة تمسكتا بعلاقاتهما التجارية الطيبة مع الامبراطورية العثمانية. ولذا فإن چنوة تمنح كل حرية التصرف لرعاياها فى الخارج وتوصى مستعمراتها (پيراشيو...) بالتفاهم مع الأتراك. أما البندقية، التى كانت مستعدة لتزويد القسطنطينية بالمؤن، فإنها تظل متحفظة فيما يتعلق بتقديم مساعدة عسكرية. وفيما يتعلق بملك نابولى، فهو يسارع إلى إرسال أسطول إلى بحر إيجه، إلا أن الأسطول يستدعى إلى العودة بعد بضعة أشهر. أما البابا فقد كان يرى أن الأولوية تتمثل فى تحويل اتحاد الكنيستين الذى تقرر فى فلورنسا إلى واقع، أى الخضوع اروما. وعندما

يصل قاصده الرسولى، إيزيدور، كاردينال كييف، إلى القسطنطينية فى ٢٦ اكتوبر ١٤٥٢ مع ٢٠٠ من الرماة، يتوصل إلى أداء صلاة احتفالاً بالاتحاد فى كنيسة سانت صوفيا، فى ١٤٠ ديسمبر، وذلك فى حضور الامبراطور البيزنطى ورجال البلاط، ولم تحدث معارضة عنيفة لهذا الاعتراف الرسمى، لكنه كان بادرة بلا معنى. كما أنها قد جاءت بعد فوات الأوان. إن اسطولاً للبنادقة محملاً بالرجال وبالمؤن ، جرى إرساله فى الوقت الذى كان الحصار قد بدأ فيه، لايصل إلى وجهته ابداً، ومن ناحية أخرى، ففى أواخر مارس، يجرى شحن ثلاث سفن تابعة لهنوة بالاسلحة وبالذخيرة على نفقة البابا، ولاتهب أية قوة أخرى لمساعدة المحاصرين.

على أن ركاب وملاحى السفن الأحنبية المتواجدة في الميناء سوف يشاركون في الدفاع. وكان هناك عدد من المتطوعين من أهل چنوة ومن أهل قطالونيا، وسوف يجرى تسليح ٢٦ سفينة لخوض المعركة في قرن الذهب(من بينها ٥ سفن تابعةالبندقية وه سفن تابعة لچنوة و٣ سفن تابعة لكريت وسفينة واحدة تابعة لقطالونيا وسفينة واحدة تابعة لپرواناس). وفي ٢٩ يناير ٣٥٤١، سوف يصل چيوستينياني، وهو من أهل چنوة، على رأس ٧٠٠ رجل. وسوف يجرى تكليفه بالدفاع عن الحصون الذي كان متخصصاً فيه. لكن العدد الكلي للمدافعين كان قليلاً: فالمؤرخ سفرانتزيس، الذي كلف في أواخر مارس بإحصاء عدد الرجال القادرين على حمل السلاح، بمن في ذلك الرهبان، لايجد غير٣٨٨٤ يونانياً و٠٠٠٠ أجنبي، كما أن المهاجمين، الأكثر تفوقاً بكثير من حيث العدد، يتمتعون أيضاً بمدفعية أقوى بمالاحد له.

وهذه المرة، لم تعد الحصون الشهيرة تشكل دفاعاً كافياً. ولما كان المسيحيون أحسن تسليحاً من الأتراك، فسوف يكون بوسعهم مقاومة الهجمات بشكل فعال، إلا أنه سرعان ماسوف يتكشف أن مدفعيتهم تنزل باستحكاماتهم خسائر أكثر من

الفسائر التى تنزلها بالعدو. وكانت الحصون البحرية وطيدة وكانت سلسلة من الحصون تحمى مدخل قرن الذهب. ولذا فإن الجنود سوف يوزعون على الاستحكامات البرية. ومن هذه الجهة أيضاً يحشد محمد الثانى قواته ومدافعه، خاصة فى حى طب قابى الحالى. أما فيما يتعلق بالبحرية، المرابطة على الضفة الأوروبية للبسفور، فى ميناء بيشيكتاش الحالى، فقد كُلَّفَتُ بسد البوغاز وبالقيام بداوريات لأجل هذا الهدف فى بحر مرمرة، ويؤدى طريق يربط الأسطول بالجيش البرى إلى تطويق مدينة چالاتا التابعة لچنوة، والتى سوف يسعى سكانها إلى طلب الخلاص من خلال حياد مشبوه، حيث يزودون كلاً من الطرفين بالمؤن وبالمعلومات،

وبشكل يومى تلحق المدافع التركية أضراراً جسيمة بالحصون التى يحتاج المحاصرون إلى وقت طويل لإصلاحها، بينما توفر المدفعية غطاءً للهجمات المتكررة. وسوف يشن العثمانيون ثلاث هجمات ضخمة، في ١٨ أبريل و٧مايو و١٧مايو، لاستغلال الثغرات التى فتحتها المدافع، لكن المحاصرين سوف يصدونها. فمعدات الحصار ومناجل الهدم غير فعالة، والبحرية ليست رائعة جداً: فهى لاتعجز وحسب عن اقتحام مدخل قرن الذهب، بل إنها تتعرض أيضاً لفشل اليم عندما تحاول اعتراض السفن الثلاث التابعة لجنوة والتى استأجرها البابا وناقلة امبراطورية للحبوب. ولما كانت القافلة قد تعرضت للاعتراض بعد توقف الرياح، فإنها تقاوم الهجوم مقاومة ممتازة بحيث أن الاسطول العثماني، عندما تتمكن هذه السفن اخيراً من دخول الميناء، تلحق به خسائر جسيمة، الأمر الذي يثير حنق محمد الثاني، وهكذا يتأكد أن بحرية السلطان – رجالاً وعدةً – رغم كونها متطورة جداً، لم تكن تملك بعد قوة الاساطيل اللاتينية.

وعجزاً منه عن اقتحام مدخل قرن الذهب، يفير محمد الثانى تاكتيكه. ففى ٢٢ ابريل، ينجح فى تمرير جزء من رجال بحريته عبر الطريق البرى للبسفور إلى قرن الذهب. وهكذا فإن الحصون التى تمتد على طول هذا المدخل تصبح مهمتها فى

الدفاع عنها أكثر صعوبة وتصبح السفن الراسية في الميناء اكثر عرضة للخطر، ويسعى عدد من أهل جنوة ومن البنادقة لإصلاح هذا الموقف في ليلة ٢٨ أبريل بمحاولة إحراق الاسطول التركي. لكن هذه المحاولة تمنى بفشل جسيم: فالمدافع المنصوبة على الضفاف تتغلب على الهجوم المسيحي، ويجرى تدعيم المزايا التي كان السلطان قد حصل عليها من التغلغل في قرن الذهب، فهو يأمر ببناء جسر سوف بسهل تحركات القوات.

وفي أواخر مايو، كان المحامرون قد انهكهم الجوع والتعب من المعارك المتواصلة. إلاَّ أنه، بعد سبعة أسابيع من حصار لايصل إلى نتيجة، تنشأ أيضاً انقسامات في صفوف المعسكر العثماني، إذ يبدو أن خليل باشا قد دعا إلى رفع الحصار: فقد كان يخشى من رد غربي بعيد المدى، وفي نهاية الأمر، فإن حزب الحرب، الذي يمثله زاجانوس باشا، يتغلب ويتم اتخاذ قرار بشن هجوم أخير في ليلة ٢٨ مايو ٥٣ ١٤، وذلك بعد أن رفض كونستانتين الحادى عشر المقترحات التي قدمت اليه استناداً إلى الشريعة الأسلامية، ويجرى الهجوم على المدينة من كل الجهات، بما في ذلك على امتداد بحر مرمرة الذي يتحرك فيه الأسطول. والواقع أن العمليات كانت بوجه خاص عمليات تمويه. فالمعركة الحقيقة تدور في وادي ليكوس. وتتتالى، ثلاث هجمات. و يحدث أن القائد جيوستينياني، الذي يصاب بجراح خطيرة، يترك المعركة، مما يجر إلى فرار القوات المؤلفة من أهل چنوة. ولما كان اليونانيون والبنادقة يقفون وحيدين ضد المهاجم، فسرعان ما سوف يجرى التغلب عليهم. ويموت الأمبراطور في المعركة. وعندئذ يصبح الانتصار العثماني مؤكداً. وتهبط القوات البحرية ويفزو الأتراك المدينة، على الرغم من المقاومة التي تبديها بضعة جيوب، وينجح جزء من الأسطول المسيحي في الهرب بينما ينهمك جنوب السلطان في السلب الذي هو حق لهم، أمًّا فيما يتعلق بالسكان، الذين بحث كثيرون منهم عن ملاذ وهمى في كنيسة سانت صوفيا، فسوف يجرى أخذهم واستعبادهم بأعداد غفيرة، إن أفلتوا من المذبحة. وبفتح القسطنطينية، في ٢٩ مايو ١٤٥٣، ينهي محمد الثاني الامبراطورية البيزنطية.

توطيد وجود العثمانيين في القسطنطينية

بعد ظهيرة ٣٠ مايو، يدخل محمد الثانى المدينة، التى سوف تسمى منذ ذلك الحين فصاعداً باسمها التركى: اسطنبول، و يجتازها على متن جواد حتى كنيسة سانت صوفيا (آيا صوفيا)، التى يؤدى فيها الصلاة. وكان عزمه المعلن هو أن يجعل من المدينة التى فتحها عاصمة لامبراطوريته. وتحزنه الأطلال المترتبة على أعمال السلب. ولذا فهو يسارع إلى إنهاء هذه الأعمال قبل انقضاء الأيام الثلاثة التى تبيحها الشريعة للجنود. والحق أن الأسلاب كانت ضخمة بالفعل. وكان يتوجب رد البهاء والازدهار إلى المدينة، التى كان عدد سكانها عشية الحصار لايزيد كثيراً عن ٤٠٠٠٠ نسمة.

ووصولاً إلى ذلك، يلجأ السلطان أولاً إلى كرم غير متوقع تجاه اليونانيين. رمن المؤكد أن المذابح وأعمال النهب لم تستثن السكان، إلا إنه إذا كان العثمانيون لم يبدو أية شفقة تجاه المقاتلين اللاتينيين، وبالأحرى تجاه أورخان، الذين جرى إعدامهم، فقد جرى الإعلان عن أن اليونانيين الذين أفلتوا من عمليات النهب يمكنهم العودة بحرية إلى ديارهم، ولم تلق الارستقراطية البيزنطية دائماً معاملة سيئة. فنظام تكوين القابى قوللارى يستقبل عدداً من أبناءها، وهو ما يتيح لهم فرصة مستقبل باهر. بل إن الأمر قد وصل إلى حد تكليف لوكاس نوتاراس بمهام حكم المدينة. إلا أنه استناداً إلى التوبيخات الصادرة عن شهاب الدين وزاجانوس، الخائفين من وقوع خيانة، يجرى إعدام نوتاراس. وأيا كان الأمر، فإن وضع اليونانيين يجرى تحديده بشكل واضح، ويجرى الحفاظ في البداية على كنائس عديدة، بصرف النظر عن أسباب ذلك، وفيما يتعلق بالكنيسة اليونانية، فإنها تحصل على قانون وتنظيم دائمين. وبمبادرة من السلطان، فإن چورج سكولاريوس

جينًاديوس، الزعيم البالغ الشعبية للحزب المعادى لاتحاد [الكنيستين]، يجرى تنصيبه في منصب البطريرك. وإن تكون حياة جينًاديوس وخلفائه حياة سهلة، لكن الكنيسة تحتفظ باستقلل روحى لم يكن بوسعه إلا أن يداعب مشاعر الشعب المعادية للاتينيين. وسوف تدار«الأمة»(الملة) اليونانية وتمثل من جانب البطريرك؛ وسوف تحل الخلافات بين اليونانيين عن طريق محاكم ارثوذكسية؛ واخيراً، فإن الممارسة الحرة للعبادة سوف تكون مكفولة. وصحيح أن هذا القانون يتمشى مع الوضع العادى الطوائف المسيحية في البلدان الإسلامية، لكن تأكيده على نطاق الدولة وتعزيز مكانة البطريركية يشكلان حدثاً هاماً.

ولم يكن ذلك غير أحد عناصر السياسة الرامية إلى استعادة شأن اسطنبول، وقد أمر محمد الثانى بأعمال هامة: إصلاح الحصون وبناء قلعة الابراج السبعة (يديقولى) وقصر فى وسط المدينة. وفى عام ١٥٥٩، يتلقى كبار وجهاء النولة الأمر بأن ينشىء كل منهم مجمعات جامعية وعلاجية وخيرية وتجارية حول المساجد الكبرى، وعندئذ تعاود الحياة الفكرية والاقتصادية الازدهار فى الدينة.

ويتمثل ركن ثالث لهذه السياسة في إعادة التوطين القسرية، إذ يجرى تحرير جميع الأسرى الذين حصل عليهم محمد الثانى وتسكينهم في حي الفنار (فينير)، ذلك أن جميع العقارات كانت بحكم القانون ملكاً للسلطان، ويجرى تشجيع الهجرة عن طريق الوعد بالتنازل عن البيوت وتُمارس السياسة التقليدية الخاصة بترحيل السكان عن المدن الكبرى للإمبراطورية وعن المدن المفتوحة خلال العهد، وكان أصعب شيء هو إجبار التجار والحرفيين الميسورين الضروريين للحياة الاقتصادية للعاصمة على النزوح، وقد اضطر محمد الثاني إلى قضاء عدة اسابيع في بورصا في أوائل عام ١٤٥٤ لإرغام السكان الأغنياء لهذه المدينة المجتهدة على الاستيطان في العاصمة الجديدة.

الآثار السياسية والديبلوماسية والعسكرية للانتصار

أدى فتح القسطنطينية إلى تكريس انتصار حزب الحرب، وهو الحزب الذى ساند محمداً ضد الصدر الأعظم الذى كان قد خلفه له مراد الثانى. فقد كسب «الفاتح » هيبة عظيمة وأصبح أكثر حرية بكثير فى التصرف. ومنذ ارتقائه العرش، كان قد نحى اسحق باشا عن السلطة المركزية. وقد جاء الدور على خليل الچندرلى، الصدر الأعظم: وكان هذا الأخير على علاقات سيئة دائماً مع محمد الثانى؛ وقد أثبتت الأحداث الأخيرة أنه لم يكن على حق. وهكذا سنحت الفرصة لكى يتخلص محمد من رجل واسع النفوذ، لم يعد لسياسته نفع، وتشكل شعبيته بين صفوف الانكشارية مصدر قلق له. ولسنا بحاجة إلى تصديق الاتهامات بالخيانة وبالاخلال بمهام المنصب التى وجهها ضده كتاب الأخبار المتحمسين لمحمد لكى نفسر عزله وإعدامه، في يوليو ١٤٥٣. وكان زاجانوس باشا هو الذى عُيّنَ خلفاً له.

وقد أدى فتح اسطنبول إلى إعادة النظر في علاقات الباب (العالى) مع الدول. وكان أول المعنيين بإعادة النظر هذه هو جالية أهل چنوة في جالاتا، التي كان موقفها مشبوهاً. وكان محافظ المدينة على جانب كبير من الحكمة بحيث أنه سلم السلطان مفاتيح المدينة، التي انتقلت من التبعية لجنوة إلى التبعية للباب (العالى). وقد طلب محمد هدم الحصون وتسليم الأسلحة والمدافع. لكنه ترك للسكان ممتلكاتهم وكنائسهم، ومنحهم حرية التجارة. وأخيراً، فإنه لن يحدث استيطان من جانب الأتراك في المدينة، ولم تجد البندقية القوية عناء شديداً في كسب الإفراج عن أسراها وعقد وفاق. وبموجب معاهدة الصلح والصداقة الموقعة في ١٨ ابريل عماية سفن وممتلكات رعاياها في الامبراطورية العثمانية وحرية دخول الموانيء والخروج منها وحق التجارة في مقابل دفع ضريبة نسبتها ٢٪؛ وكان التجار العثمانيون يريدون التمتم بمعاملة مماثلة في موانيء البندقية؛ وقد تسنى للبندقية العثمانيون يريدون التمتم بمعاملة مماثلة في موانيء البندقية؛ وقد تسنى للبندقية

الإبقاء على بايل (قنصل) لها في اسطنبول. وأخيراً فقد استمرت سيادة البندقية على دوقيه ناكسوس. ومن الناحية الاقتصادية، كان الاتفاق مفيداً. كما أن قوى ثانوية، مثل أنكون وفلورنسا، ثم راجوس بعد ذلك ببضع سنوات، سوف تتوصل إلى تفاهم مع الباب (العالى). وكان اتحاد فرسان القديس يوحنا الأورشليمي، المتمركز في رودس، هو وحده الذي يرفض بشكل منهجي دفع الجزية للسلطان. لكن السيدين المستبدين للموره، دومينيكو جاتيلوسيو (سيد ليسبوس وثاسوس) وبالاميد جاتيلوسيو (سيد ليسبوس وثاسوس) وبالاميد جاتيلوسيو (سيد المستبد سوف يقبلون، في نهاية الأمر، زيادة المستحقات السنوية التي يتوجب عليهم تسليمها.

على أن هذا الوضع كان مؤقتاً. فالآن يملك محمد عاصمة الامبراطورية الرومانية، وبناءً على قراره كما بحكم منطق الأمور، سوف يستولى على البقايا الأخيرة لبيزنطة وعلى الممتلكات اللاتينية في المشرق. وفيما يتعلق بالأراضي اليونانية، باستثناء الجيوب القليلة التي كان بوسعها الاستمرار في ثراس، فقد كانت مسألة مؤجلة. وفي الموره، فإن السكان الألبانيين الثائرين، الذين سرعان ماسوف ينضم اليهم يونانيون عديدون، قد تمربوا خلال صيف عام ١٥٥٣ على المستبدين الهاليولوجيين الذين سوف يضطرون إلى طلب العون من الباب(العالي). وسوف يسهم تدخل سريع من جانب عمر، ابن توراخان، في زعزعة مركز الهاليولوجيين أكثر إلى حدما. وكان لابد من حملة ثانية في اكتوبر ١٥٥٤ بقيادة العجوز توراخان، اكثر أهمية بكثير، للتمكن من إخضاع الألبانيين.

وسرعان ماسوف تبدأ التغييرات بالنسبة للمستعمرات اللاتينية. فالسلطان الذي يتمتع منذ الآن بأسطول هام، سوف يلجأ إلى استخدامه. وخلال صيف عام 3014، سوف يأمر بتغلغل سفنه في البحر الأسود. وعندئذ يفتح العثمانيون سيباستوپول، ويرغمون جالية أهل چنوة في كافًا وسكان القرم على دفع الجزية. كما تعمل البحرية في بحر إيجه: فرداً على موقف فرسان رودس، يشن محمد

الثاني غارات مدمرة من سواحل آيدين على ممتلكاتهم في كوس ورودس (صيف ٥٥٥٥). وأنذاك يرسل أسطولاً تحت قيادة حمزه باشا، الذي يبتز خلال مروره ليسبوس، جزيرة مومينيكو جاتيلوسيو، وينزل الخراب بشيو، ثم برودس. لكن حمزه، إذ يدرك أن المدينة نفسها منيعة ، ينقض من ثم على كوس. وعند العودة، يشتبك جنود البحرية العثمانيون مع سكان شيو ويجرى إغراق سفينة الأميرالية. وسوف يكلف ذلك سكان الجزيرة ثمناً غالياً بينما يحل محل حمزه يونس الذي، إذ يخرج في أواخر صيف عام ١٤٥٥ نفسه، يستولى على فوسييه الجديدة (ييني فوتشا)، المستعمرة التابعة لچنوة التي تأسس ازدهارها على تجارة الشبَّة. وسرعان ما يضيف محمد الثاني فوسييه القديمة (إسكى فوتشا) إلى هذه الملكية الجديدة. ومن ناحية أخرى، فإنه يحصل عن طريق التهديد من دوق ليسبوس، دومينيكو جاتَّيلوسيو، وهو من أهل چنوة، على التنازل له عن جزيرة ثاسوس (خريفه ١٤٥). وأخيراً، خلال شتاء و أوائل ربيع عام١٤٤٦، مستفيداً من النزاعات الداخلية بين صفوف فرع آخر لعائلة جاتيلوسيو، يضم جزر إينوس، عند مصب ماريتزا، وإمبروس وساموثراس، التي سرعان ما سوف تتلوها ليمنوس. وهكذا فإن أحد الآثار الأولى لسقوط القسطنطينية يتمثل في الانهيار السريع لوجود چنوة في البحر الأسود وفي بحر ايجه.

السيطرة على الدانوب: المسألة الصربية والنزاع مع المجر

على أن الشاغل الرئيسى لمحمد الثانى هو البلقان. فقد كان على السلطان أن يوطد بشكل دائم السلطة العثمانية على الدانوب، في وجه المجر التي أثبتت خلال العهد السابق أنها العقبة الرئيسية أمام التوسع التركى. وكانت هذه المسألة مرتبطة بمسألة صربيا، الدولة العازلة التي كان من الضرورى أن تكون تحت النفوذ العثماني. والواقع أن الباب (العالى) كان يرى أن المجر تلعب هناك دوراً زائداً عن الحد المكن. وفي عام ١٥٤١، كان محمد الثاني قد اضطر إلى ترك مواقع عديدة الأمير المستبد چورج برانكوڤيتش. وبعد الاستيلاء على القسطنطينية، رأى هذا

الأخير أن من الأكثر حكمة رد عدة مواقع منها، لكن السلطان طلب جزراً أخرى متذرعاً دائماً بحقوق عثمانية في تركة ستيفان لازاريڤيتش: فسميديريڤو وجواوياتش، على الدانوب، وبلجراد، التي تعتبر بوابة المجر، كانت محل رهان. لكن واقع الأمر يتمثل في أن الحاجات المالية للامبراطورية كانت تدفع أيضاً إلى الرغبة في استعادة إقليم نوڤو بردو المنجمي، الذي ينتمي بشكل خاص إلى برانكوڤيتش.

ولكن حملة أولى جرى شنها في ربيع عام ١٤٥٤ لم تكن جد موفقة، وفي أواخر اغسطس، يسلك السلطان طريق أندرينوپل، تاركا في صربيا جيشاً سوف يقاوم حتى أواخر العام هجوماً مضاداً من جانب الصربيين المدعومين من المجريين. ويعاد شن الهجوم في العالم التالى: وفي أوائل يونيو ينجح السلطان في الاستيلاء على نوڤو بردو. وأخيراً يصبح الإقليم الغني عثمانياً ويُفتَّحُ سجلً له. ومن جهة أخرى، يتم عقد معاهدة مع الأمير المستبد: ويموجب هذه المعاهدة يحتفظ هذا الأخير بتركة ستيفان لازاريڤيتش، لكنه يتنازل عن إقليم نوڤو بردو ويتعهد بدفع الجزية وتوطيد علاقاته مع الباب (العالى) على حساب المجريين. وهكذا، ففي أواخر صيف عام ١٤٥٥، يحصل محمد الثاني على الشيء الأهم: الإيرادات المنجمية الثمينة وحياد صربياً.

ويبدو أن قالاشيا تلتزم الهدوء، وفي اكتوبر ه ١٤٥٥ يقبل خصم منتظر آخر، هو أمير مولداڤيا، دفع الجزية بهدف نيل السلم وحرية التجارة في الامبراطورية لرعاياه في آكيرمان(سيتا تيا آلبا). ويصبح بوسع السلطان الانقضاض وهو في بالغ الأمان على المجر الممزقة بالنزاعات الداخلية. ويجرى الإعداد بنشاط في شتاء ه ١٤٥٥ - ١٥٥٦ لحصار بلجراد، وبعد تطويق المدينة، يجرى حصارها في بداية يوليو ١٤٥٦. لكن هونيادى، الذي ينجح في دخولها في ١٥ يوليو، يجعل تزويدها بالمؤن من جديد ممكناً، ولحسم الموقف، يشن الأتراك في ٢١ يوليو هجوماً يتحول بالمئي معركة شوارع سوف يُغلّبون فيها، فعن طريق حركة عفوية من

جانب «صليبيين»، شبان غير مسلحين تسليحاً جيداً هبوا للدفاع عن أرضهم استجابة لنداءات الراهب الفرنسيسي چيوڤاتي داكاپيسترانو، يجرى شن هجوم ضد العثمانيين في حرَّ مابعد ظهر ٢٢ يوليو. وهذه القوة التي تتعاظم بسرعة تتمكن من دحر الأتراك، وتاركا معدات هامة جرى اتلافها على عجل، يعطى محمد الثانى، الذي جرح هو نفسه، إشارة الانسحاب.

لكن المجريين كانوا غير قادرين على استغلال انتصارهم، وذلك بقدر ماأن موت هونيادى (١١ أغسطس٥١٦) يدشن فترة أزمة جديدة. على أن الطريق إلى المجر، الآن، صار مسدوداً.

عام ١٥٥٧

مكث السلطان في آندرينوبل(ادرنه) في عام ١٥٤١ وكان يذهب من حين لآخر إلى اسطنبول ليتابع تقدم عمليات تشييد القصر الجديد أو السوق المسقوفة أو أعمال سحب المياه. وكان ختان الأميرين بايزيد ومصطفى مناسبة لتأكيد قوته بشكل بالغ الأبهة. وفي المجال السياسي، يجرى إحلال محمود باشا محل الصدر الأعظم زاجانوس باشا، أما الوزير الثاني شهاب الدين باشا، الذي كان كزاجانوس عضوا في حزب الحرب، فسوف يُنحى هو الآخر فناهيك عن هزيمة بلجراد، سوف يجرى اتهام الرجلين بالمسئولية عن إعدام نوتاراس وخاصة خليل الچندرلي، الذي لم يكن يتمتع بقبول حسن بين صفوف الانكشارية والعلماء.

وفى تلك الاثناء، يستمر النزاع مع سكاندربك فى ألبانيا، حيث يبحث العثمانيون عن منفذ على البحر الأدرياتي. وكان الزعيم الألباني فى وضع صعب. فقد حلت به هزيمة جسيمة فى بيرات، فى ٢٦ يوليو ١٤٥٥. ومن جديد، تعرضت البلاد للغزو فى عام ١٤٥٦. كما تواصلت معارضة زعماء القبائل الآخرين الذين كانوا يتوجهون بالنداء إلى العثمانيين كلمادعت الحال. على أن سكاندربك لم يكن

وحيداً: فسيده الفونس، ملك نابولى، يرسل إليه مساعدة ملموسة غير هيئة. ومن جهة أخرى، فإن البابا كاليكست الثالث، بشكل مستقل عن حملة غير فعالة مؤازرة له، يجهز اسطولاً سوف يرسل إلى شرقى البحر المتوسط وسوف يجرى التفكير في استخدامه لدعم الألباني. وأخيراً، فقد كان توماس، ملك البوسنه، مستعداً لمهاجمة الأتراك، وقد أخذ منهم في الواقع عدداً من المواقع الصربية في عام ١٤٥٧، إلا انه سوف يعقد اتفاقاً مع السلطان منذ عام ١٤٥٨، محتفظاً بفتوحاته في مقابل تعهد بدفع الجزية. وقد تغلغل جيش عثماني قوى في البانيا في صيف عام ١٤٥٧، مجبراً سكاندربك على الهرب. إلا أن هذا الأخير هو الذي يحرز الانتصار أخيراً في إقليم جبل تومور في سبتمبر ١٥٤٧: فجيش عيسي باشا الذي يفاجؤه الالبانيون الهابطون من الجبال وقت استراحته يفقد عدداً غفيراً من الرجال ويخلف وراءه غنيمة هامة.

وخلال صيف عام ١٤٥٧، يتمكن الاسطول البابوى، المكلف بالدفاع عن الجزر اللاتينية الأخيرة في المشرق، من استرداد ليمنوس وساموثراس وثاسوس، التى تظل لبضع سنوات تحت سلطة البابا، وبشكل متعقل، يفضل أهل چنوة في شيو ودومينيكو جاتيلوسيو، سيد ليسبوس، مواصلة دفع الجزية، وخلافاً لذلك، يتصور الأمير توماس الپاليولوجي، في الموره، أن بوسعه الكف عن دفع الجزية المفروضة عليه ولكن الرد لن يتأخر، أما فيما يتعلق بشرقي البحر المتوسط، فسوف يكون مسرحاً لنزاع أبدى بين العثمانيين وفرسان رودس، ناهيك عن القرصنة اليومية، وسرعان ماسوف يصبح السلطان من جديد سيداً على الجزر الثلاث التي كان قد خسرها.

سقوط الموره وصربياً: ١٤٥٨ – ١٤٦٠

تأخر طاغيتا الموره، توماس في پاتراس وديميتريوس في ميسترا، عدة سنوات عن دفع الجزية المفروضة عليهما، وعند مغادرته أندرينوبل في ابريل ١٤٥٨

متوجهاإلى ثيساليا، يدعوهما محمد الثانى إلى دفع الجزية. ولما لم يستجب أى منهما لأمره، فقد دخل الهيلوپونيز، وبعد أن ترك وحدة قبالة كورنثه، اندفع صوب الجنوب، ثم صعد إلى الشمال الغربى، حيث كسب إذعان بعض الأماكن – من بينها پاتراس –، واستولى على أماكن أخرى ونشر الخراب فى البلاد. وبينما أرسل محمد قوات لنهب ايليد ومسيسينيا، عاد قبالة كورنثه، التى أنهكتها عدة أسابيع من الحصار. وقد حاول العثمانيون دون طائل اقتحامها، لكن قائد الموقع، ماثيو آسان، شقيق زوجة الأمير المستبد ديميتريوس، يضطر إلى التراجع أمام رغبات السكان الذين خارت قواهم: ففى آأغسطس ١٩٤٨، يدع العثمانيين يدخلون قلعة أكروكورنثه فى مقابل ضمان حرية السكان الذين لن يجبروا إلا على دفع الجزية. كما أنه يرتب صلحاً مع السلطان باسم الاميرين المستبدين. وبموجب هذا الصلح، يتوجب على هذين الأخيرين، علاوة على الجزية التى سوف تفرض عليهما، التنازل يتوجب على هذين الأخيرين، علاوة على الجزية التى سوف تفرض عليهما، التنازل دخلتها جيوشه، والآن يصبح جزء ملحوظ من الموره عثمانيا، ومن جهة أخرى، فقد حرى ضم اثينا ايضاً.

وبينما اتجه السلطان إلى الموره، اتجه الصدر الأعظم محمود باشا من ناحيته إلى صعربيا. وكان هذا البلد يمر بأزمة خطيرة. فلازار، ابن وخليفه چورچ برانكوڤيتش الذى مات فى ١٥ يناير ١٤٥٦، يموت بدوره فى ٢٠ يناير ١٤٥٨. ولم يكن هناك خليفة ذكر، ومن جديد أدت مشكلة الخلافة إلى تفجر التعارض بين النفوذ العثمانى والنفوذ المجرى. وكان هناك حزب موال العثمانيين مؤسس على كراهية المجريين والكاثوليك: فالصربيون الأرثوذكس كان بوسعهم أن يعتبروا أن عقيدتهم أقل عرضة للتهديد من جانب الأتراك المسلمين عنها من جانب الكاثوليك. وكان على رأس هذا الحزب الأخ الحقيقى للصدر الأعظم، ميخائيل أنجيلوڤيتش، وكان عوجه نداءً إلى الباب(العالى). وفي مارس ١٤٥٨، يأخذ محمود باشا اتجاه سميديريڤو. لكن ثورة مفاجئة في هذه المدينة في اواخر مارس تؤدى إلى سقوط

آنچيلوڤيتش. وينتصر الحزب المجرى، وهكذا يدخل محمود باشا صربيا بوصفه عدواً. وإذ يستولى على عدد من المواقع، يتخلى عن فرض حصار طويل على سميد يريڤو، التي يعلن المدافعون عنها له وصول قوات مجرية. وإذ يرجع إلى موقع قريب من نيش في يوليو-اغسطس ١٥٤٩، يتوصل إلى إخضاع جولوباتش، التي لن يكون احتلالها سمهلاً على الرغم من ذلك. ويؤدى خطر جيش يقوده ابن چان هونيادي، ماثياس كورڤين، الذي كان منذ ٢٤ يناير ١٤٥٨ ملكاً للمجر، إلى فرض الانسحاب على محمود باشا. وفي اوسكوب(سكوپيا)، يقابل هذا الأخير السلطان العائد من الموره، والذي كان قد ابلغ بالوضع (اكتوبر ١٤٥٨).

وسوف يتخذ العثمانيون تدابير لمقاومة المجريين بينما يرتب هؤلاء الأخيرون شئون صربياً حسبما يحلولهم، ففى يناير ١٥٥٩، سوف يعترفون بنقل السيادة على الإمارة الاستبدادية إلى ستيفان، ابن ملك البوسنه الذى يعترف، فى المقابل، بسيادة المجريين عليه، ويرتقى ستيفان العرش فى ٢١مارس ١٥٥٩ وفى أول ابريل يتزوج ابنة لازار برانكوڤيتش، هيلين، التى يستمدشرعيته منها، وسوف يكون الرد العثمانى فورياً. فجيش السلطان يدخل صربيا دون أن يقابل معارضة، إذ كان ماثياس كورڤين منشغلاً فى الغرب مع الامبراطور الألمانى، ويرى توماس، ملك البوسنة ، ووالد « المستبد » ستيفان، أنه من الحكمة اكثر التعامل مع محمد الثانى، فيقبل التنازل له عن سميديريڤو فى مقابل مزايا على الحدود بين صربيا والبوسنه. فيقبل التنازل له عن سميديريڤو فى مقابل مزايا على الحدود بين صربيا والبوسنه. وهكذا فإن المدينة، التى كان الحزب الموالى للعثمانيين فيها مؤثراً، تستسلم كما تستسلم المدن الأخرى، ومن ثم فإن عام ١٥٥٩ يشهد نهاية إمارة صربيا الاستبدادية، التى تصبح سنجق سيميندير.

على أن الموره لم تستعد الهدوء. فالأمير المستبد توماس كان قد خسر أكثر مما خسره أخوه خلال حملة عام ١٤٥٨، وكان خضوعه للاتراك شديد الوطأة عليه. وخلافاً لديميتريوس الذي سلم بفكرة أن يصبح تابعاً للسلطان، يواصل توماس التقاليد السياسية الپاليولوجية المتمثلة في الاتحاد مع اللاتينيين: وهو لايكسب من

ذلك غير إرسال قوة قوامها ٣٠٠ رجل (يوليو ١٥٤١) إليه من جانب البابا ودوقية ميلانو. على أن توماس، الذي يؤدي تمرده إلى اجتذاب عديدين من السادة الاقطاعيين إلى الالتفاف حوله، يتجه إلى حصار پاتراس، المدينة العثمانية. كما يشن الهجوم على أخيه، الذي سرعان ماتتحلل إمارته الاستبدادية. وعند وصول هذه الأنباء، يرسل محمد الثاني حمزه باشا إلى أثينا لكى يحل هناك محل عمر باشا التوراخاني الذي كان قد لامه على سلبيته، ويؤدى وصول حمزه إلى اجبار توماس على التقهقر إلى مدينة ليونتاريون، حيث سيجرى تشتيت قواته في معركة مواقع ثابته على مقربة منها، وأمام الحالة الميئوس منها في الهيلوپونيز، يتوصل الشقيقان إلى مصالحة. لكن ديمتريوس سرعان ماينتهك الهدنة، وإذ يجد نفسه مدفوعاً إلى اللجوء إلى مونمقاسيا ثم محاصراً فيها، فإنه يطلب من العثمانيين النجدة. وعند دخول جيش تركي إلى المورة في مارس ١٤٦٠، يتمكن هذا الجيش من انتزاع پاتراس المحاصرة من جانب توماس، الذي سرعان مايضطر إلى طلب الصلح، لكنه يجد نفسه عاجزاً عن جمع المال الضروري لدفع الجزية التي كان قد تعهد بتسليمها. وتعم الفوضي الموره.

وفى مايو ١٤٦٠، فإن محمداً الثانى، عزماً منه على ضم أرض كان من الواضح انه لم يعد قادراً على السيطرة عليها بوسائل اخرى، يقرر التدخل شخصياً. ويعلن ديمتريوس إذعانه دون مقاومة، قابلاً الشروط المشرفة التى قدمت إليه فى أماكن أخرى من الامبراطورية (٣٠مايو). وخلال الصيف، يستحون العثمانيون على كل الإمارة الاستبدادية، وإذ يجدد البنادقة اتفاقياتهم مع الباب (العالى)، فإنهم يحتفظون بمواقعهم، ويهرب توماس إلى روما، وعلى طريق العودة، يضم العثمانيون ثيبيس، البقية الأخيرة من دوقية أثينا اللاتينية. وعند وصول محمد الثانى إلى عاصمته فى خريف عام ١٤٦٠، لم تكن الموره قد استسلمت بالكامل للهدوء، لكنها كانت قد أصبحت عثمانية، ولاتبقى غير دولة يونانية واحدة: تربيبزوند.

الحملة على سواحل البحر الأسود :

ضم سينوب وتريبيزوند

سوف تؤدى حملة عام ١٤٦١ إلى تجلية الوضع فى الأناضول. كان محمد الثانى قد أنهى بالفعل وجود چنوة فى آماستريس(آماسرا، ١٥٩٩). وقد جاء الدور على المدينتين المستقلتين الأخيرتين على هذا الساحل للبحر الأسود: سينوپ وتريبيزوند. وكان الاستيلاء على هذين الميناء بن يتميز بجانب اقتصادى، إلا انه كان يتميز أيضاً بجانب سياسى: فتريبيزوند، الدولة البيزنطية الأخيرة، والتى تدفع الجزية للباب(العالى) منذ عام ١٥٤١، كانت مهددة إلى اقصى حد من جراء أطماع السلطان الامبراطورية. كما أن وجودها كان يشكل خطراً على مؤخرات العثمانيين، وذلك بقدر ماأن الامبراطور السابق، كالو — يوانس كومين، كان قد زوج ابنته كاترين(ديسيينا) لعاهل الآكويونلو (الكباش البيض)، أوزون حسن، الذى كان قد أقام مملكة تشمل الأناضول الشرقية وآذيربيجان وبلاد الرافدين.

وقد بدأ محمد الثانى بإزالة الامارة الچندرلية، على الرغم من احترامها لالتزاماتها كإمارة تابعة، وإن كان استقلالها قد شكل أثراً من آثار الماضى كان يمكن أن يمثل خطراً إن سنحت الفرصة لذلك. ثم زحف على سينوب التى تعلن استسلامها ويحصل أميرها على تعويض. كما يضم الباب(العالى) أيضاً كاستامونو، التى كان قد جرى التفكير في البداية في تسليمها لأحمد بك كيزيل الچندرلي، وسرعان ما سوف يلعب هذا الأخير دوراً كبيراً في التحرك المعادي للعثمانيين من جانب الكرماني والآكويونلو، ويتجه الجيش العثماني صوب الشرق، حيث يواجه أوزون حسن، إلا أنه يتم عقد اتفاق يتيح لمحمد الثاني حرية التصرف في مشروعه ضد تريبيزوند، وفي تلك الاثناء، يفرض الأسطول الذي تشكل في اسطنبول الحصار على المدينة التي ينزل الدمار بمشارفها ويخربها ويبدأ في قصفها بالمدافع، وعند وصول الجيش البرى العثماني، كان قد مر شهر على قصفها بالمدافع، وعند وصول الجيش البرى العثماني، كان قد مر شهر على

الحصار. وبعد أن كف عن الرهان على عون من جانب اوزون حسن، فإن ديڤيد، الذي كان يحكم المدينة، يفضل التفاوض من خلال وساطة رئيس المجلس الكنسى چورج آميروتزيس، نسيب الصدر الأعظم محمود باشا. وفي مقابل ضمان مصير مناسب، يسلم المدينة التي تصبح عثمانية في ١٥ أغسطس ١٤٦١. وينظم السلطان المدينة التي فتحها، فيقوم بترحيل جزء من السكان إلى اسطنبول، ويدخل رجالاً عديدين في خدمته أو في خدمة وزرائه.

ولدى عودته إلى عاصمته فى ٢٦ اكتوبر ١٤٦١، كان محمد الثانى قد أصبح سيد جميع السواحل الأناضولية للبحر الأسود من الناحية العملية. وبتخلصه من القوى الصغيرة التى كان تيمورلنك قد أقامها، لم يعد فى آسيا الصغرى غير عدوين: ابراهيم بك الكرمانى وأوزون حسن، أمير الآكويونلو.

النزاعات مع المسيحيين. الحرب مع البندقية (١٤٦٢ - ١٤٧٠)

كان غياب محمد الثانى الطويل فى عام ١٤٦١ مفيداً لأميرين خاضعين سوف ينزعان النير المفروض عليهما، ففى ليسبوس، تجرأ نيكولوجاتيلوسيو على فتح أبوابه للقراصنة القطالونيين. إلا أنه كان هناك ماهو أخطرمن ذلك: ذلك أن قويقود قالاشيا، التابع للباب(العالى)، قد توصل إلى تفاهم مع المجر على خوض نضال ضد العثمانيين، وقد اجتاز نهر الدانوب وأنزل دماراً وحشياً ببلغارياً العثمانية: وسرعان ماسوف يحصل قلاد الثالث دراكول «المُخوري» فى اوروبا، الذى وصل إلى السلطة فى عام ٢٥١١، على شهرة غير حميدة تحت اسم دراكولا، وذلك بفضل التقنيات جد الحديثة للطباعة. ففى زمن لم يكن رقيقاً، يبدو أنه قد أظهر وحشية استثنائية.

وكان لابد من الرد. وبعد استعدادات هامة، يغزو محمد الثانى قالاشيا فى ربيع عام ١٤٦٢، وذلك على مايبدو بهدف ضمها. لكن الحملة تواجه مصاعب. فالسكان يلجأون مع مواشيهم إلى الغابات والعدو يمتنع عن خوض معركة، ممارساً

حرب استنزاف. على أن الجيش القالاشي يتعرض لهزيمة قاسية، لكن محمداً الثاني يفضل الإبقاء في قالاشيا على تابع في شخص رادو، شقيق قلاد الثالث دراكول، الذي صار رهينة لدى الباب (العالى). وعند عودته إلى اسطنبول في يوليو ١٤٦٢، يشن السلطان في أواخر اغسطس حملة ضد ليسبوس، وهكذا فإن الهجوم المشترك للأسطول ولقوات برية هامة قادمة عن طريق سواحل آسيا الصغرى ينتصر على مقاومة نيكولو جاتيلوسيو، ويجرى قتل اللاتينيين وضم الجزيرة، إلى جانب تدابير الترحيل والاسترقاق المعتادة.

ويمكن رد مثل هذه العمليات إلى الرغبة في توطيد أركان التخوم العثمانية، لكن نوايا محمد الثاني العدوانية تتخذ شكلا محدداً. فبعد فتح سينوب وتريبيزوند، بدا أنه يتأهب للانقضاض على أعدائه البنادقة والمجريين القدماء، وسوف يتميز عاماً ١٤٦٢ و٢٤١٢ بإجراء استعدادات ضخمة، خاصة الاستعدادات البحرية. ففي ذلك العهد جرى بناء ميناء السفن الحربية » (قاديرجا ليماني) في اسطنبول. كما سوف يجرى تشييد حصنين على ضفتى الدردنيل، ومنذ ذلك الحين سوف يتمتع بحر مرمرة واسطنبول بحماية أفضل ضد هجمات البنادقة.

وفى تلك الأثناء، تتعرض ممتلكات البندقية فى اليونان لتهديدات تحت ذرائع مختلفة من جانب قوات السلطان المحلية. ففى نوڤمبر ١٤٦٧ سوف ينجح هجوم مفاجىء ضد ليپانت وسوف يتم الاستيلاء على أرجوس فى ٣ ابريل ١٤٦٣. أما فتح البوسنة فلم يكن أقل خطورة. وكان الملك ستيفان توماسيڤيتش، الذى كان يخشى هذا الهجوم منذ وقت طويل، قد تمكن من تسوية خلافاته مع المجر، إلا أنه لاتصل أية مساعدة من إيطاليا إلى هذه المملكة التى مزقها التعارض بين الحزب الكاثوليكى – حزب الملك – وحزب الهراطقة البوجوميل. ويضطر الملك إلى الاتجاه إلى العثمانيين بعد فوات الأوان: فعلى الرغم من وعده بهدنة مدتها خمس عشرة سنة، يخرج محمد الثانى فى حملة مع الصدر الأعظم محمود باشا. والواقع ان

العمليات، التى سوف تدور فى مايو – يونيو ١٤٦٣، سوف تكون سهلة جداً وسوف يضطر الملك إلى الاستسلام. وسوف يساعد هو نفسه على فتح بقية البلاد، لكن ذلك لن يحول دون إعدامه. وعلى الرغم من أن العثمانيين قد أصبحو سادة للبوسنة، فإنهم لم يتمكنوا من الاستيلاء على الهرسك، حيث واجهتهم حرب عصابات فعالة.

اما البندقية، حيث كانت الاعتداءات التركية فوق الاحتمال، فكانت قد بدأت منذ مستهل عام ٢٦٦ في إعادة النظر في سياسة الصلح مع الباب(العالي). وقد أدت فتوحات السلطان إلى جعل الحرب محتمة. فمنذ سقوط البوسنة وراجوس ودالماتيا، أصبحت موانيء البحر الأدرياتي في خطر متواصل. ويتشكل حلف معاد للعثمانيين مع المجريين. وفي ٢٢ يوليو ٣٦٤١، يتقرر خوض الحرب. ويجرى شن الهجوم على الموره، البلد الذي كان يعتبر غنيا، والذي لايجب أن يُجرد البنادقة من امتلاكه. وتستعيد قوات البندقية آرجوس في اغسطس ٣٤٦١. ويجرى إصلاح سور هيكساميليون في أوائل سبتمبر، وبينما يبدأ البنادقة حصار كورنثه، يظهر عمربك التوراخاني، حاكم البوسنه، أمام هيكساميليون وتقع اشتباكات عديدة. وفي تلك الاثناء، تمشياً مع اتفاق مؤرخ في ١٢ سبتمبر ١٤٦٣، يدخل ماثياس كورقين إلى البوسنة: وفي أواخر العام، يبدو أن البلد قد عاد إلى المسيحيين.

لكن وضعهم كان أقل روعة في الپيلوپونيز، ففي ٢٠ اكتوبر، تلحق بالبنادقة هزيمة جسيمة. إذحين يصل الصدر الأعظم محمود باشا على رأس تعزيزات إلى المنطقة، فإن البنادقة، الذين أنهكتهم الدوسنتاريا وفقدوا قائدهم في المعركة ولم يصلوا إلى شيء قبالة كورنثه، يتخلون عن الحصار وعن الدفاع عن هيكساميليون ويلجأون إلى نوپليا. ويغزو العثمانيون شبه الجزيرة ويستردون جميع الأماكن التي كانوا قد فقدوها. ويتم تدمير هيكساميليون بشكل حاسم ويصبح البنادقة على وشك خسارة ممتلكاتهم الأخيرة في الموره. وتستمر المعارك في عام ١٤٦٤: إذ يساعد

البنادقة سكاندربك. ويرسلون إلى بحر ايجه اسطولاً يفشل في محاولاته الرامية إلى استرداد ليسبوس (مايو – يونيو). وهكذا فإن سيچسموندو پاندولفو مالاتيستا، الذي عين على رأس جيش الموره يرجع إلى ايطاليا عام ١٤٦٦، بعد عجزه عن الوصول إلى أية نتيجة.

وفى الربيع، يخرج السلطان إلى فتح البوسنه من جديد، وإذا كان رد مجرى سوف يرغمه فى اغسطس على التخلى عن حصار العاصمة يايسي، فإن هجوماً عثمانياً مضاداً فى أواخر الخريف سوف يسمح للباب (العالى) بالاحتفاظ بالجانب الرئيسى من البلاد.

ويرجع محمد الثانى إلى العاصمة بشبه الفشل هذا. وكانت القوات مرهقة، وكان هو نفسه مريضاً، ويمكث فى اسطنبول فى عام ١٤٦٥ وينكب فيها على الدراسة، وإلى هذا الزمن يرجع البدء فى بناء قصر طب قابى الجديد، وعلاوة على ذلك، لم يكن وجود السلطان ضرورياً فى الغرب، فحرب الموره قد كلفت البنادقة ثمناً اغلى بكثير من الثمن الذى كلفت العثمانيين إياه، وكان اسطول الجمهورية نشيطاً فى بحر ايجه، حيث استولى فى ربيع عام ١٢٦٦ على إمبروس وثاسوس وساموثراس، بل إنه قد بدا على وشك طرد الأتراك من أثينا، لكن الغلبة كانت دائماً لعمر بك على البر، وفى اغسطس ١٢٤٦، تلحق بالبنادقة هزيمتان جسيمتان فى باتراس، ثم إن موت كابيللو يحرم الاسطول من قائد لايعوض.

وهكذا يصبح بوسع السلطان أن يتفرغ دون خوف اللبانيا، حيث يقود حملة في ربيع عام ١٤٦٦، وهو يدمر البلد لكنه الايتمكن من الاستيلاء على كروچا التي يدافع عنها البنادقة والالبانيون من الداخل وتدافع عنها قوات سكاندربك من الخارج. وقبل أن ينسحب تاركاً مهام الحصار لبالابان باشا، في يونيو – يوليو، يأمر محمد الثاني ببناء قلعة الباسان، الموقع الأمامي الذي سوف يصمد لجميع هجمات الألبانيين. والآن، يشن هؤلاء الأخيرون حرب عصابات فعالة ويبيدون

تعزيزاً عثمانياً في ابريل ١٤٦٧. وبعد هجوم أخير على كروچا، فإن جيش بالابان باشا، الذي أصيب بجراح قاتلة، يبدأ انسحاباً تلحق به خلاله خسائر جسيمة. أمًّا الحملة التي سوف يقودها السلطان في الصيف التالي فسوف تكون مخيبة للامال أيضاً. لكن العثمانيين يحرزون تقدماً. وتتضاعف غاراتهم التدميرية في البانيا، التصل إلى مدن البنادقة الساحلية، وفي الهرسك ودالماتيا وكرواتيا، وإثر ذلك مباشرة في كارنيول وفي كارينثيا وفي الفريول، وسوف يؤدي موت سكاندربك(١٧ يناير في كارنيول وفي كارينثيا فيما بين السادة الإقطاعيين. وتقود هذه الفوضي إلى تسهيل التدخلات العثمانية بينما يركز البنادقة قواهم على الدفاع عن كروچا وعن ممتلكاتهم الساحلية.

وعلى الرغم من عروض صلح غير مثمرة، حيث لم يكن أحد على استعداد لتقديم تنازلات، فإن الحرب لاتستمر إلا بشكل رخو. فالسلطان يسيطر على الموقف في البر بما يكفى لأن يخوض حملات في آسيا الصغرى لن ينجح البنادقة والمجريون في الاستفادة منها. ويتنافس البحارة البنادقة والأتراك في أعمال القرصنة. وخلال صيف عام ١٤٦٩، يستولى أسطول البندقية على إمبروس وليمنوس، ثم ينزل الخراب بسالونيك وفوسييه الجديدة وجزيرة إينوس.

وإذيرجع السلطان من الأناضول ظافراً، فإنه يجد نفسه الآن مطلق اليدين لتوجيه ضربة كبرى. ويجرى تشكيل أسطول هام، و في يونيو ١٤٧٠ تخرج الجيوش البرية والبحرية لحصار نيجربونت (أوبييه)، التي يربطها جسر من السفن بالقارة. ويسمح هجوم خامس، جرى شنه في ١١يوليو، بالاستيلاء على المدينة في صبيحة ٢ ليوليو. ولم يكن هذا الانتصار ممكناً إلا بفضل شلل أسطول البندقية الذي لاتفسير له. ويجرى ذبح السكان. وإذ تصبح أوبييه الآن عثمانية، تفقد البندقية واحدة من ممتلكاتها الرئيسية في المشرق. وتصبح الممتلكات الأخرى عرضة لتهديد جسيم: فسقوط نيجربونت يشكل تحولاً في الحرب بين البنادقة والعثمانيين وفي تاريخ شرقي البحر المتوسط.

الجبهة الأناضولية: ضم كرمان والنزاع مع الآكويونلو(١٤٦٣ - ١٤٧٤)

لم يكن محمد الثأني مهووساً بالنزاع مع البندقية، فمرضه والطاعون المنتشر في الامبراطورية وتذمر الجنود وإعادة بناء اسطنبول كانت تواجهه بهموم أخرى، كما أنه يتابع عن كثب الوضع في آسيا الصغرى،

والواقع أن أزمة خطيرة سوف تمزق كرمان خلال صيف عام ١٤٦٤. فأبناء ابراهيم بك الراحل يتنازعون على السلطة: وإذ يسيطر بير أحمد على قونيه وعلى الجزء الرئيسي من البلاد، يطلب اسحق عون أوزون حسن، أمير الأكويونلو، وكان ذلك فرصة سانحة بالنسبة لهذا الأخير، فهو قد اضطر إلى مسايرة اتجاه الريح عندما استولى محمد الثاني على تريبيزوند في عام ١٤٦١، لكن سلطته نمت كثيراً بعد ذلك. وعندما كان العثماني مشتبكاً مع البنادقة والمجريين، منذ ديسمبر ١٤٦٣، اقترح مجلس شيوخ البندقية على كرمان وعلى أوزون حسن تشكيل حلف معاد للعثمانيين، وسنوف تدوم المفاوضنات عشر سنوات، فهي تتعثر من جراء تباعد المسافات وتقلبات الحرب، وكان الأمير يأمل في أن يحصل من البندقية بشكل خاص على أسلحة نارية، أما الجمهورية فكانت، من جهتها، ترغب في فتح جبهة ثانية، وهو ماسعوف تتوصيل إليه، ولكن دون أن تتمكن من الاستفادة منه. و بالنسبة لمنافس محمد الثاني، كانت تلك هي الفرصة لدفع بيادقه إلى الأمام. فهو يساعد اسحق على طرد پير احمد، ويرى الأمير الجديد أن من الحكمة أن يعرض على السلطان التنازل عن منطقة أكشيهير وبيشيهير، التي كانت دائماً محمل نزاع بين الدولتين. ولم يكن ذلك كافياً بالنسبة لمحمد الثاني، الذي يطلب رد الأراضي الواقعة في غربي تشارشامبا. وإذ لا يجد استجابة، فإنه يساند پير أحمد ويرسل حمزه باشا لمقاتلة اسحق، الذي يضطر إلى الهرب عند أوزون حسن ثم إلى مصر (0731). وسرعان مايحاول بير أحمد تعزيز استقلاله، وهو ما يقود محمداً الثانى إلى التدخل في ربيع عام ١٤٦٨، وإذ يدخل قونيه دون أن يواجه مقاومة، فإنه يرسل الصدر الأعظم محمود باشا لمقاتلة بير أحمد المتحصن في لاريند (كَرَمان). وعلى الرغم من إلحاق الهزيمة به ومطاردته حتى جبال تارس، ينجح بير احمد في شن هجوم رائع ضد قوات محمود باشا: وسوف يلعب هذا الحادث دوراً في احلال اسحق باشا محل الصدر الأعظم (يوليو١٤٦٨). على أن الحملة كانت بوجه عام ناجحة: فعلى الرغم من إفلات تارس وتاشيلي من سيطرة السلطان، فإنه قد نجح في امتلاك سهل قونيه، التي نصب ابنه مصطفى والياً عليها.

وفى صيف عام ١٤٧٠، سعياً إلى الاستفادة من انشغال العثمانيين فى أوبييه، يتجه قاسم ، وهو شقيق آخر لبير أحمد، إلى التمرد هو الآخر. وهكذا فإن الصدر الأعظم، الذى أرسل إلى الاناضول فى الصيف التالى، لا ينجح فى القضاء على الكرمانيين ويجرى إحلال روم محمد باشا محله. وفى تلك السنة نفسها، يضم العثمانيون آلايا، وهى إمارة صغيرة تحت السيادة المملوكية يفضل اميرها أرسلان كيليج تسليم مدينته دون قتال لأحمد باشا جيديك .

ويتجدد النزاع خلال صيف عام ١٤٧٢. فقوات اوزون حسن، الذى انضم اليه كيزيل الچندرلى وقاسم الكرمانى، تهاجم الأراضى العثمانية، وفى اكتوبر تغزو القوات الآكويونلوية والأخوان الكرمانييان كرمان، وهو مايجبر مصطفى، ابن محمد الثانى، على ترك قونيه، ويرد السلطان رداً قوياً. فهو يبدأ بإعادة الصدارة العظمى إلى محمود باشا الكفء، ويتم على وجه السرعة حشد الجيوش، ثم، سعياً إلى كسب ود القوات، يجرى توزيع مقدمات رواتب وهداياً على الرجال. ويقضى الجيش العثمانى الشتاء قرب آماسيا. وفى تلك الاثناء، تهزم قوات الأمير مصطفى قوات الآكويونلو، مما يجبر الأخوين الكرمانيين على الهرب. فيهرب پير احمد عند اوزون حسن، ويتجه قاسم صوب سيليفكه.

ويظل اوزون حسن الخصم الحقيقى للسلطان. ويعد نجاح أول على الفرات قرب إرزينچان، يتكبد الأول هزيمة ساحقة فى اوتلوكبيلى، قرب بأشكنت، فى الأغسطس ١٤٧٣. ففى وجه جيش جيد التسليح، كان أوزون حسن بلا أسلحة نارية: فأسطول البندقية الذى حملها إليه لم يتمكن من توصيلها إليه. على أن محمداً الثانى، استجابة منه لنصائح محمود باشا، يتخلى عن استغلال هذا الانتصار، وهو ما يسبب استياءً بالغاً. لكن اوزون حسن يتوقف عن إزعاج جاره شديد الباس. بل إنه، على الرغم من استمرار اتصاله مع البندقية، يعقدصلحاً مع محمد الثانى. إلا أنه يبدو أن هذا الأخير كان يكن ضغينة لصدره الأعظم الذى سوف يجرى عزله وإحلال أحمد باشا جيديك محله (نوڤمبر ١٤٧٣).

ويأخذ هذا الأخير على عاتقه مهمة إخضاع كرمان في عام ١٤٧٤. ويضطر بير أحمد وقاسم إلى الهرب من جديد عند أوزون حسن، وخلال هذه المعارك الأخيرة يموت الأمير مصطفى من المرض(يونيو ١٤٧٤). وفي ديسمبر ١٤٧٤، يحل محله الأمير چيم على رأس مقاطعة أصبحت الآن عثمانية تماماً.

الانتصار على الإيطاليين،

النزاع مع المجريين والمواداقيين (١٤٧٣ – ١٤٧٩)

الآن أصبح بوسع السلطان الانقضاض على المسيحيين. فخلال صيف عام ١٤٧٧، كان أسطول صليبي يعمل قبالة سواحل آسيا الصغرى، حيث سائد قاسم الكرماني وأحرق سميرن وترسانة غاليبولي البحرية. لكن هذه الأعمال التي لاتعود بفائدة في المدى البعيد، لاتخفف أزمة أوزون حسن. وبعد عام ١٤٧٧، تظل المبادرة بأيدى العثمانيين، الذين سوف يشنون غارات تدميرية في وسط أوروبا حتى مشارف البندقية وسوف يعملون على امتلاك البانيا. وفي عام ١٤٧٤، يفشل بيليربك روميليا في حصار سكوتاري (شكودر) (١٥ يوليو – ٢٨ اغسطس) ويضطر إلى الانسحاب مع جيش هده المرض ومبارزات المتاريس.

ولم يكن ذلك غير تأجيل للأمر، إذ يعقد السلطان هدنه مدتها ستة أشهر مع البندقية، الأمر الذي يسمح لأسطول أحمد باشا جيديك بالعمل في البحر الأسود. وفي يونيو ١٤٧٥، يستولى على كافًا، في القرمشم، بعد ذلك بوقت قصير، على تانا، الواقعة على بحر آزوف. وكانت تلك هي نهاية وجود چنوة في البحر الأسود الذي أصبح بحيرة عثمانية تقريباً، والحاصل أن مستعمرات چنوة في المنطقة كانت قدفقدت أهميتها منذ تلاشي طريق المغول، ولم يعد أهل چنوة يملكون في المشرق غير شيو، لكن شيو كانت موقعاً مهماً لاعتبارات أخرى.

كما يجب ربط الحملة في البحر الأسود بالمشكلات الداخلية لخانية القرم، التي كانت مدن أهل چنوة مقامة على أراضيها. فالخانية، القائمة على السلطة المزدوجة لخانات آل چنكيز ولأستقراطية زعماء العشائر القبلية، كانت تمر في عامى ٤٧٤ و الخانات آل چنكيز ولأستقراطية زعماء العشائر القبلية، كانت تمر في عامى ٤٧٤ و ١٤٧٥ بئزمة خطيرة. فبناء على طلب من أهل چنوة، قام الخان مينجلي جيراي بتنحية الممثل التترى في كافًا، ايمينيك، وهو بك عشيرة شيرين الهامة. ومن جهة الخرى، قام خان العشيرة الذهبية بغزو القرم. وبعد أن حشد ايمينيك غالبية الأرستقراطية حوله، توجه بالنداء إلى العثمانيين. وفي هذا السياق بالتحديد اعلن محمد الثاني سيادته على القرم بعد الاستيلاء على كافًا. والواقع أن العثمانيين، الذين سوف يصطدمون حتى عام ٢٠٥١ بدعاوى العشيرة الذهبية في الخانية، لن يفرضوا نفوذهم إلاً تدريجياً: وإذا كان الباب (العالي) سوف يستخدم أرستقراطية العشائر – خاصة آل شيرين – ضد أرستقراطية الخانات، فإن هؤلاء الأخيرين سوف يظلون لوقت طويل جد مستقلين من الناحية الفعلية.

وسى ف يشهد عام ١٤٧٦ تعارض الباب (العالى) مع المجريين والمولداڤيين. ويستعد ماثياس كورڤين في الخريف للقضاء على الخطر الذي تمثله على حدوده، التي كثيراً ماتخترقها قوات تركية، قلعة ساباتش العثمانية. وهو يستولى عليها في ٥ فبراير ١٤٧٦، بعد حصار دام لمدة اثنين وثلاثين يوماً، ثم يتقدم حتى سميديريڤو

التى يطوقها بثلاثة حصون خشبية تأهباً لحصار تال، وسوف يرد العثمانيون بشن غارات جديدة كما سوف يرغمون المجريين على ترك سميديريقو في الشتاء التالى لدى العودة من حملة مولداڤيا. والواقع أن هذه الحملة كانت قضية العام الكبرى، فمنذ عام ١٤٧٣، كان ستيفان الأكبر، ڤويڤود مولداڤيا، حليف المجريين، ينازع بنجاح النفوذ العثماني في قالاشيا. ولم يكن لردود الباب(العالي) غير نتائج عابرة، إن لم تكن قد منيت بإخفاقات جسيمة مثلما حدث في ربيع عام ١٤٧٥. وفي الربيع التالي، يضطر محمد الثاني المريض، إلى الاقلاع عن حملة في مولداڤيا. وقد حدثت التالي، يضطر محمد الثاني المريض، إلى الاقلاع عن حملة في مولداڤيا. وقد حدثت المعركة لأطول مدة ممكنة، جاراً العدو رإلى اقاليم معادية. على أنه يضطر، في المعركة لأطول مدة ممكنة، جاراً العدو رإلى اقاليم معادية. على أنه يضطر، في منه عن استغلال انتصاره، ينسحب السلطان منزلاً الخراب بالبلاد، التي تظل بشكل حاسم تحت سيطرة أعدائه: وعلى الجبهة المجرية والمولداڤية يظل الوضع مستقراً.

وخلافاً لذلك، كانت البندقية مرهقة، فقد كانت مطاردة في ممتلكاتها الشرقية، بل وعلى حدود ڤينيتيا نفسها، كما كانت الحرب قد أدت إلى إفقارها. وفي ألبانيا، يفرض العثمانيون أنفسهم أكثر فأكثر، وتنتهى كروچا بالاستسلام لمحمد الثاني في يونيو ١٤٧٨. وسرعان ماسوف يجيء الدور على دريڤاستو(دريشت) وأليسيو(ليش)، ولايواصل المقاومة غير سكوتاري(شكودر)، ويؤدي موت أوزون حسن، في يناير ١٤٧٨، إلى تبديد كل أمل في إعادة فتح جبهة ثانية، وبعد ستة عشر عاماً من الحرب، تحصل البندقية أخيراً على السلم.

فبموجب معاهدة ٢٥ يناير ١٤٧٩، تتنازل الجمهورية للباب (العالى) عن سكوتارى وكروچا وليمنوس ونيجرپونت ورأس مان، جنوبى الپيلوپونيز. وتتعهد القوتان بأن تتنازل إحداهما للأخرى بشكل تبادلى عن عدد معين من الاراضى

المفتوحة خلال النزاع، ومن الناحية المالية، تعد البندقية بسداد دين قدره ١٠٠٠٠ دوكا وبدفع مبلغ ١٠٠٠٠ دوكا كل سنة في مقابل حرية التجارة في الامبراطورية العثمانية بشروط مجزية، وأخيراً، يجرى التصريح للجمهورية بالاحتفاظ ببايل (قنصل) في اسطنبول يتمتع بسلطة الولاية الأهلية على الرعايا البنادقة، ومن الناحية السياسية، فقد تلقت البندقية ضربة لن تنهض منها البتة بشكل كامل. ومن الناحية الاقتصادية، فإنها لاتجد مشقة كبيرة في حسن التصرف. وبالنسبة للباب(العالي)، فإن حياد البندقية – الذي أصبح مكفولاً اكثر بقدر ما أن الخطر العسكرى العثماني يظل ماثلاً – سوف يسمح له بإنجاز العمل المتحقق دون خوف.

العامان الأخيران للعهد

بعد انتصاره على منافسيه الكبيرين، يعمل محمد الثانى على استكمال فتوحات عهده، ففى الشرق، يكلف فى عام ١٤٧٩ ابنه بايزيد، والى آماسيا، بضم إمارة تورول اليونانية الصغيرة، التى تبعد مسافة ٩٠ كم إلى جنوب – غربى تريبيزوند، والتى كانت تحت حماية أوزون حسن الذى كان ساعتها فى عداد الأموات، كما يكلفه بضم شريط من الأرض فى چيورچيا الشرقية. وفى الغرب، فإن احمد باشا جيديك، الذى أصبح الآن سنجق بك آقلونيا (قالونا/ قلورا)، يفتح بسهولة عن طريق البحر إمارة أرتا الاستبدادية، التى تشمل بشكل خاص جزر سانت – مور وسيفالونيا، وزانت. وفيما بعد، فإن البندقية، التى تبدى حياداً عطوفاً، سوف تحصل من السلطان بايزيد الثانى على جزيرة زانت، ولاتفلت الآن من السيطرة العثمانية، فى اليونان وفى البانيا، غير بضع ممتلكات للبنادةة.

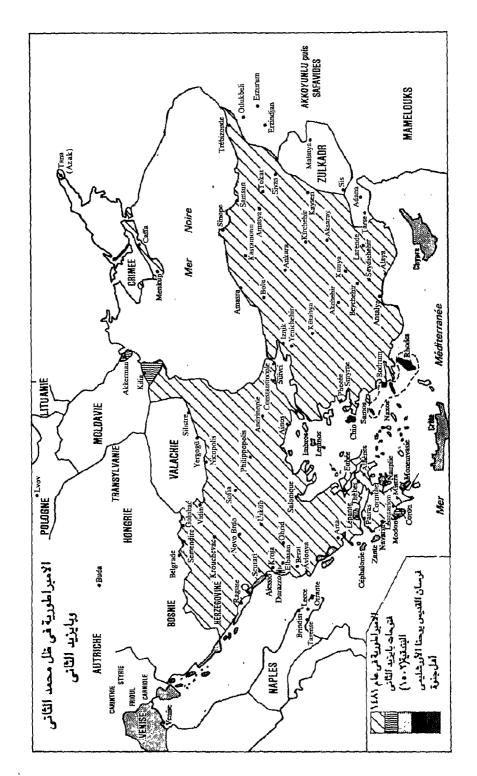
أمًّا فى مواجهة ماثياس كورڤين، فسوف يكون السلطان أقل حظاً. وصحيح أن الغارات التدميرية التركية لم تكن قريبة من التوقف، لكن الانتصار المجرى فى كينيريميزو على جيش تركى هام، فى اكتوبر ١٤٧٩، سوف يشير إلى حدود الإمكانيات العثمانية.

كما سوف يتمين عام ١٤٨٠ بالنسبة للسلطان بفشل مؤلم أمام رودس، فاتحاد القديس يوحنا الأورشليمي، الذي يسيطر على الجزيرة، كان يتوقع هجوماً: فخلافاً لأهل چنوة في شيو، رفض الاتحاد باستمرار دفع الجزية، وعلاوة على ذلك، ففي حين كانت شيو موقعاً تجارياً مايزال هاماً و مفيداً للأتراك أنفسهم، أصبحت رودس مركزاً لقرصنة نشيطة غير مقبولة من جانب الباب (العالي). والحال إن القوات العثمانية التي يقودها مسيح باشا الياليولوچي تهبط على الجزيرة في ٢٣مايو ١٤٨٠ وتبدأ حصار المدينة. وكان السيد الأعلى للإتحاد، يبير دويوسون، قد عزز وزاد حصونها. وكان قد اتخذ احتياطات فاستدعى من أوروبا عدداً كبيراً من الفرسيان وأدخل إلى المدينة كل الإمدادات. كما أمر بهدم جميع المياني الواقعة خارج الأسوار، وأخيراً، فقد سعى إلى تأمين مؤخراته عن طريق التفاهم مع السلطان الملوكي، الذي لايحتمل رؤية العثمانيين في رودس، وكانت المدفعية التركية فعالة دائما، ولكن الحصون كانت رائعة و كان الدفاع المستند إلى المدفعية إلى حد كبير بالغ النشاط. وهكذا فإن الهجوم العام الذي جرى شنه في ٢٨ يوليو، والذى تم رده بالكامل، كان قاتلاً للغاية بالنسبة للمهاجمين. وأمام مثل هذه الخسائر، رأى مسيح باشا أن من الأفضل ترك الجزيرة. وكان ذلك نجاحاً عظيماً لاتحاد القديس يوحنا الذي أصبح بوسعه الاحتفاظ. بممتلكاته في رودس وكوس وهاليكارناس (بودروم، على الرصيف القارى).

وفى الغرب، خلافاً لذلك، يحرز أحمد باشا جيديك فى هذا الصيف نفسه نجاحاً سوف يزلزل ايطاليا. وكان الباشا يتمتع فى آثلونيا (ثلورا) بأسطول مستعد لاجتياز البحر الأدرياتي. وكانت ايطاليا آنذاك منزعجة من أطماع فيرانتي، ملك ناپولى، الذى لايتمتع باحترام يذكر إلى درجة أن هؤلاء الأخيرين قد تعرضوا للاتهام بانهم هم الذين دفعوا الباب (العالى) إلى الهجوم على ناپولى. ويبدو بالأحرى أن الجمهورية، كعادتها، سوف تتحصن بحياد يتميز بالترقب. وأيا كان الأمر، فإن محمداً الثاني وخادمه الميال إلى الحرب، احمد باشا جيديك، لم يكونا بحاجة إلى

تشجيعات لكى يمدا فتوحاتهما إلى مواقع أبعد فأبعد، وأيا كان رأى المرء في الدعاوى التى اعلنها الباب (العالى) حول حقوقه في تركة امراء تارينت، فإن مملكة نابولى كانت قد أثبتت عداءها النشيط العثمانيين بحمايتها اسكاندربك، وكانت سواحلها على بعد فراسخ قليلة من أقلونيا، إلا أن انقسام ايطاليا وحياد البندقية سوف يسهلان أخيراً الاستيلاء على رأس جسر افتوحات أخرى في شبه الجزيرة. فالأسطول العثماني سوف ينزل دون عوائق قرب أوترانت، في ٢٨ يوليو ١٤٤٨. ولما كانت المدينة لاتملك مدفعية، فإنها سوف تسقط في ١١ أغسطس، وسوف يجرى ذبح السكان وشن غارات تدميرية حتى برينديزى وليك وتارينت. لكن رجال أوترانت حيث تتحصن الحامية القوية التي تركها الباشا الذي ذهب إلى أقلونيا مع معظم قواته، متحيناً الفرصة لإعادة اجتياز المضيق، وخلال تلك الفترة، نظم البابا معظم قواته، متحيناً الفرصة لإعادة اجتياز المضيق. وخلال تلك الفترة، نظم البابا هذه الاستعدادات، فإن موت محمد الثاني، والمتاعب التي تلته في تركيا والتخلي عن المشروع مؤقتاً، تفسر كلها كيف تمكن الملك فيرانتي من إعادة فتح أوترانت في ١٠ المشروع مؤقتاً، تفسر كلها كيف تمكن الملك فيرانتي من إعادة فتح أوترانت في ١٠ المستعير ١٤٨١.

إلاً أنه كان بوسع السلطان الاعتقاد بأنه قد رتب جيداً فتح ايطاليا، الذي لم يحدث قط. وأياً كان الأمر فإنه يخرج مع جيوشه إلى الاناضول في ٢٥ ابريل ١٤٨١. ونحن نجهل من كان المستهدف بهذه الحملة. فهل كان المستهدف هو مصر المماليك، التي كانت العلاقات معها قد تسممت تسمماً حاداً من جراء تنافس على النفوذ في امارة آل « نو القادر » العازلة ؟ على أن السلطان كان قد تمكن في السنة السابقة من خلع الأمير المشمول بالحماية المصرية وتنصيب أمير مشمول بحمايته هو. ولعله كان يريد مهاجمة رودس مرة ثانية. لكنه يموت في الطريق، في عمايو ١٤٨١. وأياً كان الأمر فإن عام ١٨٨١ لن يكون عام فتوحات بل عام حرب أهلية.



محمد الثاني، منظم الدولة⁽¹⁾

كان محمد الثانى بالدرجة الأولى رجل حرب عزز اسطوله بدرجة هامة وعزز جيشاً برياً أصبح الآن مزوداً بمدفعية بالغة الفعالية: لقد ترك عند موته قوة زلزلت أوروبا. إلا أنه لم يهمل تنظيم امبراطوريته.

وكانت مشكلته الأولى هي تدعيم سلطته الشخصية. وعندما أزال الچندرلية، فإن من تولوا منصب الصدر الأعظم، والذين سوف يتعاقبون كذلك الواحد في اثر الآخر بسرعة بالغة، كانوا قولات ، « عبيداً» للسلطان، ولم يعودوا أفراداً منتمين إلى عائلات كبيرة، يمكنها تشكيل سلالات حاكمة. على أن هؤلاء الرجال، الواقعين تحت رحمة العاهل، كانوا يملكون أيضاً قدراً أكبر من السلطة الفعلية. إن العائلات الحدودية الكبيرة، التي طغى عليها مجد السلطان، والمدركة لمتطلبات الحرب الحديثة، انتهت إلى الرضوخ، اما الانكشارية، الذين يشكلون قوة دائمة لها ثكنات في العاصمة، فقد كانوا يمثلون مشكلة حساسة أكثر. ولن تؤدى إعادة تشكيل القوات وحذر محمد الثاني إلى الحيلولة دون تذمر حرس پريتورى لن تكف أهميته السياسية عن التزايد.

وفى مجال تنظيم الامبراطورية، كان محمد الثانى يريد أن يجعل من اسطنبول عاصمة قوية، عن طريق سياسة إنشاءات، وكذلك عن طريق ترحيلات السكان، وهو ما سوف يستثير أشكالاً من المقاومة. وسوف يتزايد سخط السكان المسلمين من جراء الإيجارات السكنية المفروضة على المهاجرين، فهذا الإجراء الذي كان قد تم التخلى عنه في البداية، سوف يقرر محمد باشا روم إعادة تطبيقه في ١٤٧١ – ١٤٧٧ مدفوعاً إلى ذلك بضغط المصاعب المالية. لكن الصدر سوف يتهم في اثر ذلك بالخيانة لحساب اليونانيين، الذين يمكنهم بذلك استعادة ممتلكاتهم يوماً ما. كما أن قرار السلطان برد ممتلكات إلى اصحابها اليونانيين العديدين، بل وبإيجاد وظائف لهم، لن يلقى شعبية بين صفوف الأوساط الإسلامية ذاتها.

وسوف تؤدى رغبة محمد الثاني في تعزيز بنيان امبراطوريته ونفوذ عاصمته إلى دفعه إلى منح الطوائف غير الإسلامية تنظيماً مركزياً يهيمن عليه بطريرك مقيم في اسطنبول، وقد حدث ذلك بالنسبة لليونانيين منذ فتح القسطنطينية، وفي عام ١٤٦١، جرى نقل المطران الأرمني يواكيم إلى العاصمة ومنحه لقب البطريرك، وكانت هذه التدابير تعبر عن الرغبة في تأسيس نظام متماسك على نطاق الدولة،

ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة القانون نامه الشهير، وهو مجموعة القوانين الوضعية المحررة في الأعوام الأخيرة العهد، في زمن كان فيه نفوذ العالم محمد باشا الكرماني، الصدر الأعظم الأخير لمحمد الثاني، نفوذاً حاسماً. وهذه المجموعة، المكرسة لقانون العقوبات وللنظام المالي، ولالتزامات التيماريين، والوضعية القانونية لرعايا السلطان، الخ، تشتمل على قوانين أصدرها محمد الثاني، لكنها تشتمل أيضاً على أحكام ترجع إلى عهود سابقة أو مأخوذة من تشريعات بلاد مفتوحة، وتتمثل أصالة محمد الثاني في توحيد مجموعة الأحكام التي تنظم إدارة الامبراطورية توحيداً يتميز بالتماسك، وبموجب هذا القانون نامه، يجيز محمد الثاني لذريته، سعياً إلى تجنب نشوب حروب أهلية، قتل من لا يرتقون العرش، والحق أن هذا القانون الذي يبيح قتل الإخوة، والذي كثيراً ماأخذ عليه، لايفعل على الرغم من ذلك غير إضفاء طابع شرعي على ممارسة سارية.

ويظل الهم الرئيسى للعاهل هو الحرب، إلا أن هذه الأخيرة باهظة الثمن، خاصة عندما تمنى حملة بالفشل، ولتمويل فتوحاته، يعتمد محمد الثانى سياسة تضخم: ولكن الممارسة المعتادة المتمثلة في إصدار عملات ذات قيمة منخفضة دائماً، مضافاً إليها وجوب تسليم العملات القديمة في مقابل العملات الجديدة، كانت اكثر افتقاداً للشعبية وذلك بقدر ما أن مامورى الخزانة كان مسموحاً لهم بتفتيش البيوت أو القوافل.

وكان محمد باشا الكرماني هو الذي دشن إجراء اقتصادياً آخر يتميز بآثار

سياسية هامة، وهو الإصلاح المالى الذى تم فى اواخر العهد، مثلما كان هو الذى دشن القانون نامه. فبهدف زيادة موارد الباب(العالى) من الرجال و من الإيرادات، قامت الدولة بمصادرة الأراضى الصالحة للزراعة والتى تشكل ممتلكات خاصة (ملك) أو تعتمد على هيئات خيرية (الأوقاف) وأعادت توزيعها بين التيماريين، وحتى وإن لم يكن الهدف الأول لهذا الإصلاح هو اختزال قوة طرق الدراويش، فإن هذه النتيجة لم تكن ممقوتة من السلطان.

واذا فإننا لن ندهش لانعدام شعبية هذا الأخير بين صفوف الطرق الدينية: ومن المحتمل الغاية أنه قد مات مسموماً بتدبير من طريقة الحالويتية ومن ابنه بايزيد. والحق أن محمد باشا الكرماني، الذي سوف يموت بعد وقت قصير ميتة شنعاء، سوف يجر على نفسه سخط الدراويش، وكذلك سخط قولات القصر، لمحاولته، كعالم صالح، استبعادهم من السلطة. واذا كان محمد باشا روم سوف يُعدَّمُ، فإن احمد باشا جيديك واسحق باشا وداوود باشا سوف يسارعون إلى تأييد حزب بايزيد، صديق الدراويش.

وهكذا فإن محمداً الثانى قد ترك، عند موته فى عام ١٤٤٨، امبراطورية أوسع وأقوى من ذى قبل، لكنه ترك كذلك جيشاً متعباً وشعباً واقعاً تحت الضغوط وساخطاً، ونخبة مهتاجة و منقسمة. وإلى حد ما سوف تكون الحرب الأهلية نتيجة لهذا الوضع المتفجر.

بایزید التانی (۱۲۸۱ – ۱۵۱۲)

أمام موقف على هذه الدرجة من الاضطراب، من المفهوم أن محمد باشا الكرمانى، الذى خلق لنفسه كثيرين من الأعداء بسبب سياسته، سوف يلتزم جانب الحذر. فمرة أخرى، يجرى إخفاء نبأ موت السلطان، الذى أعيد جثمانة إلى اسطنبول. أما الإنكشارية، الذين كان الصدر الأعظم لايثق فيهم، فقد جرى إبقاؤهم على الساحل الآسيوى.

الحرب الأهلية (١٤٨١ - ١٤٨٨)

ترك محمد الثانى ابنين. وكان الابن الأكبر، بايزيد، يقيم فى آماسيا، و كان هذا الأمير، الذى كان على علاقة بالغة السوء مع ابيه ، على اتصال بطريقة الدراويش الحالويتية. وإذ كان والدا لزوجة سنان باشا، بيليربك الاناضول، فقد كان قريباً ايضاً من شخصيات أخرى لها نفوذ على الإنكشارية، كالصدر الأعظم اسحق باشا، عدو الصدر الأعظم(محمد باشا الكرماني). وإذا كان لايسعنا تأكيد أنه هو الذى أمر باغتيال أبيه، فإن من المؤكد أن بلاطه فى آماسيا قد حشد مختلف عناصر المعارضة لسياسة محمد الثاني، ولذا فمن الطبيعى أن محمداً الكرماني، رغم إخباره بايزيد بموت ابيه، قد حاول تأييد أخبه الاصغر، چيم، الذى كان واليا على قونيه. ويبدو أن چيماً كان متعاطفاً مع قطاعات معينة من الرأى العام، إلا أنه فى مواجهة حزب جيد التنظيم موال لأخيه الذى يتمتع بجيش نظامي وبمرتكزات قوية، لم يجد سنداً له غير صدر أعظم عديم الشعبية ولم يكن لديه قرات غير إنكشارية محلية ورجال قبائل تركمانية قليلة الحماس للسلطة المركزية العثمانية.

وبينما يزحف چيم صوب البُسفور محاولاً زيادة جيشه وحزبه، يركز بايزيد قواته ويجهز خطوط دفاع اسطنبول: فمن يتغلب في العاصمة سوف تسنح له كل الفرصة لكسب المعركة، على أن الإنكشارية، إذ يصل إلى علمهم نبأ موت السلطان، يعلنون تمردهم، وإذ يعبرون البُسفور، ينهبون المدينة ويقتلون الصدر الأعظم، وعندئذ ينصب اسحق باشا على العرش(٤ مايو١٨٤١) كوركود شلبي، ابن بايزيد، انتظاراً لوصول أبيه، وفي ٢٢مايو، يدخل بايزيد العاصمة ويستولى على السلطة، ويصل چيم من جهته إلى بورصا حيث يتصرف بوصفه عاهلاً ويأمر بضرب النقود باسمه، إلا أنه لما كان شقيقه قد رفض التخلي له عن الجزء الاسيوى من الامبراطورية، فإن معركة حاسمة تنشب في ينيشيهير، في ١٩ يونيو ١٨٤٨.

الذى يترك فى ساحة المعركة رجالاً عديدين يختارون حزب من بدا سلطاناً بشكل واضح. ويهرب چيم إلى القاهرة مع أسرته.

وعلى الرغم من ذلك، فإن السلطان لايصبح حراً من كل هم. فقاسم بك الكرمانى، اللاجىء لدى الآكويونلو، كان يريد الاستفادة من الظروف لاستعادة مملكته، وهو لايتوصل إلى إخافة جيش أحمد باشا جيديك، لكن بايزيد يرى أن من الحكمة أكثر التفاوض مع فرسان رودس على هدنة مدتها عشرة أشهر، يتم عقدها في نوقمبر ١٤٨١، والتفاهم مع البندقية، التي يؤدى اتفاق يعقد معها في يناير ١٤٨٢ إلى توطيد الصلح: فقد جرى الإبقاء على الحدود و إلغاء الجزية؛ وفي المقابل سوف تسدد البندقية ديونها وتدفع رسم دخول نسبته ٤٪ على سلعها.

وفى تلك الاثناء، فى مارس ١٤٨٧، فإن چيما، الذى يحرضه قاسم بك والهاربون من معسكراحمد جيديك، ويساعده السلطان المملوكي سراً، يعاود تجريب حظه فى الاناضول. وقد اضطر إلى وعد الكرماني برد إمارته اليه. لكن جيش الأمير يتشتت لافتقاره إلى خطة حملة فعالة وإلى قيادة موحدة. وهو يضطر إلى الهرب من جديد والبحث عن ملاذ فى رودس، التى يهبط فيها فى ٢٩ يوليو. وكانت رغبته تتمثل فى الوصول إلى المجر بهدف استئناف الصراع على العرش فى روميليا. لكن الفرسان يقنعونه بضرورة المرور عبر فرنسا لكى يصل إلى ذلك. وإذ يجد چيم نفسه تحت التحفظ فى ذلك البلد من اكتوبر ١٤٨٨ حتى عام ١٤٨٨، ثم فى روما من عام ١٤٨٨ حتى عام ١٤٨٨، ثاب يصبح هدفاً لمعاهدة تعقد فى ابريل على ١٤٨٨ بين الباب (العالى) وفرسان رودس. وفى مقابل وعد بالتحفظ على المطالب بالعرش، يحصل الفرسان من السلطان على معاش سنوى قدره ٤٠٠٠٠ دوكا وعلى مزايا اقتصادية وعلى الاعتراف بحقوقهم فى قلعة هاليكارناس (بودروم).

واذ يتخلص بايزيد من أخيه، فإنه يستعيد النظام في الامبراطورية. فقاسم بك،

الذى يعين والياً على ايتشيلى، يكف عن تهديد كرمان، التى تصبح منذ ذلك الحين مرتبطة بالدولة العثمانية ارتباطاً نهائياً، ولدى عودته إلى اسطنبول، يدعم السلطان من جهة أخرى سلطته بإعدام أوغوز، ابن چيم الصبى، وغير العملى احمد باشا جيديك، الذى يجد صعوبة فى قبول ديبلوماسيته السلمية ويتآمر مع والد زوجته الصدر الأعظم اسحق باشا ويتمتع بنفوذ زائد عن الحد على الإنكشارية. على أن موته (١٨ نوڤمبر ١٤٨٢) سوف يجر إلى تمرد من جانب هؤلاء الأخيرين، وبعد التخلص من اسحق باشا هو الآخر، سوف يجرى إحلال مسيح باشا محله.

سياسة بايزيد الثانى

كان السلطان الجديد في الرابعة والثلاثين من عمره. ولما كانت قد أضعفته على الأرجح حياة غير سوية - كان إدمانه للأفيون من جهة أخرى قد جر عليه مشكلات مع أبيه -، فإنه قد أصبح بعد فوات الأوان زاهداً وورعاً. (٢) لكن الوضع، شأنه في ذلك شأن ميوله الشخصية، هو الذي سوف يملي عليه السياسة التي سوف يسير عليها.

فعلى المستوى الداخلى، سوف ينقلب على التدابير عديمة الشعبية التى اتخذها والده: فالممتلكات الشخصية (ملك) والأوقاف سوف ترد إلى مستحقيها الشرعيين. وسوف يسترد الدراويش اعتبارهم. واللوحات الايطالية التى أمر والده برسمها سوف تباع. وسوف يكون لقب« الولى» الذى اتخذه لنفسه لائقا به تماماً! ومن جهة أخرى، سوف تعود للقابى قوللارى سلطتهم وسوف يحصل الإنكشارية على منحة الجلوس الملكى السعيد الواجبة الأداء لهم، على أن السلطان، كما رأينا، كان يناضل من أجل تأكيد سلطته الشخصية. وفي عام ١٤٩٨، سوف يجرى تعيين أحد الجندرلية من جديد في منصب الصدر الأعظم.

وعلى المستوى الخارجي، يشهد عهد بايزيد الثاني تطور النشاط الديبلوماسي.

ولم يكن هذا النشاط معدوماً من قبل، وقد نظم محمد الثانى شبكة استخبارات ممتازة. لكن قضايا أو ترانت، ثم قضية چيم سوف تكون السبب – ودون ريب الفرصة أيضاً – لانفتاحات ديبلوماسية عديدة من جانب الباب (العالى)، الذى سوف يرسل ممثلين لدى عدة بلاطات غربية. وطالما بقى چيم فى أيدى الغربيين، فقد كان من المفيد التفاهم معهم: وقد سلم بايزيد لرودس، ثم لروما، إتارة سنوية. كما سلم آثاراً ثمينة. وتعهد فى عام ١٤٩٠ بعدم مهاجمة البندقية والولايات البابوية ورودس وأقلع فى عدة مناسبات عن استعدادات بحرية تحت ضغط من البابا وفرسان رودس. وعلاوة على ذلك، ففى عام ١٤٩٠، سوف يسعى ملك نابولى والبابا الكسندر السادس إلى طلب العون من الباب (العالى) ضد شارل الثامن، ملك فرنسا. لقد دخلت الامبراطورية العثمانية فى عصبة الدول. وفى ظل بايزيد الثانى أيضاً سوف تجرى الاتصالات الأولى مع الموسكوڤيين. والحق أن هؤلاء الأخيرين هم الذين تجرى الاتصالات الأولى مع الموسكوڤيين. والحق أن هؤلاء الأخيرين هم الذين

ومهما كان بايزيد مسالماً، فإن السياسة العثمانية سوف تكون مع ذلك عدوانية عندما يبدو أن الوضع يسمح بذلك. وسوف يجرى شن غارات تدميرية خلال تلك الفترة في دالماتيا أو البوسنة أو كارينثيا أو كرواتيا أو كارنيول أو النمسا أو المجر أو بولندا وإن تتوقف أعمال القرصنة. كما سوف تقع معارك هامة.

الفتوحات الأولى للعمد: المرسك ومولداڤيا

لما كان بايزيد الثانى قد نجح فى توطيد سلطته فى الداخل فقد كان بوسعه الانكباب على مسائل أخرى. ففى ربيع عام ١٤٨٣، يغزو بيليربك روميليا الهرسك التى تُربَط منذ ذلك الحين بالباب (العالى) بشكل نهائى. ويذهب السلطان إلى روميليا حيث يأمر بترميم عدد من القلاع. فبموت أبيه، كان الصلح مع المجريين قد انهار وشهدت المنطقة سلسلة من الغارات والغارات المضادة. وإذ يصعد بايزيد

حتى صوفيا، فإنه يقترح تجديد الصلح، و وويقبل ماثياس كورڤين، الذي كان أنذاك في صراع مع الامبراطور، عقد هدنة مدتها خمس سنوات.

وبعد توصل السلطان إلى الصلح مع عدوتيه الرئيسيتين، البندقية والمجر، فإنه يشن حملة في مولداڤيا. فمنذ وقت طويل كانت هذه الإمارة تتخذ موقف المعارضة للباب(العالي) في قالاشيا التي سارع حكامها، على الرغم من أن ستيفان الأكبر هو الذي فرضهم، إلى الإذعان للسلطان. وإذا فقد كانت المنطقة موبوءة بالحرب هو الذي فرضهم، إلى الإذعان للسلطان. وإذا فقد كانت المنطقة موبوءة بالحرب ستيفان. وكان هذا الرد هو الذريعة التي استخدمها بايزيد الثاني لشن حملة عام ستيفان. وكان هذا الرد هو الذريعة التي استخدمها بايزيد الثاني لشن حملة عام يتميزان بأهمية استراتيچية فائقة سوف يؤدي الاستيلاء عليهما إلى فتح الطريق أمامه إلى بولندا والمجر. وعلاوة على ذلك، فإن الحاميات العثمانية الموجودة على اراضي المولداڤيين سوف تؤدي إلى عرقلة تدخلات هؤلاء الأخيرين في قالاشيا. وأخيراً فإن هاتين المدينتين التجاريتين الهامتين تقعان على منفذ الطريق الاقتصادي وأخيراً فإن هاتين المدينتين التجاريتين الهامتين تقعان على منفذ الطريق الاستيلاء على هذين الموقعين، يكسب السلطان ثروة كما يضعف مولداڤيا. وسوف يصبح على هذين الموقعين، يكسب السلطان ثروة كما يضعف مولداڤيا. وسوف يصبح أخيراً سيد مجمل البحر الأسود، وهي النتيجة المأمولة للسياسة المطبقة بشكل واع في المنطقة منذ تولى محمد الثاني الحكم.

ولم تكن مولدا فيا مشمولة بالهدنة المعقودة مع المجر. ولذا فقد كان بوسع بايزيد التحرك دون خوف، بعد أن طلب على شكل إنذار رسمى أداء الجزية الواجبة على مولدا فيا. وعندما يخرج السلطان مع جيش قوى يسانده أسطول مكلف بالخدمة الإدارية للجيش وبنقل المدفعية، فإنه يلقى العون من تابعيه الفالا شيين والقرميين. وبعد فرض الحصار على كيليا في هيوليو، تسقط في ١٤ يوليو، وعندئذ يجيء الدور على أكيرمان التي يبدأ حصارها في ٢٧يوليو ويتم

إنجازه في ٧أغسطس، وسوف يسبهل العمليات حزب موال للأتراك، لاشك أنه حريص على صون قوته الاقتصادية بالدوران في الفلك العثماني منذ سيطرة الباب (العالى) على مجمل البحر الأسود، كما أن تنظيم الانتصار، الذي تميز بموكب ترحيلات إلى العاصمة واسترقاق غير المذعنين وتجنيد الفتيان، وإن كان قد تميز ايضاً بالاحترام المعتاد للتشريعات المحلية، سوف يراعي المصالح الاقتصادية لهاتين المدينتين.

إن حزباً معادياً للاتراك يتوجه بالنداء إلى ستيفان الأكبر، وادراكاً من هذا الأخير أنه لايمكنه انتظار شيء من ملك المجر، فإنه يحاول بمفرده، في أواخر ربيع عام ١٤٨٥، شن هجوم مفاجىء على أكيرمان. وسوف يجر اخفاقه إلى شن حملة تأديبية عثمانية في الخريف، ويصبح بوسع بايزيد الثاني تهنئة نفسه على نجاحه في مافشل فيه والده. فمنذ ذلك الحين صار البحر الأسود تركيا،

النزاع مع مصر (١٥٨٥ - ١٤٩١)

كانت العلاقات مع الدولة المملوكية قد بدأت في التدهور في عهد محمد الثاني. فقد انخرطت الدولتان في صراع على النفوذ بين صفوف القبائل التركمانية التي تفصل بينهما. وقد أدت حوادث مختلفة إلى تسميم الوضع ولم يكن بإمكان موقف السلطان قايتباي تجاه نجم أن يكون مبعث سرور لبايزيد الثاني،

وتمثل أصل النزاع فى المساعدة التى قدمها العثمانيون للمشمول بحمايتهم علاء الدولة، الأمير من آل « نوالقادر» المهدد من جانب المماليك. وبعد نجاحات أولية، يتعرض علاء الدولة ويعقوب باشا، الوالى العثمانى على قيصرية، لهزيمة على أيدى الجيش المملوكى وحلفائه التركمانيين (سبتمبر١٤٨٣). وبعد رفضهم لعروض مصرية، يرسل العثمانيون ضد التركمانيين التورجوت والقارساك بيليربك كرمان، قره جوز باشا، الذى يستولى على عدة أماكن من بينها أضنه وتارس(مايوه١٤٨).

إلاً انه لدى الإعلان عن وصول جيش مملوكى قوى، يكلف بايزيد الثانى أحمد باشا هرسك زاده ، بيليربك الاناضول، بتأمين الدفاع عن المنطقة. وإذ يهرع إلى نجدة اضنه المحاصرة من جانب العدو، فإن هرسك زاده، الذى لايجد دعماً جيداً من جانب بعض مرؤوسيه (ومن بينهم قرة جوز)، يتعرض للهزيمة ويسقط فى الأسر، ويسارع الاتراك إلى الهرب، تاركين تارس وأضنه للأعداء (ربيع عام ١٤٨٦).

وفى العام التالى، يقود الصدر الأعظم داوود باشا جيشاً ينضم اليه بيليربك روميليا وعلاء الدولة. وكانت الحملة موجهة ضد آل قارساك وآل تورجوت، الذين هبوا إلى التمرد ملتفين حول مُطّالب كرمانى بالعرش. وبعد توصله إلى إخضاعهم، يرجع داوود باشا إلى العاصمة. لكن الماليك لايتخلون عن النزاع. ولايتجاهل بايزيد انفتاحاتهم الديبلوماسية على المسيحيين ومحاولاتهم الرامية إلى التوصل إلى الافراج عن چيم، الذي يمكنهم عندئذ استخدامه ضده. كما أنه يعد من جانبه لحملة جديدة.

وحرصاً على ألاً تتدخل المجر أو البندقية، يرسل السلطان في ربيع عام ١٤٨٨ مبوب سبهل تشوكوروقا جيشاً هاماً تحت قيادة على باشا خادم، ويقوم هرسك زاده، الذي كان قد اطلق سراحه، بمساندة هذه الحملة على رأس اسطول هام، وتسمح هذه العملية المشتركة بالاستيلاء على عدة مواقع حصينة، لكن العثمانيين يتعرضون في ٧ أغسطس ١٤٨٨ لهزيمة جديدة في مواجهة المماليك في سبهل أغاتشايري، بين تارس وأضنه. وعند حصار هذه الأخيرة، تفتح أبوابها أمام المصريين في سبتمبر. على أن العثمانيين المرهقين يواصلون امتلاك مواقع هامة أيضاً كتارس وكوزان، وحفاظاً منهم على أطماعهم، سوف يؤيدون شاه بوداك، من ألى «نو القادر»، في محاولته الرامية إلى انتزاع السلطة من علاء الدولة، الذي انتقل إلى صف المماليك المنتصرين، وسوف تنتهى هذه المحاولة إلى هزيمة أخرى.

وفى عام ١٤٩٠، سوف يحاصر المماليك قيصرية وينشرون الخراب فى ربوع كرمان، ويستعد بايزيد الخروج بنفسه فى حملة، لكن اليد العليا تكون للماليك دائماً دائماً تقريباً، غير أنهم لن يتوصلوا أبداً إلى كسب ميزة حاسمة، أو، على الأقل، لن ينجحوا في استغلال انتصاراتهم. وكانت هذه الحرب باهظة الثمن، فقد أنهكت سوريا، وتعقد الدولتان الصلح في مايو ١٤٩١. على أن العثمانيين، الذين يتخلون عن السيطرة على قيليقيا ومدينتيها (تارس، أضنه) لايكسبون من الصلح شيئاً.

تطور العلاقات مع أوروبا

كان بايزيد الثانى مضطراً إلى إيلاء اهتمام كبير للأحداث الأوروبية فى السنوات الأخيرة. فعلى الرغم من ضغوط عثمانية لدى ملك فرنسا، يجرى نقل چيم إلى روما، التى يصل اليها فى مارس١٤٨٩. وفى ربيع عام١٤٩٠، فإن البابا اينوسينت الثامن، وقد تمتع بهذا السلاح، ينظم حشداً معادياً للأتراك، ومن حسن حظ السلطان أن موت ماثياس كورڤين، ملك المجر، فى ١ أبريل، يضع نهاية لهذا المشروع الخاص بشن حملة صليبية، وعند وصوله إلى روما فى ٣٠ نوڤمبر، يعقد السفير العثمانى مصطفى بك اتفاقاً سرياً يتعهد الباب(العالى) بموجبه بتسليم معاش چيم للبابا وبعدم الهجوم على روما أو رودس أو البندقية.

ومستريحاً إلى هذا الموضوع، بعد أن عقد الصلح مع مصر، يتصور بايزيد الثانى أن بوسعه الاستفادة من موت ماثياس كورڤين والفوضى التى أعقبته فى المجر، وذلك بقدر ماأن الهدنة مع هذا البلد قد انقضت وبقدر ما أن قائد بلجراد كان يبدو مستعداً للخيانة. إلا أنه كان قد استعيض عنه بقائد آخر عند وصول السلطان إلى صوفيا فى مايو ١٤٩٢. وسرعان مايفضل السلطان الاتجاه صوب ألبانيا. إلاأنه يشن حملات هامة فى النمسا والمجر وترانسلڤانيا سوف تقابل بأشكال مقاومة خطيرة. وقد اضطر البابا إلى التخلى عن مهاجمة آقلونيا بعد الاستيلاء على أوترانت. لكن تمردات كانت قد نشبت تحت قيادة چان كاستريوت فى ألبانيا عند موت محمد الثانى وكانت المنطقة قد أصبحت أقل امانا بالنسبة للأتراك. وهكذا فإن بايزيد الثانى، الذى كان حتى ذلك الحين مثقلاً بمسائل اكثر

خطورة، يدشن فى ربيع عام ١٤٩٢ حملة تأديبية صعبة. على أن العثمانيين ان يتمكنوا، حتى انتهاء الحرب بين البنادقة والعثمانيين فى عام ١٤٩٩، من تهدئة البلد تهدئة دائمة.

ويستمر النزاع مع المجر، بإيقاع غارات وغارات مضادة، عندما يبدأ الباب(العالى) في الانزعاج من الأحداث في إيطاليا، والتي يتابعها عن كثب: فالواقع أن ملك فرنسا يجتاز جبال الألب في عام١٩٤٤ بهدف فتح مملكة ناپولى، ثم يعلن عزمه على تحويلها إلى قاعدة لحملة صليبية معادية للاتراك، ولم يكن بوسع رسائل طلب العون التي وجهها البابا أو ملك نابولي إلا أن تزيد خوف بايزيد، الذي يأمر بإجراء استعدادات دفاعية، ومما ينذر بالسوء أن شارل الثامن يأخذ جيما عند مروره بروما في معيته (٢٧يناير ١٩٤٥)، وعندئذ يرى بايزيد أن من الحكمة عقد هدنة مدتها ثلاث سنوات مع المجريين. على أن هذه الهدنة أن تترتب عليها نتائج كثيرة، ذلك أن جيما يموت في نابولي في ٢٤ فبراير بينما يتخلى الفرنسيون عن مشروعهم. ومن ثم تستمر الحرب مع المجريين الذين يجرى انتزاع عدة قلاع من أيديهم في البوسنه في عام ١٩٤٦.

كما أن چان البيرت الرابع، ملك بولندا، الذي كان قد جدد في عام ١٤٩٠ لمدة ثلاث سنوات معاهدة عقدت مع الباب (العالي) في عام ١٤٩٠، لايعترف بالحماية العثمانية على مولداقيا، التي كان يرغب في تنصيب أخيه سيچيسموند أميراً عليها، وهو يدخل في يونيو ١٤٩٧ إلى مولداقيا التي يطلب أميرها ستيفان عون السلطان. والواقع أنه، على الرغم من وساطة مجرية، سوف يجرى إرسال قوات ضد البولونيين الذين سوف يتم طردهم. ومنذ ذلك الحين، سوف تشن القوات العثمانية في عام ١٤٩٨، بالاشتراك مع تتار القرم، عدة حملات مدمرة بالنسبة لبولندا المغزوة، لكنها فادحة الثمن أيضاً بالنسبة للباب (العالي) من حيث عدد القتلى. وإذ يجد چان البيرت نفسه وحيداً، فإنه يطلب الصلح من السلطان.

الحرب مع البندقية (١٤٩٩ - ١٥٠٣)

فيما عدا الغارات التدميرية المتبادلة بصورة منتظمة مع المجر، كان السلطان ينعم بالهدوء. وسوف ينعم بهدوء أكثر عندما يعيد إليه أولو الأمر في نابولي، في مايو ١٤٩٩، جثمان چيم: فلم يعد بوسع الأوروبيين ابتزازه. ومن ثم يوجه ضرباته ضد الممتلكات اليونانية للبندقية، عازماً على استكمال عمل أبيه بالقضاء على هذه الجيوب: فالآن يجب للبحر أن يكون حدوداً مع الجمهورية.

والواقع ان حوادث متكررة كانت قد وقعت. وكانت البندقية تشكو من القرصنة التركية ومن الغارات العثمانية، بينما كان الباب(العالى) يشكو من الإساءات الموجهة إلى رعاياه. على أن الصلح كان مستمراً منذ عشرين عاماً، وكانت البندقية، التي كان دعمها الحاذق في قضية چيم محل تقدير، غير مستعدة جيداً لحرب لم تكن تتوقعها. وكانت حصون ليپانت والحاميات في حالة يرثي لها. وفيما يتعلق بالاسطول، القليل الاستعداد، فإنه كان قد فقد قيمته. أما العثمانيون، الذين كان تفوقهم البرى مؤكداً، فإنهم كانوا، خلافاً لذلك، قد حققوا تقدماً ضخماً في البحر. وكانت استحالة التجاوب مع طلب مسلمي أسبانيا للعون قد أشارت إلى غياب أسطول قوى. واقتداءً بابيه، سوف ينكب بايزيد الثاني على بناء سفن عديدة، مع تعزيز قيمة بحريته عن طريق استخدام قراصنة مجربين. وقد جرى التزود مأسلحة هامة في عامي 189٨ - 189٩.

وفى شهر اغسطس ١٤٩٩، يحاصر العثمانيون ليبانت على البر. أما أسطول السلطان، بعد اجتياحه لخليج كورون واشتباكه مع أسطول متردد تابع للبندقية، فإنه يصل بدوره إلى ليبانت، التى تستسلم فى ٢٩أغسطس للعثمانيين، الذين صاروا سادة لخليج كورنثه. وفى الوقت نفسه، يشن الباب(العالى) حملات تمويه فى إقليم زارا، ثم، بعد إحراز نجاح ليبانت، فى الفريول وكارينثيا. وبعد فشل سفارة مرسلة من جانب البندقية إلى اسطنبول فى شتاء ١٤٩٩ – ١٥٠٠، يستمر النزاع. وبعد حصار يدوم ستة أسابيع، تسقط مودون، فى ٩أغسطس١٥٠٠. وتستسلم كورون وناڤارين: تلك كانت نهاية عالم.

واذا كانت فلورنسا قد استفادت من الوضع لتؤمن مزاياها التجارية في الإمبراطورية العثمانية عن طريق إرسال سفارة (١٤٩٩)، فإن البندقية لم يخذلها الجميع. ذلك أن اسطولاً فرنسياً قد ساند البنادقة منذ عام١٤٩٩. وسوف تتدهور علاقات الباب (العالي) مع المجر، التي لم تشأ تجديد الهدنة في عام١٥٠٠ دون أن تكون البندقية مشمولة بها. وبعد إعلان الحلف الثلاثي المعادي للأتراك في ٣٠ مايو ضد الاتراك، بين الكرسي الرسولي والبندقية والمجر التي جرى تقديم إعانات لها القتال ضد الاتراك، يشن المسيحيون غارات تدميرية دون أن يعود ذلك بفائدة على الجمهورية المُلاَحقة. وخلافاً لذلك، سوف يدين البنادقة بالاستيلاء على سيفالونيا (٤٢ديسمبر١٥٠٠) المساعدة الاسبانية، وسوف يدينون بالاستيلاء على سانت مور (ليوكاد،٣٠٠) المساعدة الاسبانية، وسوف يدينون بالاستيلاء على سانت مور (ليوكاد،٣٠٠) المساعدة الاسبانية، وسوف يدينون بالاستيلاء على البنادقة، في بحر ايجه، سوف يكونان النجاحين الوحيدين البنادقة، فيماعدا عمليات القرصنة في بحر ايجه، سوف يكونان النجاحين الوحيدين للبنادقة، النين سوف يخسرون دورا تزو (دوريس) في عام٢٠٥١.

وكانت الجمهورية المدّمرة ترغب في الصلح، بينما كان بايزيد قد حقق أهدافة وكان يواجه مشكلات في الاناضول: ويتم التوصل في ديسمبر ١٥٠٧ إلى اتفاق يصدق عليه رئيس الجمهورية في ٢٠ مايو٣٠٥١. وعجزاً منهم عن مواصلة الحرب دون أموال من البندقية، يعقد المجريون من جهتهم مع السلطان هدنة مدتها سبع سنوات (٢٦ فبراير٣٠٥١)، سوف يجرى تجديدها في عام ١٥١٠ وفي عام وكان على البندقية أن تعيد سانت مور وأن تتخلى عن كورون ومودون وليهانت ودوراتزو. لكنها تستعيد مزاياها التجارية وتحتفظ في اسطنبول ببايل(قنصل) دائم تجدد مدته كل ثلاث سنوات. وسوف تكون العلاقات بين الدولتين طيبة في الأعوام العشرة الأخيرة لحكم بايزيد الثاني. وكان بوسع هذا الأخير، المهموم بشواغل أخرى، أن يكون مرتاحاً: فهذه المرحلة الجديدة في انحدار البندقية في المشرق تجعل الباب (العالي) سيداً على اليونان كلها وتعزز إمكاناته في ألبانيا. والشيء الرئيسي هو أن الامبراطورية العثمانية تصبح منذ ذلك الحين قوة بحرية والشيء الرئيسي هو أن الامبراطورية العثمانية تصبح منذ ذلك الحين قوة بحرية لابد من أن تؤخذ في الحسيان.

تفكك الأناضول العثمانية: الصفويون والكيزيلباش

سوف تؤدى العلاقات السلمية التى يحتفظ بها العثمانيون مع الغربيين فى العقدين الأولين للقرن السادس عشر (٢) إلى تمكينهم من التصدى لواحدة من أكثر الازمات خطورة فى تاريخهم. ففى عام ١٥٠٠، وسط الحرب مع البندقية، تتمرد كرمان من جديد تحت قيادة مطالب بالعرش من السلالة الحاكمة المحلية بدعم من قبائل تورجوت وقارساك التركمانية، وهى ذات القبائل التى كانت قد حاولت بالفعل الاستفادة، فى أعوام ١٤٨١ – ١٤٨٠، من قضية چيم . والواقع أن انعدام الاستقرار فى الأناضول يرجع إلى أسباب عميقة. فالسكان، الذين لم يعترفوا البتة بالارتباط بالامبراطورية العثمانية ، ظلوا أوفياء لأمرائهم، وكانت القبائل التركمانية المترحلة ترد بعنف على ممارسات بيت المال العثماني، وأخيرا، فإن الآثار الخبيثة لإصلاحات محمد الثانى كانت ماتزال محسوسة. وسوف يهب الدراويش والسباهيون إلى مساندة التمرد الذى لن يتسنى القضاء عليه إلاً فى عام ١٥٠١ على يدى الصدر الأعظم مسيح باشا شخصياً.

إن ماجعل هذه الأزمة مزعجة هو بوجه خاص ترافقها مع ظهور سلطة من نوع جديد في فارس. فبعد موت الأمير يعقوب الأكويونلو، في عام ١٤٩٠، شهدت فارس حرباً أهلية انتهت بالقضاء على السلالة الحاكمة واستيلاء الشاه اسماعيل الصفوى الشاب على السلطة. وعند دخوله إلى الحلبة في عام ١٩٩٩، أصبح هذا الأخير سيداً للعاصمة تبريز في ربيع عام ١٥٠١، ثم فتح بغداد في عام ١٥٠٨؛ وعندئذ صار العاهل الوحيد للامبراطورية الايرانية. إن الصفويين، المنحدرين من اردبيل، وهم أتراك شأنهم في ذلك شأن الأكويونلو، كانوا في بادىء الأمر شيوخ طريقه دينية، لاهي سنية ولاهي شيعية حقاً، لكنها مهرطقة بشكل مؤكد. وكان مذهبهم الخلاصي (المسياني) راسخ الجذور في التقاليد قبل الإسلامية التي كانت واسعة الانتشار في الاناضول، خاصة في تلك الاوساط القبلية الموجودة في تيكة وكرمان وطوروس، التي تنبثق منها بصورة منتظمة تمردات ضد السلطة المركزية

العثمانية. وهؤلاء الانصار (الكيزيلباش، أو «الرؤوس الحمراء»)، المتعلقون تعلقاً مهووساً بالشخصية الكارزمية للشاء اسماعيل الذي كانوا يدفعون له مساهمة مجانية علاوة على الضرائب التي كانوا يدفعونها للسلطان، كانوا يشكلون قاعدة قوة الشاء، الصغيرة، ولكن المخلصة إخلاصاً مهووساً لسيدها والمتميزة ببسالة جنونية،

جبوبيه.
و في ربيع عام ١٥٠٠، يتواجد الشاه اسماعيل في إرزينچان، حيث يعقد اجتماعاً لانصاره. وكان هؤلاء أقل عدداً مما كان يأمل فيه، الأمر الذي يثنيه عن التأييد السافر للتمرد الكرماني. ولم تكن تخامر بايزيد أية شكوك حول نواياه المعادية ولذا فقد أرسل إلى الحدود جيشاً لرصد الموقف. وقد أزعجه دخول الشاه اسماعيل إلى تبريز: وفي عام ١٠٠٧ يشن موجة اعتقالات، بينما يجرى ترحيلات السكان عديدين، مشهورين بأنهم من الكيزيلباش، إلى الأراضي التي كانت قد انتزعت مؤخراً من البنادقة في الموره، وسعياً إلى عزل الصفوى عن أنصاره الأناضوليين (الذين يشكلون قوته الرئيسية) أغلق السلطان الحدود في صيف عام ١٠٠٧: وهكذا لم يعد بوسع الكيزيلباش لاالخروج من الامبراطورية ولامعاودة الدخول إليها. على أن هذا الإجراء كان قليل الأثر لآن المحرضين التابعين للشاه، الدخول إليها. على أن هذا الإجراء كان قليل الأثر لآن المحرضين التابعين للشاه، مستفيدين من السماح القوافل التجارية بالمرور، قد تغلغلوا في الأناضول العثمانية. ولما كان بايزيد يتميز بطبع حذر، فإنه يتجنب مع ذلك دائماً نشوب حرب كان من شأن تمرد في الأناضول أن يجعل منها مصدراً للكوارث: ففي عام ١٠٠٤، الضاً من سفارة للاحتجاج على تجاوزات الكيزيلباش في حق السندين ولكن الضاً

من شأن تمرد في الأناضول أن يجعل منها مصدراً للكوارث: ففي عام ١٥٠٤، أرسل سفارة للاحتجاج على تجاوزات الكيزيلباش في حق السنييين ولكن ايضاً لتهنئة الشاه على انتصاره على الآكويونلومراد. وفي عام ١٥٠٥، استقبل سفيراً صفوياً مكلفاً بالمطالبة بتريبيزوند لسيده وبالاحتجاج على الغارات التي يشنها الأمير سليم، الوالي على هذه المدينة. وفي عام ١٥٠٧، سمح للشاه باجتياز أراضيه بمناسبة العمليات ضد أل «ذو القادر»، مقتصراً، شأنه في ذلك شأن جاره المملوكي أيضاً، على إرسال جيش إلى الموقع لرصد الموقف، وهكذا فإن مواجهات جديدة أيضاً، على إرسال جيش إلى الموقع لرصد الموقف، وهكذا فإن مواجهات جديدة

بين الصفويين وقوات سليم في عام ١٥٠٨، ثم في عام ١٥١٠، سوف تجر إلى احتجاجات جديدة من جانب الشاه وسوف يجري كبح جماح الأمير.

على أن الوضع لم يتوقف عن التدهور، فالشاه، الذى لايكتفى بزيادة الأعمال الاستفزازية، والراغب فى كسب حليف والحصول على أسلحة نارية، يتجه إلى الانفتاح على البنادقة، الأمر الذى يجر إلى أزمة ديبلوماسية بين هؤلاء الأخيرين والمماليك، المنزعجين من جهة أخرى من العمليات البرتغالية فى البحر الأحمر، ويتيح ذلك الفرصة، اعتباراً من عام ١٠٥٩، لتعاون بحرى مع العثمانيين. لكن الشيء الرئيسي هو أن المحرضين الكيزيلباش لم يكونوا قط على مثل هذه الدرجة من النشاط الملحوظة الآن فى الاناضول، وكانت أزمة حاسمة على وشك الوقوع.

الأزمة النهائية وسقوط بايزيد الثاني(١٥١١ - ١٥١١)

أدى تفكك الاناضول، المرتبط بالعجز الواضح للسلطان العجوز ولحاشيته، إلى تقجر أزمة سياسية وإلى تنافس الوارثين المكنين على العرش. ومنذ عام ١٥٠٩ بالفعل، فإن الأميركوركود، وهو رجل شريف أكثر من كونه رجل سياسة، والساخط على تعيينه والياً على آماسيا والمتنازع مع الصدر الأعظم على باشا خادم، كان قد عاش فى المنفى فى مصر ليرجع مع ذلك بعد وقت قصير. ومن جهته، كان الأمير شاهنشاه، والى كرمان، يدعم الكيزيلباش ويتراسل مع الشاه .أما مراد، ابن الأمير احمد، فقد فعل الشيء نفسه. وخلافاً لذلك، كان سليم، الأكثر قدرة بين الجميع، قلقاً على المستقبل. وبغضاً منه للشاه اسماعيل، فإنه قد ناضل ضده منذ البداية وكان يستشعر ضرورة التحرك بسرعة. وعلاوة على ذلك، فإن نقل ابنه سليمان من بولو إلى كافاً كان يرمز إلى محاباة الأمير أحمد، الذي يرفض وجود عائق في بولو على الطريق الذي يربط آماسيا (التي كان والياً عليها) باسطنبول. وكانت خلافة بايزيد الثاني مسائلة مفتوحة. وهكذا، فانتقالاً منه إلى الفعل، في بداية عام ١١٥١، يلحق سليم بابنه في كافاً، حيث يطالب بمنصب سنجق في روميليا، وهو مالم

يسمع بمثله من قبل من جانب أمير عثمانى، و أمام رفض الأب، واستناداً إلى دعم من جانب والد زوجته، خان القرم منجلى جيراى، يزحف سليم على أدرنه على رأس جيش (مارس ١٥١١)،

ومن جهتهما، كان احمد وكوركود قريبين من العاصمة، وقد تزامن رحيل كوركود من انطاليا مع نشوب تمرد رهيب في تيكه، في ٩ ابريل، وهو يوم هام في التقويم الشيعي:(١) والواقع أن المحرض الفعلي عليه، الشاه اسماعيل، كان يريد على مايبدو الاستفادة من تحلل الاناضول. وقد استولى المتمردون، الذي تزعمهم المدعو قره بييقلي أوغلو حسن خليفه (المشهور باسم شاه قولي، «خادم الشاه »)، على انطاليا وزحفوا على كوتاهيه، حيث سحقوا في طريقهم قوات البيليربك قره جوز باشا، الذي قطعوا رأسه. وعندئذ فإن الصدر الأعظم، على باشا خادم، الذي يلحق بقوات روم(٥) التي يقودها الأمير أحمد، ينقض على شاه قولي الذي، رغم أنه كان قد وصل بالفعل إلى مشارف بورصا، يأمر بالانسحاب إلى كرمان، مُطارداً من جانب الصدر الأعظم الذي يقود وحدة صغيرة من الفرسان:حيث جرى ترك معظم جانب الصدر الأعظم الذي يقود وحدة صغيرة وسيواس، يتمكن المتمردون من شتيت جنود الصدر الاعظم المنهكين. ويصمد الصدر الأعظم وشاه في ساحة تشتيت جنود الصدر الكيزيلباش صوب الأراضي الصفوية، ليس دون أن ينهبوا القتال، ودون زعيم، يهرب الكيزيلباش صوب الأراضي الصفوية، ليس دون أن ينهبوا البلاد الواقعة على طريقهم.

وإذا كان التمرد قد انتهى، فإنه قد عزز موقف سليم، وخلافاً لذلك، فقد حل العار بأخويه، كوركود، الذى ترك تيكه للمتمردين، وأحمد، الذى عجز عن القضاء عليهم، واذ يحصل سليم على منصب فى روميليا، فإنه يستفيد كذلك من غياب السلطان لكى يدخل ادرنه ويستولى على الخزانة ويعين رجالاً مؤازرين له. وكان ذلك أكثر مما يمكن السكوت عليه، وعندئذ فإن بايزيد الثانى، الذى كان وزراؤه يساندون أحمداً، يزحف ضد ابنه الذى يهزمه فى أغسطس ١٥١١ ويجبره على الانسحاب إلى القرم، وعندئذ يتصور أحمد، بتحريض من وجهاء الباب (العالى)، أن بوسعه

التوجه إلى اسطنبول لإعلان نفسه هناك وارثاً للعرش. لكن الإنكشارية، الذين يتهمونه بالبخل وبانعدام الكفاءة، يتمردون ويرغمونه على الانسحاب. وإذ يعلن نفسه سلطاناً، فإنه يستولى على كرمان، وهو مايؤدى إلى تفاقم انعدام شعبيته.

وقد بدا أن هذه الأحداث تسير في صالح الشاه اسماعيل. ففي بداية عام ١٥١٧، يدبر الشاه تمرداً ثانياً يساند بسرعة الأمير مراد، ابن أحمد. ويؤدي انتصار المتمردين على قوات هذا الأخير إلى إثارة غضب الإنكشارية الذين، سعياً منهم إلى عودة سليم إلى روميليا، يعلنون العصيان في مارس ١٩٥٧، مطالبين بالاعتراف بمحسوبهم وريثاً للعرش. ومضطراً إلى التراجع، يدعو بايزيد الثاني ابنه إلى المثول بين يديه، ويصل سليم إلى اسطنبول في ١٩ ابريل. وبعد أسبوع من المفاوضات، وبدعم من الإنكشارية وسكان المدينة، يتوصل سليم إلى أهدافه: إذ يتنازل بايزيد الثاني عن العرش له في ١٤ ابريل ١٥١٢. ويموت السلطان العجوز، المنهك ، على الطريق إلى المنفى، في ١٠يونيو ١٥١٢.

ويرتقى سليم الأول العرش، ليس دون صعوبات. وكانت ماتزال أمامه صعوبات أخرى. فقد شهدت الامبراطورية العثمانية الأزمة الأخطر منذ هزيمة انقره. ولوقف تطورها، سوف يجرى السلطان الجديد ثورة في إدارة الأمور، أكان ذلك من الناحية الاستراتيچية أم من الناحية الدينية أو من الناحية الاقتصادية. ومن هذه الزاوية، فإن عام ١٥١٧ يمثل بالفعل نقطة تحول في التاريخ العثماني.

حواشي القصل الثالث

١- تجد إدارة الامبراطورية في ظل العثمانيين الاوائل دراسة أكثر استفاضة
 لها في الفصل التالي.

Y -- إن الصورة التي رسمها اندريا جريتي، بايل (قنصل) البندقية، في عام ١٥٠٣ تستحق الاستشهاد بها: « لاشيء في وجهه البدين والسمين يشير إلى رجل قاس أو مخيف؛ على العكس، إن مايهيمن على وجهه هو مظهر اكتئاب ووسوسة ومكابرة، ليس دون مزيج من البخل، وهو يحب حباً جماً الصنائع الميكانيكية ويتمين بغرام شديد الحيوية بالعقيق الأحمر المصقول جيداً وبالفضة المشغولة وبالأشياء المصنوعة على المخرطة، وهو واسع الدراية بعلوم الدين وبالتنجيم، الذي يواظب على دراسته، ولايقدر أحد على شد قوس مثله، ومنذ سنوات عديدة خلت، أقلع عن شرب الخمر، دون أن يكف مع ذلك عن الاستمتاع بمسرات من نوع آخر: فارتكاب الفحشاء مع النساء قد جعله عجوزاً قبل الأوان.

٣ - خلال تلك الفترة، سوف تجدد بولندا والمجر والبندقية بصورة منتظمة الهدنات. وسوف تكون العلاقات مع البندقية طيبة بشكل خاص، بل إنها ترقى أحياناً إلى مستوى التعاون. وبصرف النظر عن الحوادث والغارات على الحدود، فإن المشكلة الأكثر تعقيداً كانت تتمثل في القرصنة، التي سوف يلعب فيها فرسان رودس، المعادون بحزم للعثمانيين وللماليك، دوراً ملحوظاً: فهم سوف يحرجون النادقة أكثر من مرة.

٤ - يوافق التاسع من ابريل ١٥١١ في التقويم الإسلامي العاشر من محرم ٩١٧؛ والعاشر من محرم هو بالنسبة للمسلمين كافة يوم عاشوراء، وهو يوم صوم اختياري ويذكر بأحداث تاريخية معينة؛ ففي ذلك اليوم يحيى الشيعيون ذكرى الموت

المأساوى للحسين بن على، حفيد النبى، في ساحة معركة كربلاء، في عام ٦١ (اي العاشر من اكتوبر ٦٨٠): وهو بالنسبة لهم يوم حداد،

ه - تشير روم هنا إلى إقليم سيواس، وهي مصطلح لايجب الخلط بينه وبين
 المصطلح الذي كان يشير إلى آسيا الصغرى في زمن السلاجقة.

الفصل الرابع تنظيم الامبر اطورية العثمانية (القرنان الرابع عشر والخامس عشر)

بقلم، نیکورابیلدبسینو

تسمح لنا وثائق تتميز بثراء غير عادى – المصادر التأريخية والمراسيم الصادرة عن إدارة الباب(١) – بالتعرف على الهياكل المؤسسية للإدارة العثمانية. فالدولة العثمانية تستند إلى مرتكزات حقوقية عديدة. وقد ورث العثمانيون، المسلمون والأتراك، عدداً من الهياكل التى أقامها سلاجقة آسيا الصغرى والإمارات التى خلفتهم. ثم إن فتح العثمانيين لأراض بيزنطية، وصربية وبلغارية تتمتتع بتقاليد حقوقية مختلفة تماماً عن تقاليد الإسلام الحقوقية سوف يلزم السلاطين بتقديم تنازلات تدل على النزعة البراجماتية لقادة الدولة الجديدة. وسوف يتذرع العاهل كثيراً في أحكامه بقانون العرف أو بالقانون القديم للسكان البلقانيين، و بالنسبة لمصر، سوف يتذرع بالقوانين التي سنها المماليك.

فهل يؤدى هذا الاعتراف الفعلى بقانون آخر غير قانون الدين الإسلامى، والذى وافق عليه الحكام العثمانييون، إلى جعل هؤلاء الأخيرين هراطقة ؟ كلا، لأن الشريعة تتيح للأمير مجالاً واسعاً لإصدار قانون جديد متى كان القانون الدينى الإسلامى لايسمح له بتسوية حالات لايعرفها هذا الأخير. ونادراً ما سوف يمتنع السلاطين عن الاستفادة من هذه الحرية التي يتيحها القانون الإلهى. كما أن الحكومة العثمانية، المواجهة في البلقان بمشكلات أثارها استغلال المناجم، والتي يتعذر حلها بالاستناد إلى القانون القرآنى وحده، ان تتردد في تحديد العمل بقانون المناجم الساكسوني المعمول بع في مناجم صربيا أو البوسينة. وسوف تتصرف من

هذا المنطلق نفسه عندما تضم إلى النظام العسكرى العثمانى الجماعات القالاشيه (الرومانية) البلقانية باعفائها من ضرائب معينة. وفى الأراضى البلغارية، سوف تواصل جباية الضرائب التى كانت تجبى فى العصر السابق للفتح العثماني.

وكان عدد القوانين العرفية التي اعتمدها محمد الثاني هاماً بما يكفي لإلزام السلطان بإصدار مدونة حقيقية للقوانين العرفية خلال الشطر االثاني للقرن الخامس عشر، وسوف يوحد المشرعون العثمانيون عناصر سلسلة من الأحكام المتعلقة بورش سك العملة وبالنقود وبالملاحات وبنظام الأرض وبالضرائب وبالنظام الجمركي وكذلك بالأسواق وبالموانيء. إلا أنه لماكانت هذه المدونة لاتغطى مجمل البنية الضخمة لهياكل الدولة، فقد اضطر محمد الثاني إلى إصدار مدونة جديدة للقوانين العرفية. وتتألف هذه المدونة الأخيرة من ثلاثة كتب تعالج بالتتالي قانون العقوبات والوضعية القانونية للتيماريين والفلاحين (الرعايا) والبدو الرحل ولسكان بعض الأقاليم البلقانية، التي يرجع تنظيم شئونها (وتثبت ذلك عدة شروط مؤسسية) إلى الأزمنة الأولى للامبراطورية البيزنطية.

وكانت الحكومة العثمانية تحرص على الاعتراف بالقانون السارى المفعول فى الأراضى المفتوحة كلما بدا ذلك القانون ضرورياً لحسن سير عمل الدولة. والواقع أن الدولة العثمانية لاتعنى بالقانون العرفى مجرد الأحكام الحقوقية التى صاغتها الخبرة التاريخية لشعب كان عليه تقنين العلاقات بين الجماعات والأفراد، وفيما بين الجماعات نفسها، أو بين الجماعات والسلطة السياسية المركزية. فخلافاً للقانون البيزنطى، يعتمد القانون العرفى العثمانى كل قانون و كل تنظيم حقوقى يعوز الشريعة، حتى وإن كان قانوناً صاغته إدارة بلد جرى ضمه. ويحكم هذا المفهوم، فإن القوانين العرفية العثمانية تشمل، علاوة على الممارسات الحقوقية التى صيغت عبر قرون، قوانين صادرة فى ماض قريب عن ملوك مسيحيين أو مسلمين. ولذا فليس مما يدعو إلى الدهشة أن نجد فى المدونات القانونية التى أصدرها السلاطين فليس مما يدعو إلى الدهشة أن نجد فى المدونات القانونية التى أصدرها السلاطين

عناصر تشريع تجد جذوراً عميقة لها في هياكل لها أصل روماني أو بيزنطي أو سلاقي أو چيرماني أو مملوكي.

وهكذا فإن الأساس الحقوقي للدولة العثمانية يستند إلى دعامتين: القانون عبر الإسلامي (الشريعة) والأعراف الحقوقية للسكان الذين ضمهم العثمانيون عبر فتوحاتهم. وهذه الازدواجية للدولة العثمانية صارخة. فمن الغريب أن دولة تتجه إلى فتح البلاد المسيحية تأخذ منها جانباً هاماً من مرتكزاتها التشريعية، ولاشك أن أحد العوامل التي قادت السلاطين إلى هذه السياسة هو رغبتهم في عدم المساس ببعض التقاليد المتأصلة في قانون الشعوب المغلوبة، أملاً في أن يؤدى ذلك إلى الحد من المقاومة التي يواجهونها. وفي حالات أخرى، كان الاقتصاد يفرض احترام تشريع معين: وقد رأينا أن استغلال مناجم الذهب والفضة في البلقان قد دفع السيد الأعلى الى أن يمدد العمل، كرهاً أو طوعاً، بالقوانين التي كانت سارية المفعول عند فتح أقاليم المناجم، وهناك أمثلة كثيرة تتميز بالطابع نفسه.

وليس العاهل العثماني أميراً مطلق الصلاحيات، لاتشكو قوته من أية معارضة، فالسلطة التي يمارسها تكبحها، عند الضرورة، التقاليد الحقوقية للسكان المسيحيين. ومن شئن فتاوى يصدرها شيخ الإسلام أن تسمح له بأن يفسر، بما يتراءى له من الناحية العملية، القانون الديني الإسلامي، ولكن مع مراعاة بعض الحدود؛ وهو لايستطيع التصرف بشكل مماثل مع العرف، فقد كان من المستحيل الالتفاف على هذا الأخير، والشيء المدهش هو أن عاهل اسطنبول يحرص على مراعاة بعض القوانين المميزة لسكان يختلف دينهم عن دينه. وهكذا فإن قوة التركي الأكبر كانت بعيدة عن أن تكون حرة من القيود.

السلطة المركزية

القصر الامبراطورى هو روح الامبراطورية، وتتكفل بالخدمة فيه عدة آلاف من الأشخاص: السباهيون (الفرسان)، القابيجي حراس أبواب القصر)، التشاووش

(رسل العاهل بل وسفراؤه)، فئات مختلفة من البيزاريين، مسئولون عن تموين البلاط، ملحقون بالخزانة؛ والخصيان، المكلفون بحراسة الحريم الامبراطورى، والذين يشكلون وحدة مستقلة.

وتُوَّدًى خدمة القصر في جانب منها من جانب موظفين من أصل مسيحي، لكنهم تحولوا إلى اعتناق الاسلام، وسوف يتزايد عددهم خلال القرن الخامس عشر. (٢) وكثيراً ماكان أبرز الوجهاء يبدأون تربيتهم الأولى إما في مدارس القصر الامبراطوري، أو في صفوف قوات الإنكشارية. وهكذا فإن الطبقة التي توفر الإطارات المدنية والعسكرية للدولة تتحول ببطء: فهؤلاء المرتدون، الذين لاجذور لهم في السكان ذوى الأرومة التركية والمنفصلون تماماً عن التقاليد القبلية أو العشائرية التي ماتزال حية في الوسط العثماني، لايمكنهم الأمل في الثراء إلاً بالتزام الولاء المستالعثماني.

ويدير العاهل العثمانى ولاياته بمساعدة وجيه سام: الصدر الأعظم. (٢) وكان أول صدر أعظم هو علاء الدين، شقيق السلطان الثاني، أورخان. وخلال القرن الخامس عشر، مع تزايد المهام والمسئوليات، يعاون الصدر الاعظم وزراء يمكن أن يكون عددهم ثلاثة. كما أن المجلس الامبراطورى، الديوان، يضم قاضى عسكر، ودفتردارا كبيراً لروميليا، و منذ عهد بايزيد الثاني، دفترداراً كبيراً ثانياً للاناضول. كما أن رئيس المكتب الامبراطورى (نيشانچى) عضو في المجلس، وفي ظل مراد الأول، يجرى توسيع هذا المجلس لأنه يضم آنذاك البيليربك (والي روميليا، وقد أنشأ بايزيد الأول منصب بيليربك ثانياً، للأناضول). وفي الشطر الثاني للقرن السادس عشر، سوف يجيء الدور على القابودان باشا، القائد العام للبحرية الامبراطورية ، وأغا الانكشارية — بشرط أن يكون في مقام وزير — للانضمام إلى المجلس الامبراطوري.

فما هي اختصاصات مختلف أعضاء الديوان؟ إن الصدر الأعظم، الذي

يساعده الوزراء الآخرون، مسئول عن الإدارة وعن السهر على تطبيق السياسة التى يحددها السلطان. وفى حالة شن حملة، يمكنه الإمساك بزمام القيادة العامة الجيش. أما القاضى عسكر (قاضى الجيش) فهو رئيس القضاء؛ ويمثله عدد من القضاء فى جميع أرجاء الامبراطورية. ويباشر الباش دفتردار (حرفياً: رئيس القائمين على حفظ السجلات) الرقابة على الإدارة المالية للدولة. وفى القرنين الرابع عشر والخامس عشر، لم يكن هناك غير دفتردار واحد، كان يدير أيضاً الشئون المالية لولاية روميليا؛ وقد جرى توزيع مهامه على اثنين فى ظل حكم بايزيد الثانى، مع إنشاء منصب دفتردار للاناضول. وفيما بعد، سوف يكون لكل ولاية من ولايات الأمبراطورية دفتردارها، بينما سوف يظل الباش دفتردار وحده فى الديوان. أما النيشانچى، رئيس المكتب الامبراطوري، فهو يراقب المكاتب التى تسلم مختلف المراسيم الصادرة عن الإدارة الامبراطورية. وهكذا فإن اعضاء المجلس الامبراطورى يترأسون كلهم تقريباً مختلف الإدارات التى تكفل، من خلال موظفيها، سير عمل الباب عن طريق توجيه المكاتب الموجودة حتى فى أقصى زوايا ولايات السيد الأعلى.

وتنقسم الدولة إلى مقاطعات (سناجق)، يتحمل المسئولية عن كل واحدة منها وال (سنجق بك). وفي ظل محمد الأول، كانت مقاطعات روميليا، شأنها في ذلك شأن مقاطعات آسيا الصغرى، تحت قيادة بيليربك. وفيما بعد، مع إنجاز فتوحات جديدة، سوف يتزايد عدد البيليربكوات.

والرئيس العسكرى للمقاطعة، السنجق بك، مسئول أيضاً عن الإشراف على النشاط الاقتصادى والإدارة الحضرية؛ كما أن عليه تأمين حسن سير عمل القضاء و، احياناً، إجراء تحريات لحساب الإدارة المركزية. ويساعده ديوان مشكل على غرار المجلس الأعلى المجتمع حول السلطان. وفي مقابل الخدمات المتعددة التي يطلب الباب الوفاء بها، يتمتع هذا الوجيه السامي بحقوق على مختلف الأنشطة

الاقتصادية في المقاطعة، كما يحصل على إتاوات معينة. (٤) ويمكن لمبلغ الدخول التي يحصل عليها السنجق بك في السنة أن يصل إلى بضع عشرات من آلاف العملاف الذهبية العثمانية (العملة الواحدة = ٧٥ر٣ج). وخلال الشطر الأول للقرن الخامس عشر، وصل دخل والى ألبانيا إلى ٩٢٤٩ عملة ذهبية، وكان سنجق بك تيساليا يحوز في عامى ١٤٥٤ – ١٤٥٥ مبلغ ١٨٦٨ عملة ذهبية، أما سنجق بك مقدونيا الغربية فكان يحوز ١٩٠٥ عملة ذهبية. وفي عامى ١٤٦٤ – ١٤٦٥، حصل والى مقاطعة بورصا على ١٥٠٠ عملة ذهبية، لكن والى تريبيزوند، في عامى ١٤٨٠ مملة ذهبية.

ويجىء السوباشى بعد السنجق بك. ويتباين عدد السوباشيين تبعاً للتقسيمات الفرعية للسنجق. وللسوباشى نفس الاختصاصات التى للسنجق بك فى سوبا شيليكه. ويتمتع هذا الوجيه بإيرادات هامة. وهكذا، ففى عامى ١٤٥٤ – ١٤٥٥، يحصل سوباشى فينير (فنارى) على ٢٥١٣ عملة نهبية ، وفى عام ١٤٦٥ يحصل سوباشى سيريس (مقدونيا الشرقية) على مبلغ قدره ٧٤٧٧ فلوريناً (عملة نهبية) وبل عام ١٤٧٣، يحصل سوباشى پاتراس (الموره) على نحو ١٣٤٠ عملة نهبية. وحول هؤلاء الوجهاء، يشرف عدد من الوكلاء على تطبيق القوانين ويكفلون وجود الدولة حتى أقاصى الامبراطورية.

إن الدولة العثمانية، بحكم مصالحها كدولة كبرى، وبحكم اتساعها وسياستها العسكرية، كان عليها مواجهة أعباء نفقات جسيمة. ووفقاً لما يذكره ياكوبو دى پرومونتوريو دى كامبيس، وهو من أهل چنوة، ومعاصر لمحمد الثانى، فقد حسبت هذه النفقات في عام ١٤٧٥ ب ١٣٧٥٠٠٠ عملة ذهبية، اى ٥٧ر٨٠٤٤ كجم من الذهب، بينما كان إجمالى الايرادات المُحصلة سنوياً ١٨٠٠٠٠ فلوريناً، أي ٢٤٢٦ كجم من الذهب.

والواقع أن وضع الأحوال المالية العثمانية كان أقل ازدهاراً. ففي عام ١٤٦٢

كان الفلورين الواحد يساوى ٤٠ أسبره؛ وفي عام ١٥١٠ كانت العملة الذهبية نفسها (الفلورين) تساوى٤٥ أسبره. كانت الأسبره، وهي عملة فضية، في عامى ١٤٥١ – ١٤٥١ تزن ١٥٠٠رج، ولكنها لاتحتوى من هذا المعدن في عامى ١٤٨١ – ١٤٨٢ غير ٥٧٠٠ من الجرام، وكانت الحملات العسكرية سرطاناً حقيقياً بالنسبة لموازنة الامبراطورية، وفي إثر حملة محمد الثاني ضد مولدا ثيا (١٤٧٦)، وجد الباب (العالى) نفسه مضطراً إلى الاتجاه إلى مصادرة لأوقاف خيرية واثروات خاصة تماماً من أجل تعزيز خزانته، وقد تجلى الاختناق المالي للدولة بوضوح تام في ضرب الأسبره التي لاتزن ، في أواخر القرن الخامس عشر، غير ٣٧٠٠ من الجرام، لقد مضى زمن طويل على أسبرة أورخان (١٣٦٤ – ١٣٦٢)، التي كان وزنها يتجاوز الجرام،

وسعياً إلى حسن التصرف في إيرادات الدولة، فإن إحصاءات دورية، يشرف عليها الباش دفتردار، سوف تسمح للحكومة بمتابعة الحالة الاقتصادية للامبراطورية حتى أقصى حدودها، على أن مرسوماً امبراطورياً كان يجيز للعاهل جمع المعلومات بشكل مباشر والتدخل من تلقاء نفسه فيما يتعلق بالأحوال المالية أو القانونية أو الأحوال الأخرى المفروضة على سكان هذه المقاطعة أو تلك، بل و على مجمل الامبراطورية؛ وكانت الإيرادات الضريبية والإيرادات المأخوذة من التيماريين بشكل أخص هي هدف هذه التدخلات، وبين الدفاتر التي يمسكها بوضوح الباش دفتردار لابد من الإشارة، علاوة على السجلات التفصيلية للإحصاء، إلى الدفاتر التي تسجل فيها براءات امتياز التيمارات، ويرجع أول إحصاء معروف لنا إلى ما قبل عام ١٤٠٠.

وهذا النظام لتحصيل الضرائب ليس إلا نظيرا للنظام الذى عرفته فرنسا قبل عام ١٧٨٩. فالإيرادات الضريبية المختلفة، كتلك المُحَسَّلة من استغلال المناجم والملاحات ومن الأنشطة الأخرى، لايتم تحصيلها على نحو مباشر عن طريق

الموظفين الإمبراطوريين: فالباب (العالى) يفضل تحصيل الضرائب، شانها في ذلك الإيرادات الناجمة عن استغلال مختلف المتلكات، عن طريق عقد التزام.

ويحمل ملتزم الضرائب اسماً عربى الأصل: «عامل». ويتعين عليه إثبات قدرته على الدفع عن طريق ضامن (كفيل) أو عدة ضامنين، يجازفون بدفع حياتهم أو، فى أفضل الحالات، حريتهم ثمناً لأى تهاون من جانب الملتزم. ويشرف على حسابات الالتزام أحد القضاة، و فيما بعد، مفتش، لكن الباب (العالى) يتخذ موقفاً يتميز بالحذر: فإلى جانب القاضى، يتولى مفتش مالية (أمين) (ه) الإشراف على نشاط الملتزم.

وعندما تدب فوضى معينة فى التزام إحدى الممتلكات، فإن السلطان يأمر بتدخل أحد موظفى الإدارة المركزية (ياسقچى). ويتمتع هذا الشخص بسلطة مطلقة الصلاحيات لتسليم الأموال إلى خزانة الدولة. وعلاوة على ذلك، وفقاً لمصادر الشطر الثانى للقرن الخامس عشر، فإن الباب (العالى)، يعطى التزاماً مدته ثلاث سنوات فيما يخص المناجم، وسك النقود، والجمارك، ومضارب الأرز، واستغلال الملاحات، والممتلكات غير الموروثة، والسمسرة على المنسوجات، وقرى أقنان إقليم القسطنطينية وجالاتا وساحل بحر مرمره وأدرنه وكرمان، ومصانع الصابون، إلى جانب سلسلة كاملة من الضرائب. أما ضريبة الرأس الواجبة الأداء على غير المبراطوريين، لكن هذه القاعدة لاتراعى دائماً. ولابد من الإشارة إلى أنه نحو عام الامبراطوريين، لكن هذه القاعدة لاتراعى دائماً. ولابد من الإشارة إلى أنه نحو عام ١٧١٠ كان التزام اللثغور(٢) الواقعة بين القسطنطينية وإقليم ازمير موكلاً لعدة يونانيين في مقابل ١٠٠٠٠٠ أسبره، اى ١١١١١ فلورينا (العالى) ب٠٠٠٠٠ فلورين في عام ١٧٤٠، أما التزام ملاحات روميليا فكان يعود عليه ب٠٠٠٢ عملة فلورينا شارورينات).

وكان المحتسب يؤدى دوراً هاماً فى الإشراف على الأنشطة الاقتصادية. وأقدم ذكر لهذه الوظيفة، التى أخذها العثمانيون عن العالم العربى، يرجع إلى ٢٠ – ٢٩ يوليو ١٣٨٥؛ وهو يتعلق بمدينة بورصا. وهذا الممثل للإدارة (المعروف أيضا باسم احتساب أغاسى) يشرف على الأسواق الحضرية ويشارك فى تحديد أسعار جميع الأشياء التى تكون موضع صفقة، ويشرف كل شهر على الدكاكين والحرفيين ويتحقق من عدم التحايل على الأوزان والمقاييس المعتمدة، كما يسهر على الآداب العامة. وأخيراً، بوصفه حائزاً على اختصاصات قضائية، فإنه يعاقب كل من لايراعى ضوابط الأحكام و، بمواقفة القاضى المحلى، يقاضى المخالفين لهذه الضوابط. وفي المراكز الحضرية الكبرى، يحصل المحتسب على وظيفته بموجب عقد التزام؛ وفي المدن الأقل أهمية، يمنحه الباب العالى وظيفته باعتباره تيماراً مدنيا، وفي الحالتين، يحصل المحتسب بصفة شخصية على بعض الضرائب الفروضة على الصفقات التي تتم في السوق.

وفى الأسواق التى تتميز بقدر من الأهمية، تعهد السمسرة لمدة ثلاث سنوات إلى أشخاص يلتزمون بأن يسلموا فى المقابل إيجاراً للإدارة الامبراطورية، إن حق السمسرة قد وجد تقنيناً صارماً له من جانب الباب (العالى) منذ أحكام محمد الثانى التى تحدد بدقة قائمة الأشياء وحجم العوائد التى يجب تحصيلها من العمليات التى يقوم بها السمسار.

وهكذا فإن النظام الضريبى والاقتصادى قد عرف فى النظام العثمانى ثلاثة مستويات. فعلى المستوى الأول، يحصل الباب (العالى) بشكل غير مباشر غالبية العوائد التى يمنح التزام جمعها لأشخاص يملكون رؤوس أموال هامة؛ وهؤلاء الأخيرون يتمتعون بشبكة من الوكلاء الذين يحصلون الضرائب من المنبع. (٧) وعلى المستوى الثانى، يمارس الباب (العالى) الإشراف على نشاط الملتزمين بمساعدة حشد من المفتشين الذى يُشَغَلون بالتأكيد شبكة من الوكلاء المُؤجَّرين من جانبهم،

وعلى المستوى الثالث أخيراً، يوجد التيماريون المستفيدون من العوائد المفروضة على الفلاحين. ومن المرجح أن صغار التيماريين كانوا يفضلون نظام تأجير الأرض الزراعية.

الحياة الاقتصادية

القطاع الحضري

خلال القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر، كانت الدولة العثمانية ذات طابع حضرى ضعيف وذلك إذا ماأخذنا بعين الاعتبار اتساعها، فأربع مدن فقط تهيمن على مختلف المراكز الحضرية التى تشكل عواصم الولايات: اسطنبول وادرنه و سالونيك في روميليا، وبورصا في آسيا الصغرى.

ومن حيث الجوهر، تستمد غالبية سكان المدن اسباب عيشها من استغلال الريف المجاور. وأيا كان الانتماء الدينى لسكان الامبراطورية، فإنهم يحيون من إنتاج الأرض التى يفلحونها. وتؤدى تربية الأغنام إلى تأمين إمدادات من اللحوم للسكان المسلمين، بينما ينكب السكان المسيحيون، تبعاً للأقليم، على تربية الخنازير، خاصة فى البلاد الصربية. وكانت أدرنه وبورصا واسطنبول تجلب أغناماً من قالاشيا ومن مولدافيا، لأن تربية الأغنام المحلية لاتغطى حاجات الاستهلاك.

وتشير الاحصاءات إلى أن المصدر الرئيسي لإيرادات الباب (العالى) يتكون من منتجات الأرض: الحبوب، الخضروات، الفواكه، الأعناب، الزيتون، والنباتات التي تصنع منها المنسوجات. كما يكفل الريف إمدادات من العسل والشمع الخام الذي يخدم في صناعة الشموع. لكن الإنتاج العثماني غير كاف، و لتأمين تغذية المراكز الحضرية الكبرى، خاصة اسطنبول،، كان على الباب (العالى) استيراك كميات ضخمة من إمارتي قالاشيا ومولدا قيا، اللتين يجيء منهما أيضاً الخشب، وهو مادة البناء الرئيسية في ذلك العصر. وأخيراً فإن البحر والأنهار تصب في

أسواق الامبراطورية أسماكاً يجرى تمليحها لنقلها؛ وكان الكاڤيار وأسماك الدانوب والبحر الأسود الحفشية مطلوبة في اسطنبول.(٨)

وقد أنشئت صناعات صغيرة في المدن: مصانع للصابون، مصانع للصباغة، معاصر (الزيتون وابذور الكتان)، مصانع الشموع، مشروبات متخلصة من الزوان المخمر (بوظا)، أعمال الحدادة، مكابس للأقمشة، مصانع النسج، ورش للأحذية، مخابن، مصانع لفتل الحبال، الخ. وتحوز بضع مدن مصانع أسلحة (الأقواس، السيوف، الدروع) أو حتى ترسانات بحرية. وتوجد طواحين تعمل بالماء أو طواحين هواء في الوسط الحضري كما في الوسط القروى، ولكل تجمع سكاني يتميز بقدر من الأهمية نُزله و حاناته ومحال بيع الحلوى فيه وبوفيهاته، كما توجد فيه دكاكين تبيع كل الأصناف ومحال عطارة أو تجار عقاقير.

والواقع أن الأحكام التى أصدرها بايزيدالثانى فى يونيو ١٥٠٧ بهدف استعادة النظام فى الأنشطة الاقتصادية فى اسطنبول وادرنه وبورصا تذكر، علاوة على وجوه النشاط التى أشرنا اليها بالفعل، العديد من الأنشطة الأخرى كانشطة الخياطين وتجار الخردوات والسروجيين وصناع الأغطية والحدادين والبيطاريين والنحاسين والبقالين والدباغين وصائغى المجوهرات. كما تجب الإشارة إلى حراير بورصا، وهى سلعة فاخرة كانت جد مطلوبة فى الامبراطورية العثمانية وفى الخارج.

وتمثل مناجم الفضة والذهب والرصاص والنحاس في صربيا وفي مقدونيا الشرقية قطاعاً اقتصادياً هاماً آخر. وفي الأقاليم التي يستخرج منها الذهب والفضة، وكذلك في عدة مراكز حضرية في روميليا والأناضول، كانت ورش سك النقود تسك العملات الذهبية أو الفضية أو النحاسية. وهكذا نجد دوراً لسك النقود في أفيون قره حصار وأماسيا وادرنه وانقره وأياسلوك وأيدين وبولو وبورصا والقسطنطينية وقونيه ونوقو بردو وسيريس وسكوبيا وتير (إحدى مدن غربي الأناضول، - م).

وتظهر العملات الذهبية العثمانية الأولى في الشطر الأول القرن الخامس عشر. (٩) ويشير پرومونتوريو دى كامبيس إلى أن الفلورينات التي أصدرها محمد الثانى سبكت في البندقية؛ وهي تزن ١٥ ر٣ج. ويبدو أن العملة الفضية العثمانية، الأسبره (آكتشي)، قد ضربها عثمان، مؤسس الإمارة، لكن أورخان أصدر عملة ذات ورزن أعلى (١٥ ١ / ١٦)، على مثال الميتزانينو التي أصدرها البنادقة. وقد أمر خليفته، مراد الأول، بضرب نقود نحاسية يحمل نموذج لها تاريخ رمضان ٩٠٠ (سبتمبر١٣٨٨). وفي ظل حكم محمد الثاني تظهر عملة نحاسية زنتها ٢٠٠ ٣ج و عملة نحاسية أخرى زنتها ٢٠٠ / ٣ج و يحدد مرسوم صادر عن السلطان أن ٨ عملات نحاسية زنتها ٢٠٠ / ٣ج تساوي اسبره واحدة. وكانت الحكومة العثمانية عاجزة، على مر سنوات، عن وقف تخفيض قيمة الأسبره التي لم تعد،، في أواخر القرن الخامس عشر، تزن غير ١٧٠ من الجرام: فبينما كان الحصول على عملة ذهبية يكلف نحو ٣٣ أسبره في ظل حكم اورخان، أصبح الحصول على مثل هذه العملة في عام ١٠٠٠ يكلف نحو ٤٥ أسبره.

وبثنانه فى ذلك شأن أى مجتمع منظم، فإن المجتمع العثمانى يستند إلى قاعدتين: العالم الحضرى والعالم الريفى. لكن هذه الصورة البسيطة تعرض بنية غالباً ماتكون أكثر تعقيداً. ولم يكن السلاطين يمتنعون عن التدخل، عندما تتبدى الحاجة لذلك، فى سير عمل الجهاز الاقتصادى لامبراطوريتهم.

ومن حيث الجوهر، فإن السكان الذين أصبحوا سكاناً حضريين يحصلون على دخولهم من استغلال دكاكين صغيرة أو صناعات أو ورش. وكانت المشروعات التى تتجاور الإطار العائلي وتستخدم علاوة على ذلك عدداً من الصبيان، وفي نهاية الأمر عدداً من العبيد، مشروعات نادرة. وتكشف الوثائق المتعلقة بضبط الاسعار في استطنبول وبورصا وادرنه أن هذه المدن الثلاث تضم منذ القرن الخامس عشر عدداً كبيراً من المشروعات من شتى الأنواع ومن الحرف. وإلى جانب هذه الورش

الصغيرة، توجد، في مراكز كبرى معينة، مصانع تملكها الدولة تستخدم أيدى عاملة أكثر عدداً: أحواض بناء الأسطول البحرى، الترسانات، مسابك المدافع، مصانع الأسلحة النارية الخفيفة، مصانع البارود، دون أن ننسى ورش صنع ملابس الإنكشارية وتعمل ورش أخرى لحساب القصور الامبراطورية، حيث تكفل الأثاث الضرورى للسلطان ولحاشيته كما تكفل تموين المباني والموظفين.

وحتى في المدن الأقل أهمية فإن أعمال النسيج و بيع المنسوجات تحتل مكانة متميزة: وهكذا، ففي تريكًالا، في تيساليا، يسجل إحصاء ١٤٥٤ – ١٤٥٥ أربعة محال لبيع الجوارب، و مصنعين لإنتاج الطرابيش، وخمسة غزالين للحرير، وثلاثة عشر خياطاً، وثلاثة عشر نساجاً، وثلاثة خردواتيه. ويُشغلُ عمل الدباغة سبعة وخمسين رب عائلة؛ ويجهز أربعة عشر دباغاً الجلود، ويصنع أحد عشرة أحذية برقبة، ويصنع ثمانية عشر بلّغاً، ويصنع سبعة صنادل، دون أن ننسى السروجية. كما يشير هذا الإحصاء إلى القصابين والخزافين والبيطاريين وصناع الصابون وصانعي البوظابل وإلى اثنين من صائغي الجواهر. ولاتمارس حرف معينة إلاً من جانب حرفي واحد: فقد كان في تريكالا نحاس وصانع حبال وصانع طبلات و بقال.

وفى ١٤٧٨ – ١٤٧٩، كانت سالونيك، على سبيل المثال، تضم عدة مئات من الدكاكين وعدداً ملحوظاً من الحرفيين. وفى مدن معينة، كانت الحرف هامه للغاية بحيث أن ممثلى الحرفة الواحدة كانوا يقيمون فى حى خاص بهم. وفى آسيا الصغرى، تملك قونيه عدة أسواق وعدداً من المحال: المخابز ومحال البقالة وورش النسج بل والمطاعم. وفى أواخر القرن الخامس عشر، كانت تريبيزوند تضم العديدين من الحرفيين من المسيحيين والمسلمين على حد سواء، وكان بها، بشكل خاص، خمسة سماسرة، وهو مايشهد على نشاط تجارى يتميز بقدر من الاتساع.

على أن العلاقات بين السلاطين والملاك المدينيين للمحال أو للدور السكنية لم

تكن تتميز دائماً بالصفاء، وهكذا فإن مراداً الثانى، بعد أن قام بترطين مستوطنين أتراك فى ثيسالونيك فى عام ١٤٣٠، قد تنازل لهم عن الملكية الكاملة للدور السكنية المصادرة من الملاك المسيحيين السابقين، وذلك مع مصادرته لحسابه الخاص عدداً هاماً من المحال، وفى عام ١٤٨٤، بعد سقوط سيتاتيا آلبا، المدينة التجارية الواقعة على ساحل البحر الأسود، صادر بايزيد الثانى لحسابه الخاص جميع الدور السكنية والمحال وكذلك الحمامات العامة، مرغماً الملاك السابقين على دفع إيجار مقابل السماح لهم بالانتفاع بها من جديد. لكن السكان غالباً ماكانوا يبدون العداء لهذه السياسة، وقد ترتب على ذلك تقلب فى موقف الباب(العالى)، كما تشهد على ذلك ترددات محمد الثانى عند تغيير مستوطنى اسطنبول: فقد تدخل أحد كبار الوجهاء لدى السلطان لكى يمنح هذا الأخير الدور السكنية المملوكة ملكية خاصة (ملك) للمرحلين القادمين حديثاً الى المدينة، مبيئاً ان محمداً الثانى قد حابى من ثم المرحلين المستوطنين بالفعل فى العاصمة الجديدة للامبراطورية. وقد اضطر الفاتح فى نهاية الأمر إلى التراجع وإرضاء سكان اسطنبول الجدد.

وفى المدن الأخرى للامبراطورية، كان الباب (العالى) يتراجع على الأرجح أينما احتج سكان المدن احتجاجاً حاداً على المصادرة التي كانت تلزمهم بدفع إيجار عن ممتلكات كانت في وقت من الأوقات تخصهم كملكية خاصة. ولذا فقد كان السلاطين يتصرفون تبعاً لهواهم أو بحسب الظروف،

والواقع أنه لما كان الإنتاج العثماني، أكان فيما يتعلق بالمواد الأولية أم بالمنتجات المصنعة، لا يغطى الطلبات، فقد كان على ولايات السيد الأعلى استيراد عدد من السلع؛ ومنذ الشطر الثاني للقرن الخامس عشر، نلاحظ بين الاستيرادات: اقمشة الصوف الواردة من بارباريا ومايوركا وقطالونيا وانجلترا وبيرجام وفلورنسا، أو أقمشة الصوف المعروفة باسم الكاريسيه واللوندران؛ والأقمشة المقصبة بالذهب، والحراير والمنسوجات الكتانية والتيلية والأنواع المختلفة من التواجل؛ والسكاكين

(الواردة من قالاشيا، أو، على الأرجح، المستوردة عبر هذه الإمارة من ستيريا)؛ جلود النمس والسمور والصمور والثعلب والسنجاب؛ والفراء الوارد من روسيا، كما أن مرسوماً صادراً عن محمد الثانى بشأن تحديد الرسوم الجمركية يشير إلى مقابض الأقواس، وأسنان كلاب البحر، والأقواس، والدروع، والمقمعات الضخمة، والزردات، والصلب، والقصدير، وكبريتور الزئبق، والزئبق، وضام الرصاص، والمنسوجات المذهبة أو العادية، وصمغ أشجار المصطكاء، والمجارف الحديدية، والحديد، والأطواق، والأجراس الصغيرة المستخدمة للصقور، وأشواك السمك (التى تستخدم في أعمال البرادة)، والجياد القالاشية، الخ. وفي أواخر القرن الخامس عشر، يحصل الباب (العالى) من التجار الأجانب على رسم جمركي نسبته ٤٪ ومن التجار المسلمين على رسم جمركي نسبته ١٪. و بوجه عام، فإن الأسعار التي اعتاد عليها التجار العثمانيون أدني بشكل واضح من أسعار السوق الدولية.

القطاع الريفى

يحيا جزء ملحوظ من السكان الحضريين للامبراطورية ليس من الحرف، وإنما من استغلال الأرض، وهي أرض ليس الفلاح غير منتفع بها.

فبموجب القانون القرآنى، يعتبر السلاطين ملاك الأرض وما فى باطن الأرض. إلا أنهم، سعيا إلى تأمين استغلال ممتلكاتهم، يتركون الانتفاع بها للفلاحين، بل إنهم يتركون لهم أحيانا تملكها ملكية خاصة، مع الاحتفاظ دائما بإمكانية التراجع عن هذه التنازلات: وهكذا فإن محمدا الثانى لايتردد فى مصادرة ممتلكات مملوكة ملكية خاصة يحولها إلى تيمار.

وبنية العالم الريفى بنية بالغة التعقيد. فالسكان الفلاحون لايتمتعون، فى أفضل الحالات، إلا بانتفاع (تشيفت) محدود الهكتارات، لايملكون فيه غير حق الانتفاع، و، منذ بدايات الدولة العثمانية، يستحيل نقله إلا لابن ذكر، ويتوجب على الرعية(١٠)

عند حصوله على حق الانتفاع بأرض أن يدفع للتيمارى رسم دخول فى الانتفاع؛ كما أنه يسلم له عشر محصوله ويدفع سلسلة كاملة من الضرائب على الأغنام والخنازير ومنتجات صيد السمك والطواحين والعسل، بل وفى بعض الأقاليم الواقعة على نهر الدانوب على حظائر الدواجن. وكل تخلف عن سداد الضرائب يقابل بالاجبار على دفع غرامة نقدية؛ وأخيراً، فإن الزيجات أيضاً تخضع لسداد رسم.

وكان الفلاحون المسيحيون مكلفين بدفع ضريبة الرأسى والسبنچى. ومن حيث المبدأ، فإنه إذا كانت ضريبة الرأسى تعود للدولة، فإن الاستفادة من الاسبنچى تترك للتيمارى المسئول عن التيمار، وهذه الضريبة الأخيرة تحل لدى الزراع المسيحيين محل رسم الانتفاع الواجب الأداء على الفلاحين المسلمين.

وخلافاً للفلاح الغربى، فإن الرعية ليس مرتبطاً بالأرض و، فى ظروف معينة، يمكنه ترك قريته الأصلية والنزوح للإقامة فى مكان آخر. وهناك أقلية من الفلاحين، هم الأورتاكتشى، لايتمتعون بحرية الانتقال هذه. والواقع أن الأورتاكتشى كانوا مكلفين بزرع أرض تتيحها لهم الإدارة أو كبار الأعيان، بكمية محددة من البذور. وكان حائزو الأرض يمنحونهم حق استغلال الأرض وكذلك الانتفاع بالماشية وبالأدوات الزراعية الضرورية. وبعد الحصول على عشر المحصول، يعود نصف الباقى إلى حائز الأرض. وفى المقابل، فإن هذه الفئة من الفلاحين معفاة من عدد معين من الضرائب، وفى القرن السادس عشر، سوف تنتهى هذه الفئة إلى التلاشى.

كما توجد فئة اجتماعية أخرى تحيا، في غالبية الحالات، من فلاحة الأراضى من جانب الرعايا: التيماريون (١١) فالباب (العالى) يتنازل لهم، بصفة مؤقتة، عن عوائده الضريبية بهدف تجهيز قوة فرسان هامة ومن أجل التمتع بخدمات أخرى غير الخدمات ذات الطابع العسكرى، ويمنح المستفيد حق استغلال نوع أو آخر من الممتلكات (الأراضى، البساتين، مزارع العنب، مزارع الخضروات، الطواحين، الخ).

وينقسم التيماريون إلى عدة جماعات بحسب أهمية الإيراد السنوى الذى يتنازل عنه الباب (العالى) لهم. فالتيمارى العادى لايكسب غير بضع مئات من الأسبره، فى حين أن والى إحدى الولايات يحوز، فى١٤٦٤ – ١٤٦٥، ١٠٠٠٠٠ أسبره (٥٣٥ كجم من الذهب) فى السنة الواحدة. وفى ظل محمد الثانى، كان والى (بيليربك) روميليا يحصل فى السنة على ١١٤٧ كجم من الذهب وكان والى (بيليربك) الأناضول يحصل فى السنة على ٥٨٥ كجم من الذهب، والتيمارى العثمانى، باستثناءات قليلة، لايحصل على منحته بشكل وراثى، والعادة أن الباب (العالى) لايترك للتيمارى العثمانى تيماراً واحداً لمدة تزيد عن ثلاث سنوات. واعتباراً من القرن السادس عشر، يقبل الباب (العالى) أحياناً أن يكون بوسع أحد التيماريين نقل المنحة التى يستفيد منها إلى ابنه، ولابد من الإشارة إلى أنه فى القرن الخامس عشر كان عدد معين من التيماريين يعتنقون المسيحية؛ وكان هؤلاء ألرمن لإقليم معين من الزعماء العاديين الصربيين أو اليونانيين أو الرومانيين أو الأرمن لإقليم معين من الامبراطورية.

وتتوقف واجبات التيماريين على الدخل السنوى للتيمار. والاعتبار الأول يتعلق بمستوى تسلح التيمارى، والذى يحدد من زاوية دخله؛ والاعتبار الثانى، من زاوية هذا الدخل دائماً، هو عدد الأشخاص المسلحين الذين يرافقونه فى حالة شن حملة عسكرية. وبالنسبة لدخل يصل إلى ١٠٠٠ أسبره، فإن تيمارى الشطر الثانى للقرن الخامس عشر مكلف بالحضور شخصياً فى حالة إجراء تعبئة، فى حين أن السنجق بله من الخدم الذين يحملون معدات١٨٨ مكلف بأن ترافقه عدة عشرات من عناصر مختلفة. وأنواع الدروع المذكورة فى المصادر هى مايلى: البروان، والمقمعات، والجامبيزون أو أيضاً درع للجندى ودرع آخر لجواده. ويتعلق هذا الواجب الأخير بالتيماريين الذين يحصلون على دخل سنوى قدره ٢٠٠٠٠٠ أسبره.

خيمة لاتقاء حرارة الشمس، وأخرى مزودة بحجاب لاغتسال سريع، وخيمة لتخزين لخيرته، وخيمة أخرى أيضاً لتخزين المؤن وأخيراً خيمتين للطبخ واسروج الجياد.

وكانت أقلية من السكان الريفيين الأناضوليين، المعروفة تحت اسم صاحب - إى ملكانه، تتمتع بالملكية الكاملة لجزء من الرسوم الضريبية الواجبة الأداء على الرعايا، ويشكل أكثر تحديداً، بعشر المحصول. وحيثما يسلم الزراع عُشْرين، لايملك صاحب أى ملكانه غير الحق في عشر واحد؛ وهو ليس ملزماً بأداء الخدمة العسكرية إلا حيثما كان يحصل على بقية الإيرادات الضريبية العائدة له بوصفها إيرادات تيمار. وهذا النوع من الملكية الوراثية هو أيضاً تراث قبل عثماني.

كما يوجد أيضاً نوع آخر من الملكية واسع الانتشار في الوسط الريفي لكنه موجود أيضاً في المجتمع الحضري: الوقف. ويتعلق الأمر هنا بملكية مملوكة ملكية خاصة يتم التنازل عنها لحساب عمل ديني أو منفعة عامة، حيث تولى الأولوية لفعل الخير، ويتم التنازل عن المنحة للمنتفع إلى الأبد. ولم يكن وضع الرعايا في هذا النوع من الامتلاك مختلفاً عن وضع رعايا التيمارات أو الممتلكات المسماة بالملكاته. فالمزارع مدين للوقف بضرائب الإنتاج. ولابد من الإشارة إلى أنه، في المدن، كانت الأوقاف تتعلق غالباً بالمحال، التي يعود إيجارها لإدارة العمل الخيري. وغالباً ما يشبه دورها دور الضمان الاجتماعي في أيامنا. وتجب الإشارة إلى أنه في بضع ولايات للباب(العالي)، كان عدد من الطواحين مملوكاً ملكية كاملة لجماعات قروية مختلفة أو لفلاحين أفراد، إلا أنها نادراً ماكانت مملوكة ملكية خاصة من جانب أحد التيماريين.

ويؤلف عمال المناجم فئة اجتماعية – مهنية خاصة: وقد رأينا أنه كان يوجد في شبه جزيرة البلقان، حول المدن، وكذلك قرب قرى معينة، مشروعات استغلال منجمية كانت تزود الدولة بالذهب والفضة والرصاص والنحاس والحديد. ويمكن

تصنيف عالم المناجم فى أربع فئات كبرى: اليد العاملة، الفنيون، حائزو أجزاء فى مشروعات الاستغلال المنجمية (كانت الملكية التى يحصل آخرون على حق الانتفاع بها تخص العاهل، ولم يكن هذا الأخير يتمتع إلاً بحق نظرى فى الملكية) ووكلاء الادارة.

والواقع أن ضرورة اللجوء إلى متخصصين لاستغلال ثروات باطن الأرض قد أرغمت السلطان على منح المستغلين حقوق ملكية واسعة في مقابل الحصول على سلسلة كاملة من الرسوم. وكانت القواعد التنظيمية للمناجم ساكسونية الأصل، وقد استفاد العمال من شروط مميزة. فالمدة الفعلية للعمل سبع ساعات يوميا في أسبوع عمل من خمسة ايام. وهكذا فقد كان العامل يعمل خمساً وثلاثين ساعة في الأسبوع. وكانت إجازته في يومي السبت والأحد (١٢). وعلاوة على ذلك، كان يتمتع بعطلتين في السنة: ١٤ يوماً في رأس السنة الميلادية ومثلها في عيد الفصيح. ويجب ان نشير ايضاً إلى أنه في حالة العوز، كان على القصابين إيلاء الأولوية لإمداد عمال المناجم باللحوم، وأخيراً، فقد كان عامل المناجم مستثني من سلسلة كاملة من الضرائب.

واختتاماً لهذا الوصف للمجتمع، يجب ذكر منتجى الملح ومنتجى الأرز. فمن المرجح أن الملاحات كانت تنتمى في الامبراطورية كلها إلى الدولة التي كانت تسلمها لمنتجى الملح على اساس عقد التزام. وكان هؤلاء الأخيرون يتمتعون بإعفاءات ضريبية. أما فيما يتعلق بمنتجى الأرز، فقد كانوا ينتمون في معظمهم إلى فئة الأورتاكتشى؛ وكانوا يتمتعون بإعفاءات ضريبية، لكن نشاطهم، خلافاً للرعايا الآخرين، كان مراقباً عن كثب من جانب أحد الموظفين، وكان هذا الأخير تحت رئاسة مسئول عن حقول الأرز.(١٣)

وهكذا فإن المجتمع العثماني ليس نظاماً إقطاعياً. فقد كان بوسع كل زارع بالفعل تغيير مكان إقامته. وليس التيماري مالكاً، فهو لاينتفع إلاً بشكل مؤقت وفي

مقابل تسليم إيرادات تتميز في غالبيتها بطابع ضريبي. والتيمار العثماني لايجمع شيء بينه وبين الإقطاعة وكثرة فروض النظام الإقطاعي الغربي. بل ان بوسعنا رصد تشابه معين بين التيماري والرعية: فالأول يحصل على الانتفاع بدخول ضريبية بوصفه خادماً للسلطان؛ والثاني يحصل على انتفاع لكي يكفل عن طريق الرسوم الواجية الأداء للسيد الأعلى إعاشة الأول.

الجيش

تسنى للسلاطين خلق أداة قتالية تختلف عن جيوش العصر. ويمكن تقسيم الجيش العثمانى إلى خمس فئات: الفرسان، المشاه، المدفعية، البحرية والوحدات الخاصة. وخلافاً للاعتقاد الشائع، لم يكن أفراد الجيش العثمانى يجندون من الرسط الإسلامى وحده، ذلك أن بعض فئات السكان المسيحيين كانت تقدم وحدات من الجنود إالى الباب (العالى).

ويتشكل سلاح الفرسان في جانب كبير منه من التيماريين، وقد رأينا أن هؤلاء الأخيرين، كانوا يجهزون عتادهم اعتماداً على الدخول التي كان السلطان يحددها لهم. وتتألف غالبية الجنود الذين يقدمهم التيماريون من وحدات فرسان خفيفة، فيما عدا كبار التيماريين الذين كان عليهم أن يرافقهم عدد قليل من الفرسان الذين يحملون دروعاً لهم ولجيادهم، وفي عام ١٤٧٥، وصل عدد جنود التيماريين، بمن في ذلك من يقومون على خدمتهم، إلى نحو ٤٠٠٠٠ رجل.

ولابد من أن نضيف إلى سلاح الفرسان التيمارى هذا الأكينچى، وهم سلاح فرسان مسلح تسليحاً خفيفاً، ويجند في الأصل من الوسط القبلى التركى، وفيما بعد من أوساط اخرى أيضاً، كوسط سكان تيموك - موراقا القالاشيين، وقد وصل عدد الأكينچى إلى نحو ١٠٠٠٠ رجل. ومن بين الفرسان، من المناسب الإشارة إلى فرسان المسلمين أو المسيحيين، وهكذا ففى أواخر القرن

الخامس عشر كان بوسع الباب (العالى) حشد نحوه مجل على متون الجياد.

وينقسم سلاح المشاة العثماني إلى عدة وحدات، فمنذ عهد أورخان، كان السكان يقدمون وحدات من المشاة معروفة باسم اليايا أو البيادة المنظمة في الوجاقات، وتملك كل وحدة من وحدات اليايا انتفاعاً وتستفيد من اعفاءات ضريبية، كما يجند الباب (العالى) من بين صفوف الأتراك وحدات مشاة تؤدى عمليات الاستطلاع وأعمال الحفر وتعمل كحامية في القلاع أو كوحدات من مشاة البحرية، وفي ظل محمد الثاني، وصل عدد جنود هذه القرة، العَزّب، إلى ١٢٠٠٠ رجل.

على أن أشهر وحدات المشاة هي تلك المؤلفة من الفتيان المسيحيين الذين جندهم الباب (العالى) للخدمة في قوة الإنكشارية « ينيتشيري». ويرجع إنشاء هذه القوة الصدامية الجديدة إلى مراد الأول. وسوف يصل عدد الإنكشارية إلى عدة رجل في ظل حكم محمد الثاني. والواقع أن الإنكشارية، المنظمين في عدة وحدات، لايخدمون السيد الأعلى إلا في ساحة المعركة؛ كما يتولون أحياناً حراسة القلاع. ويمكن للإنكشاري الذي يلعب دوراً متميزاً في ساحة القتال أن يحصل على تيمار. وسوف يصبح الأوفر قدرة بينهم من كبار وجهاء الأمبراطورية، إلى حد تولى منصب الصدر الأعظم.

والسكان المسيحيون لايزودون الانكشارية وحدها بالمؤن الغذائية. إذ يتم الدفاع عن عدد كبير من المدن العثمانية من جانب وحدات مجندة من بين صفوف السكان المحليين. وفي مقابل هذه الخدمة، يحصل المدينيون البلغار أو اليونانيون أو الصربيون أو الأرمن الذين يسهمون في الدفاع عن مدنهم على إعفاءات ضريبية. وفي الريف، أيضاً، يتم تأمين حراسة نقاط استراتيچية معينة من جانب السكان المسيحيين المحليين، في مقابل الإعفاء من ضرائب معينة.

والواقع أن العثمانيين، الذين أدركوا أهمية المدفعية، سوف يبذلون أقصى مافى وسعهم لتزويد قواتهم بها. ولما كانت معارف السلاطين التقينة فى مجال سبك المدافع غير كافية، فإنهم سوف يجندون، خاصة فى القرن الخامس عشر، متخصصين ألمان سوف يسلحون الجيش والبحرية بفوهات نارية. بل إن أحد هؤلاء البارزين في مجال سبك المدافع، وهو معاصر لمحمد الثانى، قد ترك ذكريات عن إقامته بين الأتراك، وقد حصل متخصص آخر فى مجال سبك المدافع، هو أوربان الشهير، الذى عمل خلال زمن حصار القسطنطينية (١٤٥٣)، على تيمار مقابل الخدمات التى أداها للسيد الأعلى.

ومنذ عهد أورخان، بدأ الباب (العالى) تزويد نفسه بقوة بحرية، كانت قاعدتها في غاليبولى. ووفقاً لبعض المصادر، فقد استخدمت الإدارة العثمانية بالدرجة الأولى بحارةً لها من الأتراك، ولكن أيضاً من اليونانيين والايطاليين والقطالونيين بل ومن فرنسيي بروقانس، وحتى في أوائل القرن السادس عشر، كان الدفاع عن قاعدة غاليبولى البحرية مُؤَمَّناً أيضاً من جانب السكان اليونانيين للمدينة (١٤). وفي مقابل هذا التعاون، حصل السكان اليونانيون على إعفاءات ضريبية. وكان والى غاليبولى يتولى أيضاً منصب الاميرال الأكبر (قابودان باشا) للبحرية الإمبراطورية.

ولم يكن بوسع النظام العسكرى العثمانى أن يعمل دون وجود سلسلة كاملة من الحرفيين. وكانت توجد فى القلاع وحدات حرف مختلفة مكلفة. بخدمة الحامية وبإمدادها باحتياجاتها العسكرية. وكثيراً ماتشير الوثائق العثمانية إلى الحدادين وورش لصنع الدروع أو السهام. وفى حالة الحصار، كان الباب (العالى) يأمر بإحضار وحدات متخصصة فى فتح سراديب تحفر تحت أسوار القلعة المحاصرة نفسها. وهذه الوحدات الخاصة التى تولى الأولوية لتجنيدها من بين صفوف عمال المناجم، كانت غالباً مسيحية أكثر من كونها مسلمة.

وهكذا فإن الاستراتيجيين العثمانيين سوف ينظمون أداة حرب أرقى من

أدوات جيوش خصومهم المحتملين، وكان على سلاح فرسان الأكينچى الخفيف تولى مهمة التغلغل بعمق فى قلب أراضى العدو بهدف قطع الاتصال وإرباك الاستعدادات العسكرية. وكان سلاح مشاة الإنكشارية يزود السلطان بقوة منضبطة وجيدة التسليح، كان عليها، بمساعدة المدفعية، تحطيم جيش العدو، أو إبداء المقاومة، كما فعلت فى نيكوپوليس (٢٥ سبتمبر ١٣٩٦) لهجوم سلاح الفرسان الثقيل التابع للصليبيين البورغونيين. وتبعاً للسياق العسكرى، كان سلاح الفرسان شبه الخفيف يستدرج سلاح فرسان العدو الثقيل، لكى يدفعه من ثم إلى مواقع الإنكشارية والساحة التى تهيمن عليها نيران المدفعية العثمانية، كما كان(سلاح الفرسان شبه الخفيف) يستغل الانتصار لملاحقة القوات المندحرة. وقد تسنى للسلاطين أيضاً استخدام عناصر مسيحية سوف ينجحون فى تبديد تسنى للسلاطين أيضاً استخدام عناصر مسيحية سوف ينجحون فى تبديد أحقادها عن طريق منحها إعفاءات هامة.

وفى وجه جيش عثمانى قطع شوطاً بعيداً فى هجر أساليب الحرب القروسطية، لم يكن بوسع خصومه، المعتمدين على أساليب بالية، إلا أن يخسروا: وفى بداية القرن السادس عشر، سوف يكون ذلك هو مصير صفويي إيران ومماليك مصر.

القوام السكانى والتتريك والأسلمة

تسكن الأمبراطورية العثمانية جماعات سكانية ذات أصول وديانات شديدة التباين، يمكننا التعرف عليها بفضل تعدادات السكان.

فشبه الجزيرة البلقانية. فوق خط ينطلق بوجه عام من ثراس التركية الحالية، مجتازا مقدونيا وواصلاً إلى شمال مدينة چانينا، تسكنها جماعات سكانية غالبيتها العظمى من أصل بلغارى أو صربى، وجماعات سكانية البانية على ساحل البحر الأدرياتي وجماعات سكانية قالاشية، تحتل أهمها إقليم تيموك – موراقا، وبشكل جزئي البوسنه والهرسك. وإلى جنوب هذا الخط، في مقدونيا الشرقية، وفي ثيساليا

وإيبيروس والمورة نجد بلغاريين ويونانيين والبانيين وسلاڤيين. ويمثل السكان نوو الأرومة الالبانية ثلث القوام السكانى لهذه الأرض. وفي كافة المراكز الحضرية البلقانية للبلاد السلاڤية تقريباً تحيا أيضاً جماعات يونانية. ويديهي أن السكان الهيلينيين، على أرض اليونان الحالية، كانوا يشكلون الغالبية في الريف كما في المدينة.

ووفقاً لتعدادات القرن الخامس عشر، كان سكان الريف، في ثراس الشرقية، أتراكاً، لكن مدناً كبرى كادرنه والقسطنطينية كانت تضم أيضاً جماعات سكانية يونانية هامة. ومن حيث الجوهر، فإن السكان المسيحيين للقسطنطينية، بعد عام ١٤٥٣، هم نتاج السياسة العثمانية الخاصة بنقل السكان. وينحدر السكان الجدد من مختلف أقاليم الامبراطورية، وفي عام ١٤٧٨، كان في اسطنبول ٩٥١٧ أسرة مسلمة في مقابل ١٦٢٥ أسرة مسيحية و١٦٤٧ أسرة يهودية أي اجمالي ١٦٣٢٦ أسرة، ويشير تعداد أجرى في ١٤٨٨ - ١٤٨٩ إلى أن اسطنبول وجالاتا كان فيهما ٢٧٧٦ أسرة مسيحية ويهودية، وهو مايمثل قرابة ٤٠٠٠٠ نسمة. وإذا كان تزايد السبكان المسلمين بالمقارنة مع تزايد السكان المسيحيين واليهود متشابها بين عام ١٤٧٨ و ١٤٨٨ – ١٤٨٩، فلابد أن يكون عدد الأسر التركية نحو ١٢٥٠٠. وكان في اسطنبول في عامي ١٤٨٨ - ١٤٨٩ أكثر من ٢٢٠٠٠ أسرة. ومن هذا العدد الإجمالي، جاءت ٦٧٠ أسرة من سكان مدينتي كيليا وسيتاتيا آلبا التجاريتين الرومانيتين الذين جرى ترحيلهم في عام ١٤٨٤. وفي بداية القرن التالي، كان في المدينة - ٨٠٠٠ أسرة. ويمثل المسلمون نسبة ٣٠٨٥٪ والمسيحيون نسبة ١٦ر٣١٪ واليهود نسبة ١٠٠٨٪ من هذه الأسر. وكان في مدينة ادرنه في عامي ١٤٨٨ -١٤٨٩ ألف بيت غير مسلم وكان فيها في بداية القرن السادس عشر ٣٣٣٨ أسرة مسلمة في مقابل ٢٢٥ أسرة مسيحية و ٢٠١ أسرة يهودية.

وتقدم مقدونيا الشرقية صورة أصيلة: فبينما كان السكان في جنوبي الولاية من اليوتانيين، فإن قرى الأقاليم الشمالية كانت مأهولة غالباً بالسلاقيين، إلا انه

يوجد أيضاً في بعض القرى – وهذا واقع كثيراً مايجرى تجاهله – سكان مسيحيون من أصل تركى، وبشكل أكثر تحديداً من أصل كومانى، كان الأباطرة البيزنطيون قد استوعبوهم خلال القرن الثالث عشر: وهذا الوجود يتكشف في الوثائق من خلال أسماء السكان التي يبدو أنها تركية الأصل. وفي ١٤٧٨ – ١٤٧٨، يرتفع سكان سالونيك إلى ٢٢٥٨ أسرة، من بينها ٣٣٢ أسرة مسلمة و٢٣٨ أسرة مسيحية. وفي بداية القرن التالى، كان في المدينة و٢٢٨ أسرة مسلمة و٨١٨ أسرة مسيحية و ٢٦٤٨ أسرة يهودية، وفي ١٤٧٨ كان في مدينة سيريس ٣٢٠٠ نسمة وفي مدينة دراما ٢٢٧ نسمة وفي مدينة دراما ٢٢٧ نسمة وفي مدينة زيها ٢٨٠ نسمة وفي مدينة

و في عدد من المدن، فإن العنصر الأرمنى لابد وأنه كان هاماً جداً بما يمكنه من لعب دور اقتصادى معين. وكان جزء من أرمن اسطنبول ينحدر من سيتاتيا ألبا ومن كافاً. كما لايجب أن ننسى وجود مسلمين ومسيحيين على حد سواء في بلقان البوهيميين (الغجر). ويشير مرسوم صادر في ١٤٩٨ – ١٤٩٩ إلى وجود بوهيميين مسيحيين في اسطنبول وادرنه وڤيزه وغاليپولى ويانپولى، وفي مقاطعة (سنجق) نيكوپوليس، وفي صوفيا وفي بلدان صربية مختلفة. وتحيا هذه الجماعات السكانية في قبائل يقودها زعماء عرفيون، ولابد من الإشارة أخيراً إلى وجود جالية إيطالية في اسطنبول.

وتتميز آسيا الصغرى بسكان مسلمين لكنها تتميز بسكان مسيحيين، وفى الأناضول الغربية، فيما عدا بورصا، ينحدر العنصر غير المسلم من أصل يونانى أو أرمنى، وفى ولايات صاروخان وآيدين ومينتيشى وجيرمييان وكينچيرى يعتبر العنصر غير المسلم أقل كثافة، ففى ١٤٨٨ – ١٤٨٩، على سبيل المثال، لايزيد السكان المسيحيون فى آيدين عن ٧٦٥ أسرة؛ ولايزيد مسيحيومينتيشى عن ٧٦٠ اسرة، ولايزيد مسيحيومينتيشى عن ١٩٨ مسرة، ولايزيد مسيحيو جيرمييان عن ١٩٩ أسرة. وفى اتجاه شرقى أكثر، فى حميد، يعتبر الموقف مماثلاً. وعلى بقية ساحل البحر المتوسط، يعتبر المسيحيون

أقلية، والوضع مماثل لذلك في مقاطعة أنقره، حيث لايسجل القائم بالتعداد، في ١٤٨٨ – ١٤٨٩، غير ٨٢٤ أسرة مسيحية. وكان عدد المسيحيين قليلاً أيضاً في سينوپ وكاستامانو، حيث لانعرف، في ١٤٨٨ – ١٤٨٩ غير ٢٣٢٢ أسرة.

وفى امبراطورية تريبيزوند القديمة، كان المسيحيون، خلافاً لذلك، يشكلون الأغلبية، وفى أواخر القرن الخامس عشر، كان فى تريبيزوند وريز ٢٧١٣١ أسرة فكان فى مدينة تريبيزوند ١٨٦ أسرة من أهل البندقية ومن أهل چنوة و١٥٨ أسرة مسلمة. ومن المرجح أنه كان هناك أيضاً عدد من اللاظيين(الچيورچيين) فى الريف. وفى إقليم قيصرية، ينحدر السكان المسيحيون من أصل أرمنى ويونانى، وفى توكات وسيواس، نجد جماعات سكانية مسيحية هامة، لكن الأصل الإثنى لبعض الجماعات يثير عدداً من المشاكل. فالتعداد الذى أجرى فى عهد محمد الثانى يرصد فى المدن أحياء تحمل أسماء «روم» أو «ايرمينى». ودراسة أسماء السكان تكشف عن أشياء غريبة: فبعض الاشخاص يحملون اسماً تركى الاشتقاق. ومن ثم يثور سؤال:أليس من المحتمل أن مصطلح «روم» كان يشير إلى سكان أرمن ؟ فى يثور سؤال:أليس من المحتمل أن مصطلح «روم» كان يشير إلى سكان أرمن ؟ فى الحالة الأولى، سوف يكون مصطلح «روم» خاصاً بسكان أتراك مسيحيين أرثونكس مصطلح «ايرمينى» خاصاً بسكان اتراك من ملة جريجورية أو بخليط أرمنى - يونانى أرثونكسي، وفى الحالة الثانية، سوف يكون مصطلح «ايرمينى» خاصاً بسكان اتراك من ملة جريجورية أو بخليط أرمنى -

وفى أواخر القرن الخامس عشر، لم يكن شرق الأناضول الأقصى قد اندرج بعد تحت السيطرة العثمانية. وهكذا، ففى اوائل القرن السادس عشر، كان فى مقاطعة ماردين ٧٨٢ه أسرة مسلمة و ٧٤٢٧ أسرة مسيحية و ٩٢ أسرة يهودية، وكان جزء من السكان المسيحيين أرمنياً. وفى ذلك الوقت نفسه، كان فى مقاطعة بايبورت ٩٧٧ أسرة مسلمة و ٩٧٧ أسرة مسيحية تتمتع ٣٥٢ أسرة منها بإعفاءات. وجزء من السكان المسيحيين أرمنى، كما فى ماردين.

ويتبين من التعدادات العثمانية في القرن الخامس عشر أن مقاطعة كرمان، شأنها في ذلك شأن مقاطعة روم (توكات، سيواس)، تضم نسبة منوية من الأتراك المسيحيين، المستقرين أو الرحل على حد سواء، والقوام السكاني التركي المسيحي ليس خاصية مميزة للمقاطعات التي أشرنا إليها وحدها. ففي عدد هام من مقاطعات آسيا الصغرى يحيا أتراك مسيحيون، ترجع أسماؤهم في أغلب الأحيان إلى أصل تركي وليس إلى أصل عربي أوفارسي، ولابد من أن نضيف أن مصدراً بيزنطياً يرجع إلى القرن الثالث عشر يتضمن معلومات مهمة عن السكان الأتراك المسيحيين في آلاشيهير (فيلادلفيا).

وليس اليونانيون والأرمن والأتراك المسيحيون هم غير المسلمين الوحيدون في أسيا الصغرى، وفي مقاطعة تريبيزوند، ليست أسماء الاشخاص دائماً يونانية ويبدو أن بعض السكان أرمن وليس فقط في عاصمة السنجق، علاوة على اللاظيين. والواقع أن السياسة الإدارية للباب (العالى)، القليلة الثقة في العنصر التركي الأناضولي، قد قادت الباب (العالى) إلى تسليم تيمارات في كل آسيا الصغري لرعايا بلقانيين، مرتدين حديثين من أصل سلاقي، يوناني، الباني، فالاشي بل وساكسوني أومجرى.

وقد عرفت الامبراطورية العثمانية في القرن الخامس عشر سكاناً يهود يمكن تقسيمهم إلى شريحتين بحسب أصول كل منهما:

۱) لقد وجد العثمانيون في الأراضي التي احتلوها جماعة سكانية يهودية سابقة على وصولهم، وتتألف هذه الجماعة من يهود ينتمون إلى الإمبراطورية البيزنطية القديمة، وهكذا يشير عدد من المراسيم إلى وجود جماعات يهودية في القرن الخامس عشر في صاروخان والقرم وغاليبولي وكورنثه وسالونيك و بالطبع، في القسطنطينية، وفي ١٤٨٨ – ١٤٨٩، تسجل إدارة الضرائب هناك ٢٢٩ أسرة، أي أكثر من ٢٠٠٠ يهودي .

٢) إن اليهود الذين وصلوا بأعداد كبيرة إلى بلاد الباب (العالي) قد جاءا من شبه الجزيرة الايبيرية بعد مرسوم الطرد الذي أصدره الملكان الكاثوليكيان (فيرناندو وايسابيللا - المترجم)، في ٣١ مارس ١٤٩٢، ومن جنوبي إيطاليا بل ومن بلدان چيرمانية ومن بروقانس، وتعرف التعدادات العثمانية وجود جاليات يهودية هامة في جميع المراكز الحضرية التي تتميز بقدر من الشهرة. فمدينة سالونيك، التي يعتبر أكثر من ٦٠٪ من سكانها اسرائيليين، سوف تصبح في القرن السادس عشير المتروبول اليهودي الأكبر في الامبراطورية العثمانية. ويسجل موظفو التعداد الامبراطوريون أصل مختلف الجاليات: اسبانيا، البرتغال، صقلية، بروقانس، المانيا، الح. وفي ادرنه، على سبيل المثال، يستقر مهاجرون قادمون من اسبانيا والبرتغال وصعقلية والمانيا، كما أن قالونا مركز هام جداً للسكان اليهود؛ فهم يشكلون نسبة ٨٤ره ٣٪ من السكان في بداية القرن السادس عشر. ولابد من إدراك أنه اعتباراً من مرسوم الطرد، كان في كل مدينة عثمانية عدد معين من الجاليات اليهودية القادمة من الغرب، وذلك تبعاً للأهمية الاقتصادية لكل مدينة. ومن المرجم أن سياسة الباب(العالى) المحابية للهجرة اليهودية (إلى الامبراطورية العثمانية) تجد تفسيرها في رغبة السلطان في محاربة الدور الاقتصادي للعنصر الأرمني، وللعنصر اليوناني أيضاً بوجه خاص، حيث كان اليونانيون يحلمون بزعزعة هيمنة الدو لة العثمانية.

فهل بالإمكان إلقاء نظرة على عدد سكان الامبراطورية العثمانية نحو عام ١٥٠٠٠ لقد كانت روميليا تضم إجمالي ١١١١٧٩٩ أسرة، من بينها ١١٢٧٠٨ أسرة غير مسلمة (حوالي ٣٨٨٢١٨٠ نسمة) و ١٥٠٠٨ أسرة مسلمة (حوالي ٥٠٧٢٩٠ نسمة). وكانت في اسيا الصغرى آنذاك ٤٢٠٠٠٠ أسرة: ٣٨٨٣٩٧ أسرة مسلمة (حوالي ٢٣٣٠٣٨٠ نسمة) و ٢١٧٧٥ أسرة غير مسلمة (حوالي ١٤٢٧٦٠ نسمة). وإذا ماأخذنا بعين الاعتبار أن الأسرة المسلمة كانت تجيز تعدد الزوجات، فإن العدد الاجمالي لسكان الامبراطورية العثمانية لابد وأنه كان حوالي ٢٨٢٥٠٠٠ نسمة.

وامبراطورية السلاطين بولة متعددة القوميات، وينتمى رعاياها إلى عدة ديانات؛ وعلاوة على ذلك، فإنها، بشكل إلزامى، إسلامية رئيساً وقادة وقانوناً أساسياً. فهل سعى الباب (العالى) إلى دفع رعاياه المسيحيين أو اليهود إلى تبديل دينهم وإلى اعتناق الإسلام؟ لايمكن للإجابة إلا أن تكون متعددة الظلال: إن يبدو أن السلاطين لم يدشنوا سياسة أسلمة لغير المسلمين. وصحيح أن أهل البوسنة سوف ينتهون إلى اعتناق الاسلام مع احتفاظهم بلغتهم وسيكون ذلك ايضا هو حال جزء من الألبانيين. وفيما سوف تنتقل جماعة صغيرة من رومانيي مقدونيا الشرقية، الميجلينو – رومانيين، إلى اعتناق الاسلام ولكن دون أن تفقد مع ذلك لغتها. وفي السيا، سوف يعتنق اللاظيون هم ايضاً الإسلام، ومن المرجح أن ذلك قد حدث في القرن السابع عشر، وأخيراً، فخلال الشطر الثاني للقرن السابع عشر، اتجهت الماعة صغيرة من اليهود إلى اعتناق الاسلام، وذلك إثر اضطرابات دينية اجتاحت الجالية، في حين أن الإيمان الديني لبعض المسيحيين، الاكثر من مشكوك فيه سرف يشجع على انتقال إلى اعتناق اسلام مهرطق .

و لاشك أنه لايمكن اتهام الباب (العالى) بأنه سار على سياسة شاملة تتجه إلى التتريك أو الأسلمة الإجبارية، وصحيح أنه يجند الإنكشارية من الوسط المسيحى ويحولهم إلى عثمانيين؛ لكن النسبة المئوية للفتيان المجندين لتشكيل قوة الإنكشارية تافهة بالقياس إلى حجم سكان الامبراطورية. وعلاوة على ذلك، فإن الانضمام إلى هذه القوة، التى تعتبر نخبة، يتيح للعناصر القادرة فرصة للوصول إلى أعلى المناصب، وذلك بحيث أن هذا التجنيد الإجبارى لم يكن يقابل دائماً استقبالاً سيئاً من جانب الرعايا المعنيين.

والواقع أن السلطان لم تكن له مصلحة فى تحويل الجماهير المسيحية إلى اعتناق الإسلام لأن الانتقال إلى الإسلام كان يعنى التوقف عن دفع رسم اله ٢ أسبره الواجب الأداء على كل زارع مسيحى (ايسبينچى) والتوقف عن دفع ضريبة

الرأس. وفي القرن الخامس عشر، كان إجمالي الرسمين مساويا على أقل تقدير لعملتين ذهبيتين (١٤ر٧ج). وصحيح أن إدارة الضرائب كانت تقتطع شريحة من الرسمين، عند تسلمها من المسلم حديث الإسلام رسم الانتقاع الواجب الأداء على الزارع غير المسيحي، لكن الحصول على حق انتفاع كان استثناءً وكان مبلغ الرسم المأخوذ من الفلاحين الذين لايحوزون قطعة أرض لايمثل، في أفضل الحالات، غير نسبة ٥٠٪ تقريباً من ضريبة الاسبينچي. وإذا ما أضفنا إلى ذلك حصة ضريبة الرأس، فإن إدارة الضرائب الامبراطورية كانت تخسر عن كل متحول إلى اعتناق الإسلام كان يمكن أن يسهم فيها أكثر من عملة ذهبية واحدة (١٥٥٣ج). ولوكان سكان الاناضول المسيحيون قد أصبحوا مسلمين في عام ١٥٠٨، لخسر الباب(العالي) عدة عشرات من الكيلوجرامات من الذهب. وفي عام ١٥٠٠، كانت في الامبراطورية ٢٨٤٤٣٢ أسرة مسيحية: ولم يكن بوسع الباب (العالي) أن يخسر سنوياً نحو ٢٨٠٠ كجم من الذهب، وكان قليل الاهتمام إلى حد بعيد يخسر سنوياً نحو ٢٨٠٠ كجم من الذهب، وكان قليل الاهتمام إلى حد بعيد بأسلمة المسيحيين بحيث أنه واصل في أحيان كثيرة جباية ضريبة الايسبنجي من المسيحيين المرتدين. ويشهد على هذا الواقع بعض الموظفين العثمانيين القائمين على التعداد.

ونقابل في البلقان ملمحاً آخر السيطرة العثمانية، فالواقع أنه في أثر تبادلات السكان أو في أثر عمليات نزوح انخفض عدد الأتراك في القرن العشرين بمقاييس كبيرة. وعلى الرغم من اختفاء السيطرة العثمانية، فإن شعوب جنوب – شرقي أوروبا ماتزال تحتفظ بطابع تركي قوى؛ فالمدن تفقد ببطء مظهرها العثماني، لكن الأعراف وبعض المفردات العثمانية تواصل الدوام في لغات الشعوب التي عاشت تحت سلطة السلاطين، ويمكن لنظرة سريعة إلى المفردات التي ورثها الالبانيون والبلغاريون واليونانيون والمقدونيون وأهل البوسنه والصربيون والرومانيون أن تبين إلى اى مدى نجحت الحضارة العثمانية في فرض نفسها وفي تشكيل بعض جوانب الحياة في البلقان، إن نحو مائتي كلمة تتعلق بمختلف العناصر التي تدخل

فى تجهيز منزل أو فى الملبوسات أو فى الأثاث أو فى التغذية أو فى البيئة الحضرية هي من أصل عثماني.

فهل يجب إعطاء بعض الامثلة ؟ إن المرء يسكن أوضه (غرفة)، وينام على ياتاك (سرير)، ويرنو عبر نافذة مزودة بچام (شباك زجاجى) و، بالطبع، بتشيرتشيق (اطار). والغرفة لها دوشعه (أرضية خشبية) ولها تاوان (سقف). والأشياء ترتب في دولاب (خزانة) ويتناول المرء وجباته في السفرچيريه، حيث توجد سنره (مائدة لتناول الطعام). وعلى المائدة توجد فارفوري (صحون) لم يعد الأصل العثماني المشتقة منه، فاغفور، مستعملاً ويمكن أن نواصل بتحديد أن السرير مجهز بشرشف (ملاءة) وأن النوافذ مزودة ببيرده (ستاره). ويحصل المستهلك في جنوب – شرقي اوروبا على مشترياته عند البقال وعند تاجر الخضروات (زيرزاواتشي). والسائح الذي يقلب نظره في قائمة مأكولات في أحد المطاعم سوف يكتشف فيها صحوباً وكعكات حلوي تحمل أسماء تركية.

ويوضح هذا الجانب للأثر المتروك على شعوب أوروبا الشرقية توضيحاً جيداً الدور الذي لعبه الاتراك وأنهم هم الذين أرسوا اللبنات الأولى لحضارة مدينية حديثة. ويمكن التأكيد على أن الباب (العالى) لعب في بناء هيكل الحضارة المدينية البلقانية الدور الذي لعبه الألمان في أوروبا السلاقية والمجرية

* * *

إن الدولة التي كان عليها، من حيث المبدأ، ألا تراعي غير الشريعة، أي القانون الديني الإسلامي، قد وجدت نفسها مضطرة، بحكم الطبيعة المركبة لسكانها، إلى الاعتراف بالقانون العرفي لمختلف الجماعات التي تتشكل الامبراطورية منها. ومايملي هذا الموقف هو الحرص على تجنب نشوب قلاقل بين صفوف السكان الملحقين كما تمليه أيضاً اعتبارات ذات طابع اقتصادي، ولتوضيح براجماتية الإدارة العثمانية، يكفى التذكير بمثالين: إن السيد الأعلى يجد مصلحته في تمديد

العمل بقوانين المناجم الصربية، لافتقاده إلى أية خبرة في هذا المجال. ومن جهة أخرى، فلأجل الاستفادة من الهياكل العسكرية المسيحية، يعترف بالقانون العرفي للجماعات السكانية التي تقدم منذ ماقبل الفتح العثماني وحدات مشاة خفيفة أو حاميات القلاع. والإدارة المركزية، رغم أنها إسلامية الجوهر، تقبل استمرار بقاء بعض الهياكل الإدارية والضريبية والحقوقية والعسكرية عندما لاتلحق هذه الهياكل ضرراً بمصالح الدولة.

ولابد من الإشارة إلى ملمح آخر. إن السيطرة العثمانية تضع نهاية للفوضى التى كانت سائدة فى الاناضول كما فى البلقان وذلك بتأمينها للاستقرار السياسى ومن ثم بتأمينها للنشاط الاقتصادى. ويجب أن نضيف أن التزام ممتلكات الدولة، فى بداياته، كان فى أيدى يونانيين وأرمن، واعتباراً من العقد الأخير للقرن الخامس عشر، يبدأ اللاجئون اليهود، المنحدرون من ولايات الملكية الأسبانية، فى لعب دور هام.

ومن الناحية الاجتماعية، يحمل العثمانيون معهم القضاء على القنانة بالنسبة لغالبية الفلاحين، لكن الإدارة، فيما يتعلق بالمدينة، تعجز عن خلق هياكل حضرية مماثلة للهياكل الحضرية للغرب. ولابد من أن نشير، أخيراً، إلى غياب نظام إقطاعى يذكر بالنظام الإقطاعى لأوروبا الغربية.

وفى المجال العسكرى، تمكن العثمانيون من التجديد. فقد انشأ السلاطين جيشاً متحرراً من كل ارتباط قبلى، ومرتبطاً ارتباطاً كلياً بشخص العاهل. كما أن الاستخدام الضخم للمدفعية فى ساحات القتال ضد جيوش شلًها احساس بالشرف يرجع إلى العصر الوسيط، وفعالية المشاة، أى الإنكشارية، والاستخدام الحصيف لسلاح الفرسان الخفيف المقدم من جانب التيماريين هى عوامل ساعدت على تأمين تفوق العثمانيين على الجيوش المسيحية،

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لقد أدخل السادة الجدد نمط حياة جديداً في البلدان الملحقة، وهناك قاموس بأكمله يشهد على هذا التأثير شهادة حية؛ فحتى أيامنا، تحمل اللغات البلقانية أثره.

ولنختتم هذا الفصل بتأكيد قد يثير الدهشة. إن بعض جوانب العالم العثماني في ذلك العصر تقدم إستشرافاً للدولة الحديثة، ذلك أن العاهل مقيد في ممارسة سلطاته ليس فقط بالشريعة، وإنما أيضاً بالقانون العرفي للشعوب الخاضعة.

حواشى القصل الرابع

١ – الباب: تعبير مختصر يشير إلى الحكومة العثمانية، والتعبير الكامل هو « الباب العالى» (باب – اى عالى) والذى كان يشير، فى الأصل، إلى قصر السلطان؛ وفيما بعد، صار يستخدم للإشارة إلى حكومة الدولة، بحكم أن هذه الحكومة كانت تمارس عملها من داخل أسوار القصر؛ واعتباراً من القرن الثامن عشر، وأساساً فى القرن التاسع عشر، عندما كان الحكم بشكل أساسى من اختصاص الصدر الاعظم، كان التعبير يشير إلى قصر هذا الأخير القريب من آيا صوفيا، و، بالتعميم، إلى الحكومة العثمانية نفسها، وقد استخدمه المؤرخون، بشكل مغلوط تاريخياً، بهذا المعنى الأخير.

٢ – لقدم قدم ياكوپودى برومونتوريو دى كامبيس، وهو من أهل جنوة، ومعاصر للسلطان محمد الثانى، وصفاً لمختلف خدمات القصر. وترك إيطالى آخر، هو رامبيرتى، المعاصر لبايزيد الثانى، والذى كان أسيراً لدى العثمانيين، تقريراً غنياً بالمعلومات المباشرة عن تنظيم الإدارة المركزية.

٣ - اعتباراً من عهد محمد الثاني وحتى آخر القرن السابع عشر، كان من شغلوا منصب الصدر الأعظم منحدرين من تجنيد الديثشرمه، ومن ثم منحدرين من قرى البلقان المسيحية، فيما عدا البوسنه حيث كان يجرى تجنيد فتيان مسلمين.

٤ - لاتعود ضريبة الرأس(الجزية) التي يدفعها غير المسلمين إلى السنجق
 بك؛ إذ تحصل عليها خزانة السلطان.

ه - أمين : موظف مكلف بتسيير الإشراف على إدارة الممتلكات أو الدخول

محل الالتزام؛ ويشرف الامناء على الحياة الاقتصادية للمدن، و إدارة مختلف استثمارات وورش الدولة، وكذلك إنفاقات بيت العاهل.

٦ - الثفر: ميناء بحرى أو نهرى،

٧ - تحتفظ أرشيفات رئاسة المجلس في اسطنبول بعدد بالغ الأهمية من سجلات الالتزام، التي كان إمساكها يقع على عاتق مكاتب الباش دفتردار.

٨ – تشير المراسيم الأولى الصادرة عن بايزيد الثانى بعد الاستيلاء على المدينتين التجاريتين الرومانيتين، كيليا وسيتاتيا آلبا(آكيرمان)، في عام ١٤٨٤، إلى عدد هام من السلع المرسلة من هاتين المدينتين إلى الامبراطورية العثمانية: الأسماك، والكتان والأقمشة الواردة من ليمبيرج، والخمور، والجاموس، والحبوب، والكاڤيار، وزُفَرُ الأسماك، وقدات والواح الخشب، الخ.

٩ - ترجع أقدم عملة ذهبية إلى عام ١٤٢٥، في ظل حكم مراد الثاني.

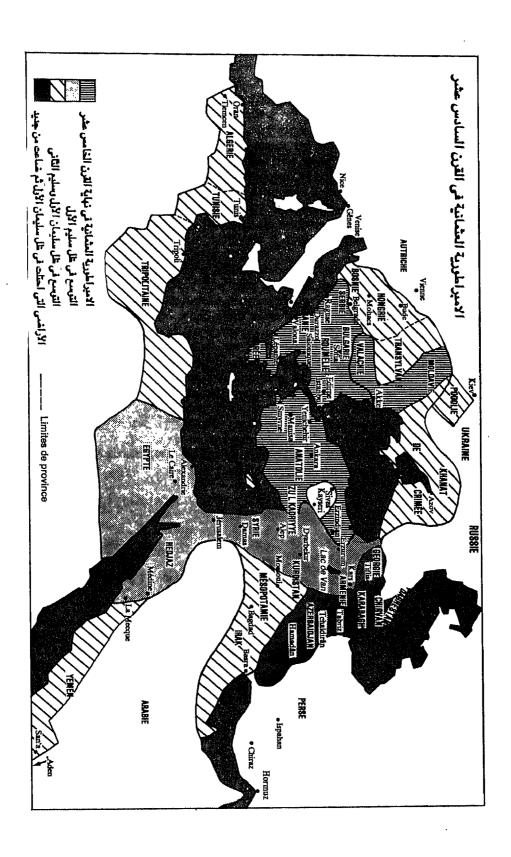
۱۰-رعیه (الجمع: رعایا): قروی مسلم أو مسیحی مسجل فی التعداد بوصفه زارعاً.

۱۱- إن مصطلح تيمار، الفارسى الأصل، يعنى «الاعتناء، رعاية شيء ما». وأصل مؤسسة التيمار أصل قبل عثماني؛ وعند العثمانيين، كان منح تيمار يستتبع بالنسبة لحائزه، علاوة على واجب الخدمة الحربية، واجب استغلال تيماره وتحصيل الإيرادات والضرائب المرتبطة به.

17- إن شروط العمل هذه، الحديثة جداً من حيث المظهر، والمختلفة بما يكفى عن شروط عمل عمال الصناعات الأخرى، إنما تجد تفسيرها في صعوبة العمل وفي الحاجة إلى المعادن المستخرجة؛ كما كان من الضرورى توفير قواعد تنظيمية ملائمة للعمال نظراً إلى أن تجنيدهم للعمل، في عهدى محمد الثاني وبايزيد الثاني، يبدو أنه كان صعباً وإلى أن بعضهم قد وصل بهم الأمر إلى حد التسرب والهرب.

١٣ تلاحظ زراعة الأرز في البلقان اعتباراً من الشطر الأول للقرن الخامس
 عشر، إلا أن من المرجح أنها ترجع إلى ماقبل ذلك الزمن.

١٤ من المرجح إلى حد بعيد أن بعض الهياكل المتعلقة بتنظيم القاعدة البحرية موروثة من البيزنطيين.



الفصل الخامس

أوج الإمبراطورية العثمانية: الا'حداث(١٥١٢ – ١٦٠٣)

بقلم : جاڭ - لوي باكي - جرامون

سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠)

عندما خلف سليم الأول بايزيد الثانى، فى ٢٤ أبريل ١٥١١، وجدت الإمبراطورية العثمانية نفسها نهباً لأخطر أزمة عرفتها منذ أعقاب معركة أنقرة، التى وقعت قبل مائة وعشر سنوات من ذلك الزمن، فمن جهة، لم يؤد سحق تمرد شاه قولى إلى إنهاء خطر تمرد جديد يحركه الشاه اسماعيل عن بعد. ومن جهة أخرى، فإن جزءاً من الأناضول قد أفلت أيضاً من سلطة السلطان الجديد الذى لم يكن إخوته وأبناء إخوته، الذين وجدوا أنفسهم معرضين لآثار قاعدة قتال الإخوة المميزة للدولة، ينوون البتة التنازل عن حقوقهم فى العرش ولو إقتضى الأمر البحث عن مساندة من جانب القبائل التركمينية المهرطقة، بل ومن جانب الشاه نفسه. وبعزيمة غير عادية متحدة بحس سياسى حاد، يستعيد سليم النظام الداخلى فى الأناضول، ثم، بعد انجراره بعيداً عن ذلك إلى سلسلة متواصلة من العمليات، ينتهى بعد ذلك بخمس سنوات إلى جعل الإمبراطورية العثمانية القوة الأولى فى العالم الإسلامى، وهو واقع سوف يستمر حتى عشية اختفائها، فى القرن العشرين.

وعند ارتقائه العرش، كان سليم فى الأربعين من عمره، وقد سبقته سمعة يحسد عليها كان قد كسبها خلال سنوات حكمه لولاية تريبيزوند؛ فهو قائد حربى ممتاز، يقف بشخصه على رأس قواته، وهو إدارى نزيه وكفء، وهو سنى لا يمكن الشك فى استقامة عقيدته وإن لم يكن متطرفاً، وهو قليل الميل إلى الترف واللهو.

وتحت قشرة الجندي الخشن هذه، كان الأمير أيضاً رجلاً واسع الثقافة وقارئاً نهماً يضع على عينيه نظارات وينظم الشعر على نحو موفق بالفارسية. والواقع أن سليماً، الميال إلى الوحدة والكتوم، لم يكن يهمه ما إذا كانت قراراته مفهومة أم لا من جانب معاصريه، ولم يكن يثق إلا في دائرة محدودة من الرفاق الذين اجتازوا الاختبار بنجاح، وينتج عن ذلك شبحاً من التوتر في كتب الأخبار العثمانية لذلك العصر، التي تبدى إعجابها تجاه العمل، لكنها تحتار تجاه الرجل الذي لقب حتى وهو على قيد الحياة، بالباوون، أي بالرهيب، بقدر ما أن العلاجات الكبري التي لجأ إليها للانتصار على الأمراض الكبرى كانت تبدو شديدة الحدة، وصحيح أن السلطان كان رجلاً سريع الغضب يضرب وزراءه أحياناً بقبضة يده. وصحيح أن رؤوس وجهاء كبار قد طارت بشكل أكثر مما هو معتاد. لكن السلطان كان مؤمناً بصرامة العقوبات التي لم يكن بالإمكان اعتبار ضحاياها أبرياء. وأخيراً، فقد وصل سليم إلى السلطة بفضل بعض الفصائل وضد فصائل أخرى، وقد تصورت الفصائل الأولى بشكل مبالغ فيه أنها ما تزال صاحبة دين عليه ولم تتوقف الفصائل الأخيرة عن التآمر سراً. ويبدو أن الضربات تنهمر من الجانبين إلى أن يدرك كل فريق في نهاية الأمر أن السلطة الإمبراطورية موجودة بين اليدين الأكثر حزماً.

الحملة ضد صفوى إيران

بعد ارتقائه العرش، وعلى مدار سنة كاملة، يتمكن سليم فى نهاية الأمر من قهر وإعدام المنافس الأخير على العرش الذى كان بوسعه تشكيل خطر ما: شقيقه الأكبر أحمد. وكان السلطان قد تمكن من جره إلى ساحة القتال فى ينيشيهير بتخديره بأنباء زائفة عن قدرات وولاء الجيش الإمبراطورى. وكان سليم متفوقاً فى هذا النوع من المناورة التى جرى الإعداد لها على مدار وقت طويل وفى تكتم والتى، فى اللحظة الحاسمة، تركت تحت رحمته خصماً أقل فطنة مما كان عليه هو

نفسه. وهكذا، ففى عام ١٥١٣، وجدت أزمة وراثة الحكم حلاً لها لحساب سليم وابنه الوحيد سليمان، الذى عُهِد إليه بحكم مانيسا. ولن يبقى على قيد الحياة غير أبناء أحمد الذين لجأوا إلى إيران أو إلى مصر والذين سرعان ما سوف يختفون دون أن يتركوا ذرية.

وقد استعيد الهدوء الداخلي بسرعة في الأناضول عن طريق مراقبة صارمة للأقاليم التي كانت تمردات المهرطقة قد وجدت فيها، خلال السنوات السابقة، ساحة ملائمة، ويبدو أن «مطاردة الساحرات» هذه كانت تتألف بشكل أساسي من عزل التيماريين المتورطين وإعدام المتآمرين المعروفين. وليس هناك ما يسمح بتأييد الأسطورة التي تتحدث عن ذبح ٤٠٠٠٠ مهرطقاً والذي قيل أنه حدث في عام ١٥١٤ أو في عام ١٥١٤، إذ يبدو أنها شديدة التأثر بـ «دوار الأرقام الشرقي».

وبمجرد نجاح سليم فى استعادة السلطة الإمبراطورية فى ولاياته، فإنه ينقلب على الشاه اسماعيل الذى عمل بشكل منهجى، منذ بداية القرن، على هدمها من الخارج، والواقع أن النزاع بين الشاه اسماعيل وسليم كان قد تفاقم على مر السنين التى قضاها هذا الأخير فى تريبيزوند لأنه، على الرغم من توبيخات أبيه له، لم يتردد فى دفع الاختراقات الصفوية بالسلاح. وكان السلطان يتهم الشاه بالدعوة إلى مذهب يخرج بشكل سافر على مبادىء الإسلام، كما كان يأخذ عليه بشكل خاص أنه يشكل عاملاً خطراً بوجه خاص من عوامل تفكيك الأناضول العثمانية، كما أثبت ذلك خلال تفجر تمردات الكيزيليباش والتمردات المترتبة على أزمة خلافة بايزيد الثانى.

وقد بدأ سليم بالحصول من شيخ الإسلام صارى جوريز، وهو أعلى مرجع دينى فى الإمبراطورية، على فتوى تخرج الشاه اسماعيل وأتباعه من الجماعة الإسلامية لأنها تجيز ذبحهم حتى آخر رجل واسترقاق نسائهم وأطفالهم، ومن ثم فإن هذه الفتوى تضفى الشرعية على الدخول فى حرب ضد الشاه، كانت

الاستعدادات لها قد بدأت على قدم وساق. وسوف تكون مواصلتها حتى القضاء على الخصم هي الهدف الثابت لسياسة السلطان حتى موته، حيث كان كل مشروع آخر خاضعاً لتحقيقه.

والواقع أن حملة عام ١٥١٤ ترمز إلى بداية حروب جد طويلة في أغلب الأحيان، سوف يتقابل السلاطين والشاهات في ساحاتها، حتى القرن الثامن عشر, ولابد من إبداء بضع ملاحظات تمهيدية لتبديد كل سبوء فهم، فقى عام ١٥١٤، لم تكن المسألة البتة مسألة صدام بين دولتين قوميتين، يقف فيه الإتراك العثمانيون ضد الإيرانيين الصفويين. فهذا التصور، الذي اعتمده مؤرخو البلدين بشكل متأخر ولزمن جد طويل، لا يمكنه الصمود لفحص جدى. فالشاه اسماعيل هو نصير عالم تركى شبه بدوى، هو عالم الكيزيلباش الذين رفعوه إلى سدة السلطة. وإذا كان لا يجهل الفارسية، فإنه يفكر تفكيراً تركياً وبالتركية. وإذا كان جهازه الإداري يظل بين أيدى الكتبة الإيرانيين المجربين الموروثين من الولايات التركية السابقة التابعة لإيران، فإن قوته العسكرية تستند إلى القبائل التركية، المؤيدة للعقيدة الهجينة الغربية التي يدعو إليها والتي يجد المرء فيها عقائد محلية قبل إسلامية، ممتزجة بعقائد أخرى قادمة من الشامانية القديمة الميزة لسكان البراري، مع تغطية كل ذلك بطلاء خفيف من إسلام متشيع، لكنه جد غريب عن النزعة الشبيعية الأثنى عشرية التي سوف تتبلور فيما بعد في إيران. وفي نظر أشباه البدو الأتراك الأناضوليين رعايا السلطان، فإن الشاه، المحاط بهالة من التقديس والذي يتكلم بلغتهم المألوفة، قد خلق في أزيربيچان دولة تركية مثالية، أفضل، في نظرهم، بما لايقاس من دولة عثمانية امبراطورية وذات ميول مركزية، ومن سلالة حاكمة منبتة الصلة منذ أكثر من قرن ونصف بالوسط الذي انبثقت منه والذي لم تعد تدرك احتياجاته، ومن نظام إداري كان ممثلوه المحليون، المنحدرون من صفوات حضرية أو من الديقشرمه، يبدون لهم غرباء أيضاً. وكان الشاه اسماعيل قد رصد بالفعل الاستفادة التي يمكنه أن يكسبها من هؤلاء الأنصار موفورى الإعداد لزعزعة السلطة العثمانية في الأناضول. وبالنسبة لسليم، فإن السياسة التى كان عليه اتباعها كانت واضحة: إن حل المشكلة الأناضولية يمر عبر القضاء على الشاه، فمع اختفاء هذا الأخير، سوف ينهار المذهب المؤسس على صورته من تلقاء نفسه، بما يؤدى إلى ترك أتباعه فى حالة من الارتباك، والمسألة الأناضولية، التى هى قضية داخلية عثمانية، يجب حلها عبر انتصار سلطان تركى على شاه تركى، هى مسألة سوف تترتب عليها أيضاً تحولات مفاجئة خارجية أخرى.

ومن المؤكد أن الجيش الذي غادر سليم اسطنبول على رأسه في ربيع عام ١٥١٤ كان واحداً من أقوى جيوش عصره من حيث عدد الجنود ونوعية الأسلحة النارية وكذلك من حيث كفاءة من يستخدمونها. أما قوات الشاه، التي خاضت تجربة صعبة عبر حملة كارثية في ما وراء النهر قبل ذلك بعامين، فهي تضم وحدات فرسان أقل عدداً لكنها فعالة بشكل رهيب، وإن كانت بلا مدافع ولا بنادق.

ويقع الصدام في ٢٣ أغسطس ١٥١٤ في تشالديران، الواقعة في الشمال الشرقي لبحيرة قان. وتحصد المدفعية العثمانية الكيزيلباش الذين يدفعهم الهوس حتى النهاية إلى شن غارات قاتلة، تتسبب في خسائر جد جسيمة في صفوف الخصم. وبعد هيمنة سليم على السياحة، فإنه يأمر على نحو منهجي بإعدام الأسرى، لكن الشياه يتمكن من الفرار. ويخرج الجيش العثماني إلى مطاردته، مثقلاً بما يحمل من معدات عبر بلد جبلي صعب المداخل. وبعد صيف قاس بشكل غير عادى، يجيىء فجأة شتاء سابق لأوانه في بلد لم يترك فيه الكيزيلباش أمام الخصم غير أرض محروقة. ويتم احتلال تبريز دون قتال، لكن الجيش – خاصة الإنكشارية – يرفض المضي إلى مكان أبعد من ذلك، كما يرفض قضاء الشتاء في ذلك المكان. ويضطر السلطان إلى الرضوخ وإعطاء إشارة الانسحاب. وإذ يجرب ذلك المكيزيلباش الرهيب، فإنه سوف يرفض منذ ذلك الحين ولوقت طويل الزحف مرة أخرى على أزيربيجان.

وفي آماسيا، في الأناضول، حيث قضى سليم شتاء ١٥١٤ - ١٥١٠، كان بوسىعه أن يرى أنه إذا كانت قواته قد أبدت مثل هذه الحالة المعنوية، فإن الشاه، من جهته، قد فقد الجزء الأعظم من جيشه. ومن ثم فإن شن حملة جديدة على إيران لا يمثل مشكلات عسكرية بقدر ما يمثل مشكلات إدارية وسياسية. ويرجع ذلك، من ناحية، إلى بعد منطقة العمليات وإلى صبعوبة إمداد جيش كبير العدد في بلد أعيد إلى حالة اليباب، ويرجع، من ناحية أخرى، إلى خطر بروز خصم جديد مفاجىء يستميله الشاه يمكن أن يهدد أجنحة أو مؤخرات الجيش العثماني المتجه صوب الشرق، ويضع سليم خطة عمل تهدف إلى إخضاع الأناضول الشرقية كلها بسرعة اسلطته، وهكذا ففي عام ١٥١٥، يتم إخضاع الجيوب الأخيرة للمقاومة الصنفوية في وسط الأناضول، ثم ينتفض الصدر الأعظم على بك ذو القادرية (ذو القادر) التركميني، الذي كان قد اتخذ موقفاً مريباً خلال حملة تالشديران. وفي تلك الأثناء، يتجه عدد من عملاء الباب (العالى)، من بينهم أدريس بيتليسى، كاتب الأخبار، إلى العمل على كسب الولاء لقضية السلطان من جانب السادة الأكراد المحليين للأناضول الشرقية، المستاعين من سوء تصرف الشاه معهم. وفي عام ١٥١٦، تؤدى انتفاضة من جانب هؤلاء الأخيرين، مدعومة من جيش محمد باشا بييكلى، إلى طرد نهائى للصفويين من الأناضول الجنوبية - الشرقية، التي تصبح بيلير بكليكية ديار بكر العثمانية،

الحملة ضد المماليك في سوريا و مصر

منذ عام ١٥٠١، كان السلطان الملوكي قانصوه الغوري حاكماً في مصر، وقد احتفظ بشكل متواصل بعلاقات ممتازة مع بايزيد الثاني، وكان هذا الأخير قد قدم بوجه خاص مساهمة حاسمة في بناء أسطول مملوكي للبحر الأحمر، كان عليه العمل ضد البرتغاليين الذين وصلوا إلى الهند. فقد أرسل إلى المماليك الذين يجهلون الشئون البحرية للإمبراطورية العثمانية، وهي قوة بحرية في البحر

المتوسط، مهندسين وفنيين وتجهيزات من جميع الأنواع، وذلك بشكل يتميز بالسخاء. ومنذ ارتقائه العرش، يوقف سليم هذا التعاون، مؤثراً المجهود الحربى الذي كان عليه هو نفسه توجيهه ضد الشاه المهرطق.

وفى عام ١٥١٦، كان من المكن أن تبدو الإمبراطورية الملوكية بوصفها القوة الرئيسية فى العالم الإسلامى. فقد كانت أراضيها تمتد من صعيد مصر إلى وسط الأناضول، محتوية فلسطين وسوريا. وكان السلطان المملوكي يحتفظ بحاميات فى موانىء الحجاز، وكان شريف مكة تابعاً له، وكان يحتفظ فى القاهرة بخليفة من أصل عباسى كان مختلف الملوك المسلمين يتوجهون إليه طالبين أذون تولية عند ارتقائهم لعروشهم.

وإذا كان سليم الأول سوف ينقلب فجأة على الماليك، فإن شاغله الرئيسى لم يكن يتمثل بالمرة في أن يصبح حامياً للأماكن المقدسة وضم مصر. فدراسة الوضع الجغرافي للأناضول في عام ١٩٥٦ تشير إلى أنه بعد عمليات الإلحاق الأخيرة لذو القادرية ولديار بكر، لم تعد الممتلكات العثمانية قادرة على الاتصال إحداها بالأخرى إلا بالدوران حول النتوء المملوكي المتمثل في بلاد الرافدين العليا والذي كان يمتد، بعيداً عن عين طاب ومالاطيا، إلى الشمال حتى دوريچي، بين سيواس وإرزينچان، وكان ذلك عقبة استراتيچية تثير قلقاً شديداً لدى السلطان، من منظور شن عمليات تالية في اتجاه إيران. ثم إن سليماً يعرف أن الشاه قد قدم عروض تحالف إلى قانصوه الغوري، وأن التوسع العثماني الأخير في وسط وشرقي الأناضول، على الرغم من نفور قانصوه الغوري المعروف تجاه الشاه، من المكن أن يدفع سلطان القاهرة، المنزعج على أراضيه الشمالية، إلى تبني موقف معاد، وبالنسبة للسلطان العثماني، فإن مواصلة الحرب في الشرق تقتضى من ثم مئن عمليات تمهيدية في الجنوب، وفي نظره، فإن طريق تبريز يمر بالقاهرة.

وقبل ذلك بثمانية عشر شهراً، يبدأ سليم في إعداد المصيدة التي لا يتمكن قانصوه من رصدها إلا في اللحظة الأخيرة والتي يهلك فيها. والواقع أن ضم ذو

القادرية كان بالفعل عملاً جسوراً، لأن الماليك كانوا يعتبرون أنفسهم منذ زمن بعيد سادة للإمارة. وكان تعيين ابن من كان قبل عدة عقود الخصم الأكثر عناداً لهم في المنطقة في منصب بك وراثي وبيليربك عثماني واليا على ذو القادرية، عملاً معادياً. وكان سليم يريد استدراج قانصوه إلى الذهاب إلى سوريا الشمالية لمراقبة الوضع هناك، كما فعل خلال حملة تشالديران، ثم الانقضاض عليه بغتة. وعن طريق عملائه في الأراضى المملوكية، خاصة والى حلب، ينجح سلطان اسطنبول في إزعاج سلطان القاهرة بما يكفى لدفعه إلى اتخاذ قرار بالمرابطة مع جيش في الساحة المنتظرة بينما يزحف هو نفسه صوب الشرق، متوجهاً من الناحية الرسمية إلى إيران. وبعد أن تفصل بينهما عدة أيام من الزحف، فإن سليماً، مدعياً أن قانصوه يمنعه من المرور عبر ممتلكاته الأناضولية وأنه من ثم حليف للشاه، يعلن الحرب ويشتبك معه في مرج دابق، شمالي حلب، في ٢٤ أغسطس ١٥١٦. والواقع أن المعركة كانت جد قصيرة، ذلك أن نائب حلب، وفقاً لخطة مرسومة سلفاً، يسارع إلى الهرب مع جزء من الجيش، الذي، إذ يدب الارتباك في صفوفه، تحصده المدافع العثمانية، ويستولى سليم على سوريا ثم، في يناير ١٧ه ١، يستولي على القاهرة، بعد أن أخضع آخر المماليك، وهو يضبطر إلى البقاء هناك حتى سبتمبر، مستولياً لحسابه على جميع أراضي وحقوق وصلاحيات سلاطين القاهرة، التي يضيف إليها - وإن كان الأمر يظل بالغ الالتباس-خلافة الخليفة العباسي. ويسارع شريف مكة إلى إعلان الولاء. وبعد ذلك بوقت قصير، في عام ١٥١٩، يعلن قرصان عثماني صار حاكماً للجزائر خضوعه هو الآخر: وكان اسمه خير الدين باربا روسا، الذي سوف يصبح فيما بعد الأميرال الأكبر والمؤسس الحقيقي للقوة البحرية العثمانية في البحر المتوسط.

عند إرتقاء سليم العرش، كانت الإمبراطورية العثمانية دولة مكللة بهيبة فتح القسطنطينية وقتالها في سبيل العقيدة ضد كفار أوروبا، إلا أنها كانت مع ذلك قوة ثانوية بالمقارنة مع الإمبراطورية المملوكية التي كانت قد أنزلت بالأولى، منذ

عهد غير بعيد، هزائم متكررة فى قيليقيا. ومن دولة كانت، فى عام ١٥١٢، على حافة التفكك، حولها سليم إلى وارث وحيد لبيزنطة ولبغداد، إلى امبراطورية ضخمة قائمة فى ثلاث قارات. وسوف يستمر وجودها هناك على مدار أربعة قرون.

لكن ذلك لم يكن غير حدث في الخطة الكبرى للسلطان العثماني، الذي غادر القاهرة معلناً أن هدفه الجديد سوف يكون إيران، للتخلص من الشاه. وبعد استعدادات طويلة خلال قضاء الشتاء في دمشق، يصل إلى ضفاف الفرات في مايو ١٩٥٨. وعندما يصل إلى هناك، يرفض جيشه رفضاً قاطعاً أن يخطو خطوة أخرى صوب الشرق. وخوفاً من حدوث تمرد، يفضل سيد جزء ملحوظ من العالم التراجع عن عزمه. ويرجع في اتجاه اسطنبول حيث يدرس شن حملة جديدة ضد الشاه اسماعيل، مولياً عناية خاصة للمراحل وللإمدادات. لكن الحملة لا تحدث البتة لأنه يموت في سبتمبر ١٥٥٠، إثر مرض قصير.

سليمان القانوني (١٥٢٠ – ١٥٦٦)

آنذاك كان سليمان، الإبن الوحيد الباقى لسليم، فى نحو الخامسة والعشرين من عمره، وكان قد شغل منصب والى مانيسا، وأحياناً، كان يمارس فى اسطنبول نوعاً من النيابة الشرفية عندما كان والده يخوض حملات فى أماكن قاصية. ولم يكن الرجل شهيراً، وفى الباب وفى الجيش، كانت الفصائل، التى أخضعها سليم بقسوة، تعاود التمسك بالأمل وهى ترى أميراً شاباً يرتقى العرش، كانت تظن أنه بلا خبرة وبلا إرادة. لكنها كانت تخدع نفسها. ففى بضع سنوات، سوف ينجح سليمان فى تدعيم عمل أبيه وضمان السلم الداخلى للإمبراطورية وتوسيع حدودها حتى الحدود القصوى لمجال عمل جيوشه.

فى عهد سليم، كانت إرادة واحدة فاصلة تعبر عن نفسها: هى إرادة السلطان وحده، الذي كانت رؤوس من شغلوا تحت أمرته منصب الصدر الأعظم، وهم مجرد

منفذين، تقطع لدى أبسط تململ، أما من شغلوا هذا المنصب فى عهد سليمان فسوف يتمتعون، خلافاً لذلك، بمجال واسع غالباً للمبادرة وللمناورة، دون أن يكون بوسعنا تحديد دور العاهل فى القرار. وأياً كان الأمر فإن الثلث الأول لعهد سليمان يسمح بظهور التعاون الوثيق بين دائرة محدودة من المقربين إلى السلطان والصدر الأعظم، ويتميز بتماسك ملحوظ فى تحديد الخيارات والأولوبات.

وكان سليمان من الحكمة بحيث يبقى الصدر الأعظم محمد بيرى باشا فى منصبه، وكان الصدر الأعظم رجلاً يتمتع بالاحترام لما يتميز به من حكمة وخبرة ولكونه قد تمكن، منذ عام ١٥١٨، من خدمة سليم خدمة نافعة دون أن يتعرض أنويات غضبه الرهيبة. وقد استخدم هذا الرجل الحكيم نفوذه على السلطان الجديد لدفعه إلى تصحيح شامل للتدابير الأكثر افتقاداً للشعبية التى كان سلفه قد إتخذها. وكان سليم قد حاول خنق الاقتصاد الصفوى، المعتمد على أسواق بورصا وحلب، بفرضه على الحدود الشرقية لولاياته حصاراً صارماً كان تطبيقه مصحوباً باساءة الاستخدام. وعلاوة على ذلك، فإن قطع التجارة الكبيرة مع الشرق كان كارثياً بالنسبة للمنتجين والتجار العثمانيين أنفسهم. وقد استعاد الشرق كان كارثياً بالنسبة للمنتجين والتجار العثمانيين أنفسهم. وقد استعاد سليمان حرية التجارة، مع إشتراط قيودا مختلفة، وأنصف من كانوا ضحاياً السلب، كما ميز ارتقاءه العرش بمنح هبات عظيمة للإنكشارية وبتدابير عفو. والمحصلة أن سمعته كعاهل عادل ورؤوف قد توطدت في بضعة أسابيع توطداً راسخاً،

وعند إعلان موت سليم، تصور چنبردى الغزالى، بيلير بك سوريا وفلسطين القوى، أن الفرصة قد سنحت لكى يعلن نفسه عاهلاً، وقد جرى، على نحو مناسب، إرسال جيش عثمانى ضد المتمرد الذى بينت هزيمته، في أوائل عام ١٥٢١، أن السلطان قادر على فرض احترام سلطته في جميع ولاياته.

الإستيلاء على بلجراد ورودس

تتخذ سياسة سليمان الخارجية، منذ الأشهر الأولى، اتجاهات مختلفة الغاية عن اتجاهات سياسة أبيه. فقد أخضع سليم كل شيء النضال المستميت ضد الشاه، وهو نضال سأم جيشه من مواصلته. وقد رأى السلطان وصدره الأعظم أن من الحكمة توجيه هذا الجيش ضد خصوم آخرين كانوا بالنسبة له خصوماً طبيعيين أكثر: كفار أوروبا. وكان من اللائق على أية حال مراعاة الشاه، وسوف يجرى إرسال مفاوض إلى تبريز سراً، وإذ يبدى الأمل في تطبيع العلاقات، فإنه ينجح خلال أكثر من سنة في ثنى الشاه عن كل عمل غير مناسب ضد الأراضى العثمانية. وفي الوقت نفسه يحرز السلطان نجاحين باهرين في الساحة التي كان جده الأكبر محمد الفاتح قد اضطر إلى التخلي عنها.

وخلال عهد سليم، وقعت حوادث طفيفة على حدود المجر. ويتذكر سليمان هذه الحوادث بشكل مناسب الغاية عندما يصل إلى علمه أن السفير العثمانى الذى أرسل إلي بودا لإعلان ارتقائه العرش قد عومل من جانب الملك لويس الثانى بشكل عديم الأدب: والواقع أن السلطان كان بحاجة إلى ذريعة حرب لجر جيشه إلى حرب مقدسة حقيقية تعيد إليه الثقة فى نفسه وتستعيد، بفضل الأسلاب الضخمة، حب الحملات. وان يتم الكشف عن الهدف – الحدود المجرية – إلا عندما يغادر سليمان اسطنبول فى ١٨ مايو ١٩٥١. وبعد بضعة أسابيع من العمليات، سوف تسقط بلجراد وعدة قلاع مجاورة فى سلطة العثمانيين، مما يؤدى إلى تعزيز مواقعهم على الضفة اليمنى لنهر الدانوب وفتح السبيل أمامهم، بالنسبة لحملات تائية، عبر المسار الأوسط للنهر ووادى الساق.

وتشهد السنة التالية عملية مركبة، برية وبحرية، ضد رودس. وكان السلاطين قد تسامحوا مع هذا الحصن لوجود الفرنجة في شرقي البحر المتوسط متى كانت مصالح إمبراطوريتهم لا تفرض عليهم احتكار السيطرة على البحار المجاورة، وقد

خلق فتح مصر ظروفاً جديدة: فقد أصبحت المواصلات بين العاصمة، وموانى، المشرق والأسكندرية مشكلة عثمانية داخلية. وإذا تركنا جانباً القراصنة المسيحيين والمسلمين في بحر إيجه، فإن العقبة الأخيرة في وجه أحلامه في ذلك العصر، وهي عقبة ساحلية فقط، كانت تتمثل في جزر الدوديكانيس، التي يسيطر عليها دائماً فرسان القديس يوحنا، وتضاف إلى ذلك السبب الاستراتيجي الشكايات التي يمكن السلطان تبنيها تجاه إتحاد (اتحاد القديس يوحنا الأورشليمي) كان كبار قادته قد تأمروا مع أعداء الإمبراطورية، الشاه المهرطق والسلاطين الماليك. وفي الشهر الخامس الحصار، في ٢٠ ديسمبر ٢٠٥١، تستسلم رودس بشروط مشرفة: فالقائد الأكبر لفرسان رودس ورجاله يمكنهم الرحيل إلى أوروبا، وفيما عدا قبرص، التي تدفع البندقية جزية عنها، أصبح شرقي البحر المتوسط بحيرة عثمانية. وفي مكان أبعد منذ ذلك، منذ سنة، كانت قوات السلطان قد استوات على اليمن.

المملات في المجر – مصار ڤيينا (١٥٢٩)

بعد سبعة شهور من عودته من رودس، في ٢٧ يونيو ١٥٢٣، يتخذ سليمان قراراً سوف تمتد آثاره على السنوات الاثنى عشر التالية. إذ كان قد جرى توجيه الشكر إلى الصدر الأعظم محمد پيرى باشا على خدماته المخلصة والسماح له بالتقاعد في أراضيه. وكان خليفته، ابراهيم، الذي كان حتى ذلك الحين وجيهاً من الدرجة الثانية من وجهاء البيت الإمبرطورى، رجلاً غير معروف، من إيپيروس، يتمتع بحظوة لدى السلطان. والواقع أن التعاون الوثيق بين سليمان وصديقه الشاب سوف يقود لوقت طويل إلى أسعد النتائج بالنسبة للإمبراطورية، أكان ذلك في الداخل أم في الخارج. فابراهيم باشا، الذكى، والواقعي، والنشيط، والذي يتمتع بحس سياسي حاد وبشخصية بالغة القوة، سوف يلعب دوراً من الدرجة الأولى يجعل فترة توليه منصب الصدر الأعظم (١٥٢٣ – ١٥٣٦) الفترة الأكثر روعة للعهد الذهبي العثماني.

والحال أن التعيين المفاجىء لمحسوب في المنصب الأعلى في الدولة دون أن يمر بالمدارج التي كانت تقود عادة إليه كان حدثاً لم يسمع بمثله من قبل. وقد تمثل أثره الفورى في إثاره حسد عميق مُولِّد لعواقب وخيمة. فالوزير الثاني، أحمد باشا، الساخط، يحصل كتعويض له على مهام ولاية مصر، وهي مصدر لإيرادات ضخمة. وبعد وقت قصير من وصوله إلى القاهرة، في أوائل عام ١٩٢٤، يعلن نفسه هناك سلطاناً. وتتمكن القوات العثمانية الموالية (السلطان العثماني) من القضاء عليه واستعادة النظام، على أن مغامرة أحمد باشا قد اثبتت إلى أية درجة كانت إدارة وحماية هذه الولاية المحيطية، التي قلما وجد الباب (العالي) الوقت للإهتمام بها منذ فتحها الذي لم يمض عليه وقت طويل، تتطلب إعادة تنظيم.

وفى تلك المناسبة، قدم ابراهيم باشا برهان قدراته. ففى ٢٢ مايو ١٥٠٤، كان قد تزوج من إحدى شقيقات السلطان، وهو حدث تميز باحتفالات باذخة فى السطنبول سوف تظل باقية فى الذاكرة. وبعد شهرين من ذلك، مكللاً بهذه الهالة الجديدة للهيبة، يتيهيا الصدر الأعظم لمغادرة اسطنبول فى مهمة فى مصر سوف تدوم أكثر من سنة. ويقضى ابراهيم باشا على التجاوزات التى اقترفها الولاة السابقون الذين، بفضل بعد السلطة المركزية، كانوا قد راكموا المظالم وأعمال الفساد. وفى نهاية الأمر تجد مصر نفسها مزودة بتنظيم إدارى نموذجى، وتتم استعادة النظام الداخلى بحزم، ويجرى كسب ولاء زعماء البدو وتجديد ترسانة السويس للسماح بتوطد الوجود البحرى العثماني فى البحر الأحمر، وبغضل عمل الصدر الأعظم، تتمتع مصر بالسكينة على مدار قرن.

لكن مهمة ابراهيم باشا تقطعها رسالة من السلطان تدعوه إلى العودة إلى السطنبول على وجه السرعة. وكان الأحد الأسباب يتمثل فى تمرد الإنكشارية الذى نشب فى مارس ١٥٢٥ ولكن الذى تسنى، فى نهاية الأمر، قمعة بشكل فعال. وكان السبب الآخر يتمثل فى استئناف الأعمال الحربية ضد المجر، بعد سلسلة من

الحوادث الحدودية، خاصة فشل الغارات العثمانية في أراضي العدو. والواقع أن السببين كانا مرتبطين: فشن حملة في المجر مصحوبة بالاستيلاء على أسلاب من شأنه السماح بتهدئة خواطر الإنكشارية.

وكانت العمليات قصيرة: فسليمان الذي يغادر اسطنبول في ٢٣ أبريل ٢٥١، يلتقى الجيش المجرى في ٢٩ أغسطس في سبهل موهاكس المليء بالمستنقعات، وفي غضون ساعتين، تتمكن مدافع السلطان وقوات أكثر قدرة على المناورة بكثير من إبادة سلاح الفرسان الثقيل المدرع بالحديد. ويهلك الملك لويس الثاني في المعركة. ويصبح الطريق إلى بودا مفتوحاً. ويدخل سليمان المدينة في ١١ سبتمبر، وخلفاً للويس الثاني، الذي مات دون أن يترك ذرية، يُنصب السلطان چان زابولاي، قويقود ترانسلقانيا والرجل القوى في ما تبقى من المملكة، والذي يصبح من ثم تابعاً للباب (العالي). وبعد ذلك بشهرين، يجتمع النبلاء المجريون المعادون لزابولاي في بريسبورج حيث يعلنون ملكاً ارشيدوق النمسا فرديناند، شقيق شارل الخامس في بريسبورج حيث يعلنون ملكاً ارشيدوق النمسا فرديناند، شقيق شارل الخامس من جانب الدايت (الجمعية السياسية) بالنسبة لآل هابسبورج: هذان، منذ ذلك الحين، هما المبدأن اللذان سوف يؤسس كل من الجانبين المتنازعين على أحدهما شرعية مطالبه الخاصة بالمجر على مدار قرنين ونصف، وباسمهما قلما سوف شرعية مطالبه الخاصة بالمجر على مدار قرنين ونصف، وباسمهما قلما سوف تتوقف المواجهة بينهما.

وكان السلطان ما يزال في المجر عندما وصل إلى علمه خبر التمرد الذي سوف يشعل الأناضول. وكان تمرد هراطقة شاه قولي في عام ١٥١١ قد تبعه في عام ١٥٢٠ تمرد آخر، قمع بقسوة، هو تمرد شاه ولي، في المناطق نفسها. لكن الأسباب العميقة للسخط الأناضولي لم تكن قد أصبحت بذلك أقل قدرة على الاستمرار: شقاء التيماريين، تقييد حقوق زعماء القبائل، الإدارة غير المتفهمة والفاسدة غالباً. كما أن تمرد ١٥٢٦ – ١٥٢٧، الذي سرعان ما سوف يشهد اتساعاً عظيماً، قد اتخذ هو أيضاً طابع حركة مهرطقة وأوقع خسائر بقوات ولاة

المقاطعات. وكان يتعين اللجوء إلى وسائل استثنائية للتغلب عليه، لكن ذلك كان قد حدث قبل وصول الصدر الأعظم. وأياً كان الأمر فقد تمكن هذا الأخير من أن يتخذ عندئذ التدابير اللازمة لتلبية أمانى المستائين، إلى هذا الحد أو ذاك. ومن حيث الجوهر، فقد تمت استعادة النظام في الأناضول حتى تفجرت انتفاضات الجلاليين الضخمة في أواخر القرن. وبعد التهدئة الدائمة للإنكشارية، فإن هذا النجاح الجديد يرجع الفضل فيه إلى ابراهيم باشا.

وفى المجر، فور إعلان فرديناند ملكاً من جانب دايت بريسبورج، زحف فرديناند ضد منافسه زابولاى الذى تنزل به الهزيمة لدى أول اشتباك. وعندئذ يطلب هذا الأخير عون السلطان فى استعادة عرشه. تلك كانت أصول «الحملة السنية» الرابعة التى غادر سليمان من أجلها اسطنبول فى ١٠ مايو ١٩٢٩، برفقة الصدر الأعظم الذى كان، منذ عدة أسابيع، قد أضاف إلى ألقابه لقب الچنرال الأعلى (سرعسكر) للجيوش العثمانية ولقب بيلير بك روميليا. وفى ٨ سبتمبر، يتم انتزاع بودا من الأباطرة، وبعد ذلك بعدة أيام، يجرى تنصيب چان زاپولاى ملكا على المجر. لكن سليمان وابراهيم لم يخوضا الحملة سعياً وراء الهدف الوحيد الذى يتمثل فى تحقيق هذا الأمر الشكلى، فتحدياً للفصل المتأخر ولأمطار الخريف، يصل الجيش العثمانى، المؤلف من ١٢٠٠٠ رجل، فى ٢٧ سبتمبر، إلى أسوار قيينا، التى كان فرديناند قد اتخذ قراراً حكيماً بالانسحاب منها والتى لم يكن يدافع عنها غير نحو ٢٠٠٠ جندى، على أن صمود المحاصرين، والأسوار يكن يدافع عنها غير نحو ٢٠٠٠ جندى، على أن صمود المحاصرين، والأسوار القوية للمدينة واحتمال أحوال مناخية غير مؤاتية سوف تدفع السلطان إلى رفع الحصار فى ٢١ أكتوبر. وقد عاد إلى اسطنبول بعد ذلك بشهرين.

ويبدو أن حملة ثيينا ترمز إلى الحد الأقصى الذى يمكن بلوغه فى الغرب خلال فصل واحد من جانب الجيش العثمانى الذى جرت العادة على ألا يخرج قبل أواخر أبريل وعلى أن يرجع قبل الشتاء. وعلى الرغم من تفوقهم فى الرجال والعتاد، فإن العثمانيين لن يكرروا التجربة من جديد قبل عام ١٦٨٣ و، فى هذه

المرة أيضاً، سوف تمنى التجربة بالفشل. وإذ تصبح قيينا بعيدة عن المنال، فإن الحملات العثمانية ضد النمسا، والتي لا تصل، إلا نادراً، إلى الولايات الوراثية لآل هابسببورج، تبدو تكراراً لا ينتهى لعمليات زحف، دون معركة حاسمة، تعود باستنفاذ القوى وبالخراب على كل من الجانبين المتنازعين،

وان يتاخر استئناف الأعمال الحربية. فإذ يحاصر الأباطرة بودا، يخرج سليمان في ٢٥ أبريل ١٥٣٢ في حملة تسميها كتب الأخبار العثمانية «حملة ألمانيا»، إذ كان يتعين على الجيش الوصول إلى جراتس، التي يصل إليها في سبتمبر، ومن ثم في وقت متأخر جداً من الفصل بما لا يسمح بالزحف إلى مكان أبعد منها. ويستولى العثمانيون على القلاع في المجر الجنوبية، والتي لم تكن تحتم مثل هذا الحشد للإمكانات، وسوف تؤدي مفاوضات ديبلوماسية، تبدأ بعد ذلك بوقت قصير في اسطنبول، إلى هدنة، وإلى إبقاء مؤقت على الوضع القائم في المجر، حيث يحتفظ كل من فرديناند وزابولاي بالأراضي التي كان يسيطر عليها في أواخر عام ١٥٢٩ ويدفع كل منهما الجزية لسليمان بناءً على ذلك.

فتح العراق . الصدر الأعظم إبراهيم باشا

فى الشرق، كانت المساومات التى اضطلع بها سليمان فى بداية عهده قد أدت فى عام ١٥٢٣ إلى وصول سفير صفوى إلى اسطنبول وإلى عقد هدنة. وفى السنة التالية، مات الشاه اسماعيل، تاركاً كخليفة له طفلاً فى العاشرة من العمر، هو ابنه البكر طهمسب. وسرعان ما يدخل زعماء قبيلة الكيزيلباش فى نزاع فيما بينهم، سعياً إلى ممارسة السلطة باسم الشاه الحدث. وهكذا تجد إيران نفسها غارقة فى فترة من القلاقل الداخلية ليس من شائها إلا أن تدخل السرور على أفئدة العثمانيين، المتحررين من أى قلق من هذه الناحية فى الوقت نفسه. إلا أنه، فى عام ١٩٧٨، يعلن أمير طموح من الكيزيلباش نفسه حاكماً لبغداد ويرفض سلطة الشاه. وإذ كان قد فكر فى إعلان ولائه لسليمان، فإنه يجرى اغتياله بعد

ذلك بوقت قصير، ويسترد الصفويون البلاد. ويستنتج السلطان العثماني من المسالة أن لجوء الحاكم المتمرد إلى إعلان الولاء له يمنحه حقوماً في بغداد. لكن الوضيع في المجر لا يسمح له بالتدخل في بغداد فوراً.

ثم، في عام ١٥٣٠ أو عام ١٥٣١، ينتقل أولام تاكائر، الوالى الصفوى على أزيربيچان، الذي خابت طموحاته، إلى الأراضى العثمانية ويمثل أمام الباب (العالى) حيث يتمكن من إغراء ابراهيم باشا، وكان الكره الذي يكنه لشريف بك، أمير بيتليس، قد جر إلى ضياع اعتبار هذا الأخير الذي سوف يطلب، مدفوعاً بضعط الظروف، عون الشاه للدفاع عن إمارته، ولم يكن طهمسب حكيماً في تورطه في هذه المسألة التي انتهت نهاية شديدة السوء بالنسبة لشريف بك، وقد اتاحت، علاوة على ذلك، لسليمان ذريعة لشن الأعمال الحربية بمجرد ما أن أدى إنتهاء المفاوضات مع الأباطرة أخيراً إلى إطلاق يديه للانقلاب على الشرق.

وفى أواخر عام ١٥٣٣، يغادر ابراهيم باشا اسطنبول على رأس جيش كبير استعداداً لفتح العراق العربي. ومن الناحية العسكرية، بدت العملية سهلة، إذ كانت الحاميات الصفوية عاجزة دائماً عن إبداء مقاومة جادة للمدفعية العثمانية. وهكذا فإن هدف ومن ثم طبيعة الحملة سوف يتغيران بشكل مفاجيء. وخلال قضاء الشتاء في حلب، سوف ينجح بالفعل عدد من أمراء الأكويونلو، اللاجئين في الأراضى العثمانية منذ سقوط سلالتهم الحاكمة، في الاحتيال على ابراهيم باشا، بتصويرهم له فتح الهضبة الإيرانية على أنه عمل بالغ اليسر. وسرعان ما يجرى بتضميص أراض على الورق للبعض وللبعض الآخر. والواقع أن الصدر الأعظم، الذي نسى دروس حملة تشالديران، ينخرط في مشروع كان نجاحه يتطلب الذي نسى دروس حملة تشالديران، ينخرط في مشروع كان نجاحه يتطلب المدد من السلطان الذي يجتاز الأناضول على رأس جيش تعزيزي.

وكما يمكن لنا أن نتوقع، فإن طهمسب يتجنب كل مواجهة. ويؤدى نقص الأغذية وكذلك الأحوال المناخية غير المؤاتية إلى دفع السلطان إلى اتخاذ طريق بغداد، التي يدخلها دون قتال في نوقمبر ١٥٣٤. ويتم تحقيق الهدف، لكن المقابل كان خسائر هامة: المجاعة، الأوبئة التي تصيب البشر، الأوبئة التي تصيب الحيوانات، العتاد المتروك على الطريق. وأياً كان الأمر، يتمتع ابراهيم باشا دائما بالحظوة الإمبراطورية: فهو يحصل على رأس ناظر المالية، الدفتر دار اسكندر شلبي الذي، منذ رحيل آميد، لم يكف عن انتقاد العمليات. وخلال قضاء الشتاء في بغداد، يعلم السلطان أن طهمسب يهدد موقع قان. ويجتاز الجيش العثماني زاجروس بعناء ويصل إلى تبريز ليكتشف أن الشاه، الأكثر سرعة، قد تحول بالفعل إلى إيران الشرقية. وتخلياً عن هذه المطاردة التي لا طائل من ورائها، يأخذ السلطان من جديد طريق اسطنبول التي يصل إليها في أوائل عام ١٣٦٨، ولا تعود هاتان السنتان من العمليات الصعبة في النهاية على العثمانيين إلا بضم العراق العربي وعدد من مناطق ارضروم وقان. على أن هذا المواقع، التي كان العراق الحربي وعدد من مناطق ارضروم وقان. على أن هذا المواقع، التي كان بالإمكان الحصول عليها بشروط أقل تكلفة من حيث الرجال والعتاد، سوف تصبح في أثر ذلك حصوناً وطيدة للدفاع العثماني على الجبهة الشرقية.

وبعد شهرين من عودة الجيش، في ليلة ١٤ – ١٥ مارس ١٥٣٦، سوف يجرى إعدام ابراهيم باشا سراً. أما أسباب خسارته للحظوة فهي غامضة. ويمكن افتراض أن الفشل النسبي لحملة العراقين قد لعب في ذلك دوراً كبيراً، كما لعب دوراً فيه النفوذ المتعاظم لحاشية السلطان، خاصة نفوذ محظيته حورم سلطانه (روكسلان).

وينهى موت ابراهيم باشا الفصل الأول من عهد سليمان، الرائع والفاتح، والذى تم خلاله الوصول إلى الحدين النهائيين للتوسع العثماني، في الغرب وفي الشرق: إن قيينا لن يتم الإستيلاء عليها أبداً، وأزيربيچان لن يتم احتلالها بشكل دائم أبداً، والواقع أن الإرادة الحازمة والثابتة التي ميزت تصريف أمور الدولة منذ

عام ١٥٢٣ إنما تجد تفسيرها في التعاون الوثيق بين العاهل وصدره الأعظم. ومع اختفاء هذا الأخير، سوف يبدو الدور السياسي الشخصي لسليمان أقل سهولة على التميز، وحتى تعيين محمد باشا سوكوالو، في أواخر العهد، فإن من شغلوا منصب الصدر الأعظم، رغم كونهم رجالاً قادرين غالباً، هم شخصيات جد باهتة بجانب ابراهيم باشا. لكن هذا التلاشي النسبي للسلطان على المسرح السياسي لن يكون مماثلاً على مسرح القائد الحربي: فخلال السنوات الثلاثين الأخيرة لعهده، سوف يخوض سليمان كذلك سبع «حملات سنية».

والواقع أن الإمبراطورية العثمانية، عند اختفاء ابراهيم باشا، كانت، من جميع النواحي، وطيدة البنيان على القواعد التي خلفها سليم الأول، فالإدارة والجيش من الآن فصاعداً قادران على تولى مهمة السيطرة على أراض شياسعة ومتعاظمة بسرعة، والواقع أن هذه التعاظمات تتيح بدورها قواعد وطرقاً للذهاب إلى أماكن أبعد فأبعد، فحملة سليمان باشا خادم البحرية، التي انطلقت من السبويس في عام ١٥٣٨، لن تحصل على النجاح المنتظر ضد برتغاليي الهند، لكنها سوف تقود إلى الاستيلاء على عدن وإلى تعزيز الوجود العثماني في اليمن. وفي المغرب، سوف يتمكن خير الدين باشا، «باربا روسا»، الأميرال الأكبر، بيلير بك الجزائر، من الاستيلاء على تونس في عام ١٥٣٤، لكن شارل الخامس سوف يطرده منها في السنة التالية. على أن العثمانيين كانوا قد عرفوا طريقهم إليها: وسعوف ينتهون بالاستيلاء عليها بشكل نهائي في عام ١٥٧٤. وأخيراً، فإن فتح العراق العربي يتيح للعثمانيين مخرجاً على الخليج الفارسي، الذي تعتبر أهميته التجارية ملحوظة. كما تشكل البصرة قاعدة إنطلاق لحملات تسمح لهم بوضع الضفة العربية للخليج تحت سيطرتهم. وهكذا فإن البحارة الأتراك الجسورين، إذ يخرجون من البحر الأحمر، يظهرون بعيداً على سواحل أفريقيا الشرقية، دون أن بنشيتوا هناك منشأت دائمة.

وهكذا، فمنذ عام ١٩٥١، تعتبر الفتوحات العثمانية التالية – الثانوية نسبياً – كامنة في منطق الأمور. وإذا كان العثمانيون لا يتمكنون من اجتياز حاجز مالطة في عام ١٥٥٥، فقد كانت قبرص وكريت والجزر الأصغر مدعوة إلى السقوط في أيدى السادة الوحيدين للقوة البحرية في شرقي البحر المتوسط، وسوف تؤدى إعادة التنظيم العسكرية لتخوم المجر وتأديب تابع مولدافي إلى السماح لهم بالوصول إلى حدود بولندا من ناحية، ومن ناحية أخرى، بضم الأراضى الواقعة بين بروت ومصبات الدنيير. وأخيراً، فإن مقاطعة ارضروم الحدودية سوف تثبت أهميتها بالنسبة لفتح جيورجيا والضفاف الشرقية للبحر الأسود.

وقد تمثل العمل السياسى الأخير الذى أنجزه ابراهيم باشا، قبل عدة أيام من إعدامه، فى إقامة علاقات دائمة مع فرنسا. وكانت هذه الأخيرة تشترك مع الإمبراطورية العثمانية فى أن لهما خصماً طبيعياً مشتركاً: آل هابسبورج، فمهمة چان دولا فوريه، التى أعدت لها مهمات ديبلوماسية مختلفة خلال السنوات العشر السابقة، تسمح بعقد اتفاق يؤكد ويمد عبر كل الإمبراطورية الامتيازات التى كان التجار الفرنسيون يتمتعون بها فى مصر فى زمن الماليك، وهى امتيازات كان قد تم تجديدها بالنسبة لهذه الولاية من جانب سليم الأول، ثم من جانب سليمان بعد ذلك بعدة سنوات. وقد نجمت هذه الامتيازات عن تعهدات متبادلة بشأن تعاون عسكرى ان يؤثر تحويله إلى واقع ملموس فى نهاية الأمر إلا على عمليات ثانوية. وأياً كان الأمر، فمع چان دو لا فوريه، يصبح وجود ممثل ديبلوماسى فرنسى لدى وأياً كان الأمر، فمع چان دو لا فوريه، يصبح وجود ممثل ديبلوماسى فرنسى لدى الباب (العالى) دائماً بشكل فعلى.

معارك جديدة مع أسبانيا والنمسا

فى صفوف حاشية سليمان، كان حزب يتزعمه الأميرال الأعلى باربا روسا يدفع فى أتجاه شن الحرب ضد البندقية، وعلى الرغم من الموقف المتصالح الذى الخذته الجمهورية – التى كان لديها أيضاً شكايات تستحق الإعراب عنها تجاه

الباب (العالى) – فقد نشبت الأعمال الحربية في عام ١٥٣٧. والواقع أن إنزالاً عثمانياً في البويل، ثم عملية مركبة، برأ وبحراً، ضد كورفو وبقيادة السلطان شخصياً لن يؤديا إلى أية نتيجة ملحوظة. وكان لابد من مواصلة المعارك في البحر حيث يتسنى لباربا روسا، بعد زحزحة البنادقة عن مواقعهم الأخيرة في الأرخبيل، أن يواجه بنجاح في بريقيزا، على ساحل ايبيروس، أسطولاً مشتركاً للبندقية والبابا وأسبانيا، تحت قيادة آندريا دوريا (٢٥ سبتمبر ١٥٣٨). وفي نهاية الأمر، سوف يتفق البنادقة والعثمانيون على عقد الصلح، الذي سوف يجرى التصديق عليه في عام ١٥٤٠ مع منح امتياز جد مؤات للمصالح التجارية لجمهورية المندقية.

وخلال ذلك الزمن، في عام ١٥٣٨، كان سليمان قد خاض معركة جديدة، ضد مولدا في هذه المرة، التي كان فويڤودها پيترو راريش قد تناسى واجباته كتابع الباب (العالى): فقد أبدى موقفاً معادياً تجاه بولندا التي كانت صديقة لهذا الأخير، واحتفظ بعلاقات تواطؤ مع النمسا. ولا يقابل السلطان أية مقاومة ويعين فويڤودا جديداً ويضم الأراضى التي تفصل مولداڤيا عن القرم.

وقد أدى موت چان زاپولاى، ملك المجر الذى نصبه السلطان، إلى استثارة استئناف الأعمال الحربية مع الأباطرة، إذ أن فرديناند لم يعترف بانتقال التاج إلى چان سيچيسموند زاپولاى، المولود قبل اختفاء أبيه بأسبوعين، والواقع أن حصار بودا من جانب النمساويين، والذى سوف يجرى رفعه بسرعة، سوف يدفع سليمان إلى اتخاذ قرار بالخروج فى حملة فى عام ١٥٤١. وعند وصوله إلى بودا، سوف يضع السلطان المجر تحت السلطة العثمانية المباشرة، إلى حين بلوغ چان سيچيسموند سن الرشد. والواقع أن المجر قد أصبحت ولاية من ولايات الإمبراطورية العثمانية، مقسمة إلى سنجقين ومزودة بحاميات قوية لدرء أية عودة هجومية من جانب الأباطرة. إلا أنه، بعد ذلك بسنة، كان على حامية بست رد هجوم من جانب هؤلاء الأخيرين. وأياً كان الأمر، فإن سليمان يضطلع فى الاتجاه

نفسه، في عام ١٥٤٣، بحملة جديدة، جيدة التنظيم بشكل رائع. وتقود هذه الحملة إلى فتح ايزتيرجوم وزيكيسفيهير قار وعدد من الأماكن في المجر الغربية، وهو ما يؤدي إلى حماية بودا بسلسلة من الحصون المتقدمة. ومنذ السنة التالية، سوف توطد القوات العثمانية الدفاع عن الولاية بالاستيلاء على فيسجراد، وسوف تؤدي مفاوضات طويلة وصعبة مع سفراء فرديناند، في ١٩ يونيو ١٥٤٧، إلى عقد هدنة مدتها خمس سنوات. وقد أعترفت النمسا بتبعيتها للباب (العالي) بموجب هذه المعاهدة التي رفض شارل الخامس التوقيع عليها.

وبعد تخلصه مؤقتاً من كل تهديد من الغرب، يحول سليمان مرة جديدة بصره صوب إيران. فالأمير القاص ميرزا، الذي تمرد ضد أخيه طهمسب، كان قد لجأ عند السلطان وولد لدى حاشية هذا الأخير مشاريع حربية. والواقع أن حورم سلطانه كانت تتمنى حرباً يمكن أن يبرز فيها زوج ابنتها رستم باشا، الصدر الأعظم منذ عام 3301. ولم تكن لدى سليمان دوافع أكثر ولا أقل من المعتاد لخوض حملة ضد الصفويين – غير إستيلاء الشاه على قان – إلا أنه يقرر أخيراً خوضها في عام ٨301. ومرة أخرى أيضاً، يستولى على تبريز دون مقاومة، ويعيد فتح قان، ويؤمن لنفسه عدداً من المواقع الحصينة في الأناضول الشرقية وفي چيورچيا، ثم يرجع إلى اسطنبول في أواخر عام ٢٥٥١. ولا تتناسب النتيجة التي تم الوصول إليها دائماً مع الجهود والمصاريف المبنولة في هذه الحملات المكلفة في الشرق.

وتؤدى حوادث حدودية مرتبطة بدسائس فرديناند في ترانسلڤانيا إلى تفجير أعمال حربية من جديد ضد النمسا، هذه المرة في المملكة التابعة للباب (العالى)، والتي كان رجلها القوى خلال ما قبل بلوغ چان سيچيسموند سن الرشد، الكاردينال مارتينوتزى، الذي استولى عليه الطمع، قد دفع السكان إلى الثورة وحصل على دعم من الأباطرة مع سعيه على الرغم من ذلك إلى اعتراف السلطان به ملكاً. وقد بدأ محمد بك، بيلير بك روميليا (محمد باشا سوكوللو فيما بعد)،

العمليات في بانات في عام ١٥٥١، إلا أنه سرعان ما اضطر إلى التحول في اتجاه صربيا، وفي السنة التالية، يتمكن على باشا، بيلير بك بودا، من دحر العدو في زيچيد، ثم يتجه إلى الاستيلاء على ثيزيريم، في المجر الغربية، وبعد ذلك بوقت قصير، يتمكن محمد بك والوزير الثاني أحمد باشا من فتح تيميزڤار، ثم أماكن بانات الأخرى، التي يجرى على الفور تحويلها إلى ولاية عثمانية، ومواصلة لزحفهما عبر المجر، يستوليان على زولنوك، إلا أنهما يحاصران دون طائل موقع إيچير، في شمالي البلاد.

وفي الشرق، كان طهمسب قد أرسل جيشاً للاستيلاء على حصون الضفة الشمالية لبحيرة قان. ورداً على ذلك، يخرج سليمان من اسطنبول في عام ١٥٥٨ لخوض «حملته السنية» الثانية عشرة، وهي الثالثة والأخيرة ضد إيران. وقد تميزت هذه الحملة بمأساة عائلية. فبعد نزوله على إلحاح حُوِّرم سلطانه، الحريصة على أن يرتقي ابنها سليم العرش بدلاً من الأمير الوارث مصطفى، المولود من أم أخرى، يشتبه السلطان في تأمر هذا الأخير ويأمر بإعدامه عند ذهابه لتوديعه على الطريق. أما الأبن الأصغر لسليمان، چيهانچير، فهو يموت بعد ذلك بعدة أسابيع، خلال قضاء الشتاء في حلب. ولا يبقى على قيد الحياة غير سليم، الوارث اعتباراً من الآن، وشقيقه بايزيد، والحال أن هذا الأخير، الخائف على حياته، يهرب إلى الأربعة في عام ١٥٦١.

ولا تقود حملة ١٥٥٣ – ١١٥٤ الجيش العثماني إلى ما وراء ناخچيڤان، على الآراكس. ويأخذ طريق العودة عندما يصل رسل طهمسب حاملين مقترحات صلح. وتؤدى المفاوضات إلى عقد معاهدة آماسيا (٢٩ مايو ١٥٥٥) التى تكرس الوضع القائم على الأرض، أي مجمل الفتوحات العثمانية في الشرق منذ عام ١٥١٤.

كما يصل إلى آماسيا سفراء فرديناند، ومن بينهم بوسبيك الشهير، ارغبته هو الآخر في التفاوض على صلح، ولا يوافق الباب (العالى) إلا على هدنة وتبدأ الأعمال الحربية من جديد في عام ١٥٥١. وسوف يقوم العثمانيون بلا طائل بحصار زيچيتقار، لكنهم سوف ينجحون على الرغم من ذلك في الاستيلاء على موقع تاتا في عام ١٥٥٨. وفي تلك الأثناء، تستمر المحادثات الديبلوماسية في اسطنبول. وتدوم حتى عام ١٥٦٢ حيث يجرى توقيع معاهدة يتخلى بموجبها فرديناند عن دعاويه بشأن ترانسلقانيا ويقبل من جديد دفع الجزية الباب (العالى).

وقد تميز الأميرال الكبير بيال باشا في عام ١٥٦٠ باسترداده من الأسبان جيزيرة چيربا. وفي عام ١٥٦٠ على رأس أسطول من ١٨١ سفينة شراعية، ينزل في مالطة أكثر من ٢٥٠٠ رجل، تعززهم على الفور قوات الريس تورجوت بك طرابلس منذ انتزاعه المكان من الفرسان في عام ١٥٥١. وقد استمر حصار مالطة التاريخي أكثر من ثلاثة شهور، من ٢٠ مايو إلى ١١ سبتمبر. وسوف يؤدي صمود المدافعين ووصول أسطول نجدة تابع لنابولي إلى دفع العثمانيين في نهاية الأمر إلى الرحيل. وسوف يثار بيال باشا من هذا الفشل بالاستيلاء، في السنة التالية، على جزيرة شيو، آخر ممتلكات چنوه في الأرخبيل.

وسرعان ما سوف تسوى أمور المجر مع وصول خصمين جديدين إلى السلطة: الإمبراطور ماكسميليان الثانى، خليفة أبيه فرديناند، في عام ١٥٦٥، ومحمد باشا سوكوللو، الصدر الأعظم منذ عام ١٥٦٥، وهو منصب سوف يحتفظ به في ظل ثلاثة سلاطين، على مدار أكثر من أربع عشرة سنة، وسوف تؤدى حوادث حدودية والتوقف عن دفع الجزية من جانب النمسا إلى نشوب حرب جديدة، ويغادر سليمان اسطنبول في أول مايو ١٦٥٦ لخوض «حملته السنية» الثالثة عشر والأخيرة، والتي سوف تقوده إلى أسوار زيجيتقار، وبعد شهر من الحصار، يتم الاستيلاء على الموقع في ٨ سبتمبر، وقبل ذلك بيومين، يموت

سليمان، العجوز والمريض، في خيمته. ويجرى تكتم الخبر حتى يتسنى لأبنه سليم الوصول إلى اسطنبول وضمان الاستحواذ على السلطة.

من سليم الثانى (١٥٦٦ – ١٥٧٤) إلى محمد الثالث (١٥٩٥ – ١٦٠٣)

ترك سليم الثانى فى التاريخ العثمانى ذكرى عاهل غير كفء يشكل خاص، وقد ترتب على ذلك قدر من النتائج الخطيرة لأن محمد باشا سوكوالو، من حيث الجوهر، هو الذى كان يصرف شئون الإمبراطورية، وهو يتوصل بوجه عام إلى الحد من الآثار المزعجة المترتبة على مبادرات السلطان ومحاسيبه. والواقع أن هذا الإنكشارى، المنحدر من أصل اسكلاقونى نبيل، كان قد اجتاز، بفضل كفاعه، الإنكشارى، المنحدر من أصل اسكلاقونى نبيل، كان قد اجتاز، بفضل كفاعه، جميع مدارج الهيراركية العسكرية والمدنية. وهذا الرجل، الذى يبلغ الستين من العمر، النشيط، زوج اسمهان سلطانه – ابنة العاهل الجديد، طويل القامة، الوقور والرزين، سوف يتكشف عن خادم جليل الدولة يفسر عمله، المتواصل على مدار فترة طويلة بشكل غير عادى، عدم حدوث قطيعة محسوسة بين عصر سليمان وعصر خلفائه الأقل موهبة.

بعد موت سليمان وعودة الجيش الإمبراطورى إلى اسطنبول، تستأنف القوات العثمانية اروميليا الأعمال الحربية ضد النمساويين بحظوظ متباينة، وفي نهاية الأمر، يصل سفراء ماكسميليان التعامل مع الباب (العالى) ويتم في أدرنه، في ١٧ فبراير ١٥٦٨، عقد صلح مدته ثمانية أعوام،

وتتميز السنوات التالية بعمليات مختلفة توطد مواقع العثمانيين في اليمن (٨٦٥ - ١٥٦٨)، كما تتميز بالمشروع المدهش الخاص بحفر قناة يقصد بها ربط الدون بالقولجا وتسهيل نقل القوات من أجل انتزاع استراخان من إيفان الرهيب. لكن هذا المشروع الطموح لم يتسن استكماله.

والحدث الأول الذي سوف يميز عهد سليم الثاني هو بالدرجة الأولى فتح قبرص، الذي يبدو أن السلطان قد جعل منه مسالة شخصية. وكان من السهل العثور على أسباب للشكوى، تبرر، على الرغم من تحفظات الصدر الأعظم، إرسال أسطول من ٣٦٠ سفينة شراعية وقوات كبيرة. وكان العثمانيون يتمتعون بتفوق ساحق من حيث عدد الرجال ومن حيث الإمكانات، لكن مصطفى باشا لالا احتاج إلى أكثر من سنة حتى يتمكن من القضاء على مقاومة البنادقة في فاما جوستا، التي لا تستسلم إلا في أول أغسطس ١٩٥١. على أن هذا الفتح العثماني الجديد قد قويل بالسخط العارم في أوروبا.

وعلى الرغم من محاولات محمد باشا سوكوالو الرامية إلى حث البنادقة على البقاء في قبرص، فإن هؤلاء الأخيرين سوف يعقدون حلفاً هجومياً ودفاعياً مع البابا بيوس الخامس وأسببانيا، وفي خريف عام ١٩٧١، يقف دون خوان النمساوي، الإبن غير الشرعي لشارل الخامس، على رأس اسطول مشترك من أكثر من ٢٠٠ سفينة شراعية، وفي ليبانت، فإن الإميرال العثماني الكبير على باشا مُؤَذِّن زاده، الذي يحوز قوات أكثر تفوقاً بشكل محسوس، يقبل بسرعة بالغة خوض المعركة، وفي لا أكتوبر ١٩٥١، تدور رحى أكبر معركة بحرية في القرن. وتنتهي بالدمار شبه الكامل للأسطول العثماني، والواقع أن آثارها سوف تكون شبه معدومة إلى حد ما، فمن جهة، يتم توقيع الصلح مع البندقية في عام ١٩٧٢، مكرساً فتح قبرص، ومن جهة أخرى، سوف يعاد بناء القوة البحرية العثمانية بعد ماكرية وفي عام ١٩٧٤، سوف تسمح بالانتزاع النهائي لتونس من الأسبان.

وأثر موت سليم الثانى، فى عام ١٥٧٤، يخلفه ابنه مراد الثالث الذى لا يهتم بالمرة بتصريف الأمور، شانه فى ذلك شان محمد الثالث (١٥٩٥ -- ١٦٠٣). وقد تميز عهدا هذين العاهلين الباهتين بانعدام استقرار عظيم للمسئوليات الوزارية: فبعد محمد باشا سوكوللو، الذى اغتاله متعصب فى عام ١٥٧٩، سوف يتم تغيير المتولين لمنصب الصدر الأعظم ثلاثة وعشرين مرة، فى حين أن هيمنة حاشية

السلطان على الشئون العامة، خاصة هيمنة السلطانات الأمهات (الوالدات)، سوف تتعاظم. والواقع أن عمل النزيه سوكوللو قد نجع فى إبقاء العظمة التى تمتعت بها الإمبراطورية فى زمن سليمان قائمة فى ظل سليم الثانى. أما السلطان الجديد، صهره، فقد كان ألعوبة فى أيدى محاسيبه واختزل بدرجة كبيرة هامش المناورة الذى كان يتمتع به. ومع اختفاء سوكوللو، تظهر الأمارات الأولى للانحطاط: الفساد على جميع مستويات الجهاز الإدارى والعسكرى، والذى يجر إلى حركات اجتماعية سوف تؤدى، فى أواخر القرن، إلى زعزعة الأناضول بدرجة عميقة.

وكانت العداوة قد تعاظمت منذ وقت طويل فى صفوف الجيش بين الأشخاص المنحدرين من الديقشرمة (تجنيد الفتيان غير المسلمين، بهدف أن يخدموا، على سبيل المثال، فى قوة الإنكشارية، والذين يحتكرون فى نهاية الأمر تولى أعلى المناصب فى جهاز الدولة) و السباهيين. والواقع أن سخط هؤلاء الجنود الذين كانوا يحصلون على مكافأت على شكل انتفاعات بأراض لم تعد إيراداتها تسمح لهم بمواجهة آثار أزمة اقتصادية عامة، ينتهى، بدعم من الأوساط الدينية، إلى إثارة القلاقل، فى عام ١٦٠٣، فى العاصمة نفسها. وينحاز السلطان إلى صف الإنكشارية الذين يهرب خصومهم، المهزومون، إلى الأناضول للإنضمام إلى فرق الساخطين الجلايين. وسوف تترتب على ذلك عقود من الانعدام الدائم للأمن وأحياناً من تمردات تتميز بعنف بالغ، خاصة فى عام ١٦٠٨.

وفى الضارج. تتميز أواخر القرن السادس عشر بحرب طويلة مع إيران (١٥٧٦ – ١٥٧١). ومن جراء القلاقل التي تلت موت طهمسب، تقود هذه الحرب في البداية إلى نجاحات مثيرة: فچيورچيا وآزيربيچان سوف تصبحان ولايتين من ولايات الإمبراطورية، وسوف يجرى إنشاء أسطول عثماني في بحر قزوين. لكن الشاه عباس يسترد هذه الأراضي في ١٦٠٣ – ١٦٠٤، وسوف يتجه إلى جعل إيران الصفوية واحدة من القوى العظمي في المنطقة وإلى رد قوات السلطان إلى حدود عام ٢٧٥١.

وعلى الحدود الأوروبية، سوف تؤدى غارات الآكينچى العثمانيين فى الأراضى النمساوية وغارات الأوسكوك المسيحيين فى الأراضى العثمانية إلى إستثارة ردود أفعال أوسع نطاقاً من جانب القوات النظامية لكل من المعسكرين. ففى عام ١٩٥١، شهد رد فعل العثمانيين اتساعاً هائلاً بحيث أن الإمبراطور رود ولف الثانى سوف يتخلى عن تجديد العمل بمعاهدة الصلح، وسوف ينجح، انتقاماً من ذلك، فى إلحاق الهزيمة بجيش عثمانى فى سيسيك (١٩٩٧). وهكذا تبدأ حرب سوف تدوم ثلاث عشرة سنة وتجر إليها شركاء آخرين، من بينهم قالاشيا التى سوف تتمرد ضد السلطان، ثم مولداڤيا. ويتولى محمد الثالث قيادة حملة سوف تؤدى، فى عام ١٩٥١، إلى الاستيلاء على ايچير (ايرلاو)، القلعة المسيطرة على ممنذ ذلك الحين، وإن لم يكن دون صعوبات، سوف يتطور الموقف لصالح ومنذ ذلك الحين، وإن لم يكن دون صعوبات، سوف يتطور الموقف لصالح على الموقف المالى للإمبراطورية، ولما كان النضال فى الشرق ضد الصفويين ينذر بالتفجر من جديد، فإن السلطان الشاب أحمد الأول لن يثير مصاعب تذكر حين بعرض النمساوية عليه التفاوض.

ويرمز الصلح الموقع في زيتقاتوروك، في ١١ نوقمبر ١٦٠٠، إلى تطور مثير في العلاقات بين الدولتين، إذ يقبل العاهل العثماني للمرة الأولى التعامل على قدم المساواة، دون أن يعود إلى مطالبة الطرف المقابل له لا بجزية ولا باعتراف بالسيادة عليه. وسوف يجرى تأكيد الحدود السابقة على الحرب كما سوف يستعيد الباب (العالى) سلطته على الولايات الثلاث الواقعة على نهر الدانوب،

ترمز عهود سليم الأول وسليمان الأول وسليم الثاني إلى أوج التوسيع العثماني أكان ذلك في أوروبا البلقانية أو الوسطى أم في البحر المتوسيط أم في الشرق

الأدنى، أمّا هزيمة ليپانت، التى يحتفل بها احتفالاً بالغ النشوة فى الغرب المسيحى، فهى لا تشكل بالنسبة للعثمانيين غير حدث عابر سرعان ما يتلاشى. لكنه أيضاً علامة على عدم تكيف بعض أعيان الإمبراطورية مع تصور سياسى خارج – عثمانى – خاصة فى شئون البحر المتوسط – وهو عدم تكيف يعبر عن نفسه من خلال اختيار شخصيات عديمة الكفاءة أو عديمة المسئولية: فالإمبراطورية تحيا دائماً فى مفهوم تفوق لا يناقش، تثبته النجاحات المحرزة منذ أكثر من قرن.

وإذا كان سليم الأول وسليمان الأول ينكبان على قيادة حملات عسكرية، فذلك، بلا جدال، من منظور أن وجودهما يبدو لهما ضرورياً لنجاح هذه الأخيرة. وتدل كثرة هذه الحملات على إرادة الفتح، المستندة إلى إمكانات تقنية عسكرية ممتازة وإلى ضغط ديبلوماسى، بل وسيكولوچى أو دينى، تعتبر آثاره واضحة. وهذه الفتوحات مثيرة: ويمكن تفسيرها جزئياً إما بضعف، أو بانقسامات الخصوم. على أنها ليست غير مظهر للإمبراطورية، نتيجة التنظيم داخلى وإدارة جرى توطيدها شيئاً فشيئاً ومنحا الدولة العثمانية هياكل راسخة البنيان، تكمن في أساس جبروتها نفسه: فالقرن السادس عشر ليس مجرد قرن فتوحات. ولذا فمن المناسب أن نضع في الصدارة ما صنع في ذلك العصر عظمة الإمبراطورية العثمانية: تنظيم الدولة. وليس من باب الصدفة أن الأتراك قد لقبوا سليمان الأول، الذي يسمى في الغرب بسليمان «الأكبر»، بالقانوني: «المشرع».



الفصل السادس

الإمبراطورية في عظمتها (القرن السادس عشر)

بقلم : جيل فينشتاين

لاشك أن سليمان الأول – سليماننا الأكبر – هو أشهر سلاطين السلالة الحاكمة العثمانية، والوحيد الذي يضم عموماً إلى كبرى شخصيات التاريخ العالمي. وينطوى ذلك على شيء من عدم الإنصاف لأن عديدين من أسلافه لم يكونوا أقل عظمة منه وقد أسهموا على الأقل قدر إسهامه في بناء الإمبراطورية الهائلة التي ورثها. وعلاوة على ذلك، فإلى جانب العديدين من الأفراد التافهين أو المختلين بالفعل، كان بين خلفائه عدد من الشخصيات الهامة أيضاً. ويبقى أن عهده، المثير من حيث مدته (١٥٢٠ – ١٥٦١)، يتطابق بوجه عام مع المرحلة الأكثر روعة في مراحل التاريخ العثماني الطويل: ففي زمنه وحتى أيامنا، كان، بالنسبة للغرب كما بالنسبة للشرق، رمز عظمة كان هو المستفيد منها كما كان هو صانعها.

إلا أنه لابد من التأكيد على أن الشخصية الضاصة لـ «الأكبر» – أو لـ «المشرع» (القانوني)، إذا ما استخدمنا النعت الذي يسبغه عليه التراث العثماني الم تكن أدنى من الدور الذي احتفظ التاريخ لها به. فالرجل الطويل النحيف، عديم التناسق، وإن كانت جبهته شامخة وأنفه كأنف النسر وعيناه سوداوين وواسعتين، كان يوحى، عبر مظهره الجسماني وسلوكه المتميز بالعظمة، بصورة تليق بملك بالغ القوة. وعلى الرغم من أن المراقبين الغربيين كانوا بشكل قبلي قليلي الحماس لهذا العاهل الكافر الذي كانت لديهم كل المبررات للخوف منه، فإنهم قد أجمعوا مع ذلك على الاعتراف بعظمته، ولم يتخلفوا عن التذكير ببعض جوانب الضعف وعدد من

الجرائم التى لوثت هذه الحياة: خضوع بالغ فى شبابه لمحسوبه، ابراهيم باشا، ثم لجاريته الجميلة روكسلان، التى تزوجها؛ قتل اثنين من اخوته باسم تطبيق لا يرحم لمبدأ الدولة، لكن هذه الجوانب السلبية ليست كافية لإهدار السمعة الرفيعة لهذا العاهل: سمعة رجل حكيم يتميز بسمو أخلاقى استثنائى، ومخلص لتعهداته، وفاضل فى حياته الخاصة، متفقه ومتحمس بشكل رائع فى أمور الدين. ومع العمر، يتحول الورع والتمسك بالفضيلة عنده إلى التقشف الأكثر صرامة، فى حين أن صلابة الشخصية تتاخم لا مبالاة واضحة بكل تقلبات القدر،

وفى ظل حكم هذه الشخصية الصارمة والنبيلة، فإن الفتوحات الحاسمة، المحققة فى الشرق الأوسط على يد أبيه سليم الأول قبل وقت قصير من موته، سوف يجرى الحفاظ على تكاملها بشكل حاسم، ثم سوف تؤدى سلسلة كاملة من الاستحواذات الجديدة إلى استكمال توسيع الأراضى العثمانية على مختلف حدودها البرية والبحرية. وعندئذ تصل الإمبراطورية من حيث الجوهر إلى الحدود القصوى لتوسعها: فالإضافات اللاحقة إليها لن تشكل غير تعديلات (قبرص وكريت) أو اندفاعات عابرة، في حين أن الجذر، خلافاً لذلك، سوف يبدأ في التحرك في أواخر القرن السابع عشر. ومنذ الشطر الثاني لعهد سليمان، فإن الطابع الجديد الذي تميز به الزحف العثماني، أكان ذلك في مواجهة أل هابسبورج أو في مواجهة الصفويين، لم يعد مجرد استيلاء بشكل دائم على ولايات بأكملها، ناهيك عن ممالك، بل الفوز خطوة خطوة ببضع قلاع عصية على الفتح، مما يوضيح تماماً أن هذا الزحف قد وصل إلى حدوده.

ومن حيث ما يبدو بوصفه شكلها الأمثل، فعما لا جدال فيه أن الإمبراطورية العثمانية تستحق أن توضع في مصاف أوسع الكيانات السياسية التي عرفها التاريخ العالمي، لكنها، بطبيعة الحال، أكثر شبها بالإمبراطورية البيرنطية: ليس بالمخلفات المتواضعة التي تبقت من هذه الإمبراطورية التي حاربتها لكي تصبح بالمخلفات المتواضعة التي تبقت من هذه الإمبراطورية الشرقية في أوجها، في ظلل الوريث المباشر لها، وإنما بالإمبراطورية الرومانية الشرقية في أوجها، في ظلل

حكم چوستينيان. فهى تستولى تقريباً على أراضيها، تلك «المنطقة الوسطى» للعالم القديم، إذا ما استخدمنا تعبير ديميترى كيتسيكيس، الواقعة بين الشرق الأقصى وأوروبا الغربية، والتى تعيد لها، بعد عشرة قرون، وحدة سياسية تتميز بالحيوية.

واكى نعطى فكرة ملموسة أكثر عن البنيان الكلى الذى تكون بهذا الشكل، لابد من الإشارة إلى البلدان التى جرى ضمها، عبر أساليب مختلفة، كلياً أو جزئياً، بأسمائها المعاصرة: فى أوروبا: المجر، رومانيا، بلغاريا، يوغوسلاڤيا، البانيا، اليونان، بيسارابيا، أوكرانيا، القرم؛ فى آسيا: تركيا، العراق، سوريا، البنان، فلسطين، واجهة شبه الجزيرة العربية على البحر الأحمر، اليمن الشمالى وعدن؛ فى إفريقيا: مصر، ساحل السودان واثيوبيا، ليبيا، تونس، الجزائر. والمجال البحرى لهذه الإمبراطورية الواقعة فى ملتقى ثلاث قارات يشمل من ثم الحوض الشرقى للبحر الأدرياتى والبحر الأيونى)، جنوب الحوض الغربى حتى حدود المغرب، مجمل البحر الأسود وشبه مجمل البحر الأحمر – «بحيرتين عثمانيتين» – جنوب غربى الخليج العربى – الفارسي، ولا يمكن حساب عدد السكان المنتشرين فى كل هذه البقاع حساباً دقيقاً، إلا أنه يقدر عموماً بنحو ٢٢ مليون نسمة فى منتصف القرن، وهو ما يشكل درجة عظمة ملحوظة بالنسبة لذلك العصر، حيث تميز القرن السادس عشر منا، كما فى بقية عالم البحر المتوسط، بتوسع ديموجرافى بالغ.

وفي الوقت نفسه، فإن عهد سليمان يرمز إلى نوع من عصر كلاسيكي بالنسبة للمؤسسات التي تصوغ التنظيم المحدد للإمبراطورية في المجالات الاجتماعية والسياسية والإدارية والإقتصادية: فهذه الموسسات التي صيغت في ظل العهود السابقة، تبلغ عندئذ مرحلة نضوجها وتترابط في كل متماسك يكفل القوة والاستقرار الدولة، ومن ثم فهذه هي اللحظة الممتازة لرسم لوحة لأسلوب العمل الداخلي للإمبراطورية، على أنه لا يجب المبالغة في إضفاء صفات المثالية.

على هذه المرحلة، مثلما فعل كتاب القرون التالية لها بردهم جميع المساوىء التى ظهرت بعد ذلك إلى التخلى عن القواعد التى أرساها السلطان المشرع الأكبر، فالواقع أن الجهاز، منذ عهده، عرف عدداً من الخيبات وكان بالإمكان بالفعل رصد مؤشرات على بعض أشكال الانحطاط التى سوف تحدث فى المستقبل.

لكن ذلك لا يقلل من واقع أن الإمبراطورية تبلغ أوج قوتها عن طريق فعالية تنظيمها ووفرة ثرواتها التى لا تفلح المنافسة الغربية بعد فى تهديدها تهديداً حقيقياً. وهى تفرض نفسها على المسرح الدولى فى وجه عالم إسلامى سنى يعترف بصدارتها، كما فى وجه أوربا غربية أثار الرينسانس حماسها لكنها مصابة بالضعف من جراء انقساماتها السياسية والدينية، والحال أن بوسبيك، سفير فرديناند الهابسبورجى لدى السلطان، مقتنعاً بجبروت الخصم التركى وحريصاً على تبرير سياسة سيده الحذرة، يصف الوضع بشكل ممتاز: «إن سليمان يبرز أمامنا بكل الرهبة المستمدة من نجاحاته الخاصة ونجاحات أسلافه [...]. وهو على رأس جيش مجهز بفضل موارد ممالك عديدة. ومن القارات الثلاث التى تتقاسم نصف الكرة الأرضية الشرقى الذى نحن فيه، تسهم كل قارة بنصيبها فى إنزال الدمار بنا، وشأنه فى ذلك شأن صاعقة، فإنه يضرب ويسحق ويمحق كل مافى طريقه».

وإذا كانت الإمبراطورية العثمانية تؤكد نفسها عندئذ بوصفها القوة العالمية الأولى، فإن عصر سليمان يبدو في الوقت نفسه بوصفه أحد أروع عصور الحضارة العثمانية في مجالات الفنون والعلوم والآداب: فعلى هذا الصعيد أيضاً، يمكن الحديث عن مرحلة كلاسيكية، وفي هذه الثقافة البلاطية بشكل بارز، يبرز أيضاً التأثير الشخصى للسلطان كمشجع للفنون والعلوم والآداب، بل وكملهم مباشر لها. ومن جهتهم، سوف يتأثر الرحالة الأوروبيون على نحو خاص ببهاء الاحتفالات الرسمية حيث تتلألا الملابس الثمينة والحلى والسروج الفاخرة للجياد. وهم يقدرون عبر هذا التراكم للثروات عظمة «التركي الأكبر».

حكم الل مبراطورية

هذه الدولة في أوجها هي نقيض دولة قومية: فهي، بالأحرى، امبراطورية تجمع عناصر هجينة دون أن تسعى إلى صهرها في قالب واحد. وتتميز الأراضي بأحوال طبيعية جد متباينة وتتميز الشعوب بتعدد الأعراق: أتراك، تتر، عرب، فرس، أكراد، تزيجان، بربر، أقباط، يونانيون، أرمن، سلاف، البانيون، رومانيون، مجريون ... وتتجاور هناك ديانات عديدة: فالإسلام يُمثّلُ هناك بشكل غالب من خلال شكله السني، لكن الشيعية ومختلف المعتقدات المهرطقة، في إطار الطرق الصوفية، سواء تسامحت الدولة معها أم لا، ليست غائبة عنه؛ وإذا كانت مدرسة أبى حنيفة توجد رسمياً في قلب الإمبراطورية، فإن المدارس الفقهية الأخرى يتم الاعتراف بها في المحيط، وتظهر المسيحية تحت أشكال مختلفة: المسيحية اليونانية الأرثوذكسية، المسيحية الأرمنية، المسيحية التي تذهب إلى وحدة طبيعة المسيحة المسيحية الطوائف الرومانية والقرّائية والسيفارادية والاشكنازية.

لكن رعايا السكان الذين يتميزون بتباينات عرقية ودينية، يتميزون أيضاً وبدرجة أعلى بتباينات من حيث مختلف وظائفهم، وفي هذا الصدد، فإن التمييز الرسمى بين العسكر – وهم فئة تشمل الجنود بالمعنى الفعلى للمصطلح وتشمل بدرجة أعم جميع خدم الدولة المستثنين، في مقابل خدماتهم، من دفع الضرائب – و، من جهة أخرى، الرهايا – جميع المنتجين الذين يدعمون الدولة عن طريق مدفوعات ضريبية عن عملهم – من منظور حقوقي وإيديولوچي بأكثر مما هو من منظور سوسيولوچي: والواقع أنه يهيمن على مجال واسع متباين من أنواع النشاط وأساليب الحياة التي تتطابق معها. وبهذا المعنى، يجب التمييز بين أشباه البدو الجبليين الذين يذهبون بشكل تناوبي إلى مراعيهم الشتائية والصيفية، وعمال الغابات، وجماعات البدو الضخمة في الصحاري الحارة وفي البراري الباردة

والفلاحين المتباينين بحسب أساليب زراعاتهم، وصائدى أسماك الأنهار العظيمة والبحيرات والسواحل البحرية، والجماعات السكانية الحضرية المؤلفة من تجار وحرفيين وكتبة وإداريين وجنود، وقساوسة أو دراويش الطوائف الدينية: فما أكثر الأنواع الأجتماعية التي تتوزع الجماعات السكانية للإمبراطورية عليها.

ثم إن ولايات السلطان تتألف من بلدان، لكل منها تراثه التاريخى المختلف، دخلت، منذ وقت بعيد إلى هذا الحد أو ذاك، تحت سيطرة الهلال وتتميز علاوة على ذلك في الإطار العثماني بأوضاع قانونية متباينة، تتراوح بين احتواء كامل وتبعية تتمتع بقدر كبير من الاستقلال. وبحكم منطق إمبراطورى بالفعل، فإن سليمان لا يمحو من ألقابه تنوع الممالك الموحدة تحت صواجانه. فهو على العكس من ذلك، يبرز تفاصيله بافتخار – بتوسيعه إلى حد ما لقائمة الأشكال الفعلية لسيطرته، عين يأمر بأن تنعكس على تاجه المكانة المنوحة لكل منها: لقد أمر بأن يكتب، بهذا التنويع أو ذاك، كتمهيد لرسائلة الرسمية: «أنا السلطان وباديشاه البحر المتوسط والبحر الأسود وروميليا والأناضول وبلاد الروم وكرمان وبلاد نو القادر وديار بكر وكردستان وأزيربيچان وفارس ودمشق وحلب ومصر والقدس الشريف ومكة الكرمة والمدينة المنورة وجميع بلاد العرب واليمن وجده وأرض التتر إلى جانب العديد من البلدان الأخرى التي غلبها جبروت سيوف أسلافي الأمجاد وأجدادي الأكرمين، ناهيك عن عدد هائل من الأمصار التي فـتحـتـها بحـسـامي الوضاء...».

لكن السلطان لا يقف على رأس مجرد مجموع ممالك: فالكل يتجاوز الأجزاء ليشكل إمبراطورية محددة، لا يمكن تعريفها إلا بأنها «الإمبراطورية التركية». فلاشك في أن الأتراك يمثلون عنصراً سكانياً هاماً، خاصة في آسيا الصغرى، والسلالة الحاكمة نفسها من أرومة تركية جزئياً؛ ولاشك أيضاً في أن اللغة الرسمية شكل من التركية، حتى وإن كانت هذه «اللهجة العثمانلية»، إذا

مااستخدمنا مصطلحات چان ديني، مشحونة بالعربية وبالفارسية، لكن القيادة العليا للجيش والإدارة، كما سوف نرى، هي في الواقع أكثر كوزوم وبوليتية. فالسلاطين لا يهتمون كثيراً بنقاء عرقي ما إلى درجة أنهم يتخذون، لضمان أن تكون لهم ذرية، جوارى من كل أصل. وهذه الذهنية، الغريبة عن كل فكرة حديثة عن العرق والأمة، تصدم المعاصرين مثل غوليوم پوستيل: إذ يذكر هذا الأخير في عمل يرجع إلى عام ١٥٦٠: «أن الأتراك، بين جميع الشعوب الموجودة الآن في العالم، قد أصبح اسمهم مقيتاً إلى هذا الحد، بحيث أنه لا الأمير ولا الفرد العادى يستخدمانه فيما يتعلق بالأعمال العامة: فليس هناك ما هو أكثر إهانة من أن يسمى المرء تركياً، بحيث أن كثيرين قد رصدوا أن كلمة تركى لها وقع كلمة وضيع».

ولتكوين فكرة أكثر دقة عن تصور السلطان لسيطرته الخاصة، يجب الرجوع إلى الصيغ الأولى لألقابه، والسابقة على الصيغ التى أوردناها بالفعل: فهو يعلن نفسه — وهنا أيضاً بهذا التنويع أو ذاك: «سلطان سلاطين الشرق والغرب، قيل الأقيال، موزع التيجان على ملوك المعمورة، ظل الله على الأرض...». وهذا يعنى أنه، إلى جانب الأراضى المختلفة الواقعة من الناحية الفعلية تحت سلطنه، إنما يطالب بالصدارة على جميع الملوك الآخرين، بسيطرة عالمية يشاؤها الله. وهنا يتداخل التراثان الإمبرطوريان لروما وللإسلام. والواقع أن فتح القسطنطينية، العاصمة الجديدة للإمبراطورية الرومانية منذ كونستانتين، كان قد جعل من محمد الثانى الوريث الشرعى للأباطرة الرومان ولنزعتهم الرامية إلى الملكية العالمية. والحال أن المتعلمين البيزنطيين الملتفين حوله والإيطاليين نوى النزعة الإنسانية الموجودين في حاشية الفاتح قد شجعوه في هذا الاتجاه. ومن هنا السخرية التي يبديها سليمان عبر رسائله أو أقوال المتحدثين بلسانه تجاه المطالبات الهابسبورجية بلقبي إمبراطور وقيصر. ففي نظره، لم يكن شارل الخامس غير «ملك أسبانيا» ولم يكن شقيقه فرديناند غير «ملك شينا» أو ملك «التشيك».

وبعد فتح القسطنطينية، فإن فتوحات سليم الأول الشرقية، التي استكملتها فتوحات سليمان، قد رمزت إلى تحول في تطور الإمبراطورية: فالعثمانيون، الذين تم منعودهم على هامش العالم الإسلامي الكلاسيكي، يتوصلون إلى الاستحواذ على أراضى الإسلام القديمة هذه وإلى فرض هيمنتهم هناك على جميع الملوك المسلمين في زمانهم، وبانتصاره على السلاطين الماليك، انتزع سليم دورهم وشرف «خادم الحرمين الشريفين» الذي يجعل منه حامياً للحج والطرق التي تؤدي إليه. وقد تأكدت السلطة على الأماكن المقدسة والحجاز، والناجمة عن هذه الوظيفة، عن طريق خضوع سكان جده وشريف مكة، المهددين بالتقدم البرتغالي في البحر الأحمر، للعثمانيين، والواقع أن المطالبة بلقب الخليفة التي كان العثمانيون الأوائل، شانهم في ذلك شأن عدد من أمثالهم، قد تمسكوا بها، والتي كانت حتى ذلك الحين دون أهمية كبيرة، إنما تكتسب من الآن فصاعداً انسجاماً جديداً: فقد وحدوا تحت صولجانهم جميع مدن الإسلام المقدسة: مكة، المدينة، القدس، التي سوف يضيف سليمان إليها بغداد ومقدسات كربلاء والنجف، وقد وضعوا في قصرهم في اسطنبول مخلفات النبي المنقولة من القاهرة؛ وأحرزوا في الجهاد ضد الكفار نجاحات لا مثيل لها: فما أكثر علامات التفضيل الآلهي لهذه السلالة الحاكمة وميررات مطالبتها بالخلافة،

وهكذا فلم يكن سليمان بحاجة إلى الانتساب إلى النبى بأواصر الدم ولا حتى إلى التذرع بتنازل الخليفة العباسى الأخير في القاهرة عن حقوقه لسليم وذريته فهذا التقليد سوف يصاغ فيما بعد بوقت طويل، عندما يسعى العثمانيون في القرن الثامن عشر إلى الذود عن شرعيتهم ضد الوهابيين أو في وجه اعتداءات أوروبا المسيحية، حتى يستشعر بشكل كامل أنه خليفة «أمراء المؤمنين» بلا منازع؛ حتى يقتنع بصحة هذه الكلمات التي وجهها إليه شريف مكة: «إنكم اسمى منا ومن جميع سلاطين الإسلام، لأنكم فتحتم بلاداً تخص الأوروبيين وأمثالهم». وتتوحد إمبراطوريته توحداً كاملاً مع إمبراطورية الإسلام، وبهذه الصفة، فإنها

مدعوة إلى احتواء العالم كله، بقدر اختزال «دار الحرب» لحساب «دار الإسلام». وسليمان هو پاديشاه الإسلام، كما أن جيوشه هى «قوات الإسلام المنذورة للنصر» وبطبيعة الحال، فإن ذلك لا يعنى أن رعاياه يعتبرون أو يجب أن يصبحوا مسلمين: ذلك أن المسيحيين واليهود يظلون عديدين في مجمل إمبراطوريته، بل إنهم يمثلون أكثر من ٨٠٪ من سكان روميليا. والوضعية القانونية المخصصة لهم هي الوضعية التي ارتأها لهم القانون القرآني، الشريعة: التي تعترف لهؤلاء الذميين بمكان في الدولة، وبحق ممارسة ديانتهم بحرية، لكنها تبقيهم في معزل معين بالقياس إلى المؤمنين الحقيقيين وتفرض عليهم دفع ضريبة رأس اسمها الجزية أو الخراج، بما يرمز إلى خضوعهم للسيطرة الإسلامية.

وإلى جانب هذين التراثين الإمبراطوريين، الرومانى والإسلامى، يكمن مفهوم ثالث فى مصادر التصور السياسى العثمانى: هو مفهوم شعوب البرارى التى انحدر منها إرطغرول وذووه، أسلاف السلالة الحاكمة الأوغوز. ويجب أن نربط بهذا التيار المبدأ، ذى المصدر القبلى، الذى يذهب إلى أنه، بين جميع الأسس المكنة لشرعية العاهل، فإن الانتماء إلى «عشيرة مقدسة» هو ما يميز العاهل. والأمر كذلك، مثلاً، بحيث أنه فى امبراطورية المغول، فى ظل تقلباتها المتعاقبة، لا تكف الشرعية أبداً عن الارتباط على وجه الحصر بمختلف فروع أخلاف چنكيز خان. وبحكم هذا الواقع، فإن وجود الإمبراطورية لا ينفصل عن وجود السلالة الحاكمة. وهذه القاعدة الأساسية تحدد طبيعة وكذلك تقلبات النظام الوراثى

مشكلة الوراثة

من حيث المبدأ، يعتبر جميع الأخلاف مطالبين شرعيين ممكنين بالعرش. إلا أنه، عندما تسود أولوية الكبار القبلية، فإن العضو الأكبر سناً في السلالة السائدة هو الذي يدعى إلى الوراثة. والواقع أن عثمان، عن طريق عمل تأسيسي، قد خرج

على هذه الممارسة، باغتياله عمه دوندار لكى يكفل لنفسه خلافه أبيه. ونتيجة لذلك، خلال مجمل فترة الصعود العثمانى، فقد جرى قصر المنافسة على أبناء العاهل. لكن واقع عدم وجود أية قاعدة صارمة لإبطال تعادل حقوقهم، عدم وجود مبدأ وراثى بالمعنى الدقيق للمصطلح، كان يشكل، كما أثبتت ذلك عدة حوادث على مدار القرن الخامس عشر، بذرة رهيبة للمتاعب، بل ولتحلل الدولة. وفي هذه الظروف، ترسخت لدى الأمراء الذين يرتقون العرش ممارسة القضاء على جميع إخوتهم عن طريق خنقهم. وقد جعل محمد الثاني من هذا الاحتياط قاعدة، «قانون قتل الإخوة» الشهير، الذي جرى إصداره «لصالح الدولة»، بموافقة «أغلبية من العلماء». وعن طريق هذا الإجراء الرهيب، الذي أسهم إسهاماً ضخماً في الرعب الدائم الذي رسوخ سلطته ورسوخ حقوق ذريته. وربما كان قد استرشد أيضاً بالفكرة — التي تشكل أيضاً مفهوماً تركياً قديماً — التي تذهب إلى أن نجاحه مستمد من مشيئة تشكل أيضاً مفهوماً تركياً قديماً — التي تذهب إلى أن نجاحه مستمد من مشيئة الهية لا يفعل غير إستخلاص نتائجها.

ولما كان سليمان هو الإبن الوحيد الباقى لسليم الأول، فقد وجد نفسه معفياً من القيام عند ارتقائه العرش بمهمة الدفن، إلا أنه لم يكن أقل إخلاصاً فيما بعد المنطق الذى نبعت منه: إذ يقال أنه قد أمر، بعد الاستيلاء على رودس، بقتل أبناء وأحفاد عمه الأكبر، چيم، اللاجئين عند فرسان القديس يوحنا. كما أنه لم يكتف بإصدار الأمر بإعدام ابنيه، مصطفى وبايزيد، اللذين تحديا سلطته، فهو قد انقض أيضاً على ذريتهما حتى يبعد هذين الفرعين من المنافسة التالية على الوراثة.

وفى الممارسة العملية، عندما كان عدة امراء إمبراطوريين (شاه زادات) يجدون أنفسهم فى منافسة، فإن حكم الله، الذى سوف يحسم النتيجة، كانت تهيىء له أعمال أبيهم وأعمال المعنيين أنفسهم وأعمال مختلف القوى التى سعوا إلى كسب دعمها. وحتى أواخر القرن السادس عشر على الأقل، كان الشاه زادات فى واقع الأمر شخصيات تتمتع بدور عام وبموارد خاصة، وكان أبناء وأحفاد

السلطان يحصلون على حكم مقاطعات (سناجق) في آسيا الصغرى، كانوا يتدربون فيها على إدارة الشئون وعلى القيادة، تحت إشرف مرب، هو اللالا. وكانوا يتمتعون هناك ببلاط صغير وبقوات، وإذا تسنى لهم الحصول على العرش، فإن زمرة الأتباع التي يشكلونها على هذا النحو غالباً ما كانت تصعد إلى أعلى مناصب الإمبراطورية، وكانوا بوجه عام يزينون بالعمائر عواصم مقاطعاتهم، خاصة المساجد المقامة باسم الأميرة التي أنجبتهم. وهكذا فإن سليمان، بعد أن كان على مدار ثلاث سنوات والياً على كافا، في القرم، في عهد جده، قد انتقل، عند إرتقاء أبيه العرش، إلى مانيسا حيث بقي حتى موت هذا الأخير، وكان القرب الجغرافي لولاية كل منهم من اسطنبول عاملاً أساسياً بالنسبة للمطالبين بالعرش، لأن العرش يعود بعد موت أبيهم إلى أول من يصل من بينهم إلى العاصمة. ومن ثم فإن ذلك الذي كان معيناً في المكان الأقرب كان يخرج محظوظاً.

وأياً كان نفعها التربوى، فإن حكومات المقاطعات هذه كانت تمثل خطراً بالنسبة للعاهل الحاكم بقدر ما أنها قد وضعت الأمراء الطموحين والمتعجلين فى وضع إستعداد التمرد على أبيهم والتعجيل بوراثة تبدو جد متوقعة، خاصة إذا ما نجحوا فى كسب ود الإنكشارية. وتصور نهاية بايزيد الثانى هذا الخطر، كما تبينه الدسائس التى اتهم بها سليمان ابنيه. وسرعان ما سوف يتخلى خلفاء هذا الأخير تدريجياً عن هذه المارسة: فسليم الثانى ومراد الثالث أن يمنحا حكومات إلا لابنيهما الأكبر سناً. ثم، اعتباراً من عهد محمد الثالث (١٩٥٥ – ١٦٠٣)، سوف يجرى احتجاز جميع الشاه زادات فى الجزء السرى من القصر الإمبراطورى فى يجرى احتجاز جميع الشاه زادات بد «القفص». وكان يجرى ابقاؤهم هناك تحت حراسة مكان يدعى، بشكل له دلالته بد «القفص». وكان يجرى ابقاؤهم هناك تحت حراسة مناسبة لا يصحبهم غير جوار تتميز قدرتهن على الإنجاب، علاوة على ذلك، بأنها محدودة بدرجة معقولة، منتظرين، وهم فى عزلة عن بقية العالم، جلوساً ملكياً

وفى أن واحد، تأخذ ممارسة قتل الأخوة فى التراجع، وربما كان هذا التطور يتطابق مع تغير للأذهان: ألا يذكر أحد كتاب الأخبار أنه فى أثر إعدام محمد الثالث لإخوته التسعة عشر، «سمعت الملائكة فى السماء تنهدات ومناحات أهل اسطنبول»؟ وأياً ما كان الأمر فإن هذا التطور قد نشأ عن ظروف خاصة: فلما كان محمد الثالث لم يترك عند موته غير ابنين قاصرين، فقد جرى، عند إرتقاء الأول العرش، تفضيل ترك الثانى على قيد الحياة، تفادياً لخطر فناء السلالة الحاكمة، وعلى الرغم من ذلك، فعلى مدار القرن السابع عشر، سوف يستمر الأمر بأعمال قتل فى القفص: فالسيف المسلط على رقاب هؤلاء الأمراء على هذا النحو الم يكن من شأنه تحسين توازن سيكولوچى كان قد اهتز بالفعل من جراء وجودهم المنزوى.

ويؤدى التراجع، التدريجي على الأقل، لقتل الأخوة، إلى السماح لمبدأ ولاية الأكبر سناً، المهجور منذ عثمان، بمعاودة الظهور في البيت العثماني، وتثار المسألة منذ موت أحمد الأول في عام ١٦١٧: فالعلماء يؤثرون على ابنه، الذي لا يزيد عمره عن ثلاث عشرة سنة، عم هذا الأخير، مصطفى، الذي، كما رأينا، كان قد ترك على قيد الحياة، وهذا النوع من الوراثة سوف يتكرر كثيراً فيما بعد، دون أن يتحول مع ذلك إلى قاعدة.

والواقع أن اختيار سلطان من بين المطالبين الممكنين بالعرش، قبل إنشاء القفص كما بعده، كان يعتمد بالدرجة الأولى على جماعات الضغط، السافرة أو المستترة. وكان تأييد القوات – خاصة تأييد الإنكشارية – حاسما، لكن هؤلاء الأخيرين كان بالإمكان التأثير عليهم بدورهم من جانب زمر القصر أو من جانب العلماء. وفي هذا الصدد، فإن دسائس حُورَّم سلطانه، روكسلان الغربيين، زوجة سليمان الأثيرة، والرامية إلى كسب التأييد لأبنائها على حساب مصطفى، المولود من امرأة أخرى، إنما تجسد بشكل مسبق القوة التالية لعالم الحريم والتنافسات التي لا تغتفر التي سوف يكون مسرحاً لها.

السلطان، عماد الدولة

لدى ارتقاء السلطان الجديد العرش، فإن أحد أعماله الأولى يتمثل فى منح الإنكشارية البقشيش أو منحة الجلوس الملكي السعيد، وهو ما يمثل اعترافاً بثقل هؤلاء الأخيرين في عملية الوراثة. ولدى موت سليمان، حاول خليفته، والوريث الوحيد الباقى على قيد الحياة، سليم الثانى، التملص من هذا الالتزام، لكنه، إذ يجد نفسه مهدداً بنشوب تمرد، يضطر في نهاية الأمر إلى منح ٢٠٠٠ أسبرة لكل إنكشارى و ١٠٠٠ أسبرة لكل فارس من فرسان الباب (العالى).

ووفقاً للتراث الإسلامي، فإن التنصيب العلني المهيب للعاهل الجديد يتميز أيضاً بمراسم البيعة؛ أداء يمين الولاء من جانب كبار وجهاء الدولة والعلماء الرئيسيين وقادة الجيش. كما أن العاهل، سعياً منه إلى الظهور أمام سكان العاصمة، منذ الأيام الأولى لعهده، يزور في موكب مهيب ضخم مسجد آيا صوفيا حيث يشارك في أداء صلاة الجمعة. ومن شأن طقس آخر، هو الحج إلى قبر أيوب – أحد صحابة النبي – الذي يقال أنه قد دفن في مشارف القسطنطينية، عند أقصى قرن الذهب، أن يكرس دخوله في سلالة السلاطين العثمانيين: فهناك يتمنطق السلطان الجديد بسيف عثمان ويزور في طريق عودته قبور أسلافه.

ويؤدى عدد معين من الإجراءات الرسمية إلى تكريس إمساكه الفعلى بزمام السلطة: فهو يعدل أو، على العكس، يعزل الحكومة. ويأمر إشعار موجه إلى مساجد الإمبراطورية بذكر اسمه فى خطبة الجمعة. ويتم الإعلان عن تغير الحكم، بكل الإطناب اللازم، عن طريق رسائل موجهة إلى ولاة وقضاة الإمبراطورية، الذين يردون بإرسال الهدايا، وكذلك إلى الملوك الأجانب، وفى حالة عدم ترحيبهم بالخبر، فأن هؤلاء الأخيرين يصبحون مسئولين عن ذريعة للحرب: فملك المجر الذي يأمر بحبس التشاووش الذي قدم ليعلن له خبر تنصيب سليمان، إنما يعطى السلطان الجديد ذريعة لشن حملات بلجراد وموهاكسى التي يتغلب عن طريقها على المجر،

وعند ارتقارئه العرش، فإن الباديشاه، الذي لا يعتبر مقيداً بأعمال أسلافه، يتعين عليه أيضاً تأكيدها بشكل معلن حتى تحتفظ بقيمة قانونية. كما أنه يأمر بإجراء تعداد شامل لسكان الإمبراطورية تبين فيه، كما سوف نرى، الوضعية القانونية لكل فرد والتزاماته وذلك في سجلات مختومة بختم العاهل. والواقع أن السلطان حديث الارتقاء للعرش يصبح مصدر كل سلطة وكل شرعية، وهو يجسد منذ تلك اللحظة فصاعداً تلك السيادة المطلقة – من الناحية الظاهرية على الأقل والتي يرجع مفهومها إلى تلك التوليفة من النظريات السياسية القديمة التي ورثها العثمانيون، والتي يعبر عنها لقب «السلطان» العربي ولقب «الشاه» الفارسي، ولقب «الخان» التركي – المغولي، التي يحملها كلها في أن واحد، وإذا ما استخدمنا مصطلحات لا تنتمي إلى ذلك الزمان، فإن بوسعنا القول أنه كان يجمع بين وجوه السلطة: التنفيذية والتشريعة والقضائية.

ويمارس العاهل سلطته في جميع المجالات بإصدار فرمانات محررة بضمير المتكلم وممهورة بتوقيعه؛ وهذا التوقيع المتداخل المميز الذي يسمى طغراء يشمل اسمه ولقب عائلته ونعت «الظافر أبداً». والفرمانات سنية، مقدسة (همايون، شريف) و «تستوجب طاعة العالم بأسره» (چيهان مطاع). والسلطان هو الذي يعين الموظفين في جميع الوظائف بمنحه موظفيه (بشرط دفع مبلغ محدد) رخصاً (براءة) تحدد وظيفتهم وأتعابهم. وهو القائد الأعلى للجيوش، التي يقودها بشخصه إلى الحرب، رافعاً بيرق النبى، أو يوكل قيادتها إلى وزرائه. ومن جهته، فإن سليمان يقود بنفسه اثنى عشر حملة في السنوات الأربع والثلاثين الأولى لعهده، ثم، بعد عشر سنوات من العزوف، يموت في ملمات الحملة الثالثة عشرة. والسلطان هو الذي يعقد المعاهدات أو، بشكل أدق، لأن هذه الأخيرة لايجرى طريق صنيع ناشيء عن تعطفه، على منح «عهد صلح» (عهد نامه) لأمير طريق صنيع ناشيء عن تعطفه، على منح «عهد صلح» (عهد نامه) لأمير

وفى المجالات الوثيقة الارتباط بالدين وبالعقيدة، يتمتع السلطان بسلطة فعلية وإن كانت محدودة: فهو يتميز بطابع دينى، من حيث كونه خليفة، وهو «إمام عصره»، بحسب تعبير الصدر الأعظم، لطفى باشا. وسلطته مستمدة من مشيئة الله: فهو «ظل الله على الأرض»، وفرماناته وطغرامه مقدسة. ومخلفات النبى تضفى قداسة على قصره، كما أن الحج إلى قبر أيوب له مأثرة نوع من التكريس المقدس، ويتبارى الكل فى الإعلاء فى نظر رعاياه من شأن الفكرة التى تتحدث عن الجوهر الدينى للسلطان: على سبيل المثال، معجزة اكتشاف سليمان، خلال إقامته فى بغداد، لرفات الإمام أبى حنيفة، وتصور سمة أخرى أشار إليها بوسبيك نفوذه الدينى: فسفير فرديناند يكتب أنه عندما كان يجب إقناع جنوده بأن بوسعهم الانقطاع بشكل مباح عن صوم رمضان خلال حملة عسكرية، فإن «السلطان، إذا الانقطاع بشكل مباح عن صوم رمضان خلال حملة عسكرية، فإن «السلطان، إذا ما أبدوا شيئاً من التردد في طاعة هذا الأمر، كان يتناول الغذاء بنفسه علناً فى الظهيرة تحت بصر الجيش، وذلك بشكل يؤدى إلى تشجيع الجميع على الاقتداء بمثاله والأفطار مثله».

على أن الباديشاه لا يملك أدنى سلطة فى مجال الشريعة: فهو لا يستطيع متابعة صبياغتها كما لا يستطيع تعديلها، بل إنه ليس مسموحاً له بتأويلها، فهذا دور قاصر على أهل الفتوى (مفتى) الذين يعينهم ويعزلهم، لكنه لا يستطيع الحلول محلهم.

وفى المقابل، فإن تيارات التراث الفقهى الإسلامى الأكثر تحرراً - من يسيرون على مذهب أبى حنيفة بوجه خاص - تعترف للسلطان بحق المبادرة (عُرف) الذى يسمح له بسن تشريع زمنى، قانون. على أن هذا التشريع يجب أن يكون قاصراً على مسائل القانون العام، الدستورية والإدارية والمالية والجزائية، دون أن يحل محل الشريعة، بل يجيب على مستجدات لا تعرفها، مع عدم انتهاك روحها، وهكذا فإن العثمانيين، بحكم الظروف الملموسة لتكوين دولتهم - وربما أيضاً بحكم ذلك التراث التركى - المغولى الذى ورثوه - قد حققواً تطويراً عظيماً

لهذا الحق المنوح للعاهل، بل إنهم قد أخرجوه من مجاله المشروع بتطبيقهم، مثلاً، لتشريع عقارى غريب على الشريعة. وهكذا فقد تسنى لسلاطين مثل محمد الثانى وسليمان القانوني الاضطلاع بنشاط تشريعي مكثف،

وعلاوة على ذلك، فإن السلطان العثمانى له حقوق وواجبات قاض أعلى الإمبراطورية، ويشكل ملموس، فإن بوسع كل إنسان من رعاياه أن يشكو إليه من حكم محلى أو من أى جور صادر عن مرؤوسيه، وذلك بتقديم شكوى إلى مجلسه، بل وبمخاطبته مباشرة على الطريق الذى يقوده إلى مسجد آيا صوفيا.

مسألة الإستبداد

من المؤكد أن هذا الوصف السلطات النظرية السلطان، كان له أن يرضى المراقبين الغربيين العديدين الذين حاولوا تعريف النظام العثماني، على مدار تاريخه. فالواقع أنه لا يختلف بشكل كاف عن صورة عاهل غربي معاصر، كصورة ملك فرنسا. وذلك لأننا قد تركنا جانباً حتى الآن خاصيتين جرى بهما تمييز الفارق بين الملك الأوروبي الأكثر استبداداً و «السيد الأكبر» (العاهل العثماني – المترجم): غياب كل حد لسلطات هذا الأخير ووجود نظام سياسي يعتبر فيه الرعايا عبيداً للعاهل، سيد حياتهم وممتلكاتهم.

وترتبط نظرية «الاستبداد الشرقى» عموماً بمستحدثات مونتسكيو فى «روح القوانين» (١٧٤٨) التى أثرت على عدد من الكتابات اللاحقة. لكن السلمات الأساسية للاستبداد كانت قد لقيت تعريفاً لها منذ القرن السادس عشر، دون استخدام المصطلح. ولنشر فى هذا الصدد إلى العمل الشهير لماكيا في المدام «الأمير»، الذى ظهر فى عام ١٥١٣، أو أيضاً إلى ذلك الكراس المنشور فى عام ١٧٥٠ تحت عنوان «فرنسا - تركيا»، والذى يجرى فيه اتهام الملك شارل التاسع والملك هنرى الثالث بالطمع فى الحكم على طريقة السلطان بناءً على نصائح رجل بلاط عائد من تركيا، ولا يمكن لمؤرخ من أيامنا أن يشاطر بالكامل هذه التفسيرات

للنظام العثمانى، وإن كان يدرك أن بوسع بعض المظاهر أن تقود إليها. بل إنه، خلافاً لذلك، يعترف بمتانة عدد من الانتقادات التى وجهت منذ القرن الثامن عشر لنظرية الاستبداد من جانب ملمين ممتازين بالحقائق الشرقية كالإنجليزى بورتر أو الفرنسيين بيسونيل وروفان وآنكيتيل — دوييرون.

فالواقع أن السلطان العثماني، شائه في ذلك شان أي عاهل مسلم، يعبداً عن أن يحكم وفقاً لهواه، عن أن يكون «فوق القوانين»، إذا ما استخدمنا الصيغة التي استخدمها سفير چان دولاهاي (١٦٦٩)، لا يستطيع تجاوز المباديء المقدسة للشريعة التي تحكم حياته العامة والخاصة. وبشكل أعم، فقد كان عليه أن يراعي نوعاً من أيديولوجية امبراطورية، ليس المصدر الإسلامي غير أحد مكوناتها، تحدد نموذجاً مثالياً للأمير يجب عليه التمشى معه. وسليمان، بوجه خاص، يسترشد دائماً بالحرص على أن يكون تجسيداً تاماً له. فهذه الإيديولوچية توصييه. بأن يعمل على سيادة العدل بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين الذين أوكل الله أمرهم إليه، وأن يحميهم من ابتزازات موظفيه وبأن يضع سلطته في خدمة صلاح حالهم. ثم إن هذا الالتزام الأدبى يتطابق مع مصلحته الواضحة كعاهل، لأن نظام العالم مترابط الحلقات ورفاهية الرهايا شرط لقوة النولة، وعبر مراسيمه العديدة، تُذُكِّرُ صيغ نمطية بهذه المياديء تذكيراً متواصلاً. ومن أجل القضاء على التجاوزات، يصدر «مراسيم عدالة» (عدالة نامه)، ويرسل عملاء سريين لإجراء تحريات في الولايات ويقوم هو نفسه بتفقدات متنكراً، متخفياً في هيئة سباهي. وفيما بعد، عندما تتزايد حالات انتهاك القانون، فإن خلفاءه الذين أصابهم الضعف سوف يظلون مع ذلك أوفياء لهذه الممارسات وللمثل الأعلى الذي تستلهمه.

وفى المنظور نفسه، يجب على العاهل أن يحكم بسخاء، وذلك بما يؤدى إلى تحقيق فوائد لرعاياه ولموظفيه ولحلفائه من عطفه ومن هباته السخية، وتعبر هذه الأخيرة عن نفسها من خلال أوقاف خيرية عامة ومن خلال الصدقات، الموزعة بشكل واسع على الفقراء، والتي تستجيب لشواغل دينية وإن كانت تستجيب أيضاً

لهذا المبدأ العام الخاص بالسخاء. كما أن الرسل الأجانب الذين يجرى استقبالهم في القصر الإمبراطورى يلقون فيه التكريم بإقامة المآدب لهم وبمنحهم هدايا، وأخيراً، فإن أولئك الذين يؤدون خدمة ما للعاهل سوف يثابون عنها بمنحهم هبات مالية وملبوسات وأقمشة ثمينة أو فراء ثمين. كما أن بوسع أسير عائد من الأسر في الخارج أو خادم فقد أحد أقاربه طلب عزاء على شكل عمل إمبراطورى من أعمال المعروف.

وإذا كان صحيحاً أن السلطان ليس مقيداً بقوانين أسلافه، فإن من الصحيح أيضاً أن ثقل الوضع القائم، ثقل الأعراف القائمة والعادات «الأزلية» – بما في ذلك العادات السابقة على السيطرة العثمانية –، والأوضاع المكتسبة، يفرض نفسه عليه في جميع المجالات، وهو لا يستطيع تجاوزه إلا بحرص وإعتدال. ودون الحديث عن المؤثرات والضغوط التي تمارسها حاشيته – التي تتفاوت قوتها بحسب مدى ضعفه هو –، ولا عن العقبات المادية التي تضع حدوداً عملية على إنجاز مخططاته، فشتان بين ذلك وبين أن يتمتع العاهل بهامش مناورة غير محدود. فهو محاصر بشبكة من الأعراف والتقاليد التي تصوغ سلوكه وتملي عليه في الأحوال المختلفة أبسط مبادراته وأقواله نفسها. وإذا ما أراد الابتعاد كثيراً عن الطريق المرسوم، فإنه يجازف بتحريك آليات التمرد: ويتمتع سكان الأرياف في عن الطريق المرسوم، فإنه يجازف بتحريك آليات التمرد: ويتمتع سكان الأرياف في عبجرون انتفاعاتهم، ونشوء بؤر محلية للعصيان ولانعدام الأمن يمكن أن تكون لها نتائج خطيرة، على أن سكان اسطنبول، خاصة عندما يتحدون مع الإنكشارية والعلماء، يمكنهم أن يتوصلوا أحياناً إلى خلع وقتل السلطان الذي لا يكسب تأييد هذه القوى المختلفة. وسوف يمر عديدون بهذه التجربة الأليمة.

وأولئك الذين تحدثوا عن طغيان أو، فيما بعد، استبداد السلاطين العثمانيين لم يقصدوا فقط سلطة زعموا مخطئين أنها غير محدودة. فقد كانوا يقصدون بوجه خاص بنية اجتماعية – سياسية خاصة يكون فيها موظفو السلطة واقعين بالكامل

فى يدى السيد، غير قادرين على تشكيل ثقل مقابل اجبروت هذا الأخير. وهكذا فقد كتب ماكيا قيللى: «أن كل ملكية التركي الأكبر محكومة بسيد واحد؛ فالآخرون خدم له [...]. أمًّا ملك فرنسا، خلافاً لذلك، فهو يحيا وسط حشد من كبار السادة المنحدرين من سلالة جد قديمة، والمعترف بهم والمحبوبين من رعاياهم. واكل منهم امتيازاته الموروثة التي لا يستطيع الملك المساس بها دون أن يتعرض للخطر...».

ويومى، الفلورنسى (ماكياڤيللى – المترجم) إلى تغلغل عبيد العاهل فى أجهزة الدولة الرئيسية، وهو واقع محير بالنسبة لأوروبى من عصره. وكان الخلفاء العباسيون وخلفاؤهم الأوائل محاطين بالفعل بقوات من العبيد الذين تمكن بعضهم من تقلد مناصب رفيعة. وقد اتخذ هذا النظام شكلاً متطرفاً فى النظام المملوكى فى مصر وفى سوريا، حيث كان السلطان نفسه ومجمل الفئة الحاكمة منحدرين من عبيد مستوردين. كما عرف تطوراً خاصاً عند العثمانيين، لأن جزءاً أساسياً من الجيش، وهو الجزء الاقرب إلى الملك، وكذلك موظفيه الرئيسيين فى العاصمة وفى الولايات، كانوا مجندين من بين عبيده (قولات). وترتبط خاصية عثمانية أخرى بأصل هؤلاء العبيد: فإذا كان البعض، بشكل كلاسيكى، أسرى مأخوذين من ساحة المعركة – بشكل أكثر تحديداً من العشر (بيند چييك) العائد للسلطان من ساحة المعركة – أو مشترين من الأسواق، فإن البعض الآخر، بدرجة أقل أيضاً، من هذه الغنيمة – أو مشترين من الأسواق، فإن البعض الآخر، بدرجة أقل أيضاً،

وعن طريق هذه الممارسة، كان السلطان يستعبد أولاداً (بين السابعة والعشرين من العمر) كان رسله يختارونهم بعناية من بين رعاياه المسيحيين. وفي البداية، كان ذلك لايتم إلا في روميليا، لكن الأناضول تعرضت له أيضاً اعتباراً من أواسط القرن الخامس عشر. وكان يجرى استبعاد سكان المدن (وهو ما يفسر دون شك غياب اليهود)، وكان المسلمون مستبعدين، باستثناء أهل البوسنة والهرسك الذين اعتنقوا الإسلام، وفي القرن السادس عشر، لا شك أن هذه

التجنيدات كانت تتم كل ثلاث أو سبع سنوات، بحسب الاحتياجات، وكان كل تجنيد يستوعب ما بين الف وثلاثة آلاف من الفتيان، وحيث أن هذه التجنيدات تعتبر شديدة القسوة بالنسبة لأسر الفتيان، فإنها تبقى فى التراث الشعبى رمزأ لوجوه صرامة النير العثمانى، وفى عام ١٩٥٧، يذكر ستيفان جيرلاش أن عددا من المسيحيين «يزوجون أطفالهم لنساء وهم فى الثامنة أو التاسعة من العمر، وذلك لجرد أن يتمكنوا من الإفلات من التجنيد، لأن المتزوجين لا يجرى تجنيدهم». لكن شهادات أخرى تكشف عن تذبذب معين للظاهرة: فالتجنيد يكفل لأبن أسرة كثيرة العدد وفقيرة صعوداً اجتماعياً معيناً، بل ربما يكفل له مستقبلاً رائعاً. وهكذا يقال أن عدداً من المسلمين كانوا يستبدلون بأطفالهم أطفالاً مسيحيين حتى يتيحوا لهم فرصة الإستفادة من الحظ السعيد، وقد كتب سفير البندقية في عام ١٩٥٤: «أن الأتراك الأصليين يواصلون مكابدة أعظم مشاعر السخط إذ يرون اعتماد الحكومة على المرتدين».

وكان الفتيان المسيحيون «المحشودون» يقتادون إلى اسطنبول أو إلى بورصا حيث كان يجرى إكراههم على اعتناق الإسلام (ليس دون تحايل على المشريعة). وبعد انتقاء أولى، فإن الأقل تبشيراً بالخير من بينهم كانوا يسلكون درباً يستغرق عدة سنوات يؤدى بهم إلى صفوف قوة الإنكشارية، سلاح مشاة السلطان. وإذ يجرى تسكينهم في البداية عند فلاحي أو عسكريي الأناضول وكذلك روميليا منذ أواسط القرن الخامس عشر، فإنهم يعملون هناك كعبيد في نفس الوقت الذي يتعلمون فيه التركية و، كما يكتب المعاصر سياندوجينو، «ديانة وقوانين وعادات الأتراك». وكان فتيان البوسنة والهرسك المسلمون مستثنين من هذا «التدريب». وبمجرد ما أن يصبحوا «كباراً وأقوياء» – إذا ما استضدمنا مرة أخرى وبمجرد ما أن يصبحوا «كباراً وأقوياء» – إذا ما استضدمنا مرة أخرى مصطلحات سيا ندوجينو – فإن من سوف يصبحون إنكشارية كان يجرى توزيعهم على مختلف فروع قوة العجمي اوغلان («الفتيان الأجانب»)، وهناك كان يجرى إكسابهم صفات الخشونة عن طريق أداء مختلف الأعمال التي تتطلب بذل

جهد كبير كنقل المواد المقرر إرسالها إلى القصر وإلى مشاريع الدولة وإلى ترسانات البناء الضخمة. وكان يجرى تخصيص البعض للعمل في بساتين القصر. وهكذا فإن الغالبية كانت تخدم في اسطنبول، وكان آخرون يخدمون في أدرنة أو غاليبولي أو في قلاع الريف، ففي عام ١٠٥٠، كان ١٧٨٩ منهم في اسطنبول وكان ١٨٨ منهم في اسطنبول. وفي ٢٨٤ منهم في غاليبولي؛ وفي عام ١٧٥٧، كان ٣٥٥٣ منهم في اسطنبول. وفي عام ١٧٤٧، كان عددهم ٥٨٤، وبعد ذلك بعشرين سنة، وصل عددهم إلى ٥٧٧٥. وأخيراً، فقد كانوا يتلقون تدريباً عسكرياً بين صفوف الإنكشارية قبل تجنيدهم على حدة في القوة.

وكان مستقبل الفتيان العبيد المسيحيين، الذين يجرى تمييزهم فور وصولهم إلى العاصمة بوصفهم الأحسن استعداداً من الناحيتين البدنية والعقلية، أكثر روعة – وأكثر مفارقة أيضاً. فهؤلاء الفتيان يشكلون قوة «فتيان الداخل» (إتش الهفلان أو غلمان – اي اينديروني): وخلال بضع سنوات يتلقون، من جانب أحسن الأساتذة، تعليماً يتميز بعناية خاصة، يوحد بين جميع مجالات التعليم، الرياضية والعسكرية والفنية. فالهدف هو تحويلهم إلى رجال كاملين، مع تنمية الميول الخاصة لكل منهم، إلا أنهم لم يكونوا أقل إستعداداً لتولى جميع مهام الدولة وذلك بحكم تربيتهم في روح انقياد وولاء تامين للعاهل، وكان يجرى تقديم هذا التعليم في حرم قصر ادرنه وعدة قصور إمبراطورية في اسطنبول: قصور ابراهيم بإشا، وجالاتا، في وقت من الأوقات، وقصر اسكندر شلبي في باقر كوى.

وكان المتميزون من بينهم يتلقون تعليمهم فى قصر السلطان نفسه، «القصر الجديد» فى اسطنبول، حيث يقومون من حيث كونهم غلماناً خدماً بالخدمة الشخصية السيد. وعلى جميع المستويات، كان يجرى انتقاء دقيق تتوقف عليه أهمية المنصب المخصص لكل منهم عند انتهاء دورته التعليمية. وكانت الوظائف الأعلى تعود الأولئك الذين قضوا مدة أطول كغلمان خدم للعاهل والذين سمح لهم

بدخول غرفته نفسها (خاص أوضه)، حيث كانت هذه المرحلة الأخيرة قاصرة على النخبة. وهكذا فإن الإتش اوغلان، تبعاً لمزاياهم، كانوا يلحقون بمختلف قوات فرسان الباب (العالى)، التى تتفاوت مكانة كل منها، أو يتولون أعمالهم فى وظائف القصر أو الإدارة المركزية أو حكومات الولايات. والواقع أن حالة ابراهيم باشا، المتمتع بحظوة سليمان، والذى انتقل بشكل مباشر من أعلى منصب للغلمان الخدم، وهو منصب «رئيس الغرفة الخاصة» (خاص أوضه باشى)، إلى منصب الصدر الأعظم، قد مثلت ترقية استثنائية؛ ذلك أن الصعود كان يتم عموماً بشكل تدريجي أكثر، حيث كان يتضمن تعاقباً على مناصب مدنية وعسكرية فى العاصمة وفى المقاطعات.

وسوف تتاكل ممارسة الدينشرمة تدريجياً خلال القرن السابع عشر (يرجع أخر ذكر لها إلى عام ١٧٠٥). وفي القرن السادس عشر، لم تكن تتعلق إلا بثلث العبيد الداخلين في نظام القولات، وأيا كان الأمر فإنها، بحكم الانتقاء الدقيق الذي كانت تنطوى عليه، كانت تقدم غالبية الواصلين إلى أعلى المناصب، وعلى وجه الإجمال، وعبر قنوات متباينة، فإن عبيداً من أصل مسيحي هم إذن الذين كانوا يشكلون نواة الجيش العثماني والقيادة العسكرية العليا وقيادات النظام، على أن هذه العناصر، بمجرد وجودها في العمل، كانت تصبح مسلمة وكانت تكف عن أن تكون عناصر من العبيد بالمعنى الحقوقي للمصطلح، إذ لا يعود بالإمكان بيعهم من جديد، كما لا يجوز إلحاقهم بخدمات غير خدمات الدولة.

وهذا النظام يفسر التنوع العرقى البالغ للطبقة الحاكمة للإمبراطورية. فمن بين الأشخاص السبعة والأربعين الذين تعاقبوا على منصب الصدر الأعظم بين عامى ١٤٥٣ ، ١٦٢٣، كان خمسة فقط من أرومة تركية. ومن بين الآخرين، نجد أحد عشر ألبانياً وستة يونانيين وشركسياً وأرمنياً وچيورچياً وإيطالياً وعشرة ما يزال أصلهم غير معروف. إلا أن من الصحيح أيضاً أن تعليم الأوفلان كان

يحرص على قطعهم عن جذورهم العرقية والثقافية سعياً إلى صبهم في قالب واحد، فإلى أية درجة تحقق ذلك بالفعل؟ إن السؤال يثور لأنه يتكشف، مثلاً، أن أحد أشهر خريجي الدينشرمه، المعماري العظيم سنان، قد تدخل لدى سليم الثاني لإعفاء أفراد أسرته – وهم يونانيون من سكان أقليم قيصرية – من الترحيل إلى قبرص بعد فتح هذه الجزيرة. كما أن سناناً قد اختار لترساناته عدداً من العمال المنحدرين من مسقط رأسه. وبالمثل، فإن الصدر الأعظم محمد سوكولك، وهو أيضاً أحد قولات السلطان، وصربي من البوسنة، سوف يثبت إخلاصه لأصوله عندما ينشيء أوقافاً خيرية في مسقط رأسه أو عندما يؤيد في عام ١٥٧٧ إنشاء بطريركية ايبيك (بيتش) الصربية.

وتميل البحوث التاريخية الجديدة إلى التقليل من حجم الدور المخصص منذ القرن السادس عشر لمن كانوا عبيداً في الوظائف العليا للدولة. فهي تكشف، خلافاً لذلك، عن المكان الذي يحتله فيها أبناء وأحفاد العبيد الذين لم يكونوا هم أنفسهم بعد في هذه الوضعية، بل وعن المكان الذي يحتله فيها أبناء أسر أرستقراطية قديمة، سوف تضيع من ثم صدارتها في النظام العثماني، أكانت منحدرة من بيزنطة أم من الدول البلقانية القروسطية، أم من الإمارات التركمينية في الأناضول أم من التخوم الحدودية منذ بدايات الإمبراطورية. ويبقى مع ذلك أن جميع هذه العناصر لاتصعد إلى مناصبها إلا بإرادة السلطان وحدها وتذوب في نهاية الأمر في جماعة قولات السلطان التي تضم، بشكل لا يعرف تمييزاً يذكر دون شك، عبيداً بالمعنى الدقيق للمصطلح وخدماً بالمعنى الواسع على حد سواء.

والاعتماد على العبيد، بالقيود التى أوردناها، لم يتعلق قط بمجمل وظائف الجيش والدولة، مجموع العسكر. ففى الوقت نفسه، كانت عدة قطاعات مخصصة لعناصر مسلمة وحرة من حيث الأصل: سلاح فرسان السباهيين فى الولايات الذى لم يكن القولات يشغلون فيه مناصب القيادة العليا؛ جزء هام من البيروقراطية التى تطورت فى ظل حكم سليمان؛ وأخيراً جميع العلماء الذين كانوا يزودون

الإمبراطورية بدعاتها ورجال الإفتاء فيها وفقهاءها وقضاتها ورجال إدارتها، على أن مجموع هؤلاء الوكلاء الدولة كان يمكن لهم أحياناً أن يحصلوا على اسم قولات، لكن المصطلح كان قد فقد عندئذ معناه التقنى ليأخذ معنى أكثر غموضاً، يشمل جميع الذين يحصلون على أسباب عيشهم من السلطان. كما أن المفهوم قد ظل مشرفاً لأن العبودية التي ينطوى عليها كانت مصحوبة من جهة أخرى بتفويض لجزء من السلطة العليا: وكما لاحظ غوليوم پوستيل، «إن كل من يحصل على أجر من التركى، كان يعتبر نفسه شريفاً شرف التركى الأكبر نفسه».

ويحكم قربهم من السلطة، فقد كان خدم السلطان في الوقت نفسه موضوعين في وضع استثنائي من زواية القانون العام، الذي حرمهم من بعض الضمانات المعترف بها الرعايا العاديين. ففي حين أن هؤلاء الأخيرين كانوا يستقيدون من حماية الشريعة لحرمة أشخاصهم وممتلكاتهم وموروثاتهم، فإن السلطان كان يتمتع على أرواح وحيازات جميع أولئك الذين يخدمونه بسيادة حرة، سحبها المراقبون الأجانب دون مسوغ على جميع رعاياه. وهذا الحق، الذي انبعثت فيه بمعنى ما، فكرة العبودية، كان يبرر باعتبارات مصالح الدولة كما كان يبرر بالاشتباه في حدوث ابتزاز. ولم يكن السلطان يستخدمه دائماً: فغالبية وكلائه قد ماتوا في الواقع بسبب شيخوختهم، ونقلوا تركتهم بحسب أحكام الشريعة. ولم يكن الإعدام يحدث إلا في ظروف جد خطيرة، فكثيراً ما كان يتم اللجوء إلى العقاب عن طريق العزل والإبعاد. أما فيما يتعلق بالمصادرة، فقد كانت تستهدف العقاب عن طريق العزل والإبعاد. أما فيما يتعلق بالمصادرة، فقد كانت تستهدف بشكل خاص حالات انتهاك القانون والانحراف، وكانت تطبق بشكل رئيسي على المؤلفين الماليين الذين كانت ثرواتهم تعتبر زائدة بشكل غير مشروع.

ولذا فإن لوحة الاستبداد العثماني التي رسمها عدد من الغربيين المعاصرين باستنكار متزايد الحمية تقتضي عدة تحفظات: فسلطة السلطان لم تكن غير محدودة وتعسفية بالشكل الذي بدا لهم، ولم يكن الرعية محروماً بالشكل الذي

صوروه من الحماية القانونية، ولم يكن الاعتماد على العبيد في الحكومة يتميز لا بالشمول ولا بجميع الآثار التي نسبوها إليه.

كما أن بعض العقول المستقلة لم تتحفظ إلا على الجوانب السلبية لنظام القولات. بل إنها خلافاً لذلك قد امتدحت احتقاره للأصل وللحمايات تمسكا بالاستحقاق الشخصى وحده. وقد كتب بوسبيك الذي أقر أن بوسع ابن صياد سمك أو فلاح أو راع أن يصبح صدراً أعظم استناداً إلى قدراته وحدها: «إن من يتمتع بالشرف الأول من بين الأتراك بعد السيد الأكبر هو ذلك الذي لا يعرف أصله ولا أصل أبيه وأمه». كما أردف: «وهكذا، فإن كل إنسان يثاب بحسب جداراته والمناصب يشغلها رجال قادرون على شغلها». ولا شك أن مثل هذه الصيغة سوف ينازعها بشكل متزايد تطور المجريات الواقعية العثمانية، لكن اسم «الميريتوقراطية» (حكم ذوى الجدارة والاستحقاق— المترجم) لن يكون، بلا ريب، غير مشروع بالنسبة لعصر سليمان القانوني.

القصر، مركز السلطة

بما أن السلطان هو عماد مجمل البنيان السياسي والاجتماعي، فإن الموقع المادي للسلطة، مقر البلاط، وكذلك مقر الحكومة والإدارة المركزيين، يوجد حيث يوجد السلطان، أي بشكل اعتيادي في قصره في العاصمة. إلا أنه حيثما تقوده حملاته أو خروجه إلى الصيد والقنص، فإنه يكون مصحوباً بالأجهزة الرئيسية للدولة وبجزء من سجلاتها. وسوف تصدر أوامر من هذه الإقامة في المخيمات وسوف يجرى الاجتماع فيها بسفراء.

وفى ظل محمد الثانى، تصبح اسطنبول مقر إقامة العاهل وعاصمة للإمبراطورية، حيث تحل بذلك محل بورصا وادرنه. على أن هذه المدينة الأخيرة تظل بشكل متكرر مقر السلاطين خلال الشتاء. وقد فسر بوسبيك قضاء سليمان

فصل الشتاء على نحو منتظم فى ادرنة بثلاثة دوافع: الاقتراب من الجبهة المجرية عندما يعد لحملة فى هذا الاتجاه فى الربيع التالى (بوجه عام، كان اجتياز المسافة بين اسطنبول وادرنه يستغرق خمسة أيام)؛ الاستفادة من إمكانيات الصيد والقنص التى تتيحها المنطقة؛ التمتع أخيراً بمناخ يعتبر صحياً أكثر. كما أن الانتقال من مدينة إلى أخرى – وهو عملية معقدة ومكلفة، تتطلب تنظيماً دقيقاً – يتيح للعاهل فرصة الظهور وهو فى كامل ابهته بما يزيد من إحترامه.

وفى اسطنبول أقام محمد الثانى فى البداية قصراً سوف يبقى أولاً تحت اسم القصر القديم، فى مكان ساحة تاورى القديمة، وموقع الجامعة الحالية، فى حى بيازيت، وبعد ذلك بوقت قصير، ترك هذا المقر لكى يبنى القصر الجديد فى موقع يتيح دفاعاً أسهل عنه، هو موقع اكروپول بيزنطة العريق، على الرأس المرتفع المهيمن على قرن الذهب والبسفور وبحر مرمرة، وهذا القصر الجديد (سراى الهيمن على قرن الذهب والبسفور وبحر مرمرة، وهذا القصر الجديد (سراى اي چديد)، الذى سمى فيما بعد – وحتى أيامنا – بقصر باب المدافع (طب قابى سراى)، سوف يكون مقراً السلاطين العثمانيين حتى أواسط القرن التاسع عشر.

والواقع أن المقر الإمبراطورى، الذى يشار إليه فى العبارات الرسمية بصيغ مثل «العتبة السنية»، «عتبة السعادة»، «محفل السعادة»، «دار السلطنة»، قلما يشبه القصور الملكية الأوروبية المبنية فى مركز صرح شاسع يتميز بالأبهة؛ فهو يشكل نوعاً من مدينة فى داخل العاصمة، مطوقة بأسوار وبأبراج عالية، وتتألف من مجموعة كبيرة من المبانى المختلفة، سوف يزيدها محمد الثانى وخلفاؤه، حول الأحواش أو فى وسط الحدائق الظليلة، والواقع أن عدة آلاف من الأشخاص الذين يتولون وظائف من كل نوع، مسجلة بصورة منتظمة فى كشوف مصاريف البلاط، ينكبون هناك على خدمة وهناء العاهل.

وكما أن هناك في كل مسكن إسلامي «ركن للرجال» (سلاملك) - مكان الحياة الاجتماعية المفتوح على الخارج - و «ركن للنساء» (حريم) - مكان الحياة الخاصة

الذي يعتبر الدخول إليه مقيداً بصورة صارمة، فإن القصر الإمبرطوري يتألف من قسم خارجى (بيرون) ومن قسم داخلي (اينديرون). ويشمل البيرون الحوشين الأولين للقصر والمبانى التي تحيط بهما: فالحوش الأول ينفتح أمام الباب المهيب (باب - اي همايون)، على مسافة جد قريبة من أيا صوفيا؛ وهذا الحوش الواسع، الذي يضم بشكل خاص كنيسة سانت ايرين القديمة، يخدم كمستودع للأسلحة وللمدافع، وهو يتصل بالحوش الثاني عن طريق بوابة على شكل عقد قوطي تسمى بباب الوسط (اورطة قايى) أو باب التحية (باب السلام)، الذي بناه سليمان، حيث يطوق البرچان الثمانيان هذا المدخل الذي شيدا قبله. وهذا الحوش هو مقر خدمات مختلفة، سوف نرجع إلى الحديث عنها، تكفل علاقات العاهل بالعالم الخارجي. ويتم الانتقال بين الحوشين الثاني والأينديرون عن طريق باب السعادة أو باب الخصيان البيض (أق أغا قابيسي)، الذي كانت تعلوه قبة ضخمة كان كرسى العرش يوضيع تحتها خلال الاحتفالات. وخلف هذا الباب مباشرة كانت توجد غرفة الاستقبال (عرض أوضاسي)، حيث كان يجرى السماح للزوار بالدخول على السلطان، في مقصورة تحجب النظر عن الجزء السرى من القصر. وبعيداً عن باب السعادة، كان يمتد المكان الخاص للعاهل، الذي لا يتسنى دخوله إلا لرفاق حياته الخاصة، غلمانه الخدم وخصيانه، ونساؤه، وكان هذا القسم يضم حوشاً ثالثاً وبنايات تحيط به، حيث يمتد المكان كله عبر حدائق سوف يزيد السلاطين المتعاقبون إنشاء منشئات في وسطها.

الخدمات الداخلية للقصر

ينجز الاتش اوغلان المتميزون في القصور – المدارس الأخرى تعليمهم بالتحول إلى السهر على الخدمة الخاصة للسلطان. وإذ يجرى توزيعهم في البداية على الغرفة «الكبيرة» و «الصغيرة» يتولون فيما بعد مهام الخزانة (خزينة)، التي يحتفظ فيها بالأشياء الثمينة والمقدسة للسلالة الحاكمة، أو يتولون مهام المكتب (قيلر)،

وهى خدمات سوف تضاف إليها فى أوائل القرن السابع عشر خدمة غرفة السفر (سفرلى أوضه). وأخيراً، فإن نخبة من أربعين من الغلمان الخدم تنتقل إلى الخدمة المباشرة للسيد فى «الغرفة الخاصة» (خاص أوضه) للسهر على زينته وملابسه وأسلحته ولتناوب الحراسة نهاراً وليلاً. وبعض هؤلاء الغلمان الضدم، المزودين بوظيفة خاصة، يتمتعون بصدارة خاصة: فالسلحدار يحمل سيف السلطان؛ والركابدار يهتم بركاب سرج جواده عندما يمتطى الجواد؛ والتشوكادار مسئول عن خزانة ملابسه، والدولييند اوغلاني مسئول عن مفروشاته وفوطه؛ والسر كاتبى هو أمين سره الخاص. وكان «رئيس الغرفة الخاصة» (خاص أوضه باشمى) هو الأول بين جميع هؤلاء الخدم، والأكثر قرباً من السلطان والأوسع نفوذاً.

وفى ١٥٤٧ – ١٥٤٨، كان هناك ١٧٨ خادماً فى اينديرون القصر الجديد، وبعد ذلك بعشرين سنة، وصل عددهم إلى ١٨٨٨. وفى الوقت نفسه تقريباً، فى ١٥٥٥ – ١٥٥٨، فى ختام الدراسة، فإن عدد الخدم الذين مروا بقصر جالاتا قد تفاوت بحسب الشهور بين ٢٦٥ و ٢٧٨، وتفاوت عدد الخدم الذين مروا يقصر ابراهيم بين ٢٠٩ و ٢٨٨، وتفاوت عدد الخدم الذين مروا يقصر ابراهيم بين ٢٠٩ و ٣٠٦، وحول هؤلاء الفتيان كان يوجد كادر من «المدرسين» (خوجه، معلم)، ومن الأطباء ومن النساء العجائز (بيريزينان) المعالجات – إذ يبدو أن نسبة الإصابة بالأمراض والوفيات كانت جد عالية فى هذا الوسط. ومن جهة أخرى، فقد كان الخدم تحت الرقابة الصارمة – وكانوا يعاقبون فى نهاية الأمر سأخرى، فقد كان الخدم تحت الرقابة الصارمة بالمنا يعاقبون من عرق أبيض، من القوقاز بوجه عام: ففى ١٥٥٥ – ١٥٥١، كان قصر ابراهيم باشا يضم سبعة عشر منهم وكان قصر جالاتا يضم خمسة وعشرين منهم، أما فيما يتعلق بالخصيان البيض فى القصر الجديد، فقد وصل عددهم إلى أربعين فى ظل سليم بالخصيان البيض فى القصر الجديد، فقد وصل عددهم إلى أربعين فى ظل سليم بالخصيان البيض فى القصر الجديد، فقد وصل عددهم إلى أربعين فى ظل سليم جميع موظفى القصر، حيث كان يتدخل فى التعيينات والترقيات، وعلاوة على ذلك، جميع موظفى القصر، حيث كان يتدخل فى التعيينات والترقيات، وعلاوة على ذلك، فكونه قريباً من السلطان، فقد كان مطلعاً على الأمور الكبرى الدولة. وينطبق عليه فلكونه قريباً من السلطان، فقد كان مطلعاً على الأمور الكبرى الدولة. وينطبق عليه

كما ينطبق على غالبية موظفى البيت الخاص للسلطان المبدأ العام الذى عبر عنه سياندوجينو على هذا النحو: «إن الإتراك يرون أن أى منصب صغير أياً كان، مادام يسمح للمرء برؤية الإمبراطور والتحدث إليه كثيراً، هو منصب يتمتع باحترام عظيم».

أما القسم الأكثر سرية للإينديرون، الحريم، والمسمى أيضاً بباب السعادة، الذي كان السلطان هو الرجل الوحيد «الكامل» الذي يمكنه دخوله، فقد أثار الكثير من التخيلات والأساطير في المخيلات الغربية. والواقع أنه يشبه إلى حد بعيد من حيث تنظيمه قسم الخدم، إذ يشكل بدوره مدرسة، موازية للمدرسة الأولى.

وإذ جرى انشاؤه في البداية في القصر القديم، فإن حريم العاهل لم يلحق بالقصر الجديد إلا في ظل سليمان: وتذهب الروايات إلى أن روكسلان قد رأت في هذا الانتقال وسيلة لتعزيز نفوذها بالاقتراب بصفة مستديمة من زوجها، وفي ظل هذا السلطان، بدأ بناء هذا المجمع التيهي من البنايات الذي يمثله اليوم حريم طب قايى، ومنذ ذلك الحين، لم يعد القصر القديم مأوى إلا للأحياء من حريم الملوك السابقين أو الأمراء الميتين: فعند موت أحد السلاطين، كان يجرى نقل أمه وأخواته وزوجاته وجواريه وخصيانه إليه لإخلاء المكان لحريم خليفته في القصر الجديد، وهكذا، كان في القصر القديم في ٥٥٥١ – ٢٥٥١ ستة أميرات، ومرضعات أبناء سليمان ومحمد وجيهانچير الميتين، وخوجة هذا الأخير، ونحو مائة وأربعين من الإماء (الجواري)، كن جميعاً في حراسة خمسة وعشرين من الخصيان السود الذين يرأسهم أحد «أغوات باب السعادة» وكن، من الخارجم في حراسة ثلاثة وثلاثين حاجباً.

وقد تطورت العادات الزواجية للسلاطين العثمانيين بشكل مميز اعتباراً من أواخر القرن الخامس عشر. فالزيجات التي كانت قد عقدت قبل ذلك مع أميرات مسيحيات (بيزنطيات أو صربيات) أو منحدرات من سلالات حاكمة مسلمة

كالأكويونل أو چيراى القرم أو أمراء «نو القادر» لم تعد رائجة منذ ذلك الحين، وذلك على الأرجح لأن توطيد السلطة العثمانية كان قد استنفذ أغراضه من هذه الأداة الديبلوماسية الفعالة. فالآن يرتبط الأمراء الوارثون والسلاطين بإماء عاديات دون أن يعقدوا معهن فى أغلب الأحوال زواجاً شرعياً: والزواج الذى اتاحه سليمان لروكسلان هو استثناء نادر لهذه القاعدة. كما أن بنات السلطان لا يزوجن لسلالات حاكمة مسلمة: وربما كان السبب فى ذلك هو أن أية سلالة حاكمة مسلمة لم تعد جديرة بمصاهرة البيت العثماني؛ وربما كان السبب فى ذلك أيضاً هو الرغبة فى تفادى ظهور أصحاب حق خارجيين يمكنهم تهديد احتكار الوراثة الذى تتمتع به السلالة الحاكمة المذكرة كما يمكنهم تهديد وحدة الإمبراطورية. وخلافا لذلك، فمنذ بايزيد الثانى، انتشرت عادة تزويج هؤلاء الأميرات القولات السلطان الأوسع نفوذاً الذين يصبحون بذلك أصهار سيدهم أو أزواج بناته؛ داماده: ولاشك أن ذلك كان وسيلة اضمان ولائهم، لكنه أيضاً، فى الآن نفسه، وسيلة اضمان الرقبة الذين ينتسبون السلاطين من جهة أمهاتهم ليسوا فى سيادة الذرية المذكرة، فأولئك الذين ينتسبون السلاطين من جهة أمهاتهم ليسوا فى

والإماء اللواتى يرتبط بهن السلاطين لا يصلن إلى الفئة الإمبراطورية إلا بعد مسار معين وبموجب هيراركية جد محددة: والإلزام المحدد النساء بالتوارى عند اقتراب السيد وبالامتناع عن النظر إليه في وجهه إنما يهدف إلى الحيلولة دون التحايل على هذا النظام الصارم.

وكانت العذارى الداخلات فى الحريم الإمبراطورى يجنّن من خلال السبى فى الحرب أو على شكل هدايا من رجال البلاط أو من خلال شرائهن من أسواق العبيد. ولم تكن هناك ديلشرمة بالنسبة للبنات، وكانت المختارات يخترن على عسلس ما يتميزن به من إستعدادات وجمال. وكن يدخلن فى صفوف المستجدين (عجمى) و، شانهن فى ذلك شان الغلمان الخدم، كن يحصلن فى الغرفتين

«الكبيرة» و «الصغيرة» على التعليم الذي يتميز بعناية فائقة، تحت إشراف ناظرة، مى القاهيا قادين. وهؤلاء الإماء، المنحدرات من أصل غير إسلامي، كان يجرى تعليمهن مبادىء الإسلام وجميع الفنون والأعمال المناسبة لجعلهن رفيقات كاملات، وذلك بتنمية المواهب الخاصة لدى كل منهن. فكن يتعلمن الحياكة والتطريز والغناء والعرف الموسيقي وتحريك الدمى ورواية الحكايات، الخ. وبشكل تدريجي، عن طريق انتقاءات متعاقبة، كن يصلن إلى مراتب مختلفة تتطابق أسماؤها مع أسماء أصحاب الصنائع: فمن جوار يصبحن صبيات (شاجيرد)، ثم «زميلات» (جيديكلي) وأخيراً أستاذات (أسطى). ويتخذ السلطان عشيقات له من بين هؤلاء الأسطوات، ويجرى تمييز الخليلات العابرات (جوزده) والمحظيات بالمعنى الدقيق المصطلح، اللاتي يدعون بالخاص أوضه ليك («الأودليسك» عندنا) أو بالخاصيكي.

وعندما توجد زوجة شرعية، فإنها تتمتع على نحو طبيعى بالصدارة، بل إنه يقال أن سليمان المتمسك بالفضيلة قد امتنع عن كل اتصال جنسى آخر بعد زواجه من روكسلان. إلا أنه في غياب زواج شرعى، فإن أربعاً من الخامىيكى وهو عدد يتطابق مع عدد الزوجات الذي تجيزه الشريعة – يتمتعن بمكانة متميزة تحت لقب قادين. والأولى بين هؤلاء، الباش قادين، هى أول من تلد أبناً للسلطان. لكن السلطة العليا على مجمل الحريم تعود لأم العاهل، والده سلطان. والتنافس بين هؤلاء النساء، الذي تهدف من ورائه كل واحدة منهن إلى الإعلاء من نفوذها وإيثار أبنائها، يمكن أن يقود إلى احقاد لا تغتفر بل وإلى دسائس دموية كان الحريم مستودع أسرارها. وقد ازدهرت مع روكسلان حتى موت هذه الأخيرة في عام ١٥٥٨. وسوف تتخذ أوسع اتساع لها في القرن السابع عشر وعندئذ سوف تؤثر تأثيراً خطيراً على حكم الإمبراطورية.

ويمكن للحريم أن يضم عدداً كبيراً من الإماء – لن يكن أقل من ٢٦٦ في القصر الجديد في عام ١٦٠٣ – لكن جزءاً صغيراً فقط من بينهن هو الذي كان

يذهب إلى السلطان. أما الأخريات، بمجرد إتمام تعليمهن، فكن يوهبن ويزوجن لخدم السلطان السابقين الذين تسلموا وظائف. وهكذا فإن عناصر الجنسين المدعوة إلى أن تشكل جزءاً من الطبقة الحاكمة للإمبراطورية كانت فى الوقت نفسه «قد تربت فى السراى». بل إن الأميرات أنفسهن، كما رأينا، كن يتزوجن من أفراد هذه الطبقة الذين حققوا أروع النجاحات، لكن هؤلاء المحظوظين كان عليهم أن يتخلوا عن كل زوجة شرعية أو محظية أخرى،

وكان يجرى تأمين نظام وانضباط الحريم عن طريق قوة من الخصيان، موازية الخصيان البيض المكلفين بالإشراف على الغلمان الخدم: لكن الخصيان فى الحالة الأولى كانوا سوداً، منحدرين من افريقيا، كان خصيهم أكمل من خصى البيض (إذ كان لا يقطع الخصيتين فقط وإنما أيضاً القضيب). وفي عام ١٦٠٣، كان القصر القديم يضم ٣٩ «أغاً أسبود»، وكان القصر الجديد يضم ٧٧. وكان رئيس الخصيان السبود للحريم، «أغا باب السبعادة» أو «أغا البنات» (دار السبعادة أغاسى أو كيزلار أغاسى)، يتمتع بمكانة مرموقة لن يكون من شانها غير التزايد مع تزايد النفوذ السياسي للحريم، وهكذا فإن نفوذه سبوف يتجاوز نفوذ رئيس الخصيان البيض، بما يرفعه إلى المرتبة الثالثة في الدولة، بعد الصدر الأعظم وشيخ الإسلام.

الخدمات الخارجية للقصر

كان البيرون هو مقر الحكومة المركزية وعدة أجهزة مهنية وعسكرية، وكانت أنشطته ترتبط ارتباطاً لا ينفصل بحياة البلاد وبحياة الدولة، وكان يضم موظفين، عديدين وإن كانوا مختارين بعناية، شهدوا تقلبات بين الوظائف (تشيكما) وترقيات على مدد زمنية منتظمة إلى هذا الحد أو ذاك (كل خمس سنوات في القرن السادس عشر بالنسبة لكل من التقلب بين الوظائف والترقية)، وفي بدايات كل عهد،

وكانت الخدمة الخاصة للسلطان تضم عدداً من العلماء الذين يمكنهم الفوز بهيمنة عظيمة على سيدهم. وكان يدخل فى هذه الفئة الأطباء الذين كان يرأسهم رئيس الأطباء (حكيم باشي) وكان بين صفوفهم جراحون ومعالجون بالأعشاب الطبية وأطباء عيون. وكان من بينهم أيضاً عدد من اليهود الذين سوف يكسب بعضهم صيتاً استثنائياً يجعل منهم القادة الطبيعيين لطائفتهم كلها: تلك بشكل ملحوظ هى حالة چوزيف هامون فى ظل بايزيد الثانى ثم فى ظل سليم الأول و، بشكل أخص، حالة ابنه موسى فى ظل سليمان. وكان هذا الملك يتمتع نحو عام بضكل أخص، حالة المباء مسلمين وستة أطباء يهود له.

وفى الزمن نفسه، كان السلطان محاطاً بثلاثة منجمين، مكلفين بتحديد المواعيد المناسبة للأحداث الكبرى كتنصيب عاهل وتعيين صدر أعظم وتدشين حملة عسكرية. وكانوا يسلمون إلى السلطان في كل سنة تقويماً يحدد الأيام الحسنة الطالع والأيام السيئة الطالع. كما كان يوجد إلى جانب السلطان عدد من رجال الدين: أثمة و معلمون و حفظة للقرآن و مؤذنون و شيخ. وبعض الحائزين لهذا المنصب ذي النفوذ، كالشيخ شوچچا في ظل مراد الثالث، والشيخ سعد الدين، مؤلف «تاريخ العثمانيين»، في ظل مراد الثالث ومحمد الثالث، وخوداي أفندي، في ظل أحمد الأول، يهيمنون هيمنة فائقة على عقول تلامذتهم المرموقين بحيث أنهم لا يقررون أي أمر هام دونهم.

ولتلبية الحاجات الأكثر مادية، جرى إنشاء مطابخ إمبراطورية (مطبخ – اي أميري) ومصنع فطائر وحلوى (حلوى خانه) على أحد جانبى الحوش الثانى، إلى يمين مدخل باب الوسط. ومازال بوسعنا اليوم أن نرى بناياتها المميزة، المسقوفة بقباب عديدة تعلوها مداخن تنتصب عالياً، تشرف على بحر مرمرة: وهي تناظر بناءً أقامة المعماري سنان إثر حريق شب في عهد سليم الثاني.

وهذه المطابخ تشهد تطوراً بالغاً في ظل سليمان بحيث تصبح مشروعاً مثيراً. وإلى جانب الطباخين بالمعنى الدقيق للمصطلح، فإن العاملين يضمون صبياناً

ومساعدين مجندين بشكل خاص من بين العجمى أوغلان. وكان هناك ٢٣٠ طباخاً في عام ١٥١٤ و ٢٧٧ في عام ١٥٢٧، إلا أنه بعد ذلك بأربعين سنة، سوف يصل عدد «خدم المطابخ الإمبراطورية» إلى ٢٦٠. وفي الزمن نفسه، فإن المبالغ المرصودة سنوياً من جانب الخزانة قد وصلت إلى مبلغ ضخم قدره نحو ه ملايين أسبره. وكان يجرى حشد مخزون ضخم من المواد الغذائية من جميع الأنواع، الواردة من مختلف أقاليم الإمبراطورية، تحت إشراف أمين، في «كسرار امبرطواري» (قيلير – اي اميري). ومنذ أوائل القرن السادس عشر، كان بوسع سياندوجينو أن يعلن: «عندما يكون الإمبراطور في القسطنطينية، كان يجرى عادة ذبح أربعين خروفا وأربع بقرات يومياً لمطبخه، ناهيك عن لحوم الدجاج ولحوم الصيد التي تقدم إليه». وهكذا ففي سنة ١٤٨٩ – ١٤٩٠ القمرية، جرى استهلاك الصيد التي تقدم إليه». وهكذا ففي سنة ١٤٨٩ – ١٤٩٠ القمرية، جرى استهلاك

وكانت المطابخ مقسمة إلى عدة أقسام بحسب من سوف تصل إليهم الأطعمة: ففى المطبخ الخاص للعاهل يمكن أن نميز أقسام الخصيان البيض، والغلمان الخدم، وعيادة الغلمان الخدم، والأجهزة الخارجية للقصر وحظيرة الحيوانات وحظيرة الطيور (في ١٥٧٣ – ١٥٧٤، كرس ٢٧٤ خروفاً لإطعام طيور الصيد والقنص)، وأعضاء الديوان والسفراء الأجانب الذين كانت تتلو استقبالهم في القصر مآدب (ضيافة). أما فيما يتعلق بمصانع الفطائر والحلوى، فقد كانت تدار تحت إشراف «رئيس لصناع الحلوى» (حلوچي باشي): ويوضح سپاندوجينو: «إن هذه وظيفة تتمثل في مراقبة جميع أصناف الحلوى التي تؤكل في البلاط وجميع أولئك الذين يصنعونها وأمرهم بصنعها ». وكان «متنوقون» (تشاشنيچير، نواقين) وياقبون إعداد الأصناف ويتكفلون بخدمة مآدب الديوان. وكان عددهم ثمانية في راقبون إعداد الأصناف ويتكفلون بخدمة مآدب الديوان. وكان عددهم ثمانية في أواخر القرن الخامس عشر وأربعة وعشرين في عام ١٥٧٤، حيث كان يرأسهم إليه (سقايان – إي ديوان – إي عالى). وكانوا هم أيضاً تحت إشراف رئيس، وقد وصل عددهم في أواخر القرن الخامس عشر إلى عشرة ثم إلى ثلاثة عشر في عام وصل عددهم في أواخر القرن الخامس عشر إلى عشرة ثم إلى ثلاثة عشر في عام وصل عددهم في أواخر القرن الخامس عشر إلى عشرة ثم إلى ثلاثة عشر في عام ١٥٧٤.

وكانت سلسلة كاملة من أهل الحرف تتكفل بوظائف أخرى لتدبير الحاجات المادية للقصر. وقد وصل عدد آهل الحرف هؤلاء من الحجارين والنجارين وصانعى الأسلحة والحدادين وصانعى الأحذية والسروچية وناسجى السجاد والصائغين والجواهرچية ومزركشى الملابس بالذهب، إلخ، إلى ٣٠٨ في عام ١٥١٤، ثم إلى ٥٨٥ في عام ١٥٢٧، ثم إلى ٧٤٢ بعد ذلك بأربعين عاماً. أما الخياطون، الذين يمثلون فئة على حدة، فقد كانوا ينقسمون إلى خياطين يفصلون «ثياب التكريم» والتي كان السلطان يبدى عن طريقها منته (خياطين يفصلون «ثياب التكريم» والتي كان السلطان يبدى عن طريقها منته (خياطين سام عام ١٥٢٤ في غام ١٥١٤ و ٢٠٦ في عام ١٥١٧. وشائهم في ذلك شان خصوصين للعاهل (خياطين عام ٢٢٥١ و ٣٦٩ في عام ١٥١٧. وشائهم في واقع الأمر من جميع المسئولين عن الخدمات المادية للقصر، فقد كان رؤساؤهم في واقع الأمر من كبار الوجهاء: وهكذا فسوف نرى في عام ١٥١٧ أن رئيس خياطين يتولى مهام حاكم (سنجق بك) لحميد. ولابد من أن نضيف إلى هؤلاء فئة من الغسالين حاكم (سنجق بك) لحميد. ولابد من أن نضيف إلى هؤلاء فئة من الغسالين والكواعين (چاهشويان) كانت تضم ١٧ فرداً في عام ١٥١٤.

وبين أهل الحرف هؤلاء يمكننا أن نرصد أيضاً فنانين سوف تكفل أعمالهم سطوع ثقافة البلاط العثماني – شعراء، موسيقيين، خطاطين، رسامي منمنمات، مجلدي كتب، حيث تتعاون هذه الحرف الثلاث الأخيرة في إنتاج مخطوطات ثمينة تمجيداً للدين، كالمصاحف، أو تمجيداً للملك، كالشاهنامات. وقد قام رسامون مزينون (نقاش) مثل الشهيرين شاه قولي وقره ميمي في مراسمهم برسم الموتيفات التي كانت تستنسخ على القفاطين الإمبراطورية أو خزفيات إزنيق. وكان أخرون ينقشون على الخشب أو على المعادن، كما كانوا ينتجون أعمالاً أخرى، كانقلبندان الذين كانوا يصنعون أشجاراً شمعية أو زهوراً ورقية.

كما أن جهازاً من معماريى القصر برئاسة رئيس للمعماريين (معمار باشي) - وهي وظيفة شغلها سنان الشبهير بين عامى ١٥٣٩ و ١٥٨٨ - قد مد نشاطه إلى

مجمل الإنشاءات الدينية والمدنية والعسكرية التى اضطلع بها السلطان. ونحو عام ٥٣٥ كان الجهاز يضم اثنى عشرة مهندساً ونجاراً وصانع أسقف من القرميد (قرميتچي).

أمًّا بساتين الزينة الخاصة بالسلطان، شانها في ذلك شأن بساتين الفواكة والخضر الخاصة به الكائنة في داخل أو في خارج حرم القصر، فقد جرى إيلاء مهمة الاعتناء بها إلى فريق من البستانيين (بوستانچي)، كان يعمل كذلك على زوارق العاهل. وكان يتألف من عجمي أوغلان يختارهم رئيس الفريق، البوستانچي باشي. وكان من بين مسئوليات هذا الأخير إدارة القصر والمنتزهات الإمبراطورية ومراقبة ضفاف قرن الذهب والبسفور وبحر مرمرة عند مداخل العاصمة. كما كان المشرف على الصيد والقنص وصيد السمك عند مشارف اسطنبول، وكان يشرف، كما لو كان ضابط شرطة كبير، على إعدام كبار الوجهاء الذين يجرى قتلهم في القصر، ولابد من أن نشير إلى أن قصر ادرنه كان يضم هو الآخر فريقاً من البستانچية.

أمًّا الاسطبلات الإمبراطورية (اسطبل إى أميرى)، الكائنة جزئياً خلف الحوش الثانى، إلى الجهة اليسرى للمدخل، فقد كان يعمل فيها عدد ملحوظ من الأفراد: 4.4.7 خادماً في عام ١٥١٤ و ٢٠٨٠ في عام ١٥٢٧ و ٤٣٤١ في بداية عهد سليم الثاني. وكان برأسهم عدد من المشرفين، كان أهمهم القائد العام أو «مأمور الأسطبل الكبير» (أمير – إى آخور – إى بوزورك أوميراخور) و «مأمور الأسطبل الصغير» (أمير – إى آخور – إى كوتشوك). وقد كتب جيفرى عن الأول في عام ١٥٥١: «إنه يرأس سياس الجياد وسياس البغال والمسئولين عن السروج وعن المهاميز وأولئك الذين يقودون الجمال كما كان يشرف على جميع اسطبلات الجياد، وهو مسئول عن أربعة آلاف من الجياد الممتازة». والواقع أن هذه الأسطبلات كانت منتشرة في أدرنه وبورصا وسيريس وسالونيك وأماكن مختلفة أخرى في الأناضول وروميليا.

أمًا صيد وقنص الطيور، وهو رياضة لها مكانتها وإحدى تزجيات وقت الفراغ المحببة لدى ملك مثل سليمان، فقد كان يحتم الأحتفاظ فى البيرون بعدد كبير من الجوارح ومن ثم وجود فريق من البيزاريين (بازداران). وكان أفراد هذا الفريق ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: فالشاهينچى، الأوفر عدداً، يهتمون بالشاهينات، والتشاكيرچى، يهتمون بالصقور، والأتماچاچى، وعددهم أقل، يهتمون بالبازات. وهذا الفريق، الذى كان إجمالى عدد أفراده ١٦٣ فى عام ١٥٠٣ و ٢١٩ فى عام ١٥٠٧ و ٢١٨ فى عام سنة. وكانت الطيور تستورد من الخارج: وهذا هو حال السناقر، التى كان يتم الحصول عليها من موسكوفيا أو تصل هدية من أمراء تابعين مثل قويقود مولدا في وقويقود ثالاشيا. لكنها كانت بشكل خاص ثمرة تنظيم واسع يمتد عبر المقاطعات: وقويقود ثالاشيا. لكنها كانت بشكل خاص ثمرة تنظيم واسع يمتد عبر المقاطعات: ففى المناطق الغنية بأوكار الطيور فى الأناضول وروميليا، كان عدد من السكان إعفاءات ضريبية.

وكانت أجهزة أخرى، تتميز بطابع عسكرى بشكل أدق، مسئولة عن حراسة وتأمين القصر؛ كما أنها تظهر في الاحتفالات العلنية المهيبة أو تمثل السلطة المركزية في مهام خارجية. فالحجاب (قابيچي)، الموزعون على سرايا (بلوك)، ياتزمون بحراسة الأبواب الثلاثة للقصر الجديد. وهؤلاء المجندون من بين صفوف الإنكشارية أو خدم الأينديرون، كان عددهم 731 في عام 700 و 332 في عام 100 و 700 في عام 200 و 700 في عام فقد وصل عددهم إلا أن يتزايد: فقد وصل عددهم إلى 2007 في عام 7071. وكان عدد رؤسائهم، القابيجي فقد وصل عددهم إلى 200 و ثلاثة بعد ذلك بعشر سنوات، بقد تزايد عددهم هم أيضاً. وهؤلاء، علاوة على دور المراقبة الذي يقومون به، يرافقون أعضاء الديوان أيضاً مذا المجلس والسفراء الأجانب المجتمعين مع السلطان. وفي الحملات، يقفون عند مدخل الخيمة الإمبراطورية. ومن الممكن أن يقوموا بمهام حملة رسائل

أو رسل السلطان إلى الولايات أو إلى الخارج. كما كان يعهد إليهم بمهام حساسة مثل تأديب وال متمرد أو تنصيب أمير تابع اعترف به الباب (العالى) حديثاً.

أما فريق حملة البلطات (بلطچى أو تيبير داران)، والذى يتميز بطابع مشابه، فقد كان يمارس وظائف مختلفة فى مجال التأمين والحراسة فى قاعة الديوان وغرفة اجتماعات الأينديرون، حيث كان يتدخل بشكل خاص فى حالات حدوث حريق. وكان عدد البلطچية ۲۰ فى عام ۱۵۱۵ ثم ارتفع إلى ۵۰ فى عام ۱۵۷۷، وقد ارتفع العدد الإجمالى للبلطچية و للقابيچى إلى ۳۱۹ فى عام ۱۵۲۷ ثم إلى

وكان «تشاووش العتبة السنية» يتكفلون بأمن القصر ويشكلون خفر حراسة السلطان. وكان رئيسهم، التشاووش باشي، مستولاً عن اليروتوكول والنظام خلال جلسات الديوان واحتفالات القصير. وكان هذا الفريق يمارس أيضاً وظائف هامة خارج البلاط. ففي الحملات، كان يسهر على انضباط الجيش: وكما لاحظ سياندوجينو، فإن: «من يسمون بالزاوسي (تشاووش)، عندما كان الجيش يتجمع للمضى إلى المعركة، كانوا يمسكون في أيديهم بالهراوات وبالمطارق الحديدية، وإذا ما رأوا أي خارج على صفه أو أي هارب، فقد كانوا يضربونه ويعيدونه إلى مكانه. وإذا ما هرب سيد ما من المعركة، فقد كانوا يثنونه عن الهرب بالكلمات الطيبة ويشجعونه على العودة»، وعلاوة على ذلك، فقد كان التشاويش حملة رسائل السلطان بامتياز. وعند تكليفهم بحمل رسائله إلى المقاطعات وإلى الخارج، وتزويدهم بتصاريح مرور وبأوامر توجه، كانوا يستفيدون من جياد بريد تقدم إليهم في مختلف مراحل انتقالهم من جانب عدد من السكان المكلفين برعاية هذه المهمة، وكانوا ينجزون بسرعة فائقة الذهاب والأياب المتواصل بين البياب (العالي) ومراسليه. بل كان بالإمكان تكليفهم بمهام أطول أمداً في المقاطعات. وكان عددهم ٢٢ في عام ١٥١٤ ثم ارتفع إلى ٤٢ نصو عام ١٥٣٥، وكان عدد فريق آخر من حملة رسائل السلطان، هم البييق، ٤٠ في عام ١٥٤٧. أما فرقة الموسيقى الإمبراطورية، بالاتها النحاسية والاتها الإيقاعية، فقد كانت تضم ١٠٧ أشخاص فى عهد بايزيد الثانى و ١٨٥ فى عام ١٠٧٠. وكان هؤلاء المهتر تحت إشراف أحد كبار الوجهاء، حامل العلم (أمير – إى علم أو مير علم). وإذ كان حارساً لرموز السلطة الملكية، علم السلطان و طوغاته السنة، فإنه هو الذى كان يسلم إلى حكام المقاطعات المعينين حديثاً العلم والطوغات التى ترمز إلى الجزء المخول لهم من السلطة. وعلاوة على ذلك، فإن «موسيقيى العلم» (مهتران – إى علم) هؤلاء يتميزون عن فرقة أخرى، هى فرقة المهتران – إى خيمة، التى تؤدى وظائف مختلفة تماماً، إذ كانت مكلفة بصيانة الخيام الإمبراطورية خارج الحملات وبنصبها فى أماكن التخييم. وكانت فئتا المهتر تضم ٦٢٠ شخصاً فى عام ١٦٥٠.

وما يصور مكانة مختلف فرق القصر التي عَدَّدَنا ذكرها هو واقع أن العديدين من المشرفين عليها، الميرعلم، و التشاووشياشي، و القاييچياشي، و الإمراخور، و التشاكيرچيباشي، والاتماچاچيباشي، كانوا يتقاسمون، مع أغا الإنكشارية وقادة سلاح فرسان الباب (العالي)، شرف أغوات الركاب (ركاب أغالاري)، أي أنهم كانوا يمتطون جيادهم إلى جانب السلطان.

وأخيراً، فإن قوة فرسان ذات بزات نظامية ثمينة، تتميز على نحو خاص بالهيبة والامتياز، هي قوة «المتفرقة» (حرفيا: الموزعين)، كانت تتمتع على نحو خاص بدور مهيب. وحرس الشرف هذا، الذي كان بعض أفراده يتولون أيضاً أداء مهام خاصة للسلطان، كان يتميز بأسلوب تجنيد غير عادى لأنه كان يعلى من شأن الأصل والأواصر العائلية، والواقع أننا نجد بين صفوفهم، إلى جانب موظفي القصر، الذين تركوا وظائفهم أو لم يتركوها، أبناء وإخوة لعدد من الوزراء ولوجهاء أخرين كما نجد بينهم منحدرين من سلالات حاكمة مخلوعة أو جرى أختزالها إلى التبعية (مماليك، أمراء «ذو القادر»، تتر، أكراد، أشخاص من البوسنة، الخ). وكان عددهم ٩٤ في عام ١٥١٤ و ٧٠ نحو عام ١٥٥٥.

الحيسوان

كانت قاعة الديوان وملحقاتها موجودة في الحوش الثاني للقصر، إلى الجهة اليسرى للمدخل. وإذ كانت قد شيدت في أوائل عهد سليمان، فقد كانت تشكل مقر الحكومة.

وكان العثمانيون يشيرون بمصطلح الديوان إلى المجلس المشكل من كبار مسئولى الدولة. وفي البداية، كان السلطان بشخصه هو الذي يرأس هذا الجهاز السياسي الأعلى. وفيما بعد، في عهد محمد الثاني، نحو عام ١٤٧٥ على ما يبدو، ترك السلطان هذه المهمة للصدر الأعظم، على أن السيطرة، المكنة على الأقل، من جانب السلطان على الشئون المعالجة (من جانب المجلس) قد جرى الحفاظ عليها: والواقع أنه قد جرى فتح نافذة ذات قضبان في حائط قاعة المداولات كانت تتيح للسلطان المستتر خلفها رؤية وسماع ما يدور. ومن جهة أخرى، فقد جرت العادة على أن يذهب الصدر الأعظم، بصحبة أعضاء الديوان الرئيسيين، بعد انتهاء على أن يذهب الصدر الأعظم، بصحبة أعضاء الديوان الرئيسيين، بعد انتهاء جلسات المجلس، إلى الاجتماع بالسلطان لعرض المسائل الأكثر أهمية عليه. وهذا الإجراء، الذي سوف يصبح فيما بعد شكلياً تماماً، لم يكن كذلك بعد في ظل سليمان الذي كان لا يمتنع، أحياناً، عن تعديل قرار أو تصحيح إجراء رسمي أو إشعار المجلس برغبته الخاصة.

وفى عهد سليمان، كان الديوان يجتمع أربع مرات صباحاً فى الأسبوع، من السبت إلى الشلائاء. وكان يضم إلى جانب الصدر الأعظم، «وزراء القبة»، والمشرفين على الشئون المالية و «قاضيى الجيش»، ورئيس المكتب ووالى روميليا، عندما كان يوجد فى العاصمة. ولم يكن الأميرال الأعلى (قابودان باشا) يحضر اجتماعات الديوان، على أن هذا الشرف قد منح مع ذلك لخير الدين باربا روسا الشهير، الذى تولى هذه الوظيفة من عام ١٥٢٣ إلى عام ١٩٤٦، وذلك بسبب الخدمات الاستثنائية التى قدمها هذا القرصان السابق، وقد حصل عند أواخر عمله على لقب الوزير الرابع.

وكان الديوان يلعب في البداية دور محكمة عدالة عليا كان بوسع كل فرد أو جماعة عرض الشكايات عليها واستئناف قرارات القضاة المحليين أمامها. وكان التشاويش باشي يشرف على إدخال الشاكين وتنفيذ الأحكام. لكن هذه المحكمة كانت أيضاً مجلس حكم تتم فيه مناقشة ومعالجة «الأمور الهامة» (أمور – إي مهمه)، التي تتصل بالسلطة الملكية. والواقع أن المركزية العثمانية قد أدخلت في هذه المجموعة من الأمور، إلى جانب الأمور الكبرى المتصلة بالسلم وبالحرب، إدارة العمليات العسكرية والإدارة العليا، ومسائل تبدو من الناحية الظاهرية أقل أهمية، محلية أو حتى فردية. وهذه المركزية المذهلة إلى هذا الحد لم تكن تمنع الحكومة من النزول كثيراً على قرارات موظفيها المحليين لحل مشكلات كان هؤلاء الأخيرون قد صعدوها إليها. وعندئذ كان يجرى إبلاغهم، ليس دون حكمة، بأنهم – بحكم وجودهم في الموقع ويحكم درايتهم بالموقف – أكثر قدرة على اتخاذ قرار حاسم، وكان يكتفى بتذكيرهم بالمبادىء العامة.

وكان للديوان أخيراً دور بروتوكولى: فقد كان يجرى المفاوضات مع السفراء الأجانب، ويرعى استقبالاتهم الرسمية، التي تتلوها بشكل طقسى، كما ذكرنا، إقامة مأدبة. كما كان يجرى في الديوان تقديم رؤوس الخصوم أو المتمردين الذين جرى إعدامهم، وهو تقديم كان يتميز بالهيبة.

وكان الصدر الأعظم (وزير – إي أعظم، صحد – إي أعظم) الذي يرأس الديوان وحكومة الإمبراطورية بوجه عام هو الممثل المطلق (وكيل – إي مطلق) للسلطان، وقد ترتب على الاحتجاب السياسي النسبي لهذا الأخير، والذي دشنه محمد الثاني، وأكده سليمان وخلفاؤه، تحويل الوزارة العثمانية، بحسب التعبير القديم للماوردي ولابن خلدون، من «وزارة تنفيذ» إلى «وزارة تغويض». فالسلطان، بتسليمه لها أختام الإمبراطورية التي تسمح لها بالتصديق على القرارات بدلاً منه، قد فوضها في واقع الأمر شبه إجمالي السلطات الإمبراطورية.

ومن الناحية الپروتوكولية. فإن الصدر الأعظم هو الشخصية الثانية في الدولة. وإذ كان حائزاً على امتيازات تشريف استثنائية، فقد كان بالإمكان أن يصل الأمر إلى حد خدمة عدد من أفراد الأسرة الإمبراطورية له. ومن ناحية الممارسة العملية، فإنه هو الذي يحكم الإمبراطورية، وخارج الجلسات الموسعة للديوان، فإنه يرأس كل مساء (ماعدا يوم الثلاثاء) اجتماعات محدودة كان يصرف فيها الشئون الجارية. وهو يتولى تعيين المسئولين في المناصب المدنية والعسكرية العليا، ويتولى قيادة الجيش عندما لا يشترك السلطان بشخصه في الحملة، وبمساعدة «قاضيين للجيش»، يصدر الأحكام باسم العاهل ويرأس مساء كل يوم جمعة ديواناً خاصاً معنياً بالأمور المتصلة بالشريعة. كما أنه مسئول عن النظام في العاصمة: وبهذه الصفة، فإنه يعقد كل يوم أربعاء ديواناً مخصصاً للشئون البلدية لاسطنبول، وكل يوم جمعة، يقوم بجولته عبر أسواق المدينة.

على أن حدوداً قد فرضت على سلطة بهذه الضخامة لمنعها من تعريض سلطة السلطان، بل وبقاء السلالة الحاكمة، الخطر، فالصدر الأعظم ليس ملزماً فقط بالتشاور مع الوزراء الآخرين حول القرارات الهامة، بل إن بعض القطاعات، عن طريق توازن رهيف، تفلت من سيطرته: فهو لا يملك سلطة على الخدمات الداخلية القصر المتصلة برئيسى الخصيان، كما لا يملك سلطة على مجموع العلماء، الذين يتولى السلطان بشكل مباشر تعيين الأعلى مكانة بينهم. وينطبق الشيء نفسه على أغا الإنكشارية الذي تفلت قواته أيضاً من سيطرته المباشرة. وأخيراً، فإنه إذا كان على المسئول عن الشئون المالية أن يقدم إليه التقارير، فإنه هو نفسه لا يستطيع الأمر بأية إنفاقات دون موافقة هذا الأخير.

وعلاوة على ذلك، قبإن التبعية الكاملة من جانب الشاغلين لمنصب الصدر الأعظم تجاه السلطان وحاشيته تصيب مكانتهم بضعف أساسى، وقد اتبع سليمان إلى حد بعيد المبدأ – الذى دشنه محمد الثانى – والذى يتمثل فى تخويل الصدارة العظمى لعبيده ذوى الأصل المسيحى: ويدخل فى هذه الفئة سبعة من

التسعة الذين تولوا منصب الصدر الأعظم في عهده: إبراهيم، إياس، لطفي، قره أحمد، رستم، سميز، على ومحمد سوكواللو. أما محمد بيرى، الذي عينه كذلك سليم الأول، فقد كان من أحفاد أحد العلماء وكان سليمان خادم منحدراً من فريق الخصيان البيض في القصر. إلا أنه أيا كان أصلهم، فإن الشاغلين لمنصب الصدر الأعظم لم يكونوا بحال غير قولات للسلطان: فهذا الأخير هو الذي يعينهم وهو الذي يعزلهم على هواه، ويضعهم في الأحوال التي بيناها من حيث حياتهم وممتلكاتهم. وإذا ما أصبحت قوتهم وطموحاتهم زائدة عن الحد، فإن العاهل يمحو التهديد بإعدامهم. ومصير ابراهيم باشا يقدم تصويراً حاسماً لذلك: فصديق الشباب هذا المحبوب كل هذا الحب من سليمان، والمتمتع بخصال رائعة، والقائد الحربي والديبلوماسي الأريب أيضاً، والمطلع إطلاعاً ممتازاً على الشئون الأوروبية، يحكم الإمبراطورية على مدار نحو ثلاث عشرة سنة (٢٧ يونيو ٢٥١٣ – ٥ مارس يحكم الإمبراطورية على مدار نحو ثلاث عشرة سنة (٢٧ يونيو ٢٥١ – ٥ مارس أمام الرسل الأجانب بأن بوسعه جر سيده إلى كل مايريد وبأنه يتمتع بسلطة مطلقة سوف يعثر عليه ذات صباح مخنوقاً في الغرفة التي كان يشغلها في القصر مالمجديد، والمجاورة لغرفة السلطان.

وفي جميع الحالات، فقد كان الصدر الأعظم عرضة لنزوات العاهل ولدسائس القصر ولضغوط القوات والشارع، الواقع أن السلطان كان يتخذ من عزل صدر أعظم ومن ري الغليل، إذا دعت الضرورة، بقتله، وسيلة لإبعاد السخط عنه ولحل أزمة. وفي عام ١٥٥٣، سعياً إلى تهدئة السخط الذي فجره بين صفوف الإنكشارية إعدام ابنه مصطفى، قام سليمان بعزل رستم باشا الذي كان يحكم منذ تسع سنوات، وكان من حل محله، وهو أحمد باشا قره، رجلاً له قيمته، لكن روكسلان لم تتوقف عن الإصرار على إعادة رستم، زوج ابنتها محرمه، إلى منصبه: وبعد سنتين من الحكم، وجدت ذرائع لإعدامه والسماح من ثم لصهرها بالعودة، وقد أشار بوسبيك في عام ٥٥٥ إلى حدة وبعد نظر حارس الخنازير

الصعفير السابق هذا الذي صار، من خلال الديششرمه، داماداً وصدراً أعظم، والذي فعل الكثير من أجل رفعة سيده. وكان عيبه الرئيسي يتمثل في بخله الشديد الذي وظفه في خدمة السلطان (لقد وصل به الأمر إلى حد بيع خضروات وزهور البساتين الإمبراطورية من أجل انتزاع ربح ما منها) كما وظفه في تحقيق ثرائه الخاص. ولما كان هذا الجشع قد استثار قدراً من السخط لدى سليمان الذي كان يقدره ويحبه مع ذلك، فقد كان رستم ميالاً إلى إبداء الغضب والحدة والصرامة مع من يتعامل معهم لتبديد الاشتباه في أن هؤلاء الأخيرين قد رشوه. على أن ذلك لم يكن ليجعل فساده أقل انفضاحا، وكانت الثروة التي تركها عند موته جد ضخمة، حتى بالنسبة لصدر أعظم: فهي تضم ١٧٠٠ عبد و ٢٩٠٠ جواد و ٢٩٠١ جمال و ولفضية وإضافة إلى الأحجار الكريمة.

وبموجب نظام هيراركي، فإن الصدر الأعظم، رئيس الوزراء، كان يتلوه وزيران أو ثلاثة «وزراء قبة» (قبه وزيرليري)، وأحيانا أكثر، يحملون هذه التسمية إشارة إلى القبة الصغيرة التى تعلو قاعة المجلس. وبون أن يكون لكل من هؤلاء إختصاص محدد، فقد كانوا يشاركون في مداولات الديوان، وبحكم منصبهم الوزاري، فقد كان بالإمكان تكليفهم بمهمات عالية المستوى: تأمين القيادة العامة لحملة من الحملات، الحلول بصفة (قائمقام) محل الصدر الأعظم على نحو مؤقت في حالة غيابه عن العاصمة، كما كانوا من جهة أخرى الخلفاء الفعليين الصدر الأعظم لأنه من حيث المبدأ كان الوزير الثاني هو الذي يحل محله في حالة موته أو عزله، وعندئذ كان الوزير الثالث يصعد إلى المرتبة الثانية. وفي بداية عهده، كسر عزله، وعندئذ كان الوزير الثالث يصعد إلى المرتبة الثانية. وفي بداية عهده، كسر الأعظم محمد باشا بيرى الذي أحيل إلى التقاعد، بدلاً من الوزير الثاني، أحمد. الأعظم محمد باشا بيرى الذي أحيل إلى التقاعد، بدلاً من الوزير الثاني، أحمد. لكن هذا الأحمد، الذي عين والياً على مصر، ينتقم لنفسه من الظلم الذي حاق به بإثارة تمرد سوف يخرج ابراهيم لقمعه. وفيما بعد، سوف يلتزم سليمان دائماً

بتصعید من یحتلون مرکز الوزیر الثانی إلی الصدارة العظمی، باستثناء رستم الذی لم یکن غیر وزیر ثالث، لکنه صهر للسلطان ولروکسلان.

وتحت قبة الديوان، كان الوزراء يجلسون على يمين الصدر الأعظم. وعلى يسار هذا الأخير، كان يجلس «قاضيا الجيش» (قاضي عسكر أو قاضي العسكر). وهذه الوظيفة التي كان يشغلها في الأصل شخص واحد، جرى توزيعها على شخصين في عهد محمد الثالث، ومنذ ذلك الحين أصبح هناك قاضي عسكر لروميليا كان يتمتع بالأولوية وقاضي عسكر آخر للأناضول. وكان كل منهما يوضع على رأس هيراركية العلماء في القطاع الجغرافي الخاص به. وتحت إشراف الصدر الأعظم، كانا يعالجان المسائل القانونية المعروضة على الديوان وكان يبتان من الناحية القانونية في تعيينات القضاة (قاضي) والمدرسين (مدرس) الواقعين في دائرة اختصاص كل منهما. وعلاوة على رواتبهما وعطايا العاهل، فقد كانا يحصلان على رسوم أيلولة من الجنود ووكلاء الدولة (عسكر). وشأنهما في ذلك شئن القضاة الآخرين، فقد كانا يُعيننان لفترة محدودة إلا إنهما كان بوسعهما شغل منصبهما عدة مرات. واعتباراً من أواسط القرن السادس عشر، سوف يجرى إختزال دور قاضيي العسكر هذين إلى حد ما لحساب وجيه ديني آخر، هو يجرى إختزال دور قاضيي العسكر هذين إلى حد ما لحساب وجيه ديني آخر، هو الفعلي للعلماء والمرجع الديني الرئيسي للإمبراطورية.

وكان دور المفتى وصلاحياته تتمثل فى إبداء مشورة (فتوى) حول المسائل القانونية، وخاصة تقييم تمشى قرار سياسى ما مع الشريعة. وبهذه الصفة، منذ القرن الخامس عشر، كان بإمكان بعض القائمين على إصدار الفتاوى فى العاصمة كسب مكانة ونفوذ ملحوظين مستمدين من سلطتهم الفكرية والروحية وحدها: فهم لا ينتمون إلى أى جهاز من أجهزة الدولة التى كانوا يحتفظون فى علاقتهم بها، خلافاً لذلك، باستقلالهم (إنهم لا يجتمعون فى الديوان) كما أنهم لا ينتمون إلى الهيراركية الدينية. وعلى العكس من ذلك، كما أشار إلى ذلك مؤخراً

المؤرخ الإنجليزى ر. ك. ريب، فإن التطور الذى دشنه سليمان وشيخ الإسلام، أبو السعود أفندى (١٥٤٥ – ١٥٧٥)، الذى كان مقرباً إليه، قد تمثل فى تولية مفتى السطنبول الموقع الأول فى هيراركية العلماء وجعله رافعة أساسية من روافع الدولة، يتميز بمكانة بروتوكولية مساوية لمكانة الصدر الأعظم. وهكذا أصبح شيخ الإسلام نظيراً مسلماً من نوع ما للبطريرك اليونانى الأرثوذكسى، يتمتع بسلطة على مجموع رجال الدين. والواقع أن إنشاء هذا النوع من كنيسة مسلمة، ذات طابع مهيكل وهرمى بدرجة قوية، ومرتبطة بالدولة وتحصل على مرتبات منها، هو ظاهرة لا نظير لها فى التراث الإسلامى، ويمكن ربط ظهورها فى إمبراطورية سليمان بالنموذج البيزنطى، ومن المؤكد أنه قد جرى ابتداعها لتكون أداة من أدوات صراع الدولة العثمانية السنية مع الخطر الرهيب، الدينى والسياسى، الذى مثله صفويو إيران وأتباعهم، كيزيلباش الأناضول.

وإذا كان شيخ الإسلام يظل خارج الديوان، فإن جميع التعيينات الدينية الهامة، وهي تعيينات القضاة والمدرسين الذين كانوا يحصلون على أكثر من ٤٠ أسبرة في اليوم، لا تمر إلا بعد فحصه لها، كما أن القرارات السياسية الكبرى كانت منذ ذلك الحين خاضعة بصورة منتظمة لموافقته. وكان العاهل ينتظر من هذا الوجيه، الذي كان يعينه ويعزله على هواه، سيطرة صارمة على نقاء عقيدة العلماء والسكان المسلمين بوجه عام كما كان ينتظر منه تأميناً دينياً لقراراته. وفي المقابل، فقد كان بإمكان هذا السلاح أن يرتد ضده، عندما يشعر المفتى أنه مدعوم دعماً قوياً جداً من جهات أخرى بما يمكنه من الوقوف في وجهه، بل وإصدار فتوى تبيح خلعه، وسوف يكون عدة خلفاء لسليمان ضحايا لهذه الضربة المرتدة.

وكانت المهمة الأولى لرئيس المكتب (نيشانهي أو توقيعي) هي ختم القرارات الرسيمية بالطغراء (المسماة إيضاً بالنيشان أو بالتوقيع) والتي تُكسبُها الشرعية، وكان هذا الدور المادي بشكل خالص مصحوباً بمسئولية قانونية علياً إذ كان على رئيس المكتب التدقيق في أسلوب، وكذلك في تمشى النص المقدم إليه مع

التشريعات السابقة وتعديله إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك أو، خلافاً لذلك، استخلاص النتائج التى يرتبها على هذه التشريعات إتخاذ إجراء جديد. وقد كلف سليمان نيشانچييه بمهمة أولى تتمثل فى الاعتناء بتدوين كل التشريعات الزمنية للإمبراطورية، القانون، والحق أن مصطفى جلال زاده، الشهير تحت لقب كوچانيشانچى («النيشانچى الأكبر»)، والذى شغل المنصب من عام ١٩٣٤ إلى عام ٢٥٥١، ثم مرة أخرى من عام ٢٥١١ إلى عام ٢٥١، قد تميز فى مهمة التدوين هذه، إلى جانب تميزه فى أعمال أخرى كمؤرخ وشاعر. كما لعب دوراً كبيراً فى ما يمكن تسميته ببلاغة سليمان: فإليه ترجع بلورة الصيغ البروتوكولية وتحرير رسائل السلطان الهامة، التى تتميز بعظمة الأسلوب وبسمو الفكر كما تتميز بحجاج منطقى متماسك. وهكذا فمن منظور الزمن يظهر كوچا نيشانچى بوصفه أحد المعاونين الرئيسيين للقانوني (سليمان الأول).

وكانت النيشانچى سلطة على دار المحفوظات (دفتر خانه) وعلى «أمين السجلات» (دفتر أميني) الذي كان مستولاً عنها. كما كان يوجه خدمات المكتب الإمبراطورى، إلا أنه، وقد استحوذت عليه مهامه الأخرى، منذ أوائل عهد سليمان، ترك توجيهها الفعلى لأحد مرؤوسيه. وهذا الأخير الذي يحمل لقب «رئيس الأمناء» (رئيس الكتاب) سوف يكتسب فيما بعد أهمية متزايدة في عمل الديوان.

وأخيراً، فقد كانت إيرادات وانفاقات الإمبراطورية تحت رقابة «مشرفين على الشئون المالية» (دفتر دار). وكان لاثنين من بينهم مكانهما في الديوان: المشرف على الشئون المالية لروميليا، أو الباش دفتر دار، الذي كانت له الصدارة، والمشرف على الشئون المالية للأناضول، وهو منصب أنشىء فيما بعد، في عهد بايزيد الثاني على الأرجح. ولم تكن صلاحياتهم تمتد إلا إلى الخزانة الخارجية للإمبراطورية، إذ كانت الخزانة الداخلية، خزينة السلطان الضاصة، تدار من جانب جهات أخرى.

نمح البيرو قراطية

كان تحت إمرة النيشانچى و الدفتر دارات جهاز بيروقراطى كامل يكفل إعداد وتنفيذ قرارات الديوان، وخلافاً للمزاعم الكثيرة التى تخلط بين الأزمنة، فإن هذه البيرواقراطية لم تكن تتميز بعد فى ظل سليمان بدرجة الاتساع والتنظيم المعقد التى تحدثت عنها مصادر لاحقة تماماً. على أن عهد القانونى يرمز إلى مرحلة هامة من حيث التزايد الملحوظ لإعداد الموظفين والتقدم المحسوس فى فصل وتنظيم المهام.

ففى ظل بايزيد الثانى، كان العدد الإجمالى لموظفى المكتب الإمبراطورى ولموظفى الخرانة، المتميزين من حيث وظائفهم الواحد عن الآخر بهذه الدرجة أو تلك من الوضوح، لا يزيد عن ٢٥ أميناً (كاتباً) في عام ١٤٩٤ و ٣٥ في عام ١٠٠٧. وفي ظل سليم الأول، في عام ١٥٠٤، كان عددهم ٣٦. واعتباراً من عام ١٥٠٧، تكشف المصادر بوضوح عن ثلاث فئات من الأمناء و «والأمناء تحت التدريب» (شاچيرد): فأمناء الديوان الذين يشكلون المكتب الإمبراطورى بالمعنى الدقيق للمصطلح ينقسمون إلى قسمين: أمناء الديوان الذين يتبعون رئيس المكتب الإمبراطورى، وبعدد أقل، أمناء الديوان الذين يتبعون الدفتر دارات، حيث كان الإمبراطورى، وبعدد أقل، أمناء الديوان الذين يتبعون الدفتر دارات، حيث كان هؤلاء الأمناء الأخيرون متخصصين في تحرير القرارات المالية. وكانت فئة ثالثة تشكل من أمناء الخزانة الإمبراطورية (كاتبان – إي غزائه – إي اميري). وكان العدد الإجمالي لهؤلاء الموظفين ٨١ في عام ١٥٢٧ و ١٠٠ في عام ١٥٣١؛ وسوف يكون ٩٥ في عام ١٥٣٧ و ٢٥١ في عام ١٥٣١؛

والواقع أن أمناء الخزانة، الذين يساعدهم متدربون يتدربون على المهمة إلى جانبهم، كانوا يمثلون العنصر الأكثر عدداً بين صفوف البيروقراطية المركزية، وكانوا مقسمين على نحو متماسك نسبياً بحسب القطاعات الجغرافية لاختصاصهم وبحسب طبيعة أنشطتهم. ووفقاً لوثيقة ترجع إلى العام الأول لعهد

سليم الثانى، تعكس بحكم هذا الواقع المرحلة الأخيرة للتطور المحقق فى ظل سليمان – وهى وثيقة اكتشفها وحللها ا.ل، باركان –، فإن هؤلاء الأمناء كانوا موزعين فى ذلك الوقت على ثلاثة مكاتب: مكتب أول لروميليا تحت رئاسة الباش دفتر دار (روميلينين شق – إى أولى قلمى)، ومكتب للأناضول برئاسة دفتر دار الأناضول ودفتر دار ثان مزامل له (اناضول دفتر دارين قلمى)؛ وأخيراً مكتب ثان لروميليا تحت إشراف دفتر دار ثالث (روميلى ولا يتينين شق – إى سانيسى قلمى).

وفى داخل هذه المكاتب، كان أثنان من الروزناميتچية يتوليان يومياً إيداع وصرف النقود؛ وكان اثنان من المحاسبين (محاسبچى) يشرفان على حسابات مختلف الموظفين المحليين لإدارة مالية الدولة: مديرى أوقاف السلطان والصدر الأعظم، الأمناء المسئولين عن إنفاقات القصر والترسانة البحرية، جامعى الجزية من غير المسلمين. وكان أحد المقابلچية يمسك دفاتر المرتبات والأموال المخصصة الوظائف وعلاوات المرتبات. وكان تسعة من المقطعچية يتحملون المسئولية عن مقطعات الولايات. وكان المقصود بهذا المصطلح الأخير هو تلك «القطع» من إيرادات الخزانة الواردة من مصادر متباينة: الضرائب غير المتنازل عنها (المتزم المترجم) ولكن المستحقة الأداء بشكل مباشر لإدارة الضرائب كالرسوم الجمركية وعائدات الاستثمارات التابعة للدولة على اختلاف أنواعها (الملكيات العقارية للتاج ومزارع الأرز ومصائد الأسماك والملاحات ودور الضرب، والمناجم، ومصانع الصابون، الخ). وكانت المقطعات، التي تخضع لرقابة أمناء على المستوى المحلى، تمنح على أساس عقد التزام لأشخاص، مسلمين أو غير مسلمين، يسمون بالعمال (عامل).

كما كانت مكاتب الخزانة تضم أربعة من «مسلجلي الأحكام» (أحكام تزكيريچي) الذين كانوا يحررون التوجيهات وبراءات التعيين والردود على الاحتجاجات التي تظهر حاجة إليها. وكان اثنان من «مسجلي القلاع» (قلاع

تزكيريجي) مسئولين بشكل أخص عن براءات التعيين وأحكام دفع الرواتب، المتصلة بحاميات المقاطعات. وكان ثلاثة من الموقوفاتشية يشرفون على حسابات المتلكات المستحقة للخزانة بسبب عدم وجود ورثة أو غياب ملاك معروفين، كما كانوا يشرفون على انتفاعات من نوع التيمار، تتميز، مؤقتاً، بعدم وجود حائزين لها. أما التشريفاتشي - وهي وظيفة لا يشير إليها بعد جدول حاشيات يرجع إلى عام ١٥٣٥ - فقد كان يسجل الهدايا التي يحصل عليها السلطان والهدايا التي يقدمها في المقابل، وعند باب مقر الخزانة، كان موجوداتشى يسجل دخول وخروج الأموال والأقمشة الثمينة. وكان تسليماتشي يسجل المواد الأولية المسلمة إلى أهل الحرف العاملين لحساب الدولة، وأخيراً، كان أربعة من الوارداتشية يتعاونون في مكاتبهم (كان هناك اثنان منهما خاصين بروميليا واثنان خاصين بالأناضول)، بمناسبة عيد الربيع (نيروز)، بداية السنة المالية الجديدة، على إعداد كشف الحسباب الختامي لإبرادات وإنفاقات السنة المنصيرمة، وقد عثر أ، ل، باركان على بعض هذه الكشوف وقام بنشرها. وفي اتصال بهذه البيروقراطية المركزية، فإن شبكة من الموظفين الماليين المحليين تتألف من دفتر دارات المقاطعات، الذين سوف نتحدث عنهم فيما بعد، ومن مجموعة متنوعة من الأمناء، والمحصلين والمشرفين، تعمل في أماكن الإيرادات والإنفاقات نفسها.

وإذا كان البيروقراطيون العاملون في خدمة الديوان والخزانة قد تزايدوا واكتسبوا طابعاً منظماً في ظل سليمان، فإنهم لم يكونوا بعد قد شكلوا تلك الفئة المتجانسة والمغلقة من «أهل القلم» التي سوف تشكل فيما بعد جهازاً خاصاً من أجهزة الدولة، وإذ كانوا موحدين بشكل ضروري من خلال تكوين تقنى مشترك، يساعد عليه وجود متدربين، فإنهم يظهرون في عهد القانوني بوصفهم منحدرين من أوساط متباينة. وعلاوة على ذلك، فإن المناصب العسكرية والبيروقراطية ليست منفصلة الواحدة عن الأخرى انفصالاً كلياً: إذ كان بوسع الفرد الواحد أن ينتقل من الواحدة إلى الأخرى، عن طريق التغييرات والترقيات.

ولابد من الإشارة أخيراً إلى أن جميع العناصر التى وصفناها فيما يتعلق بالقصر الإمبراطورى، أكانت فى الأينديرون أم فى البيرون، تجد مقابلاً دقيقاً لها، وإن كان على نطاق أصغر بكثير كما هو واضح، فى بلاطات حكام المقاطعات..

أدوات السلطة

القوات المركزية: الإنكشارية و «قوات الياب»

توجد قيادة وجزر هام من هذه القوات المسماة بـ «عبيد الباب» (قابى قوللارى) في العاصمة، قرب العاهل. وهذا الجزء الأساسى من الجيش العثمانى هو ميليشيا دائمة، مجندة من صفوف الديقشرمه، تمثل مرتباتها المالية أحد البنود الرئيسية لإنفاقات الدولة: ٣١٪ في عام ٧٧٥١ و ٤٢٪ في عام ٧٦٥١. وهي بهذه المعنى تختلف عن قوات المقاطعات التي تُعبَّأُ بشكل موسمى وتحصل على مكافأتها عن طريق تنازلات عن الضرائب على أساس خاص بالأرض، التيمارات.

وحتى على الرغم من أن القابى قوالارى ليسوا العنصر الأكثر عدداً بين عناصر الجيش، فإنهم يشكلون قلبه، العنصر الأكثر «احترافاً» والأحسن تدريباً والأفضل تسليحاً، العنصر الأكثر إثارة لإعجاب المراقبين الغربيين. وفي نظر هؤلاء الأخيرين، فإن القابى قواللارى يجسدون نوعاً من مثل أعلى عسكرى لا يملك ملوكهم نظيراً له. وهذه النخبة تشمل قوة مشاة، هي قوة الإنكشارية الشهيرة، وعدداً من أسلحة الفرسان التي تتميز بهيبة أعلى بكثير. إلا أنه لا وجود هناك لانفصال مطلق بين الإنكشارية والفرسان، ولا حتى بين «عبيد الباب» والتيماريين: فالإنكشاري الذي يبدى تميزاً يمكن ترقيته داخل قوته الخاصة، أو يمكنه الصعود فالي إحدى وحدات الفرسان، أو يمكنه أيضاً الحصول على تيمار. وفي المقابل، فإن التيماري لايصبح إنكشارياً.

وفي عهد سليمان، يتالف سلاح (أوچاق) الإنكشارية (ينيتشيري) من ثلاث مجموعات: فإلى النواة التى تشكلت في الأصل من اليايات والجماعات، أضاف محمد الثانى وحدات السيكبان (أو السيمين) التى كانت تشكل الحرس الخاص له، وأضاف بايزيد الثانى الوحدات المسماة بالأغوات (أغا بلو كليري). ويبدو أن العدد الإجمالي قد زاد إلى حد ما بين عهدى بايزيد الثانى وسليم الأولى: وإذا كان ساجودينو، بايل البندقية، قد قد رهم، في عام ١٩٩٦، بـ ١٠٠٨، فقد انخفض عددهم إلى ٢٠١٦ في عام ١٩٠٧، بـ ١٠٠٨، فقد انخفض المقابل، فقد جرى خفض عددهم في بداية عهد سليمان لأنهم لا يشكلون عندئذ غير ٢٨٨٧ في عام ١٩٧٧، وهو ما يؤكد الملاحظة التى أدلى بها سياندوجينو حول عدد الإنكشارية الذين يحتفظ بهم الأتراك: «أعتقد أنهم الآن ليسوا بالحجم الذي كانوا عليه». على أن هذه الأرقام سوف تعاود الأرتفاع في الأعوام التالية لكي تترتب عليه آثار ضخمة جداً بالنسبة للمالية العامة، فهو لن يبدأ إلاً فيما بعد: ففي ظل مراد الثاني، سوف يصل عددهم إلى ٢٠٠٠ في عام ١٩٥١ وإلى ٢٠٠٠ و٣

والمجموعات الثلاث التى أشرنا إليها أعلاه تنقسم إلى وحدات (بلوك، أورطة) تمول كل منها مطبخها الخاص، وكان هذا المطبخ يدار من جهة أخرى من جانب «مقدم للحساء» (شوربچى). كما أن قادة وحدات الجماعات واليايات، الذين كان عددهم ١٠١، كانوا يسمون بالياياباشى أو بالسربياده؛ أما قادة الوحدات الـ ٣٤ من السيكبان، فقد كانوا يسمون باليايا باشى أو بالسوباشى. وفى كل وحدة، كان مساعد القائد يدعى أوضه كيتخوداسى (الذى يدعى باش أوضه باشى).

وعلى رأس القوة يوجد أغا الإنكشارية القوى، وهو قول من قولات السلطان يتبع الأخير بشكل مباشر. وهو محاط بعدة ضباط يشكلون ديوانه: السيكبان

باشى، الذى يقود ٣٤ وحدة من السيكبان؛ القول كيتخود اسى أو الكيتخود ابك، ملازم الأغا، وقائد وحدته الأولى والرئيس الفعلى للإنكشارية في المعركة؛ والزاجار چيشى باشى، قائد الوحدة الرابعة والستين من الجماعة، والتي تتالف من مشاة وفرسان في آن واحد؛ والسامسون چوباشى والتورانا چي باشى، حيث يقود الأول الوحدة الواحدة والسبعين ويقود الثانى الوحدة الثامنة والستين من الجماعة؛ والباش تشاووش، قائد خمس وحدات الأغا، ورئيس مجموع التشاووشات المكلفين بنقل الأوامر والذي يحل في نهاية الأمر محل الكيتخود ابك؛ و المهزر أغا، الذي هو أيضاً قائد إحدى وحدات الأغا، كما أنه، بشكل خاص، الوسيط بين هذا الأخير والديوان الإمبراطورى؛ وأخيراً الكيتخود ايرى، ملازم الكيتخود ابك الذي يحل محله في حالة غيابه.

ويجمع عدد من القادة الآخرين بالشكل نفسه بين قيادة وحداتهم ولعب دور ضبابط أعلى للقوة كلها: وينطبق ذلك على قادة الوحدات الرابعة عشرة والتاسعة والأربعين من الجماعة، والذين يسمون بالضاصيكي أورطه لاري. كما يتمتع الأوچاق بإمام خاص – وهو انكشاري، وقائد لإحدى وحدات الأغا، تلقى تعليماً دينياً مناسباً. كما أنه مزود بجهاز إدارى يرأسه الينيتشيري افندسي المكلف بإعداد جداول المرتبات.

وبوصفهم عبيداً للسلطان، فإن الإنكشارية يربون في روح ولاء وانضباط مطلقين. وكان يجرى إنزال العقاب عن المخالفات عن طريق الضرب بالعصى، أو النقل الذي يختزل المخالفين إلى رجال حاميات عاديين في قلاع المقاطعات. وفي الأصل، لم يكونوا يتمتعون بحق الزواج. ويرمز إلغاء هذا الحظر في ظل سليم الأول إلى مرحلة هامة في تطور سلاح الإنكشارية. فمنذ ذلك الحين، كما كتب چيفري نحو عام ١٥٤٠: «يسكن المتزوجون مع زوجاتهم، ويسكن الآخرون في بيوت معينة خاصة بهم، منظمين في أي مكان أو حي من القسطنطينية، حيث

يسكن كل ثمانية أو عشرة أو أثنى عشرة أو أكثر معاً». وتشمل الثكنات التى يشير إليها چيفرى «الغرف القديمة» قرب مسجد شاه زاده والغرف «الجديدة» قرب حى أكسراى الحالى،

ويجرى الحفاظ على الحماس الدينى لدى هؤلاء المتحولين إلى اعتناق الإسلام عن طريق إمام للقوة وعن طريق عدد من الدراويش البكتاشية. وهذه الطريقة الصوفية – المهرطقة ولكن المسيطر عليها من جانب الدولة – ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنكشارية، حتى وإن كان الإنتماء الرسمى للقوة لا يرجع إلى ماقبل عام ١٩٩١. وقبل دخول المعركة، كان الرجال يرددون الدعاء المسمى جولبانك، والذى يتوجهون فيه إلى على والأب الروحى لهم، حاچى بكتاش ولى.

وفى الأصل، كان تفوق هؤلاء الجنود الذين يتلقون تدريباً منتظماً يعبر عن نفسه فى استخدام الأسلحة التقليدية: القوس، السيف، الرمح، البلطة، واعتباراً من أوائل القرن السادس عشر، أخذوا يستخدمون بنادق الأركوبات (توفنك)، وفى ساحة المعركة، فإنهم يقاتلون فى وسط التشكيل القتالى، أمام السلطان، على تسع صفوف، حيث كان كل صف يخلى مكانه للصف الذى يليه بعد قيامه بالرمى، وذلك عن طريق حركة تناوبية. وفى مراحل الزحف، كانوا يلتفون حول السلطان ويتولون حمايته نهاراً وليلاً، وفى جميع الأحوال، فإن أفراد أربع وحدات من الجماعة (من الوحدة الشائة والستين)، والذين يسمون بالسولاك، كانوا مكلفين على نحو أخص بحراسة السلطان.

وقد عهد إلى الإنكشارية بخدمات أخرى: ففى العاصمة، يتولون حفظ النظام العام ويشاركون فى إطفاء الحرائق كما يشاركون فى حماية الديوان، ومن جهة أخرى، فإن جزءاً منهم يخصص بشكل تناوبى لقلاع الحدود التى تتطلب وجودهم، وعندئذ تضاف إلى رواتبهم العادية مكافأة خاصة (نفقة). وهكذا، ففى عام ١٥٤٧، من بين الإنكشارية الـ ١٢١٣١ المسجلين، جرى إرسال ٢٦٤٨ إلى ثمانى عشرة

قلعة مختلفة. ويشير بوسبيك إلى الدور الذى يلعبه الإنكشارية فى مدن المقاطعات هذه كحماة المسيحيين ولليهود من «عنف السكان». وبالإضافة إلى ذلك ينضم إنكشاريون آخرون إلى القوات البحرية فى الحملات البحرية: وهكذا فقد كان عددهم ١٥٠٠ خلال حملة البحر المتوسط فى صيف عام ١٥٥٢.

وكانت المرتبات تسلم علناً كل ثلاثة أشهر أمام الديوان نفسه. وعندئذ كان كل شوربچى يحصل فى حقيبة من الجلد على المبلغ الذى يخص وحدته ثم يتولى توزيعه، وكانت مرتبات الإنكشارية تترواح بين ٢ و ٨ أسبره عن اليوم، أما مرتب الأغا فكان يصل إلى ٤٠٠ أسبره. وعلاوة على ذلك، فقد كان كل فرد يحصل كل سنة على قطعتين من جوخ سالونيك للكساء. وكان المحالون إلى التقاعد يحصلون على معاشبات تقاعد. لكن الأوجاق، المدرك لقوته، والذي تحركه روح فصيل قوية، لم يكن يتردد في إبداء غضبه على قصور الكسب الناشيء عن التخفيضات في قيمة العملة أو على حالات التأخر في دفع المرتبات والتي كان يزيد من احتوائها الفارق بين التقويم الذي ينظم وصول إيرادات الدولة والتقويم الذي ينظم إنفاقاتها. كما أن الأوچاق كان سريعاً في زيادة مطالبه: فمنذ عهد محمد الثاني، جرى تكريس عادة «منحة الجلوس الملكي السعيد»، المحددة بـ ٣٠٠٠ أسعره لكل إنكشباري، وهو مبلغ أعلى من المبلغ الذي بحصل عليه القابي قولو الآخرون. وقد رأينا أن سليماً الثاني قد حاول عبثاً التخلص منها. وقد اتبعها السلاطين بمنحة أخرى، تسمى منحة الحملة (سفر بقشيشي)، بمناسبة حملتهم العسكرية الأولى، ولم تكن هذه البقشيشات تمس عطايا استثنائية أخرى في زمن الحرب أو السلم. كما أننا قد أشرنا إلى نفوذ جماعة الضغط هذه في التنافسات بين المتزاحمين على العرش، وعلى سلوك المسكين بزمام السلطة الذين يجازفون مجازفة خطيرة إذا ما أثاروا سخطها. ولن يكون من شأن جسارة الإنكشارية إلا أن تزيد في ظل خلفاء سليسمان، إذ سوف يصل الأمر بهم إلى حد شهر أسلحتهم ضد باديشاههم، مثلما حدث في مصرع عثمان الثاني في عام ١٦٢٢. والواقع أن المدفعية والأسلحة النارية التى أدخلت دون تأخير فى القوات العثمانية قد ساعدت على إنشاء قوات أخرى من قولات السلطان. وقد استفاد العجمي أوغلان الذين دخلوا هذه القوات من تكوين تقنى متخصص، حيث كانوا يصعدون إلى درجات المعلمين.

وكان رجال المدفعية (طوبتشي) يتالفون من نوعين من العناصر: رجال المدفعية الذين يتدربون على إطلاق النيران مرتين في الأسبوع، ورجال سبك المدافع (دوكوچو) الذين يرأسهم رئيس سباكين. وكان هؤلاء الأخيرون يشملون جميع التخصصات الداخلة في الصنع والإصلاح، وكانوا ينتجون سلسلة كاملة من الأنواع: قطع ثقيلة كالبازيليكات (باچالوشكا) والفوكونوات (ضربزن) أو خفيفة بدرجة أكثر كالمدافع الصغيرة (برانكي)، الشايكا و الشاكالوز. ويتولى رئيس لرجال المدفعية قيادة مجموع القوة، بمساعدة أحد الملازمين ورئيس السباكين.

والواقع أن المدفعية، الموجودة في الجيش العثماني منذ أواخر القرن الرابع عشر، قد جرى تطويرها وتنظيمها من جانب محمد الثاني الذي زود عاصمته بمسبك للمدافع (طُبخانه)، في الموقع الذي سوف يقام فيه فيما بعد مسجد على باشا كيليتش. وفي عام ١٥١٤ كان عدد رجال المدفعية ٣٤٨، كان من بينهم، بحسب اعتقاد سياندوجينو، مائة من المسيحيين.

إلا أن المدفعية العثمانية ان تصل إلى أوجها إلا في عهد سليمان: فهذه هي اللحظة التي تتوصل فيها، في مجمل تاريخها، إلى إبداء أفضل مواجهة من جانبها للخصم، من الناحيتين التقنية والعددية. فترسانة الطبخانة يجرى توسيعها، وعمال سبك المدافع في العاصمة يجرى إرسالهم بصورة متكررة إلى القلاع الحدودية أو إلى المناجم لكي يشرفوا هناك على صنع المدافع وكُلات المدافع التي تحتاجها العمليات. وبالتوازي مع ذلك، تزيد أعداد رجال المدفعية بشكل محسوس: فقد انتقل عددهم من ٦٩٥ في عام ١٢٠٧ إلى ١٢٠٤ بعد ذلك بأربعين سنة. وقد

كلفت قوى قاطرة الأسلحة المدفعية (عربچييان - إى طب) بنقل ونصب المدافع، وكان عددها ٣٧٢ رجالاً في عام ١٥١٧ و ٩٤٣ في عام ١٥٦٧.

وتوات قوة من صناع الأسلحة (چيبيچى) تأمين صنع وصيانة مختلف قطع الأسلحة: الأقواس، السيهام، السيوف، الرماح، بنادق الآركوبات، الدروع، الخوذات. وكان يرأسها رئيس لصناع الأسلحة وأربعة مساعدين، وعلى مدار القرن السادس عشر، شهدت أعداد القوة، الموزعة على وحدات متخصصة، نموا متواصلاً: 3.7 رجال في عام ١٥٠٤، ٨٦٦ في عام ١٥٠٤، ١٥٥ في عام ١٥٠٤، ٥٢٥ في عام ١٥٠٧، وقد أضاف سليمان إليها وحدتين متخصصتين وحدة الألغام (لغمچي) ووحدة القنابل (خومباراچي).

وإلى جانب الإنكشارية والأجهزة التقنية، فإن الأقسام الستة لسلاح الفرسان (ألتى بلُوك) التى يقود كلاً منها أحد الأغوات، تشكل المجموعة الثانية الكبرى لقوات الباب. وعبيد السلطان الذين يدخلونها إنما ينتمون إلى نخبة لأنهم اتش اوغلان سابقون أو إنكشاريون سابقون حصلوا على ترقية بامتياز. ولما كانت هذه العناصر قد حصلت – قبل الإنكشارية – على حق التزوج، فإن أبناها ينضمون بدورهم إلى صفوف القوة. وإذا ما كانوا أيتاماً، فإن السلطان يصرف لهم معاشاً. وخارج ويحتفظ كل فارس بموجب مخصصاته بعدد من الخدم، ذوى الجياد أيضاً. وخارج الحملات، كانت هذه القوات موزعة على مشارف اسطنبول وأدرنه وبورصا، حيث كانت تجد البرارى اللازمة لجيادها، وكان على رأس هذه الوحدات قادة يدعون بالكيتخوداييرى. ومن ثم فإن جزءاً صغيراً فقط هو الذي يرابط في العاصمة (على مشارف مسجد السليمانية وفي حي تشمبير ليتاش).

وتوجد بين هذه الأقسام الستة هيراركية صارمة، حيث كانت اشتراطات الاختيار ومبالغ الرواتب تتباين من زواية المكانة الخاصة لكل قسم.

ويصتل المكانة الأولى (ابناء السباهيين) (سباهي - الفلان أو ابناء - إي سباهييان): وفيما يتعلق بهم، يلاحظ چان دوڤيجا في عام ١٥٣٨: «إنهم أحسن هنداماً، وجيادهم من أجمل الجياد، وبالنظر إلى ما يتمتعون به من معارف وفضائل فمن الواضع انهم يتلقون تربية يومية تعلى من اعتزازهم بكرامتهم»، وقد أدى تمتعهم بالصدارة إلى ركوب الجياد على ميمنة السلطان. ووفقاً لما يذهب إليه سياندوچينو فإن عددهم قد تزايد في عهد بايزيد الثاني، وفي عام ١٥١٤، كان عددهم ١٦٣٠؛ وفي أوائل عهد سليمان، ارتفع إلى ١٩٩٧، وفي أواخر هذا العهد، سعف يصل عددهم إلى ٣١٢٤. ثم يجيىء «حملة السيوف» (سلحدار)، الذين يركبون الجياد على ميسرة السلطان، وكان عددهم ١٨٠٠ في عام ١٥١٤، و ١٥٩٣ في عام ١٥٢٧ و ٥٨٧٨ في عام ١٥٦٧. أما أفراد القوة الثالثة، المسمون ب «الحاصلين على جبرايات» «ع**لونجي»، فهم ينقسمون إلى فريقين: «علونجية** الميمنة» الأكثر عدداً بدرجة طفيفة، والذين يركبون الجياد على ميمنة السباهي -أوغلان، و «علونجية الميسرة» الذين يركبون الجياد على ميسرة السلحدارات، وتتمثل إحدى مهامهم خلال الحملات في تأمين خزينة السلطان. وقد ارتفعت أعدادهم الإجمالية إلى ١٠٩٦ في عام ١٠٨٧، و ١٠٨٧ في عام ١٥٢٧ و ٢٥٤٦ في عام ١٥٦٧. أما فرسان القوة الرابعة، الذين كانوا يسمون بـ «الأغراب» (غرباء)، فهم ينقسمون بدورهم إلى «فرقة ميمنة» و «فرقة ميسرة»، حيث كانت هذه الأخيرة أكثر عدداً بدرجة طفيفة، ويشكل إجمالي، كان عددهم ٧٩٠ في عام ١٥١٤، و ٤١٥ في عام ١٥٢٧ و ٢٥٨٩ في أواخر عهد سليمان.

وفى ساحة المعركة، كانت مهمة كل هؤلاء الفرسان تتمثل فى حماية أجنحة الإنكشارية. ومن جهة أخرى، فإن السباهى – اوغلان و السلحدرات يتناوبون حراسة خيمة الپاديشاه. وأخيراً، فإن هذا الأخير يختار ٣٠٠ فارس من بين أقدم الفرسان لكى يكونوا ضباط ياوران له. وفى زمن السلم، يمكن استخدام خدم القصر السابقين هؤلاء فى أداء جميع المهمات الأخرى: فهم يحتلون مناصب

محصلى الضرائب المالية وأمناء الانتفاعات الضريبية ومديرى الأوقاف الخيرية، الخ. كما كانوا يكلفون بمهام خاصة كنقل الأموال أو نقل رؤوس العصاة الذين تم إعدامهم.

والخلاصة أنه في حين أن أعداد الإنكشارية تظل ثابتة بعد، فإن أعداد القوات الأخرى للباب، عن طريق تطور ملحوظ إلى حد ما، قد زادت بأكثر من الضعف في عهد سليمان، حيث تجسد زيادة سلاح الفرسان الإمبراطوري بصورة مسبقة، وذلك لأسباب ما تزال غامضة، التضخم اللاحق لسلاح المشاة.

قوات المقاطعات

خلافاً لقوات الباب (العالى)، المرابطة في معظمها قرب السلطان، فإن بقية القوات العثمانية، التي تتميز بطابع مختلف إلى حد كبير، تجد نفسها موزعة عبر أرجاء الإمبراطورية خارج الحملات. كما أن هناك تطابقاً بين التنظيم الإقليمي، وتباعد المقاطعات وأشكال التجنيد والأقسام الفرعية لهذا الجيش. ويتألف العنصر الرئيسي بين قوات المقاطعات من الفرسان السباهيين – وهم الجزء الأكثر عدداً بين صفوف الجيش العثماني – المحددين إلى حد بعيد بنمط مكافأتهم: التيمار، وتضاف إليهم حاميات المواقع الحصينة ومختلف القوات المساعدة الأخرى، العسكرية أو شبه العسكرية، ذات الوضعيات المختلفة، والتي تتواجد بينها فئات واسعة من السكان، بشكل مباشر إلى هذا الحد أو ذاك، مرتبطة بالمجهود الحربي،

والحال أن مؤسسة التيمار، التى أشرنا إليها بالفعل، ينظر إليها فى ذلك العصر بوصفها أحد أسس النظام العسكرى، بل والنظام الاجتماعى الاقتصادى للإمبراطورية، ومن حيث مبدئها، فإنها تلبى حاجة تحسسها عدد من الدول السابقة أو المعاصرة: حاجة الإبقاء على جيش واسع حين تكون الإمكانيات المالية قاصرة وحين تكون الإدارة الضريبية غير متطورة بما يكفى لتحصيل وجمع كافة الضرائب المفروضة على المنتجين، والواقع أن التزامات الغرب القروسطية قد

تطابقت في الأصل مع موقف من هذا النوع. إلا أنه من بين الحلول المختلفة التي لجأت إليها الدول التي يجمع بينها هذا المبدأ العام الخاص بمكافأة خدمة ما عن طريق منح التزام أرض، فإن التيمار يتميز بخصائص أصيلة، أيا كانت استعارات العثمانيين من التراث الإسلامي، وبشكل مباشر أكثر أيضا، من التراث البيزنطي. وقد تباينت هذه الخصائص إلى حد ما بحسب الأقاليم والفترات. وما سوف نتحدث عنه هنا هو نموذج التيمار العثماني في عهد سليمان.

إن التيمار بالمعنى الدقيق المصطلح ليس تنازلاً عقارياً، بل هو تنازل ضريبى: فعندما يخصص السلطان قرية أو عدة قرى أو أجزاء من قرية لأحد الأشخاص، فإنه لا يتنازل له لا عن الأرض ولا عن الفلاحين المرتبطين بها، وإنما يتنازل عن العشور والضرائب النقدية والعينية الأخرى الواجبة الأداء على هؤلاء الأخيرين، والإيرادات الضريبية التي يتنازل عنها بهذا الشكل يمكن علاوة على ذلك أن تكون أيضا ذات أصل حضرى، على الأقل في حالة التيمارات الهامة العائدة للضباط رفيعى المكانة، وفي هذه الأحوال، من خلال نظام التيمار، فإن جزءاً بأكمله من إيرادات الخزانة لا يصل إلى هذه الأخيرة، وإنما يُحَوَّلُ عند المنبع إلى أفراد: ٣٧٪ عن سنة ١٩٥٧ – ١٥٧٨ المالية، بحسب تقديراً أ. ل. باركان،

والحق أن الصائز على تيمار (مساحب - إى تيمار، تيمار ايرى)، لا يحصل فقط على المساهمات الضريبية للرعايا المسجلين في تيماره: فهو يتمتع فيه علاوة على المستثمارة خاصة، تسمى بالخاصة تشيفتليي (أو كيليتش ييرى): وهي تتألف من قطعة أرض أو طاحونة أو مزرعة عنب أو حديقة فاكهة يتحمل مسئولية استثمارها ويحصل على كامل إيرادها. على أن هذا الجزء من التيمار سوف يتلاشى تدريجياً عند أواخر القرن السادس عشر.

وتتفاوت أهمية التيمارات المخصصة تفاوتاً شديداً. وقد ميزت المصطلحات بين التيمارات بالمعنى الدقيق للمصطلح، والتي كان دخلها السنوى أقل من ٢٠٠٠٠

أسبره، والزعامات التى كان دخلها السنوى يصل إلى ١٠٠٠٠٠ أسبره، ثم الخاصة (لابد من الإشارة إلى أن المصطلحات المستخدمة في وثائق القرن السادس عشر لا تراعى دائماً هذه التمايزات). وكان النوعان الأخيران من الالتزام يتعلقان بضباط الجيش التيماري وحكام المقاطعات. وفي القرن السادس عشر، كان الدخل السنوي للفارس العادي نحو ٢٠٠٠ أسبره.

ومن حيث المبدأ، فإن التيمار ليس منحة توهب مدى الحياة، كما أنه، من باب أولى، ليس وراثياً. وحيازته مشروطة على نحو صارم بأداء خدمة: ويمكن لهذه الخدمة أن تكون ذات طابع مدنى أو دينى، لكنها فى أغلب الأحوال خدمة عسكرية. ويهدف النظام بالدرجة الأولى إلى الإبقاء على سلاح فرسان السباهيين وضباط هذا السلاح الذين يشكلون فى الوقت نفسه قيادات المقاطعات. كما أن جزءاً من حاميات القلاع ومن القوات المساعدة يكافأ بهذه الوسيلة، وهذا الطابع المشروط للتيمار يميزه تمييزاً واضحاً عن الالتزام الغربي الذي تحول إلى ملكية وراثية، كما أن النظام العثماني لا يجمعه أي شبه بالهيكل الهرمي وبروابط التبعية الشخصية الكامنة فى النظام الإقطاعي.

وإذا لم يتم إنجاز الخدمة أو إذا ما تم الاضطلاع بها على نحو معيب، فإن المخالف يفقد التزامه، دون المساس بالعقوبات الأخرى. وخلافاً لذلك، فإن الحائز الذي يمين نفسه بمآثره يحصل على ضم أجزاء إضافية (ترقى) إلى تيماره الأصلى. وبوجه عام، فإن تكوين ودخل حيازة ما، أياً كان مستواها، إنما يتوقفان على الفرد الحائز لها، فهما نتيجة لمكانته الخاصة ولأعماله الشخصية. وهذه الحيازة ليست وراثية ولن تنقل بهذه الصفة إلى خليفة يحتل المنصب نفسه.

وعندما يصبح أحد السباهيين غير لائق للقتال، فمن المكن أن يحصل على تيمار تقاعد. ومن جهة أخرى، فإنه عندما يصبح التزام ما شاغراً بسبب موت أو طرد حائزه، فإنه يسمى بد «الموقوف»، أى الذى يتم الحصول على إيراداته لحساب إدارة الضرائب إلى أن يتم تعيين حائز جديد،

ويفترض نظام التيمار إطلاع الدولة على الدخول الضريبية التى يمكنها توقعها من كل وحدة سكانية، من مدينة أو من قرية، لكى يتسنى لها ضمان توزيع ادائها عليها. وفي ذلك يكمن هدف عمليات التعدادات الضخمة والسجلات الدائها عليها. وفي ذلك يكمن هدف عمليات التعدادات الضخمة والسجلات التى تسجل فيها النتائج. وكانت هذه السجلات تعد من جانب حكومات المقاطعات (السنجق): حيث كان القائم بالتعداد – وهو بيرواقراطي له خبرة في المجال – يحمل دائرة اثر دائرة بالنسبة لكل وحدة من السكان، قائمة بأسماء رؤساء العائلات والعزاب، الحائزين أو غير الحائزين لانتفاعات، تتلوها تفاصيل مختلف الضرائب المسددة من جانب هؤلاء الأخيرين، حيث كان يجرى تقدير الناتج المحدد عن كل فرد وفقاً لمتوسط التحصيل خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وكان إجمالي هذه المبالغ يمثل الدخل الضريبي المتوقع من الوحدة السكانية المغنبة.

وقد أعد «سجل مفصل» (مفصل دفتر) أول من هذا النوع غداة فتح جديد، واتحويله إلى ممارسة عادية، جرى على الأثر إعداد سجلات متعاقبة، كانت تعد كل نحو ما بين عشرين وثلاثين سنة. وهذه الممارسة القديمة، التى توجد شواهد عليها بالفعل في أوائل القرن الضامس عشر، سوف تندش، على الرغم من حالات استثنائية، بعد نهاية القرن السادس عشر: ويمثل عهد سليمان أروع فتراتها، ليس لأن سجلات ذلك العهد كانت دائماً الأغنى بالمعلومات، وإنما لأنها كانت الأكثر عدداً والأكثر دقة والأحسن صورةً. وعلى رأس هذه السجلات، كان مرسوم (قانون نامه) خاص بالمقاطعة يحدد خصائصها الضريبية، محدداً بشكل خاص العلاقات بين التيماريين والرعايا. وعلى أساس البيانات المستوفاة بهذا الشكل، كان يجرى بين التيماريين والرعايا. وعلى أساس البيانات المستوفاة بهذا الشكل، كان يجرى تحديد ومنح التيمارات: وكانت قوائم الحائزين، المصحوبة بوصف مختصر لالتزاماتهم، تشكل نوعاً ثانياً من السجلات، هو السجلات المختصرة (إجمال دفترى).

وكان هذا النظام مُولِّداً للفتوحات، وذلك بقدر ما أن نمو الجيش كان يفترض نمو الإيرادات الضريبية المقررة. إلاَّ أنه لم يكن بالإمكان تأسيسه إلاَّ في الأقاليم الماهولة بالسكان بدرجة كافية والمستغلة والهادئة بما يكفي لأن يتمكن التيماري من الحصول على دخول منتظمة منها.

ومن حيث المبدأ، فإن الوحيد الذي يجوز له المطالبة بالحصول على تيمار هو العضو في الفئة العسكرية، عسكر، وهو ما يعنى استبعاد الرعايا العاديين. أما الممارسة التي كانت واسعة الانتشار في القرن الخامس عشر والتي كانت تتمثل في ضم أفراد مسيحيين من الأرستقراطيات المطية، عبر فتوحات جديدة، إلى هذه الفيّة، فلم تعد سارية في عهد سليمان؛ ومن جهة أخرى، فإن أحفاد أوليّك الذين كانوا قد استفادوا من هذه السياسة القديمة كانوا قد تحولوا بمرور الوقت إلى اعتناق الإسلام. ومن ثم فقد كان السباهيون كلهم مسلمين منذ ذلك الحين. ويوجد بين صفوفهم قولات لأننا رأينا أن عناصر من «قوات الباب» كان بالامكان مكافأتها بتيمار؛ كما كان بين صفوفهم ابناء قولات لأن التزامات قد خصصت لعدد من أبناء كبار الوجهاء كان حجمها يتحدد من جهة أخرى بالمكانة التي كان آباؤهم يحتلونها . على أن السباهيين كانوا بوجه خاص أبناء سباهيين: فالواقع أنه إذا كان التيمار، كما أشرنا، لم يكن وراثياً، فإنه يبقى أن ابن التيماري كان له بدوره الحق في الحصول على تيمار. ويؤدى تنظيم جرى تركيزه في ظل سليمان وسليم الثاني إلى تحديد أشكال هذا المبدأ تحديداً تفصيلياً: في حالة حائز انهامة، لو مات هذا الأخير في الحرب، فإن بوسع ثلاثة من أبنائه المطالبة بتيمار؛ ولا يتوفر هذا الحق إلاًّ لأثنين فقط إذا ما مات الأب على فراش المرض، وفي حالة سباهي عادى، فإن هذا الحق يقتصر على اثنين من أبنائه، بصرف النظر عن ظروف موته، ويتمتع الورثة القُصَّر بسبع سنوات لاستغلال حقهم، لكن هذا الأجل قد ألغى في عام ١٥٣٦، فمنذ ذلك الحين تعتبر شبهادة عشرة من التيماريين بأن المرشيح ابن قادر للسباهي كافية.

وإذا كان الالتزام الواحد لا ينقل من الأب إلى الإبن، فإن التيمار المخصص الإبن هو على الرغم من كل شيء مناظر للتيمار الذي كان والده حائزاً له: وفي حالة التزام يحقق دخلاً قدره ما بين ١٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ أسبره، فإن الإبن الأول له الحق في تيمار يحقق دخلاً قدره ٢٠٠٠٠ أسبره، أما الإبن الثاني فله الحق في تيمار يحقق دخلاً قدره ٣٠٠٠ أسبره؛ وفي حالة زعامة تحقق دخلاً يتراوح ما بين تيمار يحقق دخلاً قدره وين تيمار الإبن الأول سوف يكون حجم إيراداته ١٠٠٠ أسبره، بينما سوف يكون حجم إيراداته في حين أن تيمار ابن ثالث، يمكن أن يتمتع بحق الحصول على تيمار، بسوف يكون حجم إيراداته عجم إيراداته ١٠٠٠ أسبره،

ومن جهة أخرى، فإن المحاربين الشبان الذين لم يحصلوا على تيمار بعد، والذين يبدون تميزاً خاصاً في ساحة المعركة يمكنهم الحصول على تيمار بناءً على طلب معلن من ضباطهم، وهؤلاء الأخيرون يبدون ميلاً متزايداً إلى إيثار أتباعهم بهذه الطريقة.

وتتضمن عملية تخصيص تيمار عدة مراحل: فلابد للمرشح أولاً من أن يحصل من الباب، أكان من خلال كسب اعترافه بالحق الذى تمنحه له أحكام النقل، أم بناءً على طلب معادر عن رئيسه، على حجة الحصول على تيمار. وعند إنجاز هذا الإجراء الشكلي، فإنه يبقى في وضع مرشح (ملازم) إلى أن يتوفر التزام مناسب، وعندئذ يعود لحاكم مقاطعته، البيليربك، تخصيصه له. على أن ترتيبات ترجع إلى عام ١٣٥٠ قد أدت إلى تقييد مبادرة البيليربك على هذا المستوى، لحساب السلطة المركزية. وأعتباراً من هذا التاريخ، فإن استقلالية الوالى تقتصر على التيمارات الداخلة في حالات تطبيق أحكام النقل، أو كذلك المخصصة ذلك، على التيمارات الداخلة في حالات تطبيق أحكام النقل، أو كذلك المخصصة لمرشحين هم تيماريون بالفعل. وفي جميع الحالات الأخرى، فإن البيليربك لا يفعل

غير أن يوجه إلى الباب شهادة (تذكره)، أما التخصيص بالمعنى الدقيق المصطلح، تسليم المستفيد رخصة تعيينه، فهو من حق السلطة المركزية وحدها. ومنذ ذلك الحين يجرى التمييز بين التيمارات «التي لا تحتاج إلى شهادة» (تذكرة سيز)، والتي يمنحها البيليربك مباشرة، والتيمارات «التي تحتاج إلى شهادة» (تذكرة لي) التي تخضع لموافقة الباب.

وفى مقابل التزامه، يتولى السباهي تهيئة عتاده ورعاية جواده. ويظل تسليحه تقليدياً، فهو يشمل القوس والترس والسيف والرمح والمرزبة. ويمكن إضافة عناصر أخرى - كالشكة مثلاً - من زاوية مستوى الدخل، حتى وإن كانت «السجلات المختصرة» لعهد سليمان، خلافاً لنماذج أقدم، لا تقدم تفصيلات عن إلتزامات كل تيمارى فيما يتعلق بالعتاد. وعلاوة عليه هو نفسه، فإن على التيمارى إعاشة وتجهيز رجل مسلح (چيبيلو) عن طريق حصص قدرها ٢٠٠٠ أسبره من الدخل وتجهيز رجل مسلح (پيبيلو) عن طريق حصص قدرها ٢٠٠٠ أسبره من الدخل القرن السبره بالنسبة لحائزى الزعامات). وفي هذه الظروف، في أوائل القرن السادس عشر، فإن السباهي الحاصل على تيمار يحقق دخلاً قدره ٢٠٠٠ أسبره يجب أن يحضر إلى الحملة مزوداً بدرع وبخيمة ومصحوباً بثلاثة من الچيبيلو، يجب أن يحضر إلى الحملة مزوداً بدرع وبخيمة ومصحوباً بثلاثة من الچيبيلو، وفي موقع حشد القوات، يسمح تفتيش عام (يوكلاما)، يشرف عليه الباديشاه شخصياً أن القائد العام، بالكشف، سنجقاً إثر سنجق، عن الغائبين أو عن الثغرات في العتاد.

ويظل السباهيون في حالة تعبئة على مدار الحملة، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار المسافات الشاسعة التي يجب قطعها للوصول إلى أرض العدو، فإن الحملة تدوم حتى نهاية الربيع والصيف بل وإلى ما بعد ذلك، حيث تمتد بوجه عام من مارس – إبريل إلى أكتوبر – نوقمبر. وفي ساحة المعركة، كان الجيش التيماري يوزع على شكل نصف دائري على جناحي الجبهة، وبعد انتهاء العمليات العسكرية، يرجع السباهيون إلى تيماراتهم التي يقضون فيها بقية العام، وإذا ما كانت الحملة طويلة الأمد، فإنهم يقضون الشتاء تحت السلاح: ومن مكان تخييمهم

البعيد، يفوضون عندئذ عدداً من نظرائهم، المسمين بالخرچليكتشى لأخذ إيراد تيماراتهم في مواقعها وتوصيله إليهم، ومن ثم تدبير موارد إعاشتهم. وغالباً أيضاً ما كانوا يصطلون على قروض أو هبات من السلطان لكى يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم على مدار الحملة، خاصة، كما يلاحظ بوسبيك، عندما يتعين عليهم الصصول على جواد بعد موت جواد. كما أن السباهيين كانوا يمقتون بشدة الابتعاد لمدة جد طويلة عن أسرهم، ومن جهة أخرى، فإن جزءاً من بينهم – حوالي الابتعاد لمدة جد طويلة عن أسرهم، ومن جهة أخرى، فإن جزءاً من بينهم – حوالي «الملاحظون» (كوروچو) يبقون في البلاد لضمان الدفاع عنها والسهر على المحاصيل الزراعية.

فما هو عدد القوات الذي كان يستخلصه السلطان من هذا النظام الذي يتميز بإدارة أقل رهافة من القوات ذات الرواتب وبقيمة عسكرية أقل؟ إن البيانات المتوافرة عن سنة ١٩٧٧، والتي جمعها أ لل باركان، تشير إلى أن مجموع مقاطعات الإمبراطورية التي تأسس فيها هذا النوع من الالتزامات قد جمع في ذلك التاريخ ٢٨٠٨٨ تيماراً و زعامة. وإذا ما أخذنا باعتبارنا أنها كانت تضم، علاوة على حائزيها، نحو ٢٠٠٠ چيبيلو، فإننا نصل إلى رقم يقترب من ٢٠٠٠ فارس. ولابد من أن نضيف أن ٩٦٥٣ «تيماراً للحراس» (مستحفظتيمارلاري) كانت مخصصة من جهة أخرى، في الوقت نفسه، لحاميات القلاع. ومن الواضح أن هذه البيانات التي ترجع إلى أوائل عهد سليمان لا تضم توسعات النفوذ اللاحقة التي حصل عليها هذا السلطان، ويستفاد من الأرقام الخاصة بأواخر القرن السادس عشر والتي قدمها عيني على، أن حائزي التيمارات و الزعامات كانوا أنذاك ٤٥٤٤٤ على الأقل بينما كان الچيبيلو ٢٠٥٠٠ على الأقل.

والواقع أن جميع أنواع القوات التي عددناها حتى الآن توضيح بشكل جيد في أعين المعاصرين النظام الصارم الذي بدا لهم أنه يميز الجيش العثماني. وخلافاً لذلك، فإن عناصر أخرى من هذا الجيش نفسه يبدو أنها تؤبد في عهد القانوني

التدفق القديم لعشائر السهوب: تلك هي حالة «الجوالة» (الأكينچي) وهم سلاح فرسان خفيف وشديد السرعة، مكلف بشن غارات تدميرية في أرض العدو، تمهيداً اتغلغل أكثر استمرارية. وابناً عن أب، كان هؤلاء الأكينچي ينهبون ويذبحون، ويستولون على الماشبة والعبيد، ويعيشون على أسلابهم. (على أن جزءاً من بينهم قد حصل على انتفاعات عقارية). وفي القرن السادس عشر، كان بكواتهم ما يزالون منتمين إلى سلالات حاكمة سابقة للتخوم الحدودية اروميليا، من أل ميخال أو توراخان أو ايڤرينوس أو مالكوتش. وعلى المستويات الأدنى، كانوا تحت قيادة عدد من التويچات و «قادة العشرة» (اونباشي)، المتمسكين بالتنظيم العشرى التركي – المغولي القديم، وفي صربيا وفي البوسنة، فإن أولئك الذين كانوا يسمون بـ «المتهورين» (ديلي) كانوا يلعبون دوراً مماثلاً، وينطبق الشيء نفسه على عدد من الوحدات التي أرسلها إلى السلطان تابع له، هو خان تتر نقسه على عدد من الوحدات التي أرسلها إلى السلطان تابع له، هو خان تتر

ولإضفاء طابع كاسح أكثر على هذه الغارات، فقد جرت تكملة أعداد القوات بعدد من المتطوعين (جونوالو) - «شبان شجعان يتميزون بالقدرة على القتال وباشتهاء الأسلاب والغارات» - الذين كان يجرى اغراؤهم بالأسلاب المربحة، بل وبالأمل في منحة عقارية، بل إنه، تحت ضغط الضرورة، كان يجرى عندئذ تجنيد أبناء الرعايا، الذين كانت تتاح لهم بذلك إمكانية دخول الجيش. وهذا اللجوء إلى عناصر خارجية كان من الصعب تجنبه إلى حد بعيد، بقدر ما أن الروح القتالية للكينجي المزودين بانتفاعات قد أصبحت بمرور الوقت أقل حدة بكثير.

ومن جهة أخرى فإن زحف الجيش والعمليات العسكرية كانت تتطلب جهوداً ضخمة في مجال تمهيدالطرق ومراكمة استحكامات ترابية والنقل بالعربات. وكانت هذه المهام من مسئولية قوات مساعدة أخرى. وكان اليايات و المُسلَّمُون جزءاً منها. وبعد أن كانوا يشكلون، في بدايات الدولة، الجيش الدائم العثماني الأول،

وجدوا أنفسهم فى القرن السادس عشر مختزلين فى أداء هذا الدور التابع، وذلك على الرغم من بقائهم مسلحين. أما الأوائل، وهم جنود مشاة، فلم يكونوا موجودين إلا فى الأناضول حيث كان يجرى تجميعهم بحسب مواقعهم فى اثنى عشرة سنجقاً يرأس كلاً منها أحد البكوات. إلا أنه كان فى روميليا تنظيم مشابه، هو تنظيم اليوروك الذين قدموا، فى عام ١٥٥١، ١٣٨٠ رجلاً. أمّا فيما يتعلق بالمسلّمين – وهم فرسان – فقد كان موجودين فى آن واحد فى الأناضول حيث كان يجرى تجميعهم فى أربعة سناجق، وفى روميليا حيث كانوا يشكلون سنجق للسلّمين، المسمين بالكيزيلها. وكان جزء من تزيجان روميليا يتقاسم الوضعية المسلّمين، المسمين بالكيزيلها. وكان جزء من تزيجان روميليا يتقاسم الوضعية نفسها وكان يشكل بدوره سنجقاً. وخارج العمليات العسكرية، كانت هذه العناصر كلها تشكل يداً عاملة متحركة مستخدمة فى جميع أنواع الأعمال التى تحتاج إلى جهد بدنى فى المناجم أو مشروعات الدولة أو مواقع بناء القلاع، وكانوا يعملون بهناك لمدد تصل إلى سنة أشهر.

وهذه القوات المختلفة التى يمكن أن نضيف إليها قوة اللوينوك – التى تتالف من مسيحيين بلغاريين بشكل رئيسى، تتمثل مهمتهم فى رعاية الجياد – إنما تستند إلى مبدأ واحد: فالجماعات السكانية الملزمة باداء هذه الخدمات يجرى تجميعها فى وحدات تسمى بالأوجاقات (أو الجندرات فى حالة اللوينوك)، تشمل غالبية من «المساعدين» (ياماك)، وعدداً من «المقاتلين» الذين يخدمون بشكل تناوبى (نوبتلو ايشكونچو)، حيث يتحمل الأوائل مسئولية إعاشة الأخيرين عن طريق دفع ضمان إعاشة (خرجيليك)، وبشرط أداء هذا الواجب، فإن انتفاعاتهم تتمتع باعفاءات ضريبية. ويتولى عدد من الضباط المسمين بالسوباشى أو التشيريباشى قيادة مختلف جماعات الأوجاق.

وإلى جانب حملات تحرك كل هذه القوات المختلفة أو جزءاً منها، فإن الإستعداد العسكرى العثمانى يستند إلى شبكة واسعة من المواقع الحصينة. وهي تشمل عدداً قليلاً من المواقع الحصينة الجديدة، حيث أن غالبية هذه القلاع موروثة

من نظم سابقة. وكما لاحظ الرحالة بيلون دو مان: «فإن الأتراك قد اعتادوا ترك أية قلعة أو حصن يستولون عليه على الحالة التى وجدوه عليها، لأنهم لا يهدمون البتة أيا من الصروح والحصون». والواقع أن العثمانيين قد اكتفوا بإجراء الترميمات والأعمال التكميلية الضرورية عندما تكون قلعة ما مكشوفة ومعرضة للخطر. كما أنهم قاموا، عندما فرض الخطر ذلك، بزيادة أعداد الجنود مثلما قاموا بزيادة مخزونات المدفعية والسلاح وأرسلوا عدداً من الإنكشارية من العاصمة إلى القلاع.

والحال أن الحاميات، التي كانت تحت قيادة محافظين (ديزدار)، يساعدهم ملازمون (كيتخودا)، إنما تجمع مختلف الوحدات التي تكافئ بحسب الأحوال -من زواية الإمكانيات التي يتيحها البلد - تحت شكل التيمار أو الرواتب: وإلى رجال الدامية بالمعنى الدقيق للمصطلح (ميرد - إي قالي، مستحفظ، حصار ايري)، الذين يتألفون من رجال مسلحين ومن عدد من الفنيين (صناع سلاح، صناع مدافع، نجارين، حدادين، إلخ)، تضاف وحدات مساعدة من المشاة، مثل العزب - الذين يستخدمون كذلك، عند الضرورة، في الأساطيل الصغيرة المحلية -والبيشلو، أو من فرسان مثل الفاريسان، وفي عهد سليم الأول، فإن قلعة مثل كافًّا (فيودوسيا الحالية)، في جنوب القرم، وهي مركز عدد من الممتلكات العثمانية في شمال البحر الأسود في القرن السادس عشر، كانت تضم ١٣١ جندياً للحامية (مستحفظ) يشملون، علاوة على الديزدار و الكيتخودا، إماما و قاضياً للحامية، واثنى عشرة حارساً للأبواب (بواب)، وعشرة من رجال المدفعية، وثلاثة موسيقيين وسنة حرفيين مختلفين وسنة وتسعين جندياً؛ وكانت قوة من العزب، الذين كانوا يقومون على الأرجح بغارات في حالة الضرورة، تتالف من أغا و كيتخودا وستة رؤساء وخمسة وتسعين فرداً. لكن أعداد جنود قلاع مثل بودا وبست، اللتين اصبحتا بعد عام ١٥٤١ الموقعين الرئيسيين على الجبهة ضد آل هابسبورج، تعتبر أكثر أهمية بكثير: فبعد الضم مباشرة، وضع سليمان في قلعة بودا ٢٦٥٣ رجلاً ووضيع في قلعة بست ٩١٤ رجلاً. وخلال حملة ١٥٤٣، سوف يصل هذان الرقمان

إلى ٢٩٦٥ و١٤٨١. وفي اللحظة نفسها، فإن الموقعين الصصينين في زيكيسفيهيرڤار وايزترجوم قد حصلا على ٢٩٧٨ و ٢٧٧٥ رجلاً. على أن هذه الأرقام سوف تخفض في أثر ذلك وتتطور من زواية الأخطار كما من زواية إمكانيات المكافأة.

وعلاوة على دورها في مواجهة العدو، فإن الحاميات تمارس وظائف ذات أهمية محلية كقمع مختلف أشكال قطع الطريق، وحماية الاستثمارات التابعة لإدارة الضرائب، وفي نهاية المطاف خدمة الأساطيل الصغيرة الأقليمية، البحرية أو النهرية. وفي البلقان، فإن مؤسسات ورثها العثمانيون من النظم السابقة، كقوة المارتولوس، أو كرؤساء الدوائر والقرى هؤلاء المعروفين باسمى كنيز و پريميكور، إنما تهدف بالشكل نفسه إلى تأمين النظام العام، كما تلعب هذه العناصر شبه العسكرية المجندة من بين صفوف المسيحيين دور وسطاء بين السلطات العثمانية والسكان الخاضعين. أما فيما يتعلق بشرطة طرق المواصلات، في مجموع الإمبراطورية، فقد كانت موضع تنظيم محدد: ذلك أن عدداً من «حراس الدروب» ولموف المستراتيجية. وهم يجيئون من (دربندچي) كانوا مسئولين عن مراقبة نقاط العبور الاستراتيجية. وهم يجيئون من صفوف الجماعات السكانية المجاورة الدروب، ووفقاً للمبدأ العام، يستفيدون من عشوف الجماعات السكانية المجاورة الدروب، ووفقاً للمبدأ العام، يستفيدون من عشر، كانت معريبية في مقابل الخدمة التي يؤدونها. وفي أواسط القرن السادس عشر، كانت ٢٢٨٨ أسرة قروية في الأناضول و ٢٠٩١ أسرة في روميليا تحيا في ظل هذه الوضعية.

ال سطـول

يستقوى جيش السلطان باسطول، وفي عام ١٥٧٣، بعد سنتين من هزيمة ليهانت، كان ما يزال بوسع جارزوني، بايل (قنصل البندقية أن يكتب «أن الأول والأخير رهيبان»).

وخلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، فإن توسع الإمبراطورية في البحر الأسود، وفي البحر المتوسط حتى سواحل أفريقيا الشمالية، وفي البحر الأحمر، والمسراع ضد البنادقة وأهل چنوة والأسبان والبرتغاليين، والقراصنة على إختلاف أنواعهم، وحماية التجارة والاتصالات بين أجزاء الأرض العثمانية، كل هذه الأهداف قد أرغمت السلاطين على التكيف مع نمط حربي غريب عن تقاليدهم وعلى تبنى التقنيات البحرية التي يعتمد عليها خصومهم، وقد تمكنوا من الوصول إلى ذلك على نحو رائع بقدر ما أن السيادة البحرية في البحر المتوسط كانت للأتراك، خلال عهد سليمان بشكل أكثر تحديداً بين انتصار بريڤيزا في عام ١٩٣٨ اجتماع جميع المواد الأولية الضرورية لإنشاء أسطول قوي على أرض الإمبراطورية بدرجة من الوفرة أثارت إعجاب الغربيين الحسود؛ ومن ناحية أخرى، اعتماد ذكي على الخبرة البحرية التي لا غني عنها وعلى قوى القراصنة الذين اعتنقوا الإسلام: وأشهرهم بارباروسا الذي عينه سليمان في منصب الأميرال الأكبر لاسطوله، وإن كان بوسعنا أيضاً الإشارة إلى أسماء الريس تورجوت (دراحو الفرنسيين) على باشا وكيليتش وحسن باشا أولوتش.

ويتالف الأسطول العثماني من سفن شراعية أساساً. والنموذج العادى لها، الذي يحركه ١٥٠ من محركي المجاذيف، يُقلُّ، علاوة على الربان والقائد، عداً من رجال المدفعية وعدة عشرات من الجنود. ويتالف المجذفون من أسرى الحرب، لكنهم يتالفون بشكل خاص من المذنبين المعاقبين، المتهمين بارتكاب مخالفات شديدة التباين، ومن رعايا مأخوذين من المقاطعات بصفة مساهمة حربية مفروضة على جماعات سكانية مدنية (عوارض). وفي الحملات الضخمة، كان هذا الأسطول ينشر ما بين ١٠٠ و ١٥٠ وحدة بنيت في ترسانتي غاليهولي وجالاتا، حيث اكتسببت الترسانة الأخيرة الصدارة في عهد سليمان. فهذه الترسانة، الموضوعة تحت سلطة القابودان باشا، تضم ١٢٣ حوضاً في عام ١١٥٧، حيث يمكن لكل

حوض منها استيعاب سفينتين شراعيتين موضع بناء أو موضع إصلاح. وفى حالة الضرورة، تعمل ترسانات أخرى أكثر تواضعاً، فى سينوپ، وفى إزميت، أو ترسانات تقام بصورة مؤقتة على مقربة من مواد البناء. أما اليد العاملة فقد كان يقدمها العجمى اوغلان و اليايات و المسلمون، إلا أنه كان يجرى أيضاً، بشكل مؤقت، استخدام حرفيين متخصصين: نجارين، مجلفطين، نشارين، حدادين، إلخ.

على أن الضعف الأساسى لهذا الأسطول كان يتصل بغياب قوات بحرية متخصصة: فلو استثنينا العزب الذين كانوا على ما يبدو رجال مهمات بحرية بوجه خاص، فإن وحدات برية، والإنكشارية، وبأعداد أكبر بكثير، سباهيى الجيش التيمارى، قد انخرطوا أحياناً في مغامرات بحرية غريبة عن تجربتهم وعن أسلوب حياتهم.

مواطن قوة وضعف جيوش سليمان

لن تكون لوحة القوات العثمانية كاملة إذا ما اقتصرت على فرز كتلة وتنوع المجموع أو التأهيل العالى لبعض العناصر. وقد أشار المراقبون الغربيون إلى سمات أخرى بدا لهم أنها تفسر الجبروت التركى الذى كانوا متأكدين منه: فهذه القوات تتميز أيضاً بانضباطها الصارم وقدرتها المدهشة على نشر جموعها بسرعة ونظام ودون جلبة. وقد جرى إبراز تقشف الجنود، والنظافة التامة للمخيمات: كل ما إلى ذلك من الخصائص التي تتعارض مع عيوب جيوش أوروبا المعاصرة، المتغطرسة، المشاغبة، المدمنة للسكر والمستسلمة لعبث الأقدار، والقذرة والمثقلة بمؤن غير مناسبة.

على أن تقشف قوات السلطان، الذى يستحق المدح بالفعل، لا يجب أن يدفعنا إلى نسيان النشاط الكثيف الذى كانت الإدارة العثمانية تضطلع به فى الأشهر السابقة لتدشين حملة سعياً إلى أن تجمع عند الرحيل وإلى أن تكفل فى مختلف

مراحل زحف الجيش الإمدادات الحياتية الضرورية للجنود وللبهائم، حيث كان هذا الحرص يتعلق، من جهة أخرى، به «قوات الباب» أساساً. والحال أن كل هذه الاستعدادات المتوافرة على أساس تحصيلات ضريبية عينية (نزول)، وحصص منتزعة من المنتجين القريبين من الأسواق (سورسات)، ومشتريات من الفلاحين ومن التجار، وعلى أساس تنظيم القوافل التي تحمل الإمدادات، قد جعلت من الدولة العثمانية في القرن السادس عشر رائداً لمجال الإمداد العسكرى. على أن ذلك لا يغير من واقع أن المراقبين الغربيين كانوا يتميزون بميل إلى إضفاء صفات مثالية على كفاءة النظام العسكرى العثماني، وعلى جبروت الباديشاه في هذا المجال، ألم يكتب شاهد مثل چان شينو: «عندما يود من يسمى بالتركى الأكبر الإضطلاع بحملة ما، فإنه لا يفعل غير إصدار الأمر إلى من يسمون بالبيليربكوات بالتواجد في موعد محدد وفي موقع محدد مع رجالهم، وفي الحال ينفذون الأمر ويتخذون وضع الاستعداد، لأنهم لا يتجاسرون على التخلف ولو لساعات، وذلك لخوفهم من التعرض لفقدان أرواحهم»؟

ويؤدى فحص للأوامر الصادرة عن الباب إلى تبديد هذا الوهم إلى حد ما: ففيها يتكشف تعرض سليمان اسوء النوايا وللإهمال وللفساد، وللمقاومة السلبية من جانب مختلف العناصر التى يجهد لتعبئتها، وكذلك تعرضه لحالات التخلف التى لا يتوقف عن التنديد بها والتى تعجز تهديداته المتتالية عن تجنبها. وعلى المستوى التقنى أيضاً، فإن القوات العثمانية، التى لم تتخلف قط، فى ظل العهود السابقة، عن مبتكر من المبتكرات، تبدأ فى المراوحة فى مكانها فى عهد سليمان: وعلى سبيل المثال، يشير بوسبيك فى عام ١٥٥٠ إلى إخفاق الصدر الأعظم رستم باشا، خلال حملة عام ١٥٥٨، فى تسليح أورطة «نموذجية» من ٢٠٠ فارس ببنادق الفتائل الملتهبة: إذ كان هؤلاء الفرسان لا يريدون لأنفسهم أن يتسخوا عند الرمى وكانوا فى أغلب الأحوال غير قادرين على إصلاح أسلحتهم عندما كان يصيبها عطل؛ وعلاوة على ذلك، فقد كانوا يستثيرون سخريات رفاقهم منهم بما يحملونه عطل؛ وعلاوة على ذلك، فقد كانوا يستثيرون سخريات رفاقهم منهم بما يحملونه

من عتاد ... كما أن الإنكشارية، بعد استخدامهم لبنادق الآركوبات، ان يستخدموا في العهود التالية لا الغدارات ولا الطبنجات. أمّا فيما يتعلق بإدخال الغليونات في الأسطول العثماني المتمسك بالسفن الشراعية القديمة، فإنه سوف يتم بعد تأخر دام عدة عقود، ثم إن علامات القصور الذاتي هذه ليست غير أعراض لعملية تيبس أعم، لكن الغرب، باندفاعة افتتانه القديم، لم يكن قد رصد تلك العملية بعد.

تنظم المقاطعات

منذ القرن الرابع عشر، كان التوسع الإقليمى للدولة قد حتم إنشاء مقاطعات وتعيين حكام مفوضين من جانب السلطة المركزية. ويتماهى تنظيم هذه المقاطعة عما أشرنا بالفعل، مع تنظيم الجيش التيمارى: فحاكم المقاطعة هو القائد العسكرى الذى يدفع إلى موقع حشد الجيش ويقود السباهيين الحائزين على تيمارات فى هذه المقاطعة نفسها. ومناطق سلطة المرتبة العليا، التى يعهد بها إلى بيليربكوات، تسمى بيلير بيليكات (أو إيالات، بعد عام ١٥٠٠). وإذا كانت لاتتجاوز فى البداية مقاطعتين اثنتين، هما مقاطعة الأناضول ومقاطعة روميليا، فإنها تتزايد فيما بعد، من جراء تزايد اتساع الأراضى، وكذلك من جراء إعادة تقسيم هذه المقاطعات وتجزئتها تبعاً للضرورات العسكرية. وكان عددها ٨ فى الأعوام الأولى لعهد سليمان و ١١ فى عام ١٤٤٤، ونحو ٢٠، ثابتة إلى هذا الحد أو ذاك، فى أواخر هذا العهد نفسه. وكان عددها ٢٢ فى أوائل القرن السابم عشر.

ويحمل البيليربكوات لقب باشا، والسطة التى يمنحها لهم السلطان يرمز إليها بلواء (سنچق): وهو يتكون من عصا طويلة على رأسها كرة من الذهب وتحمل طوغين، أما الضياع (خاص) التى تخصص لهم فهى تتطابق فى ذلك العصر مع دخل سنوى يتراوح بحسب الأحوال، بين ١٠٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ أسبره، ويساعدهم عدد من الموظفين الماليين التابعين لدفتردارات العاصمة: فالسباهى يازيچيسى يسجل سباهيى المقاطعة، في حين أن الدفترة اهياسي و التيمار

دفتردارى يشرفان على أمور زعاماتها و تيماراتها، بحسب الترتيب. أما المال دفتردارى يشرفان على المسائل المالية الأخرى التي تهم المقاطعة. وأخيراً فإن الموقوفي يُحصل فيها، لحساب إدارة الضرائب، إيردات الحيازات الشاغرة.

ويتآلف البيليربيليك من دوائر ذات مستوى أدنى، هى المحافظات (سنجق أو لواء). ويرأس هذه الأخيرة بكوات سناجق لا يحمل علمهم غير طوغ واحد، ومن جهة أخرى، فإن البيليربك يحتفظ على نحو خاص بسنجق من سناجق مقاطعته، يسمى «سنجق الباشا». وتتراوح الدخول السنوية للسنجق بك بين ٢٠٠٠٠٠ و يسمى «سنجق الباشا». وتتراوح الدخول السنوية للسنجق بك بين ٢٠٠٠٠٠ و الشقل السبره، بحسب أهمية المحافظة، وكذلك، تمشياً مع المبدأ العام، بحسب الشقل الشخصى للحائز. ويتكشف من تكوين هذه الخاصات جسزء هام من الإيرادات ذات الأصل الحضري، حتى وإن كانت تضاف إليها دخول ريفية أو فيرائب مجباة من البدو ليس تحصيلها الأكثر حساسية في مقدور تيماري عادي. ويبدو، خاصة في أثر أبحاث أ. م. كونت حول القيادات العثمانية في المقاطعات، أن سلطة السنجق بك لا تمتد بشكل دقيق بحسب امتداد دائرته، فهو لايستطيع التدخل في أراضي الخاص التي تتبع التاج مباشرة، ولا في أراضي الأوقاف الخيرية أو الممتلكات المملوكة ملكية كاملة (ملك). وبالمقابل، فإن واقع أن جزءاً من خاصاته يمكن أن يكون واقعاً في محافظة أخرى غير محافظته إنما يمنحه حق رقابة خارج هذه الأخيرة.

ومدة ولاية هؤلاء المحافظين قصيرة بوجه عام - أقل من ثلاثة أعوام فى أغلب الأحيان - وذلك بهدف تجنب تعزيزهم لمراكزهم بصورة زائدة عن الحد فى إقليم ما. وقد بينا بالفعل دور قولات السلطان فى تكوين هذه القيادات العليا، مع الإشارة إلى أن عدداً من السناجق الأناضولية كان بالإمكان أيضاً أن يعهد بها إلى عدد من الأمراء الإمبراطوريين قبل عزل هؤلاء الأخيرين فى السراى. وقد واصل سليمان تسليم محافظات لذرية بكوات الأكينجي أو لذرية السلالات الحاكمة

قبل العثمانية في آسيا الصغرى: وتلك بشكل خاص حالة «أبناء شاه سوار نو القادرى» – نرية أمراء «نو القادر» –، أو «أبناء رمضان» الذين حافظوا على مواقعهم في إقليم أضنه: وهكذا ففي عام ٧٧٧ه، كان بيرى بك رمضان اوغلو هو سنجق بك أضنه، حيث كان يحوز ضياعاً تتميز بدخل مرتفع بشكل خاص قدره ١٨٧٠٠٠٠ أسبره.

وخلافاً لذلك، فإن الآلاى بكوات المكلفين بالنيابة عن بكوات السناجق فى قيادة السباهيين إنما ينحدرون من صفوف هؤلاء الأخيرين. وعلى مستوى القضاء، وهو قسم فرعى من أقسام السنجق، كان هؤلاء المساعدون ينوب عنهم بدورهم سوباشيون، وهم ضباط مكلفون أيضاً بمهام الشرطة فى المدن الهامة، وعلى مستوى القرية أخيراً، فإن السباهيين يتمتعون بالسلطة على الرعايا الذين يحصلون الضرائب منهم.

واللوحة المرسومة أعلاه تصور التنظيم المحلى العثماني بالمعنى الدقيق المصطلح وتنطبق على قلب الإمبراطورية. إلا أن ذلك لا يعنى أن جميع عناصر هذا التكوين الواسع كانت متجانسة: ففى أجزاء أخرى، تنحصر السيطرة العثمانية فى وجود محافظ وموظفين ماليين وقضاة وحاميات، حيث يتراكب هذا الجهاز الخفيف نسبياً مع هيكل اجتماعي وإداري موروث يتجنب الفاتح التركى تحويله. فقد كان يكفى السلطان أن يحصل منها، على شكل جزية، على إيرادات ضريبية، مع خصم النفقات الإدارية والعسكرية المحلية، وفي نهاية المطاف، أن يجند منها بضع وحدات. وكانت هذه المقاطعات تسمى بالساليانيلي، حيث كان ولاتها يحصلون على مكافأتهم ليس على شكل ضياع (خاص)، وإنما على شكل راتب سنوى نقدى يسمى الساليانه. والمثال الأفضل لذلك تقدمه مصر التي كان الباشا الوالي عليها، في القرن السادس عشر، يرسل كل سنة إلى الخزينة الخاصة السلطان ضريبة (خزينة) تتراوح بين ٢٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ عملة ذهبية،

تضاف إليها توريدات عينية: أرز، سكر، خضروات مرسلة إلى القصر؛ حبال، كتان، أملاح بارود مرسلة إلى الترسانة.

وبتقدم المقاطعات العربية الأخرى، شانها في ذلك شأن الحبشة، نظاماً مماثلاً يستبعد عثمنة حقيقية للمؤسسات المحلية. على أن نظام التيمار قد أدخل في جزء من العراق وسوريا. وفي بيليربيليكات الجزائر وطرابلس وتونس (تشكل هذا البيليربيليك الأخير نحو عام ١٩٧٤) سرعان ما سوف تنشىء حاميات الإنكشارية المحلية حكومات لها استقلاليتها.

وفى أماكن أخرى، فى المناطق الجبلية المأهولة ببدو تصعب السيطرة عليهم، ترك الباب درجة كبيرة من الاستقلال لزعماء القبائل التقليدين: وهكذا جرى الأعتراف بثلاثين «حكومة» فى أرمينيا وكردستان، بينما استفاد تركمينيو إقليمى سيواس وأضنه أو العشائر الغيجية فى شمالى البانيا من نظم مماثلة.

على أن جميع هذه العناصر تظل مندمجة في إطار البيليربيليك، وخلافاً لذلك، تظل عناصر أخرى كيانات سياسية محددة مرتبطة بالإمبراطورية برباط تبعية مرنة إلى هذا الحد أو ذاك، وتلك هي حالة شريفية مكة أو خانية القرم التي كانت السلطة فيها موزعة بين الخانات المنحدرين من سلالة الچيراي الچنكيزية الحاكمة، الذين يعينهم الباب، والميرزات، زعماء العشائر التترية الكبيرة، ومن جهة أخرى، فإن الأجزاء القائمة، الموزعة بينهم والتي تنتهج كل منها سياستها الخاصة تجاه الجيران البولونيين والموسكوڤيين والقوقازيين، إنما تجعل من الخانية تابعاً غير طيع بشكل كامل.

كما ارتبط بالسلطان عدد من الدول المسيحية التابعة. وقد ظلت هذه الأراضى بالكامل تحت رحمة تدخلات عملائه، إلا أنهم كان عليهم أن يقدموا له الخراج و«الهدايا» ومساعدات عسكرية في نهاية الأمر. وتدخل في هذه الفئة مولداڤيا وقالاشيا الرومانيتان اللتان كان يتوجب على ڤويڤوديهما المنتخبين من جانب

البويار المحليين الحصول على قرار تنصيب من الباب، كما تدخل فيها ترانسلڤانيا التي حولها سليمان إلى بلد تابع في تمزيقه لملكة المجر القديمة؛ وجمهورية راجوس التجارية، وإمارة الجبل الأسود الأسقفية

وتصور تباينات النظام هذه عدم تجانس أجزاء الإمبراطورية الذي نلحظه منذ البداية، وحتى في المكان الذي لا يكون فيه التنظيم المحلى مشدودا إلى تنظيم الجيش التيماري، فإنه لا يمكننا، برغم المظاهر، الحديث عن إدارة عسكرية؛ فالواقع أن نور السنجق بك والبيليربك في مناطق كل منهما، إنما يقتصر، إلى جانب تحصيل إيراداتهما الخاصة، على تأمين النظام وتشغيل نظام التيمار، كما أنهما يستندان في أداء هذه المهمة الأخيرة إلى عدد من الموظفين الماليين التابعين البيروقراطية المركزية. وفيما عد ذلك، فإن التسيير الإداري بالمعنى الدقيق المصطلح، كممارسة القضاء، يفلت من سيطرة هؤلاء الولاة العسكريين ليصبح المتصاصاً قاصراً على القضاء، بموجب توزيع صارم للسلطة والمستوليات على المستوى المحلى.

وشانهم في ذلك شأن أساتذة المدارس الفقهية، أو رجال الإفتاء المقيمين في المدن الكبرى أو الوعاظ، كان القضاة ينتمون إلى جماعة العلماء ويعترفون، كما رأينا، بقاضيي عسكر الأناضول وروميليا، وكذلك بشيخ الإسلام، رؤساء لهم في الهيراركية، وقد تلقوا دروساً في مختلف العلوم الإسلامية في المدارس الدينية (مدرسه). وكانت هذه المدارس ومناصب القضاة التي فتحت السبيل إليها موضع تصنيف صارم، ولا يتسنى لأحد أن يطالب بالوظائف الأعلى راتباً، في المدن الأكثر أهمية، غير المرشحين الذين تلقوا دروسهم في المدارس الأعلى شأنا وكانت المدارس الثمان (ثمانية) التي أنشاها في اسطنبول محمد الثاني، وعلاوة على ذلك، المدارس التي أنشاها القانوني قرب مسجده، السليمانية، على رأس هذه الهيراركية.

ويتميز القضاة العثمانيون عن قضاة النظم الإسلامية الأخرى بالطابع المنظم تنظيماً قوياً للمؤسسة، كما يتميزون، على ما يبدو، بالمكانة الأساسية التى يحتلونها في سير عمل الدولة. ففى إطار دوائر اختصاصهم، القضاءات أو القاضيليكات التى تشكل أقساماً فرعية للسناجق، يتمتعون باحتكار ممارسة القضاء، حيث يحق لهم تقييم جميع الشئون العامة أو الخاصة، كما يتمتعون بحق إعمال القانون وكذلك الشريعة. وصحيح أن نشاط القاضى في الحقل القضائي يتعلق أساساً بالمسلمين، حيث أن الدولة تعترف الطوائف غير المسلمة باستقلال قضائي معين في المجال المدنى ومجال العقوبات. إلا أنه يظل من المباح لكل ذمي اللجوء إلى القاضي (لمسلم)، بل إن هذا اللجوء يصبح مرجحاً أكثر عندما ينشأ خلاف بين اثنين غير مسلمين ينتميان إلى طائفتين مختلفتين؛ وعلاوة على ذلك فإن هذا اللجوء (إلى القاضي المسلم) يعتبر وجوبياً في كل قضية عبر طائفية يكون أحد المسلمن طرفاً فيها.

كما يأخذ القضاة مكان المرثقين الشرعيين، فيكون بوسعهم إصدار تصديق قانونى على كل صك خاص، وعلاوة على هذه الاختصاصات ذات الطابع الحقوقى، فإنهم يظهرون فى مظهر مديرين محليين، بالمعنى الكامل للمصطلح، حيث يتمتعون بصلاحيات شديدة التباين: فهم يعالجون جميع المسائل المتصلة بالأوقاف الخيرية، وترتيباً على ذلك، المسائل المتصلة بصيانة المنشئات العامة التى تعتمد عيها: المساجد، المدارس الدينية، الحمامات، التكايا، إلخ؛ كما يسهرون على صيانة المساجد، المدارس الدينية، الحمامات، التكايا، إلخ؛ كما يسهرون على صيانة الحصون والطرق والجسور. وهم يتمتعون بالهيمنة على الحياة الإقتصادية وتموين المدن التي يقيمون فيها، حيث يساعدهم في هذه المهمة الأخيرة المحتسبون، المكلفون بمراقبة الأسواق؛ وهم يشرفون على تأجير المقطعات المحلية. وبوجه عام، المكلفون بمراقبة الأسواق؛ وهم يشرفون على تأجير المقطعات المحلية. وبوجه عام، فإنهم المراسلون الرئيسيون للإدارة المركزية في دوائر اختصاصهم، والذين يتعين عليهم تنفيذ مختلف الأوامر الصادرة من العاصمة – بما في ذلك في المجال العسكري، مثلاً، عند تجنيد أفواج مساعدة. وأخيراً، فإنهم يبلغون الباب

بالمعلومات من خلال تقاريرهم وتصرياتهم، وفي هذه الظروف، وفقاً التعبير هداينالسيك، فإن شبكة القضاءات هي العمود الفقري للإدارة المحلية العثمانية.

وإلى جانب المخصصات اليومية، والتى تتباين مبالغها تبايناً شديداً، بحسب أهمية المنصب، فإن القضاة يحيون من الرسوم المحصلة عند قيامهم بأعمالهم المختلفة. وتكمن فى ذلك جرثومة فساد كان هؤلاء القضاة عرضة له بقدر ما أن تعييناتهم المتعاقبة كانت تفصل بينها فترات طويلة من التسريح كانوا يظلون فيها دون دخول. وكثيراً ما كان السلطان يحذرهم من محاولات الإيحاء بأنهم مضطرون المخضوع لذلك. كما أن الشهود الغربيين يصدرون بشكل عادى أحكاماً مترددة على قضاء الأتراك: فهم يثنون بالغ الثناء على سرعته لكنهم يدينون ما يكتنفه من فساد، وكما كتب أحدهم، وهو رينيه دو لوسينج، في عام ١٨٥١، فإنه: «بقدر ما أن كل شيء يتقرر هناك من خلال شهود يشترون ويباعون سواء بسواء، وبقدر ما أن الأحكام تصدر بحسب ما يدفعه المرء من الفضة أو من الذهب، فإن الحكم الذي يصدر يكون سريعاً، بصرف النظر عن مدى ملاءمته».

«اقتصاد – عالم» نحت سيطرة الدولة

إلى جانب الأسلاب المترتبة على الحملات الحربية، التي لم يكن دورها حاسماً البتة والذي يتضامل مع تراخى الزحف العثماني، فإن جهاز الدولة يجد دعماً من النشاط الاقتصادي للإمبراطورية. ولاشك أن هذا الاقتصاد في القرن السادس عشر يبدو لنا محتفظاً بخصائص تقليدية. على أن قوته ترجع إلى اتساع وتنوع الموارد المتوافرة كما ترجع إلى الاستقرار السياسي وإلى الأمن الذي تمكن النظام العثماني من فرضه بوجه عام. والأقوال الصادرة عن «عجوز يوناني من أهل ايمنوس»، والتي قيلت نحو منتصف القرن الرحالة بيلون دومان، لها دلالتها: «لقد قال: إن الجزيرة لم تكن في يوم ما على ما هي عليه الآن من حسن الزراعة ومن وفرة الثراء، ولم يكن فيها من الناس مثل ذلك العدد الموجود فيها منهم الآن»،

ويضيف بيلون: «يجب رد ذلك إلى السلام طويل الأجل الذى نعموا به دون أن يلحق بهم أذى».

وكان لعاملين آخرين أثر مشجع لا جدال فيه: فقي القرن السادس عشر، تتقاسم الإمبراطورية مع البلدان الأخرى الواقعة على البحر المتوسط نمواً سكانياً يؤدى في الواقع إلى زيادة سكانها بنسبة ٤١٪ بين عامى ١٥٢٠ و ١٥٨٠، بل إن الزيادة تصل في أقاليم معينة إلى ضعف العدد الأصلى، ومن المرجح أنها كانت أكثر من الضعف بكثير في المدن الكبرى. ومن جهة أخرى، فإن (الإمبراطورية) تشكل سوقاً واسعة تبرز فيها بشكل خاص مراكز الاستهلاك العملاقة هذه التي تتألف من القصر الإمبراطوري والعاصمة، التي يتواجد فيها أكثر من ١٠٠٠٠٠ إنسان في الشطر الثاني للقرن السادس عشر، والثكنات والجيش الذي يخرج إلى حملات.

وهذا الاقتصاد المفتوح على العالم الخارجي والمتصل على نحو خاص بأوروبا، لا يجد أيضاً في هذه التبادلات المنافسة المدمرة، جراثيم الإخضاع التي سوف تميز أثر الرأسمالية الغربية المتالي. والواقع أن الأبحاث الجديدة، التي تثير الشك في عدد من المزاعم السابقة، إنما تميل إلى تأخير تدشين هذا الأستعمار أو «التهميش» بحسب مفهوم أ. قولير شتاين، للاقتصاد العثماني: فهي ترجعه بالأحرى – ربما باستثناء عدد من فروع النسيج، كما سوف نرى – إلى الشطر الثاني للقرن الثامن عشير بالنسبة لسوريا ولمصير، بل وإلى الشطر الأول للقرن التاسيع عشر بالنسبة لبقية أجزاء الإمبراطورية. فحتى ذلك الحين، يحتفظ هذا الإقتصاد باستقلال مجاله، وبالقدرة على تنظيم تبادلاته من زاوية احتياجاته الخاصة: وفي أعماله الأخيرة، يميل فيرنان بروديل إلى أن يرى فيه «اقتصاد عالم» قائماً بذاته.

لكن هذا الاقتصاد اقتصاد موجه حيث يعبر تدخل الدولة عن نفسه بأشكال عديدة: التنظيم الصارم للإنتاج، تحديد الأسعار، الحصص المطلوبة من اليد العاملة ومن السلع بل ومن رأس المال، التوجه السلطوى لجانب من التدفقات التجارية، القيود المفروضة على التصدير. وكل هذه التدابير لها هدف مزدوج: حماية رعايا السلطان من «المظالم» التي تتمثل في الاحتيالات والابتزازات وقصور الإمدادات والغلاء والبطالة، و، تمشيعاً مع الإيديولوجية الإمبراطورية التي وصيفناها، ضيمان قوة الدولة من خلال وضيمان حسن أحوالهم؛ ضيمان وصول المؤن إلى الأسواق ذات الأولوية من زواية بقاء الدولة والتي تتمثل في العاصمة والجيش. وفي هذه الحدود، فإن النشاط الاقتصادي والربح ليسا بالمرة محل إدانة ولا حتى محل إزدراء من جانب السلطات: إنها، خلافاً لذلك، تشجعهما بانشائها على أساس الأوقاف الخيرية وفي المدن وعلى الطرق لأسواق ولخانات لمبيت رجال القوافل، وباضطلاعها بأعمال إحياء للأرض وفلاحة لأراض جديدة، وعلاوة على ذلك، فإن القيادات السياسية العليا لا تتردد في أن تستثمر في أعمال كبيرة، من خلال تعاقدات توصية، رؤوس أموال نائشة عن الإدارة العامة. كما أن التسليف مقابل فائدة، الذي شجبه فقهاء الإسلام ورفضه أبو حنيفة نفسه، يتم مع ذلك التسامح معه بالكامل في الإمبراطورية ما دامت معدلات الفائدة لا تزيد عن نسب تتسرواح بين ١٠٪ و ١٥٪ في السنة: والأكتشر من ذلك أنه يمثل أحد المصادر الرئيسية لإيرادات الأوقاف الخيرية.

وبوجه عام، فإن التصور الرائج الذي ينسب للأقليات - اليهود، اليونانيين، الأرمن - احتكار التجارة والشئون المالية، إنما يتمشى مع وضع لاحق: ففى القرن السادس عشر، لم يكن المسلمون أقل حضوراً في هذا المجال مما في مجال خدمة الدولة.

الحياة الزراعية والرعوية

في هذا الإقتصاد، يحتل القطاع الريفي المكانة الرئيسية، حيث يتباين الثقل الخاص لكل من الزراعة وتربية الماشية بحسب الأماكن والسكان.

إن الرعايا المسيحيين أو المسلمين المقيمين في قرى ذات أحجام متواضعة - لاتزيد أضخمها بوجه عام عن عدة عشرات من الأسر، ليسوا ملاكاً لقطعة الأرض (تشيفت) التي يزرعونها: فهم لا يستطيعون لا بيعها ولا رهنها ولا تحويلها إلى وقف خيرى أو توريثها لورثتهم بحسب قواعد التوريث الإسلامية. فالواقع أن الجزء الأكبر من الأرض الصالحة الزراعة - ٧٨٪ في عام ١٥٢٨ - ينتمي إلى الدولة، (وهذه الأرض تسمى بالميري). وفيما يتعلق بالملكية العقارية، لابد من القول، بالرغم من الجهود التي بذلها شخص مثل أبي السعود لإخفاء الحقيقة، أن القانون العثماني يحل نفسه محل الشريعة ويتعارض معها. فخلافاً لذلك، يملك الفلاح على أرضيه حق تصرف، لا يجوز إنتزاعه ما دام يفلحها، ويجوز نقله إلى ورثته، وإن كان بشكل غير قابل التجزئة. وعلاوة على ذلك، فإن بوسعه أن يحوز، هذه المرة على شكل ملكية كاملة (مكك) أنواعاً أخرى من المتلكات غير المنقولة كالبيوت أو تكعيبات العنب أو بساتين الفاكهة أو حقول الخضر أو الطواحين أو الأفران.

والفلاح ملزم بأداء عدد كبير من الضرائب والإتاوات، نقداً أو عيناً، يسلم جزءاً منها إلى الخزانة وجزءاً آخر إلى «صاحب الأرض» (صاحب - إى أرض) الذي يعتمد عليه. وهذا الأخير قد يكون السلطان نفسه في حالة ضيعة تخص التاج، أو حائز التزام أو مدير وقف خيري. وعندما يسجل صاحب أرض حقوقه بوصفه ملتزماً، فإن مهمة الرعايا تتمثل في أداء واجبات مستأجرين تجاه ملتزم. وفي مركب واجبات الفلاحين تتعايش ضرائب تفرضها الشريعة وضرائب يفرضها العاهل، أكان بالنسبة لمجموع الإمبراطورية أم بالنسبة لإقليم محدد. وفي الحالة الثانية، فإن الضرائب لا تشكل غير مواصلة لأعراف سابقة على الفتح العثماني،

ويجد مجموع الضرائب تقنيناً صارماً له فى الأحكام (قانون نامه) الضاصة بكل مقاطعة، وذلك بشكل يهدف إلى الإبقاء عليها عند مستوى يمكن للخاضعين تحمله. وتتعرض إساءات الاستخدام لإدانة شديدة من جانب الباب الذى يقضى عليها متى كان ذلك بوسعه. وكان الاتجاه العام يتمثل فى الاستعاضة عن الأداءات الشخصية وأعمال السخرة السابقة بمساهمات نقدية.

ويظهر الاختلاف الرئيسى بين النظام الضريبى للرعايا المسلمين والنظام الضريبى للرعايا غير المسلمين في مجال الضرائب المفروضة على الاشخاص. فغير المسلمين يدفعون، خلافاً للمسلمين، ضريبة رأس محددة، هي الجزية (أو الخراج)، يتم تحصيلها في أغلب الأحيان بشكل مباشر لحساب الخزانة وتتميز بعدة معدلات، وذلك بحسب قدرات من يدفعها. وعلاوة على ذلك، فإن الذميين يخضعون لضريبة شخصية أخرى، هي ضريبة الايسيينهي، والتي تصل بوجه عام إلى ٢٥ أسبره في القرن السادس عشر. وهذه الضريبة، هذه المرة، لها نظير ما عند المسلمين، على الأقل عند أولئك الذين يحوزون انتفاعاً عقارياً، هي «ضريبة الإنتفاع» (رسم - إي تشيفت)، والتي تصل بوجه عام إلى ٢٢ أسبره.

وفى المقابل، فإن الضرائب، المفروضة على الانتاج، واحدة بالنسبة لجميع الرعايا، وكان العنصر الرئيسي منها هو ضريبة العشر المفروضة على الحبوب والتي تتطابق مع تحصيل عيني تتباين معدلاته بحسب الأقاليم: السبع أو الثمن بوجه عام، ويمكن أن يصل إلى الثلث كما في سوريا وفي فلسطين. وتضاف إلى ذلك مجموعة متنوعة من الضرائب العرضية (باد - إي هوي)، المستحقة الأداء في جانب منها على التيماري، وفي جانب أخر منها على السنجق بك، أو على السوباشي الذي يتبعه التيمار، أما ضريبة الأغنام (عادة - إي اغنام) فهي تؤدي في أغلب الأحيان إلى الفزانة.

ويدين الرعايا أخيراً للنولة بمساهمات ترتبط بالمجهود الحربى (عوارض - إى ديوانية) يمكن أن تتخذ أشكالاً متنوعة: أداءات عمل كخدمة تحريك المجاذيف على سفن السلطان (كوريكتشيليك)، تقديم مواد غذائية، كتسليمات الدقيق والشعير في إطار النزل، أو تقديم التيل من أجل الأسطول في حالة ستجق المورة؛ تسليم أموال، وهذه الواجبات، العرضية من حيث مبدئها، سوف تصبح دائمة في أواخر القرن السادس عشر، في حين أن إضفاء طابع نقدى عليها سوف يميل إلى أن يصبح طابعاً عاماً.

وخلافاً لقن الغرب القروسطى، فإن الرهية ليس «مرتبطاً بالأرض» على نحو مطلق، على أن حريته فى الحركة تظل مقيدة على نحو صارم بتشريع حريص على ضمان دخول التيمارى التى سجل لحسابها: وهكذا، فإن قانون البوسنة الهرسك لعام ١٥٣٩، على سبيل المثال، ينص على أن الفلاح الذى يخرج لزراعة أرض فى قرية أخرى غير قريته يجب أن يدفع عُشْرَيْن: عُشراً لـ «صاحب» هذه الأرض، وعشراً ثانياً للسباهى الأصلى الذى يتبعه. كما أن قانون بوزيجا لعام ١٥٥٥ ينص على أنه فى حالة ترك الرهية للعمل الزراعى لكى يصبح عاملاً فى الغابات، أو صياداً للسمك أو طحاناً أو حرفياً فى الريف أو فى المدينة، فإن عليه أن يدفع لتيماريه «ضريبة نزوح» (تشيفت بوزان رسمى) تصل إلى ٨٠ أو ١٢٠ أسبره بحسب مستوى دخله، ومن جهة أخرى، فبحسب قانون كوتاهية لعام المره، فإن الرهية الذى ترك تيماره منذ خمس عشرة سنة على الأقل، لا يمكن أبعد ذلك إعادته إليه بشكل إجبارى، وفي أقاليم أخرى لم يكن أجل الأمر هذا يزيد عن عامين. وعلاوة على ذلك، فإن الرهية المقيم في مدينة منذ أكثر من عشرين سنة عن عامين. وعلاوة على ذلك، فإن الرهية المقيم في مدينة منذ أكثر من عشرين سنة يجب تسجيله، عند إجراء تعداد ما، بوصفه منتمياً لهذه المدينة.

وإلى جانب الفلاحين المستقرين، فإن جماعات سكانية بدوية هامة تنكب بشكل رئيسى على تربية الماشية في الجبال أو السهول العظمية أو البراري أو الصحارى: تركمينيو وأكراد الأناضول، ويوروك روميليا (خاصة في تراس وفي

مقدونيا وفى دوبروچا)، وبدو المقاطعات العربية، والتتر، والنوجاى، والرعاة الرومانيون أو السلاف فى برارى شمالى البحر الأسود. وغالباً ما كانت السيطرة وتسجيل هذه القبائل وإخضاعهم لدفع الضرائب تصطدم بمشكلات، ولم يكن من شأن حركة التوطين القوية لبدو غربى ووسط الأناضول والتى جرت خلال القرن السادس عشر إلا أن تكون مرضية للدولة.

وكانت عمليات الإنتاج الزراعى تخضع لظروف طبيعية شديدة التباين، حيث كانت التقنيات ما تزال أولية وكانت الغلال متواضعة. وقد ظل الرى بوجه عام محدوداً: وفي حالة وادى النيل – الخاصة تماماً، بالفعل – كان الرى يسمح بحصادين أو بثلاثة حصادات في السنة الواحدة.

وحيثما كانت الزراعة تهدف إلى تلبية متطلبات الاستهلاك المحلى، فإن زراعة الحبوب كانت مهيمنة، حيث يوجد تفوق شديد للقمح، يتلوه الشعير: ولا يظهر الجاودار والشوفان والذرة إلا بكميات جد صغيرة، وإن كانت الأخيرة قد تميزت بوجود عام في بلغاريا وفي مصر، كما يتضمن الإنتاج العادى للقرى عدة أعلاف وفواكه وخضروات إلى جانب عدد من المناحل، وتضاف إلى ذلك تربية صغيرة للأغنام، وللخنازير بالنسبة للأجزاء المسيحية من البلقان، أمّا الأبقار، الأقل انتشاراً بكثير، فكانت تستخدم بوجه خاص، شأنها في ذلك شأن الحمير والبغال والجياد، كدواب حمل أو جر.

وبفضل استعدادات طبيعية خاصة، يجرى من جهة أخرى إنماء تخصصات إقليمية، موجهة فى جانب منها إلى نشاط تجارى أوسع. وهكذا نجد مزارع الأرز فى مصر وفى سوريا وفى الاناضول (قرب سينوپ، حول بوياباد، وقرب أنقره، حول بيپازارى)، وكذلك فى روميليا، فى وادى ماريتزا. وهذه الزراعة موضوعة تحت سيطرة الدولة التى خصصت لزراعى الأرز (تشيلتوكتشى) وضعية وتنظيماً خاصين.

وبتتج جزر وسواحل البحر المتوسط أنواعاً مختلفة من الزيتون، وحبوب السمسم وثماراً من كل نوع. وقد اشتهرت كمثرى وزبيب دمشق، وتفاح سينبوپ، وكستناء بورصا، وبلح مصر وجنوب العراق. كما أن الثمار المنقوعة فى الماء (طورشو)، وخاصة الثمار الجافة، تلعب دوراً كبيراً فى التغذية؛ وكان زبيب سميرن وكورنثه يهم بالفعل المستوردين البنادقة والإنجليز. ومن بين الأنبذة المنتجة فى الإمبراطورية، لابد من الإشارة إلى أنبذة قالونا فى ألبانيا وأنبذة المجر وأقاليم جنوبى الدانوب، وأنبذة تريبيزوند وموبون وقبرص والمالقوازيا الشهير – وهو نبين مسكى يجيىء من مونمقاسيا، فى جنوب البيلوپونيز، ويجرى تصدير جزء من هذه الأنبذة إلى بولندا وم وسكوڤيا: وفى أعوام ١٩٦٧ – ١٩٥٠، منح ملك بولندا، سي چيسموند أوجوست، فى هذا المجال، مزايا تجارية بالنسبة للقوڤ، المركز التجارى الكبير لغاليسيا، إلى ممثلى دون چوزيڤ ناسى، السيفاراد (اليهودى) التوى المقرب إلى السلطان. وفى عام ١٨٥٧، سوف يحصل يهودى آخر من الباب على احتكار لتصدير الأنبذة إلى بولندا.

أمًا شيو، المحتلة في عام ١٥٦١، فهي تنتج المصطكاء. وكان محصول هذا الراتينج الذي كان الراكي يعطر به خاصاً السلطانة الوالدة، مؤجراً لعدد من اليهود. وكان بصل إزنيق مشهوراً. أما الخشخاش فهو المحصول الميز لإقليمي أفيون وبيشيهير؛ وكانت زراعة قصب السكر الذي تستخلص منه قوالب وعسل أسود فهي من اختصاص مصر وقبرص. كما أن السكر سلعة كمالية ويستعاض عنه، بالنسبة للاستهلاك العادي، بالعسل و اليكميز المستمد من عصارة العنب.

ويجيىء الخشب بشكل رئيسى من سواحل البحر الأسود، حيث يشكل إقليماً إزميت وجوينوك المركز بن الرئيسيين لقطعه، كما يجيىء من غابات طوروس العظيمة حيث حاز البدو التركمينيون اسم التختجيه بسبب دورهم كموردين لأخشاب الإطارات.

ومن بين النباتات التي تستخدم في صنع المنسوجات، فإن الكتان يزرع في مصر، والتيل في مقاطعات الأناضول الواقعة على بحر إيجه (آيدين، صاروخان)، وفي ثراس وقبرص، ويشكل أخص في الأناضول المطلة على البحر الأسود حيث تجبر جماعات سكانية عند مشارف سامسون وتيرم على تسليم التيل بصورة منتظمة إلى الترسانة. وتظل زراعة التوت وتربية دودة القرز قاصرتين على الأناضول، إلا أن النزاع مع الصفويين، الذي أدى إلى اختلال واردات الحرير الإيراني، قد شجع على تنمية هذه الأنشطة في إقليم بورصا. كما كان الحرير ينتج أيضاً في الهيلوپونيز وحول طرابلس. وينتشر القطن بشكل واسع في الشرق الأوسط وفي آسيا الصغرى وفي قبرص. وفي سهل أضنه، يبدأ القطن في الحلول محل القمح في الشطر الثاني للقرن السادس عشر — وهو تطور شجعت عليه من جهة أخرى إغراءات ضريبية من جانب الدولة.

أما صيد الأسماك، النشط في البحر وفي الأنهار وفي البحيرات (كبحيرة طبرية أو بحيرات بيسيديا)، فهو يكتسب أهمية اقتصادية خاصة في دلتا نهر النيل أو في مصبات الأنهار العظيمة البونتية الشمالية: فهناك توجد وفرة من الأسماك الحاملة للكافيار الثمين الذي يشكل احتكاراً من احتكارات الدولة،

وتستمد أقاليم وجماعات سكانية أخرى أهميتها الاقتصادية الخاصة من أنواع معينة من تربية الماشية، المتميزة نوعياً أو كمياً: إننا نشير إلى قطعان الاغنام الضخمة لسهول بلغاريا ومقدونيا وثراس الشرقية والبرارى البونتية والفيوم، أو، بشكل ثانوى، وسط الأناغيول وطوروس القيليقية إلا أنه لابد أيضاً من ذكر چياد بوجاك أو مولدالهيا أو وسط الأناضول، حيث سمت هذه الأخيرة القبائل التركمينية المتنقلة بين أقليم اكشيهير وبحيرة ساليه بد «موردى الچياد» (أتشيكين)؛ وماعز «أنجورا» لبرارى ما حول أنقرة أو جمال البدو.

وأخيراً، فإن عدة منتجات ألبان تتمتع بشهرة استثنائية مما يؤدى إلى ظهورها بشكل خاص على مائدة القصر، كجبن ميتيلين أو زبد كافًا، وبوجه عام، فإن الزبد، على شكل المسلى، يستخدم عادة فى المطبخ بأكثر من استخدام زيت الزيتون. كما يقدر البلاط مواداً غذائية خاصة أخرى كشهد صوفيا ومالكارا فى ثراس، أو شراب سكر (ناردنيك) غاليبولى.

المناجم والمحاجر

كانت ثروات باطن الأرض تخص الدولة الى أجرت حقوقها لملتزمين (عامل) وانتدبت أمناء لمراقبة وتنسيق نشاط المستثمرين الخاصين الذين كان الاستثمار موزعاً عليهم – في البلقان على الأقل. ومن الواضح أن هذه الرقابة كانت صارمة بشكل خاص على حقول المعادن النفيسة.

أما اليد العاملة، التي تشمل عمال مناجم وسباكين ومسئولين عن النقل، فقد كانت توفرها الجماعات السكانية الريفية المجاورة، التي كانت تحصل على المكافآت، بحسب الحالات، على شكل أجور أو إعفاءات ضريبية. إلا أنه، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، كان يجرى أيضاً استخدام أفراد من قوات اليايات و المسلمين المساعدة، أكان ذلك في مجال النقل أم في مجال الاستخراج. وبالمقابل، فإن اللجوء إلى إستخدام عمل العبيد يبدو أنه كان نادراً. وفي هذه الأنشطة، أظهر العثمانيون أنهم التلامذة المجتهدون لأسلافهم، كما أظهرت ذلك أعمالن. بيلديسينو بوضوح، وفي البلقان استعاروا التنظيم والتقنيات والمصطلحات الناجمة عن التراث التعديني الغني لهذه المنطقة.

وكانت روميليا تجهز الرصاص والفضة، المستخرجين في البوسنة (من منطقتى فوينيكا وسربرنيكا)، وصربيا (مرتفعات رودنيك وكوپاونيك، حيث المناجم العديدة المستغلة حول قوشيترن)، وبلغاريا (قيدين) ومقدونيا (أقاليم كراتوقو وپريليپ وقوله) وكالسيديك (سدره كابسا). كما كانت الأناضول تملك منجم چانچا

قرب جوموشهان. وكانت مرتفعات رودنيك وكاپاونيك تحتوى أيضاً على الحديد الذي يوجد بالمثل في البوسنة (إقليم بانچالوكا) وفي بلغاريا، في ساموكوف، وفي آسيا الصغرى، كان هذا المعدن يستغل في بيليچيك ودوريچي وكيچي وڤان. وكانت البلقان تنتج القليل من النحاس لكن هذا المعدن كان يتم الحصول عليه بشكل خاص من الأناضول: في آكشيهير وقوره، شمالي كاستامانو. وفي أواخر القرن السادس عشر، كان التجمع السكاني في قورة يضم ١٣٣٤ من الذكور البالغين. وبفضل مواقع شبين قره حصار وچيديز وفوتشا، كانت الأناضول منتجاً كبيراً الشبة التي نصادفها أيضاً في مقدونيا، في كوموتيني. أما فيما يتعلق بالملح، فإلى جانب مستودعات البحيرات الأناضولية أو عدد من مستنقعات القرم كان يستخرج من محاجر قالاشيا ومن كوتشحصار في الأناضول.

الحياة الحضرية

فى الوسط الريفى، يوجد نشاط حرفى وتجارى معين لتلبية الحاجات الجارية: حيث كان الغزل والنسيج وصنع الأوانى الفخارية، على الأرجح، منتشراً بشكل واسع فى الأسر الريفية، وموجهاً بشكل أساسى إلى الاستهلاك الذاتى، وعلاوة على ذلك، فإن مراكز المنسوجات الكبرى، كبورصا وبيرجاما وأنقره وبلوقديف، كانت تتغلغل فى الأرياف المجاورة، حيث كانت المدينة تحتفظ بمهمات التهذيب والصباغة والتوزيع التجارى، وإلى جانب نسج الصوف – وهو عمل تؤديه الإناث أساساً، فإن عمل الجلود والمعادن، مع تربية الأغنام وعدد من أشكال الزراعة، كان عنصراً جوهرياً من عناصر الحياة البدوية.

على أن الحرف والتجارة كانت متركزة بشكل خاص في المدن التي تربط هذا الدور الاقتصادي بوظائفها المختلفة الأخرى، السياسية والعسكرية والإدارية والدينية. وقد شجع السلاطين العثمانيون نمو الاقتصاد الحضري بترحيلهم إلى المراكز الرئيسية جماعات سكانية ذات تأهيل مهنى، وكذلك بتزويدهم المدن — حيث

قلدهم في ذلك حكام المقاطعات والوجهاء - بالبنى الأساسية الضرورية، عبر أوقاف خيرية.

والواقع أن هذه المدن العثمانية في القرن السادس عشر، التي غالباً ما وصفها الرحالة المعاصرون بأنها مراكز تجمع سكاني ضخمة، تظل في غالبيتها بنادر متواضعة تتميز بطابع شبه ريفي. والاستثناءات الوحيدة لذلك هي اسطنبول وهي مدينة هائلة بالنسبة لعصرها – والمتروبولات الضخمة في الشرق الأوسط. وبالنسبة للبقية، كما أشار أ. ل. باركان، معتمداً على سجلات التعداد العثمانية، فإن أكبر المدن لم يكن تعداد سكانها ليتجاوز ما بين ١٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ و وكانت في أغلب الأحوال دون ما بين ١٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠ نسمة. وقد حسب ن. تودوروڤ أن ٥٣٪ فقط من مدن البلقان قد تجاوزت هذه العتبة. وفي العصر نفسه، فإن الأناضول لم تكن تضم غير مركز تجمع سكاني واحد ذي أهمية معينة: بورصا، التي وصل عدد الأسر فيها إلى ١٢٩٠٠ أسرة (نحو ١٥٠٠٠ نسمة) في عام ١٩٥٧.

وبصرف النظر عن اتساعها، فإن المدينة تتميز في المقام الأول بوجود بؤرة الصناعة والتبادلات، وبأحدى هذه الأسواق الصاخبة، الكثيرة الألوان، المفعمة بالروائح وبالحياة، والتي ما يزال الشرق اليوم يقدم مشهداً لها. وتضم السوق ثلاثة عناصر رئيسية: البيدستين، وهو سوق مسقوفة وموقع آمن للسلع الثمينة (ألم تكن سوق اسطنبول مقراً لجانب من الخزانة الإمبراطورية؟)؛ الخان أو عدة خانات أو كرقان سراى: وهي في آن واحد مستودعات تخزين وأماكن لتجارة الجملة المتخصصة ونُزُلُ مخصصة للمسافرين والتجار؛ وأخيراً التشارشي: وهو مجمع من الحارات التي تتالف من صفين متقاربين من المحال والحوانيت (دكان)، المتجمعة بشكل رئيسي بحسب التخصص، وفي المقاطعات العربية، تسمى هذه الأشياء نفسها بكلمات أخرى.

وهكذا تتجسد الطوائف (اصناف، لونچا، طائفة، حرفة) التي تؤطر المهن المختلفة، وكان أفرادها ينقسمون إلى ثلاث مراتب: المعلمون (اسطى)، والزملاء (كُلْفًا) والصبية (تشيراك). والواقع أن هذه الهيراركية تتطابق مع انقسامات اجتماعية واضحة إلى هذه الدرجة أو تلك بحسب الحالات، وضمن طائفة ما، فإن الجميع يعتنقون في الأغلب ديانة واحدة، لكن تلك القاعدة ليست مطلقة.

وكان على رأس كل طائفة قيادة. وتضع هذه القيادة الكيتخودا، المسئول الأول والمتحدث مع السلطات؛ و «رئيس الصبية» (بييت باشي)، الذي يساعد الأول، والمستول بوجه خاص عن الشئون الداخلية للطائفة؛ والشيخ، وهو مرجع أدبى وديني بشكل خاص؛ وأخيراً، واحد أو اثنين من «الخبراء» (أهل الخبرة). وكان هؤلاء جميعاً ينتخبون من بين المعلمين الأوفر خبرة. وهم يسهرون على حسن سير العمل الداخلي للتنظيم ويؤمنون علاقاته مع الخارج، وهم يمنحون للمعلمين «امتيازاتهم» (جيديك)، ويراقبون تطبيق قواعد الصناعة، والتوزيع المتساوى للمواد الأولية واليد العاملة المؤهلة. وهم يشتركون مع القاضي في تحديد الأسعار. وبوجه عام، فإنهم يعملون على سيادة روح الأخلاق والشرف هذه، المشبعة بالتدين إلى حد بعيد، والتي ميزت مؤسسة الطوائف منذ نشأتها.

ويسجل القاضى نتيجة الانتخابات، ويلعب دور الحكم فى حالة بروز نزاعات داخلية فى صفوف الطوائف. ومن خلاله، وبشكل ثانوى، من خلال المحتسب، تكفل الدولة سيطرتها على النظام الذى تستخدمه لمراقبة الإنتاج والقضاء على المزاحمة التى تعتبرها مولدة لقصور الإمدادات وللغلاء والبطالة. على أن المؤرخين غالباً ما شجبوا الآثار السلبية لهذا الإطار المحافظ والمالثوسي الذى يستبعد المبادرة الفردية والابتكار. لكن الأبحاث الجديدة قد قللت إلى حد ما من وزن هذه الانتقادات بتشكيكها في الصورة جد الجامدة التي كان قد صور بها: ففي المراكز الكبيرة على الأقل، تمكن قادمون جدد، بفضل التوسع الديموجرافي، من كسر احتكار الطوائف الذي حرمهم من أن يجدوا لأنفسهم مكاناً، وذلك بالرغم من

الاحتجاجات الغاضبة من جانب الطوائف. ومن جهة أخرى، فإن عدداً من المستثمرين الديناميين، بعد توزيعهم للعمل في الأرياف، قد وضعوا جزءاً من الإنتاج في كنف الطوق الذي يحصر الأنشطة المدينية.

وفى الأطر المُعرَّفة بهذا الشكل، فإن العمال المسلمين أو المسيحيين أو اليهود ينكبون على حرف تقليدية عديدة، تتصل بالأخشاب وبالمعادن وبالجلود وبالمنسوجات، المنوعة والمتقنة إلي هذه الدرجة أو تلك بحسب أهمية المركز الحضرى. وغالباً ما اعتبر الرحالة الغربيون هذا الإنتاج من جانب رعايا السلطان – في أشكاله الأكثر تبلوراً على الأقل – إنتاجاً أرقى مما عرفوه في بلادهم. وقد كتب بيلون دومان، على سبيل المثال: «إن سلعهم ومنتوجات عملهم تتميز بدرجة بالغة من الحسن والإتقان الذي يكفل لها البقاء زمناً طويلاً (ماعدا الدور) بحيث أنه لا يوجد عندنا أي نظير لها ». ويضيف الكاتب نفسه: «إن صناع الملابس في تركيا، إذا ما قارن المرء بين أشغالهم وما هو معروف في أوروبا، يؤدون كل شغل بشكل أفضل وأكثر لياقة»، وهو يرى الرأى نفسه فيما يتعلق بعمل «صناع الأحذية والسروجية».

على أنه، كما هو الحال بالنسبة للحاصلات الزراعية، يجب التمييز بين إنتاج عادى، موجه إلى الإستهلاك الذاتى أو إلى تبادلات محلية، ومنتجات إقليمية خاصة مفتوحة على سوق أوسع بكثير - داخلية أو دولية - وتجد حافزاً لها من جانبها.

وتشمل الفئة الثانية مجموعة متنوعة من المنتجات الشهيرة: صابون حلب وطرابلس والعراق وأورلا، والأوانى الزجاجية المنتجة في الخليل ودمشق، وأوعية قوره النحاسية المنتجة في مجمل إقليم كاستامانو (في توكات وسيواس وأماسيا)، ودعامات ساموكوف وفخاريات إزنيق وكوتاهيه وديار بكر، وشموع دمشق واسطنبول، وورق اسطنبول.

إلا أنه في مجال المنسوجات، الفرع الأهم لهذه الحرف، يمكن للمرء الإشارة إلى الأمثلة الأوفر عدداً للمنتجات الإقليمية الخاصة. فقد كانت مخمليات ومقصبات بوصيا شهيرة بشكل خاص، وعلاوة على هذا المركز الذي كان يضم، نحو عام ١٥٠٠، الفأ من الأنوال، كانت مدن أناضولية أخرى تحوك أيضاً الحرير: توكات، أماسيا، بيليچيك، كاستامانو، كما كان يجرى حوك الحرير في دمشق وحلب والقاهرة وكذلك في اسطنبول، التي كانت تملك ٣١٨ نولاً في عام ١٥٦٤، أو في كافًا، في القرم.

وكان نسج شعر الماعز موجهاً إلى إنتاج حقائب وأغطية ومواد أخرى لتجهيز الخيل، وقد تخصصت مدينة جوينوك الصغيرة، الواقعة إلى شرقى بورصا، فى إنتاج هذه المواد. ومن جهة أخرى فقد كان يجرى استخلاص أقمشة ناعمة ومنتجات حريرية تتمتع بتقدير خاص من موهير أغنام انجورا، وكان غزل ونسج هذا الشعر الثمين ينشط مدن وأرياف أقاليم أنقرة ومنافستها، توسيا. كما كانت الأناضول تنتج لبدات من شعر الماعز (أناضولوكيتشيسي).

أما الكتان، الذى كان يجرى نسجه عادةً فى دلتا النيل والفيوم، فقد كان يجرى نسجه أيضاً فى ثيساليا وعلى الساحل الشرقى لبحر مرمرة. كما كان يجرى نسج التيل الذى كانت تصنع منه الدسر والحبال اللازمة للبحرية، خاصة فى البلاد الرومانية، أقاليم سميديريڤو وكوموتينى، وبعض أماكن الأناضول البونتية (على ساحل البحر الأسود).

ومن بين منتوجات الصوف، يمكن تمييز المنسوجات الخشنة (عَبًا) – التى تخصصت بلوقديف، في بلغاريا، في إنتاجها، والأجواخ الأكثر نعومة (تشوكا). وهذه السلعة الأخيرة، الموجودة في أدرنه، تصبح في القرن السادس عشر، بامتياز، صنعة عدد من يهود ايبيريا الذين نزحوا إلى الإمبراطورية في أواخر القرن الخامس عشر، والذين جلبوا معهم تقنيات نسج خاصة: وهكذا فإن

سالونيك، وبدرجة أقل، صفد، في الجليل، تفرضان نفسيهما بوصفهما المركزين الرئيسيين لهذه الصناعة. وبوجه خاص، فإن المدينة المقدونية والمناطق المجاورة لها كانت تحتكر إنتاج الأجواخ التي كان الإنكشارية يرتدونها: وفي أوائل القرن، كانت الدولة تشتري كل سنة نحو ٩٥٠٠٠ ذراعاً (آرشون) من الجوخ لحساب الأوجاق، وقد تضاعف هذا الرقم في عام ١٥٨٤.

وفى الأناضول، كانت صناعة منتوجات الصوف تلى صناعة منتوجات القطن، إلا أنها كانت ممثلة على أية حال من خلال الأغطية الخشنة (فيلينسه) التى كانت تنتج فى مانيسا وتير – حيث يتميز هذا المكان الأخير بتنوع منتوجاته من المنسوجات، وكذلك من خلال النسج الواسع الانتشار السجاد وللكليم. وكان سجاد كوتاهيه وأوشاك وجورديس هو الأكثر شهرة، كما كان يوجد نشاط فى مجال منتوجات الصوف فى مصر وشمالى سوريا والعراق.

أمًّا منتجات القطن، المنتشرة بشكل بالغ الاتساع، فقد كانت لها مراكز هامة، أكان ذلك في الشرق الأوسط، في قبرص أو ثيساليا، أم في عدة أجزاء من الاناضول: ففي الغرب، توجد مراكز بورصا وبيرجاما وأكحصار وبايندير وتير، وفي الوسط، توجد مراكز بولو وميرزيفون واسبرطه وبوردور وجونين ولاريند؛ وعلى الساحل الجنوبي بين انطاليا وأضنه، حيث يتطور هذا النشاط اعتباراً من أواخر عهد سليمان، توجد مراكز سيليندي وجلنار وموط وسيليفكه وجيزينده، ومن بين المنتجات المتنوعة، نجد منسوجات الأشرعة، المنتجة بشكل خاص على الساحل الأناضولي لبحر ايجه، وفي وسط اليونان وفي حلب؛ ومنسوجات الضيام؛ والمنسوجات القطنية الناعمة التي تصنع منها العمائم، والتي تتخص الموصل أو دينيزيلي في انتاجها؛ والتويلات (بوجاسي) الرقيقة والتي تستخدم كبطانات؛ ومنسوجات القطنية، المصنوعة من توليفة من الحرير والقطن.

والواقع أن دراسة أحوال هذه الفروع المختلفة ما تزال في بداياتها. ويتكشف من عدد من النتائج الأولية أن قطاعات مثل إنتاج منسوجات الحرير في بورصا أو أجواخ سالونيك تعرف أوجها في عهد سليمان ثم تبدأ في الانحدار اعتباراً من سبعينيات القرن السادس عشر. ويرجع هذا الانحدار إلى غلاء المواد الأولية الذي جر إليه الطلب الغربي، والذي تضاف إليه، في حالة الأجواخ، المنافسة من جانب الأجواخ الإنجليزية، وفي الوقت نفسه، فإن منتجات عادية أكثر تفلت من هذه المنافسة، التي لن تأخذ آثارها طابعاً عاماً إلا بعد ذلك بوقت طويل.

مشروعيات الدولية

إن جميع هذه الأنشطة، المندرجة في إطار الطوائف أو التي تتحرر منه إلى هذا الحد أو ذاك، إنما تتميز بطابع حرفي، ولا ينطبق هذا الواقع على عدد من المشروعات التي تبرز أهمية الفعاليات الموحدة وتنظيم عمل أكثر تركيباً: تلك هي حالة المناجم التي أشرنا إليها بالفعل، أو حالة أعمال البناء الضخمة التي تؤدى، بمبادرة من السلطان أو أمير أو وجيه آخر ما، إلى إنشاء كليه، مجمع من المنشئات الدينية والخيرية والتجارية، والتي يعتبر مسجد السليمانية في اسطنبول المثال الأعظم لها. لكن إنشاء أو إصلاح القلاع أو قنوات المياه التي تمر على قناطر مرتفعة أو الجسور يستتبعان تدشين ترسانات بناء مماثلة يعمل فيها العجمي اوغلان والفلاحون والحرفيون المؤهلون، المجندون بحسب الحال، تحت إشراف معماريين ورؤساء عمال.

ومن جهة أخرى، فقد كانت هناك، فى قطاع الدولة الإنتاجى على الأقل، فابريقات حقيقية (كارخانه). وتحت قيادة عدد من الأمناء، كانت تستخدم عدداً وفيراً من العمال (إرجاد، خادم) والمساعدين، ونشير على سبيل المثال إلى ترسانات جالاتا وغاليولى أو إلى مصنع الأسلحة (جبخانه) فى العاصمة، والتى أشرنا إليها بالفعل، أو إلى مصنعى البارود (كارخانه – إى باروت – إى سياح)

فى اسطنبول وكاغيتخانه، واللذين كانا يستخدمان، فى عام ١٥٥٤، ٨ سياس و٢١ عاملاً وعدداً من العجمى اوغلان، أو إلى مصانع أملاح البارود (كارخانه - إى جوهر تشيله) فى الموقعين نفسيهما، والتى كانت تضم فى العام نفسه ٦٣ ه عاملاً، أو إلى الفابريقتين العامتين لعربات ومرتكزات المدافع فى اسطنبول، أو كذلك مختلف ورش سك نقود الإمبراطورية، والتى كانت الدولة تتولى تأجيرها.

التجارة الكبيرة

إن جميع المنتجات التى تزيد عن حاجات الاستهلاك المحلى تغذى حركات تجارية ضخمة تجوب الإمبراطورية وترتبط بالعالم الخارجي، وتشكل اسطنبول، مركز الاستهلاك الذي لا نظير له وذو الأولوية، منفذها الرئيسي، وهي تسلك الطريق البحرى، لكنها تسلك بشكل أكبر أيضاً الطريق البرى: ففي البلقان، يجرى نقل السلع بشكل خاص على عربات الكارو والعربات الأخرى، وقد أظهرت أعمال س. فاروقي في هذا الصدد دور الأسواق الموسمية، جنباً إلى جنب دور الوكالات التجارية الحضرية، وفي آسيا الصغرى تسود قوافل الجياد والبغال والجمال.

وعلى المحاور المختلفة، تشجع الدولة حركة التجارة بالسهر على صيانة الطرق وتزويدها بما يلزمها، عن طريق الأوقاف الخيرية والأسبلة والجسور: وكان أشهر هذه الجسور جسور البوسنه – والهرسك: «جسر الأغنام»، الذي يقود إلى ساراييقو، والذي شيد في عام ١٥٥٠، وجسر موستار (٢٥٥١)، وبشكل خاص، جسر قيسجراد (١٥٧١)، الذي أمر محمد سوكوللو بتشييده، «جسر على نهر درينا»، بطل رواية ايقو آندريتش. وأخيراً، هناك دور المحطات المقامة للمسافرين وللتجار: ويميز بوسبيك في هذا الصدد بين سرايات القوافل، التي يندد باضطرابها، و الخانات التي يمتدح خلافاً لذلك منشأتها الضخمة والفسيحة وكذلك كرم الضيافة فيها. وتؤدي تكايا وزوايا الدراويش أيضاً دور الاستضافة. وبحكم قوة جاذبيتها،كان بوسع هذه المنشأت المختلفة أن تكون نواة لتجمع سكاني جديد.

وفى البركما فى البحر، فإن الحرص على الأمن يمثل مهمة تستعاد دون توقف، وكان الهدف من وراء فتح رودس، فى عام ١٥٢٢، هو حماية خطوط الاتصال بين اسطنبول والأسكندرية من هجمات فرسان القديس يوحنا؛ لكن القرصنة المسيحية، التى تتخذ منذ ذلك الحين من مالطة قاعدة لها، لن تتوقف عن ضرب سواحل البحر المتوسط وزوارق الإمبراطورية، بينما تجرى، فى البر، تعبئة الدربندچية و المارتولوس وقوات محلية أخرى للتصدى لمختلف أنواع قطاع الطرق الذين لا يترددون، متى سنحت الفرصة لذلك، فى تحدى السلطان نفسه بالهجوم على قوافله المحملة بالمال أو بالسلع. على أن السلطة المركزية تظل، بشكل عام، قادرة على تزويد التجارة بالنظام العام الضرورى.

وكان وكلاء التجارة الكبرى جد مختلفين، بحكم موقعهم الاجتماعى، وحجم أعمالهم، ومستوى أرباحهم، عن أصحاب دكاكين الطوائف. فهؤلاء التجار (تچار، بازيرجان)، المسلمون أو المسيحيون أو اليهود، يتمتعون برؤوس أموال هامة، يسهم فيها عدد من أفراد القيادة السياسية العليا، عن طريق تعاقدات توصية (مضاربة). وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من أنهم يتحدون هم أيضاً في طوائف، فإنهم يتحركون خارج الأطر جد المحكمة وخارج الضبط الذي يشرف عليه المحتسبون. ويرجع ثراء الأقوى بينهم إلى تجارة السلع الترفية: الحلى، الأقمشة الثوبل، الأصباغ، العطور.

أما إمداد العاصمة بالمواد الغذائية ذات الضرورة الأساسية فهو عمل أقل ربحية بكثير وذلك بسبب التحديد الصارم للأسعار الذي تتمسك به الدولة. والواقع أنه لم يكن وارداً ترك عمل على هذا القدر الكبير من الأهمية للمبادرة الخاصة وحدها. وقد كشفت دراسات جديدة حول وكلاء تزويد اسطنبول باللحوم وتجار البهائم (چلبكيشان) والجزارين (قصّاب) في اسطنبول عن اتساع التدخل الرسمي في الأمر، وكان يجرى اختيار عدد من الأشخاص المحليين ذوى الأصول المتباينة وتسجيلهم من جانب قضاة كل منهم، من زواية ثرواتهم، وإلزامهم، بحسب

الحالات، إمًّا بتوريد عدد محدد من الخراف كل سنة أو بتخصيص كل رؤوس أموالهم لمستريات لحوم بالجملة، ومن ثم فلم يكن بوسع الأفراد الملزمين بهذا الشكل إلا أن يجدوا أنفسهم مثقلين بإجراء يقودهم بشكل شبه مؤكد إلى الإفلاس، كما يشير إلى الطابع المهلك الذي يتميز به هذا الإلزام واقع أنه كان يستخدم أحياناً كعقاب للمرابين أو للمضاربين الذين يتميزون بسوء سمعتهم، والحال أن إعتماد الدولة لهذه الممارسات التحكمية، التي تتناسب مع الحد من الثراء الخاص، إنما يشير بشكل واضح إلى أنه حيثما كان حرصها على تجنيب سكان اسطنبول خطر قصور الإمدادات والغلاء الخطرين من الناحية السياسية يدخل في تناقض مع مراعاتها للأرباح، فإن الاعتبار الأول كان ينتصر دون تردد.

ويمنح الباديشاء الشركائه التجاريين الأجانب معاهدات (عهد نامه) مقدمة بوصفها أعمالاً نابعة من تعطفه وحده، على أن هذه المعاهدات تشتمل على تعهدات متبادلة بشأن التداول الحر السلع، وأمن الأشخاص والممتلكات، ورد ممتلكات ومستحقات تاجر يموت على الطريق إلى ورثته الشرعيين، وشروط دفع الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى، ولذا فإن أى حادث يقع في الخارج لأحد من رعايا السلطان يصبح شأناً من شئون الدولة يناقش على أعلى مستوى، في المراسلات بن الملوك.

على أن التجار العثمانيين الذين يجازفون بالتجارة فى بلاد مسيحية، فى البندقية أو فى بولندا أو فى موسكوفيا، يظلون قليلى العدد. كما أن جانباً منهم كانوا تجاراً رسميين (خاصة تاجري)، يتاجرون لحساب السلطان، مستثنين من الضرائب ومن الرسوم الجمركية ويتمتعون، بطبيعة الحال، بحماية خاصة.

وخلافاً لذلك، فإن المسيحيين الأجانب الذين يشاركون في تجارة الإمبراطورية كانوا أوفر عدداً بكثير: ففي القرن السادس عشر، انضم إلى رعايا البندقية وينوة وراجوس ومولدا لهيا وقلاشيا وموسكو فيا، المستوطنين منذ عهد قديم إلى هذا الحد

أو ذاك بحسب الحالات، قادمون جدد من غربى أوروبا. وتحت تأثير التحالف السياسى والعسكرى بين سليمان وفرانسوا الأول، جرى التفاوض على أول «إمتيازات» في عام ١٥٦٥ بين ابراهيم باشا والسفير چان دولافوريه، إلا أنه لا يبدو أنه قد جرى التصديق عليها، وفي المقابل فإن امتيازات عام ١٥٦٩ سوف يبدو أنه قد جرى التصديق عليها، وفي المقابل فإن امتيازات عام ١٥٦٩ سوف ترسي الأسس الحقوقية للوجود الفرنسي في المشرق: فرعايا الملك سوف يدفعون «الضرائب العادية بموجب أعراف الدخول العادية» (أي رسماً جمركياً يقتصر على نسبة ٥٪) وسوف يكونون تحت حماية سفيرهم وقناصلهم الموجودين في اسطنبول والأسكندرية وطرابلس والشام والجزائر. ومنذ ذلك الحين، وخاصة بعد الحرب بين العثمانيين والبنادقة في أعوام ١٩٥٠ – ١٩٧٩، سوف يبدأ التجار الفرنسيون في العثمانيين والبنادقة في تجارة الإمبراطورية. لكن منافسين خطرين أن يتأخروا في الظهور: فالإنجليز والهولنديون، الذين يمارسون التجارة في البداية تحت علم فرنسي، سوف يحصلون من السلطان على امتيازات خاصة بهم: الأوائل منذ فرنسي، سوف يتظر الأخيرون حتى عام ١٩٨١)؛

وكان على التجار الأجانب مراعاة المحظورات العديدة المفروضة على التصدير والتي فرضها العثمانيون بموجب مراسيم لاعتبارات عسكرية وحرصاً على حماية الاستهلاك الداخلي. وتدخل في باب «السلع الإستراتيچية» الأسلحة والجياد والبارود والذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد والكبريت والجلود والمدبوغات وكذلك الحبوب والخضروات والشمع والصوف أو القطن، على أن هذه المحظورات ليست مطلقة: إذ يجرى منح ترخيصات تصدير حين تسمح بذلك وفرة الإنتاج – بالنسبة للقمح، خصوصاً؛ ومن جهة أخرى، فإن التهريب يتميز بالنشاط الإنتاج – خاصة تهريب القمح أيضاً – حيث يسهله الارتباك الشديد في السيطرة على السواحل والجزر، كما يسهله فساد الموظفين المحليين. وبوجه عام، فإن السلع الرئيسية التي يحصل عليها التجار «الفرنجة» تتمثل فيما يلى: الحرير، الصوف،

القطن، القمح، الخيوط، المنسوجات، السجاد، وكذلك التوابل، والعقاقير والعطور التي يتم الحصول عليها في سوريا وفي الأسكندرية.

ومن جهتها، تحصل الإمبراطورية من الغربيين على المنسوجات المصنوعة من الصوف، وحدائد وسط أوروبا، والورق، والقصدير والصلب الإنجليزيين؛ كما تحصل على العملات الفضية بوجه خاص، والتي يعفيها السلطان من رسوم الدخول، ويسد بها شركاؤه عجز تبادلاتهم.

وخلافاً لذلك تشكو الإمبراطورية من عجز تجارى في علاقاتها مع الشرق، التي غالباً ما يجهل المؤرخون، المهتمون بالدرجة الأولى بالتجارة مع الغرب، ما لها من أهمية، على أن المعاصرين كانوا على وعي بهرب الذهب والفضة العثمانيين نحو الشرق، خاصة نحو فارس والهند، على الرغم من قرارات الحظر الرسمية.

وتستورد الإمبراطورية من آسيا الصغرى المسك والخزف الصينى؛ ومن الشمال الأعلى ومن موسكوڤيا، الفراء الثمين الذي يتمتع بقيمة رمزية عالية في الرسميات العثمانية (فراء السمور وفراء القاقم وفراء الثعلب الأسود وفراء القندس وفراء القندس وفراء الفهد)، وطيور الصيد (الصقور والبازات والسنقرات)، وأنياب كلاب البحر، والكهرمان، والزئبق؛ ومن بلاد شمالي البحر الأسود، الأقواس والسهام والتروس التترية، وأسماك الحفش والكاڤيار، وجلود قازان (بلجاري)، والعبيد البيض أسرى الغارات التترية التدميرية والاسترقاق القوقازي؛ ومن أفريقيا، ذهب السودان والعبيد السود. وتحصل بورصا وحلب عن طريق القوافل على حرير آستر آباد وچيلان الفارسي – وإن كانت هذه التجارة قد اضطربت بين عامي الرجاء الصالح والتواجد البرتغالي في المحيط الهندي لن يؤديا، على مدار القرن، الرجاء الصالح والتواجد البرتغالي في المحيط الهندي لن يؤديا، على مدار القرن، إلى تصويل منتجات الهند وأندونيسيا عن موانيء الشرق الأوسط العثماني: فالتوابل والعطور والأصباغ والمنسوجات الهندية تواصل الدخول إلى البحر

الأحمر، حيث تصل إلى لقاء تجار جدة أو الحجاج إلى مكة، أو تواصل الدخول إلى الخليج الفارسي لكي تصل إلى البصرة. وهذه السلع التي تصل إلى مصر أو إلى سوريا تواصل طريقها برأ أو تصل بحراً إلى اسطنبول، عبر موانيء آلانيا وإنطاليا الأناضولية.

التطور النقدى واختلألات أواخر القرن

منذ القرن الضامس عشر، كانت الإمبراطورية تحيا في ظل نظام نقدى يعتمد على معدنين. ومن الواضع أن العملة الفضية، الأسبره (أكتشه)، التى سكت منذ عهد أورخان، كانت تستخدم بشكل أوسع بكثير من العملة الذهبية (آلتون، فيلوري) التى أضيفت في وقت تال. وبعد تخفيضات قيمة العملة التى ترتبت على النفقات العسكرية الباهظة في عهد محمد الثاني، عرفت الأسبره العثمانية فترة قوة واستقرار استمرت في عهد سليمان. وكان هذا الانتعاش النقدى الملحوظ علامة على ثراء الإمبراطورية وعلى القدرة التى أضفاها هذا الثراء على الدولة لما جهة الأعباء الضخمة دون عناء. والحق أن «ميزانية» ١٥٢٧ – ١٥٢٨ قد أظهرت أن الأناضول وروميليا كانتا في حد ذاتهما تشكوان بالفعل من حالات عجز في ذلك الوقت، لكنهما كانتا تتحملان الجانب الأعظم من العبء، أما مقاطعات الشرق الأوسط: مصر، سوريا، ديار بكر، فقد كانت، من جهة أخرى، توفر للمجموع فائضاً ضخماً.

ووفقاً لما يذهب إليه هـ. ساهيللى أوغلو، مؤرخ أحوال النقود العثمانية، فبين عامى ١٤٩١ و ١٥٦٦ كانت تستخلص ٢٤٠ أسبره من ١٠٠ درهم من الفضة، وهو ما يعنى دخول ٢٣١، ح من المعدن الثمين في كل قطعة. إلا أنه في الوقت نفسه، تتبدل العلاقة بين العملة الذهبية والأسبره: فمن عملة ذهبية واحدة لكل ٥٠ أسبرة بين عامى ١٥١١ و ١٥١٠، تنتقل العلاقة إلى عملة ذهبية واحدة لكل ٥٥ أسبرة بين عامى ١٥١٧ و ١٥٥٩ وإلى عملة ذهبية واحدة لكل ١٠٠ أسبره بين عامى

١٥٥٠ و ١٥٦٦. وفي ذلك التاريخ الأخير، مع ارتقاء سليم الثاني العرش، كانت تستخلص ٤٥٠ أسبرة من ١٠٠ درهم، وهو ما يعنى اختزال كل قطعة إلى ٦٨٢,٠٠٠ من الفضة. ومنذ ذلك الحين، فإن تخفيض قيمة العملة الفضية العثمانية وضعفها بالقياس إلى الذهب سوف يصلان إلى وضع مترد، حيث يزيد من تفاقمهما من جهة أخرى تأكل العملات وتزايد حالات تزييف النقود. وبعد بضع محاولات غير مجدية لوقف هذه السيرورة، يقرر الباب بين عامى ١٥٨٤ و ١٥٨٦، في عهد مراد الثالث، إصدار أسبرة منخفضة القيمة إلى حد بعيد: فمن ١٠٠ درهم تستخلص ٨٠٠ من هذه الأسبرات الجديدة، وهو ما يعنى أن كل أسبرة لا تحتوى إلا على ١٩٨٤. ج من الفضة، وعلاة على ذلك، فإن العلاقة بين الآلتون الذي يحتوي على ٣,٥٧١ ج من الذهب والأسبرة الجديدة قد حددت على أساس أن الالتون الواحد يساوى ١٢٠ أسبرة، وهي معادلة تعنى تخفيض قيمة الفضية بالقياس إلى الذهب، لأن الجرام الواحد من الذهب، والذي كان يساوى ١١,٥٢ ج من الفضة في عام ١٥٦٦، يرتفع منذ ذلك الحين ليساوى ١٣,١٠ ج من الفضة. على أن هذا التخفيض الجسيم لقيمة الأسبرة لم يكن غير مرحلة في انهيار الأسبرة الذي سوف يتواصل بشكل لا يمكن علاجه: ففي عام ١٦٠٠، لم تكن تحتوى إلا على ٧,٣٢٣ ج من الفضة، وفي عام ١٦١٨، كانت لا تحتوى غير ٠,٣٠٦ ج من الفضة.

وعن تضفيض قيمة الأسبرة الأول في عام ١٥٦٦، كتب بروديل أنه كان «العلامة الأولى على اعتلال الإمبراطورية». فالواقع أنه قد أظهر اختلالاً للتوازنات المالية للدولة التي سوف تؤكد تقلباتها النقدية اللاحقة المفاجئة عمقه وجسامته. وقد نشأ هذا الاختلال عن مجموعة مركبة من العوامل التي تبادلت التأثير إحداها على الأخرى، والتي لايزال تحليلها موضع بحث ونقاش.

ومن المؤكد أن الأزمة كان لها بعد اقتصادى بشكل خاص: فالمنافسة الغربية – منافسة المنتجات، وطرق التجارة الجديدة، والمشتريات من المواد الأولية التي

سهلتها الأسعار التركية المنخفضة – حتى وإن كنا قد أشرنا إلى حدودها في القرن السادس عشر، تبدأ في التأثير على فروع معينة من الاقتصاد العثماني، وكنتيجة لذلك، تبدأ في التهام شرائح من إيرادات السلطان. كما جرى التأكيد على الآثار السلبية المترتبة على حقن الإمبراطورية الضخم بالفضة القادمة من أمريكا، في الشطر الثاني للقرن السادس عشر، على شكل عملات سميكة مسكوكة في أسبانيا أو في وسط أوروبا، هي الجروش (القروش) (من الألمانية: Groschen): فالسلطات العثمانية، المرتبكة والتي ترد بشكل غير ملائم، سوف تزيد من تفاقم العواقب النقدية لهذا الغزو باختزالها لوزن هذا المعدن في عملاتها والذي كانت قيمته قد انخفضت بالفعل من جراء وفرته.

لكن الأزمة المالية كانت من جهة أخرى ثمرة أزمة عسكرية من نواح عديدة: ففى الجزء الأخير من عهد سليمان، كما فى الحملات ضد إيران والنمسا فى أواخر القرن، لم تكن الحرب حسنة الطالع بالنسبة للعثمانيين: فهى لم تعد تقود كما قادت فى السابق إلى فتوحات باهرة، تجر إلى الاستيلاء على أسلاب خرافية. وهى لا تسمح منذ ذلك الحين إلا باحراز تقدم متواضع أو عابر، وتتخذ طابعاً دفاعياً بشكل مطرد. وفى هذه الظروف، فإنها لم تتوقف عن الاتيان بالكثير وحسب، بل إنها قد أصبحت عبئاً فادحاً بل ومدمراً. وفى الوقت نفسه، فإن ظروف القتال الجديدة، كما فرضها بشكل خاص التطور العسكرى لآل هابسبورج، تعلى من شأن المدفعية وقوات المشاه المزودة بأسلحة نارية. وبحكم هذا الواقع، فإن سلاح الفرسان التيمارى الواسع، الذى أشرنا إلى صعوبات سير عمله فى عهد سليمان، قد بدا غير مهيىء وبالياً بشكل صارخ. وخلافاً لذلك، كان على السلطان أن يزيد بشكل ملحوظ عدد جنوده نوى الرواتب عن طريق عملية رأينا بوضوح تَمَشُقها. وكان الخطر أكثر جسامة بالنسبة التوازن المالى الدولة وذلك بقدر ما أن زيادة عدد هذه القوات قد سارت جنباً إلى جنب ظواهر أخرى مكلفة أيضاً كنمو زيادة عدد هذه القوات قد سارت جنباً إلى جنب ظواهر أخرى مكلفة أيضاً كنمو البيروقراطية، وتضخم عدد أفراد القصر، والتزايد المفرط النفقات الكمالية البلاط.

وترد الدولة على هذا الوضع الجديد، ليس فقط بتخفيض قيمة النقود، وإنما أيضاً بالسعى عبر سبل مختلفة إلى تعزيز عائداتها من المال: فالتيمارات التي تفقد أهميتها العسكرية يجرى إلحاقها بممتلكات التاج أو يتم التنازل عنها، عن طريق الرشوة أو المحسوبية، دون مقابل من خدمة، والرشاوى تكتسب طابعاً معمما عند توزيع المناصب؛ ومعدلات الضرائب النقدية العائدة بشكل مباشر للدولة، كالجزية والعوارض، تُرفعُ إلى مستويات عالية (حيث أصبحت الأخيرة دائمة علاوة على ذلك). ومن جهة أخرى، فإن نظام الالتزام، الذي يوفر للدولة عائدات أكيدة وسريعة، يجرى تطويره على الرغم من تدهور الإيرادات التي تترتب عليه أو مخاطر الأتاوات والاغتصابات التي تكتنفه.

والحال أن الآثار المتعددة لكل هذه التدابير تبدأ منذ أواخر القرن في قلب النظام المؤسسي والاجتماعي الذي وصفناه، والذي زادت من اعتلاله آثار التوسع الديموجرافي. وعلى سبيل المثال، فإن تخفيض قيمة النقود يخفض قيمة الإيرادات النقدية المحددة، وهو ما يجر إلى تمردات هؤلاء الإنكشارية التي تجر في الوقت نفسه إلى تعزيز زيادة أعدادهم، كما أنه يؤدي إلى احتداد ضعف التيماريين المدفوعين إلى فرض أتاوات على رعاياهم؛ ثم انه يشجع على انتشار الفساد بين صفوف موظفي الدولة، والحال أن التضخم، المهلك بالنسبة لفئات معينة، يفيد خلافاً لذلك فئات أخرى ويسمح بظهور محدثي النعمة.

والواقع أن خاصية متممة أخرى للقرن السادس عشر، هى نزوح الفلاحين وخاصة فى الأناضول، إنما ترجع إلى أسباب مركبة، ترتبط بمختلف الظواهر التي أشرنا إليها: إذ يسهم فى ذلك تزايد السكان، متى كان مفرطاً بالقياس إلى الموارد، كما يسهم فيه الفرار من تزايد الأعباء الضريبية، ومن جهة أخرى، قوة الجذب التي تمارسها على الرهايا إمكانيات الخدمة العسكرية: فهم سوف يشكلون القوات الجديدة المسماه بالسيكبان أو بالسريچه التى كانت الدولة بحاجة إليها فى حروبها الصعبة فى النصف الثانى من القرن. وبعد عودتها من الحملات، فإن هذ

العناصر، المثقلة بأفراد بلا جنور من كل نوع، تشكل عصابات متمردة كعصابات الجلالية التي تنشر الرعب في آسيا الصغرى في أعوام ١٥٩٥ – ١٦١٠ وتحفز بدورها نزوح السكان عن الأرياف، وعندما لا يتجه الفارون إلى قطع الطرق، فإنهم يتحولون إلي بدو أو يزيدون عدد سكان المراكز الحضرية الكبرى، أو يدخلون أيضاً في خدمة المغتصبيين المحليين الذين يستولون على ضياع عقارية، تشفتليك، مستفدين من شغور الأراضي ومن ضعف الإطار التيماري القديم.

وقياساً إلى هذه الاضطرابات وهذه التحولات، التى أوجزنا عرضها، والتى ميزت العقود التالية لموت سليمان – والتى تمتد إلى ما بعد القرن السادس عشر – يبدو زمن السلطان العظيم عصراً ذهبياً. إلا أن من الواضح أن نظرة أخرى، استرجاعية أيضاً، لا يمكنها أن تقبل بالكامل هذا التجريد التاريخى: فهذه التطورات التالية تختمر في صميم قلب العصر الكلاسيكي للإمبراطورية.

الفصل السابع

الدولة العثمانية في القرن السابع عشر: اتجاه إلى الاستقرار أم انحدار ؟

بتلم: روبير مانتراق

بالمقارنة مع فترة القرن السادس عشر المجيدة، فإن الفترة الممتدة على مدار القرن السابع عشر تتخذ مظهراً أقل روعة بكثير، وذلك على الرغم من ظهور عدد من الشخصيات العازمة على صون سلطة وهيبة الدولة، كالسلطانين عثمان الثانى ومراد الرابع والوزراء محمد كويرول وأحمد باشافاضل ومصطفى باشا، فاضل الذين تولوا منصب الصدر الأعظم،

وكانت معركة ليپانت، في عام ١٥٧١، قد خلقت في أوروبا المسيحية مناخاً جديداً تجاه العثمانيين، وكانت الانتكاسات التي لحقت بهؤلاء الأخيرين في المجر في وجه الأباطرة في أواخر القرن السادس عشر، وفي چيورچيا وأزيربيجان في وجه الايرانيين في أوائل القرن السابع عشر، والتمردات التي نشبت في الاناضول وفي سوريا، شواهد واضحة على ضعف أصاب الدولة، ويتمثل هذا الضعف، في مرات مختلفة، في انتقال السلطة من أيدي السلاطين إلى أيدى السلطانات الوالدات وكبار المسئولين عن الحريم؛ وتتطور الشللية، وتتشكل زمر، في حين أن المسئولين عن الإدارة، بدءاً بمن يتولون منصب الصدر الاعظم، لا يتم اختيارهم دائماً من زاوية ما يتمتعون به من كفاءة، وإنما من زاوية انتمائهم إلى الزمرة المهيمنة ساعتها. كما تزيد المصاعب المالية وتمردات الفلاحين في الأناضول من احتداد هذا التردي.

وتفشل محاولة استعادة النظام التى قام بها عثمان الثانى فشلاً مأساوياً، لأن سلطاناً يتعرض، للمرة الأولى، ليس فقط لخلعه، وإنما لإعدامه أيضاً (١٦٢٢). وإذا كان مراد الرابع (١٦٢٣ – ١٦٤٠) يتوصل، فى الجزء الأخير من عهده، إلى إصلاح الموقف، فإن الفوضى تعاود الظهور بعد موته. وكان لابد من انتظار وصول محمد كوپرولو إلى الصدارة العظمى (١٦٥٦) حتى يتسى للدولة العثمانية أن تشهد على مدار عشرين عاماً تجديداً وإضحاً، أساء ت اليه لسوء الحظ الهزائم العسكرية فى أواخر القرن (فشل حصار فيينا فى عام ١٦٨٨، تقدم الروس فى أوكرانيا وفى القرم) والتى تقود إلى معاهدة كارلوڤيتز (١٦٩٩)، أول معاهدة غير مؤاتية يوقع عليها العثمانيون،

وتتضافر الصعوبات العسكرية مع تمردات، جسيمة غالباً، في الولايات، خاصة في الولايات العربية حيث تظهر اتجاهات ذات ميول استقلالية دون أن تبلغ مع ذلك درجة يتعذر على الحكومة المركزية احتمالها. كما تظهر، في ذلك العصر، حركات انتفاضية ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي، خاصة في العاصمة في منتصف القرن. ويشهد كل ذلك على انحطاط للسلطة، يتميز خاصة بعدم وجود شخصية قوية على رأس الدولة، على الأقل حتى عام ١٦٥٨.

وأياً كان الأمر، فإنه إذا كانت العلاقات، على المستوى الديبلوماسى، قد ساعت، فى أوقات مختلفة، مع الأباطرة والبنادقة والروس، فإنها تعتبر بوجه عام طيبة، فيما عدا حوادث عرضية، مع الدول الغربية، فرنسا، انجلترا، هولندا، النشطة بوجه خاص فى المجال الاقتصادى والراغبة بالفعل فى لعب دور سياسى فى داخل الامبراطورية.

وفى اواخر القرن السابع عشر، لم تعد الامبراطورية العثمانية تبدو رهيبة بالدرجة التى كانت عليها فى السابق. ويتسنى الوقوف على أحوالها بشكل أفضل، ورصدها بشكل أفضل لأن الرحالة الأوروبيين الذين يجوبونها أكثر عدداً وأوفر

دراية. كما أن عملية التكلس، التي طالت قمة الدولة وأجهزة الادارة، قد مست العالم الفكرى والفنى: فالابتكارات قليلة، والبنايات المتميزة قليلة، والأدباء الأصيلون قلائل، فيما عدا استثناءات نادرة. والحال أن القرن السابع عشر هو العهد الذي يظهر فيه انحطاط البنيان العثماني ويتزايد احتداده. فالشقوق عديدة، وبذل جهد من أجل الاصلاح يبدو عندئذ ضرورياً بصورة مطلقة لتفادى الانهيار. وسوف ينكب عدد من الرجال الشجعان على هذه المهمة خلال القرن التالي.

من أحمد الأول إلى مراد الرابع (١٦٠٣ - ١٦٠١)

النزايعات الخارجية

واثقاً من قوة الجيش العثمانى بعد النجاحات المحرزة ضد الايرانيين بين عامى ١٥٧٦ و ١٥٩٠ والصلح المفيد الذى ترتب عليها مع ضم چيورچيا واقليمى تبرير وشيراز، يبدأ السلطان مراد الثالث فى عام ١٥٩٢ حرباً جديدة ضد الأباطرة على حدود البوسنة، وهى حرب تمتد إلى حدود المجر. ومرة ثانية، يصبح هذا المبلد محل رهان بين العثمانيين والنمساويين، تضاف اليه مسألة سيادة الأوائل أو الأخيرين على مولدا فيا وترانسلفانيا.

ولا يؤدى موت مراد الثالث إلى وقف الحرب التى تمتد فى عهدى محمد الثالث (١٩٥٥ – ١٦٠٧) وأحمد الأول (١٦٠٧ – ١٦١٧) الذى سوف يتمكن من وضع نهاية لها. وفى تحالف مع الأباطرة، ينجح ميشيل، أمير مولداڤيا، فى إلحاق سلسلة من الهزائم بالأتراك تسمح له بأن يوحد تحت سلطته موالداڤيا وترانسلڤانيا، بينما يتعرض الأتراك للهزيمة أيضاً فى المجر (١٥٩٥ – ١٥٩٥). على أن الموقف يستعاد بفضل بوكسكاى، أمير ترانسلڤانيا، المتمرد على أل هابسبورج. لكن الحرب تنهك الأطراف المتحاربة، ويوقع أحمد الأول مع الامبراطور

روبولف والأرشيدوق ماثياس صلح زيتقاتوروك (١١ نوقمبر ١٦٠٦). وتتمثل بنوده الرئيسية في الغاء الجزية السنوية التي يدفعها الامبراطور عن المجر، والإبقاء على الحدود عند الخطوط السابقة على نشوب الحرب، وندية التعامل الديبلوماسي واليروتوكولي للسلطان وللإمبراطور.

وإذا كان هذا الصلح، الذى سوف تدوم آثاره على مدار خمسين عاماً، لا يرمز الى تراجع إقليمى للعثمانيين، فإنه يرمز على الأقل إلى تراجع معين لموقفهم تجاه آل هابسبورج. ويجر موت بوكسكاى إلى توتر جديد بين الدولتين، ولكن دون أن يؤدى ذلك إلى استئناف المعارك. وفي نهاية الأمر، يؤدى انتخاب جابرييل بيثلين فويقوداً لترانسلڤانيا (اكتوبر ١٦١٣)، وإقرار هذا الانتخاب من جانب السلطان واتفاق جديد جرى توقيعه في يوليو ١٦١٤ (وجدد العمل به في يونيو ١٦١٥) إلى تدشين فترة استقرار في هذا الإقليم حيث يتسنى للامبراطورية العثمانية البقاء في شمال الدانوب.

وفى الوقت نفسه، يشن القوزاق غارات على سواحل الأناضول ويتمرد البولونيون على حدود الإمبراطورية؛ ويؤدى اتفاق عقد فى سبتمبر ١٦١٧ فى بوتسا إلى الحد من أعمال هؤلاء وأولئك.

ومستفيداً من الصعوبات التى يواجهها العثمانيون فى أوروبا، يتجه الشاه عباس، عاهل ايران، إلى الهجوم، ويسترد چيورچيا وآزيربيچان (١٦٠٧ – ١٦٠٥)، ويهزم الجيش العثمانى قرب بحيرة أورميًا (سبتمبر ١٦٠٥) ويغزو الاناضول الشرقية. ويؤدى هذا الهجوم إلى تشجيع التمردات بين صفوف قبائل چانبولاد الكردية وقبائل فخر الدين معن الدرزية، وهو ما يمثل تهديداً للمواقع العثمانية فى قيليقيا، وفى سوريا الشمالية وفى لبنان. وعلاوة على ذلك، فإن وسط الاناضول تهزه تمردات يحفزها الهلالية (١٦٠٥ – ١٦٠٨). ويؤدى الرد العثمانى، الظافر، إلى السماح بتوقيع الصلح فى عام ٢٠ ن وبموجب هذا الصلح يعاود

الصفويون احتلال آزيربيچان ويتعهدون بتقديم عونهم للعثمانيين ضد القوازق وبالكف عن دعم المتمردين الأكراد؛ وتظل الحدود هي عين الحدود التي كانت قد رسمت في عام ١٥٥٥. والحال أن هذه الحرب لم تعد بشيء، لا على الصفويين ولا على العثمانيين، اللهم إلا كشف عجز الاتراك عن إحراز نجاح حاسم في ساحة القتال ومن ثم، عجزهم عن الحصول على أية فائدة أياً كانت على المستوى الديبلوماسي،

وإذا كانت العلاقات مع الدول المجاورة تتميز بصعوبات عديدة، يتم تخفيفها بصورة مؤقتة، فإنها، خلافاً لذلك، تعتبر طيبة مع فرنسا (تجديد الامتيازات^(۱) في عام ١٦٠٦) ومع انجلترا ومع هولندا (التي تحصل على امتيازات في عام ١٦١٢) بل ومع البندقية. وبالنسبة لهذه الأمم، فإن الامبراطورية العثمانية تظل قوة عظمى وهو ما يبرر صون العلاقات الديبلوماسية وخاصة التجارية معها، بل وتطويرها، بقدر ما أن إمكانياتها من الموارد تشكل عامل جذب رئيسي.

وعند موت أحمد الأول، في عام ١٦١٧، فإن حلول أخيه مصطفى الأول، غير الكفء، محله يتم الوصول اليه من خلال مساعى أرملة السلطان الراحل، قوسيم سلطان، التي تسعى إلى تأمين الهيمنة على السلطة لنفسها. وسرعان ما يجرى خلع مصطفى الأول، بعد اتهامه بالجنون، وإحلال ابن أحمد الأول، عثمان الثاني، محله (١٦١٨). وسوف يكون عهد هذا الأخير قصيراً، إلا أنه سوف يكون متميزاً بشكل خاص على المستوى الداخلي.

وفى السياسة الخارجية، تجر شئون مولداقيا إلى نزاع مع البولونيين الذين، إذ يتعرضون للهزيمة بغضل تدخل التتر، يوقعون فى أكتوبر ١٦٢١ صلحاً يتعهدون بمقتضاه بعدم التدخل فى شئون الإمارات الدانوبية التابعة للعثمانيين ويتنازلون لهم، علاوة على ذلك، عن موقع هوتين.

ومفعماً بالاطمئنان إثر هذا الانتصار، يتجاه عثمان الثانى عندئذ إلى إدخال اصلاحات فى صفوف الإدارة العثمانية. لكن المعارضة، ثم التمرد السافر من جانب الشخصيات المستهدفة، يؤديان إلى خلعه (أول مايو ١٦٢٢) وإعدامه. ومن جديد يؤدي إحلال مصطفى الأول محله إلى فتح الباب أمام سلطة الحريم وذوى الحظوة، فى حين أن وصول أنباء القلاقل فى العاصمة إلى الولايات يؤدى إلى نشوب تمردات فى أقاليم مختلفة، وبالأخص فى الاناضول، حيث يقف محمد أباظة باشا، وإلى أرضروم، على رأس المتمردين. ويؤدى خلع مصطفى الأول، فى سبتمبر باشا، وإلى السماح بارتقاء مراد الرابع العرش (١٦٢٣ – ١٦٤٠)، وهو ما يكرس بشكل خاص انتصار والدته، السلطانة قوسيم ماهيييكير.

وبدفع الفوضى التى تجتاح الدولة العثمانية شاه إيران، عباس الأول، إلى الهجوم على العراق. فيستولى على بغداد (١٢ يناير ١٦٢٤)، التى يجرى قتل جزء كبير من سكانها السنيين، ثم يغزو كردستان. ولا ينجح هجوم عثمانى مضاد، في ١٦٢٥ – ١٦٢٦، إلا بشكل جزئى: فأقاليم شمال العراق هى وحدها التى تتم استعادتها، بينما يفشل حصار بغداد؛ ويحدث الشيء نفسه فى نوڤمبر ١٦٣٠. وينتهى محمد أباظة باشا بالرضوخ، لكن تمردات أخرى تنشب أو تستمر فى الولايات العربية وفى القرم وفى روسيا وفى روميليا بل وفى اسطنبول. وتطالب قوات متمردة تمكنت من التغلغل بخلع السلطان. ويتم إنقاذ هذا الأخير فى نهاية الأمر على يد الصدر الأعظم محمد أرناؤود باشا (مايو ١٦٣٢). ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية عهده، سوف يتمكن مراد الرابع من تأكيد ممارسة السلطة بشكل فعلى، على المستوى الداخلى كما على المستوى الخارجي.

وبعد نزاع قصير مع البولونيين (١٦٣٣ – ١٦٣٤) والقضاء على محمد اباظة باشا ومتمردى الچلالية (أغسطس ١٦٣٣)، يشن مراد الرابع حملة ضد الصفويين في أرمينيا وفي أزيربيچان. ولا يكتب الدوام لانتصاره، فبعد عودته إلى اسطنبول،

يسترد الإيرانيون الأراضي التي فقدوها (شتاء ١٦٣٤)، وبعد اضطراره إلى مواجهة صعوبات في تراسلقانيا (١٦٣٦ – ١٦٣٧)، يشن مراد الرابع هجوماً في العراق، ويسترد بغداد في ديسمبر ١٦٣٨ وينوى غزو آزيربيچان بينما يطلب شاه ايران، صفى الأول، الصلح، والحال أن الصلح الموقع في قصر – إي شيرين في ١٧ مايو ١٦٣٩ – يسمح للسلطان العثماني بأن يسيطر سيطرة تامة على العراق والولايات الشرقية لامبراطوريته، بينما يبقى ارمينيا الشرقية وآزيربيچان في أيدى الصفويين. ويموت مراد الرابع بعد ذلك بوقت قصير (٨ فبراير ١٦٤٠)، بعد أن تمكن من استعادة سلطة وهيبة الدولة العثمانية.

المشكلات الداخلية

عندما ارتقى أحمد الأول العرش العثماني، في ديسمبر ١٦٠٣، كان الوضع الداخلي للامبراطورية العثمانية أقل روعة مما كان يبدو في نظر المراقبين الأجانب، النين كانت درايتهم بالعالم التركي ماتزال بعيدة عن أن تكون عميقة. فالامبراطورية العثمانية تبدو قوية، إذ تمتد على أراض شاسعة تستمد منها موارد ضخمة، وتسيطر على جزء كبير من سطح البحر المتوسط ولا يبدو أنها تعانى كثيراً من استخدام الغربيين لطريق رأس الرجاء الصالح للوصول إلى ثروات الهند والمسين والشرق الأقصى. ومن المؤكد أن إدخال الفضة الأمريكية في الدائرة الاقتصادية لأوروبا الغربية كانت له آثاره على اسطنبول حيث تظهر في أواخر القرن السادس عشر مشاكل مالية، ويشكل أكثر تحديداً نقدية، لكن الامبراطورية يبدو أنها تتجاوز هذه المصاعب ومن جهة أخرى، فإن الحروب التي عرفتها قلما بتوسعها فيما وراء البحار، وهذه الحروب تبدو لها بالأحرى أشبه بحوادث محلية لا تستتبع آثاراً ضخمة على حياة الامبراطورية كما أن آثارها اقل بكثير على علاقاتها، خاصة الاقتصادية، مع هذه الأخيرة.

والحال أن كياناً سياسياً بهذا الاتساع وبهذا التنوع كالامبراطورية العثمانية لا يمكنه أن يوجد دون حوادث، دون مشكلات، دون تطور. وقد استثار توسعها غير العادى، ووصولها إلى ثروات بشرية وثروات فى الإمكانات وفى المنتجات، انقلابات كان بالإمكان السيطرة عليها طالما كان على رأس الدولة رجل يمكنه فرض سلطته ونهجه السياسى، ويمكنه أيضاً اختيار مرؤوسيه والحد من رغبات وتجاوزات رعاباه،

على أن محمداً الثالث كان قد ترك بالفعل منذ أواخر القرن السادس عشر حكم الامبراطورية لوالدته، صفية سلطانه التى وضعت، خلال أعوام حكم ابنها الثمانية، أحد عشرة صدراً أعظم متعاقباً، على رأس الإدارة، وهو ما لا يستتبع استمرارية سياسية مطلقة، وعلاوة على ذلك، فإن الحملات العسكرية لا تكلل بالنجاح، وتنشأ حوادث بين الانكشارية والسباهيين تتردى إلى تمردات في الاناضول، التي يبحث فيها الانكشارية الفارون من الخدمة عن ملجأ : ويعتمد هؤلاء الأخيرون على الفلاحين الذين يتعرضون للخراب أو للضغوط ويدفعونهم إلى التمرد على حائزى الملكيات العقارية، التيماريين الشرعيين إلى هذا الحد أو ذاك، وعلى الموظفين المتحللين من مسئوليات وظائفهم والذين يسعون إلى الاستفادة من ضعف الحكومة المركزية.

ويبدو أن وصول أحمد الأول إلى السلطة قد جر إلى تحسن ما، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار، وذلك لأنه، حتى عام ١٦٦٧، لا يتعاقب على تولى الصدارة العظمى غير ستة رجال، يظل ثلاثة منهم في مناصبهم أكثر من أربعة أعوام وثلاثة اعوام وعامين بحسب الترتيب. والسلطان نفسه رجل شديد التدين، يقدر الشعر ويرغب في سيادة السلم في الداخل كما في الخارج. ويرجع اليه بناء المسجد الكبير، في اسطنبول، الذي يحمل اسمه، والأكثر شهرة تحت اسم المسجد الأزرق؛ كما أنه ينشىء اوقافاً خيرية ويزين الكعبة؛ وعلاوة على ذلك فإنه يصدر القانون نامه

الذى يهدف إلى تثبيت أحكام ادارية وتجارية معينة للامبراطورية. وإذا كان لا يبدى اشتهاءً سافراً للسلطة، فإنه يعرف على الرغم من ذلك كيف يختار من يحتلون الصدارة العظمى وكبار موظفى الدولة، وذلك بشكل ممتاز بحيث أن عهده يشكل، بوجه عام، فترة جيدة جداً في تاريخ الامبراطورية العثمانية.

وعند موت أحمد الأول (٢٢ نوقمبر ١٦١٧)، كان لابد اخليفته أن يكون ابنه الأكبر عثمان، الذي كان آنذاك في الثالثة عشرة من عمره. وما كان لصغر سنه أن يشكل عقبة أمام ارتقائه العرش، ذلك أن والده كان قد ارتقى العرش وهو في مثل سنه. لكن تدخل سلطانه قوسيم كان حاسماً. وكان لها، من السلطان أحمد الأول، عدة أبناء يمكنهم الحكم يوماً ما. وفي حالة ارتقاء عثمان العرش، فإن القضاء عليهم لا يمكن تجنبه بمجرد إنجابه ابنا له؛ وهكذا فإن قوسيم تناور على الأرجح بشكل يرمى إلى استبعاد عثمان لحساب عمه، مصطفى ؛ والواقع أن هذا الأخير بيس له ابن وهو، علاوة على ذلك، مختل عقلياً؛ ولاشك انه لن يتمكن كذلك من الحكم طويلاً و – مع استبعاد عثمان – سوف يتسنى لأحد ابناء قوسيم ارتقاء العرش العثماني. ومن ثم يصبح مصطفى سلطاناً تحت اسم مصطفى الأول، مدشناً بذلك أسلوب خلافة جديداً، هو خلافة الأكبر سناً. ومع اتضاح عجز السطلان الجديد عن الحكم من الناحية الفعلية يجرى خلعه بعد ذلك بثلاثة اشهر (٢٦ فبراير ١٦٨٨) بتحريض من كيزلار أغاسى الحريم، مصطفى، نصير عثمان، حيث يجرى بسرعة المناداة بالأخير سلطاناً ويصبح عثمان الثاني.

عثمان الثاني : فشل إصلاح

على الرغم من صغر سنه، يتكشف عثمان الثانى عن رجل ذى شخصية، عازم على تولى مستوليات السلطة وكسب الاحترام لها، وبشكل بالغ السرعة، يتخلص من شخصيات الحريم، بدءاً بقوسيم سلطانه، ثم يعين صدراً أعظم جديداً ومستولين كباراً آخرين. كما يتمير عهده بتوقيع الصلح مع ايران (سبتمبر ١٦١٨)

ومع بواندا (سبتمبر ١٦٢١). وهكذا يصبح بوسع عثمان الثانى التفكير فى إدخال إصلاحات على النظام الحكومى العثمانى. وامام انحطاط هذا الأخير، وخاصة ضعف الجيش، الذى يرى أنه يرجع فى جانب كبير منه إلى التجنيد الهجين الديقشرمه، يفكر السلطان فى «تتريك» الإدارة والجيش باللجوء فى ذلك إلى عناصر أناضواية. ثم إنه، إذ يرى أن سلطة العلماء تتجاوز الحدود، يقرر تقييد المتيازاتهم المادية. ويؤدى كل ذلك إلى استثارة معارضة من جانب الشخصيات المستهدفة و، بوجه خاص، الانكشارية الذين يتمردون ويطالبون بتنحية مستشارى السلطان الرئيسيين، وهو مطلب يؤيده شيخ الاسلام (١٨ مايو ١٦٢٢). ويؤدى رفض السلطان إلى تفجير رد فعل عنيف من جانب الانكشارية : فهم يتسللون إلى القصر، ويفرجون عن السلطان السابق مصطفى الذى ينادون به سلطاناً جديداً. وبعد ذلك بوقت قصير، يتم القبض على عثمان وخلعه ثم إعدامه فى نهاية الأمر فى

وهكذا فللمرة الأولى يصبح سلطانا ضحية لتمرد، ومن الواضح أن هذا الحدث يعزز لدى الانكشارية احساسهم بقوتهم فى الدولة ويوقف كل محاولة لإصلاح الادارة والجيش. إلا أنه يشهد فى الواقع علاوة على ذلك على أن شخص السلطان لم يعد يعتبر مقدساً وغير قابل للمساس به.

والحال ان اعدام عثمان يتلوه اعدام وجهاء آخرين عديدين، ويفرض الانكشارية إرادتهم في تعيين المسئولين الجدد وينشرون الفوضي في العاصمة. ويؤدي جنون السلطان مصطفى الأول إلى تشجيع تحركات السلطانة الوالدة قوسيم التي، بدعم من المتمردين، تتوصل إلى تعيين الصدر الأعظم حسين مير باشا، الذي يزيل تدريجياً مدبرى الانقلاب،

وفي الولايات، يسعى يوسف سيف الدين، والى طرابلس، إلى الاستقلال عن الحكومة المركزية. إلا انه، في الاناضول الشرقية بوجه خاص، يتحرك محمد اباظة

باشا، وإلى أرضروم، ضد الانكشارية ويجد دعماً من السكان المحليين، الساخطين على ظروف حياتهم الصعبة، كما يجد دعماً من خصوم الانكشارية. وسرعان ما ينتقل كل وسط الاناضول تقريبا تحت سلطة اباظة باشا، بينما يضطر الصدر الأعظم في اسطنبول إلى مواجهة تمرد السباهيين والعلماء. وفي نهاية الأمر يتم خلعه ويحل محله على باشا كمنكش (٣٠ أغسطس ١٦٢٣)، الذي يتوصل إلى خلع السلطان مصطفى الأول، والمناداة بابن أحمد الأول الأكبر، البالغ من العمر أحد عشرة عاماً، سلطاناً، تحت اسم مراد الرابع (١٠ سبتمبر ١٦٣٣).

والواقع أن السلطة، في هذه اللحظة، تستقر بين يدى والدته، السلطانه قوسيم ماهپيكير. ولما كانت شخصية قوية، فإنها سوف تتمكن، على مدار عشرة أعوام، من توجيه شئون الحكم بشكل فعلى، معتمدة على رجال السراى الذين تغيرهم على هواها ويحسب الظروف، كما أنها تعين وتعزل من يتواون الصدارة العظمى الثمانية بين عامى ١٦٢٣ و ١٦٣٢، يهلك ثلاثة منهم قتلى) وكبار الموظفين (تسعة باش - دفتر دارات خلال الفترة نفسها). والحال أن هذين المنصبين، منصب الصدر الأعظم ومنصب المسئول المالى، يصبحان خطرين بشكل خاص، وذلك بالنظر إلى المصاعب السياسية والمشكلات المالية التي كانت تواجه الامبراطورية انذاك. وليست هناك استمرارية ولا رؤية حكومية ولا تماسك ادارى. وقد أدت محاولة الإصلاح التي بادر بها عثمان الثاني إلى إثارة فزع الحائزين على الامتيازات أو على المناصب المجزية أو المكانات المهيمنة على المستوى الحقوقي الامتيازات أو على المناصب المجزية أو المكانات المهيمنة على المستوى الحقوقي البيش أم في صفوف الادارة المدنية، وتنشب نزاعات متعددة، تحاول السلطانة الجيش أم في صفوف الادارة المدنية، وتنشب نزاعات متعددة، تحاول السلطانة الوالدة إيجاد حلول لها عن طريق قرارات العزل والتعيين والترقية، بل والحكم بالإعدام.

وليس من شأن هذا الوضع الكارثي داخل الحكومة إلا أن يعزز تمرد محمد اباظة باشا الذي يواصله حتى عام ١٦٢٨، حيث يواجه بشكل تناوبي انتكاسات ونجاحات بحسب ما إذا كان يواجه مدراً أعظم عازماً على محاربته أم لا. كما يستفيد من الظروف عدد من التيماريين الحائزين لأراض ولدخول معتبرة ومن الشخصيات المحلية التي تهدف إلى كسب مكانة الاعيان وتعزيز مكانتها الاجتماعية والاقتصادية.

وبينما تنحط القوة العثمانية، يشن شاه ايران هجوماً في العراق ويستولى على بغداد (١٧ يناير ١٦٢٤) ، ثم يستولى على جزء من كردستان. وتجر هذه الانتكاسة إلى ردود فعل مناوئة للحكومة في اسطنبول وكذلك في الولايات؛ ويصبح على القوات العثمانية أن تقاتل في أن واحد ضد الصفويين، بنجاح أحياناً، وضد المتمردين. ويرضيخ اباظة باشا، لكن تمردات تنشب في القرم (١٦٢٤ – ١٦٢٨) ، وفي روميليا وفي الاناضول (١٦٢٩) ، وفي مصر، واليمن ولبنان (١٦٣٠ – ١٦٣١). ولا تؤدى القلاقل إلا إلى زعزعة النظام السياسي: فإرسال القوات إلى مختلف الجبهات، والهبات المتعددة المنوحة للانكشارية تزيد الاعباء المالية الدولة التي يتعذر تخفيف وطاتها ؛ والرسوم والضرائب لا يتم تحصيلها إلا بصورة غير منتظمة، بينما تنخفض الايرادات المرتبطة بالتجارة الداخلية أو الخارجية. وعلاوة على ذلك، فإن تزويد المدن، خاصة العاصمة، بالمؤن، يشهد مصاعب خطيرة، وهو ما يؤدى إلى حفز ارتفاع اسعار المواد الغذائية وإلى مظاهرات للإعراب عن السخط من جانب السكان.

وعندئذ يبدو وكأن الحكومة العثمانية تتخلى عن الممارسة الفعلية السلطة. فالأشخاص الذين يمكنهم التحرك ينهمكون في نزاعات تنافسية، سعياً إلى أطماع مادية، لا مستقبل لها غالباً. ويالنظر إلى شخصية قوسيم سلطان والكيزلار اغاسى مصطفى، فإن الحريم، الذي يشكل الوسط السياسي المهيمن، يبدو عاجزاً عن

تحديد نهج يمكن أن يكفل، إن لم يكن بقاء الدولة غير المهدد، فعلى الأقل احترام السلطة.

مراد الرابع واستعادة سلطة السلطان

في سياق سياسي مرتبك، حيث يسعى كل مسئول كبير (صدر أعظم، باش – دفتردار، اغا من اغوات الانكشارية، الخ) إلى أن يخلق لنفسه زمرة بهدف تكوين جماعة ضغط أو قوة مقاومة، تؤدى صراعات الزمر إلى تشجيع حركات التمرد، الحادة إلى هذه الدرجة أو تلك، ولكن العنيفة غالباً. وهكذا تتميز بداية عام ١٦٣٢ في اسطنبول بحوادث جسيمة يكابدها صدران أعظمان متعاقبان : فالأول يسقط ضحية لتمرد من جانب الانكشارية والثاني يعدم بأمر من السلطان (١٨ مايو مرد الإمساك بناصية حكم الامبراطورية.

وبدعم من محمد باشا تابانياسى، الصدر الأعظم الجديد، الذى سوف يبقى فى منصبه قرابة خمس سنوات، واستلهاماً للملاحظات الانتقادية التى صاغها الكاتب كوتشى بك فى رسمالته، فإنه يضطلع بعملية صارمة تهدف إلى استعادة النظام. ذلك أن عدداً من المتمردين من بين السباهيين والانكشارية، وعدداً من المتحللين من مسئوليات وظائفهم ومن المتورطين فى فرض الاتاوات من بين موظفى الإدارة والقضاء (بمن فى ذلك شيخ الاسلام) سوف يجرى إعدامهم أو إبعادهم. ولا يستثنى القمع عدداً من افراد أسرة السلطان. كما أن جزءاً من القيادات الحكومية يجرى تجديده. وفى نحو عام واحد، يتم استعادة النظام واستعادة سلطة وهيبة السلطان، ويتم حكم الامبراطورية العثمانية. وهكذا، ففى بداية عام ١٦٣٣، إذ يؤدى حريق ضخم إلى تدمير اربعة اخماس اسطنبول واستثارة موجة من السخط تعبر عن نفسها بشكل خاص فى المقاهى (قهوة خانه)، يصدر السلطان

فرماناً يحظر استخدام القهوة (واستخدام التبغ) ويأمر باغلاق المقاهى، وهو أمر يسرى على الامبراطورية كلها ويستمر مفعوله طوال عهد مراد الرابع. وبعد ذلك بسنة، يصدر أيضاً أمرا باغلاق الحانات وحوانيت تناول المشروبات ويجرى حظر تناول النبيذ. وكانت هذه المحظورات موضع تطبيق صارم يسهر عليه السلطان شخصياً. كما يجرى تأكيد التزام افراد الطوائف غير المسلمة بارتداء ملابس مميزة؛ وفي يناير ١٦٣٥، يجرى اعدام الشاعر نافع، الذي اعتبر شعره هجائياً بشكل مفرط، وذلك لتعريضه ببعض العلماء.

وهكذا يظهر مراد الرابع بوصفه مستعيداً للفضائل الدينية والأخلاقية، في ذات الوقت الذي يظهر فيه بوصفه عاهلاً متشدداً. على أنه لا تعوزه الحكمة، فهو نفسه يكتب الشعر ويشجع نشاطاً فكرياً معيناً، وذلك بشرط ألاً يتجاوز الحدود التي رسمها. لكن السلطان قد نجح بشكل خاص في تنشيط ماليات الدولة بمصادرة الثروات التي تم الحصول عليها بشكل غير مشروع وبالاتجاه إلى اعادة النظر في سجلات الضرائب وبفرض وجوب الأداء المنتظم لها. وهو يصدر عدداً معيناً من الاحكام (قانون نامه) المتصلة بالادارة، خاصة الادارة المالية، للعاصمة وللولايات. وعلاوة على ذلك، فإنه ينتزع بغداد من الايرانيين ويعقد مع هؤلاء الأخيرين صلحاً يعود عليه بعدد من المزايا.

وعندما يموت مراد الرابع، في ٩ فبراير ١٦٤٠، تجد الامبراطورية العثمانية نفسها في وضع سياسي مؤات: فالسلم الداخلي سائد بالكامل تقريباً والاعداء الخارجيون مهزومون والعلاقات مع الدول الغربية الكبرى طيبة. وتشهد الامبراطورية عهد ازدهار قصير يتجلي في النمو الديموجرافي والاقتصادي للعاصمة. ولا نملك تعداداً لسكان المدينة، إلا ان التقديرات تذهب إلى أن سكانها قد زادوا إلى نحو ٢٠٠٠٠٠ نسمة، وهو ما يجعل من اسطنبول المدينة الأولى في أوروبا. ويتميز النشاط الاقتصادي الداخلي بأنه كثيف وسوف تنجح التجارة

الدولية في منافسة البنادقة والفرنسيين والانجليز والهوانديين؛ ففي تلك الاثناء يمر الفرنسيون بفترة ركود، إن لم يكن بفترة تراجع، وذلك بسبب المشكلات السياسية والدينية المثارة ساعتها في فرنسا، في حين أن البنادقة، الذين كثيراً ما تصبح حدودهم موضع نزاعات مع العثمانيين، سوف يرون تقلب انشطتهم التجارية بين الارتفاع والانحدار: على أن ذلك لن يقلل من كونهم الشريك (التجاري) الأول للمبراطورية. ومن جهة اخرى، فإنه يبدو أن مراداً الرابع قد اتجه إلى تخفيض للمبراطورية. ومن جهة اخرى، فإنه يبدو أن مراداً الرابع قد اتجه إلى تخفيض لقيمة القرش العثماني نحو عام ١٦٣٠ – ١٦٣٧، وهو تخفيض يُلْفَى في ربيع عام ١٦٤٠، بعد وقت قصير من موت السلطان.

والخلاصة أن حكومة مراد الرابع قد سمحت، إلى حين، باستعادة هيبة وقوة ورسوخ الامبراطورية العثمانية.

انحطاط الحكومة المركزية (١٦٤٠ – ١٦٥٦)

هذا الوضع لن يدوم طويلاً. فخليفة مراد الرابع، أخوه ابراهيم الأول (١٦٤٠ – ١٦٤٨)، الملقب بدلى (المخبول)، هو مريض عاجز، أكثر انشغالاً بشهواته الشخصية مما بشئون الدولة، التى تعود إلى يدى قوسيم، السلطانة الوالدة. على أن الأعوام الأولى للعهد تمر دون كثير من المصاعب أو الصدمات، وذلك خاصة بفضل الادارة الحكيمة من جانب الصدر الأعظم مصطفى باشا كمنكش قره (١٦٣٨ – ١٦٤٤). فهذا الأخير يجتهد في مواصلة عمل مراد الرابع، إلا أنه يضطر إلى مواجهة دسائس الحريم وأطماع بعض الشخصيات، كأستاذ ومستشار السلطان، حسين أفندى، الملقب بچينچى خوجا، المتمتع ببالغ الحظوة الدى والدة السلطان، والوزير الثاني يوسف، وتنتهى المنافسة إلى غير صالح الصدر الأعظم الذي يجرى عزله، ثم إعدامه (٣١ يناير ١٦٤٤).

وان يكون خلفاؤه رائعين بشكل خاص. والزمر تتكون وتتصادم، خاصة حول شن حرب كريت ضد البندقية، وهذه الحرب التي كان يريدها چينچي خوچا والتي كان مصطفى باشا كمنكش قره مناوئاً لها، لا تقود بشكل مباشر إلى نتائج حاسمة، وعلاوة على ذلك، فإن النفقات المخصصة لها تسهم، إلى جانب التبديدات التي ترجع إلى إسراف السلطان واختلاس ممتلكات وايرادات الدولة، في خراب الخزانة، ومن جديد تنشب القلاقل في الولايات، والانكشارية، الذين يحصلون على رواتب على الإطلاق، يتمردون ويتطاولون بشكل متزايد على القواعد التي تحكم وضعيتهم، ويحول بعض السباهيين تيماراتهم إلى مكيات شخصية، بينما تذهب تيمارات أخرى إلى محاسيب أو محظيات القصر.

وبعد خلع واعدام السلطان ابراهيم (٨ أغسطس ١٦٤٨)، سوف يؤدى صراع على النفوذ الى نشوب مواجهة بين قوسيم، والدة السلطان، ووالدة السلطان الجديد محمد الرابع (البالغ من العمر ست سنوات)، السلطانة خديجة طورخان؛ وبعد قهر قوسيم، يجرى قتلها خنقاً (١٦٥١). على أن الوضع لن يتحسن بالرغم من ذلك، لأن محاسيب جدداً يحلون محل المحاسيب السابقين: وسوف يتعاقب الرجال على منصب الصدر الأعظم بإيقاع سريع، وسوف يصبح شراء وبيع الوظائف شائعاً في مختلف مكاتب الادارة المركزية أو ادارة الولايات ومكاتب القضاء. وساعتها ستشهد الدولة العثمانية فترة درامية.

الصراعات على النفوذ

يقضى السلطان ابراهيم الأول وقته فى شهوات الحريم. وهو يتمتع بعدد آخر من المحظيات اللواتى يقدم لهن، علاوة على الهدايا القيمة، إيرادات ممتلكات الدولة، بل والتمتع بمناصب عليا فى الإدارة. ويبرز نفوذ شخصيات الحريم، السلطانات الوالدات، الخاصيكى، الأمين (كيزلار أغاسى) بعد اعدام الصدر

الأعظم مصطفى باشا كمنكش قره. فبين عامى ١٦٤٤ و ١٦٥٦ ، يتعاقب ثمانية عشرة رجلاً على منصب الصدر الأعظم، حيث يتم إعدام أربعة منهم وتنحية أحد عشرة آخرين عن مناصبهم وتنحى اثنين من تلقاء نفسيهما وموت واحد ميتة طبيعية، ويظهر التعاقب (السريع) نفسه فى الوظائف العليا الأخرى كوظائف شيخ الاسئلام (اثنا عشرة رجلاً خلال الفترة نفسها) والباش - دفتردار (ثلاثة وعشرون رجلاً) والقابودان باشا (ثمانية عشرة رجلاً) وحكام الولايات، بطبيعة الحال، حيث كانت مصر مستهدفة بشكل خاص وذلك بالنظر إلى الايرادات الهامة لمن يتولى عليها. وكل واحد من هؤلاء الاشخاص يكون زمرة من المحاسيب الذين يجرى منحهم مناصب أقل شأناً، إلا أنه لما كانت مدة البقاء فى الوظيفة محدودة فى أغلب الأحيان، بحسب الأهواء أو اشكال النفوذ الممارسة فى الحريم أو فى بيئته، فإن كل واحد يبحث عن انتزاع أقصى المغانم من المنصب الذى يشغله.

إلاً انه، حتى موت ابراهيم الأول، كانت الدولة ما تزال تبدو ذات مظهر لائق. فهى، من جهة، تتمتع بخزانة كان محمد الرابع قد ملأها وتستفيد من العمل الإيجابى الذى اضطلع به مصطفى باشا كمنكش قره. ومن جهة أخرى، فإن حرب كريت تبدأ بنجاحات مع الاستيلاء على مدن لاكانييه وريتيمو. وفي العاصمة، لا يحدث أي تحرك شعبى ولا أية حركة من جانب الطوائف. وتنشط التجارة بشكل جيد، كما أن تنظيم أحوال العملة الذي اضطلع به مصطفى قره تظهر آثاره، وتحتفظ الأسبرات والقروش الآن بقيمتها، وفيما عدا البنادقة بعد يونيو ١٦٤٥، فإن الأجانب لا يشكون من الوضع السياسي،

وفى المقابل، تتغير الأمور اعتباراً من عام ١٦٤٨: فقوسيم سلطانه، جدة محمد الرابع، تريد مواصلة ممارسة سلطتها، لكنها تصطدم بأم السلطان، خديجة طورخان. والحرب تنيخ بأعبائها على الخزانة، وايرادات هذه الأخيرة تتبدد، ويتعين اللجوء إلى تحايلات للتمكن من دفع منحة الجلوس الملكى السعيد للانكشارية، وذلك

بشكل خاص عن طريق مصادرة ثروات كثروة چينچى خوجا (أعدم فى عام ١٦٤٨). إلا أنه لا يمكن إرضاء الجميع: فعدد موظفى الحكومة يرتفع إلى أكثر من ١٠٠٠٠ شخص، أى بزيادة قدرها ٤٠٠٠٠ شخص عما كان عليه الحال فى عام ١٦٤٠، وتشير الميزانية الرسمية إلى عجز قدره ١٥٠ مليون أسبره، وتنشب تمردات بين صفوف رجال السراى والسباهيين الموجودين فى الحامية فى السطنبول.

وتحت ضغط الحاجة إلى المال، ينزل الصدر الأعظم أحمد باشا ملك بالتيمارات ضريبة استثنائية بنسبة ٥٠٪ (بدل اي تيمار) ويضاعف ضريبة الجيش (أوردو أكتشسى)، ويحول شراء وبيع الوظائف إلى نظام رسمى ويتجه إلى تخفيض تعسفى لقيمة العملة : فهو يأمر بسك قروش وأسبرات ذات عيار جيد ملزماً الحرفيين والتجار بقبولها وبأن يبادلوا السكين (عملة ايطالية) الواحد بـ ٢٦٠ أسبرة بدلاً من ١٧٠ (أو ١٢٠ أسبرة بدلاً من ١٠٠ للقرش (القديم))؛ كما يفرض دفع الرسوم والضرائب بعملة جيدة، ويؤدى هذا الإجراء إلى نشوب تمرد أهل الطوائف الذي يترتب عليه عزل الصدر الأعظم وقتل قوسيم سلطان (سبتمبر ١٦٥٠).

أما محاولة الصدر الأعظم أحمد باشا تارخونچو الرامية إلى إعادة تنظيم الإدارة وتنشيط الخزانة فهى تستثير الكثير من ردود الفعل من جانب المنتفعين من النظام الذين يتوصلون إلى عزل ثم اعدام الصدر الأعظم (مارس ١٦٥٣)، بينما تشهد ميزانية الدولة عجزاً قدره ١٧٠ مليون أسبره (برغم ارتفاع الايرادات إلى ٠٠٠ مليون أسبره)، ويجتهد العلماء من جهتهم فى السعى إلى التأثير على حاشية السلطان فى اتجاه نزعة محافظة ضيقة معارضة لكل إصلاح داخلى. وبعد ذلك بسنتين، يتعرض الصدر الأعظم مصطفى باشا إبشير هو أيضاً لمصير مأساوى. وتضطرب الاحوال المالية اضطراباً شاملاً. والتوصيل إلى دفع الرواتب الجنود،

يجرى اللجوء بشكل اساسى إلى مصادرة المتلكات وإلى سك اسبرات تحتوى من النحاس أكثر مما تحتوى من الفضة: تلك هى العملة المسماة فى اسطنبول به «العملة البوهيمية» أو به «عملة الحانات». ويؤدى تمردان متعاقبان من جانب الانكشارية وسكان العاصمة فى مايو ١٦٥٥ وفى مارس ١٦٥٦ إلى إطلاق العنان للإعدامات وللعزل والمصادرات، دون أن يتسنى مع ذلك تحسين الوضع. وفى الولايات، يتمرد السكان ضد الولاة والموظفين الفاسدين، أو أن الولاة أنفسهم يتمردون على السلطة المركزية، كما فعل حسن باشا، اباظة قره الذى يدشن تمرداً للجلالية فى وسط الاناضول.

وتضاف إلى كل ذلك الحرب مع البندقية. ففي مارس ١٦٥٠، كان أسطول البندقية قد أغلق مضيق الدردنيل، وفي يونيو من العام نفسه ينزل هزيمة قاسية بالأسطول العثماني الذي يثأر لنفسه في مايو ١٦٥٤. لكن العثمانيين الذين يتعرضون للهزيمة من جديد أمام الدردنيل في ٢٦ يونيو ١٦٥٦، يتخلون عن جزر ليمنوس وساموثراس وتينيدوس (يوليو – اغسطس ١٦٥٦). وهذه الهزيمة تستثير الذعر في اسطنبول حيث ترتفع اسعار المواد الغذائية بسرعة. ويتمكن الصدر الأعظم بصعوبة من إقناع السلطان، الذي هرب إلى أوسكودار، بالعودة إلى العاصمة (٣ سبتمبر ١٦٥١). وفي هذه الظروف بالتحديد، يلجأ السلطان، أو بالأحرى والدته، خديجة طورخان، إلى محمد كوپرولو، لتولى مهام الصدر الاعظم بالتحديد، يلجأ السلطان، أو

انحلال السلطة

كيف يمكن تفسير هذا الانحطاط الذى حل بالدولة العثمانية؟ لابد بادىء ذى بدء من التأكيد على أن هذه الأخيرة ليست بعد الدولة الدينامية التى عرفها القرن السادس عشر. فلم تعد هناك فتوحات، ومن ثم لم تعد هناك غنائم، وكانت

الإيرادات أقل، بينما كان يتعين مواصلة الاحتفاظ بجيش مكلف (ينتقل عدد العسكريين من ١٦٣٠، ومن ١٥٩٥ إلى ١٠٩٠ في عام ١٦٣٠، ومن ١٦٤٠ في عام ١٦٣٠، ومن ١٦٥٠ في عام ١٦٣٠، حيث في عام ١٦٣٠ إلى ١٦٣٠، في عام ١٦٥٠، ثم إلى ١٥٠٠ في عام ١٦٥٢، حيث يمثل الانكثنارية وحدهم ثلثي هذه الارقام). ويظل عدد التيمارات ثابتا، وعلى العكس من ذلك، لا يقل عدد الحائزين، وذلك بسبب تزايد محاسيب كبار الوجهاء: والمصادرات تخدم أيضاً وبشكل خاص في سد احتياجات الخزانة.

ومن جهة أخرى، فإن الظروف التى سادت فى القرن السادس عشر تتغير؛ فى حين أن العلاقات بين الناس وبشكل أوسع، بين القوى تتطور، وكان لابد للادارة العثمانية أن تتبع هذا التطور، وأن تتكيف، وأن تراعى ايضاً التغيرات الداخلية فى الولايات و من ثم أن تغير نصوص «القانون نامه». إلا اننا نلاحظ ان الجماعات السكانية، أو الفئات الاجتماعية أو المهنية المعنية لا تتمنى تغيير نصوص قانونية تشكل ضمانة لها. كما أن الموظفين لا يتمنون تغييرات يمكن أن تلزمهم بإعادة النظر فى تكوينهم وعاداتهم، بل وامتيازاتهم. وهكذا يصبح الوضع القائم ضرورياً، الكن هذا الحل السهل يستتبع تكلساً لا يمكن إلا أن يكون نذير شؤم.

وقد استوات هذه الحالة الذهنية على أوساط العلماء الذين لا يسعون إلى تجديد أو تحسين أساليب تعليمهم، وعلاوة على ذلك يمارسون محسوبية متزايدة الوضوح. وهكذا تتشكل في الولايات جماعات ضغط يكونها الاعيان الذين يتحد معهم الموظفون والذين يتعين عليهم الإذعان لرغباتهم بشكل مطرد، ذلك أن هؤلاء الاعيان – المنحدرين من صفوف التيماريين أو التجار أو أيضاً من صفوف كبار الموظفين – هم الذين يحوزون الممتلكات والثروات ومن ثم السلطة على الولاية وعلى السكان، والحال أن هذه «الإقطاعيات» تتزايد تحركاتها بقدر ضعف السلطة المركزية. والمتطلبات المالية للحكومة تنيخ بكلكلها على سكان المدن، لكنها تنيخ بثقل أشد على الفلاحين، الخاضعين لاتاوات مفروضة من جانب ملاك الأرض ومن جانب

الموظفين المدتيين أو العسكريين، وأحياناً ما يضطر الفلاحون إلى بيع أراضيهم، أو تركها لكى يصبحوا عمالاً زراعيين، أو الهرب إلى المدن، أو أنهم يشكلون ايضاً جماعات من الخارجين على القانون، وهكذا فإن الشطر الأول للقرن السابع عشر يشهد في الأناضول تطور الكثير من التمردات ذات الطابع الاجتماعي (الچلالية) في حين أن التمردات التي تنشب في سوريا وفي لبنان تتميز على نحو خاص بطابع سياسي أو ديني.

والواقع أن التغيرات السريعة والمتعددة في صفوف الحكومة وفي الإدارة لها آثار على عدد كبير من المناصب في العاصمة وفي الولايات، ولما كان على غالبية الموظفين تأمين تعيينهم عن طريق تقديم هدايا ترفية إلى هذا الحد أو ذاك، فإنهم يسمعون إلى انتزاع أقصى المغانم المالية من وضع لا يعرفون البتة ما إذا كان سوف يشهد استمراراً مديداً، وتنمو الرشوة في الإدارة : فلا الأعيان ولا حتى القناصل والتجار الأجانب، في «الثغور» البحرية أو النهرية، يترددون في اللجوء إلى هذا السمبيل للحصول على الكثير من المزايا،

ونتيجة لغياب سلطة معترف بها على رأس الامبراطورية ولغياب الصرامة والكفاءة في إدارة الدولة، فإن أسس الدولة تهتز : والإهمال في الشئون المالية، وشراء وبيع الوظائف القضائية والادارية، ومنح التيمارات ليس للعسكريين وإنما للمحاسيب هي شواهد حاسمة على هذا الانحطاط، ويسبب المصاعب المالية، يحصل الانكشارية على رواتب غير مجزية، أو أنهم، أحياناً، لا يحصلون على أية رواتب. وعلاوة على الاحداث العنيفة التي يتسببون فيها، فإنهم لا يراعون ضوابط وضعيتهم : العزوبة، التجنيد الأقل صرامة، الإقامة خارج الثكنات، بيع الوظيفة أو نقلها إلى احد الابناء، التدخلات في التجارة الصغيرة، مشاركة التجار أو الحرفيين، الخ، وبالنسبة لهؤلاء الأخيرين، فإنهم سوف يتمردون لأول مرة ضد الحكومة عندما يعتزم الصدر الأعظم مطالبتهم بدفع الضرائب والرسوم المختلفة

المفروضية عليهم بعملة جيدة، في الوقت الذي لم تعد توجد فيه في التداول غير عملة رديئة.

وتهتز هياكل الدولة: وهكذا، ففى المغرب، تصبح السيادة العثمانية، دون منازعتها منازعة فعلية، موضع اختزال الأهميتها بقدر ما أن السلطات المحلية تُمارس من حيث الجوهر من جانب ميليشيات من الانكشارية أو من جانب جماعات من القراصنة الذين يختارون واحداً من بينهم رئيساً، فى حين أن ممثل السلطان، بالرغم من لقبى الوالى والباشا، الا يعود غير رمز الصلات التى تربط ولايات الغرب بالعاصمة.

وعلى المستوى الديبلوماسى، تعتبر العلاقات طيبة مع فرنسا وانجلترا وهولندا، بل والبندقية حتى بداية حرب كريت: إذ يجرى تعيين سفراء دائمين فى العاصمة العثمانية، وفتح قنصليات فى الثغور الرئيسية حيث يتواجد التجار، مستخدمين أحكام الامتيازات احسن استخدام، وتضاف هذه التسهيلات المنوحة للأجانب إلى التحولات المفاجئة لتجارة الترانزيت الدولية فى الامبراطورية فاستخدام طريق رأس الرجاء الصالح من جانب الغربيين لنقل منتجات الشرق إلى أوروبا تبدأ آثاره فى الظهور.

على أن التجارة الدولية لا تمثل بعد غير جزء طفيف من العمليات التجارية الجارية في الامبراطورية العثمانية؛ والطلب الداخلي قوى دائماً، والهياكل التقليدية (القوافل، محطات الترحيل، الاسواق، روابط التجار) لا تختفي. ويكمن الأثر الوحيد في انخفاض معين لايرادات الجمارك وإفقار نقدى راجع إلى التلاعبات بالعملات العثمانية، والتي تفاقمت، اعتباراً من ١٦٣٠ – ١٦٤٠، من جراء ظهور تجارة عملة، وهي تجارة يسيطر عليها أوروبيون يستفيدون في بلادهم من الفضة «الأمريكية» التي يدفعون بها في اواخر القرن السادس عشر واوائل القرن السابع عشر، ثمن المنتجات الواردة من الشرق الأدني. لكن التجار الأوروبيين يبدأون عشر، ثمن المنتجات الواردة من الشرق الأدني. لكن التجار الأوروبيين يبدأون

أيضاً فى تصدير منتجات أنتجتها مجمل الصناعات الناشئة الغربية إلى الامبراطورية ولا يحتملون محاسبتهم بعملة منخفضة القيمة : فهم يمارسون المقايضة السافرة أو يطلبون الدفع لهم بعملة جيدة؛ ولما كانت العملة رديئة العيار قد أصبحت العملة السائدة فى الامبراطورية – فى العاصمة وفى الأناضول على الأقل – فإن التجار الغربيين، الايطاليين والفرنسيين، بل والهولنديين، يصدرون إليها عملات من هذا النوع ويجعلون منها مادة تجارة حقيقية.

وهكذا فإن ضعف السلاطين وانحطاط السلطة الحكومية وتزعزع استقرار المقاطعات والتمردات المحلية والمصاعب المالية والعجز عن احراز انتصار على البنادقة الذين كانوا مع ذلك اقل قوة من ذى قبل وبداية تغلغل الغربيين الاقتصادى، كل هذه العناصر تسهم فى جعل فترة اواسط القرن السابع عشر هذه لحظة درامية بالنسبة للامبراطورية العثمانية،

زمن آل کوپرولو (١٦٥٦ - ١٦٨٣)

يدشن تعيين محمد كوپرولو في منصب الصدر الأعظم فترة تزيد عن عشرين عاماً تتميز بالاستقرار الحكومي والتصحيح السياسي واستعادة الهيبة العثمانية. وقد شهدت هذه الفترة في السلطة محمد كوپرولو (٢٥٦١ – ١٦٦١)، ثم ابنه احمد فاضل باشا كوپر ولوزاده (١٦٦١ – ١٦٧١)، ثم صهره مصطفى باشا ميرزيفونلو قره (١٦٧٦ – ١٦٨٣) الذي سوف ينتهي توليه للصدارة العظمى نهاية مأساوية بعد فشل حصار ڤيينا (سبتمبر ١٦٨٣).

محمد کوپرولو (١٦٥٦ - ١٢٦١)

كان عمر محمد كوپرواو اكثر من سبعين عاماً عند تعيينه صدراً أعظم، وقد ولد السرة البانية (من أصل مسيحي؟) استقرت قرب ميرزيفون، في مدينة كوپرو

- التى اتخذ اسمه منها، والتى تسمى الآن وزير كوپرو -، وجند فى الديششرمه وتنقل عبر مختلف خدمات القصر. وقد ارتبط بخسرو بوسناك باشا - الذى سوف يصبح فيما بعد اغا الانكشارية، ثم صدراً أعظم - ، وشغل مناصب مختلفة فى إدارة الولايات، ثم فى اسطنبول، وأصبح والياً على ترابزون (تريبيزوند)، وتولى وظائف مختلفة فى الجيش أو الادارة، وأصبح فى نهاية الأمر والياً على طرابلس، وبعد تزكيته عند والدة السلطان، جرى تعيينه صدراً أعظم فى ١٥ سبتمبر ١٥٦٠، حيث قبل المنصب فى مقابل التمتع بسلطات كاملة،

والحال أن محمد كوپرولو، غير الشهير، والذى لا تربطه صلات عميقة بمختلف زمر اسطنبول، والنشيط، والعازم على اداء مهمته دون تهاون وعلى أن يعيد للحكومة سلطتها، ينقض بسرعة على القاضى زاده، وهم متطرفون دينيون، ويأمر بإعدام أحمد اباظة باشا المتهم بترك بوزچا آدا (تينيدوس) للبنادقة، ويقمع تمردأ قام به السباهيون، الذين يقوم من ثم بتطهير صفوفهم، ويحرز انتصاراً بحرياً موفقاً على اسطول البنادقة (يوليو ١٦٥٧)، وهو ما يسمح باستعادة بوزچا آدا وليمنوس (أغسطس وسبتمبر ١٦٥٧): وهكذا يتم تحرير المضائق من الحصار الذي فرضه البنادقة، بما ينقذ اهل اسطنبول من خطر المجاعة، بل والتمرد.

وبعد ذلك بوقت قصير، يجرى شن حملة ضد أمير ترانسلقانيا چورج الثانى راكوكشى، المتمرد على العثمانيين: وبعد قهره واجباره على الهرب، يجرى إحلال أكوس باركساى محله (يونيو - سبتمبر ١٦٥٨). وفي الوقت نفسه، ينشب تمرد بين صفوف السباهيين، المنزعجين من تدابير محمد كوپرولو الصارمة: والحال أن المتمردين الذين يقودهم حسن اباظة قره باشا، والقادمين من حلب، يتقدمون حتى غرب الأناضول ويخططون لاغتيال الصدر الأعظم. لكن هذا الأخير يرد بحذف أسماء عدة آلاف من السباهيين من الكشوف وبإعدام عدد معين من بينهم؛ وعلى الرغم من هزيمة منى بها الجيش العثماني في إلچين (ديسمبر ١٦٥٨)، فإن

المتمردين يتعرضون في نهاية الأمر للهزيمة ويتم إعدام قادتهم (فبراير ١٦٥٩)، ويجرى بشكل نشيط قمع تمرد في مصر وآخر في انطاليا (ربيع عام ١٦٥٩).

وسيراً على سياسة استعادة النظام في الامبراطورية، يتجه محمد كوپرولو إلى تطهير الأجهزة العسكرية والمدنية، منقضا على الجلالية أو الموظفين أو الضباط الذين يمارسون وظائفهم دون مسوغ مشروع، ودون سند رسمى، كما تتبدى صرامته في المجال المالي حيث يجرى الحد من النفقات الزائدة عن الحد وملاحقة المتلاعبين وإلزام حائزى التيمارات والزعامات من جهتهم بتجديد رخصهم في مقابل دفع ضريبة، ويجرى توريد الضرائب بصورة منتظمة، وإذا كان بالامكان في بداية الصدارة العظمى دفع رواتب الجنود بفضل قرض الزامي – ومضمون – مأخوذ من حائزى الثروات الضخمة، فإن الرواتب تدفع فيما بعد بشكل منتظم: وفي عام 1٧٧١ هـ (١٦٦٠ – ١٦٦١)، تستعيد ميزانية الدولة توازنها من الناحية العملية (إذ تبلغ الايرادات ٨٠٥ مليون اسبره بينما تبلغ النفقات ٩٣٥ مليون أسبره)، وهو ما يشهد على جهد ضخم في مجال تصحيح الأوضاع،

وفى خانة سلبيات الصدر الأعظم يجب إدراج الاعدام التعسفى لعدد معين من الشخصيات، وركود الحملة فى كريت، والتدابير المتخذة ضد التجار الفرنسيين فى اسطنبول بسبب العون الذى قدمته حكومة لويس الرابع عشر إلى البنادقة، وخلال وزارته نشب أعظم حريق فى اسطنبول تسبب فى موت ٠٠٠٠ شخص وتدمير ١٨٠٠٠ منزلاً و ٣٠٠٠ قصر (يوليو ١٦٦٠). وبالمقابل، فإنه قد شجع على بناء مسجد يينى والده (أول مسجد كبير يبنى فى اسطنبول منذ بناء مسجد السلطان أحمد الأول، وقد انجز فى اكتوبر ١٦٦١) وأمر هو نفسه ببناء عدد من المنشئات الدينية وإصلاح دفاعات الدردنيل. وأخيراً، فإنه، قبل موته (٣١ اكتوبر ١٦٦١)، تمكن من إقناع السلطان بخلافة ابنه احمد فاضل باشا له فى منصب الصدر الأعظم، وهو ما سمح لهذا الأخير باداء دوره من الناحية العملية منذ سبتمبر

إن محمد كوپرولو، الذى اتهم أحياناً بالقسوة وبالصرامة الزائدة عن الحد وبالانعدام الكامل الرحمة (أمر بشنق البطريرك پارثينيوس بدعوى تخابره مع الروس)، كان مع ذلك موضع ثناء من جانب الكتاب المعاصرين وغير قليلى الشأن، كنعيمه، والواقع أنه كان قد نجح، في سنوات قليلة، في تصحيح وضع لم يكن من شأنه، منذ موت السلطان مراد الرابع، غير التردى وجر الدولة العثمانية إلى حافة الهاوية.

أحمد باشا فاضل کوپرولو زاده(۱۲۲۱ – ۱۲۷۱)

كان أحمد باشا فاضل، المواود في عام ١٦٣٥، قد تلقى دراسات راسخة في مختلف مدارس اسطنبول، وتولى فيما بعد التدريس فيها، ثم التحق بالادارة وبعد أن اصبح والياً على أرضروم، صار والياً على دمشق حيث رد الدروز وعائلتي معن وشهاب إلى رشدهم.

وعلى الرغم من أن الجانب الرئيسى من أنشطة احمد فاضل باشا كان منصباً على الشئون الخارجية، فإنه لم يتجاهل مع ذلك المشكلات الداخلية. فهو، مواصلاً سياسة ابيه، يمارس سلطة جد حازمة على مسئولى الادارة ويحافظ على الانضباط المالى السابق. على أنه أقل قسوة، وعلى الرغم من أن عدداً من الإعدامات قد حدث خلال وزارته، وهى واحدة من أطول الوزارات عمراً فى التاريخ العثمانى، فإنه قد تمتع بسمعة طيبة جداً. وبينما كان مايزال على قيد الحياة، أشاد المؤرخون العثمانيون بخصاله كرجل دولة وراع للكتاب وللفنانين، ويرجع الفضل اليه فى إنشاء المكتبة التى تحمل اسم كوپرولو والتى أصبحت إحدى أهم المكتبات التاريخية فى اسطنبول.

وخلال حكمه أيضاً تفجرت قضية سابًاتاى زيقى، فهذا اليهودى من سميرن والمواود نحو عام ١٦٦٦، بعد رحلة إلى الشرق، المسيح

الجديد. وهو ينجح فى اجتذاب عدد كبير من المشايعين له فى الامبراطورية وخارجها، وهو ما يجر عليه عداوة اليهود الأرثوذكس، بدءاً بالحاخام الأكبر. ويروج هؤلاء الأخيرون بشائه شائعات تدفع الصدر الأعظم إلى دعوة ساباتاى زيقى إلى الاجتماع به، ثم إلى الأمر بحبسه فى احد سجون اسطنبول، وفيما بعد إلى نفيه إلى ادرنه. وعند تحقيق الديوان معه، يجرى تخييره بين إعدامه واعتناق الاسلام. وهو يختار اعتناق الاسلام، لكنه يواصل دعوته التى لابد لها، بحسب تصوره، أن تقود إلى اعتناق المسلمين لليهودية؛ ومهما يكن من أمر، فإنه يدعو مشايعيه، الذين أصبحوا هم ايضاً مسلمين، إلى أن يتمسكوا سراً بالإيمان بتفوق اليهودية. وبعد عودة ساباتاى زيقى إلى اسطنبول، إثر التماس من يهود العاصمة، يجرى ترحيله الى بيرات، فى البانيا، حيث يموت فى عام ١٦٧٥ أو ١٦٧٦. وتواصل شيعته الحياة من بعده، خاصة فى سالونيك؛ وهى أصل الدونمة (اليهود الذين اعتنقوا الاسلام) الذين عرفوا قدراً من النجاح فى سالونيك وفى اسطنبول.

الشئون الخارجية

لم يكرس محمد كوپرواو الجانب الرئيسى من أنشطته للمشكلات الخارجية، فيما عدا رفع الحصار عن الدردنيل والذى كان البنادقة قد فرضوه وتشييد قلعتين منيعتين على ضفاف المضيق (كوم كاله وسد البحر، ١٦٥٩ – ١٦٦١). وخلافاً لذلك، فإن أحمد فاضل باشا ينكب على المشكلات الخارجية بشكل شبه متواصل إلى حد ما، وقد تمثل أحد أعماله الأولى فى حل مسالة ترانسلقانيا، حيث تلعب النمسا دوراً هاماً. ودعماً للعاهل الجديد، ميشيل آپافى (١٦٦٢)، يشن العثمانيون هجمات ضد الحصون النمساوية، ثم، بعد سلسلة من النجاحات والانتكاسات، يعقدون صلحاً (معاهدة واسوار – إيزينبيرج، ١٠ اغسطس ١٦٦٤) التى تحقق مطالبهم.

وعندئذ يصبح بمقدور أحمد فاضل باشا توجيه جهوده صوب الفتح الكامل لجزيرة كريت، دون نسيان دالاماتيا حيث ينخرط البنادقة والعثمانيون فى مناوشات متبادلة. ويبدو أن البنادقة قد تقدموا فى عام ١٦٦٤ بعروض صلح، لكن هذه العروض قوبلت بالرفض. وعندما ينهمك العثمانيون على نحو سافر فى استعدادات تهدف إلى الهجوم النهائي على كانديا، يتقدم البنادقة بعروض جديدة، وهي عروض يرفضها مرة اخرى الصدر الأعظم الذى يطالب بتسليم كانديا. وفى مايو ١٦٦٦، يجرى شن الحملة العثمانية انطلاقاً من الموره، وفى ٣ نوڤمبر يهبط احمدفاضل باشا فى لا كانييه؛ وتظل محاولتان لعقد الصلح فى اواخر عام ١٦٦٦ وفى عام ١٦٦٧ بلا جدوى؛ وأخيراً ، وبالرغم من التعزيزات الفرنسية والألمانية، يقترح فرانشيسكو موروسيني، قائد كانديا، فى اواخر شهر اغسطس ١٦٦٩ مناقشة شروط تسليم الموقع، وفي ٢٧ سبتمبر ١٦٦٩، يدخل العثمانيون المدينة. ويتسنى البنادقة الاحتفاظ بسودا وكارابوسا وسبينالونجا فى الجزيرة، كما يحتفظون بكليساً، على حدود البوسنة.

وهكذا فقد تطلب الأمر من العثمانيين أربعاً وعشرين سنة للاستيلاء على الجزيرة واستكمال سيطرتهم على شرقى البحر المتوسط: ولا يضيف ذلك شيئاً إلى مجدهم. وعندما يعيد القيس مولين، البايل (القنصل) الجديد، تسيير مؤسسات وشئون البنادقة، أكان ذلك في القسطنطينية أم في الموانيء العثمانية الاخرى في عامي ١٦٧٠ و ١٦٧١، يبدو أن صفحة قد طويت. والواقع ان خمس سنوات من السلم سوف تميز عندئذ العلاقات بين البنادقة والعثمانيين على أن ذلك لا يعنى مع ذلك أن هذا السلم كان خالياً من الحوادث، وذلك خاصة بسبب القراصنة واصوص البحر البربر الذين يهددون بشكل محسوس ملاحة البنادقة في «الخليج»، اي في البحر الأدرياتي، على الرغم من الأوامر الصادرة، بعد عام ١٦٦٩، من جانب الباب ضد القراصنة.

وعلى جبهة أخرى، يسعى الصدر الأعظم إلى الاستفادة من التنافسات بين قوزاق الدنيير والقوازق الزابوروج، حيث كان الأوائل يتمتعون بمساندة السلطان وخان القرم، بينما كان الأخيرون يتمتعون بمساندة ملك بولندا (١٦٦٩).

وبعد تحرره من الهموم الكريتيه، ينقلب احمد فاضل باشا على پولندا؛ وبمساعدة من قوزاق الدنيير، في اغسطس ١٦٧٢، يستولى على قلعة كامينيتس ويدشن حصار القوف؛ ويطلب ملك پولندا الصلح، لكن الدييت (المجلس التشريعي) البولوني يعتبر شروط الصلح غير مقبولة، وهو ما يستتبع حملات عثمانية جديدة سنوية من عام ١٦٧٣ إلى عام ١٦٧٦، تقود إلى توقيع چان سوبيسكي، ملك پولندا الجديد، صلح زوراڤنو (٢٧ اكتوبر ١٦٧٦): ويضع هذا الصلح اوكرانيا وپودوليا تحت سيطرة الاتراك؛ وبعد ذلك بأيام قلائل، في ٣ نوڤمبر ١٦٧٦، يموت أحمد فاضل باشا من جراء أزمة استسقاء ترتبت على إفراطه في الشرب.

وتقام علاقات مع قيصر روسيا والاحظ في عدة مناسبات إرسال سفير روسي إلى القسطنطينية في اعوام ١٦٤٠ و ١٦٦١ و ١٦٦٨ وإثر توقيع معاهدة وارسو، يحصل السفير الامبراطوري ليسلي في أغسطس ١٦٦٥ على فرمان مناسب للتجارة النمساوية، وهو ما يسمح بتحريك تجارة صعغيرة عن طريق الدانوب، وإن كان الجانب الرئيسي منها لا يبدو أنه تجاوز مدينة روستشوك؛ وقد جرت محاولة للتواجد في القسطنطينية نحو الفترة نفسها، ولكن دون أن تكلل بالنجاح؛ على أن النمساويين لا يكلون عن المحاولة : ويصل الأمر إلى حد إنشاء شركة المشرق، التي ظلت قائمة حتى عام ١٦٧٥؛ فحرب التحالف المقدس سوف تكون قاتلة بالنسبة لها.

وفيما يتعلق بالعلاقات مع الغربيين، فسوف تخيم عليها سحب قليلة، كما أن الفرنسيين سوف يكونون أحياناً عرضة لتدابير انتقامية، وذلك بسبب العون المقدم بشكل متقطع للبنادقة في كريت، ومن جراء ذلك فإن چان دولاهاي، السفير من عام ١٦٣٦ إلى عام ١٦٦٠، سوف يواجه مصاعب كثيرة؛ وموقفه لا يسهل الأمور

وعداوة آل كوپرولو تجر عليه مكابدات يضطر هو نفسه وابنه إلى الشكوى منها. وهو يغادر القسطنطينية غير مأسوف عليه وفي عام ١٦٦٠ فقط، وليس قبل ذلك، سوف يجرى تعيين ابنه دينيس سفيراً وكان على هذا الأخير العمل على استعادة العلاقات مع الاتراك والحصول التجار الفرنسيين على تخفيض لرسوم الجمارك من ٥٪ إلى ٣٪. لكن علاقاته المتوترة مع الصدر الأعظم وإرسال تعزيزات فرنسية إلى كريت قبل وقت قصير من سقوط الجزيرة، والذي اعتبره الاتراك إهانة لهم، تحول دون حصولهم على تجديد للامتيازات. وبعد ذلك بوقت قصير، فإن مهمة رسول عثماني، هو سليمان أغا، في باريس في عام ١٦٦٩، تنتهي إلى الفشل. أما السفير الجديد، المركيز دو نوانتيل، الذي وصل في عام ١٦٧٠، فهو يبدأ بالاصطدام بأحمد فاضل باشا، لكن العلاقات تأخذ في التحسن شيئاً فشيئاً و، عن طريق التمويلات، يتم التوصل في عام ١٦٧٠ إلى تجديد الامتيازات، مع تخفيض للرسوم الجمركية. وباستثناء حوادث جد قصيرة، فإن العلاقات بين تخفيض للرسوم الجمركية. وباستثناء حوادث جد قصيرة، فإن العلاقات بين العثمانيين والفرنسيين سوف تصبح منذ ذلك الحين طيبة.

أما الإنجليز، فهم يتمتعون بميزة أنهم لم يكونوا في أي وقت من الأوقات في نزاع مع العثمانيين، وهو ما لا يمنع أن تجارهم في اسطنبول قد تعرضوا في فترات معينة من فترات كراهية الأجانب النشيطة لبعض المنغصات، خاصة على شكل إهانات. على أن امتيازاتهم يجرى تجديدها دون أية مشكلة؛ وتلك هي الحالة بوجه خاص في عام ١٦٦٢ وفي عام ١٦٧٤، وتستفيد شركة المشرق [الانجليزية] من انحدار شأن البنادقة ومن الصعوبات التي يواجهها الفرنسيون، ومن جهة أخرى يجد الإنجليز منافسين لهم في شخص الهولنديين، جيدى التنظيم، والذين يبدون عازمين، نحو أواسط القرن السابع عشر، على فرض أنفسهم على السوق العثمانية؛ وهم يتمتعون بوكالات تجارية في الثغور الرئيسية وتتم أكثر عملياتهم في مجال تجارة الجملة في ازمير (سميرن)؛ وفي عام ١٦٦٨، يحصلون على تجديد لامتيازاتهم مع مزايا مماثلة لتلك المنوحة للانجليز.

وهكذا، فعلى مستوى الشئون الخارجية، تبدو وزارة احمد فاضل باشا مؤاتية بحكم النجاحات العسكرية والديبلوماسية التي حققتها، وعندئذ تشهد الدولة العثمانية أوسع توسع لها وتسيطر دون أية عقبة على مجمل شرقى حوض البحر المتوسط. على أنها لم تعد القوة الرهيبة التي كانت في القرن السادس عشر، حتى وإن كان مايزال بوسعها الإيهام بذلك.

مصطفى قره باشا والاخفاق امام ڤيينا (١٦٧٦ - ١٦٨٨)

ينحدر مصطفى باشا ميرزيفونلو قره، خليفة أحمد فاضل باشا فى منصب الصدر الأعظم، من أصل تركى، وقد ربى فى عائلة كوپرولو التى يدين لها بعمله فى الادارة العسكرية أو لدى السلطان محمد الرابع. وإذ جرى تعيينه فى منصب الصدر الأعظم فى ٣ نوڤمبر ١٦٧٧، فإنه سوف يحتفظ بهذا المنصب دون انقطاع حتى إعدامه فى ٢٥ ديسمبر ١٦٨٨. ولما كان اكثر اهتماماً بمسائل السياسية الخارجية وخاصة بالحرب ضد النمساويين مما بالمشكلات الداخلية، فإن مصطفى قره باشا، الشخصية الطموحة، المتسلطة، ولكن المحبة للمال حباً جماً والتى تكره الاجانب كراهية عميقة، ينزل بالسفراء وبالتجار الأجانب الإهانات والغرامات الثقيلة، متذرعاً بأبسط حادث لخلق مصاعب لهم.

وهو، من جهة اخرى، يزيد الأعباء الضريبية الاستثنائية المفروضة على الولايات سعياً إلى تأمين الإمكانات المالية اللازمة لتوطيد الوجود العثمانى على التخوم الشمالية للامبراطورية، في مواجهة الروس والبولونيين والنمساويين. وبين عامي ١٦٧٦ و ١٦٨١، يخوض مصطفى قره باشا حملات، قليلة التوفيق عموماً، ضد الروس في اوكرانيا. ويؤدى صلح رادزين الذي تم التوصل اليه في فبراير مارس ١٦٨١ مع الروس إلى تكريس تراجع خط الدفاع العثماني على الدنيير والبج، والاعتراف بالقيصر عاهلاً لروسيا، وبحقه في حماية الكنيسة الأرثوذكسية في القدس وبإنشاء بطريركية ارثوذكسية في موسكو، وسوف تنجم عن كل ذلك

مطالبات الروس بحماية أرثوذكس الامبراطورية العثمانية، ونزاعات مع بطريرك القسطنطينية.

لكن المجر بشكل خاص هي التي تستحوذ على اهتمام مصطفى قره باشا. فبعد اعترافه بتوكولي ملكاً لهذا البلد في عام ١٦٨٨، يقوم منذ بداية عام ١٦٨٨، سعياً إلى درء أي غزو نمساوى، بتجهيز جيش قوى موجه إلى توطيد السيادة العثمانية على المجر والاستيلاء على قيينا بهدف إزالة أي خطر قادم من الغرب. والحال أن حصار قيينا، الذي بدأ في ١٤ يوليو ١٦٨٨، يجرى رفعه في ١٢ سبتمبر، وهذا الإخفاق يقابل بالاستياء الشديد في القسطنطينية، دون أن يعتبر مع ذلك كارثة. وبالمقابل، فإنه قد ترك صدى ضخماً في اوروبا الغربية، حيث جرى الاحتفاء على نحو خاص، علاوة على الاحتفاء بالانتصار على المسلمين، بالعون الفعال الذي قدمه چان سوبيسكي، ملك بولندا. ورغم درء الخطر العثماني، فإنه لم يجر سحقه مع ذلك. وعلى الجانب التركى، بعد الهزيمة، يرتد الجيش للانقضاض يجر سحقه مع ذلك. وعلى الجانب التركى، بعد الهزيمة، يرتد الجيش للانقضاض على المجر، وبعد هزيمته مرة أخرى، يتخذ الصدر الأعظم من بلجراد مشتى لجنوده حيث يعد لحملة جديدة في الربيع التالى، لكن خصوم مصطفى قره باشا في اسطنبول يتوصلون إلى إقناع السلطان محمد الرابع بإزالة الصدر الأعظم؛ ويجرى إعدام هذا الأخير في آندرينوبل في ٢٥ دسممر ١٨٦٨.

وعلى الفور يحل محل مصطفى قره باشا القائمقام ابراهيم قره باشا، الذى كان قد خدم فى الادارة المدنية والعسكرية؛ وكان بوجه خاص أميرالا كبيراً و ، بوصفه قائمقاماً (نائباً للصدر الأعظم)، كان يدير شئون الدولة عندما كان مصطفى قره باشا يقود الحملات بعيداً عن العاصمة.

الا مبراطورية تواجه المصاعب (١٦٨٤ – ١٦٩٩)

أدى الاخفاق العثماني أمام فيينا إلى إيقاظ الرغبة في اوروبا في الاستفادة من الحدث وإنعاش آمال عظيمة في الانتقام من الاتراك الذين ساد الاعتقاد بأن

هذه الهزيمة قد أنهكتهم، وهكذا يجرى بشكل جد سريع تشكيل ائتلاف بين الخصوم الرئيسيين للعثمانيين (شتاء ١٦٨٣ – ١٦٨٤): النمساويين والروس والبولونيين الذين تنضم اليهم الحكومة الپاپاوية، ثم البندقية. وتنتهى الحملات الأولى للائتلاف بإحراز نجاحات فى المجر وفى ترانسلڤانيا وفى الموره، لكنها تنتهى بإخفاقات فى پوبوليا وفى البوسنه. أما البنادقة، بوجه خاص، فهم يحتلون شبه اجمالى الموره ويستولون على أثينا (٢٥ سبتمبر ١٦٨٧)، التى يترتب على حصارها تدمير جزء من پارثينون؛ وإذا كانوا قد استولوا علاوة على ذلك على دولسينو وكاستيلنوڤو، فإنهم يفشلون فى فتح أوبييه.

واتوفير متطلبات النضال ضد خصومها، تضطر الدولة العثمانية إلى المطالبة بإسهامات ضخمة (إمداد - إى سفريه) من جميع ولايات الامبراطورية. وتعانى العملة العثمانية من صدمة الأحداث العسكرية: فالاسبرات والقروش تحتوى على المزيد والمزيد من النحاس. وبعد ضياع اوفين (بودين، ٢٢ سبتمبر ١٦٨٦)، يجرى بموجب إجراء عام فرض ضرائب على جميع مدن الامبراطورية ذات مبالغ ضخمة وذلك لتمويل احتياجات الحملة؛ وتتعرض ايرادات ضياع السلطان وأفراد العائلة الامبراطورية لضربة شديدة، ويضطر السلطان إلى السحب من أرصدته الشخصية؛ وبسبب جفاف غير عادى، في عام ١٦٨٧، يحدث عجز كبير في المحاصيل الزراعية، وترتفع الأسعار، ويهجر عدد من الفلاحين قراهم ويشكلون عصابات نهب؛ ويتمرد الجنود المحرومون من الرواتب ومن الامدادات الغذائية ويزحفون على اسطنبول،

وفى العاصمة، يقرر كبار رجال الدولة خلع السلطان محمد الرابع، غير المدرك للأحداث الخطيرة الدائرة فى الامبراطورية، وإحلال أخيه سليمان الثانى محله (٨ نوڤمبر ١٦٨٧). ولا يكفى ذلك لتهدئة الانكشارية الذين يقومون فى بداية شهر مارس ١٦٨٨ باجتياح القصر الامبراطورى، وقتل الصدر الأعظم ونشر الفوضى

فى اسطنبول حيث تؤدى تجاوزاتهم إلى تصدى السكان لهم، وعندئذ يقرر السلطان التحرك؛ ويتمكن الصدر الأعظم الجديد، بكرى مصطفى باشا تكيرداغلى، من التغلب على المتمردين واستعادة السكينة فى العاصمة، لكن التمرد يجتاح الولايات ايضاً.

وفى سبتمبر ١٦٨٨، يستولى النمساويون على بلجراد، وهو ما يؤدى إلى تفجير تحرك نشيط ضد السيطرة العثمانية فى صربيا وفى بلغاريا وفى ترانسلڤانيا. وبتشجيع من المندوب الهولندى فى اسطنبول، تعرض الحكومة العثمانية على النمسا وعلى البندقية مقترحات صلح، تنتهى إلى الفشل (فبرايريونيو ١٦٨٨). ويتفاقم الوضع بسرعة لأن النمساويين يستأنفون الهجوم ويتغلغلون فى مقدونيا، بينما يواصل البنادقة فتحهم المورة، وتتزايد المصاعب المالية: وعندئذ يجرى سك عملة من النحاس، هى المانغير، التى يقصد بها أن تحل محل الأسبرة، التى كانت قد فقدت قيمتها النقدية بالكامل تقريباً، ويجرى تحريك الضرائب المفروضة على المشروبات والتبغ، كما يجرى اتخاذ تدابير ضريبية أخرى،

وسعياً إلى ايجاد علاج لوضع صعب، يعين السلطان في منصب الصدر الأعظم مصطفى فاضل كوپرولو زاده باشا، شقيق الصدر الأعظم الأسبق أحمد فاضل باشا، الذي يمكن لاسمه ان يكون ضمانة لتصحيح الأوضاع (٢٥ أكتوبر ١٦٨٩). ويبدأ مصطفى فاضل بإلغاء بعض الضرائب الاستثنائية، خاصة تلك التي تؤثر على مسيحيى روميليا، والحد من النفقات المدنية للدولة. وخلال صيف عام ١٦٩٠، ينخرط في حملة ضد النمساويين، ويسترد نيش (٩ سبتمبر ١٦٩٠)، ثم سمندريه (٧٧ سبتمبر) وبلجراد (٨ أكتوبر). وخلال رحلة عودته إلى اسطنبول، يلتزم بأن يسهل عودة الفلاحين الذين طردهم النمساويون إلى أراضيهم وبإعادة الثقة إلى الصربيين وإلى القالاشيين وبتعيين رجال ادارة اكثر كفاءة وأكثر نزاهة. وفي اسطنبول، يسعى إلى تعزيز اصلاحات تهدف إلى اصلاح وتحسين سير عمل

الادارة، وإلى تشجيع فرض الرقابة على عمل موظفى الولايات عن طريق انشاء مجالس للأعيان. وتحدث استعادة حقيقية للسلطة الحكومية، خاصة سلطة الصدر الأعظم الذي ينجح، عند موت السلطان سليمان الثاني، في فرض مرشحه، أحمد الثاني.

ويرتقى السلطان الجديد العرش فى ٢٢ يونيو ١٦٩١ ويصدر قراراً بإبقاء مصطفى فاضل فى منصبه. وفى يوليو ١٦٩١، يستأنف هذا الأخير الهجوم ضد النمساويين سعياً إلى استعادة بودين. لكنه خلال معركة قرب سالانكامين يلقى الموت وتتعرض القوات العثمانية للهزيمة. وعندئذ يبدو جهد الإصلاح الذى اضطلع به الصدر الأعظم مهدداً، ذلك أن خلفاءه ادنى قيمة منه بكثير. والحال أن السلطان أحمد الثانى (١٦٩١ – ١٦٩٥)، وهو شخصية محدودة الملكات، يجد نفسه عاجزاً عن توجيه شئون الدولة، ناهيك عن مواصلة تطبيق اصلاحات مصطفى فاضل باشا. وبدعم من الانجليز والهولنديين، يجرى الانخراط فى محادثات صلح جديدة فى عام ١٦٩٣، إلا أنها تفشل بسبب تشدد السلطان. ويموت أحمد الثانى فى ٢ فبراير ١٦٩٥؛ ويخلفه الابن الاكبر لمحمد الرابع، مصطفى الثانى، الذى سوف يواصل الحكم حتى عام ١٧٠٣؛

والحال أن مصطفى الثانى، وهو رجل يتمتع بشخصية قوية، ينجح فى الامساك بزمام الموقف. فهو يضغط النفقات ويزيد الضرائب المفروضة على التبغ والبن، ويخفض مرتبات الموظفين، ويجند جنوداً جدداً، ويعيد بناء الاسطول، ويصدر عملات ذات عيار جيد، ويتم إحراز عدد من النجاحات في عامى ١٦٩٥ و ١٦٩٦: إذ تتم استعادة شيومن البنادقة المهزومين في اليونان، على أن الروس، الذين كان قيصرهم أنذاك هو بطرس الأكبر، يستولون على أزوق في عام ١٦٩٦. ويتعرض العثمانيون بوجه خاص لهزيمة جد قاسية في زينتا، على تخوم صربيا والمجر، في مواجهة النمساويين (١١ سبتمبر ١٦٩٧). ويحل حسين باشا عمچازاده، وهو فرد تخر من افراد عائلة كوپرولو محل الصدر الأعظم محمد باشا المظ، الذي يموت في ساحة المعركة.

ولما كان الجيش عاجزاً عن استئناف الهجوم، فإن حسين باشا يشرع في مفاوضات صلح من خلال وساطة سفيرى انجلترا وهولندا، وهو صلح كان النمساويون هم أيضاً يتوقون اليه، وذلك لأنهم كانوا مشتبكين آنذاك مع الفرنسيين. والحال أن المحادثات التي تبدأ في يوليو ١٦٩٨، تؤدى في ٢٦ يناير ١٦٩٩ إلى توقيع صلح كارلوڤيتز مع النمساويين والبنادقة والبولونيين؛ ويوقع الروس عليه في ١٥ يوليو ١٧٠٠.

وقد أمكن القول، عن حق، بأن هذه المعاهدة كانت أول معاهدة غير مؤاتية يوقع عليها العثمانيون. فالواقع أن هؤلاء الأخيرين يفقدون تقريبا إجمالى المجر وترانسلڤانيا اللتين تعودان إلى النمساويين، إلا انهم يحتفظون ببانات تيميسوار؛ بينما يحصل البولونيون على بودوليا وغرب اوكرانيا، ويظل البنادقة حائزين للمورة وكورنثة وجزيرة سانت — مور وعدد معين من الأماكن في دالماتيا والبوسنة، إلا انهم لا يستردون شيئاً في كريت. أما المدن والأقاليم، التي كانت تدفع الجزية في السابق للعثمانيين وصارت منذ ذلك الحين تحت سيطرة دول أخرى، فهي تتوقف عن دفع هذه الجزية. وفيما يتعلق بالروس، فإنهم يحصلون على أزوڤ، في القرم، وعلى جزء من اوكرانيا يمتد الى نهر الدنيستر ويتسنى لهم التوسع حتى الكوبان.

وترمز معاهدة كاراروڤيتز إلى بداية التراجع العثماني في أوروبا، وسوف تستقيد جميع الدول الأوروبية الكبرى من هذا التراجع البطىء، ولكن الذي لاراد له. ومنذ ذلك الحين تصبح الحدود العثمانية مفتوحة للتغلغلات ولأشكال النفوذ الأجنبي على حد سواء. فعلى مستوى العلاقات الخارجية، يتحول اتجاه الريح: إن الدولة العثمانية تكف عن إملاء قانونها كما تكف عن فرض قراراتها؛ وهي تضطر، خلافاً لذلك، إلى الاتفاق مع خصومها، عندما لا يكون عليها بعد الانعان لمطالبهم. وعلاوة على ذلك، فإن قادماً جديداً يبرز على المسرح بشكل ضاغط باطراد: فالامبراطورية الروسية، التي أصبحت سيداً لجزء كبير من أوكرانيا، هي الأن جار

للامبراطورية العثمانية أولاً في بيسارابيا، ثم على طول المنطقة التي يحتلها خانات القرم، التابعون للاتراك، والحال أن التدابير التي اتخذها القيصر بطرس الأكبر في اواخر القرن السابع عشر لها هدف محدد: الوصول إلى ضفاف البحر الأسود، وهو ما يجسده الاستيلاء على أزوق، والذي اعترف به الاتراك في عام ١٧٠٠. وأخيراً فإن الانجليز والهولنديين يتدخلون كوسطاء في مفاوضات الصلح ويحصلون، شأنهم في ذلك شأن الفرنسيين، على تجديد لامتيازاتهم بل وعلى تحسينات تتعلق بأنشطتهم التجارية.

وهكذا تصبح الهزائم العسكرية والتنازلات الاقليمية والديبلوماسية علامات على أن الهيمنة العثمانية تبدأ في الكف عن أن تكون مطلقة الى ذلك الحد الذي كانت عليه قبل ذلك بقرن.

المشكلات الاقتصادية

من المؤكد أن المصاعب السياسية والعسكرية قد ناخت بكلكلها على الوضع الاقتصادى والاجتماعى للدولة العثمانية. وعلاوة على ذلك، فإن الامبراطورية، على الرغم من أنها تؤلف كياناً جغرافياً وبشرياً وسياسياً واقتصادياً هائلاً، ليست فى مأمن من الانقلابات والتطورات التى تحدث فى أماكن أخرى من العالم. إنها تمثل فى حد ذاتها منتجاً ومستهلكاً من بين أكثر المنتجين والمستهلكين أهمية فى العالم، لكن هذا الإنتاج يتميز، فى جميع المجالات، بطابع جد محلى، والاستهلاك، باستثناء اسطنبول وعدد من المدن الكبرى، يتم فى موقع الإنتاج وفى الوسط المجاور بشكل مباشر. وقد أدت النفقات العسكرية المترتبة على الحروب مع ايران ومع البندقية ومع التحالف المقدس إلى نتائج مالية وضريبية: تخفيضات لقيمة العملة، ضرائب اضافية، رسوم استثنائية، تخلف عن دفع المرتبات، سك عملات ذات عيار ردىء. والانكشارية، المندفعون دائماً إلى الرد، يتمردون فى مناسبات

عديدة؛ كما أن الحرفيين وصغار التجار يثورون هم أيضاً ضد الحكومة: فالمتطلبات المالية لهذه الأخيرة تنيخ بكلكلها على الولايات وعلى سكان المدن وبشكل أكثر ايضاً على الفلاحين. وهكذا تتداخل المشكلات الاقتصادية مع المشكلات الاجتماعية ويتزايد احتدادها من جراء ذلك.

وفى هذه الظروف، فإن الإنتاج الداخلى يصبح بعيداً عن أن يكون منتظماً، بل إنه يجد ترجمة له فى قصور الامدادات، بل والمجاعات، التى تؤدى إلى نزوح الفلاحين وارتفاع الاسعار والتمردات فى المدن، خاصة فى اسطنبول، المركز الضخم للاستهلاك.

ومن حيث المبدأ، فإن تنظيم الدولة وهياكل حيازة الأرض، والسيطرة على الإنتاج وخاصة نقل المواد الغذائية والمنتجات والمواد اللازمة لفابريقات الدولة وللحرفيين كان عليها أن تتفادى آثار أية أزمة اقتصادية. وفي المدن، فإن توفير احتياجات السكان والاشراف على المؤن هما من اختصاص الصدر الأعظم أو نائبه في اسطنبول، القائمقام، والولاة والقضاة في الأماكن الأخرى، ولما كان هؤلاء الأخيرون غير قادرين على الوفاء بجميع المهام الواقعة على عواتقهم في هذا المجال، فإنهم يكلفون المحتسب بأداء جانب من مسئولياتهم، خاصة فيما يتعلق بتوفير المؤن والمراقبة والاشراف على عمل الطوائف. ففي اسطنبول، مثلاً، نجد أن القاضى هو الذي يحدد أسعار المواد الغذائية، وهي أسعار تخضع لتنويعات؛ وهو الذي، بمساعدة من المحتسب، يدرس مع المسئولين عن الطوائف كميات السلع والمواد الغذائية التي يجب توصيلها إلى العاصمة؛ وبالنظر إلى الاحتياجات، فإن القرارات تعد من اختصاص الصدر الأعظم والديوان اللذين ينقلان إلى الولايات قوائم المطلوب ويحددان أسعار الشراء. وإذا كانت الاحتياجات تحدد في العاصمة، واذا كانت الطلبيات تصدر عنها، فإن العمليات الأخرى تتم على مستوى الولايات، ثم على المستوى المحلى، الخاضع دائماً، من الناحية النظرية، لسيطرة الدولة من خلال موظفيها في الولايات.

والحال أن اسعار الشراء المقررة لا ترضى المنتجين بالضرورة، وهو ما يمكن أن يشجع على البيع عن طريق التهريب، خاصة فيما يتعلق بالقمح، وفي زمن الحرب أو قصور الإمدادات، فإن سيطرة الدولة تكون أكثر صرامة، ويصبح بالإمكان اتخاذ تدابير استثنائية فيما يتعلق بتسليم المواد الغذائية من جانب المنتجين أو بحظر تصدير بعض المنتجات الحيوية. وهذا النظام الخاص بتوفير المؤن يحتم أولاً وجود سلطة عظيمة للحكومة المركزية والموظفين في الولايات، وهو ما لم يكن متاحاً في مناسبات عديدة في القرن السابع عشر؛ كما أنه يحتم ثانياً وجود تنسيق بين مختلف الخدمات، ويحتم أخيراً وجود سيطرة جد محكمة قدر الإمكان على إنتاج مختلف الولايات، وعلى استهلاك واحتياجات العاصمة والمدن الرئيسية للامبراطورية.

ويحتل إمداد العاصمة بالقمح المرتبة الأولى بين شواغل الحكومة العثمانية. وتتدخل الدولة لتحديد الاقاليم التى يجب عليها توفيره، وذلك، على نحو خاص، من زاوية تسهيلات النقل ومدى أهمية إنتاج الاقاليم المعنية وعندما توجد مدينة فى إقليم منتج أو على مقربة من أحد هذه الاقاليم، فإنها تزود نفسها بالمؤن منه على نحو مباشر، وإذا كان هذا الاقليم ينتج ما يفيض عن الاحتياجات المطلوبة له، فإن الفائض يسلم إلى الولايات والمدن والجزر الأكثر قرباً اليه: وهكذا فإن الموصل تزود نفسها بالمؤن من ولايتى مينتيشى وتيكه، وتزود جزر الارخبيل نفسها بالمؤن من روميليا، بينما تعتمد مكة والمدينة على مصر في الحصول على المؤن، وتزود اسطنبول نفسها بالمؤن من اوكرانيا ومن الاناضول الشرقية (ولاية روم).

ولا تتدخل الدولة إلا بشكل طفيف في عمليات الشراء والنقل. فهذه العمليات يضطلع بها التجار وأصحاب السفن، الذين يعملون إما لحسابهم الخاص، أو

لحساب كبار التجار، تجار الجملة، وكبار اصحاب السفن، بل وكبار الشخصيات الحائزة لرؤوس أموال هامة. وإلى هؤلاء يشير كاتب الأخبار اوليا شلبى عندما يكتب عن تجار القمح والشعير: «انهم بلاءالبحارة؛ فهم يشترون من هؤلاء القمح الذى جاءا به بسعر زهيد ثم يقومون بتخزينه. وعندما يصل القحط والشح إلى درجة عالية، يعيدون بيعه عندئذ بثمن باهظ. انهم رجال اشرار، يستحقون اللوم، جشعون». وهكذا فبدلاً من أن نشهد احتكاراً كاملاً من جانب الدولة لتجارة الحبوب، نشهد وجود رأسمالية خاصة من المؤكد أنها قوية ونشيطة. وكما هو الحال بالنسبة للحبوب، تحدد الدولة نظاماً للاشراف على توفير الامدادات من اللحوم (لحوم الابقار والضأن). فهنا ايضاً يلعب تجار الجملة دوراً هاماً: اولئك هم المسمون بجلب - كيشان، اصحاب القطعان الكبيرة أو الوسطاء بين أصحاب القطعان والقصابين. وعلى الرغم من انهم يعملون تحت رقبة موظفى الولايات، والقضاة والمحتسبين، فإن بوسعهم، بفضل قوتهم المالية والاقتصادية، التأثير على الأسعار، وذلك الى حد كبير بقدر ما ان الدولة لا تتدخل مطلقاً من حيث هى مشتر، اللهم إلاً فيما يتعلق بتزويد السرايات بالمؤن.

وفى المقابل، فإن الدولة تتدخل من حيث هى محصلة للضرائب: الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المتداولة من موقع إلى موقع آخر داخل الامبراطورية، عن طريق البحر أو البر، ضرائب الترانزيت، والدخول، والضرائب المفروضة على السفن وعلى البيع وعلى الصفقات، والرسوم الجمركية الخارجية، وضرائب الاحتساب المعتمدة على المحتسب. وتجيء الايرادات الرئيسية للدولة من الرسوم المستمدة من الاراضى، أى من حائزى الممتلكات العقارية بصفة شخصية أو بصفة ملتزمين كالتيماريين الذين يتعين عليهم تسليم جزء من إيرادات أراضيهم إلى خزانة الدولة. وهذه الإيرادات، التى يقدرها ويحددها موظفو تقويم مساحات الاراضى وقيمتها، تسجل فى دفاتر دفتردار العاصمة وفى دفاتر موظفى المالية فى الولايات.

ويعمل هذا النظام على نحو مناسب متى كانت الدولة تدعم سلطتها، وتتغلب على التيماريين والموظفين. إلا انها عندما تكشف عن ضعفها، وعن عدم قدرتها على إدارة الشئون العامة، وعندما تكون الوسائل الرئيسية للسلطة بين أيدى اشخاص غير أكفاء ومحاسيب وموظفين متحللين من واجبات وظائفهم، فإن التيماريين وحائزى الملكيات العقارية يميلون عندئذ إلى التنصل من مسئولياتهم المالية. ويتضح ذلك بشكل خاص خلال القرن السابع عشر، باستثناء فترة آل كوپرولو، خاصة عندما كان على الدولة مواجهة نفقات عسكرية إضافية : إن الاحكام الضريبية لا تراعى بعد وتنشأ في الولايات جماعات ضغط يشكلها الوجهاء (أعيان وديريبك) الذين يشكلون نوعاً من ارستقراطية محلية يتواطؤ معها الموظفون. بل وتعقب ذلك حركات تمرد، كحركة التمرد التي تنشب في الاناضول تحت قيادة حسن اباظة قره باشا؛ وتجر المصاعب المالية إلى تخفيضات لقيمة العملة يتمثل ضحاياها في التجار والحرفيين، اي، باختصار، العالم الصغير لأهل الحرف الذي شكل في جميع المدن جزءاً بالغ الأهمية من الحياة الاقتصادية.

وباستثناء الانكشارية وموظفى الحكومة والأجانب، فإن جميع سكان مدينة ما، علاوة على انتمائهم إلى طائفة عرقية أو دينية، يجدون انفسهم منظمين فى طوائف (أصناف)، أكانوا مسلمين أم غير مسلمين. ولا تلعب الطائفة، فى المدينة، غير دور محدد بشكل صارم من جانب السلطة يقتصر على المسائل ذات الطابع الاقتصادى أو المهنى. كما أنها (الطائفة) تتمشى مع ضرورة دفاع عن مصالح أهل الحرف المختلفة، كما تتمشى مع احتياجات التضامن المهنى المتعارف عليها إلى هذا الحد أو ذاك والتى تعبر عن نفسها من خلال انعدام المنافسة الغادرة، ومن خلال توزيع المواد الأولية والمنتجات المستوردة، ومن خلال تحكم فى أسعار البيع. وتشكل هذه الطوائف جماعات جد منظمة، حيث يحتل القاعدة المعلمون والعمال والصبية، الطوائف جماعات ألفيادية والمستولة، الشيخ، النقيب، الدوعاجي، التشاووش، البييت باشي و الكيتخودا ، الذين يساعدهم مجلس من قدماء العاملين فى المهنة البييت باشي و الكيتخودا ، الذين يساعدهم مجلس من قدماء العاملين فى المهنة

(اختيارلار). وتستتبع الطوائف صرامة معينة للحياة الاقتصادية، لأن كل طائفة لها امتيازاتها الخاصة أو أماكن البيع الخاصة بها أو أماكن الصنع التي تخصها. وتؤدي أحكام جد صارمة ومراسيم من السلطان أو من الصدر الأعظم أو من وال في ولاية ما، إلى تحديد عدد مواقع تواجد هذه الطوائف التي تجد فيها ضمانة ضد ابتزازات السلطة أو أشكال الجور من جانب طائفة أخرى. لكن الاستناد المستمر إلى هذه الضمانات يجر إلى التكلس وغياب المبادرة وإلى الركود.

إلا أنه في عدد من المدن مثل سميرن أو الاسكندرية أو سااونيك، تجرى محاولة لزعزعة الإطار التقليدي، وذلك سعياً إلى مواجهة الحقائق الاقتصادية الجديدة المترتبة على الوجود الأوفر عدداً للأجانب وعلى واردات منتجاتهم التي تعد ثمرة تقنية أكثر تقدماً. وفي المقابل، في اسطنبول، فإن وجود السلطان، ووجود شريحة وفيرة العدد من الموظفين الذين يشاركون في حياة الطوائف ويسهمون في استمرار حياتها، والعدد القليل نسبياً للاجانب، كل ذلك يعمل على صون تنظيم كان يعمل حتى ذلك الحين بما يرضى أهل الحرف وبما يرضى الحكومة، باستثناء احداث عارضة كالتقلبات النقدية، في أواسط القرن السابع عشر، والتي تولد ردود فعل عنيفة من جانب حرفيي وتجار العاصمة.

التجارة الخارجية

كانت بعض منتجات الإمبراطورية مطلوبة في الخارج: الجلود المدبوغة وغير المدبوغة، الصوف، القطن، الحرير، التوابل، الشبّة. أما الامبراطورية فكانت تطلب القصدير والورق والأقمشة الفاخرة، والزجاج، والتوابل بل والعملات، إذ كان عليها دفع ثمن وارداتها القادمة من الهند ومن الشرق الأقصى بالعملة الفضية المطلوبة بشكل خاص في الشرق. وتسوى الصادرات إلى الغرب جزئياً عن طريق الواردات وذلك لأن الغربيين قد أدركوا أهمية وفائدة تجارة العملة. وهذه التجارة لا تشمل لا

الحبوب ولا الأخشاب، التى ينظر إليها على أنها منتجات ذات ضرورة أولية ويحظر تصديرها؛ على أن الحبوب تصبح موضوعاً لتهريب نشيط بشكل خاص فى بحر إيجه.

ولاشك أن حجم تجارة الترانزيت الجارية عبر الاراضى العثمانية لم يقل بشكل محسوس فى القرن السابع عشر اللهم إلا فيما عدا التوابل التى يحتكر الهوانديون التجارة فيها. على أن التجارة الدولية لا تمثل غير جانب هزيل من إجمالى التبادلات الجارية فى الامبراطورية. وعلاوة على ذلك، فإن الهياكل التجارية (القوافل، محطات النقل، الوسطاء، الخ) لم تختف؛ فهى تواصل لعب دورها وتدافع عن نفسها فى وجه تقدم الأوروبيين. وهكذا فإن العثمانيين لا يحتلون بعد مكانة رئيسية فى التجارة الدولية، كما أن عدداً معيناً من المنتجات التى يبيعونها أو التى كان الأوروبيون يجيئون لطلبها فى ثغورهم قد أصبح بالإمكان العثور عليها فى أماكن أخرى بشكل مباشر. ويتلو ذلك إفقار فى مجال العملة، وهو ما يفسر ظهور الأوروبيون على حساب الحكومة التركية.

وفى المشطر الثانى من القرن السابع عشر، يهتم الانجليز والهولنديون على نحو متزايد بأسواق أمريكا وخاصة آسيا النائية، متخلين إلى حد ما عن أسواق بلاد البحر المتوسط، بشكل محدود بعد. أمّا فيما يتعلق بالفرنسيين، المنشغلين بالمشكلات الداخلية منذ أواخر القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر، فإنهم، اعتباراً من ١٦٦٥ – ١٦٧٠، يتجهون فعلاً، بفضل عمل كولبير، إلى التوسع التجارى الذى سوف تلعب فيه مارسيليا دوراً من الدرجة الأولى، ويتأثر البنادقة، من جهتهم، بعواقب السياسة الخارجية، مثال ذلك حرب كريت بين عامى ١٦٤٥ و ١٦٦٠؛ وعندئذ فإنهم يمارسون تجارتهم تحت العلم الفرنسى أو باسم تجار يونانيين أو يهود فى الامبراطورية، لكن هذه التجارة لا تحرز تقدماً على الإطلاق.

وبشانها في ذلك شأن فرنسا وانجلترا، فإن غالبية الأمم الأوروبية الغربية قد حصلت من السلاطين على امتيازات وتسنى لها إنشاء قنصليات في الثغور الرئيسية للامبراطورية، علاوة على وجود سفارات لها في القسطنطينية، وفي فترة أولى، فإن هؤلاء القناصل، المرشحين في أغلب الحالات من جانب الغرف التجارية (مارسيليا، لندن، امستردام)، كانت مهمتهم الرئيسية تتمثل في حماية تجار بلادهم وفي أن يلعبوا دور الوسطاء بين هؤلاء التجار والإدارة العثمانية. وبمرور الوقت، فإن الطابع «الرسمي» للسفير والقناصل (في عصر كولبير كانت الحكومة هي التي تتولى تعيين القناصل) يتأكد بشكل مطرد: فهم لا يعودون مجرد مدافعين عن التجار، مندوبين للغرف التجارية، بل موظفين يحوزون صفة تمثيلية، موظفين موفدين من جانب الدول إلى الامبراطورية العثمانية.

ومن جهة اخرى، فإن تحفظ الاتراك تجاه الانخراط على نحو مباشر فى التجارة الدولية قد شجع إنشاء وكالات تجارية أجنبية فى الثغور، ومن ثم دور الوسطاء اليونايين واليهود والأرمن، وهو ما استتبع قيام علاقات أوثق بين الأجانب والاقليات، على حساب الأتراك. وكانت هذه العلاقات أكثر فعالية بقدر ما أن عدداً معيناً من الوظائف، فى الجمارك مثلاً، كان يشغلها يونانيون وكذلك يهود، وكان التجار الأجانب وربابنة السفن يتعاملون معهم. والحال ان اليهود سوف يتحولون من وسطاء إلى شركاء فى التجارة الدولية، ليس باسمهم على نحو مباشر، فى البداية، وإنما بالارتباط بعدد من الأجانب او باستئجار سفن انجليزية و ، خاصة فى السوق الداخلية، فهم على اتصال بالاعيان وبالتجار الأتراك، ويشترون أو فى السوق الداخلية، فهم على اتصال بالاعيان وبالتجار الأتراك، ويشترون أو يبيعون فى الولايات – لحساب الغربيين أو، لحساب من يتولون تزويدهم – سلعاً قادمة من سواحل البحر الأسود المحظورة. وهم يحوزون سفناً، ويتواجدون فى عدد من ولايات الامبراطورية ويشعرون بقربهم من الأوروبيين. وهكذا فإننا كثيراً ما نجد يونانيين يعملون لدى السفراء أو لدى القناصل كمترجمين أو سكرتاريين،

ويصبحون شيئاً فشيئاً «محميين» من جانبهم: وسوف يستفيدون في القرن الثامن عشر من لائحة حماية رسمية وسوف يشكلون «حاملي البراءات»، أي الافراد الحاصلين على براءة (رخصة حماية).

وهكذا، فإن التواجد الغربى فى الثغور الرئيسية للامبراطورية على ساحل البحر المتوسط سوف يصبح، شيئاً فشيئاً، عنصراً تمتزج فيه التجارة والسياسة بشكل وثيق. والحال ان المسألة لا تعود بعد مجرد مسألة حماية لمصالح التجار الأجانب فى وجه لادارة العثمانية، بل تصبح ايضاً مسألة خلق ركيزة بشرية موالية، على المستوى المحلى، يمكن ممارسة نفوذ سياسى بالاستناد اليها. على أن ذلك لا يتحقق بعد فى القرن السابع عشر، وذلك بقدر ما أن عداً ممن شغلوا منصب الصدر الأعظم، بل ومن ولاة الولايات، كانوا أنذاك حراساً يقظين للصدارة التركية ولم يكونوا متساهلين البتة تجاه مرامى بعض المثلين الأجانب. وقد تعرض سفراء فرنسيون، مثلاً، لهذه التجربة غير المؤاتية: فتجديد امتيازات الفرنسيين لم سفراء فرنسيون، مثلاً، لهذه التجربة غير المؤاتية: فتجديد امتيازات الفرنسيين لم الجمركية من ه/ إلى ٣/١، كالانجليز والهولنديين وأهل جنوة. لكن المصاعب المالية وتحلل الموظفين من واجبات وظائفهم تفتح بالفعل ثغرات فى هذ التشدد سوف يسعى الأوروبيون والأقليات إلى استغلالها أحسن استغلال خلال القرن الثامن عشر.

وإلى جانب الأمم الغربية العظمى، كان لأمم أخرى وجود فى الامبراطورية. فمن المعروف أن التوسكان(الفلورنسيين) قد حصلوا على تجديد لامتيازاتهم فى عام ١٦٦٨: وهذا الواقع ليس عديم الأهمية، لأنه لا يجب نسيان أن التوسكان يتمتعون بميناء ليقورنو حيث يتواجد تجار يهود يعملون باتصال مع يهود القسطنطينية. وقد اصبحت ليقورنو أحد المراكز الرئيسية للتجارة اليهودية فى البحر المتوسط والسفن الانجليزية ترسو هناك، ليس فقط لكى تشحن من هناك

اقمشة فلورنسية، مطلوبة دائماً في الشرق، وإنما أيضاً لكى تأخذ من هناك قروشاً اسبانية جد مطلوبة في الامبراطورية العثمانية؛ كما يستخدم الهولنديون ليقورنو كميناء رسو لقوافلهم.

أمًّا راجوس، التى يتوجب عليها دفع جزية لخزانة السيد (التركى) الأكبر، فهى تجتهد للحفاظ على البقاء بين البنادقة والعثمانيين. وليس لها فى اسطنبول بعد غير عدد جد محدود من الرعايا الذين يستأجرون سفناً يمارسون عن طريقها التجارة بين المدن الايطالية الواقعة على ساحل البحر الأدرياتي والقسطنطينية. كما تشهد چنوة انحداراً تاماً. فالجمهورية يمثلها فى العاصمة سفير قلما يبدو أنه يتمتع بمكانة كبيرة لدى الاتراك. على أن أهل چنوة يمارسون تجارة صعفيرة دائمة، أكان لحسابهم الخاص، أم لحساب تجار ينتمون إلى أمم أخرى، وهى تجارة تكفى لتبرير الحصول فى عام ١٦٢٦ على امتيازات يجرى تجديدها فى عام ١٦٧٠. واعتباراً من ١٦٦٠ – ١٦٧٠، يتألف الجانب الرئيسى من تجارة أهل چنوة من واعتباراً من ١٦٦٠ – ١٦٧٠، يتألف الجانب الرئيسى من تجارة أهل چنوة من تجارة أهل العثمانيين يردون على ذلك وبعد عام ١٦٧٠، تعانى تجارة أهل چنوة من انحدار جد تام، بما يقود فى عام ١٦٨٠ إلى رحيل السفير، وينتهى القرن السابع عشر بزوال ستة قرون من وجود وأنشطة أهل چنوة فى بيزنطة ثم القسطنطينية.

أما النمساويون والپواونيون والروس فهم يقومون بتجارة جد محدودة مع العثمانيين وذلك بالنظر إلى حالة الحرب، اللهم إلا في الاقاليم الحدودية. وفي أواخر الشطر الأول من القرن السابع عشر، حاول السفير النمساوي شميد دو شقارزينهورن الحصول على شروط مناسبة لإقامة تجارة منتظمة بين النمسا والامبراطورية العثمانية : وقد منيت محاولته بالفشل وذلك بالنظر إلى معارضة البنادقة والفرنسيين لها. إلا أنه، في عام ١٦٦٥، يصدر فرمان مؤات التجارة النمساوية : وعندئذ تجرى تجارة صغيرة عن طريق الدانوب، دون أن تتجاوز روستشوك؛ بل إنه يجرى إنشاء شركة مشرق، تختفي في عام ١٦٨٨.

وقد حصل الپولونيون في القرن السادس عشر على امتيازات جرى تجديدها في اعوام ١٦٢٣ و ١٦٢٨ و ١٦٧٨. وبعد ذلك التاريخ الأخير، تصبح العلاقات سيئة على نحو سافر ولن يجرى إصلاحها إلاَّ بعد صلح كارلوڤيتز.

أمًّا الروس فهم يبرزون في القرن السابع عشر تحت مظهر القوزاق الذين أدى تغلغلهم الأول في البُسفور في يوليو ١٦٢٤ إلى إثارة قلق معين في العاصمة. ويجرى انشاء علاقات ديبلوماسية بعد ذلك بوقت قصير، ويُلاحَظُ ارسال سفير روسي إلى القسطنطينية في عام ١٦٢٠ وفي عام ١٦٦٨ وفي عام ١٦٦٨. ويشكل التقدم الروسي في اوكرانيا وفي اتجاه القرم نذير خطر بالنسبة للعثمانيين في البحر الأسود، لكن هؤلاء الأخيرين، في أواخر القرن السابع عشر، لم يكونوا قد فقدوا بعد مواقعهم التجارية، وذلك بقدر ما أن الروس لم يكن لهم في القسطنطينية لا تنظيماً تجارياً ولا تجاراً مقيمين بصفة نهائية. وإذا كانت الدول الغربية قد حاولت كثيراً فتح مضيق البُسفور أمامها، فقد كان ذلك بهدف الوصول إلى قمح أوكرانيا، وإلى أخشاب الساحل الأناضولي وبهدف الوصول إلى تريبيزوند، نقطة أنوكرانيا، وإلى أخشاب الساحل الأناضولي وبهدف الوصول إلى تريبيزوند، نقطة انظلاق السوق الايرانية والشرقية : وهي تصطدم ليس فقط بالرفض التركي، وإنما أيضاً باحتكار ايراني وأرمني، حيث تجلب قوافل (الايرانيين والأرمن) إلى العاصمة العثمانية حرير فارس وكتان الهند وسلعاً شرقية أخرى.

وبالنسبة السفن التجارية، فإن المصاعب عديدة في البحر المتوسط، لكن الخطر الأكثر إثارة الخوف إنما يتمثل في القراصنة العثمانيين، ويشكل أكثر تحديداً البربر الذين، إذ يجيئون من الجزائر أو من تونس أو من طرابلس، يتحركون في منطقتين : الأرخبيل و «الخليج»، أي مدخل البحر الأدرياتي ؛ وأحياناً ما تكون الخسائر في السفن والسلع والرجال جد جسيمة. وللنضال ضد القراصنة، يجرى استخدام عدة سبل : التعامل المباشر مع المعتدى ؛ الرد إماً على القراصنة أنفسهم أو على قواعدهم — وهو ما قد يؤدى إلى وقوع حوادث مع السلطات

التركية، مثال ذلك حادث شيو الراجع إلى الأميرال دوكين في عام ١٦٨١ - التفاهم المباشر مع الايالات البربرية؛ اللجوء إلى الباب (العالى) للمطالبة بفرض عقوبات على القراصنة وحلفائهم؛ تسليح السفن؛ نظام القوافل الذي استخدمه الانجليز منذ عام ١٦٨٠، ثم الهولنديون وأخيراً الفرنسيون بين عامى ١٦٨٨ و ١٦٨٨. لكن نظام القوافل لا يرضى التجار وسوف يتم التخلى عنه؛ وأخيراً التأمينات الملاحية التى تتباين اسعارها تبعاً لتطور الأحداث السياسية.

وإذا كانت التجارة الدولية تحتل مكانة غير تافهة فى الحياة الاقتصادية للامبراطورية، فإنه لا يجب مع ذلك إضفاء أهمية زائدة عن الحد عليها، مثلما حدث عندما كان تاريخ الامبراطورية العثمانية يكتب استناداً إلى مصادر غربية أساساً. على أنها لم تخلف فيها قدراً قليلاً من الاصداء، التى سوف تظهر آثارها خلال القرن الثامن عشر.

المشكلات الاجتماعية

من الواضح أن المشكلات السياسية والاقتصادية قد ناخت بكلكلها على الحياة الاجتماعية للعثمانيين. فالمصاعب المالية والنقدية، وتخفيف وزن العملة الجيدة، والمطالبة بدفع الضرائب بقروش ذات عيار جيد، والإتاوات المفروضة من جانب الموظفين المحليين، كل ذلك قاد إلى حركات معارضة، وتمرد، أولاً من جانب اولئك الذين، بالدرجة الأولى، يحصلون من الحكومة على مرتبات تتزايد انحداراً أو يتسلمون مرتباتهم بشكل متأخر باطراد، ويشكلون السلطة الزمنية للنظام في أن واحد : الانكشارية. ويشكل هؤلاء الأخيرون القوة الحيوية للامبراطورية وبهذه الصفة كان يتعين أن يكونوا مميزين، والواقع انهم ليسوا دائماً ضحايا التغيرات السياسية على رأس الدولة (إن لم يكونوا هم انفسهم الذين يتسببون فيها)، ولا ضحايا المصاعب الاقتصادية، لأنهم يستفيدون من مزايا مادية معينة. وبمرود

الوقت، فإن المسار السعيد لقرة الانكشارية يتبدل تبدلاً عميقاً: فالتجنيد يكف عن أن يكون من خلال الديقشرمه، والالتزام بالعزوبة يصبح كلاماً منسياً، ونقل الوظيفة إلى أحد الأبناء يصبح ممارسة عادية، شأنه في ذلك شأن بيع الوظائف وشرائها؛ واخيراً فإن بعض الانكشارية، في اسطنبول، يحولون نشاطهم نحو التجارة الصغيرة، ويتضح أنهم لايرتاحون إلى مشروع الاصلاح الخاص بهم والذي اضطلع به عثمان الثاني، كما أنهم لا يرتاحون إلى التلاعبات النقدية التي تمسهم من حيث كونهم ممن يحصلون على مرتبات.

وفى هذه الظروف فإن الحكومة العثمانية تجد نفسها ملزمة إما بالنزول على مطالب الانكشارية (دفع المرتبات بعملة جيدة، استبعاد القادة الأقل حظوة لديهم). أو فرض سلطتها بفضل عاهل نشيط: فالسلطان مراد الرابع يخفض عدد الانكشارية من ١٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠، والصدران الأعظمان محمد احمد وفاضل كويرولو لا يترددان في إعدام مثيري التمردات. وبعد اخفاق حصار ثيينا وهزائم اعوام ١٦٨٤ – ١٦٨٦، يتمرد الانكشارية من جديد؛ ويصل بهم الأمر إلى حد اجتياح ونهب السراي ونشر الفوضى في العاصمة: وفي هذه المرة، يتصدى لهم السكان. وهذا هو آخر تمرد كبير في ذلك القرن.

وما يحدث بين صفوف الانكشارية يحدث ايضاً بين صفوف فئات اجتماعية أخرى. ففى المدن، وخاصة فى العاصمة، كان الحرفيون وصغار التجار من بين اوائل المعرضين لدفع الضرائب عندما يتعلق الأمر بجباية ضرائب، واجبة الدفع بعملة جيدة، وتمردهم فى عام ١٦٥١ ليس الأخير وهو يشهد على روح المعارضة التى أبداها السكان فى وجه حكومة عاجزة عن الاضطلاع بإدارة حسنة، وهذا التمرد تمرد يتميز بطابع اجتماعى، من المناسب الإشارة إليه فى وسط جد تقليدى كوسط الامبراطورية العثمانية.

وفى الولايات، فإن مطالب الحكومة تنيخ بكلكلها على سكان المدن، لكنها تنيخ بكلكلها بشكل أكثر فداحة على الفلاحين الذين، علاوة على ذلك، يخضعون لاتاوات

مفروضة من جانب ملاك الأرض، وغالباً من جانب التيماريين أو الموظفين المدنيين. كما يُلاَحَظُ تطور في النظام العقاري: فالتيمارات، منذ ذلك الحين، تصبح بشكل مطرد وراثية وتعتبر ملكية فرد قابلة للنقل ولا يعود يجرى النظر إليها على أنها منحة مؤقتة من جانب الدولة. وهكذا تتشكل شيئاً فشيئاً فئة من ملاك الأرض، الديربك، وهم من أصل غير فلاحي في أغلب الأحيان، لكنهم يحوزون الأرض إما بحكم وظائفهم أو عن طريق الشراء. ويشكل الديربك جزءاً من الاعيان أو انهم يرتبطون بهؤلاء الأخيرين ويشكلون نوعاً من ارستقراطية محلية. ولا يملك الفلاحون في مواجهتهم أية إمكانات: فهم إذ يجدون أنفسهم مضطرين إلى الوفاء بما عليهم من ضرائب وتسليم جزء من انتاجهم، لا يجدون امكانية غير الاقتراض ومن ثم الهلاك أو التنازل عن أراضيهم. وعندئذ يصبحون عمالاً زراعيين أو لاجئين في المدن أو قد يتجمعون ايضاً لتشكيل عصابات سلب ونهب. ومن الجدير بالذكر أن القرن السابع عشر قد شبهد تطور تمردات في الأناضول، وهي تمردات ذات طابع اجتماعي ملحوظ؛ وعندما يتولى قيادتها زعماء عسكريون، فإنها تصبح عندئذ انتفاضات سياسية، موجهة ضد الحكومة. ولا يؤدى سحقها إلى إزالة أسبابها العميقة كما أن حروب ثمانينيات القرن السابع عشر لا تشجع على استعادة استتباب الوضع، ولا تبدأ الأحوال الداخلية في التحسن إلا اعتباراً من عهد مصطفى الثاني وبعد صلح كارلوڤيتز.

ومما لاجدال فيه أن السلطة العثمانية قد تعرضت خلال الجزء الأكبر من القرن السابع عشر لانحطاط محسوس. فعلى رأس الامبراطورية، كان السلاطين، في أغلب الأحوال، شخصيات ضعيفة أو عديمة الكفاءة، تؤثر مباهج السراى على مباهج الحكم. وقد رأينا أن تسيير شئون الدولة ينتقل إما إلى أيدى السلطانات الوالدات (قوسيم، خديجة طورخان) ومحاسيبهن، أو إلى أيدى من يشغلون منصب الصدر الأعظم الذين كانوا، اعتباراً من عام ١٦٥٦، وبشكل شبه متواصل حتى نهاية القرن، رجال دولة حقيقيين.

وعلى مستوى ادنى، فإن قيادات الادارة المدنية أو العسكرية، في اسطنبول كما في الولايات، غالباً ما تبدى مظاهر انعدام الكفاءة نفسها وتعتبر تعيينها في منصب ما (خاصة في الولايات) وسيلة لانتزاع مغنم مالى من هذا الرضع، وينسج حكام الولايات (البيليبربكوات) والمراكز (بكوات السناجق) علاقات مع الاعيان والديربك، حيث يجد هؤلاء واولئك في ذلك ميزة مناسبة لزيادة سلطتهم وثروتهم، وفي بعض المدن التي يوجد فيها أجانب – الثغور – ، تعتبر الظروف مؤاتية أكثر بالنسبة لموظفي الادارة وللأعيان، حيث يجرى إلزام الأجانب بالرجوع اليهم لتسيير شئونهم وتجارتهم. بل إن الأمر سوف يصل احياناً إلى حد إنهاء الرجوع إلى العاصمة، وهو ما يخلق نوعاً من السلطة المحلية التي سوف تصبح تجلياتها أكثر وضوحاً بكثير في القرن الثامن عشر.

وهذه القيادات الحكومية تجند عموماً، فيما يتعلق بالمناصب الأعلى، من بين محاسيب القصر، حاشية كبار الشخصيات في العاصمة؛ وإذا ما برز أحد هؤلاء الأفراد الى الصدارة، فإن ذلك مرده إلى نجاحه في إثبات انه عميل خالص لشخصية كبيرة شجعت على صعوده. أما المناصب الأخرى فهي تكون من نصيب أشخاص تلقوا، من حيث المبدأ، تعليماً في المدارس المنتشرة في الامبراطورية : أولاً مدارس المساجد حيث يجرى تعلم مبادىء القراءة والكتابة، ثم المدارس الأكثر تطوراً حيث يعمق المرء بشكل خاص ثقافته الدينية، وأخيراً المدارس، مؤسسات «التعليم العالى» التي يمكن المرء لدى تخرجه منها شغل منصب حقوقي – ديني (علماء، قضاة ، الخ) أو شغل منصب ادارى في مختلف خدمات دواوين الامبراطورية. كما ينفتح طريق آخر من خلال مدارس السراى، التي كان يلتحق بها في الأصل عدد معين من الشبان القادمين من خلال الديثشرمه والتي جري، بها في الأصل عدد معين من الشبان القادمين من خلال الديثشرمه والتي جري، فيما بعد، السماح بالالتحاق بها لعدد من أبناء الموظفين، ولعدد من المشمولين بالحماية الذين يمكنهم التعلم والدراسة فيها وارتقاء مدارج الادارة. لكن هذه بالصاية الذين يمكنهم التعلم والدراسة فيها وارتقاء مدارج الادارة. لكن هذه بالماتها الادارية» لم تتطور منذ القرنين الخامس عشر والمسادس عشر ولم تراع «الثقافة الادارية» لم تتطور منذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر ولم تراع

التغيرات التى حدثت فى الامبراطورية وفى العالم، ويظل الموظفون متمحورين حول نصوص جامدة تنهى عن أى تغيير وأى تقدم، وتتكلس الادارة وتعجز عن التعامل مع الأوضاع الجديدة.

على أن الامبراطورية تحيا وتعمل وتنتج وتستهلك واذا كان من المكن ان تحدث، مجاعات بشكل مؤقت، خاصة في الأناضول، فإن الإمدادات في الأماكن الاخرى توزع بشكل عادى، وتزويد فابريقات الدولة وورش الحرفيين وحوانيت التجار بالمؤن يسير بشكل منتظم، وفي المدن، وخاصة في العاصمة – حيث تسهر الحكومة على ذلك بشكل خاص – ، يوجد جهاز يمسك بين يديه بجميع العناصر اللازمة لتأمين الحياة الحضرية، وهو جهاز يشمل: الصدر الأعظم (أو نائبه ، القائمة المألى والقضاة والمحتسب ومدير المدينة ووكلاء الشرطة ووحدات الانكشارية ومسئولين مختلفين وخاصة ممثلي الطوائف، وتلعب هذه الطوائف دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية للمدينة، وكذلك في الحياة الاجتماعية لأنه، من حيث المبدأ، لا يجوز لأى ساكن بلغ سن الرشد أن يوجد خارج إطار الطائفة الذي يكفل له الحرفة والمال والأمن والتضامن، أكان مسلماً أم غير مسلم.

والمشكلات الدينية لا يبدو آنذاك انها مثارة بحدة. فالمسلمون، سنيون أو شيعيون، ممارسون متحمسون لما تمليه عليهم معتقداتهم ولا يلاحظ لديهم أى ميل إلى عدم التسامح تجاه الأديان الأخرى. على أن الأفعال التى تدل على الخروج على الدين وحرية الفكر تقابل بالقمع الصارم من جانب السلطات الدينية. وعلاوة على ذلك فإن عدداً من المسلمين ينتمون إلى عدد من الأخويات: المولوية، البكتاشية ، القلندريه، الرفاعيه، الاحمديه، لكن ذلك يتوقف غالباً على الانتماء إلى وسط اجتماعى أو مهنى ما. وبوسع غير المسلمين ممارسة شعائر دياناتهم تحت سلطة بطريركييهم (اليونانيين – الارثوذكس، الأرمن) أو حاخاماتهم الكبار الذين يمثلونهم ويتحملون المسئولين عنهم أمام الحكومة العثمانية. ويحيا المسيحيون

واليهود فى تعاضد مع المسلمين. ومن المؤكد أن بنية الطوائف تلعب فى ذلك دوراً رئيسياً. وفى مدينة كاسطنبول، يعتبر التعايش واقعاً جلياً، أما التدابير التى تدل على انعدام التسامح أو التظاهرات المناوئة للأقليات فهى استثنائية.

النشاط الفكرس والفنس

يبدو أن عملية التكلس قد طالت أيضاً عالم الفنون وبدرجة اقل ، عالم الآداب. والواقع أن انخفاض موارد السلاطين وحرص كبار الشخصيات على السهر على مصالحهم الخاصة بدلاً من الحرص على السهر على مقتضيات الصالح العام قد قادا إلى تكريس قدر اقل إلى أبعد حد من المال للانشاءات الضخمة. وهكذا فإننا لا نشهد، في القرن السابع عشر في اسطنبول، غير بناء مسجدين كبيرين : على ساحة سباق الخيل، مسجد أحمد الأول (من عام ١٦٠٩ إلى عام ١٦٠٦) (المعروف اليوم باسم «المسجد الأزرق» نسبة إلى لون زخارفه الخزفية) والذي يعتبر، في الواقع، استمراراً مباشراً للمساجد السلطانية المبنية في القرن السادس عشر، ومسجد ييني والده (الذي بدأ بناؤه في عام ١٩٥٧، لكنه لم يكتمل إلاً في عام ١٦٦٣) ، في ايمينونو، والذي يشهد على قدر قليل من التجديد والدراسة. وعلى الخزفية متقنة بشكل خاص، فإنهما لا يكشفان عن أية أصالة أساسية، والخزفيات القرن التي تزينهما لا تتميز لا بجودة ولا بدقة الصنع التي تتميز بهما خزفيات القرن السادس عشر. ويجرى الاكتفاء باستنساخ النماذج القديمة.

وفى عهد مراد الرابع، نشهد جهداً معيناً فى مجال البناء فى اسطنبول مثلاً، لكن الأمر لا يتعلق إلا بمنشآت ذات ابعاد متواضعة، بل وأحياناً بأسبلة، على أن إنشاء خاتات كبيرة أو سرايات للمسافرين من التجار (وزيرخان، ١٦٤٧، بويوك والده خان، ١٦٥٠، السوق المصرية، ١٦٦٠) يشهد على ثقل معين للأنشطة الاقتصادية.

وفي مجال الآداب، فإن عصر سليمان القانوني كثيراً ما يجرى اعتباره العصر الذهبي. وصحيح أن غالبية كتاب القرن السابع عشر، بمن في ذلك كتاب الأخبار، يكتفون باتباع التقاليد السابقة، إلا انه لابد من ان نلاحظ، أن بعض المؤرخين كانوا أيضاً أصحاب كتابات سياسية، انتقادية أحياناً، تحفل بالكثير من الحجج وذلك بقدر ما أنهم كانوا ينتمون إلى الادارة العثمانية وكان بوسعهم رصد عيوبها. وتلك هي حالة كوتشي بك (مات نحو عام ١٦٥٠)، الذي كان مستشاراً للسلطان مراد الرابع والذي حثه على تشديد قبضته على مقاليد الحكم، كما أنها حالة مصطفى على، وهو صاحب كتاب إرشادات الولاة، حيث يسجل تأملاته في أسباب انحطاط الممالك، وحالة حاچى خليفة (أو كاتب شلبى، الذي مات في عام ١٦٥٧) الذي كتب عملين حول الاصلاحات التي يجب الاضطلاع بها في الامبراطورية، ونشر بوجه خاص، مما يعد شاهداً على روح الانفتاح، ترجمة تركية للاطلس المعقير الذي اعده ميركاتور وهو نديوس، كما نشر ترجمة لكتاب تاريخ الفرنجة؛ كما انها حالة حسين حيدرفن (مات في عام ١٦٩١)، الموظف بالخزانة، الذي ربما كان على دراية بعدد من اللغات الأجنبية، وكان على علاقة بالتراجمة الأوروبيين وكتب اعمالاً حول تنظيم الدولة العثمانية حيث يشير إلى أسباب انحطاط تلك الدولة، خاصة فيما يتعلق بالاحوال المالية، ويقترح علاجات. أما نعيمة (١٥٥٥ - ١٧١٨) فهو صاحب كتاب الأخبار (١٩٥١ - ١٦٥٩) الذي يشكل قمة الكتابة التاريخية العثمانية. وإذا كان كتاب الاخبار الذي صنفه لا يتميز بالأصالة في عرض الوقائع، فإنه يحفل، في المقابل، بتعليقات على احوال الادارة وعلى الإصلاحات التي يمكن إدخالها. وأخيراً فإن كاتباً يخرج على المألوف، هو اوليا شلبى (١٦١١ - ١٦٨٣) الذي يحكى، بلغة بسيطة وزاهية، عن الرحلات العديدة التي قام بها داخل وخارج الامبراطورية العثمانية؛ ويتميز وصفه للأماكن التي زارها - بل وللأماكن التي لم يزرها! - بالدقة، ولكنه يتميز أيضاً بسعة الخيال ويعد عملاً رئيسياً، وإن كان يجب التعامل معه بحذر.

إلاً أنه لابد من الإشارة الى أن هؤلاء الكتاب لا يتوقفون فى أية لحظة أمام فكرة الامبراطورية وأنهم لا يملكون تصوراً عن هذه الامبراطورية. وهم يقترحون إدخال تحسينات - لا يدور الحديث بعد عن اصلاحات - ولكن دون المساس إلاً بعناصر من الجهاز الادارى ، وليس بمفهوم الجهاز، ولا بسلوك الأفراد من حيث كونهم رعايا للامبراطورية. ولا يساعدنا كتاب الأخبار العثمانيون على الوقوف بشكل جيد على الحياة الداخلية للدولة، فهى دولة لا تتعرض (فى كتاباتهم) للتساؤل، حتى وإن كانت لاتبدو جد مثالية كما ينبغى لها أن تكون.

ومن الجهة الغربية، بالمقابل، يتجلى تطور لتصور عن الامبرطورية العثمانية، ومن المؤكد أن هذه الامبراطورية يجرى النظر اليها دائماً على أنها دولة تعتبر قوتها ملحوظة وتحتوى أيضاً الكثير من الأسرار، خاصة في مجال الدين، لكن عدداً من المراقبين الأكثر ذكاءً، كسفراء فرنسا مثلا. الاكثر اطلاعاً، ينكبون على دراسات انتقادية أكثر: وينطبق ذلك بشكل خاص على التراجمة، أولئك المستولين عن الترجمة التحريرية والشفهية لدى السفراء الغربيين الذين يظهرون في الشطر الثاني للقرن السابع عشركسفراء فرنسا مثلاً وإذا كانوا على دراية باللغات الشرقية، فإنهم يعدون أكثر قدرة على تناول واقع الأشياء والبشر، ويدخلون في علاقات مباشرة مع رجالات الدولة العثمانية؛ وهم يتميزون منذ البداية بانفتاح متبادل وسعوف تترتب على دورهم، المتواضع بعد في القرن السابع عشر، آثار هامة في القرن الثامن عشر. وبفضل كتاباتهم، وعلاقاتهم، سوف يتم تكوين فكرة أفضل، في الغرب، عن هذا العالم العثماني، لكن هذا العالم هو أيضاً مجال عمل التجار؛ وهو من جميع الجهات - العسكرية والفكرية والاقتصادية - موضع ضغوط متعاظمة من جانب الأوروبيين، الآخذين أنذاك بالتوسع السافر، والذين يشكل هذا العالم بالنسبة لهم ليس فقط موضعا للفضول، وإنما ايضاً هدفا لفتح جديد أو ، على الأقل، ابقائه ضمن حدود جغرافية ضيقة أكثر.

عند توقيع معاهدة كارلوڤيتز، لا تبدو الامبراطورية العثمانية بعد فى تلك الصورة جد القوية التى كانت تبدو فيها من قبل؛ فالهزائم الأولى التى نزلت بها وهذه المعاهدة غير المؤاتية تعد براهين ضعفها. وفى هذه الدولة التى كان السلطان،القائد الزمنى والروحى، يتمتع فيها حتى ذلك الحين بالاحترام، فإن الانتفاضات العسكرية وثورات القصر فيها تصل الآن إلى حد الهجوم على شخص السلطان. والفكرة التى تتحدث عن السيد الاكبر الحاكم المطلق، ممثل الله على الأرض، الشخصية شبه المقدسة، تخلى المكان شيئاً فشيئاً لمفهوم يتحدث عن أمير دنيوى بشكل أساسى، يمكن لأعماله ان تكون موضع نظر وإدانة. وبالنسبة للأمم الأجنبية، فإن ذلك يدل على تحول ملحوظ يقود ممثلى هذه الأمم إلى الكف عن الانصياع بسهولة شديدة لقرارات السلطان أو لقرارات وزرائه.

على أن التقلبات الحكومية لا تستتبع مع ذلك تغييراً للخط السياسى للعثمانيين. فالإدارة قلما تتأثر تأثراً عميقاً بالعواقب المترتبة على انعدام الاستقرار الحكومي أو على التمردات؛ ولما كانت روتينية، وأسيرة لتقاليدها ولممارساتها، فإنها تحافظ، حيثما تسنى لها التدخل، على الشكلية والركود. وهي تنيخ بكلكلها على الحياة الاجتماعية بابقائها للافراد، المسلمين وغير المسلمين، ضمن إطار سياسي وبشرى محدد بشكل صارم. كما أنها تنيخ بكلكلها على الحياة الاقتصادية بسيطرتها المحكمة على الطوائف والأسواق، وبمنعها لأي تغيير يمس هياكل الطوائف والتجارة. ورد الفعل على هذه الهيمنة يعبر عن نفسه إما عن طريق التمردات أو عن طريق عمليات اغتصاب السلطة التي يمارسها كبار الموظفين، خاصة في الولايات.

على أن العثمانيين يمثلون بعد قوة لابد من أخذها فى الحسبان. وخلال القرن السابع عشر، لابد من أن يحسب لحسابهم استرداد بغداد والعراق وفتح اليونان والتهديد الذى وصل إلى اسوار فيينا. على انهم لم يكونوا مع ذلك أقل عرضة

للهزيمة في مناسبات عدة، وقد ترك إخفاق حصار قيينا في الغرب صدى واسعاً، ربما كان غير متناسب أيضاً مع واقع الأمور؛ إلا انه قد أسهم في اختزال أسطورة الجبروت العثماني وفي مساعدة الأوروبيين على اتخاذ موقف اكثر حزماً تجاه حكومة اسطنبول.

ويتجلى هذا الموقف فى تطور الوجود الغربى وفى تواجد قواعد تجارية وفى الخطوات الأولى لنفوذ سياسى سوف يلعب بشكل مطرد على الأقليات، خاصة المسيحيين، باسم وحدة روحية معينة. وفى هذا المجال، فإن الفرنسيين، ولكن أيضاً الروس اعتباراً من العقدين الأخيرين القرن، يحتلون مكانة متعاظمة. وتأخذ فى التحرك بالفعل، عن وعى أو دون وعى، عملية الاختراق الداخلى، وليس بعد عملية تفكيك الدولة العثمانية أو تمزيق الامبراطورية، ولو أنها «تفتح الطريق» أمامهما. وفى تاريخ الدولة العثمانية، فإن هذا القرن السابع عشر يشكل بالفعل مرحلة انتقال بين أوج الامبراطورية وانحدارها. وصحيح أن الامبراطورية بعيدة عن الاندحار وأنها سوف تدوم قرنين آخرين، لكنها لا تتمتع بعد بالزخم وبالدينامية اللذين اسهما فى نجاحاتها، ولن يكون من شأن مقاومة الضغوط الأوروبية إلاً أن تصاب بالضعف.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

حواشى الفصل السابع

١ - اتفاقات حول شروط تواجد القناصل والتجار.

الفصل الثامين

الدولة العثمانية فى القرن الثامن عشر الضغط الا'وروبى

بقلم: روبير مانتراق

بالنسبة للدولة العثمانية، يتميز القرن الثامن عشر بملمحين رئيسيين. فمن جهة، تعد المشكلات الخارجية مصدر نزاعات متقطعة مع الدول المجاورة، خاصة روسيا، والنمسا، جرَّتُ على العثمانيين خسائر في الأراضي وإنحداراً ملحوظاً له «صورتهم المميزة»، أكان ذلك في نظر الغربيين أم في نظر رعايا الإمبراطورية، وهو انحدار تدل عليه معاهدة كوتشوك — كاينارچا الكارثية. ومن جهة أخرى، يستوعب عدد من الشخصيات العثمانية المستنيرة ضرورة إدخال إصلاحات على أسلوب عمل الأجهزة الرئيسية الدولة، بدءاً بالجيش والبحرية اللذين نزلت بهما هزائم محسوسة ولم يتمكنا من وقف زحف الروس في اتجاه البحر الأسود ويدايات تدخلهم باسم السكان الأرثوذكس في الإمبراطورية. وهذه الأخيرة لا تحصل بعد على دعم، ولو أدبى، من جانب فرنسا وانجلترا، جد المنشغلتين في أجزاء أخرى من العالم، ولكن الحريصتين إلى أقصى حد على التدخل كوسيطتين عندما تفرض المفاوضات نفسها. وإذا كانت الولايات الأوروبية موضع أطماع وسيية ونمساوية، فإن الولايات العربية، بدلاً من أن تقدم عوناً للحكومة العثمانية، تبدى في اللحظة نفسها ميلاً حد واضح إلى الاستقلال، أكان ذلك في سوريا أم تبدى في اللحظة نفسها ميلاً حد واضح إلى الاستقلال، أكان ذلك في سوريا أم في مصر أو في ولايات شمال أفريقيا.

وعلاوة على ذلك، تشكو الدولة العثمانية من عبء ضغط اقتصادى أجنبى قوى بشكل مطرد ويحد من إمكانياتها في الحصول على إيرادات مالية. وفي هذا



المجال أيضاً تعتبر إصلاحات الهياكل ضرورية؛ ولم تكن الأذهان مهيئة كلها بعد لذلك. وإذا كانت أعوام ١٧٧٠ – ١٧٧٤ كارثية، فسوف يترتب عليها بحكم ذلك الواقع تدشين المحاولات الحقيقية لتجديد الأمبراطورية.

المشكلات الخارجية من صلح كارلوڤيتز (١٦٩٩) إلى الانفاق التركي – الفارسي (١٧٤٦)

مع استعادة السلم، يستشعر عدد من القادة العثمانيين ضرورة إدخال تحولات على أسلوب عمل الدولة بهدف وضع هذه الأخيرة على الطريق السليم، كما يستشعرون ضرورة الوقوف على أحوال العالم الخارجي بهدف تكوين فكرة أفضل عن أسباب النجاح العسكرى للبعض، وأسباب الدينامية الاقتصادية للبعض الآخر، وتبدو الأعوام الأخيرة للقرن السابع عشر قاسية بالنسبة للعثمانيين، وسوف يجتهد عدد ممن شغلوا منصب الصدر الأعظم كحسين عمچازاده باشا ومحمد رامي باشا وعلى باشا تشورلولو، وفيما بعد إبراهيم باشا داماد، في تجنيب الإمبراطورية خطر التورط في مغامرات خائبة جديدة، وذلك بالإتجاه إلى إدخال عدد من الإصلاحات الداخلية وبالسعى إلى إبقاء الدولة العثمانية خارج الحروب الدائرة في أوروبا.

على أن الظروف سوف تجرها إلى حروب جديدة. وهكذا، فإن شارل الثانى عشر، ملك السويد، المضطر إلى الهرب بعد هزيمته في پولتاڤا (يوليو ١٧٠٩) على يد بطرس الأكبر، يجد ملاذاً لدى الأتراك. وسعياً منه إلى استرداد عرشه، مدعوماً من البولونيين ومن خان القرم ومن الحزب العثماني الميال إلى الحرب، ينجح في دفع الاتراك إلى إعلان الحرب على بطرس الأكبر. والحال أن القيصر، متخذاً الخطوة الأولى، يوجه إنذاراً يؤدى، عند رفضه، إلى تفجير الحرب. وإذ تنزل الهزيمة ببطرس الأكبر، فإنه يوقع في أبريل ١٧١٢ صلحاً يحتفظ بمقتضاه بأوكرانيا،، لكنه يضطر إلى التنازل عن الأراضي التي سبق له فتحها، ومعززاً

بالنجاح المحرن، يسعى حزب الحرب فى اسطنبول إلى استئناف القتال ضد الروس. وفى نهاية الأمر، تؤدى معاهدة ادرنه (آندرينوپل، ٢٤ يونيو ١٧١٣) إلى إنهاء الأعمال الحربية، بينما يرجع شارل الثانى عشر إلى بلاده.

لكن انصار الحرب لا يستسلمون، وتحت قيادة الصدر الأعظم على سلحدار باشا، يهجمون هذه المرة على البندقية بهدف استرداد الأراضى التي تحتلها هذه الأخيرة في بحر إيجه (ديسمبر ١٧١٤). والواقع أنه خلال صيف عام ١٧١٥ تتم إعادة فتح المورة، وفي كريت، تسقط قلعة سودا في أيدى الأتراك. وبعد ذلك ينقلب هؤلاء الأخيرون على النمساويين بهدف إعادة فتح المجر (صيف ١٧١٦)؛ ويتميز رد الفعل النمساوي بحيوية شديدة: الاستيلاء على تيميسوار (أكتوبر ١٧١٦)، ثم على بلجراد (اغسطس ١٧١٧)، بينما يحاول البنادقة بلا طائل اعادة احتلال المورة. ويتجه الصدر الأعظم الجديد إبراهيم باشا نوشيحيرلي دامال، إدراكاً منه لحدود الإمكانيات العثمانية، إلى توقيع صلح پاساً روقيتز (٢١ يوايو ١١٧٨)؛ فتحصل النمسا على بانات تيميسوار وقالاشيا الغربية وشمال صربيا مع بلجراد؛ ولا تحصل البندقية على شيء، ولا تلعب بعد منذ ذلك الحين دوراً رئيسياً؛ ويحتفظ العثمانيون بالمورة ويقدمون للنمساويين عين المزايا الاقتصادية المقدمة للدول الغربية الأخرى. ويعتبر النمساويون أكبر المستفيدين من هذا الموقف، وسوف يسود السلم بينهم وبين العثمانيين على مدار الصدارة العظمي لإبراهيم باشا داماد (١٧١٨).

إلاَّ أنه إذا كان السلم يسبود على الحدود الغربية للإمبراطورية، وإذا كان الصدر الأعظم يجتهد في تحسين العلاقات الديبلوماسية مع الدول الأوروبية عن طريق الاحتفاظ بعلاقات منتظمة مع سفرائها في اسطنبول وعن طريق إرسال ممثلين عثمانيين إلى العواصم الرئيسية – فيينا (١٧٢٩ و ١٧٣٠)، باريس (١٧٢٠ – ١٧٢١)، وارسو (١٧٣٠)، فإن الأمر ليس كذلك في الشرق. والواقع أن إيران الصفوية فريسة لمصاعب داخلية وخارجية جسيمة (غزو

الروس للشمال، وغزو الأفغان للشرق، ثم للوسط، ١٧٢٧ – ١٧٢٤). وسعياً إلى حماية حدودهم الغربية، يزحف العثمانيون على چيورچيا (الاستيلاء على تفليس وجوري، ١٧٢٧، وعلى يريقان، ١٧٢٤، وعلى تبريز، ١٧٢٥) وعلى إيران الغربية (الاستيلاء على كرمانشاه، ١٧٣٣، وعلى همذان، ١٧٢٤)، بينما يستولى أشرف شاه الأفغاني على السلطة في إيران. وفي عام ١٧٧٧ يتم عقد الصلح في همذان، حيث يجرى الاعتراف بالفتوحات العثمانية، إلا أنه سرعان ما يجرى استئناف الأعمال الحربية، بينما في أصبهان، ينجع الزعيم الأفخر نادر خان في طرد الأفغان وإعادة الملك الصفوى إلى العرش مؤقتاً، ثم، في نهاية الأمر، يستولى هو على السلطة (١٧٣١). ويتم عقد صلح جديد في سبتمبر ١٧٣١، يتخلى العثمانيون بمقتضاه عن الأراضي التي فتحوها.

وإذا كان العثمانيون قد وقعوا على هذا الصلح، فذلك لأنهم كانوا مضطرين إلى مواجهة الخطر الروسى من جديد. وبعد عدد من الحوادث المحلية فى روسيا الجنوبية وفى القوقاز، يزحف الروس على القرم ويستواون على آزوق (أبريل ١٧٣٦). ويعلن العثمانيون الحرب، مع سعيهم إلى كسب تدخل الدول الغربية كوسطاء. وفى يناير ١٧٣٧، يتحالف النمساويون مع الروس ويشنون بلا طائل هجمات فى اتجاه البوسنه وبلغاريا، بينما يهاجم العثمانيون بلجراد. وفى نهاية الأمر، يتم توقيع الصلح أمام هذه المدينة، بفضل توسط سفير فرنسا (سبتمبر ١٧٣٩): فيرد النمساويون ما كانوا قد حصلوا عليه فى پاساروڤيتز، ويجرى احترام الوضع القائم مع روسيا التى تتخلى عن إبقاء أى أسطول حربى أو تجارى فى البحر الأسود. وهكذا يكرس صلح بلجراد صلاح حال الإمبراطورية تجارى فى الناحيتين العسكرية والديبلوماسية وتوقف الأعمال الحربية مع الروس حتى عام ١٨٧٨.

وتتفجر مرحلة جديد للحرب مع إيران بسبب نادر شاه، لأسباب دينية (رفض «المدرسة الخامسة من مدارس الفقه الإسلامي») وسياسية (بعد نجاحه في الهند

وفى أفغانستان، يتطلع نادر شاه إلى السيطرة على الشرق الأوسط). والحال أن الحرب، المعلنة في عام ١٧٤٣، تشهد تناوب الخصمين في إحراز الإنتصارات ومكابدة الهزائم في چيورچيا وفي الأناضول الشرقية وفي كردستان وفي العراق. ويعتبر الصلح الموقع في سبتمبر ١٧٤٦ استئنافاً لمعاهدة قصر — شيرين الموقعة في مايو ١٦٣٩.

الحرب الروسية التركية؛ معاهدة كوتشوك كاينارچا (١٧٦٨ – ١٧٧٤)

تميزت نهاية عهد محمود الأول (١٧٦٠ – ١٧٥٤) وعهد عثمان الثالث (١٧٥٧ – ١٧٥٧) وبدايات عهد مصطفى الثالث (١٧٥٧ – ١٧٥٤) بفترة سلم مديدة، من عام ٢٤٧١ إلى عام ١٧٤٨، وهو واقع فائق الأهمية بالنسبة للإمبراطورية العثمانية. كما تتطابق تلك الفترة مع الفترة التي كانت الدول الغربية نفسها منخرطة خلالها في النزاع فيما بينها (حرب خلافة النمسا، ١٧٤٠ – ١٧٤٨، حرب السنوات السبع، ١٥٧١ – ١٧٢٨) ومن ثم فإن اهتمامها لم يكن منصباً على حرب السنوات السبع، ١٥٧١ – ١٧٢١) ومن ثم فإن اهتمامها لم يكن منصباً على الإمبراطورية العثمانية. والحال أن القادة العثمانيين، خاصة السلطان مصطفى الثالث والصدر الأعظم راغب باشا كوچا (١٧٥٧ – ١٧٦٣)، يستفيدون من ذلك للاتجاه إلى إدخال إصلاحات داخلية، وبالنظر إلى التهديد المتعاظم الذي تمثله روسيا، إلى إدخال تحسينات على الجيش.

وإذا كان راغب باشا وخلفاؤه المباشرون يعدون أنصاراً للسلم، إدراكاً منهم المضعف العثماني النسبي، فإن ذلك لا ينطبق على حمزة باشا سلحدار ماهز الذي، إذ يطلب إليه البولونيون العون خلال نزاعهم مع الروس، وإذ يشعر بالقلق تجاه مرامي هؤلاء الأخيرين بشأن القرم، يوجه إلى كاترين الثانية إنذاراً يطالب بانسحاب الروس من بولندا (أكتوبر ١٧٦٨)، وهو إنذار يقابل بالرفض بطبيعة الحال، وينخرط الجيش العثماني في حملة دون أن يكون على استعداد جيد لها

ودون أن يكون مسلحاً تسليحاً كاملاً ودون أن يتمتع بدعم حازم من جانب أهل القرم (مارس ١٧٦٩). أما الروس، خلافاً لذلك، فقد أعدوا خطتهم الحربية بشكل مدروس: وفي أبريل ١٧٦٩، يشنون الهجوم على جميع الجبهات، من بودوليا إلى چيورچيا، ثم، في أواخر عام ١٧٦٩ يستولون على حصن هوتين ويحتلون مولداڤيا، وفي العام التالى، يجيىء الدور على قالاشيا وبوچاك. ويرفض العثمانيون عرضاً بالصلح تقدم به الروس.

والحال أن النجاحات الأولى التي أحررتها كاترين الثانية تدفع هذه الأخيرة إلى التفكير في مد للنفوذ - وللتوسيع - الروسي في اتجاه البلدان الأرثوذكسية في جنوب البلقان، خاصة في اليونان القارية وفي المورة. ويتولى عملاؤها تشجيع السكان المحليين على التمرد ضد الأتراك، وهو تمرد يتوجب دعمه من جانب الأسطول الروسي. ولما كانت كاترين الثانية لا تملك أسطولاً في البحر الأسود، فإن أسطول البلطيق هو الذي يجري تحريكه عندئذ (يوليو ١٧٦٩). وتحت قيادة الأميرال اليكسيس اوراوف، يتجه هذا الأسطول إلى البحر المتوسط، وبعد توقف في ليقورنو، يصل قبالة كورون، ثم يحاصر مودون. لكن عاصفة عنيفة تقلب خطط الروس، الذين يتركون متمردي المورة لقدرهم: إذ يتمكن الأتراك من سحقهم (أيريل - مايو ١٧٧٠) وسعوف يكنون لهم بغضاً لا يزول، وعندما يصل الأسطول العثماني للرسو في ميناء تشيشم، غير البعيد عن جزيرة شيو، ينجح الروس هناك في تدميره (٧ يوايو ١٧٧٠). ومنذ ذلك الدين يصبح بوسع هؤلاء الأخيرين التصرف دون معارضة في بحر إيجه وفي شرقى البحر المتوسط، حتى سوريا ومصر، حيث يساندون انتفاضة المتمردين المماليك (١٧٧١ - ١٧٧٢). إلاَّ أنه لا يتم إنجاز شمىء حاسم، بالرغم من تعيين حاكم روسى في [جزر] الإسپوراديز. ويظل الوضيع ملتبساً حتى توقيع معاهدة كوتشوك - كاينارچا، والتي يرجع الأسطول الروسى في أثرها إلى البلطيق.

وإذا كان ظهور هذا الأسطول في شرقي البحر المتوسط قد أثار دهشة عظيمة، فإن أداء قوات كاترين الثانية مع ذلك في القرم وفي الإمارات الدانوبية هو الأكثر إيجابية. فالواقع أن الروس، استغلالاً منهم للتنافسات بين امراء القرم، ينجحون في احتلال القرم وقالاشيا ودوبروچا وروستشوك. وغير أن محادثات الصلح، التي بدأت في أغسطس ١٧٧٧، تنتهي إلى الفشل من جراء عدد من المطالب الروسية التي اعتبرها العثمانيون زائدة عن الحد. ويجرى استئناف الحرب، حيث تميل لصالح الروس الذين يعبرون الدانوب ويتغلغلون في بلغاريا. ويتم بوجه عام قبول شروط الصلح التي عرضها الروس من جانب السلطان الجديد، عبد الحميد الأول، الذي ارتقى العرش في يناير ١٧٧٤، لكنها تصطدم بتشبث السلطان برغبته في الاحتفاظ بالسيادة على القرم. وعندئذ تشن كاترين الثانية هجوماً جديداً في بلغاريا. وإذ تلحق الهزيمة بالسلطان في كوزلوچا، فإنه يظلب الصلح، الذي يتم توقيعه في ٢١ يوليو ١٧٧٤ في كوتشوك – كاينارچا.

والحال أن هذه المعاهدة، وهى المعاهدة غير المؤاتية بشكل يتجاوز جميع المعاهدات التى وقعها العثمانيون حتى ذلك الحين، تؤدى إلى تكريس المكانة التى يحتلها الروس فى الشئون الدولية ونجاح توسعهم. فالواقع أنهم، برغم تخليهم عن مولداڤيا وقالاشيا وبيساربيا، يحصلون على آزوق والأراضى الواقعة بين الدنيبر والبج ومنطقتى كوبان وتيريك؛ ويجرى الاعتراف باستقلال القرم، وعلاوة على ذلك، فإن الروس يصبح بوسعهم إيجاد سفير دائم لهم فى اسطنبول وبناء كنيسة مع حق حماية الأرثوذكس فى العاصمة، وهو حق سرعان ما سوف يوسع الروس مجاله ليشمل أرثوذكس روميليا، ثم أرثوذكس الإمبراطورية كلها. كما يحصلون السفنهم التجارية على حق الملاحة فى البحر الأسود وفى البحر المتوسط، ومن جهة أخرى يمنح العثمانيون حريات سياسية للرومانيين ويحصل النمساويون على

وعلى الرغم من أن شروط المعاهدة تعتبر قاسية، فإن العثمانيين قد نجحوا في تفادى ما هو أسوأ بالنظر إلى مسألة بولندا التي تهم الروس مباشرة. لكن ذلك لا يقلل من واقع أن هيبة الإمبراطورية تنحدر بشكل مطرد وأنها تصبح بالنسبة لجيرانها فريسة مغرية. ويساعد على ذلك ضعفها الداخلي وضمور جيشها وتزعزع استقرار بعض الولايات، كما يساعد عليه التوسع السياسي والاقتصادي والإقليمي للدول الأوروبية العظمى: فبعضها، الأكثر انشغالاً بمصائر مستعمراتها النائية، يكتفي بالحفاظ على مواقعه الديبلوماسية والتجارية، وبعضها الآخر (فرنسا بوجه خاص) يسعى إلى أن يجد في البحر المتوسط تعويضاً عن اخفاقاته فيما وراء البحار. أما النمسا وروسيا خاصة، اللتان لا تستهدفان غير أوروبا الوسطى والبلقانية والدانوبية، فإنهما تحافظان على ممارسة ضغط متواصل على الإميراطورية العثمانية، مع احتراس إحداهما من الأخرى.

ودون أن تكون معزولة بالكامل وواقعة تحت رحمة جيرانها الخطرين، فإن الإمبراطورية التركية يتسنى لها، في تلك اللحظة، الاعتماد على تحالفات أو مؤازرات خارجية. وحتى تتمكن من مواجهة الضغوط المتعددة والمتنوعة التي يمارسها خصومها، يصبح من الضروري لها تجديد الهياكل الأساسية للدولة.

أحمد الثالث: محاولات التجديد (١٧٠٣ – ١٧٠١)

شبهدت الفترة الممتدة من عام ١٧٠٠ إلى عام ١٧٧٤ ميلاد ذهنية جديدة في الإمبراطورية العثمانية بين صفوف بعض الأوساط الحاكمة تدفعها، من ناحية، إلى الانفتاح على البلدان الأوروبية، ومن ناحية أخرى، إلى تدشين إصلاحات، إن لم تكن اللهياكل، فعلى الأقل لأسلوب عمل المؤسسات، لكن هذه الإصلاحات تقابل بمعارضة نشيطة من جانب العناصر المحافظة، الخائفة في أن واحد من فقدان امتيازاتها ومن تطور جد موسوم بالأفكار وبالتقنيات الأوروبية، وذلك بحيث أننا نرصيد تناوباً المصلحين والمحافظين في السلطة بينما نجد أن الأهيان (الوجهاء:

ملاك الأرض وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين، بل والدينيين) يحتلون في الإمبراطورية مكانة متعاظمة باطراد على حساب الطبقات الأجتماعية الأفقر، خاصة الفلاحين. وعلاوة على ذلك، فإن ضعف السلطة المركزية، جداً الواضح أحياناً، يشجع بعض العناصر في الولايات، خاصة في البلدان العربية، على السعى إلى كسب درجة من الاستقلال يضطر السلاطين في أغلب الأحوال إلى قبولها من الناحية العملية، وإن لم يكن عن اقتناع، على أن فكرة دولة إتحادية، يقودها سلطان معترف به بوصفه عاهل جميع الرعايا، لا تتعرض للتساؤل، حتى في أصعب اللحظات، الناشئة على حد سواء عن النزاعات مع الدول المختلفة وعن حركات التمرد والانتفاضات التي نشبت آنذاك.

حسين باشا عمچازاده وخلفـــاؤه المباشرون (١٦٩٩ – ١٧١٨): الإنفتاح والاستمرارية

كان حسين باشا عمچازاده، الصدر الأعظم في لحظة معاهدة كارلوڤيتز، والذي ينحدر من آل كوپرولو، قد أدرك أن الدولة العثمانية قد تخلفت كثيراً بالقياس إلى الدول الأوروبية وأن أسلوب عملها يجب إصلاحه وتجديده، وسعياً إلى استعادة الثقة في الحكومة، خلافاً لعدد من إسلافه، يتجه حسين باشا إلى تخفيض الضرائب على منتجات مختلفة، (الزيت، الصابون، البن، التبغ)، ويمنح إعفاءات من الضرائب للفلاحين الذين يعودون إلى أراضيهم والتجار الذين يلتزمون باستئناف أنشطتهم، ويشجع توطين واستقرار البدو الرحل في مختلف أقاليم باستئناف أنشطتهم، ويشجع توطين واستقرار البدو الرحل في مختلف أقاليم الأناضول الشرقية وفي قبرص. ويجرى التعويض عن انخفاض العائد من الرسوم والضرائب عن طريق تخفيض محسوس للقابي قوالو، الذين ينتقل عددهم الإجمالي من ١٣٠٠٠ في ١٦٩٠ إلى ١٩٠٠٠ وتجرى مراقبة سجلات تعداد التيمارات مراقبة صارمة وتتم تنحية عدد معين من السباهيين عن وظائفهم. والحال أن هذه مراقبة صارمة وتتم تنحية عدد معين من السباهيين عن وظائفهم. والحال أن هذه

التدابير تؤدى إلى إصلاح للأحوال المالية، بل انها تسمح باستعادة لقيمة العملة العثمانية: فسكين البندقية لا يساوى بعد غير ٢١٥ أسبرة بدلاً من ٤٠٠ وفى تزامن مع ذلك، فإن الأميرال الأكبر حسين باشا ميزامورتو، الذي بقى فى منصبه ست سنوات، من عام ١٦٩٥ إلى عام ١٧٠١، يتولى تجديد البحرية العثمانية. إلا أنه عندما يضطلع حسين باشا عمچازاده باستعادة النظام فى الخدمات الداخلية للحكومة والقصر، محاولاً تعيين موظفين أكفاء ومؤهلين فيها، فإنه يصطدم بالأشخاص المهيمنين الذين يتزعمهم شيخ الإسلام فيض الله أفندي الذي يعرقل إجراءات الصدر الأعظم ويسكن أقاربه وأصدقاءه فى المناصب الرئيسية للأنشطة إجراءات الدينية وهكذا فإن حسين باشا، الذي يجد نفسه معزولاً وضحية الخيبة الأمل والمرض، يتنحى عن وظائفه (سبتمبر ١٧٠٢)، ويموت بعد وقت قصير من ذلك.

ويسمح تقاعد حسين باشا لفيض الله أفندى بالهيمنة على المسرح السياسى، وذلك بقدر ما أن السلطان مصطفى الثانى يقضى معظم وقته فى قصره فى ادرنه ولا يهتم بشئون الدولة. ويتوصل فيض الله إلى تعيين صدر أعظم جديد، هو مصطفى باشا دالتابان— الذى لا يبقى فى منصبه غير أربعة شهور — ثم محمد رامى باشا، رئيس الكتاب السابق، وثيق الأرتباط بالأوساط الأوروبية فى العاصمة، ولكن الذى لا يحوز سلطة كبيرة، ويتراجع فيض الله عن جانب من قرارات حسين باشا عجمازاده، وهو ما يجر إلى اختلال إدارى ومالى جديد، بينما يجتهد حائزو التيمارات فى تحويل هذه الأخيرة إلى ملكيات شخصية (ملكانه). ويؤدى مشروع لشن حملة فى چيورچيا إلى استثارة تمرد الإنكشارية (يوليو 1٧٠٣)، وعلى الرغم من التنازلات التى يقدمها شيخ الإسلام، فإن الإنكشارية يصبحون سادة لاسطنبول. وفى نهاية الأمر يقوم السلطان بعزل فيض الله افندى هو وأقاربه (يجرى إعدامهم بعد وقت قصير من ذلك)، ويتقاعد محمد رامى باشا (يوليو ٢٧٠٣). والحال أن السلطان، بعد أن حاول دون طائل تهدئة الموقف، يقرر

التنازل عن العرش لحساب أخيه وأحمد الثالث (٢٢ أغسطس ١٧٠٣). وبعد اتفاق فاشل مع المتمردين، ينقض هذا الأخير عليهم فور وصوله إلى اسطنبول: فيجرى أسر زعيمهم وإعدامه (أكتوبر ١٧٠٣)، بينما يجرى تعيين حسن باشا مورالى داماد في منصب الصدر الأعظم،

والواقع أن السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣ - ١٧٣٠) رجل مثقف، ومن المؤكد أنه يتوق إلى الحكم في مناخ يسوده السلم حتى يتسنى له إشباع غرامه بالنساء وبالطيور وبالزهور، خاصة الزنابق التي كان مغرماً بها إلى أبعد حد بحيث أن عهده قد اقب ب «عهد الزنابق» (لاله دوري). وإذا كان المعينون في منصب الصدر الأعظم خلال العامين الأولين (حتى عام ١٧٠٦) لا يبقون طويلاً في المنصب (نحو شهرين ثم عشرة أشهر ثم شهرين، بحسب ترتيب ولاية كل منهم)، فإن الاستقرار وخاصة الإستمرارية يصبحان فيما بعد هي القاعدة: فالواقع أن محمد باشا بلطجى قد شعل منصب الصدر الأعظم لمدة سنة وأربعة شهور، ثم شغله على تشوراولو باشا لمدة أربع سنوات وشهر، وشغله إبراهيم باشا سلحدار داماد لمدة ثلاث سنوات وثلاثة أشهر، وشغله حاجي خليل باشا لمدة سنة، أما ابراهيم باشا نوشيحيرلي داماد، بشكل خاص، فقد شغله لمدة اثنى عشرة سنة وأربعة أشهر (١٧١٨ - ١٧٣١). ومن الجدير بالملاحظة أن شيخ اسلام واحد (عبد الله افندى ينيشيجيرلي) يبقى في منصبه على مدار هذه الفترة المتدة من عام ١٧١٨ إلى عام ١٧٣٠. ويلاحظ الاستقرار نفسه بالنسبة للأميرال الأكبر (قابودان - إي دريا) وللمستول عن الشنون المالية (باش - دفستر دار) ورئيس أمانة الحكومة (رئيس الكتاب). وهذه الاستمرارية وهذا الاستقرار الحكوميان يتزامنان مع نهايات الحرب ضد البندقية والنمسا وتوقيع معاهدة باساروڤيتز (يوليو ١٧١٨).

صدارة داماد إبراهيم باشا العظمين (١٧١٨ – ١٧٣٠)

تسمح رغبة السلطان وخاصة الصدر الأعظم ابراهيم باشا داماد في السلم بإبقاء الدولة العثمانية خارج النزاعات الأوروبية (وإن لم يكن خارج نزاعات الشرق

الأدنى الإيراني)، ومن ثم، بعدم زيادة عدد الإنكشارية والجنود الآخرين، وبالاتجام إلى استعادة النظام في مجال الشئون المالية.

لكن ما ميز صدارة ابراهيم باشا العظمى هو الاهتمام الذي أولاه للعلاقات الديبلوماسية مع الدول الغربية. فإصراراً منه على قهم أسباب تقدم هذه الأخيرة وعلى الاطلاع على أساليب حياتها، وإنجازاتها التقنية، وخاصة إصراره على تأكيد أن الدولة العثمانية ترمى إلى الحفاظ معها على علاقات سلمية، لا يكثف إبراهيم باشا فحسب الاتصالات مع ممثلى الدول الأجنبية في اسطنبول، وإنما يوفد أيضاً مراقبين عثمانيين، علاوة على السفراء، إلى العواصم الأوروبية الرئيسية: إلى قيينا (١٧١٧ – ١٧٧٠)، وإلى باريس (١٧٢٠ – ١٧٢١) وإلى موسكو (١٧٢١ – ١٧٢١) وإلى موسكو (١٧٢١ – ١٧٢١) وإلى موسكو (١٧٢١ – ١٧٢١) وإلى بولندا (١٧٣٠). والحال أن المبعوث العثماني إلى موسكو (١٧٢١ – ١٧٢١) وإلى بولندا (١٧٣٠). والحال أن المبعوث العثماني إلى حماسه إلى أقصى حد ما شاهده في ذلك البلد؛ ولدى عودته إلى اسطنبول، يصبح داعية الثقافة والمدنية والتقنيات الفرنسية، إلى درجة أن الصدر الأعظم، الشديد داعية الثقافة والمدنية والتقنيات الفرنسية، إلى درجة أن الصدر الأعظم، الشديد داعية الشامة على ضفاف البسفور)، وإنشاء الحدائق، كحدائق مياه أوروبا العذبة، في الميا القرن الذهبي، وتنظيم الأعياد والأفراح.

ويتبنى السلطان أحمد الثالث عن طيب خاطر هذه الحالة الذهنية. ويدعو إلى اسطنبول عدداً من الفنانين الأجانب، وينظم الكثير من أشكال اللهو المكلفة. وبدعوة منه، ينخرط أفراد الأوساط الحاكمة في أسلوب الحياة السار والمكلف هذا، والذي يشهد، أياً كان الأمر، على تغير عميق في الأذهان. والحال أن هذا التغير، المشروط بتوافر إمكانات مالية تسمح باتباع مثال قادم من الخارج، إنما يفسر البروز الواضح باطراد لفئة اجتماعية منبثقة من صفوف الأوساط الحاكمة المتمتعة بدخول مرتفعة وكبار الوسطاء أو التجار الذين يحتفظون بصلات مباشرة مع

التجار الأجانب ويشاركون في التجارة الدولية، وملاك الأرض المنبثةين عن التيماريين أو الموظفين المحليين، وإذا كان الجويدفع إلى الاستمتاع وإلى اللهو، كما أنشد ذلك أكبر شاعر آنذاك، نديم، ومعه منشدون آخرون يشهدون على تجديد فكرى، فإنه يدفع أيضاً إلى الرغبة في تمييز عصره، عن طريق شاهد أبدى، ونرى عندئذ تشييد المساجد والمدارس والأسبلة والمنشآت العامة أو الخاصة التي لا تصل عموماً إلى أبعاد ضخمة وإن كانت تشير إلى تطور معين، ليس لفن العمارة وإنما لفن الزخرفة.

وقد أدرك القادة العثمانيون أن الإمبراطورية لم تعد الدولة السائدة فى أوروبا وفى المشرق، وأن تفوقها قد تعرض لإصابات، وأن تطوراً يحدث فى العالم الغربى لم يتسمن للأتراك رصده أو أخذه فى الحسبان. والانتكاسات العسكرية، والوساطات الإنچليزية أو الهولندية أو الفرنسية توضح لهم أنه لم يعد بوسعهم فرض قانونهم، وأنهم لم يعودوا السادة الوحيدين فى المجال السياسى والاقتصادى الذى كانوا يهيمنون عليه حتى ذلك الحين، والغربيون يضربون لهم المثل من خلال اجتهادهم فى تكوين فكرة أفضل عن ثقافة وحضارة العالم الإسلامى، العربى أو التركى أو الفارسى؛ فتقارير السفراء وملاحظات تراجمة السفراء تنقل للغرب تصوراً أكثر واقعية، أقل عمومية، عن العالم الشرقى، ويجرى نسج علاقات، فى اسطنبول وكذلك فى الثغور الأساسية للإمبراطورية، أزمير، بيروت، الأسكندرية.

وتتولد عن ذلك، لدى بعض العثمانيين، رغبة فى تكرين فكرة أفضل عن العالم الغربى. ويتجه السفراء إلى العواصم الكبرى، وهم سفراء تصدر عنهم ملاحظات، ومعلومات، وتأملات، وعند الضرورة، تجديدات، وأحد ابرز هذه التجديدات هو إنشاء مطبعة عربية الحروف فى اسطنبول (١٧٢٧)، بمبادرة من سعيد محمد أفندى، ابن البعوث العثماني في باريس، محمد أفندى، الذي تأثر بالغ التأثر بالمطابع الفرنسية؛ ولدى عودته إلى اسطنبول وجد في شخص ابراهيم منفرقه،

التجار الأجانب ويشاركون في التجارة الدولية، وملاك الأرض المنبثةين عن التيماريين أو الموظفين المحليين. وإذا كان الجويدفع إلى الاستمتاع وإلى اللهو، كما أنشد ذلك أكبر شاعر آنذاك، نديم، ومعه منشدون آخرون يشهدون على تجديد فكرى، فإنه يدفع أيضاً إلى الرغبة في تمييز عصره، عن طريق شاهد أبدى، ونرى عندئذ تشييد المساجد والمدارس والأسبلة والمنشآت العامة أو الخاصة التي لا تصل عموماً إلى أبعاد ضخمة وإن كانت تشير إلى تطور معين، ليس لفن العمارة وإنما لفن الزخرية.

وقد أدرك القادة العثمانيون أن الإمبراطورية لم تعد الدولة السائدة في أوروبا وفي المشرق، وأن تفوقها قد تعرض لإصابات، وأن تطوراً يحدث في العالم الغربي لم يتسن للأتراك رصده أن أخذه في الحسبان. والانتكاسات العسكرية، والوساطات الإنجليزية أن الهواندية أن الفرنسية توضح لهم أنه لم يعد بوسعهم فرض قانونهم، وأنهم لم يعودوا السادة الوحيدين في المجال السياسي والاقتصادي الذي كانوا يهيمنون عليه حتى ذلك الحين، والغربيون يضربون لهم المثل من خلال اجتهادهم في تكوين فكرة أفضل عن ثقافة وحضارة العالم الإسلامي، العربي أن التركي أن الفارسي؛ فتقارير السفراء وملاحظات تراجمة السفراء تنقل للغرب تصوراً أكثر واقعية، أقل عمومية، عن العالم الشرقي، ويجرى نسج علاقات، في اسطنبول وكذلك في الثغور الأساسية للإمبراطورية، أزمير، بيروت، الأسكندرية.

وتتولد عن ذلك، لدى بعض العثمانيين، رغبة فى تكوين فكرة أفضل عن العالم الغربى. ويتجه السفراء إلى العواصم الكبرى، وهم سفراء تصدر عنهم ملاحظات، ومعلومات، وتأملات، وعند الضرورة، تجديدات، وأحد ابرز هذه التجديدات هو إنشاء مطبعة عربية الحروف فى اسطنبول (١٧٢٧)، بمبادرة من سعيد محمد أفندى، ابن المبعوث العثماني فى باريس، محمد أفندى، الذى تأثر بالغ التأثر بالمطابع الفرنسية؛ ولدى عودته إلى اسطنبول وجد فى شخص ابراهيم متفرقه،

وهو من أصل مجرى إلا أنه صار عثمانياً ومسلماً، الإخصائى القادر على تشغيل هذه المطبعة. وعلاوة على المؤلفات التركية أو العربية أو الفارسية، سوف يجرى أيضاً نشر ترجمات لكتب فرنسية وإنجليزية، خاصة كتب التاريخ والجغرافيا والعلوم. وقد أصدرت المطبعة عشرين مجلداً حتى عام ١٧٤٥، تاريخ موت إبراهيم متفرقه، ويستثمر العلماء المحافظون موته لوقف عمل المطبعة، الذي لن يجرى استئنافه إلا بعد ذلك بعدة عقود. وهكذا يبدأ انفتاح معين على العالم الخارجي سوف يزداد كثافة فيما بعد من خلال استدعاء فنيين أجانب، فرنسيين أولاً، للعمل في المجال العسكري، خاصة في مجال المدفعية.

والحال أن النفقات التى استتبعتها أبهة عهد أحمد الثالث كانت بوجه عام محدودة ومكفولة عن طريق سيطرة جادة على الرسوم والضرائب ومختلف إيرادات الدولة. ومن هذه الزاوية، كان إبراهيم باشا داماد إدارياً جيداً ويمكن اعتباره واحداً من أفضل الرجال العثمانيين الذين شغلوا منصب الصدر الأعظم.

أمرد پاترونا خليل (۱۷۳۰)؛ الوضع في الولايات

إن ما تسبب في ضياع إبراهيم باشا والسلطان هو «الحرب الإيرانية»، فهذه الأخيرة يجرى استئنافها في يوليو ١٧٣٠ اثر استعادة الشاه تاه طهمسب الثاني لأرض محتلة من جانب العثمانيين، وعندئذ يجهز الصدر الأعظم حملة على إيران، لكنه يصطدم بتمرد الإنكشارية يقوده أحدهم، هو پاترونا خليل الذي يستفيد من جبن رؤسائه ومن دعم عدد من العلماء وخصوم الصدر الأعظم فيغدو سيداً للعاصمة، ثم يطلب تسليم الصدر الأعظم وعدد من كبار الشخصيات الأخرى إليه، وسعياً إلى إنقاذ نفسه، ينحى السلطان إبراهيم باشا داماد ويأمر بإعدامه (٢٩ سبتمبر ١٧٣٠). إلا أنه يضطر بعد ذلك بوقت قصير إلى التنازل عن العرش وعندئذ تجرى المناداة بأحد أبناء مصطفى الثاني سلطاناً: ذلك هو محمود الأول

(أول أكتوبر ١٧٣٠)، وينشر پاترونا خليل وأعوانه الرعب في اسطنبول، ويدمرون القصور والدور والحدائق التي كانت قد أقيمت قبل ذلك بوقت قصير على ضفاف القرن الذهبي، وينصبون عدداً من أصدقائهم في بعض المناصب الهامة في الدولة؛ وينتهي السلطان إلى الرد على ذلك: فعن طريق خدعة يجرى أسر پاترونا خليل وحلفائه وإعدامهم خنقاً (نوقمبر ١٧٣٠)، ويتم بسرعة إخماد محاولة لاستئناف التمرد (يناير – مارس ١٧٣١). وتشير مفاجأة الانفجار ونجاح تمرد پاترونا خليل إلى أن وضع الدولة العثمانية، بالرغم من المظاهر الخارجية الرائعة، بعيد عن أن يكون مستقراً وإمناً.

ويجرى تقديم برهان اضافى على ذلك من خلال الأحداث التى تدور فى الولايات العربية التى، إن لم تكن السيادة العثمانية عليها مهددة بالكامل فإنها، على الأقل، مختزلة بشكل محسوس. وهكذا ففى دمشق تصبح عائلة العظم مهيمنة اعتباراً من عام ١٧٧٥ ويضطر الولاة العثمانيون إلى التوصل إلى وفاق معها. وفى اتجاه جنوبى أكثر، فى الجليل الأعلى والأدنى، تنجح عائلة الزيدانى بقيادة رئيسها ضاهر العمر، فى فرض سلطتها من عام ١٧٧٠ إلى عام ١٧٧٥، أكان ذلك على الولاة أم على الشيوخ المحليين: وكان ضاهر، الذى أعدم فى نهاية الأمر فى عام ١٧٧٥، مدافعاً عن درجة من الاستقلال لبلاده عن الحكومة المركزية العثمانية، وهى رغبة تعبر عن نفسها فى الشطر الثانى للقرن فى مصر وكذلك فى الأقليم نفسه من خلال أحمد باشا الجزار.

وفى المغرب، بشكل شبه متزامن، تؤدى انتفاضات فى تونس وطرابلس الغرب إلى الاستيلاء على السلطة من جانب عسكريين من أصل تركى، سوف يسعون إلى إنشاء سلطات محلية تتحول فيما بعد إلى سلالات حاكمة. ففى تونس، يستولى ابراهيم شريف، أغا السباهيين، على السلطة، إلا أنه يحل محله بعد ذلك بثلاث سنوات أغا آخر للسباهيين، هو حسين بن على، الذى يصبح بايا لتونس ويحصل من اسطنبول على لقب الباشا مع رتبة البيليربك (الوالى). وفي طرابلس الغرب،

التى سامت الفوضى المتواصلة، فإن السكان الأصليين الساخطين ينصبون على رأس الأوجاق ضابطاً من سالاح الفرسان، هو أحمد الكرمنلى – وهو سليل قرصان تركى – الذى يجرى، بدعم من الديوان، إعلانه داياً وياشا (يوليو ١٧١١)؛ وفي عام ١٧١٦ تمنحه الحكومة العثمانية لقب بيليربك. وفي عام ١٧١١ أيضاً، يتمكن على تشاووش، داى الجزائر، من طرد الباشا المرسل من جانب السلطان، ثم ينجح في كسب اعتراف العاهل العثماني به هو نفسه باشا. لكن دايات الجزائر سوف يستمر انتخابهم من جانب ديوان ضباط الأوجاق. على أنه إذا كانت سلطات محلية تتشكل بهذا الشكل، بما يشكل نوعاً من نظام حكم محلى داخلى، فإن أياً من الأوجاقات الثلاثة لا يفكر في الانفصال الكامل ويتم اعتبارها جميعاً ولايات عثمانية. ولا يجرى السعى لا من جهة ولا من أخرى إلى تبديل كامل لوضع يسمح للأوجاق بامتلاك حماية أرقى ويسمح للسلطان بالاحتفاظ بسيادته على مجمل الإمبراطورية.

الدولة العثمانية في مستمل القرن الثامن عشر: استمرارية أم نحول؟

بالنظر إلى التطور الذى يتجلى خلال الثلث الأول من القرن الثامن عشر، يمكننا التساؤل عما تمثله الدولة العثمانية بالنسبة لمختلف الفئات الاجتماعية أو الإثنية التى تشكل رعايا لها. لقد لاحظنا بالفعل أن عدداً من كتاب الأخبار النادرين – فى القرن السابق قد شددوا على بعض النقائص، بعض مثالب الإدارة العثمانية، بل إنهم، كنعيمه، قد طرحوا إمكانية إدخال إصلاحات. وتظهر هذه الحالة الذهنية بين القادة المستنيرين، المتصلين بممثلى الدول الغربية المتواجدين فى اسطنبول، وذلك إما على نحو مباشر، أو من خلال كبار تراجمة القصر، كالكسندر ما فروكورداتو، (الذى استكمل هو نفسه جانباً من دراساته فى إيطاليا)، أو شخصيات «مشرقية» كديميترى كانتيمير، المولدا في والفنارى، الذى

كان في أن واحد على صلات جد وثيقة بالسفراء الغربيين وصديقا لرئيس الكتاب ثم للصدر الأعظم محمد رامي باشا.

وهذه الاتصالات تقود إلى التأمل والفضول، إلى رغبة في الإطلاع والمعرفة كتلك التي يبديها داماد إبراهيم باشا. وبالنسبة له ولأولئك الذين يشاركونه أفكاره، فإن من الضروري تحسين نظام الحكم العثماني، وليس تغييره؛ والتحسين يعني إستعادة سلطة الحكومة، وتطبيق واحترام الأحكام، وإصلاح الأجهزة الإدارية، ومكافحة اساءات استخدام السلطة. والمقصد جدير بالثناء، إلا أنه لا بد من إعلانه، ومن ظهوره على المسرح كواقع فعلى. لكن العادات السيئة، اسوء الحظ، جد متأصلة بالفعل، وكثيرون من الأشخاص يجدون فائدة في إستخدام النظام لحسابهم هم أنفسهم وليس لصالح الدولة؛ وتترتب على المصاعب العسكرية زيادة للرسوم ولمختلف الضرائب التي تنيخ بكلكلها أساساً على أولئك الذين لا يملكون أية وسيلة للتخلص منها، غير التمرد أو الهرب، إلا أنه لا توجد هناك حركة معممة، منظمة، ذات اتساع يتيح لها تعريض الدولة للخطر. فما يحدث هو أساساً تمردات محلية يسعى بعض القادة المحليين في نهاية الأمر إلى استخدامها لحسابهم، ولكن مون السير إلى حد الإطاحة بنظام سياسي يبدو لهم آنذاك مفيداً.

وفى الولايات العربية، فإن الاتجاهات الرامية إلى الحكم الذاتى والتى تعبر عن نفسها إنما تتميز، في الشرق الأدنى، بخصوصية إثنية عشائرية أو اجتماعية (الدروز، المماليك، مثلاً)، فهي، في آن واحد، رد على تجاوزات أو إساءات استخدام الولاة العثمانيين للسلطة وتعبير عن الرغبة في تكوين سلطة محلية مستندة إلى أصالة الأقليم المعنى، وفي شمال افريقيا، تكمن أسباب متعددة وراء الحركات الأستقلالية: بعد السلطة المركزية، ضغط الدول الغربية (النضال ضد القراصنة «البربر»)، وأحيانا الفوضى المحلية. ومما له دلالته أن السلطة، في ولايات الغرب الثلاث، كانت حكراً للعسكريين، القوة الوحيدة المنظمة القادرة على

استعادة النظام الداخلى، وعلى مواجهة التحركات الغربية، وعلاوة على ذلك، فإن هؤلاء العسكريين ينحدرون من أصول تركية (أو أنهم مستوعبون) والجزء الأكبر من قواتهم هو أيضاً تركى الأصل. ومما له دلالته أيضاً أن هؤلاء القادة. عند وصولهم إلى قيادة ولاياتهم، كانوا يريدون بإلحاح الاعتراف بهم كبايات أو دايات، وكذلك كباشاوات – ولاة، أى كممثلين مباشرين للسلطان. ومن ثم فلا وجود هناك لرغبة في الأنفصال، أو في الاستقلال الكامل، فالموجود، خلافاً لذلك، هو رغبة واضحة في استمرارية للاندماج في الدولة العثمانية.

وحتى إذا كان شخص بعض السلاطين أو الوزراء يتعرض للتهديد، العنيف أحياناً، فإنه لا يظهر في أية لحظة تهديد للدولة أو لنظامها المكون لها: فالأشخاص، لا المؤسسات، هم المستهدفون، والسلطان الذي يطاح به أو ينحى أو حتى يعدم، لا يمكن أن يحل محله غير سلطان جديد وليس نصير نظام سياسي، جديد. وهذه الأولوية ترجع إلى واقع أن السلطان ليس مجرد رئيس للسلطة الزمنية وإنما هو أيضاً رئيس لجميع المسلمين وحام للمسيحيين الذين يسكنون إمبراطوريته. وهو أيضاً، في مواجهة مؤامرات الدول المسيحية، المدافع عن العالم الإسلامي، وذكرى عظمة سلاطين القرن السادس عشر تضفى أيضاً على سلاطين القرن الثامن عشر هيبة لا جدال فيها. والواقع أن الأراضى التي فقدتها وتنازلت عنها الإمبراطورية العثمانية، حتى منتصف القرن الثامن عشر، تعتبر تافهة وهامشية ولا تكاد تمس السكان المسلمين، وأبعاد الإمبراطورية من الاتساع بحيث أن ما يجرى في إحدى ولاياتها لا يوجد له صدى، أو يوجد له صدى ضعيف، في الولايات الأخرى، وسكان الدولة العثمانية (دولة - إي عثمانية) يملكون عنها فكرة تتجلى في تعبيري ممالك - إي عشمانية (الأراضي العثمانية) وممالك - إي إسلامية (الأراضي الإسلامية) اللذين يعدان في إدراكهم مترادفين ويشملان كياناً بشرباً وسياسياً ودينياً.

فترة إنتقال (۱۷۳۰ – ۱۷۲۸) بهنقال باشا؛ التحسينات في المجالين العسكري والمدني

إن عهد محمود الأول (١٧٣٠ – ١٧٥٤)، الذي بدأ في ظل النذر الكئيبة المترتبة على تمرد پاترونا خليل، يتواصل عبر الحروب مع روسيا والنمسا، ثم مع إيران وينتهي مع ذلك بفترة سلم (١٧٤٦ – ١٧٥٤)، وقد يبدو السلطان ألعوبة للأحداث التي تحركها قوى أخرى. على أن محموداً الأول ليس عاهلاً عاجزاً وتحركه الصبور ولكن المثابر ضد پاترونا خليل ينتهي بإتيان ثماره، وإذ كان محمود الأول ذكياً، ومدفوعاً بالرغبة في تحسين وضع امبراطوريته، فإنه يتحرك في اتجاهين: من جهة، إصلاح الجيش، وبشكل أخص المدفعية، وهم عمل يعهد به إلى فرنسي، هو الكونت دو بونقال، ومن جهة أخرى، استعادة السلم ومناخ الثقة في الولايات الأناضولية. وقد شهد الجزء الأول من عهده تعاقب وزراء عديدين، نادراً ما تجاوز بقاء الواحد منهم في منصبه سنة واحدة (باستثناء على باشا حكيم أوغلو)؛ وبالمقابل؛ فإن فترة السلم لم تعرف غير أربعة ممن احتلوا منصب الصدر الأعظم في ثمانية أعوام، مما يعد دليلاً على استقرار سياسي معين وعلى استمرارية للعمل.

وسرعان ما تفرض ضرورة إصلاح الجيش نفسها على السلطان، إلا أنه بإلنظر إلى عداوة الإنكشارية يضطر إلى الاقتصار على تجديد قوة سلاح المدفعية (خومباراچي)، مستخدماً في تلك المناسبة خدمات الكونت دو بونقال (١٦٧٥ – ١٦٧٥) الذي، بعد أن كان قد خدم في صفوف جيش لويس الرابع عشر، ثم في صفوف جيش الأمير يوچين الساقويوي، جاء إلى اسطنبول، واعتنق الإسلام (سوف يعرف فيما بعد باسم أحمد باشا الخومباراچي)، ومن خلال الصدر الأعظم عثمان باشا طوبال (١٧٣١ – ١٧٣٢) جرى تقديمه إلى السلطان الذي كلفه بإصلاح سلاح المدفعية. وهذا الأمر له دلالته، فلأول مرة يجرى اللجوء إلى

أخصائى أجنبى، وعلاوة على ذلك فإنه يرمز إلى رغبة السلطان فى إجراء إصلاحات عن طريق استخدام الكفاءات: وليس من شأن تحول بونقال إلى اعتناق الإسلام إلاً أن يسهل الأمور، بتحييده إلى هذا الحد أو ذلك للانتقادات الصادرة من الأوساط المحافظة والتقليدية. وكان بونقال يتمنى التمكن من تحقيق تحولات فى كامل القوات العسكرية العثمانية، لكن عداوة الإنكشارية قد أرغمته على الاقتصار على سلاح المدفعية وعلى إدخال تحسينات تقنية عند الطوبچية. ومتجاوزاً لتلك الحدود، في عام ١٧٣٤، يتجه إلى إنشاء مدرسة للمهندسين (هندسه خانه) موجهة إلى تخريج فنيين حديثين في مجال المدفعية، وبعد نفى بونقال فترة وجيزة إلى كاستامانو، فإنه يستدعى من جديد: وسوف يظل في وظيفته حتى موته في عام ١٩٧٧. وقد حاول دون طائل لعب دور في العلاقات ويجرى إغلاق مدرسة المهندسين بعد ذلك بوقت قصير (١٧٥٠) تحت ضغط العلماء، إلا أنه، بفضل وجود بونقال وعدد من الفنيين الأجانب الآخرين الذين العلماء، إلا أنه، بفضل وجود بونقال وعدد من الفنيين الأجانب الآخرين الذين العدماء، إلا أنه، بفضل وجود بونقال وعدد من الفنيين الأجانب الآخرين الذين

وفى المجال العسكرى أيضاً، يحرص محمود الأول ومن شغلوا منصب الصدر الأعظم فى عهده، من جهة، على تجنب انبعاث لتمرد كتمرد پاترونا خليل وذلك بالأنتظام فى دفع المرتبات للإنكشارية الذين يتعهدون، فى المقابل، بأداء مهامهم بانضباط، ومن جهة أخرى، حماية حدود الإمبراطورية بتشييد الحصون وبإيجاد حاميات تحت قيادة قادة يتمتعون بالسلطة الكاملة على الإقليم المحيط.

وتتعزز سياسة السلم التي ينتهجها محمود الأول عبر السيطرة الأكثر صرامة على سير عمل الإدارة، على الأقل في الأماكن التي يمكن فيها لتلك الأخيرة ممارسة نشاطها دون عوائق، وهو ما ينطبق أنذاك على ولايات روميليا (أوروبا) والأناضول. وعلى الرغم من واقع أن الأعيان يميلون إلى اكتسباب المزيد من

الأهمية على المستوى المحلى، فإن مصلحة هؤلاء الأخيرين تقترن بمصلحة الدولة، وذلك على نحو جيد بحيث أن الوضع الاقتصادى والمالى يتحسن والخزانة تمتلىء، وفي اسطنبول، يأمر محمود الأول ببناء منشأت دينية (مسجد نور - أى عثمانية، الذي استكمل في عهد خليفته، ومسجد اوسكودار الكبير) وقصور ومكتبات، ومنشأت ذات نفع عام، خاصة الخزانات، كخزانة طوپوزلو، قرب قاغيت خانه، ومركز توزيع المياه في بيوغلو – تقسيم الذي سمح بتغذية العديد من الأسبلة في عدد من الأحياء الواقعة في شمالي القرن الذهبي: وقد جرى إنشاء أكثر من ستين سبيلاً إما من جانب السلطان أو من جانب عدد من شخصيات العهد، كما جرى الاقتداء بمثال السلطان في المدن الكبرى في الولايات، خاصة في الأناضول.

محاولة للتجديد: راغب باشا كوچا

عند موت محمود الأول، يصبح أخوه عثمان الثالث سلطاناً. وهذا الأخير شخصية باهتة، تفتقر إلى قوة الشخصية وإلى المقدرة، ويستولى عليها الارتياب ولا تميل كثيراً إلى التجديدات التقنية أو الفكرية. وخلال عهده (أقل من ثلاثة أعوام)، يتعاقب ستة وزراء لم يسمح لهم قصر مدة وجودهم على رأس شئون الدولة بالاضطلاع بأى عمل هام، حيث كانت الأحداث الأكثر بروزاً تتمثل في حريق ضخم شب في اسطنبول في سبتمبر ١٥٥٥، وحريق آخر في يوليو ٢٥٧١ وافتتاح مسجد نور – أي عثمانية لأداء الصلاة (٥ ديسمبر ١٥٥٥). ولما كان السلطان لم يكسب عطف سكان العاصمة بسبب مراسيمه التي تحرم بيع النبيذ وخروج النساء إلى المنتزهات العامة وتلزم غير المسلمين بارتداء الملبس الميز للتهم حديث لم تجد كل هذه التدابير غير تطبيق جد محدود – فإن رحيك لايستثير اسفاً كبيراً.

وخلافاً لذلك، فإن تنصيب مصطفى الثالث، الأبن الأكبر لأحمد الثالث (٣٠ أكتوبر ١٧٥٧)، يقابل بالحماس. ويتمثل أحد الأعمال المبكرة لعهده في إبقاء محمد

راغب باشا كوچا — الصدر الأعظم الأخير لعثمان الثالث — في منصبه، وهو أحد رجال الدولة الأكثر تميزاً خلال تلك الفترة، وسوف يظل في منصبه مدة تزيد عن ست سنوات. وإذ كان راغب باشا يشارك السلطان آراءه التي تذهب إلى أن السلم مع الدول الأجنبية يعتبر ضرورياً لصلاح حال الدولة، فإنه قد عمل باستمرار، برغم ضغوط بعض العثمانيين وبعض السفراء، على تجنب توريط الإمبراطورية في حروب ليس من شانها إلا أن تكون نذير سوء بالنسبة لها. وقد وجه اهتمامه، في المقابل، إلى تحسين مختلف خدمات الدولة: فيتم تعزيز العدالة بفضل منح سلطات أكبر القضاة وبفضل سن أحكام تهدف إلى حماية السكان بفضل منح سلطات أكبر القضاة وبفضل سن أحكام تهدف إلى حماية السكان أخرى، قد أجبر حائزي الملكيات العقارية — التيماريين، الملتزمين (مُقَطَعْچيه) — على احترام واجباتهم المتعلقة بدفع الضرائب الواجبة الأداء عليهم وحظر الضغط على السكان. بل إنه قد جرى إرسال قوات ضد المخالفين، الأمر الذي يشهد على عزم الصدر الأعظم على إعمال قوانين وأحكام الدولة والالتزام بها.

ولما كان راغب باشا نصيراً للسلم، فإنه قد حافظ على علاقات طيبة مع الدول الأجنية، بما فيها، آنذاك، روسيا والنمسا. فيجرى توقيع أو تجديد معاهدات تجارية مع ممالك ناپولى والدانمرك وفارس (وقعت أول معاهدة صداقة مع هذا البلد الأخير في أبريل ١٧٦١). كما أن هذه الفترة هي الفترة التي تمتعت فيها فرنسا وانجلترا بعلاقات ممتازة مع الإمبراطورية العثمانية، وكان يمثلهما في اسطنبول سفيران ممتازان، فيرچن، سفيراً لفرنسا (من عام ١٥٥٥ إلى عام ١٧٦٨)، وچيمس پورتر، سفيراً لإنجلترا (١٤٦١ – ١٧٦١)؛ وقد شد الأول بوجه خاص انتباه السلطان إلى شخص البارون دو توت، وهو ضابط مجرى كان قد انتقل إلى خدمة فرنسا، ثم جاء إلى تركيا معه: والحال أن البارون دو توت قد أصبح بعد ذلك بوقت قصير (خاصة بعد عام ١٧٧٤) المؤسس لإصلاحات عميقة أصبح بعد ذلك بوقت قصير (خاصة بعد عام ١٧٧٤) المؤسس لإصلاحات عميقة في الجيش العثماني.

هل الرغبة في السلم أم غياب الإمكانات هو الذي يحفز القادة العثمانيين إلى عدم التدخل في الولايات، خاصة الولايات العربية ضد حركات الاستقلال الذاتي التي تأخذ في الظهور؟ أم أنه يمكن تصور أنهم يرصدون لدى حكام هذه الولايات حرصاً على عدم الانفصال عن الدولة العثمانية، سعياً إلى الحفاظ على حماية أرقى ضد مؤامرات خارجية لاحقة؟ أم أن هؤلاء الحكام لا يعتبرون أنفسهم، بعد، أقوياء بما يكفى لإعلان استقلالهم الكامل وأنهم في وجه الزحف السياسي والاقتصادي من جانب الأوروبيين، يرون أن العالم الإسلامي يجب أن يظل موحداً تحت سلطة قائد واحد، ما يزال يعتبر عاهلاً قوياً؟

الواقع أن السيادة العثمانية ليست محل تساؤل وريما كان القادة العثمانيون قد نظروا بقدر من الأرتياح إلى انتقال جانب من مسئولياتهم العسكرية، إن لم تكن السياسية، إلى أيدي السلطات المحلية، المهتمة بسير الأمور في بلادها أكثر من الولاة المتراخين، المعينين لمدد قصيرة نسبياً والذين ليس لهم صلات عميقة لابالسكان ولابمجريات الأمور الواقعية في الولايات. وفي هذا الصدد، يمكن تصور نوع من تقويض السلطة، ناشىء عن تقلب الأحداث، لكنه محل قبول واعتراف من جانب حكومة اسطنبول بقدر ما أن هذا الوضيع يخدمها في نهاية الأمر، شريطة عدم تهديد روح وحدة النولة العثمانية، ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الحالة للأمور كانت أيضاً محل اعتراف ضمني من جانب الدول الكبرى، التي لا تملك سفارة إلاً في عاصمة الإمبراطورية، وليس لها في عواصم الولايات غير قنصليات، وهو ما لايمنعها، عند الضرورة، من التعامل بشكل مباشر مع السلطات المحلية، خاصة في المغرب وفي مصر، دون المرور باسطنبول، ومن حيث المبدأ، كان لابد لثل هذه الاتفاقات من الحصول على تصديق الحكومة المركزية: وليس مؤكداً أن الحالة كانت كذلك دائماً. لكن ذلك لا يقلل من واقع أن الدولة العثمانية تظل واقعاً جد حيوى، قادراً على مقاومة الهجمات الأولى الجادة من جانب الدول المهتمة بأضعافها،

والواقع أن محاولات الاصلاح التى اضطلع بها عدد ممن شغلوا منصب الصدر الأعظم قد تسنى لها أن تحرز، بصورة مؤقتة، قدراً من النجاح، إلا أنها قد تلتها إرتداءات إلى الوراء، عن طريق تدابير تقضى على هذه المحاولات. وإذا كانت الأوساط المحافظة قد أحنت رأسها أحياناً وسمحت بمرور موجة استعادة النظام، فقد تسنى لها الرد واستعادة مواقعها وفرض مفاهيمها. وتتناسب الضرورات المالية والاقتصادية للإمبراطورية مع مصالح أصحاب رؤوس الأموال الذين يستخدمونها لشراء الأراضى، ويجرى اختزال التيمارات ذات المساحات المحدودة لحساب أصحاب التيمارات الكبيرة الذين يحوزون ملكيات وراثية، وهو ما يسمح بتشكل فئة اجتماعية من كبار ملاك الأرض الذين لا ينحدرون دائماً من أميول ريفية. كما يعاد استثمار رؤوس الأموال في التجارة، خاصة في تجارة الترانزيت والتجارة الدولية. ومن جهة أخرى، فإن الضغط الضريبي على الفلاحين لا يخف، والضرائب الاستثنائية تتحول إلى ضرائب منتظمة، ومن هنا التمردات التي تنشب في مختلف بقاع الإمبراطورية. وهذه المشكلات، الاقتصادية من حيث الأصل، سوف تتخذ بشكل مطرد طابعاً سياسياً وإجتماعياً، وسوف تلعب الدول الكبرى في ذلك دوراً هاماً أكثر فأكثر.

على أن الإدارة العثمانية، رغم فسادها، تظل منظمة وفعالة نسبياً. ويفتقر موظفو الإدارة بعد إلى الثقة في مستقبلهم، ومن ثم، يكفون عن أن يكونوا مدفوعين بروح المبادرة ومن ثم، بمفهوم متجدد عن مهامهم ودورهم: فذلك يقتضى تعليماً، وأسلوباً لاكتساب الأفكار وللمناهج الجديدة التي لا وجود لها بعد في الإمبراطورية العثمانية، في غياب انفتاح فكرى على العالم الغربي.

التغلغل الأجنبس

يرمن القرن الثامن عشر، في تاريخ الإمبراطورية العثمانية، إلى البداية الصقيقية لهجوم الدول الأوروبية العظمي، أكان ذلك في المجال العسكري

والديبلوماسى أم فى المجال الاقتصادى، ناهيك عن النفوذ الذى يبدأ فى ممارسة فعله فى المجالات التقنية والثقافية، ففى القرون السابقة، كان البنادقة والفرنسيون والإنجليز والهولنديون يسبعون بشكل خاص إلى إيجاد وكالات تجارية فى اسطنبول وفى بعض ثغور المشرق؛ وتقتصر مبادرتهم على ذلك الجانب، لأنهم ليسوا أقوياء بما يكفى وليسوا مرهوبى الجانب بما يكفى لأن يحاولوا الاضطلاع بتغلغل من نوع آخر. وإذا كانت حروب قد نشبت، فإنها صغيرة وهامشية، وحتى عندما يحرز البنادقة – والنمساويون – نجاحات أكثر تميزاً فى أواخر القرن السابع عشر، فإن هذه النجاحات تذهب أدراج الرياح بعد ذلك ببضعة عقود.

وفى المقابل، فإن القرن الثامن عشر سوف يشهد تعرض العالم العثمانى التهديد بأشكال مختلفة: فعلى المستوى العسكرى، يحرز الروس والنمساويون انتصارات مؤكدة تجر إلى انحسار لحدود الإمبراطورية، وعلى المستوى الاقتصادى، حيث لا يلعب البنادقة بعد غير دور محدود، ينجح الفرنسيون، وبدرجة أقل الإنجليز والهولنديون، في توسيع تغلغلهم، فإلى أي حد سمح لجوء العثمانيين إلى وسطاء (فرنسيين، إنجليز، هولنديين) لهؤلاء الوسطاء، في مقابل الخدمات المقدمة بهذا الشكل، بالحصول لتجارهم على مزايا أكثر وضوحاً؟ وأخيراً، فإنهم يمارسون ضغطاً من نوع جديد وذلك بإيثارهم لاقليات معينة، وهو ضغط يتميز بطابع اجتماعي سوف يتحول فيما بعد إلى سندسياسي.

الضغط الاقتصادى: توسيع الامتيازات

هكذا سوف يشهد القرن الثامن عشر تطور وجود غربي في التجارة الدولية للإمبراطورية العثمانية، وهو وجود راجع إلى انطلاق رأسمالية ميركانتيلية (تجارية) تدعمها الحكومات وتعبر عن نفسها من خلال إنشاء أو توسيع الشركات التي تستفيد، في الموقع، من دعم السفراء والقناصل. ويفرض هؤلاء الأخيرون قدراً كبيراً من السلطة، بل والمطالب، بما يتناسب مع تضاؤل القوة العثمانية؛

وعندئذ يجرى استخدام الاستيازات على نطاق واسع لحساب التجار الغربيين المتواجدين في ثغور الإمبراطورية: فهذه الثغور تلعب دوراً يتميز بأهمية من الدرجة الأولى لأنها نقاط وصول ورحيل التجارة الدولية العثمانية، حيث لم يكن بوسع الأوروبيين بعد اختراق الأماكن الداخلية للمجال العثماني، وهو مجال القوافل التي يظل استغلالها وتنظيمها بين أيدى السكان الأصليين.

هما هو المكان الذي يجب تحديده للتجارة الولية في الأنشطة الاقتصادية للعالم العثماني؟ الأرجح أنه مكان أقل أهمية مما كان متصوراً على مدار زمن طويل استناداً إلى مجرد قراءة تقارير القناصل والتجار الأوروبيين، ويرجع ذلك أولاً إلى أن الإمبراطورية العثمانية ليست مجرد الهامش البحرى الذي يظهر فيه الغربيون وثانياً إلى أن أنشطة عديدة في مجال الإنتاج والصناعة والتبادلات التي تخص بشكل مباشر غالبية السكان تواصل الوجود في داخل الإمبراطورية، دون تدخل أوروبي من أي نوع؛ وأخيراً لأن البحر الأسود، الذي يظل محظوراً من الناحية العملية على السفن الغربية حتى عام ١٧٧٤، هو مجال إمداد هام، بالنسبة لاسطنبول خاصة. كما يجب ملاحظة أن جزءاً هاماً من التجارة المتحققة في شرقي البحر المتوسط وبحر إيجه إنما يتم عن طريق السفن العثمانية، التي كان عددها في القرن الثامن عشر أكبر بكثير مما كان عليه في القرن السابع عشر. أمًّا فيما يتعلق بالبحر الأحمر، فإنه لا يفقد، مع التطور المتواصل لطريق رأس الرجاء الصالح، الأهمية التي يمثلها بالنسبة للعثمانيين - وبالنسبة للمصريين. وإلاًّ فكيف يمكن تفسير النشاط التجاري في رشيد والقاهرة والسويس وموقا؟ وإذا كان الأجانب يحولون صوب جنوب أفريقيا تجارة الفلفل والتوابل التي كانت تمر عبر مصر، فإن بن شبه الجزيرة العربية، بالمقابل، يشق طريق الشمال، وبور القاهرة والسويس كمستودعين ومحطتين للسلم المتجهة إلى المحيط الهندي أو القادمة منه لا يفقد شيئاً من أهميته، على العكس،

والحال أن الأمم التى كانت قد حازت، في الماضي، على حقوق في مجال ممارسة التجارة والتواجد لم تعد الآن وحدها المتواجدة. وهكذا فإن النمساويين

يحصلون في عام ١٧٢٥ على حق إنشاء قنصليات في تونس وفي طرابلس، وفي عام ١٧٢٧، في الجزائر؛ وهم يجتهدون في إنشاء أسطول نمساوي بالفعل، وإنماء تجارة بحرية والإشراف عليها، سوف تكون تريستا محطتها الأساسية. ويتم إنشاء شركة نمساوية للمشرق في عام ١٧٢٩ لها وكالات في تريستا وسالونيك والقسطنطينية، لكن حرب ١٧٣٦ - ١٧٣٩ توجه إليها ضرية قاضية. وفي عام ١٥٥٤، تنشىء الإمبراطورة ماريا - تيريزا شركة أخرى المشرق، وتشهد تريستا انطلاقة جديدة، يجسدها حصول النمساويين في عام ١٧٨٤ على تسهيلات ملاحية في المياه العثمانية، وتستمر ليڤورنو ميناء للرسو والترانزيت تزوره السفن: فهي محطة للتجار اليهود في البحر المتوسط، لكنها أيضاً محطة للتجار الأرمن الذين يظهرون منذ ذلك الحين في وسط وغربي البحر المتوسط. وهكذا تنشأ علاقات وثيقة بين تجار ليقورنو وسالونيك والقسطنطينية وسميرن والأسكندرية؛ كما أنها تشهد تطوراً أكبر عندما يمنح السلطان في عام ١٧٤٧ حرية التجارة في الإمبراطورية لرعايا يوق توسيكان الأكبر. كما يجيىء الرسو في ليقورنو الهانزياتيك - الذين حصلوا على امتيازات في عام ١٧٤٧ - والأسكانديناڤيون (الدانمركيون والسويديون) الذين يتاجرون بشكل خاص مع إيالات البرير، وإن كانوا يصلون أحياناً إلى شرقى البحر المتوسط. بل إننا نرى، بعد عام ١٧٧٤، ظهور العلم الروسى: والواقع أننا إزاء سفن يملكها يونانيون، كما أن البحر الأسود ينفتح آنذاك بدرجة أكبر إلى حد ما أمام الغربيين (أنشأ الفرنسيون وكالات تجارية في كافًا وفي قالاشيا وفي مولداقيا بعد عام ١٧٤٠: لكنهم لم يشهدوا نشاطا واسعاً) كما يلاحظ وجود محاولات اتصال بحرى بين روسيا الجنوبية والقرم ومارسيليا، وكذلك وجود سعى إلى التعاون بين الروس والبنادقة: لم يسفر إلا عن مشاريع عايرة،

وعلى مدار القرن الثامن عشر، فإن فرنسا هي التي تضطلع بالتجارة الرئيسية مع المشرق حيث تخلف الإنجليز عنها تخلفاً شديداً: ويرجع ذلك إلى واقع

أن الفرنسيين، خاصة بعد عام ١٧٦٣، لا يملكون بعد أية مستعمرات تقريباً في حين أن الإنجليز يهتمون بالهند وبأمريكا. لكن وجودهم في الهند يقودهم إلى الاهتمام بمصر وبالخليج الفارسي: وتفشل محاولتهم الرامية إلى بلوغ السويس. وإذا كان الفرنسيون يتواجدون في البصرة، فإن نتائج تجارتهم هناك تعتبر هزيلة وبلا مستقبل.

الدول الكبرس والأقليات

في غربي البحر المتوسط وفي مجمل المشرق، يجد الأوروبيون أنفسهم إزاء تجار مستقرين منذ زمن طويل، حائزين لمرتكزات لا غنى عنها ولإمكانات حركة ولا يقبلون حرمانهم من دورهم الضروري والمجزى كوسطاء لهم سمعتهم. ونعرف أن سادة التجارة المحلية هم يهود أو مسيحيون (كالسوريين في القاهرة وفي الإسكندرية في الشطر الثاني من القرن الثامن عشر)؛ وبعيداً عن الثغور، فإن تجارة القوافل، والتبادلات التجارية هي في أيدي العرب بالنسبة لصعيد مصر والسودان، وفي أيدى الأرمن بين بغداد وحلب، وفي أيدى فرس من بغداد في إيران والعراق وفي الخليج الفارسي، وفي اتجاه غربي، يعمل اليونانيون ليس فقط على تطوير ملاحتهم وإنما يعملون أيضاً على تطوير علاقاتهم مع بلدان البلقان. وتصبح سالونيك إحدى أنشط قواعدهم؛ وبتحركهم، تبعاً للأحوال، تحت أعلام روسيا والبندقية وفرنسا وانجلترا، بل وتحت العلم العثماني، فإنهم يقومون بتجارة متزايدة الأهمية باطراد في وسط وشرقي البحر المتوسط ويحصلون من ثم على ثروات وإمكانات حركة تحفزهم إلى اعتبار أنفسهم أقل فأقل تبعية للأتراك. وسرعان ما سوف يطالبون بالحكم الذاتي لأنفسهم، ثم باستقلالهم. ومن بين جميع العثمانيين، فإنهم الأكثر اتصالاً بالغربيين، وهم يستمدون من ذلك تفوقاً معيناً ليس فقط من الناحية الاقتصادية، وإنما أيضاً من الناحية الفكرية، كما يستخلصون منه استنتاجات عملية بشأن الدور الذي يمكنهم لعبه في الإمبراطورية العثمانية. وسوف تنفتح هذه الأفكار في القرن التاسع عشر على حركات التحرر في صربيا وفي اليونان، وتحت شكل مختلف، في مصر،

وفى التغور، يستغل الأجانب تنافس الوسطاء الذين يعملون أيضاً لحساب أنفسهم سعياً إلى التخلص من الهيمنة العثمانية؛ فاليونانيون والأرمن والسوريون المسيحيون واليهود، من يسمون به «الأقليات»، يحصلون على حماية من الممثلين الديبلوماسيين الأجانب على شكل براءة، أو براءات حساية. والصال أن تأمين إمتيازات التجار الأوروبيين، وكذلك تأمين المزايا والأوضاع التي يستفيد منها بعض الموظفين العثمانيين والوسطاء، إنما يقود هؤلاء وأولئك إلى البحث عن مؤازرات أو تواطؤات أو حمايات: وغالباً ما يترتب على ذلك جو من التحلل من المسئوليات ومن التنازل، وهو أمر لا يحدث في عكا وصيدا حيث يفرض الوالى أحمد باشا الجزار وجهات نظره الخاصة ويمارس التجارة على نحو مباشر مع الفرنسين.

ويستند الجانب الأساسى من الاقتصاد التركى إلى الزراعة المنتجة للحبوب وللأرز وللزيوت وللقطن وللجلود وللصوف، لكن الجانب الرئيسى من هذا الإنتاج يخدم فى تموين المدن ويسمح انتقاله بتجارة تعتمد على القوافل أو بتجارة بحرية تفلت بشكل شبه كامل من الأجانب. والواقع أن الإنتاج العثماني، المفتقر إلى التجديدات التقنية، يظل راكداً كيفاً وكماً: فهو ينجح بوجه عام فى تلبية احتياجات سكان الإمبراطورية، لكنه لا ينجح دائماً بالقدر نفسه فى تلبية الطلبات الخارجية من المواد الأولية. والمنتج الوحيد فى القرن الثامن عشر الذى تعرف تجارته تطوراً معيناً هو بن شبه الجزيرة العربية (الذى يتعرض للمنافسة، فى الشطر الثانى من القرن، من جانب بن امريكا)؛ وقد سعت الحكومة التركية إلى زيادة الرسوم الجمركية على البن أو إبقائها عند مستوى تعريفة مرتفع: وقد ردت الحكومة الفرنسية على ذلك، بل إنها قد حصلت على تخفيض لهذه الرسوم. كما أن زيادة الرسوم.

الرسوم الجمركية على مختلف السلع التي يستوردها الفرنسيون من القسطنطينية ومن سلم يرن قد جرى إلغاؤها: وهكذا فإن الضغط الأوروبي لم يكن دون طائل..

الاقتصاد والسياسة

على مدار زمن طويل، أرجعت المستولية في الركود (بل و «الانحدار» كما كتب البعض) الذي أصباب الإمبراطورية العثمانية إلى الإهمال الحكومي، وفسياد كيار موظفي النولة، وحرص بعض الأعيان على الحفاظ على امتيازات سابقة، وجمود الأحكام القانونية، وغياب التدقيق فيما يتعلق بالتجار، وعدم تكيف العثمانيين مع التقنيات الجديدة، وغياب بحرية تجارية عثمانية ذات طابع «دولي». والحق أن هذا كله منحيح إلى هذا الحد أو ذاك، لكنه ينظر إليه بعين غربية يتجه يصرها في اتجاه واحد. فمن جهة أخرى، لابد من ملاحظة أن بعض العثمانيين -ليسبوا قليلي الشبأن - قد سعوا إلى إدخال إصلاحات، وأن أوروبا التجار والشركات - أوروبا التنوير؟ - ترتدى قناع النوايا الحسنة ليتسنى لها بشكل أحسن التستر على الاستيلاء الاقتصادي على الأسواق وعلى الاستحواذ على المواد الأولمة وعلى السبيطرة السبياسية في نهاية الأمير، وحتى عام ١٧٧٤ على الأقل، لم تكن الدولة العثمانية قوة مختزلة بشكل لا يمكن علاجه، حتى وإن كانت قد تكبدت بعض النكسات وعقدت معاهدات غير مؤاتية دائماً. فهي تهيمن على الشرق الأدنى، وتقدم ملمح دولة متماسكة بالرغم من التوترات الداخلية، وتسيطر على طرق المواصلات البحرية التقليدية التي كانت بعيدة عن أن تكون مهجورة: وهي نفسها وسيط له سمعته بين أوروبا وآسيا، ودور الوسيط هذا هو ما يريد الغربيون اختزاله أو محوه لحسابهم.

وهكذا فإن المشكلات تنتهى باتخاذ ملامح سياسية بأكثر من اتخاذ ملامح اقتصادية. ففي القرن الثامن عشر، لم تكن هناك أزمة اقتصادية في داخل

الإمبراطورية العثمانية؛ إلا أن هناك، في الواقع، تمايزاً ملحوظاً باطراد بين اقتصادات التصدير الغربية والعثمانية، وهو يقود إلى ضغط متعاظم باطراد من جانب الأول على الأخير، وذلك بقدر ما أنه لا توجد بعد في المدن صناعات كبرى منتجة لمنتجات تصديرية؛ فالصناعات الوحيدة القائمة تخص الدولة ولا تنتج غير منتجات غير مربحة، والصناعات المحلية، في أيدى الحرفيين، إنما تعمل من أجل السوق الداخلية بشكل شبه وحيد.

إن بنيان القواعد القانونية البارع الذى بنى على مدار قرون سابقة قد ترتبت عليه خلال زمن طويل نتائج حميدة بمنحه للدولة وللأفراد إطار حياة سياسية وإقتصادية، أطراً مرجعية دقيقة، حدوداً للتجاوزات المحتملة. ومن سوء الحظ أنه قد ولد أيضاً نوعاً من الاطمئنان المعنوى، من العادات التى لا تمس، باختصار، تكلساً ورغبة في عدم تغيير أي شيء، خوفاً من انهيار البنيان ومن ثم تهديد الأوضاع المكتسبة.

والحال أن الحرب الروسية – التركية بين عامى ١٧٦٨ و ١٧٧٤ ومعاهدة كوتشوك – كاينارچا هما أكثر من طلقة إنذار. فالواقع أن حالة ذهنية جديدة سوف تهيمن على رأس الإمبراطورية وتسمح بانطلاق إصلاحات عميقة موجهة إلى إكساب الدولة العثمانية مظهراً حديثاً: وسوف تكون تلك هي مهمة القرن التاسع عشر.

إن تدهور الإمبراطورية العثمانية المرصود في القرن السابع عشر وخلال الجزء الأعظم من القرن الثامن عشر يعبر عن نفسه أولاً على قمة الدولة وفي أجهزة الحكومة المركزية: وإدراك هذا التدهور لا يظهر إلا بعد الهزائم التي يجرى تكبدها في مواجهة الروس وهو يرجع إلى السلطانين عبد الحميد الأول وسليم الثالث كما يرجع إلى شخصيات قيادية مختلفة ترى أن التدهور لم يصب غير أوساط اسطنبول. وخلال هذين القرنين، تهتز الولايات الأناضولية والبلقانية

والعربية من جراء قلاقل سياسية واجتماعية، يتسنى لها أحياناً تهديد وحدة الإمبراطورية. كما أن من المناسب ألا نرصد ذلك في العاصمة وحدها ولا حتى في

الرلايات التركية وحدها: فالغليان الذي يعلن عن نفسه في الولايات غير التركية

إنما يشكل مقدمة لحركات سياسية أكثر قوة بكثير في القرن التاسع عشر.

الفصل التاسع

الولايات البلقانية

(1471 - 1447)

بتلم : جيل قاينشتاين

بين منتصف القرن الرابع عشر والقرن السادس عشر، فرض العثمانيون سيطرتهم على مجمل شبه الجزيرة البلقانية تقريبا. وفي أواخر القرن السادس عشر،، تتجاوز ممثلكاتهم الأوروبية، وإلى حد بعيد، شبه الجزيرة هذه التي تنتهى حدودها الشمالية بوجه عام عند خط الدانوب والساف والكوبا.

والواقع أن العثمانيين كانوا قد نجحوا خلال القرن السابق، وراء هذا الخط، في تحويل مولدا فيا وقالا شيا الرومانيتين إلى بلدين تابعين لهم. كما أن حملات سليمان التي ترتبت على فتح بلجراد قد ضمت إلى الامبراطورية الأقاليم الواقعة بين الساف والدراف وبانات تيميسوار (تيميشوارا)، حيث لم يبق في أيدى آل هابسبورج غير الجزء الغربي من كرواتيا وسلوقينيا. وأخيراً فقد نجح سليمان في دفع الزحف العثماني إلى مسافة أبعد في اتجاه الشمال بضمه في عام ١٩٥١ وسط المجر وبتحويله ترانسلفانيا إلى بلد تابع جديد. وفي شمال – شرقي هذا الكل، يتواجد العثمانيون أيضاً منذ أواخر القرن الخامس عشر عند مصبات الأنهار العظيمة على الساحل الشمالي للبحر الأسود، وفي جنوب شبه جزيرة القرم وفي شمال بحر آزوف، ومن ثم، فإن ما يضضع لهيمنتهم، في أوج الاميراطورية، هو جزء كبير من أوروبا الشرقية، بل والوسطي.



وهكذا فقد نجح العثمانيون في إخضاع مجموعة متباننة من الشعوب: ألن تصبح البلقان، عندما تتوصل هذه الشعوب تدريجياً إلى نبل الاستقلال السياسي في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرادفة التجزئة السياسية والتناحرات القومية؟ وحتى يتسنى لنا التعرف على الجماعات الرئيسية بينها، فلنتذكر وجود السلاف الجنوبيين (الصربيين، الكرواتيين، البلغار)، واليونانيين، والرومانيين والأرومانيين (الذين يسمون ايضاً بالتسينتسار أو فالاشيى البلقان: وهم شعب قريب من الأوائل من حيث اللغة، موجود في الجبال الشمالية لليونان ولألبانيا)، والمجريين: وكلها جماعات إثنية متميزة من حيث الأصل واللغة والثقافة والتاريخ. وكانت كلها قد اقامت خلال العصب الوسيط، في لحظة أو اخرى، دولاً ذات سيادة، بل وامبراطوريات لها هييتها. والحال أن بيزنطة، الوريث ذي الطابع الهيليني لروما، كانت الامبراطورية الأشبهر، والأوسع، والأطول عمراً، بين هذه الامبراطوريات، لكن البلغار والصربيين كانوا قد أقاموا هم ايضاً امبراطوريا تهم البلقانية، على انهم كانوا كلهم مجزأين ومصابين بالضعف عندما اتصل بهم الفاتحون الاتراك، ومن ثم فإن زحف هؤلاء الأخيرين قد تميز بقدر عظيم من السهولة من جراء ذلك. وعندئذ فإن العثمانيين سوف يضعون تحت سيادة «واحدة» فسيفساء إثنية وسياسية حقيقية، في ذات الوقت الذي سوف يدمجون فيه بيئة مسيحية عريقة -تتجاوز كذلك خط تقسيم مناطق النفوذ بين كاثوليكية روما والارثوذكسية - في عالم الإسلام، عبر عملية اعتبروها مستحيلة الانتكاس.

والحال أن مؤرخى مختلف الأمم المعنية قد وجهوا بشكل عام – وغالباً ما يزالون يوجهون – الإدانات الأكثر صرامة ضد قرون «النير العثماني» التي سوف تتلو ذلك. فهم يصورونها ليس فقط على أنها فترة سيطرة أجنبية وكافرة، فترة حرمان من الاستقلال ومن الهوية القوميين، وإنما أيضاً على أنها فترة عنف واضطهاد واستغلال وتجيهلية لا مثيل لها – جملة اعتراضية سلبية بالكامل بين ازدهار الحياة القومية القروسطية وازدهار «رينسانس» مؤجل حتى القرن التاسع

عشر - ، وعلى أنها «ليل» لا تخترقه غير ومضات حركات المقاومة وتمرد الشعوب المستعددة.

وهذه الأحكام المفرطة العمومية والتبسيط، والتي يسهل إدراك دوافعها، تكتسب ظلالاً متباينة بحسب الأماكن والفترات، ولابد لنا أولاً من أن نتذكر أنه كانت هناك عدة أوساط داخل الممتلكات الأوروبية للسلطان كان الاندماج في الامبراطورية داخلها متفاوتاً في درجة قوته، وكان ثقل الوجود التركي بالنسبة لها متفاوتاً في درجة وضوحه، وكانت علاقاتها مع العالم الخارجي متفاوتة في درجة انقطاعها، وهذه الأحوال المختلفة سوف تؤثر بشكل محسوس على المصائر المحددة للأقاليم المختلفة.

الممتلكات الأوروبية في اوائل القرن السابع عشر: الدوائر الثلاث

إن البلدان الواقعة في شمالي الدانوب، الأكثر بعداً عن مركز جاذبية الامبراطورية، ومن ثم الأصعب في السيطرة عليها، تشكل الدائرة الخارجية الأكثر يعدا لهذا الكل.

وقد اشتملت اولاً على البلدين الرومانيين، مولداقيا وقالاشيا، اللذين لم يكونا مندمجين، في الامبراطورية بالمعنى الدقيق للمصطلح، ، بل كانا يشكلان بلدين متميزين، دافعين مسيحيين للجزية للسلطان (خراج جوزار)، تابعين من نوع ما، ويفضل هذه الوضعية، فقد احتفظا بحكامهما الأصليين، القويقودات، الذين تختارهم أرستقراطية البويار المحلية وينتخبون من بين عائلات البويار الرئيسية. على أن المنتخبين كانوا ينصبون من جانب الباب (العالى) الذي كان يمنحهم سلطتهم ويسلمهم رموزها. كما احتفظا بمؤسساتهما السياسية المميزة ونظامهما

الاجتماعى المميز، إلى جانب احتفاظهما بعلاقاتهما مع جيرانهما وشركائهما التقليديين، امبراطورية آل هابسبورج وبواندا وترانسلقانيا وروسيا. وقد ظلت اراضيهما مغلقة بشكل صارم امام الموظفين المدنيين والعسكريين والدينيين السلطان، وعندما استولى هذا الأخير في الماضي على أجزاء معينة من الأراضي المولداقية والقالاشيه، كثغور كيلي (كيليا) وآكيرمان (سيتاتيا – آلبا) وتورنو سيقيرين، وچيورچيو وبرايلا، أو ولاية بوچاك حول بندر (تيفينا) على نهر الدنيستر، فقد كان الأمر عبارة عن عمليات بتر سافرة، إعادة رسم الحدود بين الإمبراطورية والبلد التابع: وكان هذا الأخير، بصفته تلك، مُحَرَّماً على الجيوش والحاميات العثمانية، على الأقل مادام ميثاق الخضوع محل احترام.

وإذا كان الاتفاق بين الطرفين قد استند إلى عدد من المبادىء، فإنه لم يكن محدداً على نحو تفصيلى عن طريق معاهدات ذات شكل مناسب ومرعى؛ فهو، فى الممارسة العملية، يترك مجالاً لعدد من الموائمات بحسب الأحوال وعلاقات القوى. وإذا كانت الواجبات الرئيسية للتابعين تتمثل فى دفع الجزية السنوية – المصحوبة كذلك به «هدايا» (بقشيش) نقدية وعينية اخرى، مرسلة إلى السلطان وإلى كبار رجاله –، فقد كانوا مطالبين أيضاً بتقديم خدمات وتوريدات معينة، تحدد بحسب الاحتياجات. وعلاوة على ذلك، فقد كان على القويقودات بشكل الزامى أن ينحازوا إلى السياسة الخارجية السلطان، «أن يكونوا أصدقاء أصدقائه وأعداء أعدائه» وأن يرسلوا إلى جيوشه الوحدات المطلوبة.

والحال أن هذه القاعدة الذهبية لم تمنع بعض القويقودات الجسورين من المجازفة والمخاطرة بلعب لعبتهم الدولية الخاصة، التي تتمشى مع مصالحهم، وأخر من يفعل ذلك، عند نهاية القرن السادس عشر، هو قويفود قالاشيا، ميشيل الجسور (ميهاى قيتيازول): فهو يهب على المكشوف في وجه العثمانيين، ويخوض حملة ضدهم في عام ١٥٩٥ ويحاول بسط سلطته على مولدا قيا وترانسل قانيا. وعلى

أثر رد فعل آل هابسبورج، حلفائه وحماته السابقين، المنزعجين من أطماعه لا من أطماع العثمانيين غير القادرين آنذاك على إنزال العقاب به، يجرى اغتياله،

ويبدو أن سليمان قد فكر في إخضاع مجمل مملكة المجر لتبعية من هذا النوع حين اعترف بچان زاپولاي ملكاً بعد هزيمة ومصرع لويس الثاني چاجييون في ساحة معركة موهاكس. وإثر ذلك، فإن موت زاپولاي، وحداثة سن ابنه چان سي چيسموند، ومطالبات فيرديناند الهابسبورجي المتواصلة بالمملكة ومبادراته في هذا الاتجاه سوف تقنع السلطان بأن هذا الحل لا يمكن الركون إليه. وعندئذ فإنه سوف يدمج في الإمبراطورية على نحو مباشر وسط البلد الذي سوف يجعل منه بيليربيليك بودون (بودا)، غير مبق على وضعية التابع إلا بالنسبة للجزء الشرقي من المملكة، ونواته قويقودية ترانسلقانيا، بينما يظل الشمال والغرب، «المجر الملكية»، في أيدي آل هابسبورج، ويعترف سليمان بچان سي چيسموند ملكاً على «بلاد ترانسلقانيا» واضعاً هذا الكيان الجديد في وضع مماثل لوضع قالاشيا ومولداڤيا.

لكن علاقة التبعية تظل هنا واهية بشكل خاص، إذ كانت الجزية المفروضة على ترانسلڤانيا أدنى بكثير من تلك المفروضة على البلدين الدانوبيين. كما أنها لم تكن مثقلة بالأعباء الإضافية نفسها، ومن جهة أخرى، فإن چان سيچيسموند، الذى لم يكف عن أن يكون عرضة لتهديدات جيوش فيرديناند، قد انتهى إلى الاعتراف كذلك، يموجب صلح زاتمار (ساتومار) الموقع في عام ٥٥٥، والذى أكده فيما يتعلق بهذه النقطة صلح سپير الموقع في عام ٥٧٠، بسيادة آل هابسبورج، وذلك بحيث أن الامارة قد عاشت منذ ذلك الحين في ظل تبعية مزدوجة، والحال أن الالتباسات التي نجمت عن ذلك فيما يتعلق بوضعها الدولي قد شكلت عامل انعدام جسيم للاستقرار السياسي.

وفى الوقت نفسه، فقد احتفظت ترانسلڤانيا فى الداخل بتنظيم أصيل تحت تأثير التعددية الإثنية والدينية. فهذا التنظيم يتميز بوجود ثلاث «أمم»، جرى

الاعتراف رسمياً بسموها وحقوقها وامتيازاتها: المجرميين والزيكيليين (زيكلير)، وهم جماعة تتكلم بالمجرية ايضاً إلا أنها تتميز عن المجريين من المناحية الإثنية، والساكسون، وهم من حيث أصلهم مستوطنون آلمان جاءوا من اماكن مختلفة. وفي المقابل، فإن العنصر الروماني، بالرغم من أهميته العددية، لم يكن معترفاً به ك «أمة». وبالاسلوب نفسه، فإن أربعة اديان تتقاسم الوضعية المتميزة لأديان «مقبولة»: الكاثوليكية والكالثينية اللتان ينتمى المجريون إليهما، واللوثرية التى يدين الساكسون بالولاء لها، والكنيسة الموحدة، المؤسسة منذ عام ١٥٥٤ على يد أسقف كولوزقار (كلوچ)، فرانسيس ديڤيد، والتى تجند أتباعها من بين صفوف الزيكيليين. وتوجد أديان أخرى أيضاً على هذه الأرض، وصلت فى القرن السادس عشر إلى مستوى من التباين الفريد من هذه الزاوية، كانت تعامل فى روح من التسامح إلا أنها لم تكن «مقبولة»: أديان اليهود والأرمن وخاصة دين الرومانيين، المسيحية أنها لم تكن «مقبولة»: أديان اليهود والأرمن وخاصة دين الرومانيين، المسيحية الارثونكسية، التى كان اسقفها يقيم فى جيولافيهيرقار (آلبا ايوليا).

أما فيما يتعلق بوسط المجر، الذي جرى دمجه بشكل مباشر في الامبراطورية كما رأينا، شأنه في ذلك شأن جزء كبير من كرواتيا وبانات تيميسوار، فقد كان من حيث المظهر مختزلاً في النظام المشترك للولايات العثمانية، حيث جرى تقسيمه إلى سناجق وتمييزه بالتيمارات وتزويده من جانب السلطان بمحصلي الضرائب والقضاة والحاميات.

والحال أن تياراً تقليدياً من تيارات الكتابة التأريخية المجرية — مايزال حياً إلى اليوم، وإن كان في تعايش مع اتجاهات أكثر اعتدالاً — يشير إلى آثار الاحتلال العثماني التدميرية للمجر ويرى أنها كامنة في الفتح التركي بوجه عام. فنزوح السكان عن السهل المجرى بين الدانوب والتيزا وتبويره، واللذان يظهران بالفعل خلال القرن السادس عشر، وتحويل هذا الإقليم الزراعي المزدهر القديم إلى مجال التربية الكثيفة للماشية، أن تكون كلها غير نتيجة حتمية ومميزة لدمجه في المبراطورية السلاطين.

والواقع أن وضع المجر، البعيد عن أن يكون نموذجياً، إنما يظل بالأحرى حالة خاصة داخل هذه الامبراطورية: فهذا البلد، الذى يشكل منطقة عازلة بين أل هابسبورج والعثمانيين، كان مسرحاً لمعارك متواصلة بين عامى ١٩٢٦ و ١٦٠٨. كما أن هذا الوضع غير الملائم بشكل خاص لا يكفى دون شك لتفسير حالة من الفقر شديدة الوضوح لا نجد لها مثيلاً فى أى مكان آخر فى الممتلكات التركية فى اوروبا : وقد طرحت ايضاً فكرة تذهب إلى أن تأكل التربة المجرية فى ذلك العصر إنما يرجع إلى استغلال زراعى زائد عن الحد كانت هدفاً له فى الفترة السابقة؛ فتأكل التربة قد وصل إلى مرحلة حرجة فى بداية القرن السادس عشر، كان من شأنها أن تقود إلى تغيير لأسلوب الاستغلال، حتى فى غياب الفتح التركى.

ومن جهة أخرى، فإن هذه الولاية، الموجودة عند أقصى حدود التوسع العثمانى فى أوروبا، والتى تبعد عن العاصمة بمسافة جد عظيمة، كانت تتميز بوجوه تقرد أخرى عديدة. فالسكان المسلمون، المختزلون فى فئة جد محدودة من الإداريين والجنود والتجار والحرفيين، كانوا يقيمون على حدة فى عدد من المواقع الرئيسية والأماكن الحصينة مثل بوداوبست وبيكس وزيكيسفيهيرڤار أو زيچيد، حيث حلوا محل المجريين والألمان الذين لجأوا الى الاراضى الهابسبورجية. كما أن غالبية هؤلاء المسلمين لم يكونوا أتراكاً، بل عناصر متأسلمة قادمة من البوسنة المجاورة. ، وفى المقابل، فإن الارياف قد ظلت مسيحية بالكامل، شانها فى ذلك شأن دزينة من المدن فى وسط السهل، قُدِّرَ من بينها لنا جيكوروس وكيسكيميت وسي جليد أن تشهد تطوراً خاصاً. والحال أن سكان «مدن البرارى» وسي جليد أن تشهد تطوراً خاصاً. والحال أن سكان «مدن البرارى» إلى الحصول على إعفاءات معينة من الإقطاعية المجرية وقد منحهم العثمانيون، عند وصولهم، درجة ملحوظة من الحكم الذاتى : إذ لم يجر إرسال قضاة أو ممثلين أخرين السلطان إلى مدنهم؛ وكانت تدير نفسها بنفسها، حيث كانت اتصالاتها الوحيدة بالسلطات العثمانية تنحصر فى زيارات جباة الضرائب. ومن جهة أخرى،

فإنها قد عرفت، على غرار القرى المتناثرة على الحدود مع آل هابسبورج – وإن كان بشكل مفارق أكثر وذلك بالنظر إلى بعدها النسبى عن هذه الحدود – ، نظام السيادة المزدوجة هذا الذى مثل خصوصية أخرى للوضع المجرى: فهو ينطوى على قيام المؤسسة الواحدة بدفع ضرائب المستحقين على جانبى الحدود، الهابسبورجية والعثمانية على حد سواء. وفي حالة «مدن البراري»، فإن السادة الذين كانت تتبعهم في الأصل، رغم إقامتهم في المجر الملكية، كانوا يواصلون فرض حقوق ضريبية وقضائية على رعاياهم في الأرض العثمانية.

ولنلاحظ أخيراً أن رحيل المجريين، التالى للفتح، كان مؤاتياً لوصول بوسنيين مسلمين الى المدن، كما كان مؤاتياً، بدرجة أكبر بكثير، لهجرة صربية إلى ولايات جنوب البلد، باسكا، بارانيا، بانات، سلافونيا و فويفودينا الحالية، وبالمثل، فإن رومانيين قد نزحوا أنذاك إلى شرقى التيزا، في إقليمي تيميسوار وناجيفاراد (أوراديا).

والحال أن تجمعاً آخر، يحده من الشمال الدانوب والساف، وتحده من الشرق بلغاريا الشمالية ووادى قاردار، يشكل دائرة وسطى لممتلكات السلطان الأوروبية. وهذه الدائرة، الأقوى اندماجاً بالفعل فى الامبراطورية، تظل بعيدة نسبياً عن مركزها، وتحتفظ بطابع منطقة حدودية مع البندقية أو آل هابسبورج، وتتمتع بانفتاحات على العالم الخارجى: أوروبا الوسطى وأوروبا البحر المتوسط. وهنا أيضاً كان السكان المسلمون مقتصرين على بعض المدن والدساكر الواقعة على طرق الغزو والتخوم الحدودية القديمة. وإذا كنا نجدهم مع ذلك فى الوسط الريفى، فإن وجودهم هناك إنما يرجع إلى عناصر تحولت إلى اعتناق الإسلام، مثلما كان ذلك هو الحال بشكل تدريجى فى البوسنة وفى البانيا، وليس إلى استيطان تركى.

وهذا التجمع يشمل البوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا والبانيا واليونان. وكان التنظيم المحلى العادى للامبراطورية سارى المفعول هناك. وإن كان مصحوباً، مرة أخرى، بجرعة جيدة من الاستثناءات والحلول الوسط.

وهكذا فإن جمهورية راجوس (دوبروقنيك) التجارية كانت تتمتع بوضع متميز تماماً: فهذه الدولة الصغيرة جدا المنتزعة من ساحل دالماتيا كانت تدين بأهميتها وبازدهارها لنشاط تجارى ذى حجم دولى يستفيد استفادة كاملة من موقعها كمركز تجارى لبلاد البلقان على البحر الأدرياتي، والحال أن التجار الراجوسيين، الذين كانوا قد عرفوا أولاً سيادة البندقية عليهم من عام ١٢٠٥ إلى عام ١٥٠٨، ثم سيادة المجر، قد ادركوا ان حامياً جد قوى هو وحده الذى يمكنه تجنيبهم أطماع البندقية ومحاولاتها الرامية إلى إخضاعهم لها، وقد دخلوا، منذ الشطر الثاني من القرن الرابع عشر، في اتصال مع الاتراك لكى يصبحوا تابعين لهم بشكل حاسم في عام ١٤٥٨. ومنذ ذلك الحين، كانت الجمهورية تدفع للسلطان بصورة منتظمة جزية، وصل مبلغها إلى ١٢٥٠٠ دوكا في عام ١٤٨٨.

وفي مقابل هذا المبلغ والخضوع الذي ينطوي عليه، ومع مراعاة الحافز الاقتصادي الذي كان يمثله بالنسبة للامبراطورية هذا الموقع التجاري المرتبط بها، قدم الباب (العالي) للراجوسيين مزايا حقوقية سوف تكفل لهم حتى أواسط القرن السابع عشر مصيراً رائعاً. فقد احتفظوا بحكم ذاتي كامل في إطار مؤسساتهم الخاصة وتنظيمهم الاجتماعي الخاص، الموسومة من جهة أخرى بطابع تأثير البندقية. والحال ان العهود نامه التي انعم بها السلاطين عليهم قد ضمنت حريتهم التجارية عبر مختلف ارجاء الامبراطورية ومنحتهم شروطاً جمركية متميزة: فهم لا يسددون عن صادراتهم غير رسم نسبته ٢٪، وكانت الرسوم المقررة على وارداتهم بنسبة ٢٪ أيضاً، لكنها كانت تصل إلى نسبة ٥٪ في حالة البيع في اسطنبول وادرنه وبورصا. كما أن الراجوسيين سوف يسمح لهم باسترداد كل هذه الرسوم عن طريق دفع مبلغ سنوي محدد وهو ما سوف يجنبهم كل ابتزاز تال من جانب الجباة العثمانيين.

وقد استندت تجارتهم إلى شبكة من الجاليات المستوطنة في جميع مراكز أوروبا العثمانية (باستثناء غربي البوسنة واليونان وجنوبي بلغاريا). وكانت هذه

الجاليات (پلاتزا) منظمة على شكل كومونات (اوبشتينا) تحكم نفسها بنفسها بموافقة مجلس للتجار (سكوپ) وتتمتع بامتيازات ضريبية.

وبون أن تشكل كيانات بول ككيان بولة راجوس فإن عناصر أخرى من هذا التجمع، المندرجة هذه المرة في الإطار المحلى العثماني، كانت تتمتع على نحو مماثل بقدر كبير من الحكم الذاتي.

إن الجبل الأسود (تشرناجورا)، المحاطة بجبال تجعل منها قلعة طبيعية، والمأهولة بقبائل قرية الشكيمة ذات أرومة صربية، قد صمدت في وجه الفتح العثماني حتى عام ١٤٩٩. وفي العصر نفسه، كانت كوتور، منفذها البحرى، قد انتقلت إلى أيدى البنادقة. وبعد محاولات اولى احبطتها الانتفاضات المحلية، وجد العثمانيون أنفسهم مضطرين إلى التخلى عن إدخال التيمار والسباهي في هذه البلاد، وأصبحت الجبل الأسود برمتها خاصاً للسلطان، يرتبط حتى أواخر القرن السادس عشر بسنجق اسكندرية (شكودر) أو دوكاچين. ومن المرجح أن موارد البلد جد المحدودة قد أثنت الفاتحين عن الاضطلاع بجهود زائدة عن الحد لكي يؤمنوا لانفسهم سيطرة مباشرة أكثر. وهكذا فقد اكتفوا بفرض سيادة جد رخوة على ذلك النوع من الثيوقراطية التي كانت هي نفسها مفروضة على الأطر القبلية : واعتباراً من عام ١٥، أم أن الأسقف الأرثوذكسي، قلاديكا سيتينچي، المنتخب من جانب الشعب ورجال الدين من بين رهبان دير تلك البلدة، قد اتخذ لقب أمير — أسقف الجبل الأسود.

وفى البانيا، تعرض وجود عثمانى مبكر اكثر للتهديد من جراء الانتفاضة الطويلة التى قادها چورج كاستريوت (سكاندر بك) بين عامى ١٤٤٤ و ١٤٦٦. وعلى أثر ذلك، لم يجر إنشاء إدارة عثمانية عادية وتيمارات إلاً فى الاراضى المنخفضة فى جنوبى البلاد، بين الجماعات السكانية التوسكية. وخلافاً لذلك، فى جبال الشمال، وراء شكومبى، فإن الجماعة الإثنية الكبيرة الأخرى فى البلاد، الغيغ، وهم سكان جبال يتميزون بقوة الشكيمة، قد حافظت على قدر كبير من

الحكم الذاتى فى إطار نظامها القبلى التقليدى. وكانت الوحدة القاعدية هى العشيرة (فيس)، التى يقودها العضو الذكر الأكبر سناً. وكانت عشيرة واحدة أو عدة عشائر تشكل وحدة إقليمية مستقلة «لواءً» (بيرقاً)، يترأسه «حامل لواء» (بيرقتار)، وهو زعيم وراثى يدير ويصدر الأحكام بموجب أعراف غير مكتوبة. وكانت عدة بيارق تشكل قبيلة يقودها بدورها عضو من أسرة سائدة.

والحال أن مجلساً يوحد اعضاء القبيلة الذكور كان يبت فى المسائل الرئيسية، وعلى سبيل المثال، فإن قبيلة الميرديتيو، التى تسكن جنوب درين، كانت تتالف من خمسة بيارق، فى حين أن بولوكباشى معيناً من جانب السنجق بك كان يلعب دور الوسيط بين الإدارة العثمانية والعشائر.

والواقع أن العثمانيين كانوا يجدون صعوبة في تحصيل الضرائب من هؤلاء السبكان الأشداء والذين يصعب الوصول إليهم. وخلافاً لذلك، فإنهم يحصلون منهم على قوات إضافية يبدو انها تكتسب المزيد من الأهمية اعتباراً من أواخر القرن السادس عشر.

وتشمل أراضى اليونان أيضاً عدة مناطق جبلية ومعزولة أسهم وضعها الجغرافى فى جعلها مستقلة من الناحية العملية عن السلطة العثمانية، وتلك هى حالة شبه جزيرة مان (مانى) فى جنوب الپيلوپونيز وبلدة سولى فى ايپيروس وأجرافا فى البند، كما أن وضع جزر ايجية عديدة كرودس أوشيو، مثلاً، كان ملائماً لنظام إدارة ذاتية، وبالمثل أيضاً، فإن أديرة جبل آثوس كانت تشكل على شبه جزيرتها المرتبطة بكالسيديك جمهورية ثيوقراطية أرثوذكسية، اعترفت منذ زمن بعيد بسلطة السلطان وحصلت منه على إعفاءات وامتيازات هامة. أما أرض الجبل المقدس» ، المحظورة على كل «المخلوقات المؤنثة»، فقد كانت محظورة أيضاً على ضباط الباب (العالى).

وأخيراً، فقى شبكة النسيج المحلى العادى نفسها، تظهر حالات خاصة أخرى: مدن تتمتع بوضعية متميزة، موروثة بوجه عام عن ظروف الفتح. تلك كانت حالة ساراييڤو، وهي مركز تجمع سكانى شبه إسلامى بالكامل، التى كانت مستثناة من استقبال القوات وكانت تتمتع بحق إدارة نفسها بنفسها، أو حالة چانينا فى الييروس.

ومن جهة اخرى، فبين سلاف وقالاشيي البلقان، كانت جماعات سكانية تحتفظ بقادتها الوراثيين، السابقين عي الفتح العثماني: الكنيز، على مستوى المراكز، والبريميسيير (بريميكور)، على مستوى القرى، والنين يجرى تثبيتهم في مواقع سلطتهم عن طريق براحة من السلطان ويلعبون بور الوسطاء بين السكان المسيحيين المحليين، الذين ينحدرون من صفوفهم، والسلطات العثمانية. وقد تولوا تأمين النظام العام في أقسامهم وساعدوا موظفي إدارة الضرائب في تحصيل النظام العام في أقسامهم وساعدوا موظفي إدارة الضرائب في تحصيل الاعتقاد بأنها كانت في طليعة الاتجاه إلى اعتناق الإسلام والذي اثر على ذلك الاعتقاد بأنها كانت في طليعة الاتجاه إلى اعتناق الإسلام والذي اثر على ذلك البلد، قد احتفظت من جراء اعتناقها لهذا الدين بجزء على الأقل من ممتلكاتها ومن نفوذها التقليدي. ومن جهة اخرى، ففي كل هذه الاقاليم – عبر تراث مؤسسات قبل عثمانية، مرة اخرى – تشكل الجماعات السكانية المسيحية قوات مؤسسات قبل عثمانية، مرة اخرى – تشكل الجماعات السكانية المسيحية قوات السلطان بمهمات بوليسية وعسكرية. وكانت لهذه الفئات هيراركياتها الخاصة وكانت تمتع بنظام ضريبي يتميز بالمحاباة لقاء خدمات تسمح لها من جهة أخرى بأن تكون مسلحة.

والواقع أن حالات مماثلة من الحكم الذاتى المحلى أو من الوضعيات الاجتماعية الخاصة لم تكن غائبة من الجزء الأوروبي الأوثق ارتباطاً بالامبراطورية، وهو «الدائرة الأولى» من الممتلكات العثمانية في هذه القارة، فهنا نقابل على سبيل

المثال الغوينوكات الذين يهتم جزء منهم بالجياد خلال الحملات الإمبراطورية، بينما تتمتع حيازاتهم العقارية بامتيازات ضريبية، على أنه فى تلك المنطقة التى تشمل بلغاريا وثراس وثيساليا ومقدونيا وبوبروچا، كان نموذج إدارة الولايات مطبقاً بالشكل الأكثر انضباطاً وكانت سيطرة السلطة المركزية أكثر مباشرة وأكثر صرامة.

فهذه الأقاليم هى الأكثر قرباً من اسطنبول أو ادرنه — المقر الشتوى للبلاط — وهى الأسهل منالاً أمام تدخل قوات الباب (العالى)، وهى أول من تعرض للفتح؛ وتاريخها هو الأطول ارتباطاً بتاريخ الامبراطورية. ولما كانت محصورة فى داخلها، فقد كانت صلاتها مع بقية أوروبا مقطوعة بدرجة أكبر بكثير من الولايات المجاورة لها. كما أن العنصر الإسلامي فيها كان أكثر انتشاراً بشكل واضح، فهو لا يقتصر على عدة مدن استراتيجية كنيكوپول وكچوستنديل وتريكالا وسكوپيا وسيليسترا، بل يمتد أيضاً إلى الأرياف، حيث تظهر قرى إسلامية. ولعل هؤلاء الرعايا المسلمين كانوا مسيحيين تحولوا إلى اعتناق الاسلام، كاليوماك — وهم بلغاء متأسلمون — ، إلا أنه كان بينهم أيضاً تتر ومهاجرون من أرومة تركية، جاما من الاناضول واستقروا على اثر الزحف العثماني في دوبروچا، وفي جنوب وشرق بلغاريا، وفي عدة وديان في ثراس ومقدونيا، ولم يكن الاستيطان التركي في اوروبا بلغاريا، وفي عدة وديان أي ثراس ومقدونيا، ولم يكن الاستيطان التركي في اوروبا إلا على أول الولايات المفتوحة، وفي أثر ذلك، فإن الاناضول، المحرومة من الاحتياطي الإثني التركي لأسيا الوسطي بسبب «الرتاج الصفوي»، قد كفت عن التمكن من تغذية هجرة هامة في اتجاه أوروبا.

النظام الكلاسيكس : مجمل محصلة

لم يصهر العثمانيون، من ثم، التنوع البلقائي في قالب واحد. وبدلاً من أن تشكل سيطرتهم تحولاً واستلاباً جذريين، فإنها قد تكيفت هنا وهناك مع الإبقاء

على الصلات مع العالم الخارجي، ومع دوام المؤسسات والأعراف السابقة، ومع مناطق تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي. كما أن النظام الذي تأسس، على الأقل حتى أواخر القرن السادس عشر، لم يكن يتميز بالطابع التدميري والقهرى الذي غالباً ما نسب إليه. ولاشك في أن مراحل الفتح قد أسهمت بنصيبها من الآثار الوخيمة : فتحسباً لوصول الفاتحين، نزح السكان عن بيئاتهم التقليدية، ونشرت غارات قوات الاكينجي الأمامية السريعة الحركة الخراب والدمار في طريقها، أما المدن التي تم الاستيلاء عليها عن طريق القوة - بل وأحياناً تلك التي تصورت تأمين نفسها عن طريق تسليم نفسها من خلال مفاوضات - فقد عرفت النهب والمذابح وأخذ عبيد وعمليات ترحيل، لكن فترات النار والدم هذه لم تستمر طويلا، ويدلاً من السعى إلى تأبيدها، كان السادة الجدد حريصين على وضع نهاية سريعة لها، فمن الواضع أن مصلحتهم كانت تدفعهم إلى كسب السكان المغلوبين وإلى العمل بقدر الإمكان على استعادة النظام والازدهار، الشرطين اللازمين لحسن سبير عمل النظام التيماري وانتظام الإيرادات الضريبية. وقد قادتهم هذه الأهداف إلى الإبقاء على سريان مفعول النظام الضريبي القديم أو حتى إلى تخفيف وطأته جزئياً، خاصة فيما يتعلق بأداء الخدمات وأعمال السخرة. وعلاوة على ذلك، فإن المراسيم الصادرة بالنسبة للولايات الجديدة قد حددت التزامات الرعايا، مُحلَّةً بذلك قوة قانون الدولة محل جشع وتعسف الإقطاعيين المحليين السابقين. وقد أدان

وفى هذه الظروف، كان النظام العثمانى فى أغلب الأحوال أكثر مؤاتاة لـ «الشعب الفقير» من النظم التى سبقته أو التى كانت مجاورة له فى اوروبا آنذاك. وعلاوة على ذلك، فإنه، تمسكا منه بالمفاهيم التى حكمت الامبراطوريات الإسلامية الكلاسيكية، لم يبد اى اتجاه استيعابى ولم يبد، بشكل خاص، أية روح تبشيرية. وكان هذا الملمح رئيسيا فى أقاليم مسيحية فى غالبيتها العظمى، وعلى المدى الطويل، ساعد ذلك على بقاء هويات إثنية نى البلقان عبر القرون.

هذا القانون وحَظَّرُ تعديات وكلاء السلطة المركزية.

والى جانب الجاليات اليهودية الحضرية - والتي تضخمت بشكل ملحوظ من جراء وصول لاجئين من أصل ايبيري في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر - ، وبعض العناصر الأرمنية، فقد كانت شبه الجزيرة تضم عدداً من الكاثوليك في البوسنة والهرسك وفي شمال البانيا، وأن أن غالبية المسيحيين هناك كانت تتألف من الارثوذكس، وداخل الكنيسة الشرقية، كان الصعود السياسي للإمبراطوريات السلافية في العصير الوسيط قد جر في البلقان إلى برون كنائس «قومية»، على حساب صدارة البطريركية اليونانية في القسطنطينية. وكانت لغة طقوس هذه الكنائس هي اللغة السيلاقونية، البديلة عن الكاثارقوسا، «اللغة النقية» لرجال الدين اليونانيين. وهاتان اللغتان للكنيسة، العتيقتان والمعقدتان، لم تكوناً دائماً مفهومتين من جانب السكان هنا أو هناك، فقد كانتا جد بعيدتين في الحالتين عن اللهجات الشعبية المنتشرة، على أن الفتح العثماني قد ترافق مع القضاء في عام ١٣٩٣ على البطريركية البلغارية، التي كانت قد تأسست في أوج الامبراطورية البلغارية الأولى في زمن القيصر سيميون (٨٩٣ - ٩٢٧)، ثم القضاء في عام ١٤٥٩ على بطريركية ييتش الصربية، التي كانت قد تأسست بمبادرة من اشبهر القياصرة الصربيين، ايتيان دوشان (١٣٠٨ - ١٣٥٥). وقد سمحت هذه التطورات للبطريركية اليونانية بأن تسترد بعد عدة قرون كامل سيادتها.

وفى هذا الصدد، فإن موقف محمد الثانى، منذ غداة الاستيلاء على القسطنطينية، كان حاسماً. فقد كان الفاتح مهتماً بالاعتراف بالمؤسسة البطريركية وقد خصص لها في الدولة مكانة تسمح لها بممارسة كل نفوذها. وكان يريد من وراء ذلك أن يطفىء لدى رعاياه الارثوذكس أية جنوة للوفاق مع خصومه المسيحيين الغربيين، والتمكن، بهذه الطريقة، من حل صعوبة رئيسية من المصاعب التي تواجه السيطرة العثمانية في اوروبا، وهي صعوبة سوف نشهد تجدداً لها. وسعياً إلى تحقيق هذه الغاية، فقد حبذ تصعيد رجل دين يوناني مرموق، كان قد تميز في الأعوام السابقة بمعارضته الدؤوبة للاتحاد مع الكنيسة اللاتينية، هو

چورج سكولاريوس، الذى أصبح بطريركاً تحت اسم جينًا ديوس. وقد كفل لهذا الأخير «كافة امتيازات اسلافه» ، عاقداً معه اتفاقاً يحدد مبادىء العلاقات بين البطريركية والباب (العالى).

وقد تم الاعتراف لبطريركية القسطنطينية بالسيادة الروحية على جميع أرثوذكس الامبراطورية. وواصل البطريرك المصول على الإعانات الإلزامية من جانب رجال الدين و «تبرعات» الارثوذكس من غير رجال الدين والتي كانت تسلم إليه في العصر البيزنطي، وكان كل كبار رجال الدين الارثوذكس وحاشيتهم معقيين من دفع الجزية، ضريبة الرأس المفروضة على غير المسلمين. بل إنه يبدو أن عدداً من الاساقفة أو الأديرة كان بوسعها حيازة تيمارات. وفي الوقت نفسه، فقد أصبحت الكنيسة جهازاً من أجهزة الدولة العثمانية، في حين أن السلطان، منذ أواخر القرن السادس عشر، كان يُزُيِّنُ في الكتابات الكنسبية بلقب البازيليوس (قيصر بيزنطة). والحال ان البطريرك، المنتخب من جانب مجمع من رجال الدين ومن غير رجال الدين، كان يجرى تثبيته في منصبه من خلال براءة صادرة عن السلطان، وكان الشيء نفسه بنطيق على المطارنة. وعبلاية على ذلك، فقد كان البطريرك يقدم اتاوات محددة للخزانة : ويتعلق الأمر أولاً، اعتباراً من ١٤٦٥ -١٤٦٦، بـ «هدايا» (بقشيش) يجب تقديمها بمناسية جلوس البطريرك أو بمناسية بداية عهد حكم جديد، ثم يتعلق، اعتباراً من عام ١٤٧٤، بدفع ضريبة سنوية (خراج). وفي اواخر القرن الضامس عشر وعلى مدار القرن السادس عشر، لم يكف مبلغ هذه المدفوعات عن التزايد. ونتيجة لذلك، كان على البطريركية فرض دفع استهامات على رجال الدين وعلى غيير رجال الدين، في ذات الوقت الذي اعتادت فيه، اعتباراً من أواخر القرن السادس عشير، على طلب عون القضياة والوكلاء المطيين الآخرين للياب (العالي) في تأمين جسعها، وقد جرت هذه الضرورات المالية أيضاً إلى نمو البيروقراطية البطريركية وأسهمت في تدعيم هدمنة بطريركية القسطنطينية على الجهاز الكنسى وعلى مجمل الشعب الأرثونكسي. على أن عمل السلطات الدينية كان مايزال مركزاً على الجانب الروحى، وإذا كانت الدولة قد اعترفت لها بسلطات قضائية، فقد كانت قاصرة على الشئون المتعلقة برجال الدين، وكانت قاصرة، بالنسبة لغير رجال الدين، على مسائل القانون الخاص والأحوال الشخصية (الزيجات، الوصايات، التركات) ذات الآثار الدينية المباشرة. وكانت الأحكام تصدر بمقتضى القانون الروماني، حيث كان المصدر الرئيسي هو الهيكسابيبلوس، الذي وضعه كونستانتين هارمينوپولوس، وهو مدونة قواذين هامة ترجع إلى القرن الرابع عشر. وهكذا فإن المسألة لم تكن بعد في أواخر القرن السادس عشر مسألة إدارة حقيقية للطوائف الأرثوذكسية من خلل الأطر الدينية، وإنه لمن الافراط في خلط التواريخ أن يُردً إلى زمن جد بعيد سريان مفعول نظام الملل الذي لم يظهر في الواقع، كما سوف نبين ذلك، إلاً في القررة التالية.

ومن جهة أخرى، فإن احتكار الكنيسة اليونانية السارى على كل أرثوذكس البلقان كان مايزال محدوداً في القرن السادس عشر بحكم الاستقلال النسبي لأسقفية أوهريد، التي تعتبر أثراً باقياً من آثار الكنيسة البلغارية المستقلة القديمة. وعلاوة على ذلك، فبمبادرة من الصدر الأعظم محمد سوكوالو (سوكولوڤيتش) — وهو صربي من البوسنة كان قد جند في البداية في الديڤشرمه — ، أعيدت بطريركية پيتش الصربية في عام ١٥٥٧ لحساب أخ أو قريب غير بعيد لهذا الأخير.

وفى البلقان، كما فى بقية الامبراطورية، كانت الطوائف اليهودية والمسيحية المختلفة تتمتع بوضعية الذميين، التى خصصها القانون الإسلامى لـ «أهل الكتاب» فى ظل السيطرة الإسلامية. وبهذه الصفة، كان بوسعهم الاحتفاظ بأماكن وبأشياء عبادتهم وممارسة شعائر ديانتهم. وهذا الموقف من جانب السلطات العثمانية يتعارض مع عدم تسامح السلطات الكاثوليكية، حيثما كانت تمارس على السكان

اليهود أو الأرثوذكس، فهو يستبعد من حيث المبدأ أعمال الاضطهاد والتحويل القسرى إلى اعتناق دين ما، وهو ما يضفى قيمة دائمة على شعار الارثوذكس الشهير الذى يجعلهم يفضلون الهلال على المتر (تاج الاسقف الكاثوليكى). وإذا كان بعض السلاطين قد حاولوا بالرغم من كل ذلك فرض تحولات جماعية إلى اعتناق الإسلام، وهو ما يتعارض مع الشريعة، فقد جرى إثناؤهم عن ذلك. وفي هذه الظروف، فإن ممارسة الديقشرمه في الاناضول وفي البلقان كانت تمثل التحايل الملحوظ الوحيد على التسامح الذي يدعو اليه القانون الاسلامي، لأن الفتيان المسيحيين «المجندين» كان يجرى تختينهم وأسلمتهم بشكل إجبارى. على أن هذا الإجراء، الذي كان يتيح من جهة اخرى إمكانيات صعود رائعة لأولئك أن هذا الإجراء، الذي كان يتيح من جهة اخرى إمكانيات صعود رائعة لأولئك وفيما عدا ذلك، فإن حالات التحول الى اعتناق الإسلام قد ظلت قليلة العدد، وكان الأفراد الذين تحولوا الى اعتناق الإسلام، بالرغم من ضغط قساوستهم وإخوانهم في الدين، مدفوعين أساساً باعتبارات الصعود الاجتماعي والحصول على مزايا ضريبية. ويستفاد من سجلات ضريبة الرأس في القرن السادس عشر، في مجمل ضريبية. ويستفاد من سجلات ضريبة الرأس في القرن السادس عشر، في مجمل البلقان، أن حالات التحول الى اعتناق الاسلام لم تتجاوز ما بين مائة وثلاثمائة

وصحيح أنه، لأسباب ماتزال محل جدل، وإن كانت، على اية حال، لا تخلو من العنف، كانت بعض المناطق مثل البانيا والبوسنة والهرسك مستهدفة بشكل خاص. إلا أن حركة التحول الى اعتناق الاسلام، حتى في هذه الحالات، لم تكن بالسرعة الكاسحة التى قيلت عنها : فقد كانت، على الضد من ذلك، بطيئة وتدريجية، حيث وصلت أولاً إلى المدن والأرياف المحيطة بها قبل ان تنتشر فيما بعد بين صفوف الجماهير الريفية. ففي البوسنة، في عام ١٤٨٩، لم تكن الأسر المسلمة تشكل بعد غير نحو ٤٥٠٠ أسرة مسيحية؛ ومع ذلك، ففي عصر سليمان، كان مجموع إقطاعيي البوسنة قد انجز تحوله الى اعتناق الإسلام.

حالة في السنة الواحدة.

وبشكل إجمالي، فإن حدود الأسلمة، شانها في ذلك، من جهة أخرى، شأن حدود الهجرة التركية الى اوروبا، قد ترتب عليها أن المسلمين لا يمثلون في القرن السادس عشر غير نحو ١٨٪ من سكان بيليرييليك روم يليا. إلا أنه إذا كانت الطوائف غير الإسلامية في البلقان قد احتفظت، بفضل حماية عقيدتها ومؤسساتها الدينية، بجانب من حرياتها الخاصة، حيث افلتت من النوبان في كل غير متمايز، فإنه يبقى أن هؤلاء الذميين لا يحتلون في الامبراطورية غير مكانة تابعة هي مكانة رعايا من الدرجة الثانية. ولا يقتصر الأمر على أن عدداً من الضرائب الخاصة – الجزية والاسبنچي بشكل رئيسي – تضاف في حالتهم إلى مجمل الضرائب التي تنيخ بكلكلها على مجموع الرعايا، بل إنهم كانوا هدف المختلف التدابير التمييزية بما يعبر عن دونية وضعهم. وفي هذه النقطة ايضاً، كان العثمانيون، من جهة اخرى، أوفياء لتراث الدول الإسلامية.

قمن حيث المبدأ، لا يستطيع غير المسلمين ركوب جواد ولا حمل سلاح (كانت القوات شبه العسكرية المسيحية التي أسلفنا الاشارة اليها استثناء). وكان عليهم ارتداء ملابس مميزة، حيث كانت بعض الملبوسات وبعض الالوان المخصيصة المسلمين محظورة عليهم، وبوجه عام، كان عليهم الامتناع عن أي مظهر من مظاهر البذخ والمباهاة. لكنهم، من جهة اخرى، لم يمتنعوا، ما إن سمح لهم رخاؤهم بذلك، عن مخالفة هذه القواعد، الا أنه كان يكفي للمسلمين المنزعجين من ذلك استدعاء الشريعة حتى تلجأ السلطات بنشاط الى إعادتهم الى الالتزام بالنظام، وفي الاتجاه نفسه، كان القانون الإسلامي يحظر عليهم أن تكون بناياتهم المدنية والدينية أعلى ارتفاعاً من بنايات اتباع الدين الحق، وكان عليهم الحصول على تصريح رسمي لترميم دور عبادتهم ولم يكن بوسعهم بناء دور جديدة. وبوجه عام، كان على جميع أعيادهم واحتفالاتهم ان تكون محاطة بالكتمان، مع استبعاد دق الأجراس والمسيرات الاحتفالية وكل تظاهرة مثيرة. ومن الواضح أن هذه المخظورات قد اتخذت كامل قوتها في الأماكن التي كان الذميون يحيون فيها عن

قرب مع المسلمين الذين يمكنهم الاستياء من مخالفاتهم، الأمر الذي، كما رأينا، لم يكن سائداً في جميع أرجاء البلقان. وبالنسبة لأتباع المعتقدات المشروعة حقاً ولكن الأدنى منزلة، والذين كانت هزيمتهم العسكرية قد كرست دونيتهم، فإن أتباع الدين الحق الذي كان، علاوة على ذلك، دين السادة، كانوا يشعرون نحوهم بمشاعر التفوق والازدراء. وفي هذه الظروف، فإن المصير الذي حل بمسيحيي البلقان كان ينطوى على قدر كبير من القيود والإحباطات بما يجعلهم يتحسسون مشاق سيطرة كافرة (بالنسبة اليهم).

والخلاصة أن السيادة العثمانية لم تكن بالتأكيد، حتى في الأماكن التي كانت تمارس فيها بشكل أكثر مباشرة، «الشر المطلق» بالنسبة للشعوب البلقانية، وذلك بغضل الضمانات التي اعترفت بها الشريعة لها؛ لكن التمييز الذي ينطوى عليه هذا القانون نفسه قد حال أيضاً دون أن يكون ما يجرى الدفاع عنه وقت الشدائد هو «الخير المطلق»، الذي يجرى التمسك به عندما تبدأ آمال التحرر في الظهور. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الوضع المقبول نسبياً كان مديناً لحالة النظام والتوازن التي كانت قد سادت في أوج الامبراطورية، وبحكم الهشاشة الكامنة في وضع الذمين، فإن أمنهم كان يفترض خضوعاً كاملاً للسلطان، وهو شرط أساسي من شروط عهد الذمة، مثلما كان يفترض تماسك السلطة المركزية، المتراس الذي لا غنى عنه ضد تعسف وابتزازات القوى المحلية، وعندما كانوا يندرجون في تمرد حيثما تتعرض قوة الدولة الضعف، كانوا يعرضون أنفسهم لأن يكونوا ضحايا لا حيثما تتعرض قوة الدولة اللضعف، كانوا يعرضون أنفسهم لأن يكونوا ضحايا لا سند لهم وكباش فداء يشار إليها بالبنان.

١٧٧٦ - ١٧٧١ : الانتقال

كان اختلال التوازنات الداخلية للنولة قد بدأ منذ الشطر الثاني للقرن السادس عشر، فمنذ ذلك الحين والامبراطورية تتعرض للأزمة المالية، بينما تنحط

المؤسسات الكلاسيكية ويتهدم النظام الاجتماعي التقليدي وترتخى سيطرة السلطة المركزية وتفقد الجيوش فعاليتها ويصبح عدم تكيفها في مواجهة الخصم أمرأ وإضحاً للعبان، وبتلو عصرً الجبروت عصرُ أشباه النجاحات ثم الانتكاسات المسكرية. والحال ان معاهدة زيتقاتوروك الموقعة في عام ١٦٠٦ والتي تنهي «الحرب الطويلة» مع أل هابسبورج إنما تكشف عن هذا التحول في الاتجاه: ولاشك انها لا تنطوى بالنسبة للعثمانيين على تراجع إقليمي، ومواقعهم في المجر لا تتعرض للتهديد، كما لا تتعرض التهديد سيادتهم على ترانسلڤانيا، لكنهم لم يكونوا أقل رغبة من أعدائهم في إنهاء حرب مرهقة وإطلاق أيديهم من ثم في فارس. وقد تفاوضوا على هذا الصلح الذي كانوا بحاجة إليه، على قدم المساواة مع الخصم، من خلال محادثات جرت في ساحة المعركة نفسها، في المجر. وقد اعترف السلطان لرودواف هابسبورج بلقبه الامبراطوري وبتسميته قيصراً. ويوجه خاص، اذا ما صدقنا على الأقل تفسيراً تقليدياً، فإنه قد تخلى عن المطالبة بجزية من العاهل الجيرماني، والواقع أنه يبدو أنه لم يكن مستعداً بعد لمثل هذا التنازل، والذي كان من شانه أن يرمز الى تخليه عن تطلعاته الى الصدارة العالمية. وهناك في الواقع، بشكل غريب وإن كان له مغزاه الواضيح، نسختان، صحيحتان على حد سواء، لهذه المعاهدة. فخلافاً للنسخة الهابسيورجية المكتوبة بالمجرية، لا تتضمن النسخة العثمانية هذا التخلي. ومن الواضح أن الاختلاف بين النصين قد ترتبت عليه في المستقبل أشكال من سوء التفاهم، وإن كان قد سمح في التو والحال بإنهاء الأعمال الحربية،

وبعد النظام والسلم النسبيين اللذين ميزا الفترة الكلاسيكية، فإن الولايات البلقانية سوف تتعرض لإصابة مباشرة، أكان ذلك من جراء الازمات الداخلية للامبراطورية أم من جراء الحروب الأوروبية المرتبطة بها من جهة اخرى. وسوف تكون مسرحاً ورهاناً في أن واحد لهذه الأخيرة. فبين معاهدة زيتقاتوروك ومعاهدة كوتشوك - كاينارچا الموقعة في عام ١٧٧٤، والتي تشكل نقطة انطلاق لتدخل



روسيا المتزايد في الشئون العثمانية وللمسالة الشرقية، ترتسم بالنسبة للولايات البلقانية فترة انتقال، تشكل جسراً بين العصر الكلاسبيكي وعصر النزعات القومية والضغط الدولي والتمزقات والإصلاحات الداخلية.

وتظل المؤسسات القديمة قائمة وتواصل تشكيل الإطار القانونى للامبراطورية. لكنها، تحت تأثير ازمات النظام، تُفَرَّعُ من جوهرها أو تبدل مضمونها الفعلى، فوراء ستار زائف غير متبدل من الناحية الظاهرية، تبرز الى الوجود أشكال جديدة للتنظيم الاجتماعى والسياسى تؤدى الى تحويل عميق للطبيعة الحقيقية للامبراطورية، وهكذا ينشأ تباين متزايد بين القانون والواقع: فالثروات الجديدة التى تتكون، والملكيات العقارية التى تتشكل، والسلطات الجديدة التى تتأسس إنما ترجع فى جانب كبير منها إلى الاغتصاب وتظل غير مشروعة، على أن الدولة تتسامح مع المغتصبين متى كانت غير قادرة على القضاء عليهم، وهى تتواطؤ معهم عندما يكون دعمهم لها ضرورياً. وإذ تفعل ذلك، فإنها تضفى الشرعية عليهم منحهم القاباً قديمة.

والتراجع الإقليمى يبدأ منذ الآن بشكل واضح، لكنه لا يمس بعد غير هوامش الامبراطورية، دون أن يمس القلب. وعلاوة على ذلك، فإن الأمر لا يتعلق بحركة في اتجاه واحد ولا يمكن دائماً قلب مسارها: فنحن نشهد انقلابات للاتجاه ووقفات عنيفة وارتدادات الى الوراء. وإنذاك ايضاً، يبرز التمرد وسط السكان المقهورين، الذين يتحسسون تدهور أحوالهم كما يتحسسون استثارات ووعود خصوم السلطان الذين يسعون إلى كسب مساندتهم باستخدام الدوافع الدينية. لكن هذا التمرد يظل «بدائياً»؛ فهو رد فعل عفوى على الظلم والابتزازات والإفقار والتهميش. وهو يبرز باسم نظام قديم ينسب اليه حد أدنى من الضمانات والأمن والرفاهية، ضد كل ما ينتهكه ويحط من شأنه، ففكرة القيم الجديدة ومثل أعلى مختلف تظل جنينية وهامشية، ومن جهة أخرى، في هذه الفترة، تظل السلطة

المركزية محتفظة بما يكفى من الأوراق، وعلاقة القوى مع الدول الغربية ليست بعد جد متدهورة بما يسمح لهذه التمردات أن يكون لها مستقبل بالفعل. على أن التأثير المتزايد لهذه الدول المسيحية على سكان البلقان وانبثاق فئات جديدة فى الأعراق المختلفة، وظهور الإشراقات الأولى لفكر عقلانى ووطنى تشكل بالفعل بنور انقلابات تالية.

الحروب والتحولات الجيوبوليتيكية

خلال نحو القرنين الفاصلين بين المعاهدتين المذكورتين، تشكل الحرب بعواقبها المتعددة أحد العوامل الرئيسية، وريما العامل الأول، في تطور الولايات البلقانية.

على أن هذه الحرب ليست دائمة : ولنتذكر أنه في مناسبتين، في الشطر الأول للقرن السابع عشر وفي الشطر الثاني للقرن الثامن عشر، عرفت المنطقة عدة عقود متعاقبة من السلم : بشكل اكثر تحديداً، بين عام ١٦٠٦ وعام ١٦٤٥، تاريخ بداية حرب كريت الطويلة مع البندقية، و ، من جهة اخرى، بين صلح بلجراد الموقع في عام ١٧٣٩ والحرب الروسية – العثمانية بين اعوام ١٧٧٨ – ١٧٧٤، وهي نفسها نقطة انطلاق لسلسلة جديدة من المواجهات. ففي هاتين الفترتين، تؤدى التناحرات فيما بين الدول المسيحية نفسها إلى تجنيب الامبراطورية الأخطار. وفي المقابل، من عام ١٦٥٥ إلى عام ١٧٧٩، تجد نفسها في اشتباك يكاد يكون متواصلاً مع أعدائها الأوروبيين: فإلى حرب كريت، التي لا تنتهي إلا في عام ١٦٧٠، سوف يضاف، من عام ١٦٧٠ إلى عام ١٦٢١ إلى عام ١٦٢١، اشـتـباك أول مع الامـبـراطورية يضاف، من عام ١٦٢٠ إلى عام ١٦٢١ إلى عام ١٦٢٠، المـتـبـاك أول مع الامـبـراطورية تضع السلطان في مواجهة بولندا من عام ١٦٧٧ إلى عام ١٦٧٠، ثم في مواجهة روسيا، من عام ١٦٧٧، رحى حرب التحالف المقدس الطويلة والدرامية، والتي تنضم في إلى عام ١٦٧٧، رحى حرب التحالف المقدس الطويلة والدرامية، والتي تنضم في

خلالها البندقية ثم روسيا إلى التحالف النمساوى - البولونى. وبعد معاهدات عام ١٦٩٩، فإن الأعمال الحربية ان تحتاج الى أكثر من أحد عشرة عاماً لكى تشتعل من جديد، وسوف تشهد الأعوام الممتدة من عام ١٧١٠ الى عام ١٧٣٩ تعاقباً بلا توقف تقريباً لحروب جديدة مع روسيا والنمسا والبندقية.

والنتيجة الأكثر وضوحاً لهذه السلسلة من الحروب هي التعديل المحسوس، عبر آثار المعاهدات التي تنهيها، لخريطة الممتلكات العثمانية في أوروبا، على ان المحصلة الإجمالية تتميز بتعدد الظلال، وعندما تكون سلبية فإن الخسائر تظل محدودة.

پو دولیا و اوکرانیا

فى مواجهة دول مسها هى نفسها الضعف، فإن الامبراطورية، خاصة عندما تتمالك نفسها تحت تأثير رجال نشيطين ممن شغلوا منصب الصدر الأعظم مثل الوزيرين الاولين من آل كوپرولو، تتمكن من تحقيق فتوحات أخيرة: تلك هى الحالة فى مواجهة بولندا، فى عهد ميشيل فايسنوفيسكى الضعيف. إذ يتجه أحمد كوپرولو إلى إنشاء عازل على حساب هذه المملكة لحماية (الامبراطورية) من الرحف البولونى والروسى فى اتجاه الجنوب، ويتعلق الأمر فى النهاية باستكمال «الدائرة الثالثة» من الممتلكات (العثمانية) الأوروبية فى هذا الاتجاه. وتدعمه فى الروس وعلى البولونيين، والذى يخطط لأن يصبح هتمان اوكرانيا موحدة، تابعة المسلطان، على غرار البلاد الرومانية. وإثر حملات السلطان محمد الرابع فى المنطقة، فإن معاهدة بوزاز البولونية – العثمانية (۱۲۷۲)، والتى أكدتها معاهدة زورافنر (۱۲۷۲)، والتى أكدتها معاهدة تورافنر (۱۲۷۲)، والتى أكدتها معاهدة تعدولها إلى ايالة كامانيتش (كامينيتش بوبولسكى) ويجرى على نحو مناسب سعوف يحولها إلى ايالة كامانيتش (كامينيتش بوبولسكى) ويجرى على نحو مناسب تعداداً اسكانها وفقاً للتقاليد؛ كما تعترف، من جهة أخرى، بسيادته على اوكرانيا.

على أن هذا التوسع المتأخر سوف يتكشف أنه من أكثر التوسعات هشاشة: فمنذ المعاهدة التى تحمل اسم رادزين أو باختشيساراى، المعقودة مع روسيا فى عام ١٦٨١، يتنازل الباب (العالى) عن اوكرانيا، كما يرد پوبوليا لبولندا بموجب معاهدة كارلوڤيتز (سريمسكى كارلوڤيتشي) الموقعة مع هذا البلد في ١٦ يناير ١٦٩٩.

كريت والپيلوپونيز

سوف تكون الاستكمالات الإقليمية المنتزعة من مجال البندقية الاستعماري اطول عمراً بكثير: لقد كان فتح كريت مرهقاً، لكنه أنجز الهيمنة العثمانية على البلقان، حيث وصل بها الى أقصى امتداد جنوبى لشبه الجزيرة. وبالنسبة لكريت كما بالنسبة ليودوليا، فإن الممارسة القديمة الخاصة بالتعدادات المحلية الواسعة، والتي كان قد بطل اللجوء إليها منذ أواخر القرن السابق، قد أعيد الاعتبار اليها. لكن أسلمة القانون العثماني، التي حدثت في تلك الاثناء، والتي أيدها بشكل خاص الصندر الأعظم احمد كويرواق، تبدق محسوسة في التشريع العقاري والضريبي الذي صبيغ بالنسبة لهذه الولاية: فعن طريق عودة إلى التراث الإسلامي، فإن الدولة، متخلية هنا عن مبادئها المعتادة، لا تتمتع بالملكية العليا للأرض الصالحة للزراعة؛ ويحتفظ الفلاحون الكريتيون بالملكية التامة لممتلكاتهم العقارية مع كل ما يرتبط بذلك من حقوق، بما في ذلك الاقتسام بين الورثة عند نقل التركة، لكن هذه الأرض توصف بـ «الكافرة»، وبصفتها هذه فإنها تخضع للخراج، حيث يستعيد المصطلح في هذه المناسبة معناه الأول الذي حَرَّفَه الاستخدام العثماني، كضريبة عقارية مفروضة على غير المسلمين. ومن جهة أخرى، فإن الأحكام المتعلقة بكانديا (هيراكليون) وهانيا (لاكانييه) تتخلى بشكل سافر عن ضرائب مختلفة لا تتمشى مع الشرع، كرسم التايووالاسبنجي والرسوم المفروضة على الزيجات، الخ، مع إدانة هذه المارسات العريقة لإدارة الضرائب العثمانية، عبر تدقيق متأخر، بوصفها «ابتداعات تستحق اللوم» (بدعة). ولابد من أن نلاحظ من جهة أخرى أن الجزيرة الارثوذكيسية الكبيرة التى كانت، قد كابدت اربعمائة وخمسين سنة من السيادة الكاثوليكية، تحت هيمنة البندقية، تصبح، بانتقالها تحت سيطرة الهلال، إحدى المناطق الرئيسية لأسلمة أوروبا العثمانية: وتذهب التقديرات الى ان نصف السكان كانوا قد تحولوا الى اعتناق الإسلام بعد انقضاء قرن واحد على الفتح.

ومع الپيلوپونيز، يبدو أن البندقية تجد تعويضاً عن خسارة كريت. والحال ان الفتح الذي تم خلال التحالف المقدس لشبه الجزيرة هذه، حيث كانت البندقية تتمتع فيها في السابق بممتلكات هامة، ثم التخلي عنها للاتراك في نهاية الأمر في عام ١٥٤٠، إنما يرجع الى أسلحة فرانشيسكو موروسيني، المدافع البطولي وسيء الحظ عن كانديا، وقد جرى الاعتراف بسيادة البندقية عليها بموجب معاهدة كارلوثيتز، شانها في ذلك شان احتلال الجزء الأكبر من دالماتيا.

على أن هيمنة البندقية الثانية هذه في المورة كانت قصيرة الأجل: فمنذ عام ١٧١٥، سوف تسترد قوات الصدر الأعظم على باشا داماد ممتلكات السلطان، وتقابل بالترحيب من جانب السكان اليونانيين لأن الموقف الديني للسلطات البندقية كان مثار نفور: فخلال ولايتها القصيرة ، حظرت هذه السلطات تعيين اساقفة ارثوذكس ووضعت رجال الدين المحليين الصغار تحت نفوذ الهيراركية الكاثوليكية وعاونت النشاط التبشيري لهذه الأخيرة، ومن جهة اخرى، فإن ادارة البندقية كانت أكثر تميزاً بالاكراه من ادارة الباب (العالي)، لانها كانت أكثر فعالية في جباية الضرائب وأقل احتراماً لاشكال الاستقلال المحلي، ويموجب معاهدة پاساروڤيتز (پوزاريڤاك)، تتخلي البندقية رسمياً عن هذه الممتلكات التي يصعب التمسك بها، اما قلعة پالاميد المثيرة التي تمكن الوالي الوجوستينو ساجريدو من انجاز تشييدها بشكل تام على نوپليا فهي تمسى من ثم بلا معني.

المجر وترانسلفانيا

أمًّا الممتلكات العثمانية التي يتم ضياعها بشكل نهائي خلال تلك الفترة فهي تضيع، خلافاً لذلك، عبر حروب مع قوى صاعدة. وعلاوة على ذلك، فإنها تنتمى كلها الى الدائرة الأكثر خارجية ومن ثم الأكثر هشاشة بين دوائر السيطرة التركية في اوروبا، فهي تقع إما في شمال خط الدانوب والساف أو على الساحل الشمالي للبحر الأسود.

ويتكشف التراجع في بداية الأمر في اولى هاتين المنطقتين. فمعاهدة كارلوڤيتز التي تكرس سلسلة طويلة من الانتكاسات العثمانية، يترتب عليها التنازل لآل هابسبورج عن المجر العثمانية وعن تخومها الجنوبية بين الدراف والساف. وبانات تيميسوار هو وحده الذي يبقى في ايدى العثمانيين. ومنذ ذلك الحين يشكل الساف والأونا الحدود بين الامبراطوريتين.

والنتيجة الأخرى التي تترتب على معاهدة كارلوڤيتز النمساوية – العثمانية هي إنهاء السيادة العثمانية على ترانسلڤانيا، وقد رأينا فيما سلف الوضع الملتبس لهذه الإمارة الممزقة بين الدعاوى الها بسبورجية والعثمانية. والواقع انها قد تسنى لها، في اعوام ١٦٦٧ – ١٦٤٨، بفضل ڤويڤودين نشيطين، هما جابرييل بيتلين (١٦٢٨ – ١٦٢٩)، ثم چورچ الأول راكوكشي (١٦٣٠ – ١٦٤٨)، انتهاج سياسة جد مستقلة. فثراوتهما المتراكمة بفضل التجارة والمصادرات العقارية قد سمحت لهما بالاحتفاظ بقوات هامة زودتهما بامكانات الحركة الضرورية. وهكذا فقد تدخلا الى الجانب الهروتستانتي في حرب الثلاثين عاما ومارسا نفوذا على الشئون المواداڤية والفالاشية. وبهذا أخذا في تشكيل قوة جديدة في اوروبا الوسطى، توازن ثقل سيدتيها.

والحال ان الاصلاح العثماني في ظل الرجلين الأولين اللذين شغلا منصب الصدر الاعظم من آل كويرواو ينهي هذه الاحتمالات بالسماح لهما بتآكيد جديد

نشيط اسلطة السلطان على هذا البلد، إذ يجرى عزل القويقود چورج الثانى راكوكشي فى عام ١٦٥٧ لانحيازه الى صف السويد، على خلاف مرامى الباب (العالى)، فى الحرب البولونية – السويدية، ويتم غزو الامارة من جانب قوات عثمانية وقرمية، ويجرى تنصيب فويقودين جديدين من جانب العثمانيين: آكوس باركساى (١٦٥٨ – ١٦٦٠) الذى ينصبه محمد كوپرولو الذى يفرض عليه تعويضات عن الحرب وزيادة الجزية السنوية تصل الى ٢٠٠٠٠ دوكا؛ ثم ميشيل الأول آيافى (١٦٦٢ – ١٦٩٠)، الذى ينصبه احمد كوپرولو، والحال أن هذا التنصيب الأخير، الذى يرفضه الامبراطور ليوپولد الأول (١٦٥٧ – ١٧٠٥)، سوف يكون السبب المباشر لحرب ١٦٦٣ – ١٦٦٠ النمساوية – انعثمانية. وبالرغم من انتصار سان – جوتهارد الباهر، يميل ليوپولد الى ان يوقع مع الاتراك هدنة واسوار (١٠ اغسطس ١٦٦٤) التى يعترف بموجبها بآيافى فويقوداً. ويظل البلد مخرباً من جراء الحرب وصراعات الفصائل.

وبعد ذلك بنحو عشرين سنة، تسمح النجاحات النمساوية في حرب التحالف المقدس لليوپولد الأول باستعادة الفرصة الأولى الضائعة: فعن طريق معاهدتى فيينا (٢٦ يونيو ١٦٨٦) وبلاج (٢٧ اكتوبر ١٦٨٦) يفرض حمايته على القويقود، ويفرض في الوقت نفسه وجود حاميات هابسبورجية في دزينة من القلاع في البلد ودفع مساهمة قدرها ٢٠٠٠٠ فلوريناً، وبعد ذلك، في ٤ ديسمبر ١٦٩١، يصدر الديهلوماليوپولدينوم (البراءة الليوپولدية) التي تحدد مباديء اندراج ترانسلڤانيا في الاطار الهابسبورجي: فهي تظل امارة مستقلة، غير مرتبطة بالمجر (وهو بتر كانت سياسة سليمان ونتائجها قد بدأت في ترجمته الى واقع). أمًا «الأمم»الثلاث والديانات الأربع «المقبولة» فهي تحتفظ بامتيازاتها؛ لكن البلد يخضع لجزية سنوية قدرها ٢٠٠٠٠ تاليراً في زمن السلم و ٢٠٠٠٠ فلوريناً في زمن الحرب.

عند موت میشیل الأول آپافی فی عام ۱۲۹۰، عاد الباب (العالی) الی تعیین قویقود، هو إمری توکولی، لکنه لم یحکم إلاً لمدة شهر واحد، اما البدیل الذی أحله

محله دييت ترانسلقانيا، ميشيل الثانى آپافى، فهو لم يلق هو الآخر نجاحاً إذ رفضه ليوپولد الأول الذى احل محله والياً، هو چورج بانفى (١٦٩٢ – ١٧٠٤)، وتكريساً لهذا الوضع، قررت المادة الأولى لمعاهدة كارلوڤيتز النمساوية – العثمانية من حيث المبدأ: «ان ترانسلڤانيا وقد اصبحت الآن ملكاً للامبراطور، سوف تظل بين يديه بحدودها القديمة».

وهكذا يفقد العثمانيون أحد تابعيهم الأوروبيين لحساب آل هابسبورج، على أن سيطرة هؤلاء الأخيرين تصطدم في العقود التالية، خاصة بسبب طابعها المؤيد الكاثوليكية على نحو قوى، بمعارضات نشيطة، ويصبح الباب (العالى) ملاذاً للمعارضة الترانسلڤانية،

وبموجب معاهدة پاساً روقيتن، تستكمل النمسا فتوحاتها السابقة بضمها من جديد لولاية عثمانية، هي ايالة تيميسوار، المقابلة لبانات. وعلاوة على ذلك، فإنها، بسيادتها على المجر، تتمكن من فتح ثغرة في جنوب الساق، مستولية على بلجراد وشمال صربيا، متغلغلة بذلك في «الدائرة الثانية» للممتلكات العثمانية. لكن هذا الاحتلال لا يدوم طويلاً: فبعد عشرين سنة من السيطرة الهابسبورجية، يجرى رد بلجراد ونواحيها إلى العثمانيين بموجب صلح بلجراد، وذلك من خلال الوساطة جد المنحازة الى الأتراك والتي قام بها المركين دو فيلنوف، سفير فرنسا لدى الباب (العالى).

البلاد الرومانية

بالرغم من عدد من نذر الخطر الجادة، فإن حروب أواخر القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر لن تهدد مرة أخرى سيادة الباب (العالى) على تابعيه الآخرين في شمال الدانوب: مولداڤيا وڤالاشيا.

وقد أسلفنا الاشارة الى الاطار العام للعلاقات بين اسطنبول والبلاد الرومانية. وخلال القرن السابع عشر نجد تزايداً ملحوظاً للاسهامات التى يطالب بها الباب (العالى) أكان ذلك فيما يتعلق بالجزية بالمعنى الدقيق للمصطلح و «الهدايا» والرشاوى المطلوبة لتعيين القويقودات، أم فيما يتعلق بالتسليمات العينية (الحبوب، العسل، الجلود، الشحوم، الملح، الاغنام، الأقمشة). وخلال الحملات العثمانية الدائرة في الاقليم، فإن مصادرات الجيش تعتبر مرهقة بشكل خاص. وكانت تلك هي الحالة خاصة خلال الحرب مع بولندا بين عامي ١٦٧٧ و ١٦٧٨.

ومن جهة اخرى، فإننا لو استثنينا العقدين المتميزين بآثار عهدى قويقودين نشيطين ومستقرين بشكل استثنائي، هما ماتي باساراب في قالاشيا (١٦٣٢ -١٦٥٨) وقاسيل لويونى مولداڤيا (١٦٣٤ –١٦٥٨) - حيث كرس هذا الأخير من جهة اخرى مساعيه الرئيسية لمحاولة الاستيلاء على قالاشيا - ، فإن الحياة السياسية لبلدين تسيطر عليها مناورات البويار، ويدين هؤلاء الاخيرون بثروتهم وقوتهم للهبات العقارية وللامتيازات الضريبية التي يقدمها الامراء، كما يدينون بها الحصول المطابق على حقوق متزايدة على الفلاحين، سلم بها لهم القويقودات لكسب دعمهم لهم. واعتباراً من اواخر القرن، يذهب القويقودات الى حد منحهم اراضى تنتمى للمدن، ثم، فيما بعد، منحهم المدن نفسها. وفي الوقت نفسه ، فإن اولئك الذين يفلحون الاراضي التابعة لهم، وهم فلاحون احرار (رازيشي، **موشنيني)** يصبحون نوعاً من الأقنان **(فيسيني، روماني). وهذا التغير للوضعية** يجيز للبويار زيادة الضغط عليهم ومن ثم زيادة الصادرات الزراعية المربحة الى ترانسلقانيا ويولندا وأراضي آل هابسبورج والامبراطورية العثمانية. وهذا الثراء يسمح لهم بأن يشيدوا الأنفسهم دوراً حضرية جميلة، مزينة بالسيراميك، ومبلطة بالقرميد المزخرف، ويسمح لهم بشكل أعم باحاطة انفسهم ببذخ عظيم يخلى المكان لتحف مستوردة من الشرق. والحال أن صفوة هذه النبالة، والتي تتألف من عدة أسر كبيرة من «الأقطاب»، كأل سترويسي وأوريش وموقيلا وباليني ويوزيشتي

وروزيت وكوستين، تحتكر المناصب اكبرى، ويخرج من بين صفوفها أحياناً قويقودات وتهيمن بشكل تام على البلدين. وعلاوة على البويار، فإن الكنائس والاديرة، بما في ذلك كنائس وأديرة جبل آئوس، تحصل هي ايضاً من القويقودات على منح عقارية ضخمة وتملك حصة لا بأس بها من الأرض.

ومن جهة اخرى، يظل هذان البلدان منفتحين بشكل واسع على المؤثرات الخارجية من خلال اتصالاتهما مع پولندا والمجر وترانسلڤانيا وروسيا، وهكذا تتغلظ فيهما افكار ومبتكرات الغرب المعاصر. ويترتب على نشر الپروتستانتية في ترانسلڤانيا اجراء الترجمات الأولى للكتاب المقدس الى الرومانية وتطور هذه اللغة كوسيلة للتعبير الأدبى وفي عام ١٦٣٤، يستعيد ماتى باساراب المطبعة الى قالاشيا، وفي عام ١٦٤٠، يظهر أول عمل مطبوع باللغة الرومانية، وهو مدونة قوانين جوڤورا، المترجمة عن السلاڤونية، بينما يظهر في عام ١٨٨٨ أول كتاب مقدس منشور بالرومانية، أوصى بنشره الڤويڤود شيربان كانتاكوزين وظل تحت اسم بيبليا لوى شيربان. كما يجرى انشاء مطبعة في مولداڤيا عام ١٦٨٨، ومن ثم فسوف يجرى نشر عدة دزينات من المؤلفات، الأصلية أو المترجمة، باللغة الرومانية في بدرى انشاء مطبعة في مولداڤيا عام ١٦٨٨، ومن ثم فيل بداية القرن الثامن عشر: ابحاث دينية وحقوقية، اعمال ادبية أو فلسفية احياناً، و، بدرجة كبيرة، أعمال تاريخية كالأخبار المؤلداڤية (ليتوبيستول تارى مولدوڤي)، التي تتوقف عند عام ١٥٩٥، والتي سجلها جريجوار اوريش (١٥٩٠ – ١٦٧٤).

وبالمثل، فبمبادرة من ماتى باساراب وقاسيل لوپو، يجرى انشاء مدارس عليا فى تيرجوڤيشت وفى ياستى وفى دير الهيراركات الثلاثة، وعلاوة على ذلك، تعمل كلية دراسات انسانية ذات تعليم يونانى ولاتينى فى تيرجوڤيشت ايضاً بين عامى ١٦٤٢ و ١٦٥١. وفى اواخر القرن، نحو عام ١٦٩٤، ينظم الڤويڤود كونستانتين برينكوڤينو (١٦٨٨ – ١٧١٤) الأكاديمية الأميرية لديرسان – ساڤا فى بوخارست،

والتى سوف يكون لها اشعاع هائل في مجمل البلقان، كما ان اسم هذا القويقود سوف يرتبط من جهة اخرى باسلوب معماري محدد.

ومن بين أبرز شخصيات هذه الحركة الثقافية الرومانية في القرن السابع عشر، لابد من أن نشير إلى الستوانيك كونستانتين كانتاكوزين الذي، شأنه في ذلك شأن عدد من الشبان الأستقراطيين اليونانيين والرومانيين، تردد على جامعة پادوا، ونشر أول خريطة لقالاشيا في البندقية في عام ١٧٠٠ . كما قدم أول تاريخ للرومانيين على اختلافهم، مقدماً بذلك البرهان على ذهنية مؤرخ حقيقية.

على أن الأكثر اثارة للدهشة هى شخصية ديميترى كانتيمير (١٧٢٣ - ١٧١١)، قويڤود مولداڤيا سىء الحظ، كما سوف نراه فى ١٧١٠ - ١٧١١. فهذا الأمير الروماني، الحاصل على تعليم رفيع فى مجال العلوم الانسانية، يشمل معرفة اليونانية واللاتينية، ينجح، اثر نفيه الى العاصمة العثمانية، فى ربط هذه المعرفة بمعرفة مستشرق محنك فى مجال اللغات العربية والتركية والفارسية، وهكذا يؤلف بحثاً عن الموسيقى التركية يقدم فيه نسقاً للتدوين الموسيقى، الى جانب مؤلفات تاريخية نفيسة سوف يبدأ أو ينجز أهمها خلال فترة نفيه فى روسيا، بعد اخفاقه السياسى، ويرجع الفضل اليه بشكل خاص فى تأريخ للامبراطورية العثمانية - Incrementa atque decrementa aulae othmani) وقد كان احد مؤسسى (Descriptio Moldaviae) وقد كان احد مؤسسى اكاديمية سان بطرسبورج وصار عضواً فى اكاديمية براين.

وفى مواجهة حروب أواخر القرن السابع عشر، التى يصطدم خلالها السيد العثمانى لقالاشيا ومولدا فيا بالنمسا وروسيا، فإن القوى السياسية للبلدين تنقسم على نفسها، فالبويار ينقسمون الى انصار للوضع القائم، راغبين في البقاء داخل الفلك العثماني، وإلى موالين لآل هابسبورج وانصار للروس. كما يوجد في مولدا في حزب مناصر للبواونيين، واعتباراً من صلح رادزين الروسي العثماني (١٦٨١)،

والذى يعترف بهيمنة روسيا على اوكرانيا الشرقية، يتعزز الضغط الروسى على الحياة السياسية الموادافية (كانت معاهدة تحالف أولى بين روسيا وموادافيا قد عقدت منذ عام ١٦٥٦).

ومن الواضح انه فى وضع على هذه الدرجة من التعقيد، فإن مهمة القويقودات يصعب ان تكون سهلة: فهم لا يمكنهم البقاء على العرش ومحاولة تحقيق الحلول التي يرتأونها إلا بممارسة لعبة مراوغة، تجمع بين الخديعة والرشوة، بين المداهنة والازدواجية. وهكذا، ففى ١٦٨٧ – ١٦٨٨، كان شيربان كانتاكوزين، قويقود قالاشيا، قد دخل فى مفاوضات سرية مع النمسا، قبيل موته، وسيراً على الدرب نفسه بعد ذلك بوقت قصير، فإن كونستانتين كانتيمير، قويقود مولداقيا، قد عقد في فبراير ١٦٩٠ فى سيبيو معاهدة سرية مع النمسا، يتعهد بموجبها بتقديم عونه الى تلك الدولة فى حربها ضد الامبراطورية العثمانية. وهذا القويقود نفسه لا يلعب مع ذلك دوراً ضئيلاً، إلى جانب القوات التركية وقوات إمرى توكولى، فى انتصار ذارنيشتى، قرب براسوف، على القوات الهابسبورجية،

وبالنسبة القويقودات المعتادين على المخاتلة، فإن الحرب الروسية العثمانية بين عامى ١٧١٠ و ١٧١١ سوف تعلن لحظة الحقيقة. فقويقود قالاشيا، كونستانتين برينكوڤينو، الذي يحكم منذ عام ١٦٨٨، يتميز بقدرته على المناورة بين الطرفين، وهو ما يسمح له بتجنيب بلاده ما حل بمولداڤيا من غزوات، كما يتميز بالهبات السخية التي يوزعها، ليس دون استنزاف موارد البلد، على وجهاء الباب (العالى) سعياً الى تأمين استمراره غير العادى في الحكم. وفي عام ١٧٠٩، امام احتمال نشوب حرب روسية عثمانية، يرى ان من الحكمة أن يعد بتقديم عونه إلى بطرس الأكبر، من خلال معاهدة تحالف سرية. اما الباب (العالى)، من جهته، فإنه ينصب ديميترى كانتيمير في مولداڤيا في نوفمبر ١٧١٠ ويعهد اليه بمراقبة برينكوڤينو الذي كان يرتاب فيه عن وجه حق، والواقع ان كانيمير لم يكن الأقل استعداداً بين

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الاثنين للتحالف مع القيصر. ففي ابريل ١٧١١، يعقد في لوك، في قولهينيا، معاهدة تحالف مع روسيا: وتنص هذه المعاهدة على ان كانتيمير وذريته سوف يصبحون الأمراء الوراثيين لمولدا فيا مستقلة تحت الحماية الروسية. واستناداً الى هذا الأمل الكاذب الى حد ما، يدفع القويقود بقواته الى جانب الروس في معركة پروت (١٨ – ٢٢ يوليو ١٧١١). والحال ان استسلام القيصر، المحاصر بقوات عثمانية وتترية اكثر عدداً بكثير، ا نما يستكمل الاخفاق السياسي للأمير العكلمة. ومع بويار حزبه، يلجأ الى روسيا حيث يحصل على خمسين قرية مأهولة بومع بويار حزبه، يلجأ الى روسيا حيث يحصل على خمسين قرية مأهولة بومع بويار من الأقنان، ويصبح مستشاراً للقيصر وينكب على اعماله العلمية حتى موته في عام ١٧٢٢، وعلى عرش مولدا في ابن الترجمان الأكبر السابق للديوان الامبراطوري.

اما كونستانتين برينكوڤينو، المتمرس منذ وقت بعيد في الانتهازية الحذرة، فهو على الضد من ذلك، يمتنع عن مساعدة روسيا بشكل سافر؛ بل انه يشارك في الانتصار العثماني. وهذا المسلك يعطيه فرصة لالتقاط الانفاس، لكن خصومه، المتشبثين تشبثا ضارياً بالقضاء عليه، كانوا عديدين : فماڤروكورداتو يشتهي منصبه، اذ كانت ڤالاشيا دائماً اكثر عائداً من مولداڤيا؟ والديبلوماسية الفرنسية، المنزعجة من مخططاته، تستغل نفوذها على الباب (العالى) ضده؛ وعائلة كانتاكوزين، المتنازعة معه، تكشف مراسلاته السرية مع ڤيينا. وهكذا يجرى خلعه في مارس ١٧١٤ ونقله الى اسطنبول، وهناك يجرى اجباره، تحت التعذيب الرهيب، على الكشف عن ثروته الضخمة، ثم ، لقاء خيانته، يجرى اعدامه على الملا هو وأولاده الأربعة ومستشاره الرئيسي. وبعد ذلك بوقت قصير، في ديسمبر هو وأولاده الأربعة ومستشاره الرئيسي. وبعد ذلك بوقت قصير، في ديسمبر ١٧١٥، يغادر نيكولاس ماڤروكورداتو مولداڤيا ليحل محله على العرش الڤالاشي.

والحال أن تعيين ما قروكورداتو في مولدا قيا، ثم في قالاشيا، إنما يرمز بالنسبة للبلدين الى بداية الفترة المسماة به «الفنارية» والتي يمدها المؤرخون بوجه عام إلى ١٨٢١ – ١٨٢٢. ويستند هذا الوصف الى مصطلح فنار اليوناني الأصل، وهو الأسم الذي يصمله حي في اسطنبول يتاخم القرن الذهبي تتواجد فيه البطريركية وجماعة من الأسر اليونانية أو المهلينة، الثرية تجارةً ومالاً، والميالة الى ادعاء صلات نسب مفترضة بينها وبين السلالات البيزنطية الشهيرة وتقدم خدماتها لادارة السلطان.

ومن شأن رؤية تبسيطية النظام الفنارى فى البلدين الرومانيين الايحاء بأن هاتين الدولتين، اللتين كانتا حتى ذلك الحين محكومتين بقويقودين من السكان الاصليين بشكل خالص، سوف تنتقلان، اعتباراً من ١٧١١ – ١٧١٥، عبر تغير جذرى مفروض من جانب الباب (العالى)، الى الخضوع لسلطة يحتكرها يونانيون منحدرون من هذا الحى، لكن الحكم على الأمور لابد له، فى الواقع، من ان يكون أكثر عمقاً، أكان ذلك فيما يتعلق بالتسلسل التاريخي ام بالمحتوى الاثنى والسياسي لمفهوم الفنارى.

ان نفوذا يونانياً كان قد بدأ في الظهور في البلاد الرومانية، منذ أواخر القرن السادس عشر، مع وصول تجار ومستشارين ومقرضين للقويقودات الذين كانوا بحاجة الى عونهم في تعاملاتهم المالية الواسعة مع الباب (العالى)، وقد تزايد عدد هؤلاء اليونانيين خلال القرن السابع عشر، ليس دون أن يؤدى ذلك الى استثارة ربود افعال معادية : ففي يوليو ١٦٣١، على سبيل المثال، نجد أن قويقود قالاشيا، ليون تومشا، الذي كانت حاشيته اليونانية علامة منبهة بشكل خاص، قد اجبره البويار على ان يطرد من البلد جميع التجار وكبار الوجهاء المنتمين الى هذا الأصل، على أن بعض الأسر اليونانية المرتبطة بالبلاطات الأميرية سوف تتمكن الأصل، على أن بعض الأسر اليونانية المرتبطة بالبلاطات الأميرية سوف تتمكن من الاستقرار بشكل دائم في البلدين الرومانيين، وذلك عبر مصاهرتها لأسر محلية من الاستقرار بشكل دائم في البلدين الرومانيين، وذلك عبر مصاهرتها لأسر محلية

والاستيعاب والرومنة الجزئيين لها: وتلك بشكل خاص هى حالة آل كانتاكوزين، المتواجدين منذ بداية القرن السابع عشر، والذين سوف يكرسون صعودهم وسط البويار باختيار قويقود (يوناني) أول لحكم قالاشيا، هو شيريان، في عام ١٦٧٨.

وفى الوقت نفسه، فإن تدفق رجال الدين اليونانيين المتغلظين فى صفوف الهيراركية الكنسية المحلية، وكذلك سيطرة جبل آثوس على الأديرة الرومانية سوف يترتب عليهما تهلين الكنيسة الرومانية، والذى يرمز اليه بشكل خاص احلال اليونانية محل السلافونية فى اداء الشعائر،

والحال انه اذا كان الوجود اليونانى فى هذه الاقاليم بل وظهور ڤويڤودات من هذا الأصل قد سبقا من ثم الى حد بعيد مجىء الفناريين، فإنه لابد أيضاً من ان نتذكر أن العائلات المسماة بهذا الأسم، علاوة على واقع انها لم تكن بالضرورة تسكن حى الفنار وحده، لم تكن ايضاً يونانية كلها بالمعنى الدقيق المصطلح: فقد كانت بينها فى الواقع عناصر من أرومات متباينة، خاصة الأرومات الايطالية والالبانية بل والرومانية، حتى وان كانت كلها بالفعل ذات لغة وثقافة يونانيتين. وعلاوة على ذلك فإن تلك العائلات، من العائلات الفنارية، التى تخدم فى البلاد، سوف تنصهر تدريجيا مع سلالات البويار المحلية. وسوف يترتب على هذه العملية رومنة الأوائل وتهلين الأخيرين، و، فى النهاية، انبثاق نبالة جديدة فى هذه البلاد يكف التباين الاثنى بين صفوفها عن ان يكون حاسماً. ومنذ ذلك الحين، فإن مفهوم الفنارى يتميز بمحتوى سياسى بشكل خاص. فهو ينطبق على الأمراء الخاضعين، بصرف النظر عن اصولهم الفعلية، الباب (العالى) وعلى الفصائل التى تدعمهم، بصرف النظر عن اصولهم الفعلية، الباب (العالى) وعلى الفصائل التى تدعمهم، خلافاً لكل ماتجسده فى الامارتين التاكيد على غالبية، ولكن ليس على كل، امراء القرن الثامن عشر.

وأياً كان الأمر، فإن النظام الجديد الذي يدخله الباب (العالى) اثر ردتى كانتيمير وبرينكوثينو انما يمثل تعزيزاً لهيمنته على البلاد الرومانية ودمجاً متزايداً

لهذه البلاد في الاطار العثماني. وبدلاً من القويقودات السابقين، وهم من كبار البويار، المنتخبين من حيث المبدأ من جانب اقرانهم والذين لم يكن يفعل غير التصديق على تنصيبهم، ينصب وكلائه هو، المختارين من كادره المسيحي في العاصمة، والذي يزوده من جهة اخرى بتراجمته العاملين في الديوان وفي الأسطول. ولاشك ان المبدأ القديم الذي يقرر أن هذه البلاد التابعة يجب ان تحكم من خلال امراء مسيحيين ارثوذكس يظل موضع احترام، لكن الأمر يتعلق منذ الأن بوجهاء يونانيين أو مهلينين من اسطنبول، التي تنصب الأمراء وفق مشيئتها وحدها. وهي بالاضافة الى ذلك ترى فيهم ثقلاً مضاداً لتقدم النفوذ الروسي في الاقليم. وكان خضوع هؤلاء الأمراء الجدد شديداً بقدر ما أن صعودهم واستمرارهم في السلطة كانا يتوقفان بالكامل على رضاء الحكام العثمانيين وعلى الرشاوي التي كانوا يستميلونهم عن طريقها الى صفهم. وعلاوة على ذلك، فقد كانوا منذ ذلك الحين شبه محرومين بالكامل من قوات عسكرية، وهو ما جعلهم عاجزين عن التطلع إلى انتهاج سياسة مستقلة، مثلما حاول عمل ذلك عدد من اسلافهم.

وتصدر الكتابات التأريخية الرومانية المعاصرة بوجه عام الأحكام الأكثر سلبية على مختلف الآثار غير الإيجابية للنظام الجديد: فتفاقم الاندراج في الاطار العثماني مصحوب باختزال التبادلات الاقتصادية وخاصة الثقافية مع اوروبا الوسطى والشرقية والتي كانت مزدهرة في القرن السابع عشر، كما أشرنا. وخلافاً لذلك، نجد أن الحالة الذهنية وانواق الطبقة الحاكمة الاسطنبولية العثمانية أو اليونانية – تتغلغل منذ ذلك الحين في البلاطات الأميرية و، عن طريق العدوى، في مجمل الارستقراطية الرومانية. ومن جهة اخرى، فإن الاستغلال الاقتصادي للسكان يصل الي ذروته من جراء مطالب البويار النهمة ومن جراء المنطق الفاسد لتعيين الامراء أو الهوسيودارات وكبار رجالهم في أن واحد: فيمجرد تنصيبهم، لا يحرص هؤلاء الأخيرون إلاً على تحميل البلاد اعباء

الاستثمارات الجسيمة التى حتمها استلامهم لمناصبهم، بسبب الرشوة والفساد المهيمنين فى اسطنبول، وعلاوة على ذلك، فإن مصلحة الباب (العالى) تتمثل فى زيادة حالات العزل من المناصب حتى تتسنى له زيادة فرص الكسب ايضاً، وهكذا يتكشف انه، منذ بداية الفترة الفنارية وحتى عام ١٨٠٤، لا تقل عهود حكم خمسة وعشرين فرداً ينتمون الى احد عشرة اسرة — عين العديدون منهم وعزاوا فى مناسبات متكررة مختلفة — عن اثنين وستين عهداً.

على أن جميع الهوسيودارات لن يظلوا عديمي الادراك وعديمي الحركة تجاه وضع يهدد في الأمد البعيد الى هذا الحد أو ذاك بضراب البلاد واقتفارها من السكان بالكامل، وسوف يحاول البعض كبح فيضان التجاوزات واستعادة قدر من النظام في ولاياتهم، حتى وإن كانت النتائج المتأتية سوف تظل غير حاسمة. وأهم هؤلاء الفناريين المصلحين هوكونستانتين ماڤروكورداتو، فهذا الرجل، الذي تولى منصب هوسيودار مواداقيا اربع مرات ومنصب هوسيودار قالاشيا ست مرات، يدشن في البلدين، خلال عقد ١٧٣٩ – ١٧٤٩، سلسلة من التدابير التي تستمد الالهام من روسيا والملكية الهابسبورجية المعاصرتين، وتؤدى لائحة قانونية جديدة الى تحويل الارستقراطية الوراثية القديمة الى «نبالة خدمة» على النمط الروسى. ومنذ ذلك الحين، يؤدى تصنيف صارم الى ربط الامتيازات والاعفاءات الضريبية المنوحة للنبلاء ولذريتهم بالوظيفة التي يؤدونها في الدولة. ومن جراء ذلك فإن عدد البويار المعقيين من دفع الضرائب يصبح محدوداً لأن صغار البويار (مازيلي) يجبرون من الآن فصاعداً على دفع ضريبة شخصية. والواقع أن أعادة التصنيف هذه لا يفوتها أن تكون مناسبة للقادمين الجدد من اتباع الفنارين والبويار المؤيدين النظام، وهو ما يستثير سخطاً حاداً بين صفوف غير المرغوب فيهم من بقية النبلاء. وعلاوة على ذلك، فإن سيطرة السلطة المركزية على الادارة المحلية وتطبيق الامسلاحات يجرى تأمينهما عن طريق تعيين نائبين في كل منطقة يحصسلان على رواتبهما بصورة منتظمة من جانب الدولة، حيث يحمل النائب لقب إسپراڤنيك.

وتتصل احكام أخرى يصدرها كونستانتين ما قروكورداتو بنظام الأديرة وخاصة بشئون الضرائب وبالوضعية القانونية للفلاحين: إذ يجرى الغاء القنانة من الناحية القانونية في عام ١٧٤٦ في قالاشيا وفي عام ١٧٤٩ في موادا قيا؛ ويتم اجراء تعداد للسكان وتصنيف الفلاحين بحسب ما يملكون من ابقار. وتعاد اليهم بعض الحقوق، التي اغتصبها البويار، بحسب مكانتهم في التصنيف، ويجرى الغاء عدد من الضرائب، اما العشور وأعمال السخرة (حيث تقتصر هذه الأخيرة على ما بين ثمانية وعشرة أيام عمل في السنة) فهي تحدد عن طريق مرسوم. على أن هذه التحسينات، التي تتناسب مع الحد الاقصى لما يمكن للهوسيودار فرضه على البويار، يجرى موازنتها عن طريق التأكيد، الفعلى إن لم يكن القانوني، لارتباط مجموع الفلاحين بالأرض. وهذا المبدأ الموجه الى مواجهة هرب الفلاحين المزمن، مجموع الفلاحين بالأرض. وهذا المبدأ الموجه الى مواجهة هرب الفلاحين المزمن، الفلاحين الفلاحين المنتفلال الفلاحين أكثر فأكثر، خاصة في مولدا قيا، تحت ضغط يجرى استثناف استغلال الفلاحين أكثر فأكثر، خاصة في مولدا قيا، تحت ضغط البويار، الطامعين دوماً في زيادة دخولهم.

ويتسنى للعثمانيين صون، بل وتدعيم سيطرتهم من خلال الفنارين على البلدين الرومانيين في أعقاب حروب أواخر القرن السابع عشر واوائل القرن الثامن عشر مع النمسا وروسيا. وصحيح ان اولى هاتين الدولتين تضم الى نفسها، بموجب معاهدة پاسار وڤيتز، جزءاً من ڤالاشيا الغربية : ڤالاشيا الصغرى، أو أولتينيا. وسوف تدوم سيطرتها على هذه الولاية عشرين سنة. والتدابير التى تطبقها فيها ليس دون خداع البويار المحليين الذين راهنوا على تغير النظام - سوف تكون من ليس دون خداع البويار المحليين الذين راهنوا على تغير النظام - سوف تكون من جهة اخرى مصدر الهام لجانب من الاصلاحات الفنارية التى اسلفنا الاشارة اليها. لكن هذا الفاصل الزمنى ينتهى مع توقيع صلح بلجراد النمساوى - العثمانى الذي يرد اولتينيا لڤالاشيا. وفي الوقت نفسه، فإن المعاهدة التى يعقدها الباب (العالى) في هذا الكان نفسه مع روسيا تنهى احتلال مولداڤيا الذي كان

الماريشال مونيش قد انجزه قبل ذلك بوقت قصير باسم القيصرة أن، وتلغى معاهدة ضم الامارة الى روسيا والتى كان الأخير قد وقعها مع «الولايات الكنسية وغير الكنسية المولدافية».

وفي المقابل، فإن السيادة العثمانية على البلاد الرومانية تتعرض لتهديد جديد وخطير من جراء الحرب الروسية - العثمانية بين عامى ١٧٦٨ و ١٧٧٤: فعلى مدار خمس سنوات، من عام ١٧٦٩ إلى نهاية الحرب، سوف تحتل قوات كاترين العظيمة بوخارست وياسي، وإذا كانت سوف تجلى عنها فور توقيع معاهدة كوتشوك - كاينارچا، فإنها سوف تفعل ذلك بناء على بعض الشروط التي تنبيء، هذه المرة، بما سعف يحدث في المستقبل: فالمادة السادسة عشرة من المعاهدة، المكرسية بشكل خاص للبلدين الدانوبيين «تعيد للباب العالى امارتي مولدا فيا وقالاشبيا مع جميع القلاع والمدن والمراكز والقرى وبوجه عام كل ما تشتملان عليه»، لكنها تنص بشكل صريح على تطبيق العفو العام على سكان كل منهما ورد الممتلكات والاعتبار اليهم، والمنصوص عليهما في المادة الأولى لحساب اولئك الذين كانوا قد انحازوا الى صف العدو. وعلاوة على ذلك، فإن الباب (العالى) يتعهد لروسيا «بالاً يحول بأي شكل دون حرية ممارسة العبادة المسيحية»، كما يتعهد «يالاً يعترض البتة على بناء كنائس جديدة أو على اصلاح الكنائس القديمة». ويتعهد ايضاً بعدم تحصيل اية اسهامات من الامارتين لمدة سنتين و ، بعد انقضاء هذا الأجل، «بإعمال كل الاعتبارات الانسانية المكنة وكل الأريحية المكنة لدى فرض الضرائب». وهو، اخيراً، يعترف لروسيا بحق التدخل في المستقبل: فقد جاء في المعاهدة « ان الباب العالى يوافق ايضاً على ان وزراء البلاط الامبراطوري الروسى، يمكنهم، تبعاً للأحوال التي تتواجد فيها الامارتان المذكورتان اعلاه، التخاطب لما فيه صالحهما، ويتعهد الباب العالى بمراعاة هذه المخاطبات، وذلك بما يتمشى مع الاعتبارات الودية والمراعاة التي تكنها الدولتان احداهما للأخرى». والحال ان انشاء قنصليتين روسيتين في بوخارست وياسي سوف يكون جد ملائم لهذا التدخل،

ولابد لنا من الاشارة ايضاً الى ان اثراً آخر لهذه الحرب بالنسبة لمولداڤيا سوف يتمثل في التنازل للنمساعن ولايتها الشمالية – الغربية، بوكوڤينا، والذي يكرسه الاتفاق النمساوي – العثماني الموقع في ٧ مايو ١٧٧٧.

شمال البحر الأسود

تؤدى معاهدة كوتشوك - كاينارچا هذه نفسها فى منطقة البحر الأسود الى تراجعات اقليمية بالنسبة للامبراطورية العثمانية، بينما تمثل بالنسبة لروسيا مرحلة حاسمة فى زحفها نحو هذا البحر. ففشل المحاولات العثمانية، التى اسلفنا الاشارة اليها، والتى ترمى الى تحويل اوكرانيا الى دولة عازلة تابعة للباب العالى، يجعل هذا الزحف حتمياً حتى وإن كان الزحف الروسى، فى العقود التالية، لن يكون سريعاً ودون عقبات.

والحال ان معاهدة القسطنطينية الموقعة في ١٣ يونيو ١٧٠٠ – التي تجييء في اثر حملات بطرس الأكبر على الدنيبر الادنى والدون الأدنى في عامى ١٦٩٥ و ١٦٩٦ – والمستكملة بالاتفاقيتين الروسيتين – العثمانيتين الموقعتين في ١٧٠٤ و ٥٠٧٠ والخاصتين بتحديد الحدود – تكرس انتهاء السيادة العثمانية على الساحل الشمالي لبحر آزوف : فقلعة آزوف (آزاك بلسان الأتراك) وأراضيها التي تشمل حصن تاجانروج الذي شيده القيصر تنتقل الى السيادة الروسية، بينما يجرى اعلان حياد منطقة شاسعة بين هذه الاراضي والقرم. وفي المقابل، يسترد السلطان قازى – كيرمان وقلاعه الأخرى على الدنيبر الأدنى والتي كان الروس قد احتلوها، لكن هذه المنطقة ايضاً يجرى اعلان حيادها، وخلاوة على ذلك، فإن المساحة شاسعة بين البوج والدنيپر تجد نفسها من الناحية الفعلية تحت تصرف مساحة شاسعة بين البوج والدنيپر تجد نفسها من الناحية الفعلية تحت تصرف روسيا، على ان معاهدة پروت (١٢ يوليو ١٧١١)، والتي يجرى تدقيق عكامها عن طريق معاهدة القسطنطينية (٥ ابري) ١٧١٧)، تتنج اثر ذلك الف صهة الباب

(العالى) للتنصل من هذه التنازلات، وهو ما يعيد روسيا الى مواقعها التى كانت عليها فى المنطقة فى القرن السابع عشر. والحال ان معاهدة بلجراد الروسية—العثمانية (١٨ سبتمبر ١٧٣٩) واتفاقية نيسنًا بشأن الحدود مع روسيا (٣ أكتوبر ١٧٣٩) هما اللتان سوف تؤديان الى انتزاع آزوف مرة اخرى من الباب (العالى) لحساب روسيا. لكن الخذلان النمساوى والوساطة الفرنسية سوف تترتب عليهما، فيما يتعلق بهذه المسألة ومسائل اخرى ايضاً، نتائج سعيدة بالنسبة للعثمانيين: فقلعة آزوف سوف يجرى التنازل عنها إلا أنه سوف يتوجب ازالتها، اما اراضيها، كما حددتها معاهدة ١٧٠٠، فسوف يتوجب تجريدها من السلاح.

وفي هذه الظروف، فإن معاهدة كوتشوك - كارينارچا هي التي تلحق اول ضرر جسيم بالوجود العثماني في شمالي البحر الاسود، حتى وإن كانت الآثار الاقليمية تظل من الناحية الظاهرية محدودة بعد. وعن طريق انسحاب القوات الروسية، يسترد السلطان مواقعه القديمة بين الدانوب الأدنى والدنيستر الأدنى، مع مدن اسماعيل وكيلى وآكيرمان وتوابعها، كما يسترد موقع أوزو (اوشاكوڤ) عند مصب الدنيبر. وفي المقابل، يجرى تأكيد فقدان آزوڤ وأراضيها : فهي سوف تنتمي «الامبراطورية» الروسية الى الأبد». كما تحصل هذه الأخيرة على موقعي ييني قال وكيرتش في جنوب - شرقي القرم، وهما موقعان رئيسيان سوف يسمحان لها بتأمين اتصالاتها بين بحر آزوڤ والبحر الأسود. وعلاوة على ذلك، فإنها تحصل عند مصب الدنيبر على حصن كينبورن (كيلبورون)، «مع منطقة كافية على الضفة اليسرى للنهر المذكور» وتنازل اقليمي أكثر اهمية، يتمثل في «الزاوية على الضفة اليسرى للنهر المذكور» وتنازل اقليمي أكثر اهمية، يتمثل في «الزاوية التي تشكلها الاراضي المهجورة الواقعة بين البوج والدنيپر»، حيث يظل هذان العنصران «ملكية كاملة وأبدية ومقررة لامبراطورية روسيا».

ومن جهة أخرى، فإن المعاهدة تعترف به «الحرية والاستقلال الكامل» السكان التتر في شبه جزيرة القرم والبراري الواقعة بين دلتا الدانوب والكوبان، تحت

سلطة خانهم، وهو قرار ينهى السيادة العثمانية على خانية القرم، التى كانت قد فرضت فى زمن محمد الثانى، وإن كانت له دلالة اخرى ايضاً: فهو ينطوى على التخلى عن ممتلكات السلطان فى جنوب القرم وفى شبه جزيرة تامان ودلتا الكوبان، وهى ممتلكات ترجع ايضاً الى الثلث الأخير من القرن الخامس عشر.

ولا يحتفظ السلطان مع التتر إلا بصلة الصدارة الدينية التى توحد الخليفة بافراد الجماعة الاسلامية، وهذا البتر شديد الايلام بالنسبة للعثمانيين بقدر ما أنه، لأول مرة فى تاريخهم، يمس هنا أرضا اسلامية، وصحيح ان الديبلوماسية الروسية قد خففت على نحو ذكى من وقع هذا البتر بتركها القرم تحت سيادة الخان، وهو نفسه امير مسلم، ينحدر من سلالة چنكيز – خان الأكثر شهرة بين جميع السلالات، حتى وإن لم يكن هذا الحل غير حل مؤقت..

مسيحيو البلقان في الحرب : لأعبو أدوار ومحل رهان

لم يقتصر أثر الحروب الأوروبية آنذاك على مجرد خروج بعض البلدان أو الاقاليم الهامشية نسبياً من الاطار العثماني أو تبيدل وضعيتها ضمن هذا الاطار . فقد كانت لهذه الحروب آثار متباينة، بدرجات متفاوتة، على مجمل ولايات روميليا، وقد رأينا أن بعض هذه الولايات كانت ساحات معارك بشكل متكرد : البلاد الرومانية (خمس وعشرون سنة من الاحتلال الأجنبي بين عامي ١٧١١ و البلاد الرومانية (خمس وعشرون سنة من الاحتلال الأجنبي بين عامي ١٧١١ و وصربيا والبيلوبونيز، كما أن آل هابسبورج قد اخترقوا خط الدانوب والساف وصربيا والبوسنة والهرسك. وقد عانت كل هذه الاقاليم من الحرب على نحو مباشر، وكابدت الدمار والمجازر وفرار السكان والخراب الشامل. في حين ان مناطق اخرى خلافاً لذلك، كبلغاريا وثراس ومقدونيا، لم تكن مسرح حروب مناطق اخرى خري الدرب: ازدياد عبء الضرائب، الفرد الواجبة الاداء من حيث الخدمات والامدادات، الاعمال التخريبية الفارين من الخدمة والقوات المسرحة، ارتفاع الاسعار، القحط.

وسوف نرى فيما بعد أن الحرب، بآثارها المباشرة وغير المباشرة، يمكن من ثم اعتبارها عاملاً رئيسياً، إن لم تكن العامل الأول، في التطور العام للولايات الملقانية في ذلك العصر، وذلك بتأثيرها على الأحوال الديموجرافية وتحول النظام العقارى والتغير الذي طرأ على الشئون الضريبية و، بشكل مصاحب لذلك، انبثاق اشكال جديدة للسلطة المحلية، لكن الحرب تتميز بطابع آخر ايضاً: فهي تضع بين السلطان ورعاياه المسيحيين (الذميين) مسيحيين آخرين معادين للامبراطورية (حربيين): وبهذا المعنى، فإنها تشكل أحد المعطيات الاساسية لوضع أهل الذمة اللقانيين وتطوره.

وتميل جماعات سكانية خاضعة الى أن ترى فى الانتكاسات العثمانية ونجاحات الخصوم المسيحيين العثمانيين، المنوية احياناً، فرصة لزعزعة النير الاسلامي، وتتجه الى التمرد. وكانت البندقية هى المستفيد الأول من هذه المنافسات خلال حرب كريت: فمنذ بداية النزاع، على سبيل المثال، ينزح عدد من رعايا السلطان عن البوسنة والهرسك أو الجبل الأسود لكى يجدوا ملاذاً فى مؤخرة شمال الساحل الدالماتي (اقليم راقني كوتاري) والبوكا كوتورسكا: ويكونون هناك نوعاً من حد عسكرى، ويشكلون عصابات غير نظامية (اوسكوك) فى خدمة البندقية، ويشنون غارات على باشاليك البوسنة. كما ان سكان الجبل الأسود يحافظون، طيلة هذه الحروب، على علاقة وثيقة مع ممثلي البندقية في كوتور: وفي عام ١٦٤٨، يلحقون هزيمة جسيمة بسادتهم العثمانيين؛ وفي عام ١٦٤٨، يشاركون في تغلغل تقوم به البندقية ويصل إلى سيتينييه، وفي عام ١٦٥٧ يدعمون كوتور ضد هجوم عثماني.

وسوف تؤدى حرب التحالف المقدس الى زيادة الحركات التى تتميز بهذا الطابع على مختلف مسارحها: فالهزيمة التركية امام ڤيينا فى عام ١٦٨٣ تؤدى إلى تفجير انتفاضة فى جبال المؤخرة الدالماتية (دالماتينسكا زاجورا). ومن جديد

تضع بعض قبائل الجبل الأسود (خاصة النيكشيشى والكوشى) نفسها فى خدمة البندقية المستبكة هذه المرة فى المورة، وهو ما يستثير حملة عثمانية فى الجبل الأسود. كما تتعاون قبائل البانية مع النمساويين والبنادقة، ويبدو أن التمرد الشامل للبلاد فى عام ١٦٨٩ قد استثار، عبر رد فعل من جانب السلطات العثمانية، عمليات تحويل قسرى الى اعتناق الاسلام،

وتنحاز السلطات الدينية الصربية، من جهتها، انحيازاً سافراً إلى صف قيينا، حيث يتغلب احتلال بلجراد والنجاحات النمساوية الأخرى على ريبة الأرثوذكس تجاه دولة كاثوليكية: وفي عام ١٦٨٨، يدعو بطريرك پيتش، أرسنييه الثالث كرنوقيتش، الى الثورة على الكفار. لكنه، في السنة التالية، امام التقهقر النمساوي، يضطر الى الهرب مع جزء من شعبه - نحو ٢٠٠٠٠ اسرة - الى شمال الدانوب، وفي الحرب النمساوية - العثمانية بين عامي ١٧٣٧ و ١٧٣١، سوف يتخذ أحد خلفائه في البطريركية الصربية، هو آرسينييه الرابع، موقفاً مناوباً للعثمانيين من جديد، الأمر الذي سوف يزيد من الاسامة الى صورة كنيسة صربيا في نظر السلطان.

لكن لجوء القياصرة (الروس) الى رعايا الباب (العالى) المسيحيين هو الذى يتخذ الطابع الأكثر قصدية ومنهجية. والحال ان هذه الاستراتيچية، التى تشجع عليها بشكل واضح وحدة المعتقد الدينى بين العاهل الارثوذكسى وغالبية مسيحيي البلقان، كانت مدعوة الى ان تصبح عاملاً اساسياً من عوامل السياسة الروسية فى البلقان (كما فى القوقاز من جهة اخرى). ويفتح بطرس الأكبر الطريق لذلك حين يوجه اثر اعلانه الحرب على العثمانيين فى مارس ١٧١١ نداءً الى شعوب البلقان، يحرضها فيه على الثورة على الاتراك وعلى القتال الى جانب الروس «فى سبيل الدين والوطن، فى سبيل كرامتكم وعزتكم، فى سببل حريتكم واستقلالكم، لأجلكم انتم انفسكم ولأجل بنيكم واصفادكم…». و عندئذ، فإن «احفاد الوثنى

محمد سوف يجرى ردهم الى وطنهم القديم، الى رمال وبرارى شبه الجزيرة العربية».

على أن هذا النداء لا يجد صدى واسعاً. فإذا ما تركنا جانباً التجاوب الذى أسلفنا الاشارة اليه من جانب ديميترى كانتيمير، قويقود مولداقيا، و، في غربى البلقان، عدداً من التمردات المتفرقة في جبال جنوبي الهرسك، سنجد أن صداه الاكثر قوة واستمرارية كان بين صفوف سكان جبال الجبل الأسود المتشددين.

وعلى مدار القرن الثامن عشر، سوف يبدو سكان الجبل الأسود بوصفهم الأنصار الأكثر حزماً للتصدي للعثمانيين، وسيوف يتحالفون في هذه المعركة، بحسب الظروف، مع اليندقية، ومع النمسا، ويشكل أخص مع الروس، واعتباراً من عهد الأسقف دانيلو (١٦٩٦ –١٧٣٧)، فإن سادتهم الكنسيين، انصار هذه الحركة الاستقلالية، ينتمون منذ ذلك الحين فصاعداً إلى سلالة واحدة: أل يتروڤيتش، المنحدرين من مركز كاتوني، والمنتمين الى قبيلة النيبيجوش، وفي ابريل ١٧١٢، يعقد دانيلو معاهدة تحالف مع عميل روسي وفي عام ١٧١٦، يزور روسيا التي يحصل منها على كتب ولوازم لاجراء الشعائر الدينية واعانات مالية، وفي اثر ذلك، يصبح التقارب مع البندقية ملحاً من جراء حرب ١٧١٤ – ١٧١٨ : وفي عام ١٧١٧، ينصب الدوج چيوفاني كورنارو في كوتور التي يملكها «واليا مدنيا» (جوڤيرنادور) على الجبل الأسود. إلا أنه، حتى وإن كان هذا المنصب يستمر فيما بعد، حيث يشغله بصورة منتظمة احد افراد عشيرة رانونييتش، المنحدرة ايضاً من قبيلة النييجوش، فإن الصلة مع البندقية تضعف بعد عام ١٧١٨، ويصبح البحث عن الحماية الروسية ملحاً. وسعياً الى ذلك الهدف، يزور الأسقف قاسيلى يتروڤيتش (۱۷۳۷ – ۱۷۸۲) سان بطرسبورج ثلاث مرات، بل وينشر في موسكو في عام ١٧٥٤ تاريخاً للجبل الأسود، لتثقيف وتنوير الرأى العام الروسي، وعلى الرغم من ذلك، ففي حرب ١٧٦٨ - ١٧٧٤ الحاسمة، سبوف يفتقر الروس الى عون

الجبل الأسود بسبب ظروف جد فريدة: فمنذ عام ١٧٦٦، كانت البلاد تحت سيطرة مغامر صور نفسه في صورة ظهور جديد للقيصر بطرس الثالث، زوج كاترين الثانية، الذي مات، بتدبير من هذه الأخيرة، في عام ١٧٦٢. وقد نجح في اقصاء الأمير – الأسقف واستولى على السلطة تحت اسم ايتيان الصغير. وفي عام ١٧٧٣، سوف يتوصل العثمانيون اخيراً الى دس السم، على يد خادم يونانى، لهذا الدجال الداهية، المزعج للروس ولهم على حد سواء.

ومن وجهة نظر سان بطرسبورج، فإن كسب ولاء رعايا السلطان المسيحيين يكتسب كل أهميته بقدر تبلور «المشروع الشرقي» اسيطرة القياصرة على القسطنطينية والبلقان، وفي حرب ١٧٣٦ – ١٧٣٩، فإن المارشال موتيش، المدافع عن هذه الفكرة لدى القيصرة أن، كان قد أرسل عملاء الى ايپروس وثيساليا لحفز انتفاضة مسيحية، بينما احتل مولدافيا التي خطط الزحف منها على العاصمة العثمانية.

إلاً انه في سياق الحرب التالية سوف يشهد التعاون بين الروس واليونانيين بداية تحقق ملموس. ومنذ ما قبل بدء العمليات، سوف يرسل الروس الى شبه جزيرة المان قائد مدفعية من أصل ثيسالى، هو جريجوار پاپادوپولوس. وسوف يجرى تكليفه بتدبير تمرد يونانى دعماً لعمليات الاسطول الروسى المتجه الى البحر المتوسط. وكان على رأس هذا المشروع الأخوان جريجوار واليكسيس اورلوف.

ولا تتجارب النتائج مع التوقعات: فاليكسيس اورلوف، الذي يهبط على الساحل الغربي للبيلوپونيز في فبراير ١٧٧٠، ولا يجد حلفائه على تلك الدرجة المتوقعة من التأهب والاصرار، يضطر للأسف لانقساماتهم وأطماعهم وعجزهم أما سكان البيلوپونيز، الذين خيب آمالهم هزال الدعم الذي قدمه الروس لحركتهم من حيث الرجال والسفن والسلاح، فقد شعروا، من جانبهم، بأنهم قد غدر بهم، وبالرغم من خيبات الأمل هذه، فإن عدة آلاف من اليونانيين سوف يحملون

السلاح، ليس فقط تحت قيادة پاپادوپواوس، وإنما ايضاً تحت قيادة بك المان، ماڤروميكالاكيس، ووجيه كالاماتا الثرى، پانايوتى بيناكى. فهذا الأخير، وهو مالك عقارى كبير، يجهز بماله قوة من المرتزقة. وفي غياب انتفاضة حقيقية، سوف يشترك الروس واليونانيون المتمردون في القيام بعدة عمليات، على أن النتائج سوف يقلل من شانها بوجه عام غياب التنسيق؛ وسوف يتمثل النجاح الملحوظ الوحيد في الاستيلاء على ناڤارين في ابريل ١٧٧٠. إلاَّ انه، سعياً الى التغلب على التمرد، سوف يطلب والى الموره العثماني دعماً من عصابات مخيفة من الالبانيين الذين سوف ينقضون على البلاد. وإذ يرى الضباط الروس أن الأمور لا تسير على ما يرام، فإنهم يرحلون، بين ٢٠ مايو والأول من يونيو، ويشق قادة الانتفاضة في اثرهم الطريق الى المنفى وتظل الپيلوپونيز نهباً للقمع الدموى من جانب الالبانيين، وسوف يبقون هناك في السنوات التالية، ويقترفون اعمالهم العنيفة وابتزازاتهم، إلى ان يتوصل جيش تابع للسلطان الى اجلاهم بالقوة في عام ١٧٧٩.

ولن يكون من شأن كل أعمال التمرد والتواطق مع العدو هذه غير تعديل المناخ العلاقات بين السلطة العثمانية ورعاياها المسيحيين و ، بوجه عام، تعديل المناخ السائد بين المسلمين والكفار في البلقان. وفي هذه الظروف، فإن عهد الذمة يتمزق. ففي اثر الحماية التي توصى بها الشريعة يحل القمع والاضطهاد بشكل مشروع، وفي اثر تعايش منسجم نسبياً تحل التجاوزات التي تجر الى السخط والرعب، وهكذا نجد تفسيراً للتحولات القسرية للالبانيين الى اعتناق الاسلام في اواخر القرن السابع عشر والتي اسلفنا الاشارة اليها، ضمن تبديات اخرى لانعدام التسامح والتعصب.

بمعنى ما، فإن الملوك المسيحيين بسحبهم قواتهم من البلقان قد تركوا السكان المسيحيين الذين ساهموا في تحريضهم على الثورة رهائن في ايدى السلطان. إلا انه، علاوة على عناصر من هؤلاء السكان تبعتهم احياناً في انسحابهم - سوف

نعود الى هذه النقطة التى اشرنا اليها بايجاز — فإن هؤلاء الملوك يبدون الاهتمام الاولى بالنص فى المعاهدات على العفو عن انصارهم و «الغفران الأبدى» لهم. كما انهم يهتمون بالحصول على تعهدات من الباب (العالى) بشأن حرية ممارسة العبادة المسيحية. وإذ يفعلون ذلك، فإنهم يؤدون واجباً ادبياً وروحياً، لكن ذلك يشكل ايضاً فرصة بالنسبة لهم لكسب الاعتراف لانفسهم بحق رقابة على الشئون الداخلية للامبراطورية، ولزيادة نفوذهم لدى السلطان ولدى نظرائهم الأوروبيين على حد سواء. وفي الوقت نفسه، فإن التنازلات التي ينتزعونها حول هذه النقطة من شريك أصابه الضعف إنما تضفى قوة ومشروعية جديدتين على الجهود القديمة للبابوية وللدول الغربية — الصديقة أو المعادية للسلطان — ، لممارسة نفوذ على المسيحيين في بلاد الكفار وتخفيف وطأة تمزق العالم المسيحي، الذي انجزه الفتح العثماني، الى حد ما.

وقد رأينا، منذ الشطر الثاني للقرن السادس عشر، تدخل سفراء موسكو أو البندقية أو فرنسا لدى الباب (العالى) لحساب هذا البطريرك الارثوذكسى أو ذاك. وكان ملك فرنسا، على نحو خاص، بفضل تحالفه القديم مع السلطان والامتيازات التى ترتبت عليه، يعتبر نفسه، ليس دون تجاوز للحقوق المعترف له بها على نحو محدد، حامياً لجميع مسيحيي المشرق، وقد شدد لويس الرابع عشر على نحو خاص على هذا الامتياز: فعند تجديد امتيازاته في عام ١٦٧٣، تمكن من اضافة عدد من «المواد الجديدة» لحساب الكنائس والطوائف الدينية الكاثوليكية، وقد كتب في تعليماته الى الكونت دو فيريول عند ايفاده الى اسطنبول: «إن المهمة الرئيسية لكل سفير يجب ان تتمثل في حماية الدين والتجارة في مجمل ارجاء الامبراطورية العثمانية [...]».

كما شهد القرن السابع عشر استئنافاً لنشاط البابوية في المشرق وخاصة في البلقان. وكان انشاء البابا جريجوار الخامس عشر في عام ١٦٢٢ لمجمع التبشير الديني عاملاً حاسماً في هذا الصدد: فقد أرسلت هذه المؤسسة مبشرين

فرنسيسكان ويسوعيين بين السكان المسيحيين لشبه الجزيرة، عند الكاثوليك، لابراز وجود روما هناك، وعند الارثوذكس، إن لم يكن لأجل تحويلهم الى اعتناق الكاثوليكية، فعلى الاقل لأجل الحصول من قساوستهم على اعتراف بالصدارة البابوية، وكان هناك سعى الى توحيد بطريركية بيتش مع روما، كما سوف يكون بالامكان تعزيز هذا الاتجاه في اجزاء البلقان التي انتقلت في اواخر القرن السابع عشر تحت سيطرة آل هابسبورج، بحكم التحالف الوثيق بين بلاط ڤيينا والادارة البابوية الكاثوليكية.

إلاً انه حتى في البلقان العثمانية، فإن تحركات آل هابسبورج لحساب الطوائف الكاثوليكية سوف تجد منذ ذلك الحين دعماً من جانب احكام معاهدة كارلوڤيتز المكرسة لهذه المسالة: فقد حصل الامبراطور الكاثوليكي الچيرماني من السلطان على حق حماية «رجال الدين المسيحيين التابعين لصاحب القداسة البابا» الذين يؤدون خدماتهم الدينية على اراضيه (اراضي السلطان). وقد جاء في المادة ١ من المعاهدة بالفعل: «لن تحدث معارضة لاعادة كنائسهم الى اشكالها وأحوالها الأولى ولا لممارسة عبادتهم. ولن تمارس أية اشكال من العنت تجاه رجال الدين هؤلاء أياً كانت الطائفة التي ينتمون اليها». وقد أضاف السلطان: «عندما يصل سفير الامبراطور الى القسطنطينية، فسوف يكون له الحق في ان يقدم الي طلباتهم المتعلقة بالشئون الدينية وباماكن الحج الموجودة في القدس». ولاشك أن معاهدة باساروڤيتز، لم تكن تتعلق على نحو محدد بالبلقان، لكنها قد وفرت، بتوجهها العام، الأسس الحقوقية الجديدة، المستندة الى القانون الدولى، للعمل الأجمالي للطوائف الكاثوليكية في الامبراطورية.

وأياً كانت التفسيرات المسهبة التى قدمها المستفيدون، فمن المؤكد ان الباب (العالى) لم يكن قد اعترف بعد قط لهم على نحو معلن بحق رقابة على رعاياه المسيحيين أنفسهم: فحمايتهم لم تكن تشمل غير رعاياهم الكاثوليك أو رجال الدين

التابعين الكرسى الرسولى والمقيمين في الامبراطورية، ويشكل أخص، في العاصمة وفي ثغور المشرق، وفي الأماكن المقدسة، والواقع أن الباب (العالى)، بهذه النصوص الدولية، لم يفعل سوى الاعتراف لكاثوليك «دار الصرب» هؤلاء، المتواجدين على اراضيه، بالضمانات التي تمنحها لأهل الذمة احكام الشريعة، وفي المقابل، فإن التنازلات المقدمة لروسيا بعيد معاهدة كوتشوك – كاينارچا كانت ذات مغزى آخر: إذ لا يقتصر الأمر على أن القيصرة كان بوسعها ان تنشيء في باي أوغلو، في حي السفارات في السطنبول، كنيسة روسية «حرة من أي نوع من التحقير ومن العنت»، كان من حق السفراء الروس ان يقدموا بشأنها «طلبات» الى التعهدات المقدمة لهذه الدولة كانت تتميز بطابع اوسع: فهي تتصل، كما رأينا، بالحرية الدينية في البلدين الرومانيين بطابع اوسع: فهي تتصل، كما رأينا، بالحرية الدينية في البلدين الرومانيين على ان: «الباب العالى يتعهد بحماية مستمرة للدين المسيحي ولكنائس هذا الدين». ولا كانت روسيا، من جهة اخرى، ارثوذكسية، فإن ذميي هذه الملة، خاصة في البلقان، يجدون انفسهم هذه المرة معنيين بشكل مباشر.

على أنه، في ختام المعارك، لم يتوقع الجميع ظهور سيطرة جديدة على المسرح أو استعادة السيطرة القديمة. وكانت التغيرات السياسية، المؤقتة أو الممتدة، مسبوقة أو مصحوبة في أغلب الأحيان بهجرات، كانت هي نفسها مؤقتة أو نهائية. ونلاحظ، على سبيل المثال، حالات ذهاب ومجيىء متكررة لعناصر يونانية بين البيلوبونيز والجزر الأيونية تبعاً لتعاقب النظم. لكن الظاهرة الاكثر ذيوعاً هي النزوح الواسع للصربيين في شمالي الساق، خاصة في اقليم كارلوڤيتنز (سريمسكي كارلوڤيتنز)، والمرتبط بتقهقر الجيوش الهابسبورجية خلال حرب التحالف المقدس. وهكذا فإن اكثر من ٢٠٠٠٠ انسان سوف يهاجرون تحت قيادة بطريرك پيتش في عام ١٦٩٠، تتلوهم موجة أصغر في عام ١٦٩٠. والحال ان مقر مطارنة سريمسكي كارلوڤتسي، وهو مركز ولاية صربية جديدة ادمجت

بشكل حاسم فى الامبراطورية الهابسبورجية بموجب معاهدة عام ١٦٩٩، والذى تحميه الامتيازات التى اصدرها ليوپولد الأول فى عامى ١٦٩٠ و ١٦٩١، يستأنف حمل مشعل بطريركية پيتش، الواهنة والتى الغاها الباب (العالى) اخيراً فى عام ١٧٦٧، ويصبح بؤرة هامة للاحياء الثقافى الصربى.

وسوف تنزح جماعات سكانية مسيحية أخرى الى بقية ارجاء سلافونيا التى انتقلت الى آل هابسبورج، خاصة حول اوسييك: صربيون، بلغاريون، يونانيون، فالاشيون من البلقان، كاثرليك من البوسنة. ومستفيدة من الفراغ الذى تركه رحيل الصربيين، سوف تسكن (أو سوف تعاود السكن، وفقاً للكتابات التاريخية الألبانية) عندئذ عناصر البانية في منطقة اقليم كوسوڤو – ميتوهييا الحالى، في يوغوسلافيا، وتعتبر هذه العناصر اصل التحول الاثنى لهذا الأقليم الذى يضم اليوم غالبية من الألبانيين. وفي الوقت نفسه، سوف يستقر البانيون آخرون في الييروس أو في المورة.

وإثر انحسار الحدود العثمانية، فإن مسلمي كرواتيا وسلاقونيا والمجر ودالماتيا، عبر حركة موازية للنزوح الصربي، سوف يجدون ملاذاً في جنوبي الساف، في البوسنة والهرسك.

وهكذا فإن حروب القرنين السابع عشر والثامن عشر، بالاضافة الى آثار مراحل الفتح العثماني السابقة، سوف تسهم في ادخال تغيير محسوس على التوزيع الاثنى في البلقان وفي تعقيده، ليس دون بذر بنور مصاعب سياسية تالية، لم تحل كلها الى اليوم.

الجوانب الديهو جرافية

ان حركات الهجرة المشار اليها ليست غير عامل واحد بين عوامل مسالة ماتزال غير واضحة: الحالة الديموجرافية للولايات البلقانية في القرنين السابع

عشر والثامن عشر، فبالنسبة لهذا الأقليم كما بالنسبة لمجمل الامبراطورية، تشكر دراسة الفترة من الفجوة الوثائقية التى تفصل التعددات العثمانية المتازة فى الشطر الثانى للقرن الخامس عشر والقرن السادس عشر عن تعدادات القرن التاسع عشر التى تبدأ سلسلتها فى عام ١٩٨١. إلا أن بالامكان صوغ بعض تقديرات ذات طابع بالغ العمومية. فليس هناك شك فى ان سكان الولايات الأوروبية قد شهدوا، بعد الاتساع القوى فى القرن السادس عشر، انخفاضا اجمالياً فى القرن السابع عشر ثم فى القرن الثامن عشر ايضاً، حتى وإن كانت الجمالياً فى القرن السابع عشر ثم فى القرن الثامن عشر ايضاً، حتى وإن كانت المدة الاخيرة تسجل صعوداً معيناً، على الأقل بين مسيحيي المدن، والواقع غير ١٩٨٠، فإن روميليا، فى حدودها المختزلة آنذاك، فعلاً، لا تضم غير ٢١٥٠٠٠٠ نسمة.

ويتضح في هذا الهبوط الديموجرافي دور الانعدام العام للأمن في الفترة وبور الحملات العسكرية والاضطرابات العامة وحركات النزوح الجماعي. كما طُرح الافتراض الخاص بأثر احتداد للاحوال المناخية في القرن السابع عشر، لكن المسألة ماتزال معلقة. وفي المقابل، ينبغي بالتأكيد ايلاء دور لآثار الأوبئة، خاصة أوبئة الطاعون، الأكثر تواتراً والأوسع ابادة. فالواقع اننا نعرف ان الوباء، بالنسبة للقرن الثامن عشر على أية حال، يكاد يكون ماثلاً بشكل مستمر، حيث ينتشر عبر البلقان، مع وجود نقاط يتميز فيها بالاحتداد الى هذه الدرجة أو تلك، انطلاقاً من تلاث بؤر محلية : مولداڤيا – قالاشيا، وايپيروس – البانيا وبوجه خاص اسطنبول، الموقع الانشط للوباء بين المواقع الثلاثة. ومن جهة اخرى، فإن الحرب ايضاً تلعب هنا دورها، لأن الانتقالات العديدة للقوات تعتبر عاملاً قوياً في انتشار الوباء : ففي عام ١٧٧٨، على سبيل المثال، نجد أن تتر مولداڤيا، المستدعين لتعزيز حصار بلجراد، هم الذين ينقلون الوباء اليها. وفي عام ١٧٧٨، نجد أن الجيش الروسي بلجراد، هم الذين ينقلون الوباء اليها. وفي عام ١٧٧٨، نجد أن الجيش المصاب بالعدوى في مولداڤيا، سوف ينشر الداء عبر اوكرانيا، في حين أن الجيش النمساوى سوف ينشره في بانات تيميسوار وفي المجر. وفي اعوام ١٧٧٨ – النمساوى سوف ينشره في بانات تيميسوار وفي المجر. وفي اعوام ١٧٧٨ – النمساوى سوف تصاب الجيوش الروسية بالعدوى من جديد في الولايات الدانوبية.

ولابد بالتأكيد من أن يكون بوسعنا إبراز العديد من التمايزات بحسب الأماكن والفترات والاعراق اضافة الى المفهوم العام عن تراجع ديموجرافي، ففيما يتعلق بالسكان الحضريين مثلاً يبدو أن نسبتهم الى اجمالي السكان تواصل التزايد على اية حال، بالرغم من تناقصهم الإجمالي، وعلاوة على ذلك، فإن المدن لا تعرف كلها مصيراً واحداً. إذ يعاني بعضها في اواخر القرن السابع عشر من خسائر ملحوظة: نحو ٥٠٪ من السكان بالنسبة لبلجراد، ونحو ٨٠٪ بالنسبة لسكوبيا، كما أن أثينا، عندما تصبح عاصمة اليونان المستقلة، سوف تكون بعيدة عن استعادة مستوى السكان الذي كانت عليه في اواخر القرن السادس عشر. كما ان ادرنه وساراييڤو ونوڤي بازار وبانيا لوكا تشهد هبوطاً خالصاً. لكن مدناً اخرى سوف تحافظ على عدد سكانها أو تزيده في الفترة نفسها.

ومن جهة اخرى، فإن مراقبى العصر يشيرون بشكل متكرر الى انخفاض انسبة المسلمين ضمن سكان البلقان. ولاشك ان مزاعمهم تستند الى اساس واقعى في اقاليم معينة وفي مدن معينة: فنحن نرى، على سبيل المثال، ان سكان بلوقديق المسيحيين يزيدون من ٢٤٠ إلى ١٠٠٠٠ نستمة بين عامى ١٥٨٠ و ١٠٨٠. وفي بانيا لوكا، كان المسيحيون يمثلون نسبة ٢٪ من السكان في عام ١٦٨٥ و ١٠٥٥ و ١١٥٠٠ ونسبة ٨٠٪ في عام ١٨٠٠. وسوف يبرز تعداد عام ١٨٣١، بشكل مثير، العدد الصغير او حتى الغياب شبه الكامل المسلمين في عدة اجزاء من ثراس ومن بلغاريا ومن صربيا. ولا يوجد إفتقار الى تفسيرات لاختزال العنصر المسلم: فهو الأكثر عرضة لآثار المعارك والأوبئة، بحكم تجنيده في الجيوش. كما تزعم شهادات معينة ان معدل مواليده كان ادنى من معدل مواليد المسيحيين.

على أن عدة ظروف كان لابد لها من ان تخفف من إضعاف الوجود الاسلامى فى اوروبا (ومن ثم ففى روميليا فى عام ١٨٣١، لن يكون المسلمون اقل من ه. ٣٤٪). وإذا كانت الاناضول قد كفت منذ زمن بعيد عن أن تكون ينبوعاً لهجرة

هامة، فإنه يبدو أن الاناضوليين كانوا مازالوا يجيئون للاستقرار في روميليا بمناسبة حروب القرن السابع عشر. كما اننا قد رأينا كيف أن عدداً من مسلمي الولايات الهامشية التي خسرتها الامبراطورية (اغلبهم غير اتراك من جهة اخرى) قد تدفقوا صوب الداخل. ومن ناحية اخرى، فإن مدناً معينة قد تأثرت تأثراً قوياً بتيار آخر: إرسال السلطة المركزية لعدد متزايد من «قوات الباب» - الانكشارية والسباهيين - الى حصون الولايات، وفي البداية، في أواخر القرن السادس عشر، كان الهدف يتمثل في قيام هذه القوات باستعادة النظام المحلى. إلا أنه بقدر تضخم اعداد هذه القوات بشكل غير معتدل وبقدر تحولها إلى عامل مخيف من عوامل الاضطراب في اسطنبول، فإن الهدف من ارسالها الى الولايات كان يتمثل بشكل خاص في التخلص منها. وسعياً الى تأمين امكانات العيش لها في الوقت الذي كانت رواتيها فيه منخفضة القيمة أو لم تكن تدفع فيه إلا بصورة غير منتظمة، فقد جرى التصريح لأفرادها بأن يصبحوا حرفيين أو أصحاب حوانيت في المدن التي كانوا يقيمون بها، ويفضل الامتيازات والصلاحيات التي كانوا بمتفظون بها، فإنهم لم يتخلفوا عن فرض قانونهم على الطوائف، بل والاستيلاء بالكامل على السبطرة على المدينة والأرياف المجاورة، وتتجلى هذه التطورات في عدة مدن في صربيا وفي البوسنة، كما تتجلى في سالونيك : ففي هذا المكان الأخير، كان الانكشارية يمثلون في عام ١٧٩٢ نحو ٥٥٪ من السكان. كما ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أن الجانب الأعظم من السكان المسلمين الذكور يندرجون، كما في سراييقو، مثلاً، عبر عملية تتصل بذلك، في صفوف الانكشارية، لكي يؤمنوا لأنفسهم الامتيازات المترتبة على ذلك،

وأخيراً، فإن العنصر المسلم في اوروبا يتعزز ايضاً عبر استمرار وتوسع تيار عمليات التحول الى اعتناق الاسلام والذي رأينا تدشينه قبل بداية القرن السابع عشر، خاصة بين البوسنيين والألبانيين. ففي الحالة الأولى، نجد أن الحركة، التي كانت قد مست في البداية النبلاء وسكان المدن، تمتد إلى الأرياف، مع تزايد

الهوتور، الفلاحين البوسنيين الذين تحولوا الى اعتناق الاسلام، وفي البانيا، ينتشر الاسلام في مجمل البلد، حيث يمس، بسبب دوافع مختلفة، كاثوليك الشمال كما

يمس ارتوذكس الوسط والجنوب، ليصبح دين غالبية سكان البلد. ولنتذكر ايضاً

ويشكل النزوح اليهودى اتجاهاً آخر خلال تلك الفترة، حيث يساعد على تغيير التركيب الاثنى لعدة مدن بلقانية. إذ يرحل عدد من اليهود عن اوروبا الشرقية للاستقرار في انجلترا أو في هولندا. وتؤدى هذه الحركة التي ماتزال اسبابها بحاجة الى توضيح (هل تكفى الاشارة الى تزايد انعدام التسامح من جانب المسلمين؟) إلى انحسار عدة جاليات شهيرة في البلقان: فجالية سالونيك تنتقل، بين عامى ١٦٦٠ و ١٦٩٧، من نحو ٤٠٠٠٠ فرد إلى نحو ١٢٠٠٠ فرد. وتلاحظ انخفاضات مماثلة في ساراييڤو وزيمون وسكويا وبلجراد و ، بدرجة أقل ، في صوفيا وماناستير (بيتولا) وادرنه.

وفى الأماكن التى يرحل عنها اليهود و ، فيما بعد، المسلمون، يحل محلهم اليونانيون والسلاف و ، بدرجة أقل ، الألبانيون، كما يلاحظ قدر معين من «استعادة الهوية القومية» للمدن البلقانية فى القرن الثامن عشر، يرتبط، كما سوف تتاح لنا الفرصة لتوضيح ذلك، بأحوال اجتماعية – اقتصادية جديدة.

التطور العقارى ومشكلة التشفتليك

التحولات الكريتية الى اعتناق الاسلام.

فى العصر الكلاسيكى، تميز النظام العقارى العثمانى بملكية الدولة للأرض الصالحة للزراعة، وبحق الانتفاع للفلاح الحر على ارض الانتفاع (تشيفت) المخصصة له، وهى الوحدة الأساسية للانتاج الزراعى، وبالتنازل المؤقت عن اسهامات الفلاحين لوكلاء للدولة، تحت شكل التزامات مشروطة، هى التيمارات. وكما أشير الى ذلك مراراً، فإن الفترة التالية تتميز بظهور ضياع عقارية شاسعة

خاصة، هى التشيفتليكات، على انقاض هذا النظام. وهذا التطور ليس قاصراً على البلقان، لكنه كان أسرع وأكثر وضوحاً فى تلك المنطقة، ومن الممكن من جهة اخرى ان يكون قد اكتسب فيها أهمية خاصة. وفى البوسنة كانت التشيفتليكات يشار اليها باسم البيليكات، وفى الولايات الناطقة باليونانية، كان الحديث يدور أيضاً عن الهييوستاتيكات.

والحال ان ضياعاً خاصة، اصبحت في نهاية الأمر ذات اتساع جد بالغ، قد وجدت في الامبراطورية العثمانية منذ القرن الخامس عشر على الأقل، وكانت تحمل آنذاك بالفعل اسم التشيفتليك. ويتعلق الأمر بأراض ممنوحة من جانب العاهل، ومن ثم بشكل رسمى تماماً، لافراد خاصين، من كبار الوجهاء في أغلب الأحيان، بصفة ملكية كاملة أو تأجير طويل الأجل بشكل بالغ. لكن هذه التنازلات كانت تتعلق بأراض بور أو جرداء، تسمى بالموات، خارجة عن نطاق تطبيق النظام العقارى العادى، الذي تحدد بنيته التيمارات والانتفاعات الفلاحية، وكان الهدف من هذه المنح يتمثل على وجه التحديد في استغلال هذه الأراضي، ومن ثم فقد كانت تشكل بالنسبة الدولة اداة لاستصلاح الاراضي البور والعمران السكاني. وخلافاً لذلك، فإن التشيفتلكيات التالية، التي تبدأ في الظهور وسط أزمات أواخر القرن السادس عشر، انما تنجم عن اغتصاب من جانب افراد خاصين، عبر عملية غير مشروعة بالكامل، إما لانتفاعات الرهايا أو لتيمارات السباهيين.

وفى الحالة الأولى، كان بالامكان حفز الاغتصاب عن طريق توافر الأرض، اثر التخلى الجماعى أو الفردى عن الانتفاعات الفلاحية، وهنا يمكن الاشارة الى الحرب وآثارها - فالرعية قد يقتل أو يضطر الى الهرب من قريته لدى وصول القوات - النظامية أو المتمردة - ، أو أن تزايد العبء الضريبي قد يدفعه ايضاً الى الهرب؛ إلا أن من الممكن ايضاً ان يكون قد جرى اجتذابه عبر عروض التجنيد في القوات ذات النمط الجديد التي كان الولاة يؤلفونها أنذاك: السيكبان والسريجة.

كما يمكن الفلاح ان يبقى حيث هو، واكن مع تجريده من حقوقه وحريته لحساب قوة محلية قادرة على حمايته فى هذه الأزمنة العصيبة، أو لحساب دائن يضعه تحت رحمته، وهكذا فإن عدداً من الأعيان المحليين، الأغنياء وذوى النفوذ، ينجحون، عبر تجريد المنتفعين الشرعيين من حيازاتهم تجريداً مادياً أو شكلياً، فى ان يوحدوا بين ايديهم اراضى العديد من الافراد، بل واراضى جماعات قروية بأكملها. ويعتبر هذا الاجراء غير شرعى، لأن انتفاع الرعية هو من حيث المبدأ غير قابل للانتزاع، لكن الظروف التى خلفتها الحرب، وضعف الدولة، وتفكك الاطر المحلية، هى ايضاً عوامل مؤاتية. وفترات الحروب العامة والمتكررة، التى تضع الامبراطورية كلها فى ضيق شديد، فى اواخر القرن السادس عشر، كما فى اواخر القرنين السابع عشر والثامن عشر، لم يكن من شأنها غير تشجيع هذا التطور بشكل خاص.

على أنه لابد من ملاحظة ان التشيفتليكات التى تشكلت وفق هذا المخطط تظل مندرجة ضمن نظام التيمارات: فـ «صاحب» التشيفتليك (تشيفتليك صاحبى) يضع نفسه كحائر جديد بين الرهية (المنتفع التقليدى أو قادم جديد يتولى «الصاحب» تسكينه) والتيمارى الشرعى، ومن ثم فإن وضع الفلاح لا يتغير جذرياً، لكنه يتفاقم من جراء ظهور صاحب – حق ثان: ففى صربياً، مثلاً، نجد أن الرهية، بعد تسليم عشر للتيمارى الرسمى، يسلم تُسع بقية المحصول، المسمى بالديفيتو، لصاحب التشفتليك، الذى يتوجب عليه علاوة على ذلك اداء اعمال سخرة لديه.

وخلافاً لذلك فإن تشيفتليكات أخرى تولد من تحويل عدد من الافراد الخاصين لالتزامات متباينة من حيث أهمية كل منها (تيمار، زعامة، خاص) - وهي امتيازات مشروطة ومؤقتة من حيث مبدأها - الى ملكيات أو شبه ملكيات. وهنا ايضاً، فإن الفترات الرئيسية لاسترخاء الدولة وللتفكك العام كانت مؤاتية لهذه الاغتصابات، لكن عدداً من العوامل الأخرى، المرتبطة بسلوك السلطة نفسها، قد أسهمت في

ذلك ايضاً: فالالتزامات قد كفت عن ان تكون مخصصة على نحو حصرى لاشخاص قادرين على الخدمة، بوصفها مرتبطة على نحو صارم بالاداء الجيد لهذه الأخيرة؛ ذلك ان الرشوة والفساد والانحرافات على اختلاف انواعها تدخل في منح الالتزامات. وغالباً ما جرى تصوير هذه الانحرافات التي اصابت نظام التيمار على انها سبب انحدار السباهيين: لكنها كانت بالاحرى نتيجة له؛ فلما كان هذا النوع من القوات قد فقد اعتباره من جراء تطور التقنيات العسكرية، فقدت التيمارات مبرر وجودها السابق، أو تفسخت أو استردتها ايضاً ادارة شئون الضرائب وأدخلتها في الخاص الامبراطوري.

ومن بين أشكال انتهاك المبادىء القديمة، ترسخت عادة منح امتيازات جد هامة (آرپاليك) لكبار الوجهاء ولحاسيب البلاط، دون مقابل من خدمة. كما انتشرت، في اواخر القرن السادس عشر، عادة التخلي للولاة الخارجين من الخدمة عن جزء من خاصهم القديم «على شكل تشيفتليك» (پير وچه – إي تشيفتليك)، اي على شكل ممتلكات دائمة. والحال ان التدشين الذي حدث في البوسنة في القرن السابع عشر لـ «التزامات وراثية» (اوچاقليك تيمار) سوف تمضى ابعد فأبعد في هذا الاتجاه: فتيمارات هذا الاقليم لا تقبل وحسب الانتقال الى ابناء واخوة الحائن، بل إن سباهيي البوسنة، سعياً إلى تجنب خروجها من ايدى الأسرة الواحدة أو تفتتها، سوف يتوصلون الى تأكيد امكانية نقلها ايضاً إلى اقارب جد بعيدين، وهو اجراء يؤدى الى تعزيز عدد من السلالات المحلية، خاصة في اقليم البوسانسكا كرايينا.

لكن تحول التزام إلى ملكية دائمة لم يكن دائماً من فعل حائز هذا الالتزام نفسه. فالواقع ان ايرادات ضياع التاج والمخصصات الشاسعة من الاراضى للمحاسيب، شأنها في ذلك من جهة اخرى شأن ايرادات الالتزامات الأكثر تواضعاً، كانت تمنح على اساس عقد التزام لمولين (ملتزمين)، وفي شخص هؤلاء

الأخيرين، المحصلين الفعليين للايرادات والمديرين الحقيقيين للضياع، نرى بوجه عام قوى عملية الاستحواذ. كما ان الدولة قد سبهلت بشكل حاسم عملهم فى هذا الاتجاه بقيامها، اعتباراً من عام ١٦٩٥، سعياً إلى دفع الملتزمين الى ادارة الموارد المعهود بها اليهم ادارة حسنة، بتحويل حيازاتهم المؤقتة السابقة الى تنازلات ابدية، الملكانه، والحال أن هذه الأخيرة قد جرى تمديدها علاوة على ذلك من جراء الوجود، الفعلى، لحق تفضيلى فى نقل الحيازة إلى ورثة الحائز، على اننا نتسامل عما اذا كانت اراضى الملكانه سوف تسهم كذلك فى الواقع فى تكوين التشيفتليك مثلما يوحى بذلك منطق صورى: فالواقع انه لا يجب نسيان أن هذه الالتزامات ذات الأجل جد الطويل كانت تؤجر من الباطن على المستوى المحلى لملتزمين ثانويين نعتبرون، فى المارسة العملية، بحكم ممارستهم للسيطرة الفعلية على الأرض، الأكثر ميلاً إلى الرغبة فى الأغتصاب، لكنهم، فى الوقت نفسه، يظلون، من جهتهم، مختزلين فى حيازة جد هشة ومهددة دائماً.

وهذه الملاحظات حول تكون التشيفتليكات تساعدنا على فهم السبب فى أن عدة دراسات محددة وتاريخية بشكل محدد جرت بشأنها انما تقدم عنها صورة مختلفة بشكل محسوس عن الصورة التى تقدمها تعميمات نظرية معينة تبنى على عجل. فالواقع انه قد جرى المطابقة بينها وبين المزارع الشاسعة ذات النمط الكولونيالى، والتى تفلحها يد عاملة متبلترة، خاضعة لتنظيم موحد ومعقلن للانتاج، وتهدف الى تحقيق الربحية وتتخصص بشكل منهجى فى المحاصيل التصديرية الموجهة الى اوروبا الوسطى والغربية: القمح، الذرة، القطن، التبغ. كما جرى ايجاد توازن بين هذا التطور الزراعى العثمانى والتطور الذى نشهده فى العصر نفسه فى بقية أوروبا الوسطى، فى بولندا وفى بوهيميا وفى المانيا شرقى الألب، كما فى أماكن اخرى، الى حد ما، كما فى مولداڤيا وفى قالاشيا، كما اشرنا الى ذلك: فهى كلها افرى، الى حد ما، كما فى مولداڤيا وفى قالاشيا، كما اشرنا الى ذلك: فهى كلها اقاليم تشكلت فيها أنذاك ضياع ارستقراطية شاسعة، كانت اطرأ لـ «قنانة ثانية».

والواقع أنه من المؤكد أن تشيفتليكات البلقان تتطور بشكل رئيسى على أراض جيدة كما تتطور في مناطق جد متصلة بالخارج، وأنها تتواجد في السهول الساحلية أو في احواض داخلية تقع على طرق المواصلات الكبرى، فنحن نجدها في ثيساليا وفي اليبيروس وفي مقدونيا وفي ثراس، وفي وادى الماريتزا وفي بلغاريا الدانوبية، وفي سهول جنوب البانيا واجزاء معينة من البوسنة، على أن سيادة هذه المواقع لا تعنى أن التشيفتليكات تتشكل، في جميع الحالات وفي جميع العصور، في اتصال مباشر بالتجارة الخارجية، فهنا، كما في اجزاء اخرى من الامبراطورية، في اطار العمليات التي اشرنا اليها، نجد أن فرصة اغتصاب، الرغبة في تحويل الايرادات الى ايرادات دائمة، حتى وإن كانت متواضعة، عن طريق استحواذ دائم، يمكن ان تكون كامنة في اساسها، دون أن تتمتع بالضرورة بحافز السوق الدولية، بل ولا حتى دافع سوق محلية بسيطة.

وعلاوة على ذلك، فإنه ليس صحيحاً أن جميع التشيفتليكات كانت استثمارات جد شاسعة تستخدم العديد من الأيدى العاملة، وإذا كان ذلك هو الحال، بالتأكيد، احياناً، فإنه يظهر أن غالبيتها في القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت ذات مقاييس متواضعة ومتباينة من جهة اخرى: ما بين ٢٥ و ٥٠ هيكتاراً في المتوسط، بل وأقل من ذلك. كما ان دراسة عن اقليم ماناستير (بيتولا)، في مقدونيا، في بداية القرن الثامن عشر، تحدد متوسط عدد الرجال العاملين في التشيفتليك الواحد بدو٣، اما العدد الذي نلقاه.في الأغلب فهو لا يزيد عن اثنين.

وفى ظل هذا النمط الجديد لحيازة الأرض، فإن علاقات الانتاج وانماط تنظيم العمل، أياً كان تصورنالها، لا تشهد بوجه عام تغيرات جذرية. ومن المؤكد انه قد حدث ان المالك كان يلجأ الى يد عاملة مأجورة، نقداً أو عيناً، أو حتى مسخرة، لكن هذه الحالات لم تكن الأكثر عدداً. فعلى العكس من ذلك، كانت المزارعة أو التأجير، بحسب الانماط المختلفة، سائدين في التشيفتليكات البلقانية. وكان الفلاح نوعاً من مستأجر للأرض، يردى ما عليه لصاحب التشيفتليك على شكل مستحقات عينية أو

أداء عمل أو على شكل مستحقات نقدية، وأحياناً على شكل دفع مبلغ جزافي بسيط. وفي هذه الظروف، فإن الانتفاع الفلاحي، التشيفت، الذي يتناسب مع وحدة أسرية (خانة)، قد ظل الخلية الأساسية للانتاج. وفي صربيا، اتخذت هذه الوحدة الأساسية شكل الأسرة الممتدة، الزادروجا. وقد ظلت العلاقة بين صاحب الأرض والفلاح الذي يفلحها ذات نمط مولوى وغير رأسمالى: فالأول يحصل من الأخير على ربع وليس على النتائج الاجمالي لعمل يدفع له أجراً. وعن طريق مفارقة جلية، قياساً الى المفاهيم التطورية، فإننا نجد أنه في التشيفتليكات المشكلة على الأراضي الموات، وإن كان في أنماط الضياع الشاسعة التي عرفتها الامبراطورية العثمانية باستمرار، يمكننا بالأحرى أن نلقي اشكالاً للتبلتر الفلاحي والتنظيم الجماعي للعمل: فهذه الانواع من الاستثمارات، الخارجية من حيث المبدأ بالنسبة إلى نظامي التيمار والتشيفت خانه، هي الأقل تأثراً بالتغلغل المتواصل للهياكل الأساسية لهذين الأخيرين.

كما لا يجب أن ننسى أن توسع التشيفتليكات لم يكن كاملاً قط فى الامبراطورية العثمانية، حتى عهد الاصلاحات العقارية التى ادخلتها التنظيمات، ومن باب أولى، فإن العملية قد تميزت ايضاً بثقل محدود فى بلقان ما قبل أواخر القرن الثامن عشر، ومن جهة اخرى، فإن الاشكال التقليدية للنظام الزراعى الكلاسيكى، التى لم يدخل عليها غير مجرد رتوش تحت تأثير المناخ العام المحيط، قد واصلت البقاء. ففى البوسنة، مثلاً، يمكننا الأغاليكات، وهى عبارة عن أراض احتفظ عليها الفلاحون الى هذا الحد أو ذاك بحقوقهم الخاصة بالانتفاع وبنظامهم القديم فى مجال اداء ما عليهم، كما يمكننا تمييز البيليكات، التى كانت تعتبر ملكية السيد، والتى كانت الواجبات الفلاحية فيها، على شكل مدفوعات وعلى شكل عمل، أكثر ارهاقاً بشكل واضح.

ومن جهة اخرى، إلى جانب تكوين التشيفتليك، نجد أن مؤسسة الأوقاف، المجهزة بوصايا تكفل التمتع بها لذرية صاحب الوقف، كانت وسيلة أخرى، مؤكدة

أكثر في نهاية الأمر، للابقاء على ملكية عقارية ضمن اسرة من الأسر: وتتطور هذه الممارسة تطوراً ملحوظاً لدى مسلمي البلقان في القرنين السابع عشر والثامن عشر، دون أن يكون بوسع الدولة الرد على ذلك واسترداد الاراضى المنتزعة بهذا الشكل.

من اللص الشريف الى الدركي اللص

إن كان صحيحاً ان الرهايا العثمانيين، في الفترة محل الدراسة، لم يكونوا - لا فعلياً ولا قانونياً - مختزلين في وضعية قنانة، فإنه يبقى أن حالتهم تتدهور بالتأكيد : فالواجبات التي تنيخ عليهم بكلكلها تتزايد، أكانت صادرة عن الدولة أو عن حائزي الالتزامات أو عن الأوقاف و ، عندما يتوجب ذلك، أصحاب التثييقتليكات. فالحاجات التي تخلقها الحرب، والتضخم النقدي، والفساد، وعجز الدولة عن أن تحتوى، كما في الماضي، تعديات الموظفين المحليين : كل ذلك يتضافر لإرهاقهم. وعندما يجرى التضييق عليهم بهذا الشكل وجرهم إلى الخراب وإلى القنوط، يكون بوسعهم الرد بعدة اشكال: ومن المرجح ان الهرب هو الحل الأكثر انتشاراً. إلا أن من الممكن ايضاً أن يتمردوا، مثلما حدث خلال الانتفاضة المقدونية أوهريد. وكما رأينا، ففي زمن الحرب، نجد أن الانحياز الى صف العدو، وتشكيل عصابات على الحدود، كعصابات الأوسكوك في دالماتيا، يعتبران شكلاً آخر للتمرد. لكن الانتقال الى قطع الطريق هو في أغلب الأحوال رد فعل جد مميز.

والحال ان عصابات قطاع الطرق كانت موجودة دائماً في الامبراطورية العثمانية، لكن هذه الظاهرة تشهد اتساعاً خاصاً اعتباراً من القرن السابع عشر: هذه العصابات، المسماة تبعاً للاقاليم بالهايدوك أو بالكليفت، تصبح آنذاك قوى فاعلة هامة ونموذجية على المسرح البلقاني. فهي تتشكل من قوات صغيرة، في

اواخر الربيع والصيف، بين يوم سان چورج (٢٣ ابريل) ويوم سان ديميترى (٢٣ اكتوبر)، وتشن هجمات جسورة، على الأغنياء والأقوياء، مسلمين كانوا أم مسيحيين، ومن ثم فهى تجتذب أعجاب وتعاطف الفقراء الذين تتشكل عموماً من بين صفوفهم، وتقدم لهم نوعاً من الثار. وتشكل مغامراتها المبالغ فيها الموضوع الرئيسى لما لا حصر له من الأغانى الشعبية. على أنه لا يجب البحث عند «بدأئيى التمرد» هؤلاء – اذا ما استخدمنا تعبير هو بسباوم – عن دوافع ثورية أو قومية. وإذا كانت هناك ايديولوجية ما تحركهم، فإنها تتمثل بالأحرى في الدفاع عن النظام القديم الذي ادى انحطاطه الى تهميشهم، الى جانب فكرة ما عن العدالة وعن الحرية، على ان عملهم، الذي تشجع عليه الأحوال، يكتسب احياناً المزيد من الاتساع: فعلى سبيل المثال، يتمكن هايدوك اسمه كارپوش، في عامى ١٦٨٩ – ١٢٨٠، من تفجير انتفاضة حقيقية في شمال شرقى مقدونيا.

وفى مواجهة هذه القلاقل، تحرك السلطات قوات من الشرطة المجندين على المستوى المحلى، كالأرماتول اليونانيين و «اليوزباشية» البوسنيين. وعلى سبيل المثال، فإن قوة من الآرماتول كانت تتمتع بالسلطة على مجموعة من القرى التى تشكل آرماتوليكا، وكانت مهمتها تتمثل في تأمين النظام العام وحماية السكان وجباية الضرائب. وكان قادة هذه القوات، الميزين بلقب كاپيتانيوس، يتولون هذا المنصب بشكل وراثي أو يتم اختيارهم من جانب اعيان القرى، وكان الرجال الذين يتبعونهم يسمون بالپاليكاريا. لكن هؤلاء الدركيين كانوا ينكبون على الابتزازات، منحدرين بدورهم الى درك اعمال العصابات. وبالمقابل، نجد أن عدداً من عصابات الكليفت كان بوسعها أن تنتزع لنفسها وظائف الآرماتول في المناطق التي تتحرك فيها. ففي مناخ الاضعطراب العام، تصبح كل القيم نسبية..

التحولات الضريبية وتعزز الاستقلالات المحلية

خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، نجد أن الضرائب العثمانية، في مجموع الامبراطورية وخاصة في الولايات البلقانية، ليس من شأنها سوى التزايد وتغيير طبيعتها. ومع ضعف الدولة وتدهور المؤسسات القديمة، نجد أن هذا التغير في النظام الضريبي يساعد، بشكل حاسم، على تعزيز الاستقلالات المحلية والمستفيدين الرئيسيين منها، أعيان الولايات.

وفي مواجهة انخفاض قيمة الأسبرة وتزايد النفقات العسكرية للدولة، نجد أن الدولة لا تعيد تقييم رسوم السباهيين السابقة المحصلة في اطار التيمار، فهؤلاء الفرسان يمثلون منذ ذلك الحين، على أية حال، قوة عسكرية فاقدة للاعتبار. وفي المقابل، نجد أنها تزيد وتعمم العوارض الديوانية. وفي الأصل، فإن هذه الضرائب التي تحصلها ادارة الضرائب بشكل مباشر لم تكن تجبي إلا بمناسبة الحملات العسكرية ومن ثم فقد كانت تتمين بطابع استثنائي. لكنها تصبح منتظمة، على الأرجح خلال حروب اواخر القرن السادس عشر. ومن جهة أخرى، فإن هذه الضرائب التي كانت تتألف في بداية الأمر من مدفوعات نقدية الى جانب امدادات من المؤن وأداء للخدمات، تصبح كلها منذ ذلك الحين ذات طابع نقدى. والحال أن العوارض خلافاً للضرائب العثمانية القديمة، وهي ضرائب بحسب الثروة حددت القانون نامات معاييرها الفردية تحديداً صارماً، تعتبر ضريبة توزيع. فمبلغها يتحدد بشكل عام بالنسبة لاقليم معين؛ كما انه لا يتحدد على نحق ثايت، بل بنتج بوجه عن عن مساومة ظرفية بين ممثلي الحكومة المركزية وممثلي السكان المحلسن المعنيين. وبمجرد تحديد هذا المبلغ، يبقى توزيعه على مستوى القضاء أو المدينة أو القرية، بين مختلفة من يتوجب عليهم ١٨عه، وتحصيله من هؤلاء الأخبرين: والحال ان الادارة المركزية تفوض الأعيان المحليين، المسلمين أو المسيحيين، في السهر على هذه العمليات. وينطبق المبدأ نفسه على الضرائب التى يجمعها ولاة الولايات للانفاق على قوائمهم الخاصة من السيكبان والسريچه، وفي الأصل، لم تكن هذه الضرائب غير اتاوات غير شرعية، تحمل الاسم التحقيرى وتكاليف – إي شاقة»، لكن الدولة التى كانت بحاجة الى مساعدة القوات المذكورة قد اضفت صفة الشرعية في القرن السابع عشر على جبايات الولاة هذه على شكل ضريبة جديدة، تحمل اسم وامدال السابع عشر على جبايات الولاة هذه على شكل ضريبة جديدة، تحمل اسم وامدال خلع اشكال جباية العوارض الديوانية: فالمبلغ، الذي يحب أن يصل هذه المرة إلى ولاة الولايات، كان يوزع على مستوى السناجق يحب أن يصل هذه المرة إلى ولاة الولايات، كان يوزع على مستوى السناجق والقضاءات عن طريق مجالس تجمع القضاة والأعيان المحليين، حيث كان هؤلاء الأشيرون مكلفين من جهة اخرى، مرة ثانية، بتحديد وجباية الضريبة من الأشيواس الذين يجب عليهم دفعها في مناطقهم المحلية، وعلاوة على ذلك، فإن ضريبة امداد السفرية، القاصرة على فترات الحرب، سوف يجرى استكمالها في مستهل القرن الثامن عشر بضريبة متممة لها موجهة للانفاق على قوات الولايات مستهل القرن الثامن عشر بضريبة متممة لها موجهة للانفاق على قوات الولايات في زمن السلم، هي ضريبة امداد – اى حضرية، التي تجبي بالشروط نفسها.

والحال أن تطور وسيلة ضريبية آخرى، نظام الضريبة الكلية (مقطوع)، إنما يناسب بدوره تدخل الأعيان المحليين: فبدلاً من تأسيس جباياتها على حصص فردية، تحدد الدولة مبلغاً كلياً يجب ان يدفع من جانب جماعة محددة، يتوجب عليها توزيعها وجبايتها من بين افرادها، بما يتراعى لها، حيث يعتبر الجميع مسئولين بشكل جماعى عن سداد المبلغ الاجمالى. وهذه الممارسة، التى تجنب السكان تعديات محصلى الضرائب وملتزمى الخزانة، كانت موجودة بالفعل فى الفترة السابقة، لكنها كانت تقتصر آنذاك على جماعات نادرة محصورة جغرافياً الى حد بعيد أو على بضع مدن مميزة، وهى تتسع اتساعاً ملحوظاً، اعتباراً من القرن السابع عشر: فمنذ ذلك الحين يجرى التصريح لجماعات عديدة فى الاناضول وفى روميليا بأن تدفع بهذا الشكل ضرائب معينة كضريبة العوارض أو

الجزية المفروضة على غير المسلمين، بل وبأن تدفع بهذا الشكل اجمالي ما عليها من مستحقات ضريبية على شكل مبلغ كلى واحد: مال - أى مقطوع، وهكذا فإنها تتواصل الى اختزال علاقاتها مع السلطات العثمانية الى ادنى حد وتتمكن من التمتع بدرجة ملحوظة من الاستقلال،

وبالمناسبة نفسها، فإن هذه الاجراءات تمنح دوراً حاسماً للأعيان الذين يظهرون بوصفهم الممثلين الطبيعيين لجماعاتهم، أكان ذلك من خلال ما يتمكنون من كسبه من ثروة ونفوذ، أم من خلال انتمائهم إلى صفوات تقليدية تتعزز بهذه الطريقة. فهم يلعبون دور مخاطبى السلطات، ويوزعون ويجبون الضرائب من موكليهم، الذين يعتبر الاعيان، علاوة على ذلك، مقرضين لهم. وكان الوجهاء المسلمون يسمون بالاعيان، الاعيان والاشراف، اهيان الولاية، بينما كان الوجهاء المسيحيون يسمون، تبعاً للاقاليم، بالكوچاباشي والتشوريچي أو الاركونت. إلا أنه في عدة اجزاء من البلقان، كان يؤدى دورهم زعماء تقليديون كالكنيزات المسيحيين، بين صربيي وقالاشيي البلقان، أو «يوزباشية» البوسنة المسلمين. كما أن هؤلاء بين صربيي وقالاشي البلقان، أو «يوزباشية» البوسنة المسلمين. كما أن هؤلاء الأخيرين، وهم زعماء وراثيون كانوا يؤدون في البداية دوراً عسكرياً وأسلفنا الاشارة بالفعل اليهم بمناسبة وظائفهم البوليسية، كانوا يتمتعون بصلاحيات ضريبية وادارية وقضائية في اطار مناطقهم، الكاپيتانيات. وهكذا فقد كانت البوسنة تضم بعد معاهدة بلجراد لعام ۱۷۷۹ ثمان وثلاثين كابيتانيا تشمل اربعاً وستينمدينة.

لكن هذه الأحوال الجديدة توسع أيضاً دور رجال الدين الأرثوذكس. فالتحولات الضريبية وتطور استقلالات الجماعات تقودهم الى الخروج بشكل أكثر من ذى قبل عن وظائفهم الروحية الخالصة: ذلك ان المستولين الدينيين يصبحون هم أيضاً جباة للضرائب ورجال ادارة وممثلين نرعيتهم لدى السلطات العثمانية، مثلما يميلون الى توسيع مجال اختصاصاتهم القضائية. وعندئذ تبدأ الجماعة

الطائفية في أن تصبح تلك الوحدة الادارية المستقلة التي يشير اليها في القرن التاسع عشر مصطلح الملة، والتي سوف تظهر آنذاك بوصفها جهازاً اساسياً لسير عمل الامبراطورية.

ومن جهة اخرى، فإن الجماعات الأساسية، والمدن والمراكز والقرى، إذ كان عليها أن تنظم نفسها، خاصة بالنظر الى دفع الضرائب، انما تزود نفسها فى حالات عديدة بمؤسسات مشتركية حقيقية : وهكذا نشهد، اعتباراً من القرن السابع عشر على الأقل، تطوراً فى الوسط اليونانى لهيئات مشتركية غير اكليريكية (كوينون)، تعترف بها مراسيم الباب العالى، بشكل مؤقت، وهى تزدهر على نحو خاص فى الجزر، بفضل موقعها الجغرافى والاسترخاء البالغ تاريخياً للصلات مع السلطة العثمانية، والتى يمثلها هنا من حيث المبدأ القابودان باشا، بينما يمثلها من الناحية الفعلية «ترجمان الأسطول» – وهو فنارى، على غرار الهوسپودارات الربمانيين،

وتبعاً لاجراءات متغيرة، تشمل مجموع السكان أو طبقاتهم الأعلى فحسب، كان يجرى انتخاب مجلس، عبر الاقتراع المباشر أو غير المباشر، مسئول عن تمثيل المشترك، وتوزيع وجباية الضرائب وكذلك عن السهر على الصحة والأمن العامين، والانفاق على الكنائس والمدارس. كما كان يفصل في القضايا التي لا تدخل في اختصاص المحاكم الكنسية، وهو يتأسس عندئذ على القانون الروماني شأنه في ذلك شأن المحاكم الكنسية، لكنه يتأسس، كذلك، على العرف، الذي يجرى تقنينه بشكل تدريجي، ومن جهة اخرى، يمكن أن ينشأ تنافس معين بين هذه المحاكم غير الاكليريكية والمحاكم الدينية، وكان اعضاء المجلس، المنتخبون عموماً من بين الطبقات العليا، يسمون بالديموجيرونتات والإبيتروپات والپرويستوتات والأركونات أو الكوچها – باشي. وكانوا ينتخبون لمدة سنة، الا انه كان بالامكان اعادة انتخابهم، وكانوا يحصلون على رواتب، ولم تكن هذه المشتركات قاصرة على

الأراضى اليونانية: اذ تتكاثر هيئات مماثلة ايضاً في بلغاريا، خاصة اعتباراً من اواخر القرن السابع عشر، وفي المراكز شبه البلقانية وفي مراكز سريدنا جورا.

وكانت كافة هذه الكيانات تتمتع بدرجة جد كبيرة من الاستقلال، خاصة حينما تكون عزلتها الجغرافية مساعدة لذلك. وهكذا نرى، على سبيل المثال، أن مشترك ميكونوس يستند في مستهل القرن السابع عشر الى براءة من الباب (العالى) تجيز له الفصل في الخلافات بين اعضائه لمنع قاضى پاروناكسيا وميكونوس الذي يتبعه، من الناحية النظرية، من دخول أراضيه،

والحال ان مدينة قوسكوپوچى (موسكوپوليس)، التى تحتمى بموقع جغرافي هامشي، والمشيدة على ارتفاع ١٢٠٠ متر في حوض كورشا، في البانيا، إنما تقدم مثالاً لاستقلال جد مثمر. فهذه المدينة، التى اسسها البانيون وقالاشيون، والتابعة من الناحية الدينية لأسقفية أوهريد الكبرى، كانت تضم في القرن السابع عشر ما بين ١٠٠٠ و ١٠٠٠ انسمة، وهي تصبح، في القرن التالي، بؤرة رائعة المثقافة اليونانية الارثونكسية. وكانت علاقاتها مع الادارة العثمانية جد مختزلة: فقد كان كل حي من احيامها الستة ينتخب من بين الوجهاء – المعلمين الحرفيين أو التجار الميسورين – كوچاباشي. وكان واحد من الكوچاباشات يختار بوصفه ناظراً المدينة ويتم تثبيته في هذا المنصب عن طريق براءة صادرة عن السلطان. وعلاوة على ذلك، فقد كانت المدينة تنظم، لأغراض حمايتها، حامية خاصة من ٢٠٠ فرد من السكان، أمًّا الصلة مع السلطات الأقرب، قاضي كورشا وسنجق بك ماناستير، فكان يجرى تأمينها من خلال واحد من الوجهاء، مكلف بجباية الضرائب. على أن قوسكوپوچي، الحرة والمزدهرة والمستنيرة الى هذا الحد، سوف تخضع في اواخر القرن الثامن عشر للاختراقات المتكررة من جانب قطاع الطرق الألبانيين.

إلاً أن من المرجح أنه في الپيلوپونين، بعد أعادة فتحها من جديد على يد العثمانيين في عام ١٧١٨، يمكننا أن نجد التعبير الأكثر وضوحاً عن نظام الحكم

الذاتى هذا. ولاشك، من جهة اخرى، ان الباب (العالى) قد نظر اليه هنا بوصفه وسيلة لمصالحة السكان الذين انتقلوا تحت سيطرته من جديد. فقد كانت كل قرية تتمتع بمجلس من الوجهاء، مسئول عن المسائل المحلية. وكانت هذه المجالس المختلفة ترسل مندوبين إلى جمعية الولاية التي كانت، هي نفسها، توفد مبعوثين الي مجلس شيوخ الپيلوپونيز الذي كانت تناقش فيه المسائل الضريبية والادارية التي تهم مجمل الولاية. وكان عضوان من مجلس الشيوخ يشكلان مع اثنين من المسلمين مجلس الوالي، باشا تريپوليتسا. (تريپوليس) وعلاوة على ذلك، فإن سكان الولاية قد حصلوا على امتياز ايفاد ممثلين الى اسطنبول كان بوسعهما تقديم شكاياتهم الى الباب (العالى) بشكل مباشر، متخطين المسئولين المحليين.

كما تساعد عوامل اخرى على صعود الوجهاء المحليين : فهم يجدون فى ممارسة الربا والتزام الضرائب والضياع العقارية والاستحواذ على التشيفتليكات مصادر هامة للربح، وبسبب غياب عدد من الولاة أو تخصيص حكومات معينة على شكل التزامات (آرپاليك، باشماكليك)، يتسنى لعدد من الاعيان المسلمين علاوة على ذلك انتزاع عدد من مناصب النواب المحليين للولاة غير المقيمين : المتسلمين أو المؤيلودات. وبهذه الصفات الشرعية، يضفون طابعاً رسمياً على وضع، كان قد تأسس الى حد بعيد حتى ذلك الحين على عمليات مريبة وعلى اغتصابات. وقد دعم الباب (العالي) هذه السلطات الجديدة، أكان ذلك بهدف موازنة قوة الولاة المحليين النين لا يثق فيهم، أم بهدف تخفيف عيوب اجهزته التقليدية. فعلاوة على دورها الضريبي، يكلفها بأن تزوده بالقوات وبالامدادات التى تحتمها الحملات والتي كانت المؤسسات القديمة عاجزة منذ ذلك الحين عن تقديمها له. وهكذا نرى في عام الاسلام المحدر الأعظم محمد باشا محسن زاده يطلب من نحو مائة وثلاثين من أعيان مختلف اجزاء روميليا اجمالي ٢٠٠٠٠ رجل، كان بحاجة اليهم للوقوف ضد أعيان مختلف اجزاء روميليا اجمالي ٢٠٠٠٠ رجل، كان بحاجة اليهم للوقوف ضد الروس. ومن جهة اخرى، كانت هذه الخدمات مربحة بالنسبة المعنيين.

على أن الأعيان لم يكن معترفاً بهم بصفتهم هذه كوكلاء للسلطة العامة. فأهميتهم، الحاسمة غالباً من الناحية الفعلية، لم تكن مستندة الى أسس قانونية. إلا أنه اعتباراً من أواخر القرن السابع عشر نجد أن فئة عليا من الأهيان، هى أهيان القضاءات، الذين ينتخبون من جانب اقرانهم فى المراتب المحلية الأدنى، ويسمى الواحد منهم بـ «رئيس الأعيان» (باش اعيان، رئيس – أى اهيان، هين الأهيان)، قد جرى الاعتراف بها رسمياً: وبينما لم يجر اعتبار افرادها مسئولين من مسئولى الدولة، فإنهم قد أعتبروا ممثلين شرعيين لسكان قضاءاتهم. وكان هذا الاعتراف فى البداية من فعل ولاة الولايات، ثم اصبح من فعل الصدر الأعظم نفسه، وذلك عبر قرار صدر عن محمد باشا محسن زاده فى ١٧٦٥ – ١٧٦٨. على أن تطبيق هذا الاصلاح الذى يعزز سيطرة السلطة المركزية، سوف يتأجل من جهة اخرى بسبب الحرب التى سوف تنشب بعد ذلك بوقت قصير مع روسيا.

اما ظهور كبار اعيان روميليا الذين سوف يتحدون سلطة الباب (العالى)، كعلى باشا الچانيني (۱۷۹۹ –۱۸۲۷) أو عثمان پازوانوغلو القيديني (۱۷۹۹ –۱۸۰۷)، فهو ينتمي إلى العصر التالى، لكننا نرى تشكل بعض ظروف صعودهم، ومنذ اواخر الفترة التي ندرسها، نجد أن قوة البوشاتليه، على سبيل المثال – في وجود بكوات سناجق يتوصلون الى جعل انفسهم شبه مستقلين –، تبدأ في التعزز في اقليم شكودر، على الساحل الشمالي لألبانيا.

ويشكل اجمالي، فمع ضعف الدولة وظهور سلطات جديدة على المستوى المحلى، نجد ان علاقات القوى تتعقد بشكل فريد في الولايات. فإلى جانب هيراركية الولاة العثمانيين الذين يواصلون تمثيل السلطة الشرعية، تتطلع قوى اخرى ايضاً إلى ترسيخ اقدامها وتتمتع بامكانات مادية لعمل ذلك : حاميات الانكشارية،التي يقودها داخاتها، والتي تتحدى السلطات الشرعية وتنشر الرعب، والجماعات المسلحة من الآرماتول أو «اليوزياشية» أو قطاع الطرق، وكبار الأعيان

الذين يحتفظون بقوات خاصة من المرتزقة، والزعماء التقليديون الذين يستفيدون من المناخ المحيط لاستعادة نفوذهم السابق، كما في اجزاء معينة من البوسنة أو اليونان أو البانيا. وبحسب الظروف، فإن هذه القوى تتجمع وتتعارض فيما بينها في مناخ حرب أهلية. وأحياناً، يتوصل الوالي الموجود الي فرض تحكيمه وإلى تأمين سيادة النظام في ولايته، كباشاوات البوسنة، على باشا حكيم أوغلو، من عام ١٧٥٠ إلى عام ١٧٥٠؛ وفي مرات اخرى، يلعب بورقته الشخصية باندراجه في صراعات الفصائل. لكنه، غالباً ، ليس اكثر من متفرج في ولايته، اشبه ما يكون به «ضيف الشرف»، على هامش الساحة المغلقة لهذه الصراعات. وفي هذه التربة المركبة والمتحركة سوف تمد الحركات القومية الأولى جذورها بعد ذلك بوقت قصير.

انطلاق التجارة و مولد «التاجر الأرثوذكسى»

كان من شأن انطلاق التجارة البلقانية، الذي يتجلى في تلك الفترة، أن يشكل عاملاً آخر من عوامل الاستغلال الزائد للفلاحين، بقدر ما أنه، إذ يشجع عليه الطلب المتزايد من جانب أوروبا الغربية والوسطى من الحاصلات الغذائية وخامات المنسوجات، يعتمد بشكل أساسى على تصدير ضخم لهذه المنتجات الزراعية. وهو يؤدى من جهة اخرى الى ثراء فئات اجتماعية جديدة، تتألف من اولئك التجار والناقلين «الأرثوذكس»، الذين درسهم ترايان ستويانوڤيتش،

وفى مستهل القرن الثامن عشر، تحصل التبادلات التجارية على حافز حاسم من عودة السلم مع النمسا، بما يسمح باستئناف التجارة بين البلقان والملكية الهابسبورجية والبندقية، وعلاوة على ذلك، فإن «معاهدة التجارة والملاحة»، الملحقة بمعاهدة باستاروڤيتز لعام ١٧١٨، تخلق ظروفاً مؤاتية بشكل خاص للعلاقات التجارية بين رعايا آل هابسبورج والرعايا العثمانيين: فالرسوم الجمركية من

الجهتين، عند الدخول وعند الخروج، قاصرة على تحصيل نسبة ٣٪، مع استبعاد كل فروض اخرى. والتداول الحر على ضفتى الدانوب يجد تدعيماً له.

وهكذا تنشط عبر البلقان شبكة من الاتصالات البرية العرضية والطولية. وتبدأ الطرق العرضية من موانيء البحر الأدرياتي أو البحر الأيوني : دوبروڤنيك، سپالاتو (سبليت)، دوراتزو (دوريِّس)، آرتا، لكي تصل إلى نوڤي بازار، وبلجراد وسالونيك وسيريِّس وڤارنا واسطنبول، عبر المحطات الرئيسية في بلغاريا والبلاد الرومانية وترانسلڤانيا وصربيا، ومن جهة اخرى، فإن الطريق البحرى يربط سالونيك بتريستا عبر بحر ايجه، والبحر الأيوني والبحر الأدرياتي، ومن تريستا يمكن الوصول براً إلى النمسا والمانيا، وتلعب سالونيك دور صينية دوارة لهذه الخطوط المختلفة.

وتتالف صادرات البلقان بشكل رئيسى من المنتجات التقليدية كالنبيذ وزيت الزيتون والزبيب والأصباغ والصوف والجلود، إلا أنه يضاف اليها، بالنسبة لجانب ضخم منها، سلعتان أحدث ظهوراً: القطن والذرة. وكانت زراعة محصول القطن قد بدأت، فى اواخر القرن السابع عشر، فى اقليم سيريس، فى مقدونيا الشرقية، التى امتدت منها إلى الغرب، حتى سالونيك وثيساليا. وهكذا فإن القطن قد أصبح فى الشطر الثانى القرن الثامن عشر المنتج البعيد الأكثر أهمية فى مقدونيا وثيساليا. أم فيما يتعلق بالذرة، التى لوحظت فى كرواتيا لأول مرة فى عام ١٦١١، فقد لقيت فى القرن السابع عشر والثامن عشر انتشاراً أوسع بكثير من القطن عبر البلقان، وذلك بحكم المتطلبات المناخية الأقل صرامة بكثير. وقد انتشرت بشكل عبر البلقان، وذلك بحكم المتطلبات المناخية الأقل صرامة بكثير. وقد انتشرت بشكل خاص فى السهول الساحلية لشمال البانيا، ودوراتزو وارتا، كما فى البيلوپونيز خاص فى السهول الساحلية لشمال البانيا، ودوراتزو وارتا، كما فى البيلوپونيز والامارات الدانوبية. وكانت موجهة بالكامل إلى الاستهلاك الحضرى أو إلى التصدير، ذلك ان الفلاحين كانوا يتغذون (فيما عدا فى الجبل الأسود) على الذرة العويجة أو السورغوم.

وغالباً ما جرى ربط تطور هذين المحصولين الجديدين المخصصين التصدير بتشكل التشيفتليكات. والواقع أنه لاشك في أن عدداً من الافراد الاقوياء، عبر الحرص على الربحية، قد سعوا الى ادخالهما على ممتلكاتهم أو إلى السيطرة على الأراضى التى تنتجهما. وقد قيل، على سبيل المثال ان أحد الأعيان في سيريس، هو اسماعيل و ، فيما بعد، ابنه يوسف، كانا على رأس مزارع قطن شاسعة، على أنه، دون مراجعة واقع ان الرغبة في التصدير لم تكن المحرك الوحيد لتشكل التشيفتليكات، ولا مراجعة الاشارة الى ان الضياع التى تنتمى الى هذا النوع لم تكن كلها مكرسة لمنتجات تصدير مميزة، لابد من ملاحظة ان الذرة والقطن كان تكن كلها مكرسة لمنتجات تصدير مميزة، لابد من ملاحظة ان الذرة والقطن كان جزءاً على الأقل من الصادرات من هاتين السلعتين كان يجيىء من الانتاج الفلاحي جزءاً على الأقل من الصادرات من هاتين السلعتين كان يجيىء من الانتاج الفلاحي الصغير، أكان عن طريق بيع المنتج نفسه لما لديه من فائض، أم عن طريق المتاجرة في ثمرة مدفوعاته العينية من جانب المستفيد.

وفى مقابل هذه الصادرات، كانت البلقان تحصل بشكل رئيسى من شركائها فى بقية ارجاء اوروبا على مواد مصنوعة، خاصة الأقمشة والزجاج وساعات الجيب وساعات الحائط والأسلحة والذخيرة، وكذلك المواد الغذائية القادمة من المستعمرات (السكر، التوابل).

وهذه التجارة تكفل ازدهار فئة من «التجار الأرثوذكس»، المستفيدين من اجل زيادة بورهم من التراجع النسبى لليهود الذى اشرنا اليه، ويحتل اليونانيون فى هذه الفئة مكانة سائدة، مستفيدين من شبكة جالياتهم عبر البلقان وفى بقية ارجاء أوروبا: فى البندقية وتريستاو مرسيليا وڤيينا ولندن وأمستردام. لكن عدداً من المقدونيين والصربيين والبلغاريين والبوسنيين والتسينتسار والألبانيين كانوا موجودين فى هذه الفئة ايضاً. وبالشكل نفسه، تتطور اساطيل تجارية بلقانية، مستفيدة، اثر الحروب البحرية الفرنسية— الانجليزية فى القرن الثامن عشر، من

اختفاء السفن الغربية التي كانت تحتكر حتى ذلك الحين التجارة البحرية في شرقي البحر المتوسط.

وكان اسطول راجوس قد شهد انحداراً جسيماً في الشطر الثاني القرن السابع عشر، تحت تأثير التقاء عدد من العوامل : منافسة ميناء سپالاتر (سپليت)، الزلزال الرهيب الذي دمر دوبروڤنيك في ابريل ١٦٦٧ وأدى الى مصرع نصف السكان، الاختزال العام لدور البحر الأدرياتي كمنفذ تصريف المنتجات البلقانية أمام منافسة الطريق الدانوبي. وهذا الأسطول ينهض بشكل مثير من رماده في سنوات ١٧٣٠ – ١٧٤٠؛ وفي عام ١٥٠٨، يضم ما بين ١١٠ و ١٥٠ سفينة. وفي عام ١٧٦٧، في نهاية حرب السنوات السبع، التي كانت مفيدة له، يضم ما بين ٢٠٠ ، ٢٥٠ سفينة. على أن الحرب الروسية العثمانية بين عامي يضم ما بين ٢٠٠ ، ٢٥٠ سفينة. على أن الحرب الروسية العثمانية بين عامي يضم ما بين ٢٠٠ ، ٢٥٠ سفينة على أن الحرب الروسية العثمانية بين عامي ينهض مرة اخرى فيما بعد، وفي الوقت نفسه تحقق اساطيل تجارية يونانية جديدة انطلاقها في دوراتزو وأرتا، وعلى الساحل وفي الجزر اليونانية (هيدرا، سبيتساسي، بسارا، جالاكسيدي، كريت).

كما يتطور الانتاج الحرفى،الذى يحفزه كثيراً تقدم الطلب الداخلى، الذى تستثيره ارباح التجارة والأشكال الأخرى للثراء، كما تحفزه الصادرات التى تظل محدودة فى هذا المجال (سوف تتزايد الى حد ما فى الفترة التالية مع ظهور مراكز شهيرة كأمبيلاكيا،المتخصصة فى صباغة خيوط القطن).

وغالباً ما تقع البؤر الرئيسية لهذا النشاط في مناطق معزولة، خاصة في اليونان وبلغاريا، في مأمن من تدخلات السلطات العثمانية ومن هيمنة الأنكشارية على الطوائف، وعلى سبيل المثال، يتخصص جنوب بلغاريا في صنع العباءات: واعتباراً من القرن الثامن عشر، تصبح الاقاليم شبه البلقانية واقاليم رودوپ مراكز صنع رئيسية للأقمشة وللملابس الموجهة للجيش وللسكان الأناضوليين، وفي

شمالى بلغاريا، فإن لوقيتش، المركز الأول لترانزيت تجارة الصوف والشمع والحرير التى تصل إلى لايبزج عبر قالاشيا وبرا سوف، تحول ايضاً هذه السلع المختلفة الى مصنوعات، إذ توجد بها فى مستهل القرن الثامن عشر ٢٥ طائفة؛ وتنتج سفيشتوف مصنوعات قطنية وتنتج سليفين منسوجات وأسلحة. كما أن مدينة مثل قوسكوپوچى، فى البانيا، التى اشرنا الى نظام الحكم الذاتى الذى تمتعت به، كانت تضم، فى القرن الثامن عشر، عشرين طائفة انكب جزء منها على صنع الأقمشة الصوفية الثقيلة المصدرة الى البندقية.

كما يلاحظ في جميع مراكز الانتاج اتجاه - غير شرعي من حيث المبدأ - نحو تطور النشاط الخارج عن الطوائف ومن ثم يفلت من احكامها. وتلك هي الحالة، بوجه خاص، في القطاعات الجديدة كقطاع التبغ.

والحال أن التطورات الاقتصادية التي قدمنا لمحة عنها لن يكون من شائها غير التأكد في العقود التالية لعام ١٧٧٤، حيث تجد حافزاً قوياً من جراء استغلال اوكرانيا وفتح البحر الأسود أمام التجارة الروسية، كما من جراء الحروب والطفرات السياسية لأوروبا الغربية في اواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. لكن الأزدهار الذي تحدثه، والانفتاحات التي تحققها على العالم الخارجي بالنسبة لفئات معينة من المجتمع البلقاني تبدأ بالفعل في تحويل نمط حياته وحالته الفكرية.

لمحة عن الثقافة والدين

إن التيارات الفكرية الجديدة التي سوف تعبر عن هذه التطورات الاجتماعية، تحت تأثير افكار عصر التنوير والثورة الفرنسية، لا تبدأ في الظهور بشكل حقيقي إلا في آخر أواخر القرن الثامن عشر، ومن ثم فهي تخرج عن الحدود الزمنية لهذا العرض : فعندئذ تظهر اعمال الكتاب العقلانيين والوطنيين، كأعمال الصربي

موسيتيج أوبراموقيتش (١٧٤٣؟ - ١٨١١) ، أو اليونانيين آدامانتيوس كوراييس (١٧٤٨ - ١٧٩٨) وريجاس فيليستينليس (١٧٥٧؟ - ١٧٩٨)، التي تشكل البدايات الفكرية المباشرة للحركة القومية في البلقان. وخلافاً لذلك، فعلى مدار الفترة محل الدراسة، لا تعرف الحياة الثقافية للجماعات المختلفة بعد تغيرات مثيرة فهي تظل، في الجانب الأكبر منها، شأناً لرجال الدين، الحريصين على صون تراث الماضى، في روح متيسة الى حدر ما.

وعلى المستوى الثقافى، كان اليهود والمسلمون فى وضع خاص بشكل واضع. ففيما يتعلق بالأوائل، نجد أن الجاليات الأوروبية، الآخذة فى الزوال من الناحية الديموجرافية، كما أشرنا إلى ذلك، لا تشكل بؤراً فكرية ملحوظة. إلا أنه لابد من الاشارة الى عدد من تداعيات التبشير المسيانى (الخلاصى) من جانب الصوفى المهرطق، المنحدر من أزمير، سابًاتاى زيفى (١٦٢٥ – ١٦٧٦): فعلى غرار هذا الأخير، سوف ينجز بعض اليهود البلقانيين تحولاً ظاهرياً إلى اعتناق الاسلام، منضمين بذلك الى طائفة من يسمون بد «المتحولين» (دونمه). وتلك حالة ٤٠٠ أسرة في سالونيك. ويواصل الأتراك والمتأسلمون من جهتهم صوغ أدب بلقانى ذى تراث اسلامى. وهكذا يتطور في القرن الثامن عشر في المدن الألبانية كالباسان وبيرات وشكودر أدب من يسمون بد «المغنائيين» باللغة الألبانية – وإن كان جد مشبع بالمفردات العثمانية – وإكن المكتوب بالحروف العربية ووفق النماذج الشرقية (غزل، قصيدة، مولود...)

أما بين الجماعات الأرثوذكسية، فيجب أن نميز عن ثقافة الخاصة شعراً شعبياً مفعماً بالحيوية ومسهباً، يتآلف من أغنيات تمجد الهايدوك أو الكليفت الشهيرين، ومن قصائد تاريخية مسهبة تحيى ذكرى الأحداث التاريخية الأساسية، كمعركة كوسوڤو، عبر ادخال تغيير على ملامحها. وغالباً ما يكون لهذه الأعمال جمالها، خاصة اشعار الفروسية الصربية العظيمة. أما ثقافة الخاصة فهى، خلافاً لذلك، منفصلة بالكامل عن الشعب. ومراكزها هي الأديرة والكنائس والمدارس

الدينية أو جد المتأثرة على الأقل بالمؤثرات الدينية. وهي تجهد لحماية الموروثات القديمة والقروسطية، في روح حذرة لكنها ضيقة بوجه عام، وهي من جهة أخرى تقع بشكل متزايد باطراد تحت سيطرة التأثير اليوناني، على حساب التراث السلاقي.

وهذا التهلين هو نتيجة للصلات الوثيقة بين الدولة العثمانية والبطريركية اليونانية في القسطنطينية، فهذه الأخيرة ومجمل الهيراركية التي ترأسها يخضعان اللباب (العالى) الذي يلجأ، في مناخ الرشوة والقساد السائد، الى بيع التعيينات بثمن مرتفع ويضاعف، كما بالنسبة للهوسپودارات، مثلاً، حالات العزل: فبين عامى ١٥٩٥ و ١٦٩٥، نرى تعاقب ٢١ حالة تعيين تخص ٣١ فرداً. وعلاوة على ذلك، فإن التغلغل الواسع للفناريين، تلك الأسر الثرية اليونانية أن المهلينة التي تربط صعودها بخدمة الباب (العالى)، في المجامع الكنسية الانتخابية والبيروقراطية البطريركية، يُزيد كذلك من تبعية الكنيسة اليونانية للسلطة العثمانية. ومن جهة اخرى، فإن هذه الكنيسة تحاول الرد على التبخل الفناري بحصولها في عام ١٧٤١ على فرمان من السلطان يخضع إختيار البطريرك لموافقة وتزكية خمسة مطارنة جد محددين. كما أن البطريرك سيريل الخامس، سعياً منه إلى مراوغة نفوذ الفناريين، ينشىء، في منتصف القرن، لجنة من ممثلي الطوائف الحرفية اليونانية في اسطنبول، مكلفة بادارة الشئون المادية للكنيسة. على أن الفناريين سوف يتوصلون إلى تأمين خلع بادارة الشئون المادية للكنيسة. على أن الفناريين سوف يتوصلون إلى تأمين خلع واعدام هذا المصلح الذي تجرأ على التصدى لامتيازاتهم.

لكن رجال الدين اليونانيين يتمكنون من اتخاذ عدد من خطوات التباعد عن السلطة الكافرة التابعين لها، وذلك، مثلاً، بالحفاظ على صلات منتظمة مع القيصر (الروسيي) الأرثوذكسي: وهكذا فإن عدداً من البطاركة والأساقفة ومن رهبان هذه الطائفة، المنحدرين من اسطنبول أو الأقاليم الصربية أو البلغارية أو الرومانية، سوف يحجون الى روسيا للحصول على دعمه. إلاً أنه، بالرغم من تلك النزوات

المحدودة التي كانت السياسة الروسية تحاول الاستفادة منها، كما رأينا، فإن الهيراركية الأرثوذكسية تظل في مجملها مخلصة للسلطان، إدراكاً منها لمزايا الوضع التي لاشك فيها: فالبطريرك أحد كبار وجهاء الدولة، وهو حائز على بيرق ذي طوفين (كبيرق ولاة الولايات العاديين)، ومستفيد، شأنه في ذلك شأن جميع الأحبار الآخرين، من عون السلطات الادارية والعسكرية، عند الحاجة. ولا يقتصر الأمر على أنه في مأمن من كل تدخل من جانب السلطة السياسية في الشئون الدينية (بشكل اكبر مما كان عليه حال اسلافه في العصر البيزنطي أو نظرائه المعاصرين في بطريركية موسكو)، فالتطور العام للامبراطورية والذي اشرنا اليه يجعل منه منذ ذلك الحين مله باشي، والياً على الشعب الأرثوذكسي، يتمتع بصملاحيات ضريبية وادارية وقضائية هامة، يتقاسمها مع مرؤوسيه.

وعلاوة على ذلك، فإن الباب (العالى) الذى جعل منه شريكه المسيحى المميز منذ زمن محمد الثانى قد ساعده اكثر من ذى قبل على تدعيم الهيمنة اليونانية على جميع الكنائس القومية القديمة : وهكذا فإن اليونانية تحل تدريجيا محل السلاڤونية في أداء الشعائر؛ ويجرى حرق كتب الشعائر المكتوبة بالسلاڤونية؛ ويحل اليونانيون محل البلغاريين والصربيين و ، كما أشرنا الى ذلك، الرومانيين في المراكز الأسقفية والمطرانية، كما على رأس الأديرة. وبالمثل، فإن المدارس والكليات اليونانية – التى يبدو أنها تعتبر أرقى المدارس والكليات في البلقان المسيحية – ، باكاديمية فنار البطريركية، التى اسسها جينًاديوس، تستقبل صفوات مختلف الشعوب الأرثوذكسية (سوف يصل عددها إلى أربعين في أواخر القرن السابع عشر).

ويصل الانتصار اليونانى إلى أوجه عندما يقرر السلطان، في عام ١٧٦٦، الغاء بطريركية بيتش الصربية التي كانت من جهة اخرى قد تورطت، كما رأينا، مع آل هابسبورج في مناسبتين. وفي العام التالي، يجرى أيضاً إلغاء اسقفية

أوهريد البلغارية. وعلى رأس هاتين المؤسستين، يعين البطريرك اليوناني اسقفين شرقيين. ولا يبقى مستقلاً غير كنيسة الجبل الأسود.

على أن التيبس الفكرى النسبى المترتب على الهيمنة الروحية لبطريركية القسطنطينية يجد عدداً من اشكال الموازنة الملحوظة في الفترة محل الدراسة. إذ يجيىء بعث ثقافى معين، ليس دون مفارقة، من الوسط الفنارى نفسه : ذلك أن عدداً من افراد هذه الأسر الكبرى قد ترددوا في شبابهم على جامعتي يادوا وبولونيا أو كلية سان - آثاناس في روما، وهم يتعلمون هناك اللاتينية والايطالية ويحصلون هناك على عدد من الكتب التي سوف تملأ مكتبات اسطنبول وبوخارست وياستى. وهكذا فإن الكسندر ماڤروكورداتو، الذي سوف يصبح فيما بعد كبيراً المترجمين، كان قد دافع في بولونيا في عام ١٦٦٤ عن اطروحة حول توزيع الدم، تستلهم نظرية هارقى (بعد ذلك بعشرة أعوام ، قال عنه الرحالة يوانَّايس چاكوب سبون : «لقد كتب شبيئاً عن وظائف الرئة، كان قد انتحله عن كُتَّابنا»). وكان اينه، نيكولاس، أول أمير فنارى، كاتباً موهوباً. وفي هذه الظروف، فإن البلاد الرومانية، التى رأينا نشاطها الفكرى الرائع في القرن السابع عشر، والمتصلة بأوروبا الوسطى والغربية المعاصرة، تحتفظ في ظل هو سبوداراتها الفناريين بدور ثقافي بارز، وإن كان من طبيعة مختلفة بشكل محسوس، فهؤلاء الأمراء يجعلون من الأكاديميات التي أسسها في مولداڤيا وڤالاشيا أسلافهم الأخيرون، كمدرسة اللغة اليونانية التي انشئت في ياسنِّي في عام ١٧١٤، بؤراً للبحث وللتعليم تسمح بقدر ما من الجمع بين التراث اليوناني وأفكار الغرب الجديدة.

إلا أنه في أجزاء البلقان البعيدة عن السيطرة العثمانية بشكل خاص، يمكننا أن نلحظ في القرنين السابع عشر والثامن عشر ظهور أعمال أصيلة، تكشف عن ثلاثة اتجاهات جديدة: فهي تكشف عن وعي أعلى الى هذا الحد أو ذاك بالماضي القومي، والمكانة المنوحة للافكار والمخترعات ولأساليب الغرب المعاصر، والحرص

على اعطاء لهجات الاقاليم المختلفة وضعية لغات أدبية. وهكذا ففى كريت تحت سيطرة البندقية، نحو عام ١٦٥٠، يكتب فيتسينتزوس كورناروس بالديموطيقية أهم قصيدة يونانية فى ذلك العصر: ايروةوكريتوس. كما أن دوبروفنيك وزغرب وسلافونيا، التى انتقلت الى السيطرة الهابسبورجية، تمثل بالنسبة للصربيين والبلغاريين المراكز العلمية والأدبية والفنية الرئيسية. وهكذا فإن الرعايا العثمانيين فى البلقان سوف يستمدون الجانب الرئيسي من مناهل «نهضتهم الثقافية» التالية من اخوتهم الخارجيين.

إلا أنه لابد من التذكير بأنه، في الفترة جد الكئيبة غالباً من فترات السيطرة العثمانية التي تحدثنا عنها هنا، وهي الفترة التي تميزت بالحروب وبدمار النظام القديم وبصعود التعصب والتعسف، فإن الامكانية كانت متاحة، بشكل اجمالي، لهؤلاء السكان لأن يحافظوا عبر الزمن على جانب على الأقل من هوياتهم؛ بل ان الفرصة قد أتيحت لهم لتأكيدها بشكل أكثر وضوحاً، عبر تطور الاستقلالات المحلية، وبشكل متزامن مع ذلك، فقد كان بوسع الفئات الأكثر تمتعاً بالحظوة أن تصعد الى درجة ملحوظة من الرفاهية والنفوذ، كانت تهدد من جهة أخرى بأن تجعلها أكثر تململاً تجاه الوضع القائم.

الفصل العاشر

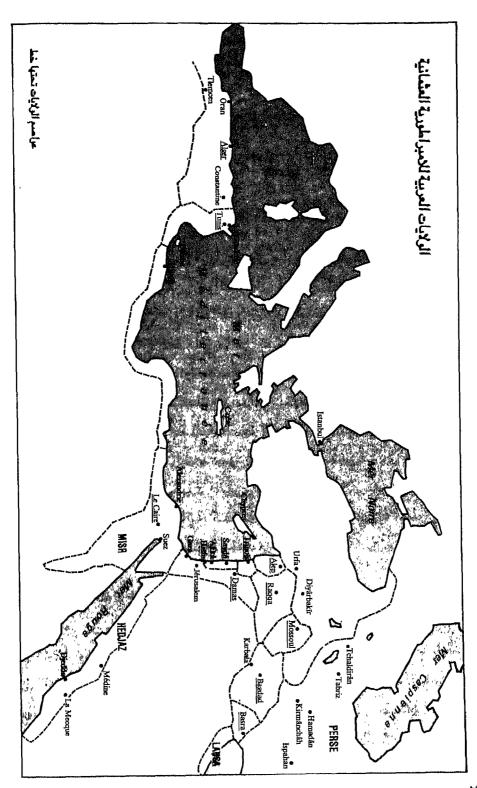
(القرن السادس عشر - القرن الثامن عشر)

بتلم : اندریه ریموی

منذ اللحظة التى سوف تشن فيها جيوش سليم الأول ضد الصفويين الهجوم الذى يقود إلى معركة تشالديران (أغسطس ١٥١٤)، نجد أن الأقاليم المأهولة بسكان أغلبيتهم من العرب، والواقعة على تخوم الأناضول وإيران، سوف تصبح شاغلاً مباشراً للسلطان العثماني، الذي يحق له الخوف من ائتلاف ايراني مصرى، ومن جهتهم، لم يكن بوسع مماليك القاهرة إلا أن يردوا على ظهور قوة عسكرية عظمى على التخوم الشمالية لإمبراطوريتهم. وسوف تؤدى حملة قانصوه الغورى في إتجاه سوريا الشمالية، دعماً للشاه إسماعيل، إلى دفع سليم إلى الإستدارة والإنقلاب على مماليك مصر: وفي ٢٤ أغسطس ١٥١٦، سوف تلحق الجيوش العثمانية الهزيمة بقوات الغورى في مرج دابق، قرب حلب التي سوف يشكل احتلالها، في الأيام التالية، مقدمة لإنهيار الإمبراطورية المملوكية التي هيمنت على الشرق الأدنى منذ مائتين وخمسين سنة.

وأثر ذلك لن يحتاج العثمانيون إلا إلى بضع سنوات لمد سيطرتهم على مجمل العالم العربي، وسوف يتأكد فتح سوريا وفلسطين ومصر في الريدانية، في ٢٣ يناير ١٥١٧، وفي اليوم التالي، الأول من محرم ٩٢٣ هـ، سوف تلقى الخطبة، في مساجد القاهرة، باسم العاهل العثماني: «اللهم انصر السلطان ابن السلطان، ملك البرين والبحرين، كاسر الجيشين، سلطان العراقين، خادم الحرمين الشريفين، الملك المظفر سليم شاه»(٢). ومنذ عام ١٥١٨، أعلن القرصان التركي خير الدين

verted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



«بارباروسيًا» الولاء السلطان، وصيار بيلير بايا، وأدخل الجزء الغربى من العالم العربى، محديثة الجزائر وقسنطينة ثم. اثر ذلك، محديثة تونس (١٥٣٤)، في الإمبراطورية، ومن حيث الجوهر، وباستثناء المغرب الأقصى وحده (ان يضيع اليمن، الذي فتحه أوزديمير باشا في عام ١٦٣٧، إلا في عام ١٦٣٦)، فإن كل الأراضى العربية قد انتقلت تحت سيطرة السلطان.

وبطبيعة الحال، فإن سرعة هذا الفتح وسهولته النسبية (فيما عدا حالة العراق، الذي كان محل نزاع طويل مع الصفويين، وحالة تونس، التي يطمع الأسبان فيها والتي يجرى فتحها بشكل حاسم في عام ٤٧٥) تعتبران مثيرتين ومدهشتين. على أنهما يجدان تفسيراً لهما في واقع أن العثمانيين، الذين كانوا أنذاك في أوج قوتهم، لم يجدوا في مواجهتهم غير سلالات حاكمة بسبيلها إلى الزوال، كالمماليك المصريين أو الحفصيين الأفريقيين. وفي أقاليم الغرب (العربي) البعيدة، حيث لن يتدخل السلاطين في البداية إلا بشكل غير مباشر، سوف يستقيد العثمانيون من الهيبة التي أضفتها عليهم مكانتهم كحماة للإسلام في مواجهة تحركات البرتغاليين والأسبان، والتي كانت قد أدت إلى إحتلال عدد معين من الأماكن الساحلية في المغرب الأقصى والجزائر وتونس وطرابلس الغرب. وبهذا الشكل سوف تدخل مدينة الجزائر ومدينة تونس في إطار التبعية العثمانية.

وفى مستهل القرن السابع عشر، على مجمل الأراضى الخاضعة بشكل مباشر للحكومة المركزية، كانت الولايات العربية تمثل مجمل الأراضى الأفريقية (للإمبراطورية) والجانب الأكبر من الأراضى الآسيوية (للإمبراطورية)، باستثناء الأناضول، أى نحو خمسي مساحة إجمالية من نحو ٢٥٠٠٠٠٠ كيلومتراً مربعاً. ومن الصعب تقدير عدد سكان هذه الأراضى في عصر لا نملك عنه أرقاماً يمكن الاعتماد عليها. وفي العقود الأولى للقرن التاسع عشر، من بين عدد إجمالي للسكان يصل إلى نحو ٢٢ مليون نسمة، لابد وأن الولايات العربية قد مثلت ما

يزيد قليلاً عن ١٢ مليون نسمة، أى أكثر من نصف الإجمالي، وهي نسبة لا شك أنها أعلى من نسبة القرن السابع عشر، العصر الذي كانت الولايات غير العربية فيه أوفر إتساعاً.

ومن ثم فإن هذا المجال العربى الشاسع إلى أبعد حد، والمأهول بالسكان بشكل كثيف، سوف يتميز بثقل شديد جداً في مجمل الإمبراطورية، وسوف يكون، بشكل إجمالي، محكوماً بشكل ممتاز عبر نظام الإدارة الذي شيدته الحكومة المركزية، مع قدر كبير من الإقتصاد في الوسائل، لأن بضع مئات أو بضع آلاف من الإنكشارية سوف تكون كافية، في غالبية الولايات، لتأمين النظام الداخلي وتأكيد الأمن الخارجي: فخلافاً للجزائر والعراق، اللذين سوف يظلان عرضة لضغط قوى من الخارج، لن يهدد أي خطر الولايات العربية قبل حملة بونابرت على مصر (١٧٩٨). وهكذا يمكننا تفسير الإستمرارية، المثيرة بالفعل، التي تمتعت بها السيطرة العثمانية في الأراضي العربية: فالجزائر لن تخرج من الإمبراطورية إلا في عام ١٨٣٠، بعد ثلاثة قرون من الوجود العثماني؛ وسوف تظل سوريا وفلسطين والعراق ولايات عثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

والحال أن النظام الموحد الذي أقامه العثمانيون في الولايات العربية قد تطور بسرعة بالغة. وهذا النظام هو ما سوف نحاول وصفه بشكل عام، على ما في ذلك من افتعال، قبل النظر في التطورات التي سوف تحدث في الولايات المختلفة إعتباراً من القرن السابع عشر، والتي سوف تقود إلى أوضاع جد متباينة في القرن الثامن عشر.

لقد كان مبدأ التنظيم العثمانى يتميز ببساطة نسبية، إن لم ننظر إليه فى تفاصيله، ففى مستهل القرن السابع عشر، ومن ثم بمجرد إنجاز الفتوحات، من حيث الجوهر، كانت الإمبراطورية العثمانية تضم ٣٢ اياله، كانت ٢٤ ايالة منها مقسمة إلى ٢٧٩ سنجقاً. ذلك، على وجه التقريب، هو الوضع الذي تصفه قائمة

أعدها الصدر الأعظم مراد باشا كويوچو للسلطان أحمد الأول، في عام ١٦٠٩. ومن هذا الإجمالي، كانت ثلاث عشرة ايالة تتعلق بالأراضي العربية للإمبراطورية: ايالات (ولايات) الإحساء والبصرة وبغداد والموصل والرقة وحلب و «الشام» (أي سوريا الكبري) و «طرابلس الشام» واليمن ومصر وطرابلس الغرب وتونس والجزائر. وتضاف إليها الحجاز، وهي ولاية تابعة، تعترف بالسيادة العثمانية وتخضع لسلطة شريف مكة.

لكن هذا التنظيم للولايات كان، في الواقع، جد معقد. فمن جهة، كان التقسيم عرضة لأن يطرأ عليه تغيير. ومن جهة أخرى، كان يضم مناطق أكثر إختزالاً (السناجق، النواحي)، كان قوامها هو أيضاً عديم الثبات. وإذا ما أخذنا أمثلة لذلك في بلاد الشام (سوريا)، فسوف نجد أن حماه وحمص سوف تشكلان في البداية سنجقاً واحداً (٧٢٥١)، ثم سنجقين (٨٦٥١)، تابعين لدمشق، وسوف يجرى فيما بعد ربط الأولى بحلب والثانية بطرابلس الشام (٨٧٥١). لكن سنجق حمص، على الرغم من ربطه بولاية طرابلس الشام، سوف يعهد به، في مناسبات عديدة، إلى والى دمشق. كما أن سنجق صيدا التابع لايالة دمشق، قد فصل عنها في البداية بصفة مؤقتة، في عام ١٦١٤، ثم فصل عنها بشكل نهائي بعد عام ١٦٦٠. وفي القرن الثامن عشر كانت صيدا ايالة سوف تربط بها ناحيتي حيفا -١٦٦٠. وفي القرن الثامن عشر كانت صيدا ايالة سوف تربط بها ناحيتي حيفا (في عام ١٧٧٣) ومرج عيون (مرجعيون) (في عهد أحمد باشا الجزار).

أمًّا أن التنظيم الإدارى الذى إقامه العثمانيون، بالرغم من الحالات الشاذة والتحويرات المحلية، كان يتمتع بتماسك فعلى، وأنه قد اكتسب، مع مرور الزمن، رسوخاً أكيداً، فإن ما يبرهن على ذلك بشكل لا جدال فيه هو المغرب العربي، حيث يقدم التقسيم العثماني نموذجاً أولياً للتنظيم الذى سوف يفرض نفسه فيما بعد. فبينما كان الحفصيون يمارسون سلطتهم على قسنطينة وعلى طرابلس الغرب وكانت تلمسان تحتفظ باستقلالية ينازعها بقوة ميرينيو المغرب الأقصى، نجد أن بينة المغرب العربي، تترسخ، إعتباراً من القرن السادس عشر، على خطوط توازن

سوف يحدده العثمانيون، ليس دون نزاعات داخلية، بين المغرب الأقصى وولايات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب.

إدارة الولايات العربية من المركز

في الكتابات التاريخية عن البلدان العربية في العصر العثماني، تشتهر الحكومة المركزية بأنها قد أساحت إلى حد كبير إدارة الولايات العربية، بل وبأنها قد أهملتها بالكامل تقريباً، حيث أن إنحدار الإدارة السلطانية يستتبع حتما إنحدار إدارة الولايات. وهكذا يشير ج، سوڤاچيه، بشأن حلب، إلى أن «الفساد وإنعدام الانضباط يستوليان أكثر فأكثر على مراتب الهيراركية الإدارية ويتجليان بشكل خاص في إدارة الولاية». ويبدو أن هذه النظرة السلبية ترجع، في جانب منها، إلى هزال درايتنا بالعلاقات بين قيادة الولايات والحكومة المركزية، وخاصة بالأوامر التي تعبر سياسة الحكومة عن نفسها من خلالها في الولايات. والحال أن المراسلات بين الولاة والقضاة وأسطنبول، وخاصة الأوامر السلطانية، والتي تسمح وحدها بتكوين فكرة عن الأسلوب الذي حكمت الولايات عبره من المركز، لم تشكل بعد موضوع بحث مسهب إلى حد ما، وفي حالة الفجوة الواسعة التي تشكو منها معلوماتنا، فإننا غالباً ما نجد أنفسنا إذن غير قادرين إلاً على طرح افتراضات.

ومما لا شك فيه أن الحكومة السلطانية كانت تتمتع بمعلومات جد محددة عن الولايات. فقد كانت أراضى الأمبراطورية موضوعاً لتعدادات دورية، كانت تتم وفق إجراء مُجرّب، تقدم عنه فكرة محددة قاعدة إجرائية ترجع إلى القرن السادس عشر، درسها ا. ون. بيلديسينو: اختيار القائمين بالتعداد (الأمناء)، دفع مكافئة (أسبرة عن كل بيت)، إجراء التعداد، إمساك الدفاتر، مدة التعداد، الغ. وكان الهدف الأساسى لهذه الإستقصاءات (تحرير) خاصاً بالضرائب: فقد كان عليها أن تسمح للحكومة بتحديد حجم الضرائب التي سوف تجبى من مختلف أقاليم الإمبراطورية. لكن الإستقصاءات التي كانت تتم ميدانياً كانت جد مرتبة وجد

تفصيلية بحيث أن السلطات العثمانية وسلطات الولايات التي كانت تجدها تحت تصرفها، والتي كانت تستخدمها، كان بوسعها أن تستمد منها دراية عميقة بأحوال الولايات، بصرف النظر عن هدفها الأولى، في كثير من المجالات: وزن وتركيب السكان، التوزيع الجغرافي المحدد، طبيعة المنتجات الرئيسية، إلخ.

والحال أن إعادة الاكتشاف والإستخدام الحديثين لهذه الوثائق، السجلات المفصلة (مفصل) والموجزة (اجمال)، قد قادا بشكل محدد إلى إحراز تقدم حاسم في دراسة تاريخ الولايات العربية المعنية. فاعتماداً على السجلات (تحرير) المتعلقة بفلسطين أصبح بالإمكان دراسة حالة هذه الولاية في أواخر القرن السادس عشر : إذ سمحت سبعة سجلات مفصلة (دفتر – إي مفصل) برسم لوحة لتوزيع الأراضي الزراعية في فلسطين وسكانها وإنتاجها الزراعي ونظامها الضريبي، ويفضل عدد من التعدادات المتعلقة بولاية دمشق ومدينة حلب، أصبح من المكن إجراء دراسة تفصيلية لعدد وتركيب سكان دمشق في القرن السادس عشر، وعدد وتوزيع سكان حلب وتطورهم، من أواسط القرن السادس عشر إلى أواخر القرن السابع عشر. وهذا يوضح ثراء هذه الوثائق والأهمية التي كانت تمثلها بالنسبة الحكام، حتى وإن كان هؤلاء الأخيرون لم يكونوا دون شك قادرين على استغلالها بهذا الشكل المسهب الذي يستغله بها الباحثون المحدثون.

وبالنسبة الدراية بأحوال الولايات والاستغلال الضريبى لها، فإننا نجد أيضاً قيمة بالغة للأحكام (قانون نامه) التى كانت تفصيلية والتى حددت، بالنسبة لكل ولاية، حجم الضرائب والرسوم المفروضة على الأسواق وكذلك الممارسات الإدارية المتعلقة بها. فنحن نجد فى هذه الأحكام «نظام إدارة حريصاً على تنظيم حسن إداء خدماته، فى أدق التفاصيل، خاصة خدمات الشئون المالية»، ميالاً، بشكل عام، إلى الحفاظ على الممارسات السابقة حين يبدو أن من الحكمة الحفاظ عليها؛ «فترتيب الدفاتر الجديدة، وهو عمل أساسى بالنسبة لحسن إدارة الولايات المفتوحة [كان] يتم إعتماداً على الدفاتر السابقة، ولكن مع المراعاة الدائمة

للتحولات التالية التى [كان] بالإمكان أن تحدث فى الوضع الإقتصادى للبلا»(٣). وكانت الأحكام المتعلقة بولايات دمشق (١٥٤٨) وطرابلس الشام (١٥٧١) وحلب (١٥٧٠) والبصرة (الشطر الثانى للقرن السادس عشر) تتميز بطابع يكاد يكون ضريبياً بشكل حصرى وكانت تحدد بشكل تفصيلى الرسوم والمستحقات المفروضة على المحاصيل وعلى الأنشطة الإقتصادية الحضرية (رسوم السوق، رسوم الجمارك). ويحدد تنظيم يرجع إلى عام ١٥٨٣ تفاصيل الرسوم المتعلقة بحلب (٧١ بنداً)، ومن ثم فهو يرسم لوحة محددة للأنشطة الإقتصادية للمدينة.

أمًّا القانون نامه الذي أصدره في عام ١٥٢٤ الصدر الأعظم إبراهيم باشا، الذي أرسل إلى مصر إثر تمرد أحمد باشا الخاين (الخائن)، فقد كانت له أهداف أعم لأنه كان يهدف إلى ترتيب النظام العثماني في مصر. وقد رسم قواعد التنظيم العسكري لمصر (الميليشيات) وإدارتها المدنية. واحتفظ بعدد معين من الخصائص الموروثة عن السلطنة الملوكية. وقد عدد القانون نامه الولايات التي أوكلت إدارتها للكشاف وأشار إلى الشيوخ (شيوخ العرب) الذين كانوا يحكمون عرب صعيد مصر. وذكر البيلير بك الذي كان يقيم في القلعة وسير عمل الديوان. كما تناول مشكلة الضرائب النقدية والعينية، ومشكلة جباية الضرائب عن الأراضي (ومشكلات متعلقة بالفلادين)، ومشكلة الأوقاف. ومن ثم فإنه يعتبر لوحة كاملة عن إدارة مصر حددت حقوق وواجبات السكان وحكامهم وكان بوسعها تزويد السلطة المركزية بالعناصر التي تسمح لها بحكم الولاية.

ومن المؤكد أن هذا الجهد المبذول في مجال المعلومات عن الولايات، والذي كان بالغ النشاط في القرن السادس عشر، في العقود التي سوف تتلو الفتح، يتراخي إلى حد بعيد بعد ذلك، في اللحظة التي تتراجع فيها حيوية الإدارة المركزية وتضعف فيها هيمنة الحكومة السلطانية على الولايات. والواقع أن التعدادات

الكبرى، والنصوص الكبرى عن إدارة الولايات إنما ترجع إلى القرن السادس عشر، على أن الحكومة المركزية كان بوسعها الإهتمام بحياة الولايات وكانت قادرة على الصصول على المعلومات الضرورية عند الحاجة: ونجد برهاناً على ذلك في تقرير طلب، في عام ١٧٨٥، من أحمد باشا الجزار، والى صيدا، عن الوضع في مصر، في الوقت الذي كانت تفكر فيه الحكومة الإمبراطورية في إتخاذ إجراء ضد مماليك القاهرة. وكانت اقامته الطويلة في مصر (من عام ٢٥٧١ إلى عام ١٧٦٩) والمسئوليات التي كان قد تولاها فيها (بوصفه أحد البكوات وأحد أفراد حاشية على بك) قد جعلت منه خبيراً في الشئون المصرية: ويعتبر تقريره الذي يحمل عنوانه ونظام نامه - إي مصري، الذي وصل إلى اسطنبول في يوليو ١٧٨٥، وثيقة جد دقيقة عن تنظيم مصر ويضعها وإمكانيات (واشكال) تدخل ممكن في المستقبل ضد حكامها(٤).

لكن الحكومة كانت تحصل، بشكل أكثر إنتظاماً وأكثر إستمرارية، على سيل من المعلومات المتضمنة في رسائل ممثليها الميدانيين، الولاة والقضاة، والتي تضاف إليها الرسائل التي كانت ترسل إليها عندما كانت المصاعب المحلية تدفع جميع الأطراف المعنية إلى مخاطبة اسطنبول للشكوى أو طلب العون أو التماس قرار مؤات، وإذا كانت الرسائل «العادية» غير معروفة لنا، بسبب غياب دراسات بشانها، فإن المذكرات (عرض) والمذكرات المضادة الموجهة إلى الباب (العالي) كثيراً ما يشار إليها في كتب الأخبار. أما أن هذه الرسائل الوفيرة كانت محل إستفادة، فإن البرهان على ذلك تقدمه لنا الأوامر السلطانية التي تعبر عن الأسلوب الذي كانت الحكومة العثمانية تدير به الولايات، «بشكل يومي» نوعاً ما، وذلك بدرجة عالية من التحديد تستثير الاعجاب حين يدرس المرء هذه الوثائق الوفيرة، ولكن التي ما تزال غير مستغلة تقريباً حتى الآن.

والحال أن من شبأن سبير لأغوار الأوامر السلطانية المتعلقة بحلب قرب منتصف القرن الثامن عشر أن يوضيح لنا في الواقع كيف أن السلطة المركزية قد تدخلت في شئون جد عديدة وجد متباينة من حيث أهميتها. فمن بين المسائل المتعلقة بالشئون الرئيسية للنولة نجد: طلب تعزيزات للجيش في العراق (١٧٣٥)، أمر بتجنيد جنود جدد، يحدد عددهم، جهة جهه، ومن بين مسائل الإدارة العامية لولاية نجد: سبل علاج نزوح الريفيين الذين دفعتهم التجاوزات إلى الهرب من قراهم (١٧٣٩)؛ التدابير التي يجب إتضادها لتخفيف آثار القحط (١٧٣٤)؛ الترتيبات التي يجب إعتمادها لكفالة الأمن في حلب (١٧٤٢ – ١٧٤٣)؛ مطالب ضريبية مفروضة على كل حي من أحياء المدينة الواحد والثمانين (١٧٤٣) أو على ٣١ سوقاً و ١١ خاناً لمبيت رجال القوافل (١٧٦٢). ومن بين مسائل تسيير الشئون الإدارية التفصيلية نجد: تعيينات في ظائف مختلفة في المؤسسات الدينية أو في مجال التعليم أو في الأوقاف؛ قرارات بشأن مشكلات تتعلق بإمداد المدينة بالمياه وسير عمل الطوائف الحرفية ونشاط الحرف، خاصة الحرف المؤثرة على تغذية المدينة وعلى الصحة العامة (السلخانات، الجزارين). ومن بين مشكلات الحياة الحضرية نجد: الإصلاحات التي يجب القيام بها في الشوارع أو الأحياء، ترميم الاثار المتهدمة، توسيع الأسواق حيث يكون الزحام زائداً عن الحد. وأخبراً، فمن بين التدخلات المرتبطة بالحرص على مراعاة وصبايا الدين وكفالة الحفاظ على الآداب نجد: أن سوقاً أصبحت جد ضيقة، حيث يؤدى الزحام إلى إختلاط خطير، سوف يجرى توسيعها (١٧٣٩)؛ وسوف يجرى إغلاق أربع حانات للشرب تقع خارج باب النصر (١٧٣٨)؛ كما أن خروج الناس في حلب في الربيع، إلى الحدائق، يؤدى إلى اختلاط للجنسين وإلى تصرفات تستحق التوبيخ سوف يتوجب إيجاد علاج لها (١٧٤٢). وتكفى هذه الأمثلة القليلة لأبراز بأية درجة من الإعتناء بالتفاصيل كانت السلطة المركزية مدفوعة إلى التدخل في شئون مركز إقليمي كبير، رداً على المشكلات التي كانت تعرض عليها(٥).

وإذا كانت درايتنا بالمراسلات نفسها ما لاتزال جد محدودة، فإن تنظيم الخدمات التى كانت تعالى، في اسطنبول، الأمور جد المتباينة التى كانت تعرض عليا، يكاد يكون مجهولاً لنا بالكامل. على أن الأوامر التى كانت تصدر إلى مسئولى الولايات، الإداريين أو الدينيين، تسمح بافتراض وجود مكاتب متخصصة، في اسطنبول، تستقبل الرسائل الموجهة إلى العاصمة وتعد بمساعدة الأرشيفات التى تحتفظ بها، القرارات التى تتخذها بعد ذلك السلطات المعنية، وذلك على ما يبدو في إطار خدمات رئيس الكتاب، الأمين الرئيسي للمكتب (الإمبراطوري)، حيث كان يعمل، في القرن الثامن عشر، نحو مائة وخمسين موظفاً. كما أن من المرجح أن دوراً حيوياً كان يتم الاضطلاع به، في هذا المجال، من جانب الوكلاء الذين كانوا يمثلون الولاة في اسطنبول، لمتابعة الأمور التي تهمهم: وكان هؤلاء القابي كيتخودات يعينون ويعزلون شائهم في ذلك شأن ولى أمرهم في الولاية.

إدارة الولايات

بالنظر إلى التباينات القوية التى سوف توجد على المستوى المحلى، منذ البداية، في التنظيم الإدارى للولايات، وبالنظر أيضاً إلى التباينات التى سوف تتطور تدريجياً فيما بعد، إثر تطور تاريخى جد متباين بحسب الأقاليم، فإنه ليس بوسعنا رسم لوحة عامة لإدارة الولايات إذا ما بقينا عند مستوى يتميز بجانب كبير من العمومية. وأخذاً لهذا التحفظ بعين الإعتبار، فإن بوسعنا تصور إن إدارة الولايات العربية كانت تستند إلى ثلاثة مرتكزات أساسية، الولاة (الباشاوات)، والقضاة، وميليشيا الإنكشارية. ويتمثل عنصر أساسي آخر لهذا التنظيم للولايات في الإدارة المالية التي كان يتوجب عليها توفير الإمكانات الضرورية لسير عمل الولاية وتأمين سداد فائض موجه إلى الحكومة المركزية.

الولاة

شائها في ذلك جميع ولايات الإمبراطورية، فإن الولايات العربية كان يعهد بها إلى ولاة يحملون رتبة وزير ولقب باشا. وبطبيعة الحال، فإن درجة أهمية كل ولاية كانت لها اثار على وضعية هؤلاء الولاة، فمصر، وهي ولاية هامة من حيث عدد سكانها وحجم نشاطها الإقتصادي والدخول التي يمكن استخلاصها منها، كان لها ولاة يحملون رتبة «وزارية». وكان أيوب باشا (١٦٤٤ - ١٦٤٦) وعلى باشا (١٧٤٠ - ١٧٤١) وأحمد باشا كور قد تولوا منصب الصدر الأعظم قبل أن يتولوا منصب والى مصر. وكان محمد رامي باشا مفوضاً مطلق الصلاحيات للسلطان خلال التفاوض على معاهدة كارلوڤيتز، ثم صدراً أعظم، قبل أن يصبح والياً، من عام ١٧٠٤ إلى عام ١٧٠٦. وبالمقابل، فإن باشاوات القاهرة السابقين غالباً ما سوف يستدعون لتولى مناصب رفيعة: ففي عام ١٧٤٣، غادر يحيى باشا القاهرة، التي ظل بها لمدة عامين لتولى مهام القابودان باشا (الأميرال الأكبر)، أمَّا حلب، وهي موقع هام أخر، فقد رشح لها أيضاً ولاة من للستوى الأول: فمحمد باشا بوقاكين زاده (٥٥٠ - ١٥٥٠)، الذي كان من كبار المشرفين على الإنشاءات، كان وزيراً للسلطان سليم ونسيباً لسليمان؛ وقد أصبح فيما بعد باشا للقاهرة، شأنه في ذلك شأن عدد من ولاة حلب. أما محمد باشا (١٥٩٣ -١٥٩٦)، فقد كان وزيراً مرتين. وفي الشطر الثاني للقرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كان أربعة ولاة على حلب قد شغلوا منصب الصدر الأعظم؛ وسوف يشغل هذا المنصب أربعة آخرون بعد مغادرتهم لحلب. ومن بين ١٤٨ والياً على دمشق، سوف يصل ٢١ إلى مرتبة الصدر الأعظم، ٧ في القرن السادس عشر و ١٧ في القرن السابع عشر واثنان فقط في القرن الثامن عشر، وهو ما يرجع، دون شك، إلى تطور استقلالية الولاية، أما الولايات الأقل أهمية فقد كان يحكمها ولاة أدنى مرتبة في الهيراركية.

والحال أن مدة وظائف الولاه، التي غالباً ما كانت تتجاوز ثلاثة أعوام في القرن السادس عشر، تتعرض لاختزال محسوس فيما بعد، كما في جميع الولايات، التي يلاحظ م. كونت بشائها أن النسبة المتوية للولاة الذين يبقون في مناصبهم لمدة ثلاث سنوات أو أكثر تهبط من ٤٧,٩٪ بين عامى ١٥٦٨ و ١٥٧٤ إلى ١٠٪ بين عامى ١٦٣٢ و ١٦٤١. وفي القاهرة، فإن حالات الإستمرارية التي اختص بها سليمان باشا (١٥٢٥ - ١٥٣٨) أو داوود باشا (١٥٣٨ - ١٥٤٩) سرعان ما سوف تصبح حالات استثنائية وسوف يتعاقب الباشاوات بسرعة بوجه عام (بشكل إجمالي، ١١٠ باشاوات من عام ١١٥ إلى عام ١٧٩٨). وفي حلب، سوف يتعاقب تسعة وثلاثون باشا من عام ١٦٠١ إلى عام ١٦٥٠، وثلاثة وأربعون من عام ١٦٥١ إلى عام ١٧٠٠، وخمسة وأربعون من عام ١٧٠١ إلى عام ١٧٥٠. وسوف يتعاقب على دمشق خمسة وأربعون والياً بين عامى ١٥١٦ و ١٦٠٠، وخمسة وسبعون في القرن التالي، وفي ايالة (ولاية) صيدا، سوف نجد أكثر من أربعين والبياً على مدار الشطر الأول للقرن الثامن عشير. وغالباً ما كانت هذه الممارسة الخاصة باستبدال الولاة على مدد قصيرة تزداد إحتداداً من جراء التوترات السياسية المحلية التي كانت تؤدي إلى تعاقب سريع للباشاوات. وهكذا، فين عامي ١٧٦٠ و ١٧٦٠، شهدت القاهرة تعاقب ثمانية باشاوات: فأحمد باشا، الذي يصل في أكتوبر ١٧٦٠، يتم خلعه في أغسطس ١٧٦١ على يد الأمراء الذين سوف بعيدون سلفه، مصطفى باشا، ويعين الباب (العالي) بكير باشا، الذي سوف يموت بعد شهرين من وصوله (١٧٦٢). أما خليفته، محمد باشا، الذي يصل في أكتوبر ١٧٦٢، فسوف يحل محله، في سبتمبر ١٧٦٤، حاجي محمد باشا، الذي سرف يموت بعد وقت قصرير من وصوله، ويصل حاجي حسن باشا في يناير ٥٧٦٥ ويتم عزله بسرعة. أمًّا مصطفى باشا فهو يعفى من منصبه فور توليه له تقريباً ويحل محله، في سبتمبر ١٧٦٥، حمزة باشا، ويستمر هذا الأخير حتى مارس ١٧٦٧ قبل عزله على يد الأمراء. وفي حلب، نرى أيضاً تعاقب أربعة

باشاوات في ١١١٠/ ١٦٨٨ – ١٦٨٨ وثلاثة في ١١٢٠/ ١٧١٢ – ١٧١٥ وفي ١٧١٥ – ١٧١٩ وفي ١١٢٥ وبطبيعة ١٢١٨ / ١٧١٦ وفي ١٧١٥ وبطبيعة الحال، فإن هذا الإنعدام للإستقرار، الذي كان إحدى علامات وأحد أسباب إنحدار الأمبراطورية، كانت له آثار يؤسف لها في الولايات حيث كان الولاة نزاعين إلى إستغلال البلاد إلى أقصى حد لتعويض أنفسهم بسرعة عن المبالغ التي كلفها أياهم تعيينهم، وكانوا أقل ميلاً إلى حفز سياسة لا تظهر نتائجها المحسوسة إلاً في المدى البعيد.

وكانت اختصاصات الباشاوات جد واسعة، فقد كانوا يتمتعون، من الناحية النظرية، بالسلطة العليا في المجالات المدنية والعسكرية: النظام والأمن العام، جباية الضرائب وإعداد خراج موجه إلى الباب (العالى)، الإدارة العامة. لكن هذه السلطة كانت مقيدة أولاً بالهشاشة المتنامية لوظائفهم وكانت مقيدة، من جهة أخرى، بالعقبات التي كانت السلطة السلطانية قد اقامتها سعياً إلى تخفيف آثار قوة زائدة عن الحد: فالمستول الذي يتولى إدارة الشبتون المالية، الدفتردار، كان يعين من جانب اسطنبول؛ وتلك أيضاً حالة القاضى، الذي كان يتمتع بسلطة واسعة على الشئون القضائية والذي كان بوسعه، عبر تخاطب مباشر مع اسطنبول عن طريق الرسائل، لعب دور ثقل موازن؛ أمَّا قيادة أوهاق الإنكشارية فكان يعهد بها إلى أغاً، يعين هو أيضاً من جانب اسطنبول؛ في حين أن الديوان، الذي كان يقسم أحياناً إلى مجلس مصغر ومجلس موسع، والذي كان يجتمع فيه الوكلاء والمستولون الرئيسيون وكذلك عدد من العلماء ومن الأعيان، فقد كان يعاون الوالي، إلاَّ أنه كان يوسعه في نهاية الأمر معارضة عمله إذا كان متعارضاً مع مصالح السكان، وخاصة، جماعات الضغط التي كانت ممثلة فيه، وأخيراً، فإن العثمانيين كانوا قد أيقوا أحياناً على جماعات كانت تهيمن على الولاية قبل الفتح وكانت تشكل عقبة قوية في وجه جبروت الولاة التالي: وتلك، في مصر، حالة ممثلي الأرستقراطية المملوكية السابقة.

والحال أن رغبة الحكومة المركزية الواضحة في الحد من مدة مهمة الولاة وفي ترتيب نظام ثقل مواز لسلطتهم، والمصاعب التي سوف تواجه الولاة، في أغلب الأحوال، إنما تفسر السبب في تدهور سلطة الباشاوات، في كل مكان تقريباً، بسرعة بالغة، وفي اضطرارهم، منذ أواخر القرن السادس عشر، إلى أن يواجهوا، في ظروف متزايدة الصعوبة، الشهوات التي تحركها قوة المؤسسة العسكرية أو القوى المحلية. ففي تونس، مثلاً، منذ عام ١٩٥١، نشهد فرضاً متعاقباً على الباشاوات لدايات معينين من جانب ميليشيا الإنكشارية، سرعان ما سوف يتمكن أحدهم من إحتكار السلطة العسكرية في العاصمة، ثم، بعد عقدين من ذلك، سوف نشهد فرضاً لليايات الذين كانوا يسيطرون على مؤسسة حفصية قديمة، المعسكر المتحرك (المحله) ويسيطرون من خلالها، على الأجزاء الداخلية من البلاد. وبالمثل، في مصر، سوف يثور لمعسكر على أحد الباشاوات، منذ عام ١٩٨٩، وسوف يغتالون باشا آخر، في عام ١٦٢٤، وسوف يرفض الأمراء الماليك، من جهتهم، باشا عينه الباب (العالي)، في عام ١٦٢٢، وسوف يخلعون أحد الباشاوات، في عام ١٦٢٢،

المؤسسة القضائية

كانت المؤسسة القضائية العثمانية منظمة وفق هيراركية يوجد على رأسها شيخ الإسلام، الذي يتمتع بمرتبة مساوية لمرتبة الصدر الأعظم ويُولَّي، مثله، من جانب السلطان، وقاضيا هسكر روميليا والأناضول المتواجدان في الديوان الإمبراطوري. ويلى هؤلاء المُلات «الكبار» الذين يؤدون وضائف القاضى الرئيسي في العاصمة والمدينتين المقدستين وعدد معين من المراكز من بينها دمشق والقاهرة والقدس وحلب: وكانوا يسمون أحياناً، على المستوى المحلى، بقضاة العسكر. أمّا الملات من المرتبة المرؤوسة فكانوا مقسمين إلى درجتين، وكانت بغداد تنتمي إلى المالي درجات هذه الفئة. وكان قضاة آسيا ومصر يعينون من جانب قاضى عسكر

الأناضول؛ بينما كان قضاة أوروبا يعينون من جانب قاضى هسكر روميليا، الذي كانت سلطته تمتد أيضاً إلى إيالات افريقيا الشمالية.

وفي الأصل، كانت التعيينات إلى مدى الصياة، لكن وجود قضاة في مدينة واحدة لمدة غير محددة الأجل كان ينطوى على محاذير واضحة. ومن ثم، فاعتباراً من القرن السابع عشر، سوف تتميز مناصب القضاة في عواصم الولايات بطابع سنوى، حيث يبدأ التعيين عادة من بداية شهر محرم، الشهر الأول في السنة (الهجرية). وخلال القرن السابع عشر، سوف يتعاقب أربعة وعشرون من قضاة العسكر على المنصب في مصر، لمدة ولاية عادية لا تزيد عن سنة، بينما يستمر بعض المعينين لمدة سنتين (١٨ حالة) أو ثلاث سنوات (٢ حالات) وبشكل استثنائي بعض المعينين لمدة سنتين (١٨ حالة) أو ثلاث سنوات (٢ حالات) وبشكل استثنائي أربع سنوات (حالتان). وبالمقابل، لم يكن من النادر أن يتعاقب قاضيان في غضون سنة واحدة (١٢ حالة)؛ بل إن ثلاثة قضاة قد تعاقبوا على المنصب في عام استقلالها الذاتي في القرن السابع عشر، وحيث جرى الكف بسرعة بالغة عن استدعاء قضاة من اسطنبول، نجد إستمراراً لتجنيد علماء مدرسة أبي حنيفة الفقهية، التي حافظت على صدارتها حتى القرن السابع عشر، من بين صفوف المتونسة، التي حافظت على صدارتها حتى القرن السابع عشر، من بين صفوف الأتراك، لكن هؤلاء كانوا منذ ذلك الحين «أتراكاً من البلد» ينت مون إلى عائلات الأتراك، لكن هؤلاء كانوا منذ ذلك الحين «أتراكاً من البلد» ينت مون إلى عائلات «متتونسة» منذ زمن بعيد.

وكانت الولايات مقسمة إلى عدة دوائر قضائية. فقد كانت فى مصر ست عشرة محكمة اقليمية، ثلاثة لمدن الأسكندرية ورشيد ودمياط، وست للوجه البحرى وسبع للوجه القبلي. أما مدينة القاهرة نفسها فقد كان بها خمس عشرة محكمة، محكمة الباب العالى، والشعبة العسكرية (قسمة عسكرية) والشعبة العربية (قسمة عربية) واثنا عشر محكمة محلية. وكانت فى دمشق أربع محاكم للمراكز، علاوة على المحكمة الرئيسية. وينطبق الشيء نفسه على حلب. وكان القضاة من المرتبة الثانية يختارون بوجه عام من بين صفوف السكان الأصليين.

وقد لعب القضاة دوراً ملحوظاً في الحياة الاجتماعية والإقتصادية، بل والسياسية للولايات، والحال أن سجلات (دفتر) المحاكم (محكمة)، التي احتفظ بكمية ملحوظة منها في جميع الولايات العربية تقريباً، إنما تقدم فكرة مثيرة عن مدى إتساع اختصاصاتهم. ذلك أن الأمور المتعلقة بالسكان، في جميع المجالات، كان بالإمكان طرحها كلها من الناحية العملية أمام هذه المحاكم: كل ما يمس «الأحوال الشخصية» (الميراث، الطلاق) والدين والآداب؛ والشئون القضائية بشكل مميز (القضاء المدنى، القضايا الجنائية)؛ والمسائل المتعلقة بالأنشطة الإقتصادية (المصفقات التجارية والعقارية، تنظيم الطوائف الحرفية)؛ والمشكلات المرتبطة بإدارة المدينة والأحوال الحضرية وإدارة الأوقاف، الخ. ومن ثم فقد كان القضاة بتمتعون باختصاصات لا حدود لها من الناحية العملية.

وقد امتد نفوذهم إلى المجال السياسي، فالقضاة وعدد معين من العلماء يتواجدون في المجالس التي تعاون الولاة. وفي مصر، مثلاً نجد أن المجلس الأعلى (الديوان العالي)، الذي كان المجلس التنفيذي الرئيسي والذي كان يجتمع ثلاث مرات في الأسبوع، تحت رئاسة الوالي، كان يضم، إلى جانب عدد معين من المسئولين وكبار الوجهاء، القائمين الأربعة على الإفتاء وقاضي العسكر. أمًا المجلس العادي الذي كان يجتمع كل يوم فقد كان يضم نائب الباشا والدفتردار وأحد القضاة. وكان ديوان دمشق الإستشاري يضم كبار وجهاء الولاية وأغوات الميليشيات والدفتردار وأحد القضاة والمفتى. وكانت مهمة هذه الدواوين تتمثل في إبداء المشورة للباشا، لكن القضاة كان عليهم بشكل أخص التأكد من تنفيذ الأوامر الصادرة من اسطنبول إلى الوالي، في إطار مراعاة القانون الديني، الذي كان العلماء حراساً ومفسرين له. وكان القضاة يطلعون الحكومة الإمبراطورية على مسلك الولاة: وكان بوسعم في نهاية الأمر شجب تصرفاتهم عندما يرون أنها مسلك الولاة: وكان بوسعم في نهاية الأمر شجب تصرفاتهم عندما يرون أنها تستحق التوبيخ، وهو عمل كان بوسعه أن يدفع السلطان إلى عزل الوالي، ومن ثم قبإن تدخل القاضي في النزاعات الداخلية بين «القوي» الرئيسية التي تتنازع على قبإن تدخل القاضي في النزاعات الداخلية بين «القوي» الرئيسية التي تتنازع على

السلطة يمكن أن يكون حاسماً. وخلال النزاع الذى نشب، فى عام ١٧٠٩، بين الإنكشارية وأوجاقات القاهرة السبتة الأخرى، المتحالفة مع البكوات، نجد أن السلطات الدينية، قاضى العسكر و نقيب الأشراف (ممثل ذرية النبى) والعلماء، تبدو متفقة على تحرير فتوى تأمر الإنكشارية بالإذعان: ويتولى رسول من حاشية القاضى حمل نص الفتوى إلى الإنكشارية الذين ينصاعون لها.

الميليشيات

كانت سلطة السلطان تستند إلى حد بعيد على ميليشيا الإنكشارية التى اسبهمت وحداتها، المنتشرة فى جميع الولايات، فى تأمين النظام الداخلى، ولا معنى للتشديد هنا على المبادىء التى كانت تحكم تاريخياً تجنيد هذه القوة (الديقشرمة) لأن هذه المبادىء، قرب أواخر القرن السادس عشر،، قلما كانت محل مراعاة. فمنذ عام ٧٧٥١، فى فرمان موجه إلى والى دمشق، اشتكى الباب (العالى) من أن الأماكن الشاغرة فى قوة الإنكشارية تمنح ليس «لشبان الروم الأقوياء البواسل كما أوصيت بذلك، بل لأثرياء ومحظوظين من أهل البلاد (بيرلو) ولأجانب (تات)»(٦). والحال أن دخول مسلمين أحرار فى هذه القوة النخبوية سوف يودى تدريجياً إلى تغيير انضباطها وقدراتها العسكرية.

وكانت كل ولاية تتمتع بوحدة (أورطة) أو عدة وحدات من أوجاق الإنكشارية، يجرى تمييزها بأرقام ترتيب، ففى تونس، فى عام ١٥٧٤، ترك سنان باشا الوحدة ١٠٠، قبل رحيله إلى اسطنبول، وكان هناك، فى القرن السابع عشر، نحو ٢٠٠٠ من الإنكشارية لحماية البلد. وفى القاهرة، نجد أن عدد الإنكشارية، الذين كانوا يسمون بالمستحقظان («الحراس»)، قد وصل إلى ٤٨٩٩ فى عام ١٦٦٤، وكانت تساعدهم فى مهامهم العسكرية ستة أوجاقات أخرى (كانت الأوجاقات الرئيسية بينها هى أوجاق العزبان وأوجاق المتفرقة)، وهو ما يعنى أن العدد الإجمالي للعسكريين فى عام ١٦٦٤ قد وصل إلى ١٣٦٧٣. وفى الموصل، فى أوائل القرن

الشامن عشر، كانت هناك ثلاث اورطات من الإنكشارية، هي الأورطة «١٠» والأورطة «٢٥». وخلال القرن، سوف يجرى تعزيزها بوحدات أبعدها باشاوات بغداد وتم تسكينها في الموصل: الأورطة «٣١» (التي وصلت في عام ١٧٢٩)، والأورطه «٢٧»، المبعدة في عام ١٧٧٥. ويصل الإجمالي إلى مادون نصف ألف رجل. وبشكل عام، فإن ما يثير الإنتباه هو العدد الصغير للرجال المستخدمين السهر على مهمات الأمن والشرطة: فقد كان عددهم في دمشق ألفاً في القرن الشامن عشر، كان عددهم ثلاثة أو أربعة آلاف. وبشكل إجمالي فإن حاميات الإنكشارية في ست وثلاثين مدينة كبيرة، أمي عام ١٦٨٥، كانت تتألف من ١٣٧٩٧ رجلاً.

وكانت وحدات الإنكشارية تقاد بوجه عام من جانب الأغوات، وهم ضباط مرسلون من اسطنبول. لكن القيادة الفعلية كانت تمارس غالباً من جانب «نائب» (كيتخودا)، حيث أن الدور العسكرى المميز للأغا كان قد أصبح منذ ذلك الحين مختزلاً، وذلك على الرغم من أن هذا الشخص كان ما يزال يتمتع بمكانة مهيبة ويتواجد في ديوان الوالي ويمارس وظائف هامة أحياناً: ففي القاهرة، كان الأغا مكلفاً بحفظ النظام في المدينة على مدار اليوم، وبهذه الصفة، كان يتدخل كثيراً بشكل حاسم في أوقات الأزمات. وكان يجرى لعب دور هام في الأوجاق من جانب «القدامي» (اختياريه)، الذين كان مجلسهم يسوى شئون القوة والنزاعات التي كانت تنشب فيها في نهاية الأمر.

والصال أن الأهمية الملصوطة بشكل متزايد للتجنيد المحلى سوف تؤدى تدريجياً، بشكل عميق، إلى تحويل طابع أبهاق الإنكشارية. وهذا التطور ملحوظ بشكل خاص في دمشق. ففي هذه الولاية، كما في الولايات الأخرى، لم يتخلف الإنكشارية عن ترك ثكناتهم والإنكباب على حرف لتحسين راتب كان تخفيض قيمة العملة قد اختزله بشكل خطير. ومن جهة أخرى، نجد أن كثيرين من الحرفيين والتجار من السكان الأصليين سوف ينجحون في الإنتساب إلى قوة الإنكشارية

للإستفادة من الحماية التي توفرها والحصانات والإمتيازات التي تتمتع بها. وسوف تبدى الميليشيا إنعداماً متزايداً للإنضباط: ففي عام ١٦٥٢، سوف يرغم الإنكشارية الوالي على ترك المدينة، وفي ١٦٥١ – ١٦٥٧، سوف يمنعون الوالي المعين، مرتضى باشا، من الدخول وسوف يساندون تمرداً من جانب حسن باشا، والى حلب. كما أن حكومة اسطنبول سوف تقرر، في ١٦٥٨ – ١٦٥٩، أرسال عدة مئات من الإنكشارية الإمبراطوريين (المسمين بالقابي قولو، «عبيد الباب») إلى دمشق. وإعتباراً من ١٦٥٩ – ١٦٦٠، كانت في دمشق فرقتان من الإنكشارية، القابي قولو والقوات المحلية، اليرلية (من الكلمة التركية «ير» مكان)، وكان على رأس كل فرقة منهما أغا مرسل من اسطنبول. ومنذ ذلك الحين سوف تتميز حياة دمشق «السياسية» بالمواجهة بين هاتين القوتين وتنافسهما على السلطة والمكاسب

ويتواجد هذا الإنقسام في غالبية الولايات الأخرى، وبوجه عام، نجد أن العسكريين ذوى الأصل المحلى يهيمنون على الأوجاق. وكانو مندمجين اندماجاً قوياً بالسكان الذين كانوا يتقاسمون معهم أنشطتهم والذين كانوا مرتبطين بهم عبر أواصر عائلية. وغالباً ما كان هذا الإندراج يجد ترجمة له عبر تواجد جغرافي جد محدد في داخل المدينة. فمختلف وحدات إنكشارية الموصل كانت ترابط في أحياء محددة ومن ثم فقد كانت تشارك، مع سكان هذه الأحياء، في الأحداث التي تدفعهم إلى الحركة. وفي حلب، كان الإنكشارية يقيمون عموماً في الضواحي الواقعة شرقي القلعة، باب النيرب، بانقوصه، حيث يوجد ملتقاهم الرئيسي، في قهوة الأها. وفي دمشق، كان الإنكشارية المحليون يقيمون في إحياء تقع خارج الأسوار بينما كان الإنكشارية الامبراطوريون، المرابطون في القلعة، يعتمدون على حي العمارة الواقع داخل الأسوار، بحيث أن الصدامات بين هذين العنصرين كانت أيضاً صدامات بين أحياء المدينة.

وفي المغرب، وهو إقليم جد بعيد عن مركز الإمبراطورية، حبث كانت الإتجاهات الاستقلالية جد قوية أيضاً، كما سوف نرى فيما بعد، فإن هذا التطور سوف يكون مميزاً بشكل خاص، وهذا هو ما سوف يحدث في تونس، حيث سوف تكتسب القوات المحلية أهمية متزايدة باطراد ويتضاط، إعتباراً من أوائل القرن الثامن عشر، طلب إنكشارية من المشرق، إذ يجرى الاستعاضة عنهم تدريجياً مالقولوغلية (أبناء الأتراك والنسباء العربيات والبرير). أمَّا تطور الجزائر فسوف بكون مختلفاً تماماً. ويمكن تفسير الإيقاء، حتى أوائل القرن التاسع عشر، على تحنيد بكاد بكون اناضولياً تماماً، ببعد الإيالة على وجه التحديد، وبعزلة الأقلية التركية السائدة وبرغبتها في الإمساك بناصية السلطة عبر إستبعاد العناصر المحلية منها وخاصة القواوغلية الذين من شأن تزايد عددهم أن يؤدى حتماً في المدى البعيد إلى تهميش العنصر التركي، ومن ثم فسوف يستمر تجنيد عسكريي أوجاق مدينة الجزائر من الأناضول أساساً، بين افقر طبقات السكان: وكانت سلطات مدينة الجزائر ترسل بعثات لتجنيد متطوعين أوكانت تستخدم لهذا الغرض وكلاء في ذلك الإقليم، خاصة في سميرن، وسوف يسهم هذا التدفق المنتظم للعسكريين القادمين من مركز الإمبراطورية إسهاماً قوياً في الحفاظ على طابع ايالة الجزائر «التركى»، وسوف يجبر دون شك حكام الجزائر على الإبقاء على روابط سياسية بين إيالتهم والباب (العالى)، الذي كانت موافقته ضرورية لإجراء هذا التجنيد. وفي مدينة الجزائر، نجد أن الميليشيات التي تتألف من قوة قوامها عشرة آلاف رجل، موزعين على ٤٢٤ سرية (أبچاق)، تضم الواحدة منها مابين ١٠ و ٢٣٨ رجلاً، ويعسكرون في ثماني ثكنات، تضم الغرفة الواحدة فيها أربعين رجلاً (٢٠١ أوضه) وتتصاعد رتبهم ورواتبهم من رتبة الأوضه باشي إلى رتبة البكوك باشى وأخيراً إلى رتبة الأغا (التي يتم الحصول عليها بالأقدمية ولدة شهرين فقط، ومن هنا أسم «أغا القمرين») قد ظلت جد متمشية، في تنظيمها وتجنيدها، مع الشكل التقليدي.

وفي توان مع التغيرات التي مست، من الداخل، البنية التقليدية للميليشيا، التي أمبيحت «مستوعية» بشكل قوي، جرى اللجوء بشكل متزايد إلى إستخدام قوات محلية، وهو ما أسهم في تهميش الإنكشارية وفي إختزالهم، في غالبية الحالات، إلى دور جد ثانوي. وهذا التطور عام في الولايات العربية، وسوف نكتفي بتقديم مثالين له مأخوذين من ولايتين يمكن إعتبار أوضاعهما جد متباينة قياساً إلى العلاقة بالمركز. ففي دمشق، حيث يظل الإنكشارية، بفرقتيهما، عديدين، لكنهم قلما يخرجون من المدينة حيث توجد مصالحهم، سوف يستخدم الولاة، بشكل أوسيع فأوسيع، قوات خاصة، ذات طبيعة جد متنوعة: الديلاتيه، الذين يتألفون من أتراك أنا ضوليين ومن بوسنيين وكرواتيين وصربيين؛ الليقند (تحريف لـ «ليڤانتينو» [مشرقي])، الذين يتألفون أساساً من الأكراد؛ المغاربة، الذين يجرى تجنيدهم بشكل رئيسي من الجزائر ومن تونس؛ التوفنكجيه، الذين ربما كانوا عراقيين، وفي تونس، في ظل حسين بن على (١٧٠٥ - ١٧٤٠)، استخدم الباي الحانبا و السباهيين – المجندين بشكل أساسي من بين رجال القبائل، والزواوا، وهم برير من شمالي تونس ومن بلاد القبائل (البربر) والمزارجي، وهم فرسان اضافيون من قبائل مخزن، التي كانت ترافق الجيش خلال المملات، وكان كل مؤلاء الجنود الذين يحصلون على رواتب يستوعبون ثلثي النفقات العسكرية وكانوا يمثلون قوة عسكرية أكثر أهمية أيضاً من حيث نسبتهم. وإن يكون من شان هذا التطور إلاًّ أن يزداد قوة فيما بعد: ففي معركة نهر سرَّات الحاسمة، التي خيضت بشكل موفق ضد «الجزائريين»، في يوليو ١٨٠٧، لن يكون في الجيش التونسي المؤلف من نص ۲۰۰۰۰ رجل غیر ۱۵۰۰ ترکی،

التوافق مع القوس والتقاليد المحلية

من المهم الإشارة إلى أن العثمانيين، حيثما وجدوا تقاليد إدارة حكومية قديمة وجماعات اجتماعية - سياسية جد متماسكة، سوف يحاولون غالباً التوافق مع

هذه التقاليد وهذه الجماعات، بدلاً من فرض نظامهم الإداري بصورة كلية.

ويتضح هذا على الفور فيما يتعلق بالأراضى التي كانت تابعة للسلطنة المملوكية، فلم يفكر سليم الأول في القضياء على بنية الدولة المملوكية، وقد عين چنبردى الغزالي، أحد أعيان النظام القديم، واليا على دمشق وعهد بمصر إلى خاير بك، والى حلب السابق، مانحاً إياه اللقب المملوكي «ملك الأمراء». وإذا كانت التمردات التي سوف تنشب فيما بعد سوف تدفع الباب (العالي) إلى «عثمنة» إدارة الولايات الملوكية السابقة بتنزويدها ببني ولايات تقليدية (باشاوات، ميليشيات)، فإنه سوف يسمح بإستمرار الكثير من جوانب الإدارة الملوكية وسعوف يسمح، خاصة، للهيراركية المملوكية بتولى جانب كبير من السلطة في مصر. وسوف يستخدم السلاطين القيادة الملوكية ويسمحون لها بتأبيد وجودها من خلال نظامها الخاص بالحصول على العبيد وبالتجنيد والذي لم يكن، من جهة أخرى، جد مختلف عن نظام الديثشرمه المهيمن على تجنيد الإنكشارية، وسوف يحتفظ الماليك بالسيطرة على إدارة الأقاليم المصرية، وهو ما سوف يسمح لهم بأن ينظموا أنفسهم كسلطة منافسة لسلطة الباشاوات. وسوف يدعون، في عام ١٥٥٤، إلى الأشتراك في تكوين فرقة المتفرقة وسوف يشكلون، في عام ١٥٥١، فرقة فرسان الشراكسة. ومن ثم فإن الأرستقراطية السائدة القديمة، بدلاً من أن يجرى القضاء عليها من جانب النظام الجديد، كانت مدعوة إلى المشاركة في السلطة، وإن يتطلب الأمر غير ما يزيد قليلاً عن قرن حتى يتسنى لأحد ممثلى الماليك، وهو رضوان بك، ممارسة سلطة شبه ملكية على مصر (١٦٣١ -To71).

ويمكن رصد تطور مماثل في ولاية أخرى، حيث كانت تقاليد الإدارة الحكومية عريقة أيضاً وجد متأصلة، وهي تونس، التي كانت نواة افريقيا الحفصية (١٢٢٨ – ١٧٥٨). فاستخدام المعسكر (المحله) الذي يضطلع بمهام عسكرية وضريبية في

آن واحد عبر مختلف اقاليم المنطقة، تحت قيادة العاهل أو أحد كبار الوجهاء، كان قد أصبح منهجياً خلال القرن الخامس عشر. وكانت هذه المؤسسة جد مناسبة وجد فعالة بحيث أنه سوف يجرى الإبقاء عليها بعد الفتح العثماني، حيث كانت مهمة «باى المعسكر» تتمثل في إدارة الجماعات السكانية في الداخل وجباية الفسرائب وممارسة مهام والى الولاية من الناحية الفعلية، في حين أن الباشا، الذي أوجده العثمانيون في مدينة تونس، ثم الداي، كانا سيدين للعاصمة. والحال أن الباي، قائد الطابور العسكرى الذي كان يجتاز البلاد مرتين في السنة (معسكر الصيف في الشمال، ومعسكر الشتاء في الجنوب)، كان لابد له من أن يحصل على سلطة تسمح له بأن يفرض نفسه، في مستهل القرن السابع عشر، بوصفه أحد الرجهاء الأساسيين للولاية. وهكذا تسنى للباي مراد (١٦١٣ – ١٦٣١) تأسيس سلالة حاكمة سوف تستمر لدة قرن.

وقد سبق لنا أن أشرنا إلى أنه، في التنظيم الذي طبقه العثمانيون، في إطار القواتين نامات الصادرة عنهم، ظهر الحرص ذاته على الإبقاء على الممارسات المالوفة القديمة عندما كانت تبدو معقولة ولم يكن هناك ما يبرر إبطالها. ومن هنا الإشارات المتكررة التي نجدها في المراسيم إلى «الممارسة القديمة». ويقول محرسوم صادر في ١٥١٩ – ١٥٠٠ أنه في ولاية طرابلس الغرب «في عهد باديشاهنا الذي يسود فيه العدل، ليس مسموحاً لأحد بإدخال بدعة لا تنتمى إلى العرف القديم. فالرسوم المحددة في الدفتر، بشكل مفصل ومحدد، وهي الضرائب القديمة الموجودة منذ زمن غابر، ما تزال تعتبر الآن واجبة الآداء وقد سجلت في الدفتر». والحال أن النظام الضريبي التونسي، في تفاصيله، على نحو ما جرى الدفتر». والحال أن النظام الضريبي التونسي، في تفاصيله، على نحو ما جرى تطبيقه في جنوب الايالة (ولاية جريد)، يبدو أنه يرجع إلى زمن ما قبل المراديين: وإستخدام الدينار من حيث هو عملة مرجعية في سجلات جريد الضريبية، حتى عهد الباي أحمد (١٨٣٧ – ١٨٥٥)، هو علامة أخرى على حرص السلطة المركزية على احترام التقاليد المحلية، التي يحتمل أن تكون تقاليد حفصية (٧).

شئون الضرائب

كانت جباية الضرائب، في ولايات الإمبراطورية، تتم وفق نظام الإلتزام الذي يمكن مقارنته بالنظام المعمول به في فرنسا في ظل النظام القديم. فالوحدات الضريبية (مقاطعه) كان يعهد بها إلى أفراد مكلفين بجباية الضرائب، على أساس سنوى بوجه عام. وسوف يجرى إستخدام ثلاثة أشكال. ففي التيمار، يؤدى المخول خدمات (إدارية وعسكرية)، في مقابل الضرائب التي يتولى جبايتها من المنطقة المخصصة له. وتتمثل مهمة الأمانة في جمع الضرائب على يد أمين يسلم جميع المبالغ المحصلة للخزانة، في مقابل راتب (علوفه). وفي ظل الإلتزام، يشترى الملتزم، مقابل مبلغ محدد ولمدة سنة واحدة، مقاطعة، ويتحمل مهمات إدارية وبحتفظ بالفائض الناتج في نهاية الأمر.

وسوف تعرف غالبية الولايات العربية هذه الأشكال المختلفة للإدارة الضريبية، إلا أنه، منذ أواخر القرن السابع عشر، سوف يصبح نظام الإلتزام هو الأعم إستخداماً. وكانت مزاياه واضحة: فهو يكفل الخزانة مبالغ محددة، دون أن يضطرها إلى إنشاء جهاز إدارى في الساحة، وهو يسمح بإعادة النظر بشكل دورى في شروط الإلتزام، وينشأ عيبه الرئيسي من هشاشة الإمتياز المنوح والتي تصرف الحائز عن الإضطلاع بجهود إنمائية طويلة الأجل. كما نلاحظ تدريجيا توطيداً للإلتزام على أساس الإبقاء على الإمتياز المنوح مادام حائزه يفي بواجباته تجاه الخزانة الإمبراطورية. وهذا التطور، الذي يهييء للإنتقال إلى وراثية الإمتيازات المنوحة، ينجح أولاً في مصر، ثم يجرى تعميمه في فلسطين وفي سوريا، إعتباراً من أواخر القرن السابع عشر، تحت شكل الملكانه.

وسوف يسمح استغلال الولايات بتوفير إمكانات إدارتها والدفاع عنها وبكفالة إعاشة وبقاء الفئة الحاكمة وباستخلاص فائض موجه إلى الحكومة المركزية. ونحن لا نعرف جيداً مدى أهمية المتحصلات التي كانت تجبى بهذا الشكل وبالإمكان

إجراء تقديرات حول المتحصلات التى كانت تجبى من السكان الريفيين، حيث أن الإنتاج الزراعى معروف بشكل إأحسن نسبياً من الإنتاج الحضرى وحيث أن نظام الإلتزامات الريفية أقل صعوبة على التحديد من نظام الضرائب الحضرية، المتباين إلى أقصى حد،

وحالة مصر هي الحالة التي كانت موضع الدراسات الأكثر حسماً، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن الإحتلال الفرنسي بين عامي ١٧٩٨ و ١٨٠١ قد زودنا بمعلومات جد محددة عن الإدارة المالية للبلاد تسمح لنا بأن نتوقع ما سوف تقوله لنا مراجعات أرشيفات العصر العثماني. ففي أواخر القرن الثامن عشر، دفع الفلاحون المصريون ٨٧ مليون بارة بصفة خراج (موجه إلى الخزانة) و ٤٩ مليون بارة بصفة كشوفيه (لحكام الاقاليم ورجالهم)، و ٤٧٢ مليون بارة بصفة فائش ويراني للملتزمين ووكلاءهم، أي مايصل مجموعه إلى نحو ٢١٤ مليون بارة. لكن رقم المتحصلات الضريبية الريفية في مصر ان يكتسب كل مغزاه إلا إذا عرفنا نسبته إلى دخل الفلاحين، وهو ما لا نعرفه. ولاشك أن التقديرات التي أجريت في ولايات أخرى تسمح بمعالجة لهذه المشكلة. ففي فلسطين، قرب أواسط القرن الثامن عشر، يبدو أن الفلاحين قد دفعوا ما بين سدس وربع دخلهم الإجمالي كضرائب. وبفضل بحوث أجريت بشأن جماعات سكانية ريفية مختلفة في تونس، يمكن تقدير وزن التحصيل الضريبي بنسبة ٢٠٪ أو ٢٥٪ من قيمة الإنتاج. وهذه يمكن تقدير لا يبدو أنها جد مرهقة كما ساد الإعتقاد، إلا أنه لابد من التمكن من توسيع مثل هذه الدراسات الإستقصائية قبل إصدار حكم بشأن هذه المسألة.

ومن هذه المتحصلات، كان جزء يذهب لإعاشة وإبقاء الفئة الحاكمة: ولا شك أنه كان كبيراً. وقد تبين لنا، بالنسبة لمصر، أن حصة الملتزمين ووكلائهم كانت تمثل نسبة ٦٧٪ من الضرائب المحصلة من الفلاحين، وأن حصة الحكام كانت تمثل نسبة ١٢ في المائة. وكان جزء منها يغطى النفقات التي تستوجبها الإدارة وحفظ النظام، وتكاليف الصالح العام: مثال ذلك، الإستثمارات المبذولة في مجال

البنية الأساسية الإقتصادية (الطرق، الجسود)، والتي لاشك أنها جد متواضعة، والتكاليف ذات الطابع الإجتماعي أو الديني، وهي أيضاً ليست جد مرتفعة، لأن الدور الأساسي، في هذا المجال، كانت تلعبه الأوقاف (أو الحبوس). وكان الفائض يوجه إلى الباب (العالي) على شكل خزينه، كانت ترسل كل سنة إلى اسطنبول، وفق إجراء كانت قواعده قد حددت منذ بداية الإحتلال العثماني. والحال أن التعليمات التي وجهها السلطان إلى محمد باشا (١٥٥٣ – ١٥٥٥) قد حددت بشكل خاص: «ليكن معلوماً لديك يا محمد باشا، وزيري المكلف بتأمين القاهرة وحماية مصر [...]، أن عليك أن ترسل كل عام، إلى عتباتنا السلطانية، مبلغ محمسمائة رجل من اوچاقاتنا لحراسة الخزينة المذكورة [...]. وسوف يجري إستخدام خمسمائة رجل من اوچاقاتنا لحراسة الخزينة المذكورة [...]. ولتتذكر أن عليك الإجتهاد في الحرص على أن يتم إرسالها في المواعيد المقررة» والحرص على أن يتم إرسالها في المواعيد المقررة» وكان عليه أن يكفل الخزينة كان أحد الإلتزامات المفروضة على جميع الولايات. وكان عليه أن يكفل الخزينة كان أحد الإلتزامات المفروضة على جميع الولايات. وكان عليه أن يكفل الخزينة كان أحد الإلتزامات المفروضة على جميع الولايات. وكان عليه أن يكفل الخزينة كان أحد الإلتزامات المفروضة على جميع الولايات. وكان عليه أن يكفل الخزينة كان أحد الإلتزامات المفروضة على جميع الولايات. وكان عليه أن يكفل

ولسنا في وضع يمكننا من تحديد كيفية تطور إسهام الولايات العربية في الميزانية العامة للإمبراطورية. ومن الواضح أنه يتباين تبعاً لمدى السلطة التي يحتفظ بها الباب العالى في الولايات المختلفة. ففي مصر، حدد الفائض بـ ١٦ مليون بارة في القرن السادس عشر. ثم زيد بعد ذلك إلى ٣٠ مليون بارة. وهذا المبلغ المحصل يبدو معتدلاً نسبياً إذا ما أخذنا في إعتبارنا الوزن العام للضغط الضريبي الذي تحملته مصر، والذي لا نعرف عنه غير جزء واحد (الضرائب المفروضة على العالم الريفي). ومن جهة أخرى، فإن دفع هذه الخزينة كان في أغلب الأحيان غير منتظم وغير كامل: ففي القرن الثامن عشر، بوجه خاص، سوف يجتهد الأمراء الذين يحكمون مصر في التنصل من إلتزاماتهم، جزئياً أو حتى بشكل كامل. وبين عامى ١٧٦٩ و ١٧٧٣، نجد أن على بك، الذي حكم مصر بشكل

مستقل من الناحية العملية، قد توقف عن إرسال أية أموال إلى اسطنبول. وبعده، سوف يبدى الأمراء السائدون تحفظات واضحة تجاه الوفاء بالتزاماتهم: فبين عامى ١٠٧٨ و ١٧٨٨، سوف يراكم مراد بك وإبراهيم بك متأخرات تزيد عن ١٠٣ مليون بارة، وهو تقصير سوف يدفع الحكومة العثمانية إلى إرسال حملة إلى مصر، في عام ١٧٨٨. وقد قرر قائد الحملة أن على مصر إرسال خزينة من ٣٥ مليون بارة. لكن هذا القرار لم يسفر عن شيء في الواقع: ففي عام ١٧٩٣، كان على مراد وإبراهيم، اللذين عادا إلى السلطة، أن يدفعا للباب (العالى) ٢٢٧ مليون بارة، لكن الأمراء، إعتباراً من ذلك التاريخ، سوف يتوقفون عن إرسال أموال إلى السطنول.

وتمثل مصر حالة متوسطة. وتقدم لنا فلسطين وتونس مثالين لحالتين متطرفتين. ففلسطين، جد القريبة من مركز الإمبراطورية، والخاضعة بشدة أيضاً للحكومة الإمبراطورية، سوف تواصل، حتى أواخر القرن الثامن عشر، الوفاء بإلتزاماتها بشكل منتظم نسبياً. ويصرف النظر عن الاستقلال الفعلى الذي كسبه أحمد باشا الجزار عن الباب (العالى)، فإنه قد أبدى، فيما يتعلق بدفع المبالغ التي كان عليه تسليمها على أساس سنوى، إلتزاماً معيناً، وعلى الرغم من أن أحمد باشا الجزار لم يفوت الفرص الى كانت تسنح له أحياناً لإختزال وزن إلتزاماته واتخير الوفاء بها في نهاية الأمر، فإنه قد اجتهد في الحفاظ على مظهر شرعية وأدب في علاقاته مع الخزانة العثمانية.

أما الحالة المختلفة عن ذلك تماماً فهى حالة تونس التى اكتسبت، منذ العقود الأولى للقرن السابع عشر، استقلالاً شبه كامل عن الباب (العالى). وفى أوائل القرن التالى، فى عهد حسين بن على، لم يعد الباى يرسل للباب (العالى) غير هدايا (هدية) ذات قيمة رمزية أساساً، ودون أى طابع دورى منتظم: والظروف التى كانت تبرر ارسال منتجات من منتجات البلد، أو إرسال سلع نفيسة ونادرة، كانت تتمثل عادة فى إعلان تنصيب الباى أو تنصيب سلطان جديد. وهكذا نجد

أن حسين بك قد قدم هدية، في عام ١٧٠٦، عندما التمس من الباب (العالى) الموافقة على تنصيبه والياً، أو في عام ١٧٢٥، عندما طلب منح لقب الباشا لعلى، ابن أخيه. أما الإلتزام المنتظم الوحيد الذي وفي به الباي تجاه الباب (العالى) فقد تمثل في دفع ضريبة، عن حيازة جزيرة چيربا، يعتبر حجمها من جهة أخرى جد متواضع (٥٥٠٠ قرشاً في السنة)، وذلك على ما يبدو لأن الجزيرة كانت تتبع طرابلس الغرب حتى أوائل القرن السابع عشر ولم يجر إلحاقها بايالة تونس إلاً فيما بعد.

وبالنظر إلى الإنفراط التدريجي للعلاقات بين الكثير من الولايات العربية والباب (العالى)، وبالنظر إلى تطورها في إتجاه استقلال أكيد بشكل مطرد، فإن إسهامها لم يكن من شأنه إلا أن يتضاط بشكل عام، وذلك إلى درجة أنه لم يعد يمثل غير مبلغ مختزل نسبياً في أواخر القرن الثامن عشر. وفي ذلك العهد، يفترض أن مصر قد أرسلت ١٢٠٠ كيس نقود (٢٠٠٠٠ قرش)، وأن طرابلس الغرب وصيدا قد أرسلت كل واحدة منهما ٢٧٥٠٠ قرش، وأن دمشق قد أرسلت المدرس (وهي خزينة سنوية تأخذ في الحسبان التزاماتها بالنسبة للحج)، وأن حلب قد أرسلت . ٢٧٥٠٠ قرش، وأن بغداد قد أرسلت ٢٧٥٠٠٠ قرش.

قوس التلاحم

كانت الإمبراطورية عاصة بقوى طاردة عن المركز سوف تدفع الكثير من الولايات إلى تأكيد استقلالها منذ القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، كما سوف نرى فيما بعد. إلا أنه كانت هناك أيضاً عوامل تلاحم يفسر فعلها تمكن هذا البنيان المترامى الأطراف من الصمود حتى فجر التاريخ المعاصر.

تضامن معنوس ودينس

لقد تمتعت الإمبراطورية والسلالة الحاكمة بهيبة تأسست عبر تجليات القوة العثمانية التي ميزت قرن الفتوحات، لكنها استمرت بعد ذلك إستناداً إلى قوى

معنوية ودينية قوية، في عهد حلت فيه محل النجاحات العسكرية التي ميزت البداية سلسلة فادحة من الهزائم والتراجعات الإقليمية شبه المتواصلة. ففي الإمبراطورية والسلالة الحاكمة، سوف يجد الرعايا في البداية قوة الإسلام الفاتحة، ثم، في لحظة التراجع، سوف يجدون فيهما الأمل في حماية من الأخطار الخارجية التي تتهددهم بشكل متزايد.

فبفضل الإمبراطورية، عرفت «دار الإسلام» ترسعاً لا سابق له في الغرب واحتوت شعوباً أبعد فأبعد: البلغار (بلغاريا)، الصرب (صربيا)، بلاد الأنكروس (المجر)؛ ومدناً تذكر الإشارة إليها بقائمة الإنتصارات المحرزة على الكافر: بلجراد، بودين (بودابست) بل وبيتش (ڤيينا) التي هاجمها سليمان مرتين، وتم الإستيلاء عليها في عام ٢٥١٩، ثم دمرت، بحسب كلام ياسين، كاتب الأخبار العراقي، «لأنها كانت جد نائية عن أراضي الإسلام»(١). وبفضل الإمبراطورية والسلالة الحاكمة سادت الشريعة، التي كان القضاة، المرسلون إلى جميع ولايات الإمبراطورية، مفسريها وحماتها المحترمين. وهذه القوة، الموضوعة في خدمة الدين، تبدو بمثابة ملاذ. فالخطر الأسباني هو الذي دفع الجزائريين إلى إلتماس العون من القرصان التركي عروج، سيد چيچللي وشرشل، في عام ١٥١٧. والعجز الذي يجد نفسه فيه خلفه، بما لديه من قوات محدودة، عن السيطرة على الجزائر وتأمين حمايتها من المسيحيين، هو الذي سوف يدفع خير الدين إلى إعلان الاذعان السيادة السلطان العثماني حتى يتسنى له الحصول منه على الحماية والعون.

وفى ظرف آخر، ليس أقل درامية بالنسبة للجماعة الإسلامية الغربية، سوف تجد الإمبراطورية الفرصة لأن تلعب بشكل مثير هذا الدور، دور المدافع عن الإسلام والمسلمين، وكان ذلك فى الأندلس، قبل وبعد الهزيمة النهائية للمسلمين الأسبان، فالأندلسيون «يسوف يسعون إلى كسب الدعم من جانب الباب العالى، القوة الإسلامية الكبرى آنذاك [...]. وسوف يتصل العثمانيون بهم ويحاولون بمختلف الأشكال تقديم النصائح لهم بل وتقديم العون لهم أحياناً، وهكذا فسوف

يجرى تكليف رسول عثمانى سرى بتنسيق الإتصالات والعمليات بين أسبانيا وافريقيا الشمالية واسطنبول»(١٠). وسوف تمنى هذه المصاولات بالفشل، إلا أنه عندما يضبطر المورسكيون المطروبون من أسبانيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، إلى الرحيل، فسوف يكون بوسعهم أن يجدوا ملاذاً في الولايات المغربية للإمبراطورية.

والنص البليغ الدلالة عن الذكريات التي خلفها تدخل الباب (العالي) هو ذلك النص الذي يرجع إلى عام ١٦٣٥، والذي يروى فيه محمد بن عبد الرافع، وهو انداسى مقيم في تونس، أن عدداً من المهاجرين الأنداسيين قد ذهبوا إلى بلجراد، واجتمعوا هناك مع مراد باشا، أحد وزراء السلطان أحمد الأول، وأطلعوه «على حالة الشقاء المريع الذي يواجهه إخوتنا الأندلسيون في فرنسا وغيرها من البلاد». والواقع أن عدة عشرات آلاف من المنفيين (تؤكد مصادر العصر انهم كانوا يتراوحون بين ٣٠٠٠٠ و ٤٠٠٠٠) كانوا قد اتجهوا إلى فرنسا واستقلوا السفن، في عام ١٦١٠، في آجد ومارسيليا، متجهين إلى تونس أساساً. ويستطرد عبد الرافع، الذي يرجع الحدث إلى عام ١٠١٣ (١٦٠٤ - ١٦٠٥): أن الوزير «قد كتب إلى ملك فرنسا [...]، بناءً على تكليف من السلطان [...]، طالباً إليه السماح بخروج جميع مسلمي الأندلس الموجودين في بلاده، بوصفهم رعايا لآل عثمان [...] ونقلهم عن طريق البحر إلى البلاد الإسلامية، على سفن تخصه، وتزويدهم بما يحتاجون إليه». وسوف يمتثل ملك فرنسا لهذا الطلب. والحال أنه عندما تم إبلاغ ملك أسبانيا «فيليب الثالث الملعون» بهذا القرار «استولى عليه الفزع والرعب»، وقرر طرد جميع المسلمين من المملكة والذين كان إصرارهم على التمسك بإسلامهم واضحاً «وضوح إصرارهم على طلب العون من السلطان العثماني الإنتصار علينا». ويتسامل عبد الرافع في الختام: ما هو الدليل الأكثر وضوحاً على تمسكهم بدينهم من واقع قبولهم «أن يقتلوا حرقاً بسبب تمسكهم بالدين الحق وطلبهم العون من الملك المسلم، سمو السلطان أحمد، من آل عثمان» والحال أن

الحماية من جانب الإمبراطورية سوف تسمح للجزء الأكبر من الثمانين الف أندلسى الذين سوف يغادرون أسبانيا في عام ١٦٠٩ بالأستيطان في الجزائر، وخاصة في تونس، التي سوف يلجأ إليها ما بين ٤٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ مهاجر والتي سوف تسهل سلطاتها لهم الإقامة في مراكز حضرية وأقاليم ريفية. ويشهد نص عبد الرافع، المحرر بعد نحو خمس وعشرين سنة من هذه الإقامة، على قوة الإنطباع الذي احتفظ به الأندلسيون عن فعالية الحماية التي وفرتها الحكومة العثمانية.

ومما له دلالته أيضاً التقريظ الذي حرره الشيخ مرعى، وهو مؤرخ مصرى معروف، مات في عام ١٦٢٤، للثناء على فضائل السلالة الحاكمة العثمانية، في الثنين وعشرين باباً، يسهب كل باب منها في الحديث عن ماثر السلاطين العين: نبل المحتد، العزة والجلالة، الأمن والنظام المكفولين في ربوع الإمبراطورية (خاصة بالنسبة للحج، المحمى من غارات البدو)، الإنتصارات المحرزة على المسيحيين، ونمو الإمبراطورية، والاحترام الذي يبدى للعلماء وللأشراف، وتطبيق الشريعة، والاهتمام بالأماكن المقدسة. ويختتم المادح تقريظه بأن السلاطين العثمانيين يتمتعون بالشعبية بين صفوف رعاياهم الذين يتحدثون عنم بإحترام ولايكفون عن الدعاء لهم بأن ينصرهم الله، وبالرغم من بعض المبالغات، فإن هذا النص (الذي سوف يكتسب شهرة معينة بسبب ترجمته إلى التركية) إنما يشهد على مشاعر الولاء السلالة الحاكمة بين صفوف علماء الولايات العربية(١١).

ويتميز الإنتماء إلى الإمبراطورية، في الولايات الأكثر استقلالاً، بمظاهر الاحترام وعلامات التبعية التي سوف تبقى حتى زمن كانت العلاقات فيه مع الباب (العالى) جد منفرطة. فالتداول اليومي للنقود التي تحمل اسم السلطان الحاكم، وذكر اسم السلطان كل يوم جمعة، في الخطبة، يذكران الرعايا بهذه التبعية وبهذا الإنتماء إلى الكيان الإسلامي الكبير الذي تمثله الإمبراطورية. والحكام الأكثر

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

إستقلالاً ان يتحرروا من ذلك بسهولة. وعندما يقرر على بك، وهو شبه ملك لمصر، اظهار اسمه على النقود المسكوكة في القاهرة، في عام ١٧٦٩، فإنه سوف يواصل مع ذلك إظهار طغراء السلطان الحاكم، مصطفى خان الثالث، على الوجه الآخر العملة. وعندما يدعو، في ديسمبر ١٧٦٩، شيخ جد متحمس للسلطان ولعلى بك، اثناء خطبة الجمعة، في وجود الأمير، سوف يتصنع على الغضب: «من أمرك بالدعاء باسمى على المنبر، أقيل لك أني سلطان؟»، ويرد الشيخ: «نعم أنت سلطان وأنا أدعو لك». والحال أن الأمير الذي أمر بضربه، مراعاة للمظاهر، قد أظهر أنه، على الرغم من جبروته، مضطر إلى أن يأخد في الحسبان رسوخ الصلات المعنوية في الحسبان رسوخ الصلات المعنوية ألى الصلات المعنوية التي كانت ماتزال تربط مصر بالباب في العالى) والقيمة التي لاشك أن السكان قد واصلوا إضفاءها على تلك الصلات (العالى) والقيمة التي لاشك أن السكان قد واصلوا إضفاءها على تلك الصلات (١

وفى تونس الحسينية، بعد قرن ونصف قرن من تولية حسين بن على، أعان الباى محمد توليه حكم الولاية للسلطان، فى عام ١٨٥٥، فى عبارات تتميز بالخضوع الكامل: «التحيات لأمير المؤمنين ورحمة رب العالمين يبتهل بها عبد احساناته، المجتهد الذى شب على خدمته، محمد [...]. لقد شب عبدكم فى ظل امبراطوريتكم [...] ونحن نعلق أمالنا على رضاء جالالتكم». وهذا إعالان بروتوكولى، دون شك. لكن الباى محمد هذا نفسه لن يجرؤ على ذكر اسمه على النقود التى سوف يسكها فى عام ١٨٥٥ إلا بشكل ملتو: «فى عهد محمد» مصحوباً على ظهر العملة بالإشارة إلى مكان السك (تونس) والتاريخ، فى حين أن أسم السلطان سوف يحتل كل وجه العملة: «السلطان الغازى عبد المجيد خان».

ويت مثل أحد مظاهر التضامن الذى يوحد الولايات بالإمبراطورية في مشاركتها في الحروب والحملات العسكرية الكبرى التى يخوضها السلطان ضد أعداء الإمبراطورية، الأباطرة في الغرب، والروس في الشمال، والفرس في الشرق. وكان إرسال وحدات من العسكريين للإنضمام إلى الجيوش الإمبراطورية إلتزاماً لم يكن بوسع الولايات التملص منه عندما كانت خاضعة لسلطة الباب (العالى) وسوف يظل مفروضاً عليها حتى عندما سوف يتسنى لها الحصول على قدر أكبر

من الأستقلال. وسوف نكتفى بتقديم بعض الأمثلة على ذلك فيما يتعلق بمصر، فى أواخر القرن السابع عشر. ففى عام ١٦٦٦، يعد الصدر الأعظم محمد كوپرولو حملة ضد كانديا. وهو يأمر الباشا بإرسال ٢٠٠٠ جندى. وتشارك الوحدة فى الحصار الذى ينتهى، فى عام ١٦٦٩، بفتح كريت. وخلال الحرب الطويلة التى واصلها الأتراك ضد الأباطرة، من عام ١٦٨٨ إلى عام ١٦٩٩، أمر السلطان الباشا، فى عدة مناسبات، بأن يرسل إليه تعزيزات: وقد وجه الوالى ٢٠٠٠ رجل إلى أندرينوبل فى عام ١٦٨٨؛ وفى عام ١٨٨٨ وجه إلى اسطنبول ٢٠٠٠ رجل؛ وفى عام ١٦٩٥، وجه إلى سالونيك ٢٠٠٠ رجل وفي عام ١٦٩٥، وجه إلى رودس؛ وفى عام ١٦٩٦، وجه إلى سالونيك. والحال أن الكونت مارسيجلى، الذى كان على مشارف بلجراد مع الصدر الأعظم كوپرولو، سوف يشهد وصول «الفى إنكشارى من مصر قاموا بالأستعراض المسمى بد «آلوى»»، الذى كان الإنكشارية يقومون به «عند وصولهم بالأستعراض المسمى بد «آلوى»»، الذى كان الإنكشارية يقومون به «عند وصولهم الأول مرة إلى معسكر التجمم» (۱۲).

وسوف تسهم جميع الولايات العربية بالشكل نفسه في الحملات الإمبراطورية حتى القرن الثامن عشر. أمًّا أنَّ هذه المساعدة كان يُنظَرُ إليها على أنها علامة من علامات التضامن مع السلطان الذي يدافع عن دار الإسلام كلها، بأكثر مما كان ينظر إليها على أنها إلتزام لم يعد السلطان يملك إمكانات المطالبة بالوفاء به، فإن ذلك هو ما يتجلى بوضوح في مبادرات تالية، صادرة عن ولايات جد مستقلة، تجاه الباب (العالى). ففي مستهل القرن التاسع عشر، سوف يرسل الجزائريون والتونسيون سفناً للإنضمام إلى الأسطول العثماني في الحرب ضد اليونانيين، والتونسيون سفناً للإنضمام إلى الأسطول العثماني في الحرب ضد اليونانيين، وفي نوقمبر ١٨٧٧، سوف تشترك وحداتهم في معركة ناقارين، حيث سوف يتم تدمير الفرقة التونسية برمتها، باستثناء سفينة شراعية وسفينة سريعة. وفي عام ١٨٥٧ أيضاً، سوف يرسل التونسيون لمساعدة السلطان ٢٠٠٠ رجل، سوف يشاركون في عمليات حرب القرم، وبصرف النظر عن ضعف الإمبراطورية وعن

تراخى الصلات منذ ذلك الحين بين الايالة والباب (العالى)، فإن تقديم العون إلى السلطان قد ظل واجبا يستتبع تلاحماً شعبياً معيناً.

والحال أن واجب التضامن هذا بين الولايات العربية والسلالة الحاكمة التي تخوض المعركة الهجومية، ثم الدفاعية، ضد القوى المسيحية إنما يعبر عن نفسه في الإحتفاء بالنجاحات العسكرية الكبرى وبالأحداث السعيدة التي تحدث للأسرة الإمبراطورية واشخص السلطان، على شكل احتفالات يتمثل العنصر الرئيسي فيها في اقامة الزينات وإنارة المدن ليوم أو لعدة أيام. وفي القاهرة، كانت هذه العادة تسمى بالزينة التي تعتبر جد قديمة في مصر: ويتحدث المؤرخان المقريزي (أواخر القرن الرابع عشر - القرن الخامس عشر) وابن اياس (القرن الخامس عشر - القرن السادس عشر) عن هذا النوع من الاحتفالات الذي يتمثل في تزيين المدينة وإنارتها احتفالاً بمختلف الأحداث الرسمية السعيدة (عودة أو شفاء سلطان مملوكي، ختان ابن سلطان أو أبن أحد كبار الوجهاء). وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت الأحداث التي تؤدي إلى الزينة تتمثل في الإنتصارات التي تحرزها الجيوش العثمانية وصعود سلطان جديد إلى العرش ومولد ابن لسلطان حاكم، وبشكل أقل تواتراً، عودة الباشا من حملة ظافرة، وشفاء الباشا، وختان ابن أحد الباشاوات. ومن الواضع أن تواتر هذه الاحتفالات قد تميز بميل إلى التضائل مع تضائل الأحداث السعيدة (خاصة الأحداث العسكرية) التي كانت تبررها: فقد اقيمت ست زينات بين عامى ١٦٠٠ و ١٦٤٩ وخمس عشرة زينة بين عامى ١٦٥٠ و ١٦٩٩ وخمس زينات فقط في نصف القرن الثامن عشر ثم زينتان فقط في نصف القرن التاسع عشر.

وكانت الزينات تقام بأمر من باشا القاهرة، إثر رسالة قادمة من اسطنبول غالباً: وكان المنادون يعلنون أنه قد صدر قرار بإقامة احتفال عام. وعلى مدار الزينة التي كنت مدتها متغيرة – ثلاثة أيام في العادة، وإن كانت تدوم أحياناً أكثر من ذلك بكثير (في عام ١٧٠٦، دامت الإحتفالات بمولد ابن للسلطان عشرة

أيام)—، كانت البيوت تزين بالمصابيح، وكانت الشوارع تضاء بالشمعدانات الكبيرة وبالثريات، خاصة في الأسواق الكبيرة التي كانت حوانيتها تزين بالمفروشات الثمينة وبالشموع. ومن الواضح أن هذه الإحتفالات لم تكن عفوية إلا بشكل جزئي. ويتبين ذلك من معاتبات التجار الذين يشتكون من ثقل عبء التكاليف المترتبة عليها، في حالة الأزمة، أو يشتكون من التكرار جد المتقارب إلى حد ما للزينات (كما في عام ١٦٩٦، حيث اقيمت ثلاث زينات). أما زينة عام ١٦٦٠، التي تزامنت مع إنتشار الطاعون، فقد بدت شديدة الوطأة بالنسبة لتجار التجزئة «حيث كلفتهم الكثير من المال وأوقفت أعمالهم»، فيما يذكر أحد كتاب الأخبار. كما أن السلطات سوف تتخذ أحياناً قراراً بتخفيف أعبائها، لكن من المؤكد أن هذه الإحتفالات كانت تتيح الفرصة أمام السكان للإعراب عن ولاء صادق للسلالة الحاكمة، وقد سمحت، من جهة أخرى، بتأكيد وحدة هذه الإمبراطورية الشاسعة، التي تشترك كل ولاياتها في احتفال واحد بالقوة العثمانية.

كما تبين الروايات التى وصلت إلينا عن بعض هذه الإحتفالات أنها لم تكن تقام لمجرد تنفيذ أمر، وأن المشاعر الدينية (تمجيد دور السلطان ودور السلالة الحاكمة في الإعلاء من شأن الإسلام) وكذلك المشاعر «المدنية» (تأكيد تضامن فعلى مع الدولة العثمانية التى تحارب جيرشها على الحدود) كانت تتجلى سواء بسواء في هذه الاحتفالات. وفي اليوميات الخاصة التي سجل فيها الشيخ اسماعيل المحاسني الأحداث اليومية وأفكاره الشخصية، نجد أن الحملة العسكرية الكبرى التي أدت إلى فتح كريت (في عام ١٦٦٩) يشار إليها عدة مرات، بمناسبة الاحتفالات الكبرى التي تجلى فيها حماس صادق. فبعد الدعاء بالنصر لجيوش الاحتفالات الكبرى التي تجلى فيها حماس صادق. فبعد الدعاء بالنصر لجيوش السلطان في مسجد الأمويين، في أيام الأثنين والخميس، في مايو ١٦٦٧، جرت في أواخر ديسمبر ١٦٦٧، صلاة جماعية حاشدة: «إن جميع سكان دمشق، باستثناء أقلية صغيرة، قد خرجوا من بيوتهم بناء على أمر واليها [...] وقاضيها إ...] للذهاب إلى الصالحية (إحدى ضواحي دمشق)، إلى مسجد [...] السلطان

سليم [...]. وعند أذان صلاة الفجر، كان الوزير والقاضى [...] وكذلك غالبية علماء المدينة والسكان حاضرين في المسجد [...]. وقد توجهوا إلى الله بالدعاء لصاحب السمو، مولانا محمد، ولوزيره أحمد باشا، الذي حاصر قلعة كريت، المسماة بقلعة كانديا. كما توجهوا إلى الله بالدعاء لأولئك الذين كانوا معه وللجنود المسلمين حتى يفوزوا بالنصر وبالفتح المبين. ثم [...] خرج جميع الناس إلى سفح جبل قيسون وتضرعوا إلى الله [...]. وكان ذلك حدثاً مهيباً ويوماً لم يشهد الماضى مثيلاً له [...]. وأظن أن الذين لم يخرجوا من سكان دمشق إلى الجبل لايزيدون عن مائة [...] بينهم عدد من المعوقين والخبازين. وبالرغم من ذلك، فقد سمعت قول أغلبهم أنهم قد توجهوا إلى الله بالدعاء هم أيضاً حيث كانوا طلباً للنصر والفتح». وقد تكررت هذه الطقوس في ٢ يناير ١٦٦٨، في مسجد الأمويين، ثم في ٦ أغسطس ١٦٦٨ في مسجد المُصلِّيّ، في ضاحية جنوب دمشق: ويذكر الشيخ أنه، علاوة على أصحاب السلطة والعلماء كانت «غالبية السكان» حاضرة، «وكذلك الأساتذة وتلامذتهم»، وتشير هذه الملاحظة الأخيرة بشكل واضح إلى الطابع المدنى للتظاهرة. وفي مناسبة أخرى، إثر إعلان الإستيلاء على قلعة قابنيسنا، في المجر، والذي يؤدي إلى ثلاثة أيام وثلاث ليال من الاحتفالات في دمشق (٣ أكتوبر ١٦٧٢)، تظهر في السماء علامة ليس من شانها غير إلهاب الحماس الديني لدى الرعايا، إذ يذكر الشيخ أنه: «في ذلك اليوم، ساعة العصر، حدث رعد شديد وهطل مطر غزير لم يسبق له نظير قط. وقد دام ذلك نحو ساعة $[\ldots]$. ولله العلى القدير في ذلك حكمة $s^{(12)}$.

والحال أن التراجع التدريجي للإمبراطورية سوف يؤدى بطبيعة الحال إلى أن تكون هذه الإحتفالات بالنجاحات العسكرية نادرة. إلا أن من المناسب بادىء ذى بدء أن نلاحظ أن الولايات العربية لم تتأثر على نحو مباشر بالأحداث الكارثية التي وقعت في أقاليم نائية، في أراضي «لم تكن مسلمة حقاً، رغم فتحها»، في أوروبا يصعب تخيلها وتحديد موقعها، في اراض شاسعة لا هي من بلاد الإسلام

ولا هي من بلاد الكفار، بل هي ساحة لحرب دائمة، وبوجه خاص، غير

ولا هي من بلاد الكفار، بل هي ساحة لحرب دائمة، وبوجه خاص، غير حاسمة»(١٠). فالولايات العربية تشعر بأنها «محمية بالقوة العسكرية للإمبراطورية العثمانية، السد المنيع دائماً حتى وإن كان قد أخذ في الإنحطاط». وسوف يكون بوسعها، حتى أواخر القرن الثامن عشر، أن تحيا في أمن تام فيما يتعلق بالأخطار الخارجية المحتملة، مؤمنة بأن حضارتها «أرقى بكثير وإلى الأبد من جميع الحضارات الأخرى»(٢١). ومن جهة أخرى، فإنه عندما تؤدى الملمات إلى التأثير بشكل مباشر على هذه الولايات (كانت أولى هذه الملمات خلال الحملة على مصر، في عام ١٧٩٨)، سوف يرد السكان عادة بالتماس عون القوة العثمانية الخصول منها على الحماية الوحيدة التي يمكنهم الأمل في الحصول عليها من الخارج. وبلك كانت حالة مصر، بين عامي ١٧٩٨ و ١٨٠١، فهناك سوف يرد التي حاول الفرنسيون خوضها، وهناك سوف تكون تجليات الولاء «العثماني» التي حاول الفرنسيون خوضها، وهناك سوف تكون تجليات الولاء «العثماني» واضحة، ويظهر رد الفعل نفسه في الجزائر، خلال حملة ١٨٣٠، وبشكل أكثر وضوحاً في قسنطينة، خلال السنوات التي سوف تسبق فتحها (١٨٣٧).

وبشكل جد متأخر، ومن ثم أبلغ دلالة في تونس النائية، في عام ١٨٦٤، أثناء ثورة بن غذاهم، نجد أن السكان، الذين كانوا يخشون من تدخل مسيحى، سوف يعقدون الأمل على وجود اسطول تركى في لاجوليت: ويلاحظ الوكيل القنصلي الفرنسي: «في صفاقس، كما في جميع مدن الساحل، بما في ذلك القيروان، يدور حديث عن قرب وصول باشا جديد مع قوات عثمانية إلى تونس. ويقال أن هذه القوات سوف تغزو بعد ذلك الجزائر». ويشير قنصل فرنسا في مدينة تونس في ذعر إلى «تلك الحمية الدينية، ذلك الحماس للسلطان». فبالرغم من إنحدارهما والضعف الذي اصابهما، فإن الإمبراطورية والسلطان يظلان، في بلد مستقل من الناحية العملية منذ قرن ونصف القرن، الملاذ الأخير.

الصلات الاقتصادية الداخلية.

لقد أدى الفتح العثمانى إلى دمج البلدان العربية في كل موحد جد شاسع يحده المغرب الأقصى وإيران وبرارى روسيا الجنوبية والحبشة، وهذا الكل الموحد يمثل إمبراطورية تعتبر، من حيث إتساعها (٢٥٠٠٠٠ كم كم في لحظة أقصى توسع لها) ومن حيث وجودها على ثلاثة أرباع محيط البحر المتوسط، كيانا سياسياً لم يعرف الغرب نظيراً له منذ نهاية الإمبراطورية الرومانية. ووفقاً لتعبير ج. سوقاچيه، فإن «كل رعية من رعايا السلطان [كان بوسعه] منذ ذلك الحين الانتقال من الدانوب إلى المحيط الهندى ومن فارس إلى المغرب دون أن يكف عن أن يكون خاضعاً لقوانين واحدة ولتنظيم إدارى واحد، ودون أن يكف عن التحدث بلغة واحدة وإستخدام عملة واحدة، وهو ظرف مؤات لحركة تبادل داخلية كبرى». والحال أن إتساع الإمبراطورية نفسه سوف يخلق سوقاً داخلية واسعة سيجرى والحال أن إتساع الإمبراطورية نفسه سوف يخلق سوقاً داخلية واسعة سيجرى والحال أن المبروطورية نفسه سوف ينطق سوقاً داخلية واسعة سيجرى والحال أن المبروطورية نفسه سوف ينطق سوقاً داخلية واسعة سيجرى والحال أن المبروطورية نفسه سوف ينطق سوقاً داخلية والسعة التي تمر بها: البن فيها تبادل منتجات جد متنوعة من أقاليم مختلفة والسلع التي تمر بها: البن والمنوجات القادمة من وسط أفريقيا، والتي تمر بمدن المغرب وبالقاهرة؛ والمنتجات الصنوعة في مصر وفي سوريا؛ والمنتجات الصوفية والجلاية والزيوت المنوعة في المغرب؛ وأخشاب الأناضول؛ وتبلغ ساولونيك؛ إلغ.

وفى هذا النشاط التجارى، فإن التيارات الداخلية، التى حركها إتساع سوق الإنتاج والأستهلاك الممثلة فى الإمبراطورية، كانت أكثر أهمية من التيارات الخارجية. والحال أن حالة مصر، التى كان بورها فى التجارة الكبيرة ملحوظاً، بسبب موقعها عند نقطة إلتقاء ثلاث قارات، تعتبر حالة هامة بشكل خاص: ففى أواخر القرن الثامن عشر، كانت التجارة الشرقية تمثل نسبة ٣٦٪ من تجارة مصر الخارجية، وكانت تجارتها مع مختلف ولايات الإمبراطورية المطلة على البحر المتوسط، تمثل نسبة ٥٠٪، بينما كانت تجارتها مع أوروبا لا تمثل إلاً نسبة ١٤٪

فقط، ومن ثم فإن التجارة «الخارجية» فعلاً مع أوروبا لم تكن تتميز إلاً بطابع هامشى بالقياس إلى التجارة التى تتم مع الأقاليم الأخرى للإمبراطورية. والواقع أن الدراسة التى اضطلع بهاد. پانزاك حول تسيير سفن شحن فرنسية من الإسكندرية إنما تقود إلى نتائج مماثلة: فمن بين ١٩٨٤ عقد تأجير سفن شحن عقدها القباطنة الفرنسيون فى الإسكندرية بين عامى ١٩٧٤ و ١٧٦٧، كانت ٥٨٥ منها (٢,٣٤٪ من الإجمالي) خاصة بتأجير سفن التوجه إلى الأناضول، وكانت ١٠٩ منها خاصة بتأجير سفن التوجه إلى الأناضول، وكانت خاصة بتأجير سفن التوجه إلى السطنبول (٢,٢١٪)، وكانت ٢١ منها خاصة بتأجير سفن التوجه إلى اليونان (٢,٥٪) وكانت ٢٠٠ منها خاصة بتأجير سفن التوجه إلى اليونان (٢,٥٪) وكانت ٢٠ منها خاصة بتأجير سفن التوجه إلى اليونان (٢,٤٪) وكانت ٢٠ لاغير منها خاصة بتأجير سفن التوجه إلى أوروبا (٥,٠٪). وقد حدث الشيء نفسه في الأقاليم العربية الأخرى من الإمبراطورية: إن ما بين ٧٠ و ٨٠ سفينة فرنسية كانت تكفل الإتصالات البحرية بين تونس وشرقي البحر المتوسط، لحساب الترنسيين.

وهذا النشاط التجارى في عالم لم يكن الأوروبيون قد رصدوا فيه بعد المنفذ الذي سوف بنفتح منذ الشطر الثاني للقرن الثامن عشر، وخاصة في القرن التاسع عشر، إنما يفسر حيوية المنتجات الحرفية التي تجد منافذ تصريف لها في الأقاليم الأخرى من الإمبراطورية والتي لم تكن المنافسة الغربية قد أثرت عليها بعد بشكل محسوس، وسوف يتيح لنا عدد من الأمثلة تكوين فكرة عن أهمية هذه المنتجات، التي لا نستطيع تقديرها إلا من زواية تداولها، حيث لم يتوافر أي رقم عن الأنتاج بشكل عام قبل القرن التاسع عشر.

لقد كان الانتاج الحرفي المغربي يقدم بشكل تقليدي منتجات من الصوف وأرواباً وأحزمة وشالات: ويستفاد من كتاب وصف مصر أن هذه المنتجات المختلفة كانت تمثل من حيث مبالغها ١٩ مليون بارة بالنسبة للتجارة البحرية وحدها الموجهة إلى مصر، وذلك من إجمالي ٢٩,٩ مليون بارة. ويتمثل منتج تقليدي آخر

من منتجات المغرب، وخاصة تونس، في الشيشيا (غطاء اسطواني أحمر الرأس)، الذي يصل انتاجه – الذي نشطه الاندلسيون في القرن السابع عشر – إلى أوجه في القرن الثامن عشر: ففي ذلك العصر، أنتج ١٥٠٠٠ حرفياً، يعملون لحساب ٣٠٠ من الأسطوات الشواشية ١٠٠٠٠ دستة من الطواقي. وكان هذا الإنتاج مادة تجارة تصدير جد نشيطة في مجمل الإمبراطورية. ومن إجمالي ٢٠٧٠٠ قرشاً حصلت عليها إلتزامات التجارة الخارجية التونسية، في ١٧٤٢ – ١٧٤٢، نجد أن لزمة (إلتزام) الشيشيا قد مثلت ٢٠٠٠٠ قرشاً، أي أكثر من الثلث. وقد حصلت مصر في مقابل ٤٥٠٤ مليون بارة على طاقيات (أكثر من ٢٠٠٠ دستة)، خاصة من تونس؛ كما كون التونسيون شركة في اسطنبول حيث تحكموا في هذه التجارة (١٧).

الأنوال و ١٠٠ مصبغة، وكانت تنتج هناك مجموعة جد متنوعة من المنسوجات: فالواقع أن وثيقة ترجع إلى عام ١٧٦٢، تتعلق بأحوال إنتاج المنسوجات في حلب، تذكر ما لا يقل عن ثلاثة وأربعين نوعاً من مختلف المنسوجات المصنوعة في تلك المدينة.

أمًّا تجارة الترانزيت التي انكبت عليها مراكز كبرى مختلفة في العالم العربي فقد سمحت بانتشار منتجات قادمة من أقاليم واقعة على أطراف الإمبراطورية في منطقة البحر المتوسط، وعبر مدن كتونس والقاهرة، كانت منتجات وسط أفريقيا تصل إلى أسواق الإستهلاك في الإمبراطورية وفي أوروبا. وقد قامت مصر بتجارة جد نشيطة مع السودان الذي استوردت منه ما بين ٥٠٠٠ و ٢٠٠٠ عبد من دارفور، كما استوردت منه العاج والصمغ، وكان كبار التجار المصريين يستوردون كل سنة نحو ١٠٠٠٠ قنطاراً من البن من اليمن (أي نحو نصف ما كان ذلك البلد يصدره من البن)، بمبلغ وصل إلى ٥٥٠ مليون بارة في عام ١٨٧٧، وهو ما يساوي نحو ثاث مبالغ واردات مصر (٤٣٨ مليون بارة). وقد أدى هذا الإستيراد إلى تغذية تجارة إعادة تصدير هامة إلى الاقاليم الأخرى للإمبراطورية: فقد كان يتم كل سنة أرسال ٥٠٠٠ قنطاراً من البن إلى تركيا أوروبا وآسيا الصغرى، كانت اسطنبول وحدها تستأثر باستهلاك ٢٠٠٠ قنطاراً منها.

والحال أن هذه الحركة التجارية النشيطة، التى تجد أصلها في سوق الأنتاج والإستهلاك الواسعة الممثلة في الإمبراطورية، هي التي تفسر نمو المدن العربية الكبرى، التي كان الكثير منها يقع على النقاط المحورية للتجارة الدولية الكبيرة، على نقاط الإتصال مع أوروبا وآسيا وأفريقيا (الموصل، حلب، القاهرة)، أو على نقطة الإتصال بين البحر المتوسط والأجزاء الداخلية من أفريقيا (تونس). ولا شك أن نفوذ التجارة الأوروبية لم يلعب في هذا النمو الحضرى غير دور هامشي، مثلما كانت أهمية هذه التجارة بالنسبة للولايات العربية هامشية. وسوف تشهد القاهرة

وحلب ودمشق نمواً لمساحاتها العمرانية، ولسكانها على ما يبدو، بنسبة ٥٠٪، في حين أن جهازها التجارى سوف يشهد نمواً جد مثير أيضاً يمكن قياسه أحياناً: ففي القاهرة، نجد أن عدد إستراحات قوافل التجار التي فهرسها المؤرخ المقريزي، في أوائل القرن الخامس عشر، كان ٥٧ استراحة؛ أما المدينة (القاهرة) التي يتحدث عنها كتاب وصف مصر، فقد كانت تضم في أواخر القرن الثامن عشر ١٣٦٠ استراحة. وفي القاهرة أيضاً، نجد أن هذه الكثافة للصلات الداخلية تعبر عن نفسها من خلال وجود جاليات هامة وافدة من ولايات أخرى (١٠٠٠٠ تركي، ما بين ١٥٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ من المغاربة والسوريين المسلمين، ٥٠٠٠ سورى مسيري مسيري المسلمين، ٥٠٠٠ و وجود هذا العالم العثماني.

دور الحج

لعب الحج دوراً هاماً بشكل خاص كقوة من قوى التلاحم الداخلى وكعامل من عوامل التقارب فيما بين أقاليم العالم العربى المختلفة. وكان الحج الإسلامى يؤدى دوماً هذه الوظيفة المزدوجة، إلا أنه أخذ يؤديها بشكل كامل في إطار الإمبراطورية العثمانية، النظام السياسى الواحد الذى يشمل مجمل البلدان العربية ويسيطر على الأماكن المقدسة، حتى وإن كانت مكة والمدينة تتمتعان بقدر معين من الإستقلال، وقد أدت السهولة النسبية للحركة داخل الإمبراطورية إلى تسهيل نمو ملحوظ للحج، ومن جهة أخرى، فإن السلاطين العثمانيين أن يغيب عن بالهم استغلال هذه الظروف الملائمة في مأرب دينية وسياسية أيضاً: فالحج يسمح العثمانيين بأن يأكدوا، كل سنة، دورهم باعتبارهم القوة الإسلامية الرئيسية وسلطتهم على الأماكن المقدسة. ومن ثم فإن السلاطين العثمانيين، سادة الحجان، وهو ما يبرر حملهم للقب «خدم الحرمين الشريفين»، سوف يبدون حرصهم الدائم على ضمان حسن سير موسم الحج،

وسوف تهتم السلطات العثمانية بتنظيم الحج بشكل يسهل على المؤمنين القيام به. فعلى المستوى المادي، سوف يقومون بتحسين شبكة الحصون التي تحمي طريق القوافل، المتحركة من القاهرة ومن دمشق بشكل خاص، وسوف يهيئون النقاط التي لا غنى عنها للتزود بالمياه. كما أنهم سوف يقيمون تنظيماً يسمح بتأمين مسار حسن لرحلة الحجاج الطويلة، وقد وضعت قافلة مصر تحت قيادة أمير الحج، وهو واحد من أكبر الوجهاء المماليك في البلاد، كما خصص جانب هام من ميزانية الولاية لتمويل القافلة: فنحو أواخر القرن الثامن عشر، جرى إنفاق نحق ١٢٥٠٠٠٠ بارة بصفة تكاليف انتقال وإعاشة لألف جندى مكلفين بحراسة القافلة، ويصفة تكاليف متنوعة وإعانات مالية للبدو، سعياً إلى كسب مساعدتهم (توفير الجمال)، وكسب ودهم أيضاً. وفي دمشق، كانت مسئولية قيادة القافلة السورية تعتبر جد هامة بحيث أنه، اعتباراً من عام ١٧٠٨، سوف يجرى تكليف والى دمشق نفسه بمهمة قيادتها، حيث كانت الآلية المعقدة لتنظيم الحج تستغرق ما لا يقل عن ثلاثة أشهر، كان الوالي يتغيب خلالها عن منصبه. وفي هذه الحالة أيضاً، فإن تمويل القافلة كان محل تنظيم مفصل: فقد كان يجرى تقديم ٣٨٢٠٠٠ قرش من موارد الميزانية وكان المبلغ الباقي (١٣٥٠٠٠ قرشاً) يقدم عن طريق الدورة، أي من خلال الجولة السنوية في السناجق الجنوبية للولاية، والتي كان يتم خلالها تحصيل المبالغ الضرورية.

ويفضل هذه الجهود، سوف يتسنى للقوافل التحرك، بأمن نسبى، نحو غاية رحلة كانت تستغرق في الغالب، بشكل إجمالي، أكثر من سنة، بالنظر إلى طول المسافات، ولم تكن خالية من المتاعب الشديدة والأخطار الجسيمة أحياناً. وأياً كان الأمر، فقد كانت القوافل تحشد أعداداً جد مرتفعة من الحجاج: مابين ٢٠٠٠٠ و المحاج، بحسب الأعوام، لدى التحرك من دمشق، حيث كان يتجمع الحجاج

القادمون من أوروبا ومن الأناضول وشرقى البحر المتوسط، و ٣٠٠٠٠ أو ٤٠٠٠٠، لدى التحرك من القاهرة (الحجاج القادمون من المغرب ومن أفريقيا). وتضاف إلى هاتين القافلتين قافلة العراق. وكانت جميع أقاليم العالم العربي ممثلة في الحج الذي يسمح للحجاج باجتياز بلدان عديدة والتوقف مراراً، لمدد طويلة أحياناً، على الطريق إلى الأماكن المقدسة: ففي القاهرة، على سبيل المثال، كان الحجاج يحجون إلى الأماكن المقدسة الرئيسية، ويزورون الشيوخ المعروفين ويتابعون دروساً في الأزهر وفي المدارس الكبرى، والحال أن الحج قد لعب دور مؤتمر إسلامي وساهم بقوة في الوحدة المعنوية للعالم العربي تحت وصاية الإمبراطورية،

والواقع أن الإتصالات التي سمح بها بين الحجاج أو مع المراكز الدينية التي كان الحجاج يزورنها خلال الرحلة، ومناخ الحماس الديني الذي ترتب عليه، سوف تؤدى أحياناً إلى آثار ملحوظة على تطور العالم العربي: إن محمد بن عبد الرحمن الجيشتولي، المولود نحو عام ١٧٢٠ في منطقة قبائل البربر، سوف يرحل نحو عام ١٧٤٠ لاداء الحج، وسوف يقضى خمساً وعشرين سنة في مصر حيث سوف يدرس في الأزهر ويتتلمذ على يد الشيخ الحفني. ولدى عودته إلى الجزائر نحو عام ١٧٧٠، سوف يؤسس هناك طريقة الرحمانية، التي سرعان ما سوف تصبح إحدى أهم الطرق في المغرب. أمًّا أحمد بن محمد التيچاني، المنحدر من لاغوات، فسوف يدرس في القاهرة، مسوف يدرس في القاهرة، مراكش طريقة التيجانية التي لقيت، هي أيضاً، إنتشاراً واسعاً في المغرب وفي أفريقياً، وبالنسبة للعرب، بشكل خاص، فإن الحج قد ساهم بقوة في تعميق الوحدة الثقافية المبنية على المراكز الدينية التي كانت مزارات رئيسية للمؤمنين: الترجونة في تونس، الأزهر في القاهرة، مسجد الأمويين في دمشق.

والواقع أن المؤلفات المكرسة لوصف هذه الرحلات إلى الأماكن المقدسة، جد الماثورة وجد العديدة بحيث أنها تشكل «جنساً أدبياً»، هو أدب الرحلة، إنما تشهد على الأهمية الدينية والثقافية لهذه الإنتقالات: كما أنها تستحضر مشاعر الوحدة العميقة التي كان من غير الممكن ألا يستثيرها لدى كل هؤلاء الرحالة القادمين من الفرب ومن الشرق، واقع أن سلالة حاكمة واحدة هي التي تسود إمبراطورية واحدة، من الحدود المغربية إلى الحدود الإيرانية، بصرف النظر عن التباينات المحلية للولايات التي كانوا يمرون بها.

تطور الولايات العربية

إنطلاقاً من التنظيم جد الموحد الذي أقيم بعد الفتح، والذي أشرنا إلى سماته الأساسية، سوف تشهد الولايات العربية للإمبراطورية العثمانية تطوراً سوف يقودها، في القرن الثامن عشر، إلى أوضاع جد متباينة. وليس في هذا التباين ما يستحق العجب.

فمن جهة، نجد أن الأراضى التى سوف تصبح ولايات للإمبراطورية العثمانية، كانت قد عرفت، قبل الفتح، مصائر جد مختلفة.. فبعضها كان الإطار الذى تطورت فيه بول منظمة، كان لها أحياناً إشعاع فى منطقة البحر المتوسط، وتلك حالة تونس، التى كانت قلب الدولة الحفصية التى قامت فى عام ١٢٢٨، والتى كانت تضم قسنطينة وبوچيا غرباً وطرابلس الغرب شرقاً، والتى حملت أيضاً اللقب الخليفى؛ وكانت تلك أيضاً حالة مصر، التى كانت قد عرفت فى ظل المماليك الخليفى؛ وكانت تلك أيضاً حملة تاريخها، حيث كانت سلطة سلاطين القاهرة متد آنذاك إلى فلسطين وسوريا وجزء من شبه الجزيرة العربية. وفى هاتين الدولتين، كانت تقاليد الإدارة الحكومية قوية وقد بقيت بعض المؤسسات أو أنماط الحكم إلى ما بعد الحكم العثماني أيضاً. وكانت ولايات أخرى تابعة بالفعل لدول أوسع ولم تكن تملك، قبل العثمانيين، غير إدارة محلية: تلك حالة سوريا (حلب

ودمشق، حيث كان يقيم ممثلو السلطان المملوكي الموجود في القاهرة) وفلسطين وجزء من شبه الجزيرة العربية. أمّا العراق فقد سقط، إعتباراً من عام ١٢٥٠، تحت سيطرة غير عربية؛ وأنتزعه تيمور لنك في عام ١٠٤٠، ثم انتقل من سيطرة المغول إلى سيطرة التركمينيين، ثم إلى سيطرة الصفويين (في عام ١٠٠٠)؛ وعلى مدار هذه الفترة كلها، كان من ثم مرتبطاً بالعالم الإيراني. وأمّا المغرب الأوسط، وهو المنطقة التي تحمل اليوم اسم الجزائر، فقد كان موزعاً بين المغرب الاقصى وتونس؛ وهما دولتان كان اشعاعهما يهيمن على المغرب، ومثل هذه الخلفيات التاريخية جد المتباينة لم يكن بالأمكان ألاً تؤثر على مصائر هذه الأراضي عند دمجها في الامبراطورية.

وسوف تلعب عناصر أخرى دوراً هاماً فى تطور الولايات العربية. ولاشك أن الجغرافيا، وخاصة البعد عن مركز الامبراطورية، سوف تكون عاملاً حاسماً، لأن تدخل السلطة السلطانية سوف يكون قطعاً أكثر فعالية فى الولايات القريبة مما فى الولايات الأبعد: وخلال هذه العقود الثلاثة، بقيت حلب ضمن وضعيتها «الكلاسيكية» كولاية، فى حين أن تونس والجزائر سوف تتطوران فى اتجاه اشكال جد واضحة من الاستقلال، بل وسوف تخرج اليمن من اطار الامبراطورية. كما انه لا شك فى أن الأحوال المحلية، الاقتصادية والاجتماعية، سوف تؤثر هى أيضاً على الأسلوب الذى سوف تتحول به الولايات خلال فترة القرون الثلاثة هذه. وبالنظر إلى غياب دراسات شاملة عن الولايات العربية المختلفة فى العصر العثماني، فإن هذه العناصر ما تزال للأسف غير واضحة.

ولابد بطبيعة الحال من أخذ عنصر أخير في الإعتبار: السياسة التي اتبعها الباب العالى في علاقاته مع الولايات. ومن المؤكد انها كانت متباينة بحسب الحالات وبحسب الفترات، لكننا لا نعرف عن ذلك للأسف غير القليل، أكان ذلك فيما يتعلق بسياسة الحكومة المركزية تجاه الولايات أم فيما يتعلق بممارسات

ممثلى الباب (العالى) نفسها على الصعيد المحلى، فإلى الآن، لم تجر دراسة معمقة لأية ملفات أرشيفية أساسية من شأن الانكباب على فحصها أن يسمح لنا بتوضيح هذه المشكلات،

وهكذا، فإن بعض المحركات الأساسية لتطور الولايات غائبة عنا بشكل جزئى، على أن بوسعنا على الأقل التأكيد على التنوع البالغ لأوضاعها فى العلاقة مع مركز الإمبراطورية، فى القرن الثامن عشر، وهو تنوع يجعل من الصعب تقديم أى وصف شامل. ومن ثم فإن ما سوف نتجه إلى عرضه هو «حالات»، باستدعاء أوضاع تتصاعد من الخضوع الأكثر «اعتيادية» لسلطة الباب العالى (حلب) إلى حالة الاستقلال الأكثر رسوخاً (تونس)، فى ترتيب يظهر أنه يشير إلى أى حد كانت حيوية الاستقلالات المحلية، وفى المقابل امكانية رد الباب على الاتجاهات الطردة عن المركز، مرتبطة على نحو خاص، فى نهاية المطاف، بهذه الدرجة الكبيرة إلى هذا الحد أو ذاك يعد الولايات عن مركز الامبراطورية.

الادارة المباشرة في حلب

كانت ولاية حلب جد قريبة من مركز السلطة، وجد هامة من الناحية الاستراتيچية (لأنها كانت تسيطر على الطريق إلى جميع الولايات الآسيوية والافريقية) بحيث أنه كان من المستحيل على الحكومة الامبراطورية ألا تهتم اهتماماً ايجابياً بمصائرها. وقد جرت العادة على أن تحكم، حتى القرن التاسع عشر، من جانب ولاة مرسلين من اسطنبول، حيث كانت الحكومة تملك امكانات الرد بسرعة على الأحداث، وهو ما يسمح لها بالحفاظ على سلطتها في وجه القوى المحلية وتفادى تمتع ممثليها هناك بجانب جد كبير من الاستقلال. وسوف يكون باشاوات حلب، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، من كبار الوجهاء الذين سوف يضطلعون بنشاط عمراني معماري مثير: انظروا إلى الأوقاف الكبرى والانشاءات العظيمة التي قام بها خسرو باشا ومحمد باشا دوقاكين زاده وإبشير

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

باشا. وفيما بعد، فإن قصر مدة اقامتهم في حلب (من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة) سوف يجعل من الصعب عليهم تمييز أنفسهم من خلال انجازات عظيمة وسوف ينشغلون خاصة بتعويض أنفسهم عن استثمار أولى كان هاماً، لأن حلب، المدينة الرابعة في الامبراطورية العثمانية، كانت تكلف الحائز على الولاية عليها ما بين ٢٠٠٠٠٠ و ٢٤٠٠٠٠ قرشاً.

وقد ظل الحائز على ولاية حلب شخصية كبيرة محاطة بمظاهر تشريف ملحوظة: فهو يلقى استقبالاً يتميز بالاحتفاء المهيب من جانب السكان الذين يقفون بين يديه خارج المدينة، بينما يجرى إطلاق طلقات مدفعية من القلعة تحية لوصوله إلى منصبه. لكن امكانات تصرفه كانت جد محدودة. فقلما كان بوسعه الاعتماد على التيماريين، الحائزين على «التزام»، وهو نظام كان قد توقف عن العمل بشكل مرض منذ أواخر القرن السادس عشر. كما أن التخلى، القديم بالفعل، عن نظام الديقشرمه، ودخول «المدنيين» في قوة الانكشارية، قد جعلا من الصعب استخدام الأرچاق: ففيما عدا عدة مئات من الانكشارية الذين كانوا يحتلون القلعة، كانت القوة مؤلفة بشكل أساسى من عسكريين مـزعـومين، منه مكين في انشطة التحتمادية، أو من مدنيين كانوا يسعون إلى الاحتماء بها. وبسبب العجز عن استخدام القوات التقليدية، لم يكن بوسع الوالي أن يعتمد إلاً على قوات محلية، استخدام القوات التقليدية، لم يكن بوسع الوالي أن يعتمد إلاً على قوات محلية، الها مخيمات في القرى وفي المدينة، ويجرى تجنيدها من بين صفوف الأكراد والتركمان والكرمانلية والمغارية.

ومن جهة أخرى، فإن القوى المحلية سوف تسهم أيضاً فى الحد من سلطة الباشاوات فقد كان المتسلم هو المسئول الذى يمثل الوالى فى غيابه، وهو ظرف متكرر الحدوث فى القرن الثامن عشر، عندما يخرج الوالى إلى الحرب، أو عندما يحدث تغيير لشاغل المنصب. وغالباً ما كان (المتسلم) يعين من كبار المدينة، أحياناً من جانب الأعيان أنفسهم. وفى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، كان

المتسلم يجمع أحياناً بين وظائفه ووظائف المحسل، المستول المالي الرئيسي، وهو ما كان يمنحه سلطة جد قوية. كما كان على الوالي أن يحسب حساب الديوان، المؤلف من كبار المستولين والأعيان المحليين، والذي كان دوره استشارياً، رغم أنه كان بوسعه تأكيد سلطته بالتعبير عن مصالح السكان الحضريين.

ومن ثم فقد كانت سلطات الوالى الفعلية محدودة من جراء ضعف الإمكانات التى يتمتع بها، ومنذ أواسط القرن السابع عشر، أدى عصيان الانكشارية إلى أثار رهيبة، وسوف يقومون، في عام ١٦٥٧، بدعم تمرد ضد الحكومة المركزية. وعلاوة على ذلك، فإن سلطته لم تكن ممتدة على جميع الأراضى التى كانت تابعة له، من حيث المبدأ، وقلما كانت المناطق التى تتميز بثقافة استقرار سكانى تبعد أكثر من ثلاثين ميلاً عن حلب: فوراء هذا الحد، كان البلد تحت سيطرة قبائل من البدو – الموالى وأل الحديدى وأل عنزه – التى كانت سيطرة الوالى عليها أقل فأقل والتى كان عليه، خلافاً لذلك، أن يدفع لها المكافأت لكسب تعاونها، وكان الباشا يعين «أميراً للعرب»، مكلفاً بالدفاع عن مشارف حلب ضد غارات بدو الصحراء وكان (هذا الأمير) يحصل على معاش هام، ومن ثم فإن الباب (العالى) قد اضطر وكان (هذا الأمير) يحصل على معاش هام، ومن ثم فإن الباب (العالى) قد اضطر تعزيز الأمن.

وفى مواجهة الباشاوات والحكومة العثمانية، لعب الأعيان الحلبيون دوراً هاماً، وسوف يتسنى أحياناً للعائلات المحلية الكبيرة، والتى غالباً ما سوف يمتد نفوذها إلى زماننا، كآل الأميرى والكواكبى وطه زاده، أن تضع على «المشهد الحضرى بصمة قوتها»(١٨). وبطبيعة الحال فإن سلطتها كانت تنبع بالدرجة الأولى من الاحتكار الذى كانت تتمتع به فى مجال الوظائف الدينية: فالعلماء الرئيسيون كانوا من المنتمين إلى هذه العائلات، وعلاوة على السلطة الأدبية، التى عادت بها هذه الوظائف عليهم، فى نظر السكان، وكهذلك فى نظر السلطة (من خهال

الإشتراك في الدواوين)، فقد نال العلماء مغانم جمة من الوصاية الرسمية ومن ادارة الأوقاف التي كانت مربحة بشكل خاص، وسوف يتسنى للأعيان الطبيين، من جهة أخرى، الإستحواذ على جانب هام من السيطرة على الأرض وإيراداتها، في اطار نظام الملكانه (الحيازة مدى الحياة) الذي تأسس عند اواخر القرن الثامن عشر، وعند اواخر القرن التالي، كان الاعيان الطبيون يحوزون نسبة تزيد عن عشر، وعند اواخر القرن التالي، كان الاعيان الطبيون يحوزون نسبة تزيد عن هذه الرضى الملكانه، التي كان نصفها بين ايدى ثلاث عائلات طبية: طه زاده، شهبندر زاده، هنكرلي زاده، كما أن عائلات مؤثرة أخرى من العلماء كانت ممثلة في هذه السيطرة: فانسا زاده، الكواكبي، الطرابلسي، وعلاوة على الملكانه، كان يمكن تأمن السيطرة على الأرض من خلال الوقف.

كما أن نشاط حلب الاقتصادى وبورها كموقع تجارى سوف يسمحان لعائلات أعيان أخرى بتحقيق قوة مالية ملحوظة. والمثال الأشهر لهؤلاء التجار الحلبيين الكبار هو مثال الحاج موسى الأميرى، والذى تتكشف لنا ثروته وقوته من خلال المنشآت العديدة التى شيدها أو اشتراها فى حلب، ومن خلال وقف هام بشكل خاص (انشىء فى عام ١٧٦٣)، يرد فيه ذكر بيوت وخانات وحمامات وحوانيت وورش نسيج (قيساريات)، وورش صباغة، قريبة غالباً من المسجد الذى مطلب تشييده قرب المركز التجارى اللمدينة، وما يزال عدد هام منها قائماً حتى يومنا هذا (١٩١). أمًّا أن بعض هذه العائلات لم تنعم بالحظ السعيد الذى نعم به آل عبد الجليل فى الموصل أو آل العظم فى دمشق فلاشك أن ذلك يرجع إلى مقاومة الحكومة العثمانية لتطور كان من شأنه أن يبعد ولاية جد هامة وجد قريبة كهذه عن سيطرتها المباشرة.

وفى اللعبة السياسية التى دارت فى حلب، والتى لم يكن الباشاوات غالباً غير متفرجين عليها، جرى لعب دور حاسم، خلال العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر، من جانب فصيلين حضريين، هما فصيل الأشراف وفصيل الانكشارية. والحال أن

التضخم، الذي لم يكن محدوداً، لإعدادهما، واختلاف تكوينهما الاجتماعي، بحولان بون اعتبارهما «حزياً مغلقاً، أو حتى منظماً» (ج. ب. تيك). إلاَّ أنه في مدينة لا يضم هيكلها الاجتماعي غير القليل من عناصر التنظيم، فإن هذين السديمين يسمحان لقطاعات من السكان بالتجمع وبالتصدي أحدها للآخر. وقد رأينا أن الانكشارية قد اضمحلوا، من حيث كونهم قوة عسكرية، لكنهم أصبحوا جماعة سياسية سوف ينضم إليها عدد جد كبير من السكان المدنيين الذين كان من شأن الإنتماء إلى القوة أن يكفل لهم حماية تبرر ما يكابدونه من مدفوعات مالية. ويبدو أن عدد الانكشارية كان يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٨٠٠٠ عند أواخر القرن الثامن عشر. وكان الانكشارية مرتبطين بمهن كان عدد معين منها يتميز بوضعية جد متواضعة، كمهن الدباغين والقصابين. أما الأحياء التي كانوا مرتبطين بها فقد كانت تنتمي إلى منطقة من مناطق الضواحي، تقع شرقي القلعة: ولما كانت تعتبر أحياء شعبية أساساً، فقد كانت تضم الأنشطة الأقل مكانة وكان يسكنها سكان كانوا في أغلب الأحيان من أصل ريفي حديث، أكانوا فالحين سابقين أم بنواً سابقين، والحال أن الانكشارية، الذين قلما كانوا ساعتها خاضعين للإلتزامات ذات الطابع العسكري التي كانت تنيخ بكلكلها عليهم في السابق، قد استفادوا من عدد معين من الامتيازات والحصانات: فلم يكن بالإمكان محاكمتهم ومعاقبتهم إلاُّ من جانب ضباطهم وكان الانتماء إلى الأوجاق يكفل حماية من كثير من التعديات التي كانت ترمق الرعايا.

أما الأشراف، سلالة النبى، فقد استفادوا بهذه الصفة من المراعاة والإمتيازات والحصانات التى عززها العثمانيون والتى أثارت قدراً كبيراً من الحسد بحيث أن عدداً كبيراً من المسلمين كانوا يسعون إلى الإندراج فى صفوفهم. وكان أحد الواجبات الرئيسية لنقيبهم تتمثل فى إمساك دفتر يسجل أسماء وشجرة نسب الأشراف ويسجل الأعضاء الجدد لدى موادهم. لكن اهمال النتباء (الذى لا يخلو من الغرض أحياناً) إلى جانب النمو الطبيعى يفسران

تضخم عددهم بشكل تدريجي. ومن الصعب تقديره: فالرحالة يسوقون أرقاماً تتراوح بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٠، ولاشك أن الرقم الأرجح أقرب إلى الرقم الأول مما إلى الرقم الثاني. ويبدو أننا نجدهم في جميع الطبقات الاجتماعية في حلب، إلا أنه يبدو أنهم كانوا يتمتعون، عموماً، بوضعية اجتماعية أعلى من الوضعية الاجتماعية للانكشاري. وكانت لهم أنشطة جد متباينة (فهم غزالون أو صائفون أو عاصرون للزيوت أو قهوچية أو قصابون)، مع تركز قوى في حرف النسيج. ويبدو أنهم كانوا أقل تجمعاً من الإنكشارية من الناحية الجغرافية: ذلك أن كثيرين منهم كانوا يسكنون في ضاحية باب النصر الشمالية، إلا أنه، بما أن الأشراف، خلال كانوا يسكنون في ضاحية باب النصر الشمالية، إلا أنه، بما أن الأشراف، خلال النزاعات بينهم وبين الانكشارية، كانوا يحتمون داخل المدينة الواقعة داخل الأسوار وكان الانكشارية يشنون الهجوم عليهم هناك إنطلاقاً من ضواحيهم، فلابد لنا من افتراض أن الأشراف كانوا يقيمون بوجه عام داخل الأسوار، في مناطق السكن الميسورة أكثر.

على أنه ليس من السهولة بمكان تحليل الدلالة الاجتماعية والسياسية لهذه النزاعات، فقد كانت هناك نزاعات داخل صفوف كل فريق. فبين صفوف الأشراف، سوف يجد أبرز الزعماء معارضين لهم: ذلك أن شلبى افندى طه زاده يصطدم بعائلة الكواكبى الكبيرة وقدسى افندى يصطدم بآل الچابرى، أما فريق الانكشارية فقد عرف، هو أيضاً، خاصة فى مستهل القرن التاسع عشر، صراعات داخلية. ومن جهة أخرى، فمما لا شك فيه أن هذه الحركات لم تكن مجرد تعبير عن تطلعات الطبقات المدينية إلى مزيد من العدل والأمن. ويرى ج سوقاچيه: «أن الأشراف والانكشارية لم يكونوا يهدفون إلى تخفيف معاناة العوام بقدر ما كانوا يهدفون إلى الحصول على حرية تصرف تسمح لهم بأن يزيدوا إلى أقصى حد، يهدفون إلى الحصول على حرية تصرف تسمح لهم بأن يزيدوا إلى أقصى حد، الخاصة».

وسوف يجد ولاة حلب بشكل متزايد صعوبات في فرض سلطتهم في لعبة سياسية تعبر فيها القوى المحلية عن نفسها بنشاط غالباً ما يرغم الحكومة المركزية على إتخاذ مواقف توفيقية. ويكشف لنا كتاب الأخبار في عام ١٦٥٥ عن أحد الأمثلة الأولى لردود الأفعال هذه من جانب الطبيين: فعند إبلاغهم بتعيين أحمد باشا، الذي اشتهر في قونيه باستبداده، والياً على حلب، يرفض الحلبيون استقباله في مدينتهم، ويصمدون على مدار شهرين لحصار حقيقي، ويحصلون في نهاية الأمر على ما يرضيهم. وسوف يتكرر السيناريو نفسه في مناسبات عديدة في العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر وفي مستهل القرن التاسع عشر: ففي عام ١٧٧٥، تنشب انتفاضة ضد على باشا، الذي يضطر في نهاية الأمر إلى مغادرة المدينة؛ وفي عام ١٧٨٥، يجرى ارسال مذكرة إلى اسطنبول، للشكوى من عبدى باشا الذي يجرى سحبه؛ وفي عام ١٧٨٧، يجرى رفض عثمان باشا، الذي كان قد سبقه حديث واسع عن ابتزازاته؛ وفي عام ١٧٩١، ينشب تمرد ضد قوسا مصطفى الذي يجرى اخراجه من المدينة وتعيين بديل له، والأنكى من ذلك أنه، بين عامى ١٧٩٥ و ١٧٩٨، يجرى تعيين أحد اعيان حلب، وهو إبراهيم أغا قطار أغاسى، المستول المالي (المصل)، متسلماً افترة انتقالية سوف تدوم ثلاث سنوات، يعترف الباب (العالي) خلالها، في غياب الباشا، بسلطته الفعلية على المدينة.

على أن النزاعات المحلية، بشكل يعتبر خاصية مميزة لـ «الحياة السياسية» في حلب، سوف يكون اطارها الرئيسي بشكل خاص، على مدار نحو نصف قرن، هو التنافس بين الانكشارية والأشراف، والذي سوف يظل معناه شديد الابهام ما دمنا لا نعرف الجنور الاجتماعية والإقتصادية والثقافية لهذه التضامنات ولهذه التوترات، ومن هذه السلسلة المشوشة من القلاقل، نحتفظ بعدد من الحوادث المميزة: ففي عام ١٧٧٠ تنشب معركة بين الانكشارية والأشراف؛ ويتمرد الأشراف على المتسلم، ويرفضون دخول عبد الرحمن باشا؛ ويجرى قتل ثلاثمائة (؟) من

الأشراف وابعاد النقيب مع عدد من مرؤوسيه، وفي عام ١٧٩٨، يذبح الانكشارية عدداً كبيراً من الأشراف في أحد المساجد؛ أما الحرب الأهلية، التي سوف تدوم لمدة شهرين ونصف شهر، فسوف تدور بين الأشراف، المحتمين بالمدينة، والانكشارية، المرابطين في أحياء بانقوصه وباب النيزن الخارجية، ويبدو أنها تنتهى لحساب هؤلاء الأخيرين. وفي أواخر عام ١٨٠٧، ينشب صدام جديد: ويغادر الانكشارية حلب. وفي عام ١٨٠٥، تنشب القلاقل في المدينة المقسمة بين الفريقين: وفي نهاية الأمر تجرى إزالة الأشراف كعامل سياسي رئيسي ويؤمن الانكشارية لأنفسهم صدارة سوف تستمر ثمانية أعوام، وفي عام ١٨١٧، يعين السلطان محمود الثاني جلال الدين باشا والياً على حلب؛ ويأمر الوالي الجديد بقتل عشرين من قادة الانكشارية، وينزل الأعدام والقصاص بعدد معين من الآخرين دون محاكمة في واقع الأمر.

والواقع أن عهداً جديداً سوف يبدأ في حلب مع هذه العقود الأولى من القرن التاسع عشر. ومن هذه الزاوية، فإن تمرد عام ١٨١٩ الكبير يشكل في أن واحد ذروة الحركات الشعبية الحلبية وآخر تجلياتها، فالمصاعب الاقتصادية الجسيمة والإبتزازات المتكررة تدفع الحلبيين إلى الثورة على خورشيد باشا، في ٢٣ أكتوبر ١٨١٩. ويحرك المقاومة مجلس من الأعيان يرأسه محمد أغا خوچا، وعلى مدار مائة يوم ويوم، تصمد المدينة لحصار منظم يفرضه أربعة باشاوات وأكثر من عشرة آلاف جندى، لكنها، تحت ضغط المجاعة والحرمان من الماء، تضطر إلى الاستسلام (الأول من فبراير ١٨٢٠). أما الانكشارية والأشراف، الذين شاركوا في المقاومة، فسوف يرجعون إلى الصف، شأنهم في ذلك شأن المدينة، في إطار عملية استعادة النظام التي سوف تتجه السلطة السلطانية إلى الاضطلاع بها تدريجياً إلى آخر مدى في جميع الولايات بما يكفل ممارسة سلطتها على نحو فعال.

متزعمون محليون وأشباه سلالات حاكمة محلية

على الرغم من ردود أفعال السكان الخاضعين القوية أحياناً، فإن حلب، حتى أواخر القرن الثامن عشر، قد ظلت من ثم محكومة من مركز الإمبراطورية. لكن الأمر كان على خلاف ذلك في الولايات التي شكلت هامشاً أبعد، كفلسطين ووسط سوريا والعراق، حيث سوف تترسخ، في القرن الثامن عشر، اقدام متزعمين (في فلسطين)، بل واشباه سلالات حاكمة، تحت أشكال جد متباينة (في جبل لبنان ودمشق والموصل وبغداد)، دون أن تتعرض سلطة الحكومة المركزية هناك للمنازعة مع ذلك.

رجلان قهيان في فلسطين: الشيخ ضاهر واحمد باشا الجزار

كانت فلسطين، في القرن الثامن عشر، مقسمة إلى وحدتين اداريتين: فقد كان الجزء الأكبر تابعاً لأيالة صيدا (التي تأسست في عام ١٦٦٠) وكان جزء أصغر يشكل السناجق الجنوبية لولاية دمشق. وكانت السيطرة الممارسة من جانب السلطة المركزية قد تأكلت هنا، كما في الولايات العربية الأخرى من الامبراطورية، لأسباب متشابهة: ضعف سلطة الباب العالى، محدودية إمكانات الوالى، خاصة في المجال العسكرى، التعاقب المتسارع للولاة والذي كان يحول بينهم، وبجميع الأشكال، وبين أن تكون لهم سياسة أخرى غير الاستغلال الأسرع ما يمكن للولاية التي عهد بها إليهم لمدة محدودة (في النصف الأول من القرن الثامن عشر تعاقب على صيدا أربعون والياً). وفي القرن الثامن عشر، سوف ينجح رجلان قويان في فرض سلطتهما هنا، في ظروف جد متباينة من جهة أخرى.

وينتمى ضاهر العمر، الذى سوف يسيطر على الولاية خلال ما يقرب من نصف قرن، حتى عام ١٧٧٥، إلى عائلة محلية، هى عائلة الزيدانية، التى تتألف من فلاحين عرب كانوا يحيون قرب بحيرة طبرية. وترجع السلطة التى سوف

يكسبونها تدريجياً إلى إنتمائهم إلى فصيل أل القيسي وإلى اختصاصاتهم كجامعين للضرائب (ملتزمين)، والتي كانت تكفل لهم، علاوة على الدخول الهامة، سلطة عظيمة لدى الحكام، وفي ثلاثينيات القرن الثامن عشر، بدأ أحد شيوخ الزيدانية، وهو الشيخ ضاهر العمر، في تحويل نفسه إلى قوة سياسية، بالاعتماد على قوة عشيرته وعلى الإمكانات التي اتاحتها له السيطرة على الالتزام، وكذلك بالاستفادة من التغيرات التي حدثت في اقتصاد فلسطين. والواقع أن نمو تصدير القطن من الولاية، والطلب المتزايد من جانب التجارة الفرنسية والأهمية المتعاظمة لميناء عكا، في الوقت الذي كانت تمر فيه صيدا بانحدار نسبي، انما تشكل عوامل جديدة سوف يتمكن الشيخ ضاهر من أخذها في الحسبان؛ فهو يشجع زراعة القطن، ولكي يكفل لنفسه، قدر ما يمكنه، السيطرة على تجارته، فإنه يهتم بتطوير عكا، التي يضطلع بتعزيز مرفأها ودفاعاتها. ومنذ عام ١٧٤٥، كانت سلطته مهيمنة في عكا. وفي السنة التالية، حصل على الإعتراف الرسمي بها: فقد منحه والى صبيدا التزام جمارك عكا، وهو ما يجعل منه ليس فقط المستول عن ايرادات المدينة، وإنما ايضاً الحاكم الشرعى لها. وقد جعل ضاهر من الميناء عاصمة له واستفاد من تطور المدينة التي أصبحت، منذ منتصف القرن، أهم مدن فلسطين من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، حيث انتقل مركز جاذبية الولاية من الداخل إلى الساحل. وعلى الرغم من أن الشيخ ضاهر كان من حيث المبدأ تابعاً للوالى وكان، بهذه الصفة، يلتمس التكليف الضروري لمارسة سلطته، فقد كان يحكم في واقع الأمر الجزء الأكبر من الولاية، بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي عام ١٧٤٢، كان الباب (العالى) قد دعا سليمان، والى دمشق، إلى التخلص من الشيخ ضاهر، إلاًّ أنه لم ينجح في ذلك. وفي السنوات التي سوف تلى ذلك، سوف تتعزز سلطة ضاهر العمر وسوف يستخدم مرتكزات الدعم التي كان يتمتع بها في اسطنبول لتبديد الأخطار التي كانت تتهدده.. وفي عام ١٧٦٢، سوف يحاول الباب (العالي) عرقلة تقدم قوة ضاهر، بوضع حيفا تحت سيطرة والى دمشق، الخصم الأكثر

onverted by Liff Combine - (no stamps are applied by registered version)

اثارة ارعب ضاهر من والي صيدا الضعيف، لكن الشيخ ضاهر يستولى على الموقع ويعيد الموظفين الذين كان الباب (العالى) أو دمشق قد ارسلتهم إلى هناك لمارسة السلطة.

وسعياً إلى تعزيز وضعه، يتقارب ضاهر العمر مع على بك الذي كان قد أصبح من الناحية العملية مستقلاً عن الباب (العالي) في مصر، وعندما يبدأ الأمير، في عام ١٧٧١، عملياته الرامية إلى فتح سوريا، سوف يتعاون الشيخ ضاهر معه من الناحية العسكرية ويستفيد من المصاعب التي تواجه الحكومة العثمانية لمحاولة كسب الاعتراف به، بشكل رسمى هذه المرة، حاكماً لفلسطين: وهو لا ينجح في كسب تعيينه والياً على صيدا، إلاَّ أنه، في يناير ١٧٧٤، يتم توقيع اتفاق في دمشق، يعفو الباب (العالى) بموجبه عن تصرفات ضاهر السابقة ويمنحه سناجق نابلس وغزة والرملة ويافا وعجلون على شكل التزام، ويمنحه ايالة صيدا على شكل ملكانه. وقد تلى الإعلان في دمشق على مدار ثلاثة أيام، وحصل ضاهر في عكا على الأمس السلطاني ورداء التشريف المساحب له، على أن انتصاره سوف يكون قصير الأجل، فعقد معاهدة كوتشوك - كاينارچا مع روسيا (١٧٧٤) يرد للحكومة العثمانية حريتها في الحركة، في حين أن اخفاق على بك النهائي يترك ضاهر العمر معزولاً على المستوى المحلى، ويستخدم الباب (العالي) محمد بك أبو الذهب، الذي كان قد خلف، في مصر، على بك، بعد أن الحق به الهزيمة، لوضع حد لمشاريع ضاهر العمر، وفي مارس ١٧٧٥. يغزو محمد بك فلسطين، بينما يرسل الباب (العالي) حملة بقيادة حسن باشا ضد عكا. وفي أغسطس ١٧٧٥، يضطر ضاهر إلى الهرب من عاصمته. ويتم قتله على يد أحد مرتزقته هي

وبموته، تنتهى الدولة المستقلة التى كان قد خلقها: فسوف ترد أراضيها إلى ولايتى دمشق وصيدا. وما يجدر بيانه، للحكم على طبيعة العلاقات التى كانت

قائمة بين الحكومة المركزية وسلالة حاكمة محلية، هو أن الشيخ ضاهر، الذى لم يكن من الناحية الرسمية غير ملتزم، لم يحاول قط اتخاذ لقب لا يتمشى مع وضعيته، على الرغم من أنه قد عمل، فى مناسبات عديدة ولكن دون أن يحالفه النجاح، على الحصول على تعيين له كوال، وقد اجتهد فى تجنب أى صدام مباشر مع الباب (العالى) وفى إبقاء التناحرات على مستوى محلى مع الولاة المطيين. وحتى عندما كان حليفاً لعلى بك، فإنه قد صور تصرفه للباب (العالى) على أنه إجراء دفاعى ضد باشا دمشق. أما الباب (العالى)، من جهته، فإنه، مع رفضه العنيد لتصعيده إلى مكانة الوالى السامية ومع اجتهاده فى العمل على كسر سلطته، قد امتنع عن اعتباره متمرداً. وهكذا، فحتى النهاية، سوف يحرص الفريقان على الحفاظ على الأسطورة التى تزعم أن الشيخ ضاهر دكان، فى اسوأ الأحوال، ملتزماً متكبراً ومزعجاً» كان من الضرورى رده إلى صوابه، أو حتى إزالته، إلا أنه لم يكن «متمرداً سافراً». وعندما يقرر الباب (العالى)، فى نهاية الأمر، استخدام السبل العسكرية للتخلص من ضاهر، فإنه سوف يتمكن من كسر قربة واستعادة السلطة العثمانية فى فلسطين (٢٠).

وبعد ضاهر، سوف يهيمن على فلسطين رجل تستند سلطته إلى الشرف الذي لم يتمكن ضاهر من الحصول عليه، شرف الوالي. وكان أحمد، وهو مملوك من البوسنه، قد خدم في مصر، تحت رئاسة على بك الكبير، حيث لقب بالجزار، وهو اللقب الذي سوف يشتهر به. وبعد قطيعته مع سيده، في عام ١٧٦٨، وضع نفسه في خدمة الباب (العالي)، وشارك في العمليات التي خيضت ضد ضاهر ثم عين في نهاية الأمر والياً على صيدا، في عام ١٧٧٠، لكي يستعيد السلطة العثمانية في نهاية ومع تثبيته بصورة منتظمة كل سنة في منصبه، فإنه سوف يظل والياً حتى عام ١٨٠٤. لكنه كان يقيم في عكا، التي كان ضاهر قد جعل منها مدينة قوية ومزدهرة، ومن هذا الموقع سوف يبدأ في تكوين امارة تشمل فلسطين وجنوب سوريا.

وسعياً إلى تحقيق هذا المطمح، سوف يعمل أحمد الجزار أولاً على السيطرة على القوى المحلية، بحيوية وفظاظة سوف تسمحان له بأن يؤكد في فلسطين اللقب الذي حمله معه من مصر. فالقضاء على الزيدانية، الذين كانوا ما يزالون اقوياء في الجليل، مع ابناء ضاهر، سوف يتم انجازه في عام ١٧٧٦ عندما يجرى إعدام على ضاهر، وسوف يجتهد الجزار في كسر استقلال المتوليه، السكان الشيعة الذي كانوا يسكنون مؤخرات صور وصيدا، في الجزء الجنوبي من لبنان الحالى، والذين لم ينجح ضاهر في فرض سلطته عليهم، وإن كان قد استخدم فرسانهم ضد والى دمشق وحلفائه الدروز، ففي عام ١٧٨١، سوف ينجح جيش صغير مرسل ضد المتولية في الحاق الهزيمة بهم، وسوف يكون بوسع الجزار إثر ذلك أن يسيطر من الناحيتين العسكرية والضريبية على هذه الجماعة السكانية المشاكسة. وبون أن يتمكن الجزار من السيطرة بشكل كامل على السكان البدو في فلسطين، فإنه سوف يتوصل، بفضل عمليات وقائية وقمعية، إلى تأمين الحماية لمناطق السكان المستقرين واحتواء تغلغل قبائل بدوية جديدة، كما يحصل الجزار على نجاح في مسعاه الرامي إلى الحد من السلطة التي كان الشهابيون يمارسونها على جبل لبنان. وسوف يكون من شأن السيطرة التي سوف يتمتع بها على المنطقة الساحلية، حيث يهيمن على بيروت وصبيدا، والسلطة التي سوف يمارسها، اعتباراً من عام ١٧٨٥، على دمشق، أن تسمحا له بعزل الجبل وأقاليمه الدرزية في الشوف، في مؤخرات المينائين، وأخيراً، فسوف يتمكن الجزار من فرض سلطته على دمشق وقلب العلاقات التي كانت قد جعلت من صيدا حتى ذلك الحين موقعاً تابعاً لدمشق، خاصة خلال فترة هيمنة آل العظم. واقتناعاً منه بأنه لن يتمكن من تدعيم سلطته في فلسطين إن لم يسيطر على دمشق، فإن الجزار ينجح في فرض وجهات نظره على حكومة عثمانية كانت مترددة على ما يبس تجاه تركيز مثل هذه السلطة بين يديه: ففي عام ١٧٨٥، يعين أمر سلطاني الجزار والياً على دمشق، بينما يجرى تعيين نائبيه، سالم وسليمان، في صيدا وفي طرابلس. والآن يسيطر

الجزار على مجمل «سوريا الكبرى». وسوف يحافظ على السيطرة عليها على مدار عشرين عاماً، مع انقطاعات توصلت خلالها اسطنبول إلى تنحيته مؤقتاً عن دمشق: فقد كان والى دمشق بالفعل في ١٧٨٥، وفي ١٧٩٠ -- ١٧٩٥، وفي ١٧٩٠ وفي ١٧٩٠ وفي ١٨٩٠ وفي ١٨٠٠ وفي تقييد سلطته، فقد كان عليها أن تأخذ في الحسبان قوته المحلية، و، خاصة، واقع أنه كان واحداً من أقدر الرجال على تنظيم الحج، الذي كان أحد الشواغل الرئيسية للحكومة في ذلك الاقليم.

وبتمثل مرتكزات قوة الجزار بالدرجة الأولى في قدرته على إنشاء إدارة تتميز بالكفاءة نسبياً، وقادرة على وقف إنحدار الولاية، وهو ما يفسر استسلام الحكومة المركزية لتركه في منصبه على مدار ثلاثين عاماً. وكان لهذه الكفاءة بطبيعة الحال وجهها الآخر: فالضغط الضريبي، الذي تزايد احتداداً إلى درجة إلزام الفلاحين بدفع ثلثي دخولهم، قد أدى إلى إفقار يرصده شهود العصر (بدرجة من المبالغة دون شك، حيث كان التشاؤم هو القاعدة لدى المراقبين الأجانب). ويذكر تقرير قنصلي يرجع إلى عام ١٧٩٠: «إن هذا البلد الجميل المتاز هو الآن في الحالة الاكثر مدعاة للاسف. فالمتولية الذين كانوا يزرعون جزءاً منه لا يكاد يوجد لهم أثر؛ أمّا الدروز [...] فقد جرى دفعهم إلى الهرب وأقاموا في الجبال التي يتعذر دخولها على المستبدين وناكري صنيع المزارعين [...]. في حين أن السكان المستقرين قد اجتاحتهم الثورات والشقاء والإستبداد، بحيث أن من بقي منهم لا يكاد يزرع غير ربع هذا البلد الجميل»(٢١).

لكن سياسة الجزار التجارية تشهد أيضاً على قدرة واضحة على فهم سير عمل اقتصاد البلاد وعلى الإستفادة منه، وقد عمل الجزار على أن ينشىء لحسابه احتكاراً لتجارة فلسطين، وهي سياسة تنبىء، إلى حد معين، بالسياسة التي سوف يتبناها محمد على في مصر بعد ذلك بعدة عقود، فمنذ عام ١٧٨٥، اتخذ الجزار تدابير لاحتكار القطن والحبوب، وبفضل مد سلطته إلى دمشق، سوف يكون

بوسعه التفكير في مد هذا الاحتكار إلى حبوب حوران، وفي عام ١٧٩٠، سوف يأمر بعدم بيع الانتاج إلاًّ لوكلائه في عكا وسوف يفرض رقابة صارمة في الأرياف والموانيء. وفي أواخر العام نفسه، سوف يمضي إلى حد طرد التجار الفرنسيين من عكا وصبيدا. وسوف يكون من شأن نمو الاحتكارات وتزايد الرسوم الجمركية واستغلال الريف تزويد الجزار بالإمكانات المالية التي سوف تسمح له بتكوين جيش قوى وتعزيز حصون ولايته: وهكذا فقد كان بوسعه أن ينتهج على المستوى المحلى سياسة سلطة، أشرنا إلى نجاحها، وتأمين الحماية لقوافل الحج وهو أحد اختصاصاته الأساسية. على أن تمرد عام ١٧٨٩، الذي قاده نائبه سالم، بتواطق محتمل من جانب الباب (العالي) وبدعم من جانب الأمير الدرزي يوسف الشهابي، سوف يكشف عن هشاشة القوات المسكرية التي اعتمد عليها الجزار، وهي قوات من المرتزقة والمماليك. ويمجرد انتصباره، سوف يكون الجزار من جديد جيشاً سوف يثبت قوته عندما يغزو بونابارت فلسطين، في عام ١٧٩٩، على رأس ١٠٠٠٠ رجل ويفشل أمام صمود الجزار، المحتمى بمدينته عكا، التي كان قد جرى تعزيز دفاعاتها. وعلارة على كرنه إثباتاً لعزيمته وشجاعته الشخصية، وهو إثبات قاده الجزار، الذي كان أنذاك في الخامسة والستين من العمر، فإن هذا المدث قد قدم البرهان على رسوخ البنيان السياسي والاقتصادي والعسكري الذي كان الباشا قد بدأ في إقامته قبل ذلك بخمس وعشرين سنة، والذي لن ينتهي إلاُّ في عام ١٨٠٤، بموته.

وتتميز علاقات الجزار مع الباب (العالى) بدرجة من التعقيد تقود إلى تذكر حالة ضاهر، فقد لجأت الحكومة العثمانية إليه لمساعدتها في التخلص من ضاهر، وكانت بحاجة إلى وال جد قوى لإستعادة سلطتها على فلسطين. لكن المكانة التي أمنها الجزار لنفسه بسرعة تقود الباب (العالى) إلى التفكير في نقله إلى منصب يكون فيه تابعاً أكثر انصياعاً. ولا ينجح الباب (العالى) في ذلك: ففي عام ١٧٨٨، جرى تعيينه والياً في البوسنه، لكنه رفض الإنعان لذلك؛ وفي عام ١٧٨٨، جرى

التفكير في إرساله إلى مصر لمحاربة البكوات، لكنه تجنب الفخ؛ وفي عام ١٧٨٨، جرى تعيينه والياً على الرقه، لكنه رفض مغادرة عكا. إلا أنه على الرغم مما كانت عليه علاقاته مع الباب (العالى) من توتر أحياناً، فإن الجزار لم يتعرض قط للإدانة السافرة له كتمرد، اللهم إلاً في عام ١٨٠٣، عندما حاصر الباشا يافا، خروجاً على الأوامر التي وصلته من اسطنبول؛ وبون ان ينزعج كثيراً من ذلك، يدفع الجزار الحصار إلى نهايته، ويضطر الباب (العالي) إلى الاستسلام لذلك. وباستثناء فترات المتاعب هذه، فإنه يبدو أن العلاقات بين الجزار والباب (العالى) كانت تتمشى مع ما كان قاعدة بين أي باشا والسلطان. ففي كل سنة، كان يجرى تجديد تعيين الجزار كوال على صيدا وفقاً للأصول المرعية، وكان الجزار يبلغ اسطنبول بمجريات الأمور في الولاية، بأشكال الأحترام التقليدية. وعلى الرغم من أنه كان يتأخر إلى حد ما أحياناً في تسوية التزاماته المالية تجاه الخزانة السلطانية، فإنه قد وفي بها، بشكل اجمالي، على نحو جد مرض. وإذا كان قد ارتاب، فيما يتعلق بنوايا الباب (العالى) الفعلية تجاهه، فإن الجزار لم يسع إلى القطيعة معه؛ وعلى الرغم من أنه كان حراً بشكل شبه كامل في تحركاته في ولايته، فإنه قد حافظ على اسطورة طاعته وولائه للسلطان. أما الباب (العالى) فلم تكن تخامره بطبيعة الحال أية أوهام فيما يتعلق بطاعة الجزار؛ فهو سوف ينتهز بارتياح كل فرصة لفرض إرادته عليه؛ إلا أنه، إذ يعجز عن ذلك، يضطر إلى الاستسلام للوضيع «ما دامت ايرادات الولاية تدفع بسيرعة وما دامت الأشكال اللائقة للاحترام مرعية». ولم يكن بوسعه إلا أن يكون مدركاً لواقع أن ايالة صيدا، في ظل سلطة الجزار، قد أصبحت من جديد ولاية يسود فيها النظام وتتميز ادارتها بالكفاءة،

آل العظم: شبه سلالة حاكمة في دمشق

سوف تنشأ أنواع من السلالات الحاكمة في القرن الثامن عشر في عدد معين من ولايات هذا الجزء من الامبراطورية في الشرق الأدنى، دون أن يفقد الباب (العالى) مع ذلك كلية القدرة على التدخل في إختيار الباشاوات. وخلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، سوف يسفر الجهد الرامي إلى إعادة تنظيم الإمبراطورية عن إستعادة إدارة مباشرة من جانب الحكومة المركزية: في دمشق (حيث حكم عبد الله، آخر باشاوات آل العظم، في ١٨٠٧ – ١٨٠٨)، وفي بغداد (في عام ١٨٣١)، وفي الموصل (في عام ١٨٣١)،

ففى ولاية دمشق، كما فى بقية ارجاء الإمبراطورية، كان الإنحدار العثمانى الذى شهده القرن السابع عشر قد انتج آثاره، وبطبيعه الحال، فإن قصر مدة تولى الولاة (خمسة وسبعون باشا خلال ذلك القرن) قد أسهمت فى اختزال سلطتهم، وكانت الميليشيا تجند بشكل مطرد على المسترى المحلى وكان أهل البلاد يندرجون فى صفوفها، فى مقابل دفع أموال، للإستفادة من الحماية التى توفرها ومن أمتيازاتها: ومن ثم فقد كانت إمكانية الركون إليها غير واردة بشكل مطرد، وسوف تتزايد الصدامات مع الولاة، كما رأينا أعلاه، وفى عام ١٦٥٨ – ١٩٥٩، سوف ترسل الحكومة عدة مئات من الانكشارية السلطانية (قابى قولو) إلى دمشق، حيث سوف يتولون السيطرة على القلعة والموانىء والمراكز الحيوية فى المدينة. وسوف تتواجد قوتان من الانكشارية منذ ذلك الحين فى دمشق، القابى قولو، والانكشارية المحلية (اليرليه)، مجندتان وفق مبدأين مختلفين وتمثلان مصالح بل وأحياء المحلية (اليرليه)، المرتبطون بالسكان المحليين، يعتمدون على الأحياء الخارجية السوق ساروچا (فى الشمال) وميدان (فى الجنوب)؛ أما الإنكشارية السلطانية، سادة القلعة، فقد كانوا متحالفين مع حى العماره الواقع داخل أسوار المدينة. والواقع أن تاريخ دمشق سوف يهيمن عليه، إلى حد بعيد، النزاع بين هاتين هاتين هاتين ماتون هاتي هاتين هات

الميليشياتين. وأخيراً، في مجال أساسى بالنسبة للحكومة السلطانية، هو مجال . تنظيم الحج، فإن الوضع، في أواخر القرن السابع عشر، قلما كان مرضياً بعد، فمن بين سبع هجمات شنت بنجاح ضد القافلة خلال ذلك القرن، وقعت خمس خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة، وخلال هجوم ١١١١/ ١٧٠٠ – ١٧٠١، أبيدت القافلة بكاملها تقريباً.

وإذا فمن المفهوم أن الحكومة المركزية كانت تريد الاضطلاع بجهد اصلاحى شامل. ويمثل تعيين نصوح باشا، في عام ١٧٠٨، لحظة حاسمة في تاريخ سوريا العثمانية. فاعتباراً من عام ١٧٠٨، جرى تكليف والى دمشق بقيادة قافلة الحج السنوية إلى الأماكن المقدسة: وقد بدت التجربة حاسمة بما يكفى بحيث أن الوظيفتين سوف تظلان منذ ذلك الحين موحدتين حتى انتهاء السيطرة العثمانية، في عام ١٩١٨. ومن جهة أخرى، فإن الباب (العالى) سوف يركز بين يدى والى دمشق جميع شئون الولاية، بهدف تمكينه من السيطرة على مختلف القوى المحلية. وأخيراً فإن تعيين نصوح باشا يرمز إلى بداية عهد سوف يحتفظ خلاله الولاة بمنصبهم لمدة أطول، بهدف الوصول دون شك، هنا أيضاً، إلى تعزيز سلطة الولاة وتوطيد استقرار الولاية: فبين عامى ١٠٧٨ و ١٩٧٧، لن يكون هناك غير ٢٨ والياً، وترميم من السابق.

ولاشك أنه ضمن اطار هذه السياسة يجب ادراج قيام سلالة حاكمة حقيقية من الباشاوات في دمشق، هي سلالة آل العظم. ومن ثم فلا يجب تفسير مثل هذا التجديد على أنه علامة من علامات ضعف السلطة العثمانية؛ فالأمر على العكس من ذلك تماماً، إذ يلاحظ ك، باربير: «أن آل العظم قد عينوا في دمشق لأنهم، على وجه التحديد، كانوا يتمتعون بالصفات التي كانت الدولة العثمانية بحاجة إليها في محاولتها الرامية إلى إعادة تنظيم الولاية [...]. فقد كان آل العظم هم الأدوات المناسبة لمواصلة إعادة تنظيم ولاية دمشق، وهي العملية التي كانت قد بدأت في

أواخر القرن السابع عشر»، وفيما يتعلق بهذه المسألة، فإن التراجع الظاهرى السلطة المركزية ربما كان ستاراً لتصور سياسي يقود في مكان آخر إلى الإعتماد على أحمد باشا الجزار.

وليست أصول أل العظم معروفة بشكل مؤكد. والشيء المؤكد هو أنهم كانوا عائلة مقيمة في اقليم المعرة، وهي مدينة صغيرة تقع على بعد خمسين كيلو مترا جنوبى حلب، ويبدو أن إبراهيم، الجد الأكبر لآل العظم، قد جاء للإقامة هناك كجندى نحو عام ١٦٥٠. وفي أوائل القرن الثامن عشر، كان آل العظم عائلة محلية من الأعيان الريفيين، وكان اسماعيل، ابن إبراهيم، والياً على المعرة وعلى حماه، ثم والياً على طرابلس الشام، وأخيراً والياً على دمشق، في عام ١٧٢٥. وهو مؤسس سلالة حاكمة إستندت سلطتها على ثلاثة مرتكزات: الجذور المحلية، درجة عظيمة من الاستقرار في المناصب، السيطرة، بالإضافة، إلى دمشق، على الولايات المجاورة: صيدا وطرابلس الشام، وفي نهاية المطاف، حلب. وبين عامي ١٧٢٥ و ١٧٨٣، خيلال فترة ثمان وخمسين سنة، سيوف يمارس آل العظم السلطة في دمشق خلال سبع وأربعين سنة. فقد كان اسماعيل باشا، نفسه، واليا من عام ٥٧٧١ إلى عام ١٧٣٠، وفي عام ١٧٣٠، احتل ثلاثة من آل العظم مناصب الولاة في الولايات الثلاث: ولاية دمشق، وولاية صيدا (سليمان، شقيق اسماعيل) وولاية طرابلس الشام (إبراهيم، ابن اسماعيل). وبعد فترة «تحول من عهد إلى عهد» دامت أربع سنوات، كان سليمان باشا العظم، شقيق اسماعيل، واليا على دمشق مرتين، من عام ١٧٣٤ إلى عام ١٧٣٨، ثم من عام ١٧٤١ إلى عام ١٧٤٣. وقد حل مطه أسعد باشا، ابن اسماعيل، الذي ترمز مدة ولايته الطويلة (١٧٤٣ - ١٧٥٧) إلى الأوج الذي وصلت إليه العائلة. ففي عام ١٧٥٥، احتل ثلاثة من آل العظم من جديد المناصب الثلاثة في دمشق، وطرابلس الشام (سعد الدين، ابن اسماعيل) وصيدا (مصطفى، ابن آخر لاسماعيل). وبعد فاصل دام ثلاث سنوات، عهد بولاية دمشق إلى عثمان باشا، مملوك أسعد باشا، والذي يمكن اعتباره، بهذه الصفة، منتمياً إلى السلالة الحاكمة (١٧٦٠ – ١٧٧١). وأخيراً، فإن محمد باشا العظم، ابن شقيق وزوج ابنة أسعد، سوف يحكم دمشق مرتين، مع فاصل قصير بين ولايته الأولى (١٧٧١ – ١٧٧١) وولايته الثانية (١٧٧٣ – ١٧٨٣). وإن يكون محمد باشا العظم هو آخر وال على دمشق من آل العظم، لأن عبد الله (ابن محمد) كان باشا ثلاث مرات، عند منعطف القرن. كما يجب أن نشير إلى أن سعد الدين، شقيق أسعد، وأسعد نفسه، ومحمد وأبنه يوسف كانوا، في مناسبات مختلفة، ولاة على حلب.

وليس من السهل القول ما إذا كان آل العظم سوف ينجحون في وقف عملية الإنحدار التي كانت الولاية قد اندرجت فيها عند أواخر القرن السابق، ووقف قوى الفوضى التي كانت تمارس فعلها، ويبدو، بوجه عام، أنه قد تم إحتواء أعيان دمشق. ومثال ذلك ما حدث مع فتح الله افندى الفلقنسي (فتحي الدفتري) – وهو أحد أفراد عائلة من اقليم حمص، اقامت في دمشق منذ زمن بعيد – والذي نجح في الصعود إلى منصب الدفتردار وصار نفوذه في دمشق عظيماً، بفضل مكانته كواحد من الأشراف وبفضل الصلات التي نجح في عقدها مع السكان واليرليه. فالأفراح التي سوف تواكب زواج ابنته في عام ١٧٤٣ – سبعة أيام من الأفراح التي سوف يدعي إليها الباشا والقادة العسكريون والعلماء وأهل الطرق الصوفية ورجال الطوائف الحرفية والتجار والذميون (الأقليات، المسيحيون واليهود)، بل والمسات – إنما تشهد على هيبة وشعبية جد استثنائيتين بالنسبة لواحد من أهل البلد، يبدو منافساً للباشا، مثلما تسني لضاهر أن يفعل ذلك في فلسطين، استناداً إلى قاعدة إنطلاق مماثلة، تتمثل في منصب إداري هام. على أن أسعد باشا سوف يتمكن، في عام ١٧٤٦، من إزائته، بعد أن انتظر ثلاث سنوات لتحين الحظة المناسبة لذلك.

ولم يكن آل العظم قادرين على حل المشكلات الداخلية الناشئة عن التنافس بين الإنكشارية السلطانية واليرلية، والذى قاد إلى صدامات متجددة بلا توقف، شأنه في ذلك شأن التنافس بين الأشراف والانكشارية في حلب، وسوف يكون ذكر

هذه الصدامات المتكررة من بواعي الملل إن لم تجر الإشارة إلى أنه، خلال المعارك المنظمة بين الميليشياتين، كانت المدينة نفسها والسكان متورطين بشكل مباشر: الضواحي (معاقل اليراية) ضد المدينة (معقل القابي قولو)، الدمشقيون (مع افقر عناصر السكان) ضد السلطات، وتشير حوادث عامي ١٧٢٦ و ١٧٣٠ إلى تقدم اليرالية. وفي عام ١٧٣٨، سوف يتمردون على حسين باشا ويتوصلون إلى سحبه، وفي عام ١٧٤٠، سوف يتوصلون إلى طرد القابي قولو. لكن سليمان باشا العظم سوف يتخذ، في عام ١٧٤٢، تدابير ضد أكثر عناصر اليرليه خروجاً على الانضباط (زوراب)، وفي عام ١٧٤٦، سوف يقمعهم أسعد باشا عسكرياً بعد قصفه لأحياءهم: فسوف يجري نهب وتدمير خمسمائة منزل في ميدان؛ وسوف يجرى تفتيش اليرالية أو إعدامهم أو إبعادهم وسوف يستدعى الباشا من اسطنبول أورطة من القابي قولو. وفي عام ١٧٤٨، بعد حوادث بين القابي قولو والأشراف، سوف ينزل قمع جديد بالزوراب. وفي عام ١٧٥٧، ينشب صدام عنيف بين القابي قولو و اليرليه: وسوف يكون عقاب اليرلية قاسيا بشكل خاص، فوفقاً للبديري، كاتب الأخبار الدمشقي، جرى نهب ٢٤٠٠٠ (!) منزلاً في ميدان. وهو يضيف: «إن الجنود لم يتركوا للكبار والمدخار غير الاختيار بين الموت والحبس [...]. لقد حلت بسكان دمشق في تلك السنة مصيبة لم يروا لها مثيلاً منذ زمن تيمور لنك»(٢٣)، تلك كانت نهاية اليراية، لكن سلطة آل العظم كانت قد وصلت إلى نهايتها منذ عدة أشهر.

أما المحاولة التي قام بها الباب (العالى) لإحتواء القبائل وإستخدامها لكفالة أمن الطرق (وخاصة طريق الحج) فهى لا تقود، هى أيضاً، إلا إلى نتائج قاصرة. فطريق الحج، بين دمشق والحجاز، كان فى أغلب الأحيان مهدداً من جانب القبائل البدوية، وقد استمرت الحركة الضخمة للقبائل العربية إنطلاقاً من الجنوب فى تهديد مناطق الزراعة المستقرة: ذلك هو مثال قبيلة عنزه التي كانت قد بدأت النزوح من شبه الجزيرة العربية إلى الفرات، ومن العلامات الواضحة على فشل

العثمانيين في هذا المجال تلك الهجمات العديدة التي كانت تشن على قافلة الحج، والتي كانت حمايتها أحد الشواغل الرئيسية للباب العالى، ومن ثم أحدى المهام الرئيسية التي عهد بها إلى باشاوات دمشق. وقد كشف ك. باربير عن وقوع تسع عشرة هجمة بين عامى ١٧٠٠ و ١٧٥٧ جرى خلالها أحياناً تشتيت شمل الحجاج أو حتى القضاء عليهم: ففي عام ١٧٣٧، سوف يهاجم ٤٠٠٠٠ من البدو القافلة؛ وفي عام ١٧٥٧، سوف تكرن الكارثة كاملة، مع تدمير القافلة بالكامل وقتل آلاف الحجاج. وعلاوة على ذلك فإن باشاوات دمشق ان ينجحوا في إحتواء قوة ضاهر المتصاعدة المستندة إلى نمو عكا.

ومن ثم فإن الفكرة التى يمكن تكوينها عن فترة آل العظم هى فكرة غير مؤكدة إلى حد بعيد: إدارة أكثر كفاءة، قدر معين من توقف الفوضى، رعاية محلية للكداب والفنون تطورت بفضل الصلات المعقودة مع البلد وعاصمته الإقليمية. لكننا نجد أيضاً تلاشياً تدريجياً لدور دمشق ونواحيها، بينما يتحرك مركز الجاذبية الإقتصادية والسياسية صوب الساحل – حيث يتعاقب على الإدارة ضاهر ثم الجزار – الذي سوف يهيمن سياسياً على دمشق. وإذا كان الباب (العالى) قد سمح مع ذلك بإستمرار سلالة آل العظم الحاكمة هذه، فإنه ذلك يرجع إلى أنه كان يرى أن بوسعها أن تحل، عبر السلطة التى كفلها لها أصلها المحلى، المشكلات التى طرحتها الولاية.

ومن جهتهم، سوف يتمكن آل العظم من استخدام الاستقلال الذي كانوا يتمتعون به دون أن يحاولوا قطع شوط أبعد والمجازفة بتفجير رد فعل من جانب الحكومة المركزية. فأسعد باشا القوى نفسه كان ينتظر كل سنة أن يصله من اسطنبول قرار تمديد سلطته، وعندما قرر الباب (العالى) في عام ١٧٥٧ سحبه من دمشق وتعيينه في حلب، فإنه قد انصاع القرار وذهب إلى منصبه الجديد (٨ فبراير ١٧٥٧)، ولاشك أيضاً أن ذلك يرجع إلى أن هذا التعيين لم يبعده كثيراً عن

مركز سلطة آل العظم، ففى المقابل، عندما تلقى، بعد أيام قليلة من وصوله إلى حلب، أمراً بتعيينه فى القاهرة، سوف تندلع فى الوقت المناسب مظاهرات شوارع مساندة له، وسوف يجرى تثبيت الباشا فى منصبه (فى حلب). لكن المظاهرات التى سوف تستقبل تعيينه فى سيواس (سبتمبر ١٥٧٧) ومساعيه الخاصة فى اسطنبول لن تحول، هذه المرة، دون نفى خارج سوريا، سوف يكون مقدمة لإعدامه (مايو ١٧٥٨).

ويشير مثال أسعد إلى أن الباب (العالى) قد ظل، إلى حد بعيد، سيد اللعبة في دمشق: وكما لاحظنا فإن تعاقب الولاة من آل العظم في دمشق قد انقطع في ١٧٣٠ – ١٧٣٠ و ١٧٣٠ – ١٧٣٠. وقسد ١٧٣٠ – ١٧٣٠ و ١٧٦٠ و ١٧٢٠ و ١٧٢٠ و ١٧٢٠ و ١٧٣٠ وقسد احتفظت الحكومة العثمانية بإمكانية انهاء ترتيب لم تحافظ عليه إلا عندما كانت تجد في ذلك مصلحة: ومن الواضح، في هذه الحالة، أنها كانت تملك القوة الضرورية لعمل ذلك.

سلالات حاكمة في العراق، في الموصل وبغداد

كانت حالة الولايات العراقية حالة جد خاصة في الامبراطورية. فقد كانت هذه الولايات بعيدة نسبياً عن مقر الحكومة ومن ثم فسوف تكون بشكل حتمى عصية أكثر على السيطرة من مناطق سوريا وفلسطين المركزية أكثر، والواقعة على طريق الحج، الحيوى، ومن جهة أخرى، فقد كانت الإمبراطورية، على هذا الجانب، مجاورة لدولة كانت، في عهد الصفويين (٢٠٥١ – ١٧٣٦)، قادرة على الإغارة على العثمانيين، الذين خاضوا معها صراعاً سياسياً ودينياً (سنيون ضد شيعيين) في أن واحد. وعلى أية حدود أخرى، افريقية أم آسيوية، لم يضطر العثمانيون إلى مواجهة خطرعسكرى بهذه الجسامة وعلى هذا القدر من التواصل، ذلك أن النزاع، مواجهة خطرعسكرى بهذه الجسامة وعلى هذا القدر من التواصل، ذلك أن النزاع، الذي بدأ في مستهل القرن السادس عشر، سوف يتواصل، مع انقطاعات مؤقتة،

حتى الأواخر الأخيرة للقرن الثامن عشر، وغالباً ما سوف يجد العثمانيون أنفسهم مختزلين في موقف دفاعي(٢٤).

كما أن التوسع العثماني، الذي بدأ قبل بضع سنوات من فتح سوريا ومصر، قد حتمه تطور قوة الصفويين في إتجاه العراق (احتلال بغداد، في عام ١٩٠٨)، وهو تحد لن يتخلف العثمانيون عن رصده. على أن الأمر سوف يتطلب ثلاثين عاماً، من انتصار تشالديران (١٥١٤) إلى احتلال البصره (٢٤٥١)، حتى يتسنى عاماً، من انتصار تشالديران (١٥١٤) إلى احتلال البصره (٢٤٥١)، حتى يتسنى عام ١٩٣٤. وسوف يجرى تزويد الباشاليكات الأربعة التي سوف تنظم في البصرة وبغداد والموصل وكركوك بمؤسسات محلية عادية: ولاة يعينون لمدة سنة، مع إمكانية تجديد مدة الولاية (تعاقب على بغداد ٢٤ باشا بين عامي ١٦٣٨ و ١٧٠٤، وتعاقب على الموصل ٨٤ باشا بين عامي ١٦٣٨ و ١٧٠٤، ووحدات محلية، ويحكمون بمساعدة دفتردار (تعينه اسطنبول) وديوان وقضاة، مرسلين كل سنة من اسطنبول. إلا أنه سرعان ما سوف تظهر في الإدارة العثمانية في العراق اعراض الإنحدار الذي سبق لنا رصد فعله في أماكن أخرى: تراجع سلطة الباشاوات وتراجع سيطرتهم على القوى المحلية (القبلية)؛ عصيان العسكر (تمرد محمد الطويل، قائد انكشارية بغداد، في ١٦٠٧ – ١٦٠٧)؛ وضوح الجاهات وتطور استقلالات محلية.

لكن الخطر الخارجى بوجه خاص هو ما سوف يؤدى بسرعة إلى زعزعة مرتكزات السيطرة العثمانية فى العراق. ففى القرن السابع عشر، يتجدد النزاع مع إيران: وفى عام ١٦٢٣، فى ظل الشاه عباس الصفوى، يحتل الفرس بغداد. وتفشل محاولات مختلفة من جانب العثمانيين لاسترداد المدينة وان يتطلب الأمر ما هو أقل من حملة بقيادة السلطان مراد الرابع شخصياً، فى عام ١٦٣٨، حتى يتسنى احتلال بغداد من جديد، فى ٢٥ ديسمبر ١٦٣٨، بعد حصار دام أربعين

يوماً، ويسمح الاتفاق الموقع في عام ١٦٣٩ بتحديد الحدود بين الأمبراطوريتين. لكن البصرة لن يعاد دمجها في الإمبراطورية إلاً في عام ١٦٦٨.

والحال أن مصاعب فارس الداخلية، في مستهل القرن الثَّامن عشر، وفتح محمود خان الأفغاني لها، في عام ١٧٢٢، سوف يبدو أنها تتيح الفرصة أمام العثمانيين للثار من جارهم القوي، ففي عام ١٧٢٣، يعلن السلطان الحرب على فارس، ويشن عليها هجوماً، بقيادة حسن، باشا بغداد، ثم، بعد موته، في عام ١٧٢٤، بقيادة ابنه أحمد، وبعد عدد من النجاحات التي سوف تسمح لهم باحتلال الجزء الغربي من فارس (كرمنشاه، همذان)، سوف يفشل العثمانيون أمام أصفهان وسوف تتوقف الحرب في عام ١٧٢٧، وبعد ذلك ببضع سنوات، فإن نادر طهمسب (نادر شاه فيما بعد)، الذي كان قد نجح في طرد الأفغانيين وإعادة الصفويين، سوف يستأنف الحرب ضد العثمانيين في العراق (١٧٣٠)، وسوف يسترد في البداية الولايات التي كانت فارس قد خسرتها (معاهدة ١٧٣٢)، ثم، في عام ١٧٣٣، سنوف يشن الهجوم داخل العراق ويحاصر بغداد: على أن العثمانين سوف يحرزون، في ١٩ يوليو، انتصاراً مدوياً، لكنه دموى (سوف يخسر الفرس ٣٠٠٠٠ رجلاً، وسوف يخسر العثمانيون عدداً لا يكاد يقل عن ذلك العدد). وفي ٢٦ أكتوبر، سوف تسير معركة كبرى ثانية في منالح نادر. والحال أن الصلح، المعقبود في عام ١٧٣٦، بعد أن أعلن نادر نفسه ملكاً على فارس، سبوف يرد الخصيمين إلى حدود عام ١٦٣٩.

لكن هذا الصلح لم يكن غير هدنة. ففي عام ١٧٤٣، نجد أن نادر شاه، الذي كان قد قدم إلى السلطان مطالب يصعب قبولها (استرداد ديار بكر وأرمينيا؛ الأعتراف بالمذهب الشيعى كمذهب خامس)، يدفع عبر الحدود قواته، التي قدرها المعاصرون (مبالغين دون شك) بـ ٣٠٠٠٠٠ رجل، ويتجه إلى محاصرة الموصل. لكن دفاعاً شجاعاً، بقيادة حسين باشا، وهو من عائلة عبد الجليل، وبمساعدة من

جانب السكان، سوف يسمح بانقاذ المدينة. فالقصف العنيف من جانب مائتى مدفع ان يكون بوسعه كسر عزيمة المدافعين عن المدينة وسوف يضطر نادر شاه فى نهاية الأمر إلى رفع الحصار. وسوف تسمح الحملات والمفاوضات التى سوف تشغل العامين التاليين بالتوصل فى نهاية الأمر إلى صلح عام ١٧٤٦، والذى يستعيد الحدود التقليدية. وفى ٢٣ يونيو ٧٤٧، سوف يجرى اغتيال نادر شاه. وسوف يكون من شأن القلاقل التى عرفتها فارس إثر ذلك أن تكفل أمن الأمبراطورية لعدد من العقود. لكن السلم لن يسود بشكل حاسم بين الامبراطوريتين إلا بعد هجوم أخير من جانب الفرس، فى عام ١٧٧٥، موجه فى الامبراطوريتين إلا بعد هجوم أخير من جانب الفرس، فى عام ١٧٧٥، موجه فى عذه المرة ضد البصرة التى احتلها أحد مماليك بغداد (١٧٧٦)، بعد دفاع قوى من جانب سليمان باشا. ولن يرحل الفرس عن البصرة إلاً فى عام ١٧٧٩، عندما يضطرهم إلى ذلك الموقف الداخلى المتوتر الذى كانت تمر به بلادهم. وهكذا ينتهى قرنان ونصف قرن من النزاع، الذى يمكن اعتبار محصلته صفراً لأن الحدود قرنان ونصف قرن من النزاع، الذى يمكن اعتبار محصلته صفراً لأن الحدود التقليدية قد أعيد تأكيدها، مرة أخرى.

وبينما كان العثمانيون متورطين على هذا النحو في صدامات طويلة وصعبة مع فارس، ظهرت اتجاهات إلى الاستقلال في الولايات العراقية. ففي الموصل، كما في كثير من المدن المتوسطة، كانت العائلات المحلية (العُمري، ياسين، قره مصطفى) تتمتع بثقل كبير في الحياة السياسية، بسبب مكانتها الرفيعة وكذلك بسبب انغراسها العميق في الأحياء والذي كان يكفل لها السيطرة على قطاعات هامة من السكان. وفي عام ١٦٦٠، جرى تخصيص باشاليك الموصل لمرشح محلى، ظل في المنصب لمدة سنة، وعاد إليه بعد خمس سنوات. وفي بغداد، نجد أن المدعو بكر، وهو انكشاري وصل إلى رتبة السوياشي (رئيس الشرطة)، قد نجح، في عام ١٦٦٩، في فرض سلطته على باشا الولاية، وحاول كسب الإعتراف به هو والياً: وبسبب الخيبة التي منيت به آماله، فإنه يعرض تسليم المدينة للشاه عباس ويصبح مسئولاً عن استئناف القتال بين العثمانيين والفرس. وفي البصره،

نجد أن وجيها محلياً، هو المدعو أفراسياب، الذي لاشك في أنه من أصل قبلي، ينجح في فرض سلطته، نحو عام ١٦١٥، وتأسيس سلالة حاكمة حقيقية: فأبنه، على باشا، قد تم الإعتراف به كباشا من جانب الباب (العالي) (١٦٢٤). وقد ساهم بعد ذلك الإعتراف في دفع هجوم من جانب الفرس، ثم حل محله، في عام ١٦٥٥، ابنه حسين باشا، الذي كانت سلطته مفيدة المدينة. وقد ذكر الرحالة تأفيرنييه: «لقد عقد أمير البصرة اتفاقات مع العديد من الأمم الأوروبية، بحيث أن أيا كان البلد الذي يجيىء منه المرء، فإنه يجد نفسه محل ترحيب، وهناك قدر وفير من الحرية ونظام جد ممتاز في المدينة، بحيث أن المرء يمكنه السير طوال الليل في الشوارع دون أن يمسه أذي»(٥٠). وسوف تستمر سلالة آفراسياب حتى عام الوالي.

والحال أن المصاعب التي واجهتها اسطنبول في الحفاظ على سلطتها في الولايات العراقية إنما ترتبط في جانب منها بتطور التجنيد المحلى للانكشارية، النين كفوا عن أن يكونوا أداة يمكن للحكومة المركزية ولمتليها الركون إليها. فالانكشارية، المجندون من بين صفوف السكان المحليين، بشكل حصرى مطرد، كانوا مرتبطين بعدد من الأحياء في المدينة، يتقاسمون معها حياتها وتطلعاتها ويدافعون عن مصالحها. وفي بغداد، كانت الوحدات الرئيسية (الأورطات) تلعب دور منظمات عسكرية للدفاع الشعبي، في أحياء شرقى المدينة، وقد أدى هذا الموقف إلى نشوب صدامات بين جيش بغداد، المجند على المستوى المحلى، والانكشارية السلطانية، تذكر بالصدامات بين اليرليه و القابي قولى، في دمشق، وفي الموصل، كانت الأورطات الثلاث منغرسة في احياء محددة من المدينة. وكان الانكشارية يشكلون «مدينة مسلحة» (پ. كيمب) وساعداً عسكرياً لعائلات الأعيان الكبيرة، والحال أن اللجوء، الذي يزداد اتساعاً باطراد، إلى قوات تكميلية محلية الكبيرة، والحال أن اللجوء، الذي يزداد اتساعاً باطراد، إلى قوات تكميلية محلية (مجندة من القبائل العربية أو الكردية) أو إلى الماليك (العبيد الذين كان يتم

استيرادهم، من چيورچيا خاصة، ثم يتم الحاقهم بوظائف عسكرية وإدارية)، يؤدى إلى النتائج نفسها: فالسلطة المركزية وممثلوها المحليون لا يتمتعون بعد بالأدوات الضرورية لفرض سياسة مقررة في اسطنبول.

وإن يتخلف الباب (العالى) عن محاولة استعادة سلطته في مختلف مراكز الولايات. وسوف ينجح في ذلك أحياناً، كما تشير إلى ذلك حالة آل آفراسياب في البصرة، والذين أسلفنا الأشارة إليهم. إلا أنه سوف يضطر بوجه عام إلى التوافق مع الحكام المحليين، الذين كان عونهم ضرورياً لتأمين الحفاظ على النظام الداخلي، وبوجه خاص ، الدفاع عن الحدود، الذي كان شاغله الرئيسي في هذا الجزء الحدودي من الامبراطورية. كما تشهد على تلك الحلول التوفيقية الحتمية السلالتان الحاكمتان اللتان سوف ترسخان مواقعهما، في القرن الثامن عشر، في الموصل (آل عيد الجليل) وفي بغداد (الماليك).

آل عبد الجليل في الموصل

إلى حد معين، كان النظام السياسى الذى سوف ينشأ فى الموصل فى العقود الأولى للقرن الثامن عشر (حيث يعتبر عام ١٧٢٦ نقطة انطلاق سيطرة آل عبد الجليل) والذى سوف ينتهى فى عام ١٨٣٤، جد شبيه بنظام آل العظم فى دمشق، والمعاصر له تماماً. بل إن هذا الشبه يمتد إلى اصل آل عبد الجليل، والذى يستثير نفس التساؤلات ونفس الشكوك التى يستثيرها أصل آل العظم. ويبدو أن مؤسس العائلة، عبد الجليل، كان تاجراً يمارس التجارة على طريق ديار بكر – الموصل (حيث مات فى عام ١٨٦٨). وقد تم استقرار العائلة فى الموصل خلال القرن السابع عشر. والحال أن قوتها، المستندة إلى رأس المال التجارى، قد تحولت إلى نفوذ سياسى عبر الحصول على التزام جمع الضرائب وتوطيد وصاية محلية، من خلال المؤسسات الدينية وتمويل الحملات العثمانية، وفى الموصل، سوف يستقر آل عبد الجليل فى حى الإمام عون الدين، جد القريب من مركز المدينة؛ وسوف يبدأون

في بناء منشات دينية في الجزء الشرقي من المدينة (مسجد الأغوات، ١٧٠٢)، حيث سوف يتسنى لهم توطيد صلاتهم مع عالم الأسواق. وفي عام ١٧٢٦، سوف ينجح استماعيل، ابن عبد الجليل، في الحصول على منصب والي الموصل، ربما مكافأة له على اسهاماته المالية في حروب العثمانيين ضد الفرس، التي شارك فيها أيضاً بإرسال ابنه حسين وجماعة من المقاتلين المشاركة في أحدى الحملات. وقد قاد حسين بشكل باهر المقاومة الباسلة التي ابدتها الموصل، في عام ١٧٤٣، في وجه نادر شاه، الذي سوف يتلقى سفراؤه، المرسلون للمطالبة بتسليم المدينة، هذا الرد لأبى: «نحن خدم الدولة العثمانية السنية. ونحن لا نريد شيئاً غير ابقاء هذه المدينة في طاعة مولانا وسيدنا، ظل الله في الأرض، سلطان البرين والبحرين، ومواصلة أداء واجبنا نحوه»(٢٦)، والحال أن ولاء الباشا الجليلي سوف يعزز في أن واحد هيبة العائلة على المستوى المحلى ومراعاتها من جانب الحكومة العثمانية التي خدمت مصالحها الأساسية في ظروف حاسمة. وسوف تخرج الأواصر بين آل عبد الجليل وياشاليك الموصل معززة من ذلك: أن أربع عشرة رجلاً من آل عبد الجليل سوف يتواون حكم الموصل خلال سبع وستين سنة من السنوات الست والسبعين التي سوف تنقضي بين موت حسين باشا (١٧٥٨) وخلم يحيي باشا، آخر الباشاوات من آل عبد الجليل (١٨٣٤).

وخلال مايزيد قليلاً عن قرن، فإن سيطرة آل عبد الجليل ان تتعرض قط لانقطاع طويل الأجل: فمن بين ستين باشا تعاقبوا على حكم الموصل، من عام ١٧٢٦ إلى عام ١٨٣٤، كان الواحد منهم يتولى الحكم عدة مرات أحياناً، نجد ثلاثة وثلاثين من آل عبد الجليل، لكنهم تولوا الحكم، بشكل إجمالى، لمدة ثمانية وسبعين عاماً (من مائة وسبعة أعوام)، مع «فترات انتقال من عهد إلى عهد» تولى الحكم خلالها باشاوات «من غير آل عبد الجليل» لم تتجاوز الفترة الواحدة منها قط ثلاث سنوات، وقد أقام آل عبد الجليل تنظيماً سياسياً تميز بعدد من السمات الأصلية قياساً إلى البنية التقليدية للولايات، فالباشاوات الجليليون، ممثلو

السلطان، الذين يتم تجديد الحكم لهم كل سنة من حيث المبدأ، سوف يتمكنون من التمتع بـ «مدد حكم» جد طويلة فى أغلب الأحيان: فبين عامى ١٧٣٠ و ١٧٥٨، كان حسين باشاً والياً لثمانى مرات (خلال خمس عشرة سنة، من بينها خمس سنوات متتتالية بين عامى ١٧٤١ و ١٧٤١)؛ وبين عامى ١٥٧٧ و ١٧٧٥، كان أمين باشا والياً لست مرات (خلال أربع عشرة سنة، من بينها سبع سنوات متتالية بين عامى ١٧٦١ و ١٧٨٨ و ١٧٨٨ كان سليمان باشا والياً لمدة عامى ١٧٧١ و ١٧٨٨، كان سليمان باشا والياً لمدة أربع مرات (خلال أربع عشرة سنة أيضاً، من بينها ست سنوات متتالية بين عامى ١٧٧٧ و ١٧٨٨ و ١٨٨٨؛ وقد حكم محمد باشا دون انقطاع من عام ١٧٨٨ إلى عام ١٧٧٧ و ١٨٨٨؛ وهذا العهد الطويل الذي ساده السلام يشكل أوج السلالة الحاكمة.

ومن ثم فسوف يكون لدى آل عبد الجليل كل ما يكفى من الوقت لمارسة سلطتهم، وسوف يتسنى لهم السيطرة على الروافع الرئيسية لحكم الولاية: فالكتخودا، الذى يساعد الوالى فى مهامه، كان عادة ابنه أو شقيقه؛ والمتسلم، الذى يكفل مهام الانتقال فى حالة شغورالسلطة، كان يتم اختياره من بين صفوف العائلة؛ وأخيراً، فإن الولاة كانوا يحرصون على أن يديروا بانفسهم الشئون المالية، سعياً إلى الاستغناء عن خدمات دفتردار يتم ارساله فى نهاية الأمر من اسطنبول. وكان الموظفون المكلفون بإدارة الشئون المالية أشخاصاً مرؤوسين لا يخشى من ازعاجهم للحاكم، وكانت جميع الوظائف الإدارية الهامة فى أيدى آل عبد الجليل. وقد كف القضاة أنفسهم عن أن يكونوا اتراكاً مرسلين من قبل السطنبول، واعتباراً من عام ١٧٤٠، سوف يتم اختيارهم من بين صفوف العائلات الكبيرة فى الموصل، وأخيراً، بشكل مواز للانكشارية (الف رجل، يجندون على الصعيد المحلى علاوة على ذلك، الأمر الذى يحد من الخطر الذى يمثلونه)، سوف يتمتع آل عبد الجليل بقوات محلية، ذات وضعيات متباينة (تتآلف كلها من يتمتع آل عبد الجليل بقوات محلية، ذات وضعيات متباينة (تتآلف كلها من يتمتع آل عبد الجليل بقوات محلية، ذات وضعيات متباينة (تتآلف كلها من يتمده رابعد.

وفي هذه الظروف، يمكننا فيهم أن المحاولات التي قيامت بهما الحكومية العثمانية، على فترات متباعدة، لإنهاء حكم آل عبد الجليل، قد منيت بالفشل، إثر نزاعات داخلية عنيفة غالباً، وهو ما يشهد على عمق الإنغراس المحلى لآل عبد الجليل وعلى أهمية أشكال الدعم التي كان بوسعهم تعبئتها لحسابهم، ففي عام ١٧٥٧، يعين الباب (العالى) في الموصل رجب باشا، الذي يخلف باشا آخر «من غير أل عبد الجليل»، كان قد عين في عام ١٧٥٦، بعد رحيل أمين باشا الجليلي: وعندئذ، يلوذ الانكشارية، الذين يؤيدون أمين الجليلي، بالقلعة ويرفضون تسليمها. وتستمر القلاقل لمدة اثنين وأربعين يوماً؛ وتقام المتاريس في الشوارع؛ ولا ينتهي العصيان إلاُّ مع تعين حسين باشا الجليلي (الباشا للمرة الثامنة) الذي سرعان ما يحل محله ابنه أمين (١٧٥٨). وتؤدى محاولتان، جربتا في ١٧٥٩ و ١٧٦٠، لإبعاد أمين (بتعيينه في نهاية الأمر واليا على أورفا) إلى تفجير قلاقل جديدة. ومنذ عام ١٧٦١، يعاد تنصيب امين في الموصل، لمدة سبع سنوات هذه المرة. وفي ١٧٦٩ – ١٧٧١، سعياً إلى تسهيل التخلص من امين، يحاول الباب (العالي) أن يفرض على الموصل فتاح باشا، وهو من أل عبد الجليل، لكنه خصم لأمن: وبعد فترة من القلاقل، تؤول السلطة إلى سليمان، ابن امين الجليلي، والذي سوف يحكم الموصل من عام ١٧٧١ إلى عام ١٧٨٩، فيما عدا مدة ثلاثة أعوام. وهذه الأزمة مهمة بوجه خاص، لأنها تشير إلى أن الباب (العالي)، في سعيه إلى التخلص من جليلي مزعج، لا يجد حلاً أخر غير تعيين جليلي آخر، أكثر انصباعاً. وفي عام ١٨٠٩، بعد تعاقب أربعة من أل عبد الجليل على الحكم، من عام ١٧٨٥ إلى عام ١٨٠٨، يعين الباب (العالى) أحمد بن بكر، وهو رجل ينتمي إلى عائلة محلية، لكنه لا ينتمى إلى آل عبد الجليل: وعندئذ يتمرد الانكشارية ويضطر أحمد إلى مغادرة المدينة التي لم يستطع البقاء فيها غير عدة أيام . ويصبح آل عبد الجليل سادة للمدينة، ويعين الباب (العالي)، في ١٨٠٩، محمود باشا، الذي سوف يتلوه سبعة باشاوات آخرون من أل عبد الجليل بلا انقطاع حتى عام ١٨٢٩. ولما كانت الحكومة العثمانية تواجه مشكلات جسيمة على الجبهات الأخرى (وخاصة في أوروبا) فقد كانت عاجزة عن فرض تعاقب الباشاوات الأجانب على الوسط المحلى وكان عليها الاستسلام لحالة شبه الاستقلال التي كان تعاقب الباشاوات الجليليين قد خلقها في الموصل، وصحيح أن حكم الجليليين في الموصل قد انتهى إلى محصلة ايجابية نسبياً، في مجالات المشاركة في الدفاع عن الحدود وصون النظام والنشاط الاقتصادي، وهو أمر لم يكن من شأنه إلا أن يدفع الباب العالى إلى التحلى بالصبر، ومن جهتهم، فإن آل عبد الجليل قد حافظوا على السطورة السيادة العثمانية وحرصوا، بشكل خاص، على دفع الخزينة، المتواضعة مع ذلك، التي كان عليهم سدادها الباب (العالى) (قلما زادت عن ٢٠٠٠ قرش نحو عام ١٧٦٠). إلا أنه عندما اصبحت الحكومة العثمانية أخيراً، بعد عام ١٨٦٠، قادرة على أن تضع في خدمة سياستها أمكانات عسكرية مناسبة، فإن الجليليين سوف يغادرون المسرح السياسي؛ ففي عام ١٨٣٤، سوف يستسلم يحيى باشا، آخر باشاوات آل عبد الجليل، لترك السلطة ويمتثل للدعوة الموجهة إليه للذهاب إلى اسطنبول للمشاركة في نشاط المجلس الاستشارى الذي كان قد تم تشكيله.

المماليك فس بغداد

إن الجمع الذي حدث، في بغداد، بين تجنيد نخبة حاكمة (سياسية وعسكرية) عن طريق نظام (المملوكية) وتكوين شبه سلالة حاكمة إنما يقود بشكل حتمى إلى استحضار حالة مصر. ففي مستهل القرن الثامن عشر، بدأ عهد جديد بالنسبة لبغداد، مع تولى حسن باشا مقاليد الحكم (١٧٠٤ – ١٧٧٤). وكان هذا الرجل، الذي ولد نحو عام ١٦٥٧، ابن أحد سباهيي مراد الرابع؛ وقد ربني في مدارس القصر ثم انجز فيما بعد مسيرة وظيفية رائعة، توجت بتولى حكم ولايات هامة، خاصة حلب وديار بكر، التي نقل منها إلى مغداد، وتفسر نجاحاته دوامه في هذا

المنصب: حملات قوية ضد القبائل العربية والكردية؛ مشاركة باهرة فى الحرب ضد الفرس، والتى يقترح خلالها، ويحقق بنجاح، هجوماً يسمح له باحتلال كرمنشاه وأردالان. وعندما يموت، فى مستهل عام ١٧٢٤، كانت هيبته من السمو بحيث أن الباب (العالى) لم يكن بوسعه إلا أن يستجيب للمقترحات المقدمة إليه بتعيين ابنه أحمد فى المنصب الذى كان يشخله. ويضيف أحمد همذان إلى فتوحات ابيه، وبالرغم من اخفاق امام اصبهان، فى عام ١٧٧٢، فإنه يضع الباب (العالى) فى وضع يسمح له بأن يعقد، مع فارس، صلحاً جد مؤات فى عام ١٧٢٧.

وتؤدى هذه النجاحات إلى اضفاء الشرعية على سلطة أحمد ومنع الباب (العالى) من التفكير في الاستغناء عنه وذلك لاحتواء اطماع نادر شاه: ففي عام ١٧٣١، يلحق بالفرس هزيمة جسيمة قرب همذان؛ وفي عام ١٧٣٣، يتحمل بنجاح حصار بغداد؛ وفي عام ١٧٤٣، يعد الدفاع عنها على نحو يتميز بعزيمة جبارة بحيث أن نادر شاه يتجه إلى الهجوم على الموصل بدلاً من الهجوم على بغداد، وسوف يذهل بمواهبه نادر شاه، الذي سوف يكون مفاوضه المفضل في حالة إجراء مفاوضات (في أعوام ١٧٣٢ و ١٧٣١). ومن ثم فليس غريباً أن أحمد باشا، شأنه في ذلك شأن أبيه، قد تمكن من الإستمرار في تولى حكم باشاليك بغداد: فسوف يبقى في ذلك المنصب، دون انقطاع تقريباً، حتى موته، في باشاليك بغداد: فسوف يبقى في ذلك المنصب، دون انقطاع تقريباً، حتى موته، في الصياع مفرط، ودون المضي مع ذلك إلى حد العصيان السافر؛ فعندما يعفى من انصياع مفرط، ودون المضي مع ذلك إلى حد العصيان السافر؛ فعندما يعفى من الصغة التي يدعوه فيها السلطان إلى إجراء المفاوضات مع الفرس، في عام ١٧٣٧، وسوف يرجع إلى بغداد، بعد نجاح هذه المفاوضات مع الفرس، في عام ١٧٣٧، وسوف يرجع إلى بغداد، بعد نجاح هذه المفاوضات.

والحال أن ممارسة أحمد الطويلة للسلطة قد سمحت له بمواصلة ممارسة دشنها ابوه حسن باشا وسوف يكون من شانها أن تقلب بالكامل التنظيم

السياسى في بغداد على مدار قرن تقريباً. فاستخدام العبيد (الماليك)، المشترين بوجه خاص من القوقان، والذين كانت تتم تربيتهم إثر ذلك في القصور، لإعداد أفراد الكادر العسكرى والمدنى، كان يتميز بطابع تقليدى: فبهذا الشكل كان يجرى تجديد الفئة الحاكمة في مصر، قبل عام ١٥١٧، وقد استمر هذا النظام بعد الفتح العثماني، وكان العبيد المطلوبون أكثر من سواهم هم أولئك الذين يجيئون من اقليم تفليس، في چيورچيا، ومن قبائل كقبائل اللاظ والأباظ. والحال أن حسن باشا، ومن بعده أحمد، سوف يقومان على نحو منهجى بتجنيد المماليك الذين كانوا يتلقون، في القصر، تعليماً يجمع بين تعلم القراءة والكتابة والتدريب العسكري والرياضي، وكان يجرى تقسيمهم إلى جماعات، لكل منها استاذها: فبعضها كان يجرى تربيته لتولى المناصب المدنية والعسكرية العليا، ويعضها كان يجرى إعداده للدخول في حرس الباشا. وعند انتهاء تعليمهم، كانوا يوزعون على الخدمات الرئيسية للنولة. وفي عهد أحمد باشا، كان «خدم الداخل» يتألفون من ٦٠٠ رجل. أما أولئك الذين يبدون، من بين المماليك، الملكات الأكثر روعة ويتولون الأعمال الواعدة أكثر من سواها، فقد كان بالإمكان ايجاد ارتباط بينهم وبين «ولى الأمر» عن طريق أواصد زواجيه: فسليمان أغا أبو ليلى، مملوك حسن باشا، يتزوج ابنة أحمد باشا، الذي يخلفه بعد أن كان ساعده الأيمن على مدار خمس عشرة سنة. وهذه الفئة الحاكمة تفرض نفسها محلياً على السكان الأصليين وعلى «القوي» المرسلة من جانب اسطنبول (القاضي، الدفتردار، الأغا)؛ والسلطة التي تكفلها لنفسيها تمنع الحكومة السلطانية من عدم دعوتها إلى حكم الولاية. فلدى موت أحمد باشا، في عام ١٧٤٧، يجتهد الباب (العالي) في محاولة تعيين مرشحين «خارجيين» لكنهم لن ينجموا في البقاء في الحكم. وفي عام ١٧٥٠، يتم تعيين سليمان أبو ليلى في منصب الباشا، ويعده، سوف يتعاقب مماليك على رأس الولاية، دون انقطاع تقريباً، حتى عزل دوارود باشا، في عام ١٨٣١.

وبعد السنوات الأثنى عشرة لـ «عهد» سليمان أبو ليلى (١٧٥٠ - ١٧٦٢)، الذي تمكن من تأمين النظام الداخلي عبر إجبار القبائل على الطاعة، وتمكن من الحفاظ على علاقات محجحة مع الباب (العالى) وتعزيز التنظيم الملوكي (عبر التدريب الدائم لمائتي شاب)، وبعد العهدين الأقل روعة لعلى أغا (١٧٦٢ - ١٧٦٤) وعمر باشا (١٧٦٤ – ١٧٧٥)، تعرف «السلالة الحاكمة» أوجها في ظل سليمان «الأكبر» (١٧٨٠ - ١٨٠١). فقد بني هذا المملوك سمعته بقيادته لمقاومة البصرة الطويلة للقرس، في ١٧٧٥ و ١٧٧٦، ولدى عودته من الأسر، في عام ١٧٧٩، تم تعيينه والياً على بغداد، حيث لم تؤد محاولة الباب (العالى) الرامية إلى الاستغناء عن الماليك إلى نتائج حاسمة. والواقع أن الرحالة الفرنسي اوليڤييه، الذي تعتبر ملاحظاته رصينة بوجه عام، قد رصد، خلال ترحاله في العراق، نجاح ادارته: «إنه منكب على التخفيف عن الطبقة البائسة، والحيلولة بون ارتكاب كبار موظفيه للمظالم أو سماحهم بأعمال الاستبداد، ولم يلحق الأذي إلاَّ بالعرب الذين يثيرون المتاعب للملاحة في النهرين، وقد شجع التجارة بحمايتها بجميع السبل [...]. وقد اكسبته شجاعته احترام جميع الجند؛ وأدى الهدوء الذي حافظ عليه في بغداد والعدل الذي كفل له السيادة فيها، إلى احاطة شخصه بالمحبة والثناء على حكومته»(٢٧). كما أن الخطر الخارجي الذي لم يكف عن تهديد العراق قد أصبح الأن مستبعداً بشكل حاسم، وكان الباشا قادراً على السيطرة على الخطر البدوى، عرب المنتفق في الجنوب، والأكراد في الشمال، ولم يبدأ الخطر الوهابي في تهديد العراق إلاَّ في السنوات الأخيرة لعهد سليمان: فقوات ابن سعود، التي كانت حملات الباشا المنظمة قد احتوتها، في عام ١٧٩٧، وفي عام ١٧٩٩، سوف تنطلق، في عام ١٨٠٢، من شبه الجزيرة العربية عند شن الغارة الكبرى على كربلاء والتي تم خلالها نهب المدينة الشيعية المقدسة واستباحتها، وينتهى عهد سليمان الطويل بعد هذا الحادث الكارثي بعدة أسابيع. لكن الانحدار الذي سوف تشهده سلالة الماليك الحاكمة بعد سليمان، والذي يزيد من احتداد انعدام الإستقرار الراجع إلى إنعدام إجراءات محددة لنقل السلطة، لن يحول دون تعاقب المماليك على الحكم لمدة نحو ثلاثين سنة. وفي عام ١٨١٠، يحاول السلطان محمود الثاني استعادة سلطته في العراق، ويجرى خلع وقتل سليمان باشا كوتشوك («الصغير»)؛ لكن الباب (العالى) يظل عاجزاً عن الاطاحة بالنظام المملوكي، ويتولى السلطة عبد الله باشا، الذي ينتمي إلى بيت سليمان الأكبر، كما يتعاقب على الحكم بعده اثنان من الباشاوات المماليك، سعيد باشا وأخيراً داوود باشا (١٨١٧– ١٨٣١). ولن يتسنى التخلص من آخر باشا مملوكي إلاً في عام ١٨٣١ عبر حملة عسكرية منظمة.

ولم تكن هذه المحاولات تشكل غير الجهود النهائية للباب (العالى) لإستعادة سلطته في بغداد. فهذا هدف لم يتخل عنه قط. إلا أنه كان عسير المنال بسبب المصاعب الكبرى التي كان على العثمانيين مواجهتها في أوروبا، وبسبب بعد العراق، الأمر الذي لن يسمح لهم باستخدام الإمكانات الضخمة قبل القرن التاسع عشر. ومن جهة أخرى، فإن الباشاوات «الأجانب» الذين حاول الباب (العالى) تنصيبهم في بغداد لن يكونوا محل قبول هناك أبداً وسوف يقابلون هناك معارضة يستحيل التغلب عليها يبديها المماليك الذين يسيطرون على جميع روافع السلطة. ومن ثم فإن جميع المحاولات التي يقوم بها الباب (العالى) في ١٧٢٤ – ١٧٣٠، وفي ٧٤٧٠ – ١٧٥٠ وفي ١٧٥٠ – ١٧٨٠ سيوف تمنى بالفيشل واحدة اثر علكم قوى، أحمد باشا، سليمان أبو ليلى، سليمان الأكبر.

ومثل هذا الوضع يمكن تفسيره بوجود مصالح متبادلة تفرض أشكال مراعاة متبادلة. فلو دفع أشباه مملوك بغداد استقلالهم إلى حد الانفصال، لوجدوا أنفسهم معزولين في مواجهة الأخطار الداخلية (القبائل العربية والكردية) والأخطار الخارجية (من جانب فارس) التي كانت تتهددهم، ومن ثم فقد كانت لهم مصلحة في مراعاة مظاهر الخضوع للباب (العالي): فإذ كان يجرى تعيينهم

وتجديد تعيينهم كل سنة من جانب السلطان، فقد كانوا يدفعون الخزينة بانضباط لم يكن تاماً دائماً، لكن تقصيرهم يمكن تبريره بتكلفة الدفاع عن البلد والمشاركة في الحملات العثمانية. وكان سليمان باشا الأكبر يدفع خزينة سنوية تصل إلى نحو ١٠٠٠٠ جنيه، بصورة جد منتظمة، ومن جهتها، كانت الحكومة العثمانية بحاجة إلى سلطة محلية جد قوية الدفاع عن مصالحها الأساسية في هذه المنطقة: فدور باشاوات بغداد في صون النظام الداخلي وولامهم خلال الحروب الكبري مع فارس كانا يبرران الإمتثال، في اسطنبول، لوضع لم تكن لدى العثمانيين الإمكانات اللازمة لتغييره، إللهم إلا إذا كان ذلك عبر تدخل عسكري مباشر، وهو ما لن يلجأوا إليه إلا فيما بعد، بمجرد تلاشي الخطر الفارسي، وعلى مدار مجمل القرن الثامن عشر، سوف تلعب الولاية دور دولة عازلة، ولن يكون بوسع الحكومة العثمانية إلا أن تمتثل لوضع شبه الاستقلال، الذي يمنح باشاوات بغداد السلطة العثمانية إلا أن تمتثل لوضع شبه الاستهر على حماية الحدود التي تفصل بين والمقوي المدورية لتمكينهم من السهر على حماية الحدود التي تفصل بين الامبراطوريتين والمذهبين الدينيين.

المماليك المصريون

إن مصر العثمانية، التي فتحت في عام ١٥١٧، قد نظمها السلطان سليمان (الذي يرجع القانون نامه الذي أصدره إلى عام ١٥٢٤)، وفقاً لمباديء كانت متمشية في جميع المسائل مع القواعد العثمانية: فهناك وال يساعده ديوان وميليشيات سوف ينتقل عددها تدريجياً من أربع إلى سبع. وكان أكثر هذه الميليشيات أهمية (وأوفرها عدداً) يتمثل في قوتين من جنود المشاة سوف تلعبان دوراً ملحوظاً في تاريخ مصر خلال هذه القرون الثلاثة. وكان الانكشارية يمثلون القوة الأقوى والأوسع نفوذاً: وكان عددهم نحو ٥٠٠٠ في القرن السابع عشر وقد أدوا مهام شرطة القاهرة، وهو ما أسهم دون شك في تطوير علاقاتهم مع سكان المدينة. أما العرب، الأقل عدداً (قرابة ٢٠٠٠ رجل نحو عام ١٧٠٠)، والذين

يحصلون على رواتب أقل، فقد كانوا غالباً في تنافس مع الإنكشارية على السيطرة على السلطة وعلى المكاسب التي تتيحها. وكانت السلطة القضائية ثمارس من جانب قاضى القضائية ثمارسال إلى الولاية من طرف اسطنبول، والذي يساعده عدد من النواب كانت غالبيتهم من المصريين. لكن تنظيم مصر كانو، منذ البداية، جد أصيل بقدر ما أن العثمانيين سوف يحافظون على البنية المملوكية النظام الذي كان سليم الأول قد وضع حداً له في عام ١٥١٧. ذلك أن المماليك المهزومين الذين سوف يبقون في مصر ويقبلون خدمة العثمانيين سوف يتم تنظيمهم في قوات خاصة، كقوات الشاويشيه، المشكلة في عام ١٥١٧، وقوات الشراكسة، المشكلة في عام ١٥٥١. وسوف يجرى التصريح لهم بمواصلة شراء الشراكسة، المشكلة في عام ١٥٥١. وسوف يجرى التصريح لهم بمواصلة شراء البكوات، الذين تولوا، في القرن السابع عشر، حكم الأقاليم، كانوا يجندون من بين صفوف هؤلاء المماليك، ومن بين صفوفهم أيضاً كان يتم اختيار كبار القادة الإداريين: الدفتردار، أمير الحج، السردار (قائد الحملات)، الأمير المرافق للخزيئة

وحتى قبل نهاية القرن السادس عشر، كانت سلطة الباشاوات الذين كان الباب (العالى) يرسلهم قد بدأت تبهت فى وجه السلطات التى أخذت تتعزز فى مصر. وكان على الباشاوات أن يواجهوا أولاً الحركات التى يوجهها الجنود والذين كان تخفيض قيمة رواتبهم قد دفعهم إلى التمرد. وفى عام ١٩٨٦، ينشب أول تمرد عسكرى، حيث قامت القوات بوقف الوالى وحبسه فى أحد بيوت القاهرة. وسوف تتلو ذلك التمرد تمردات أخرى فى أعوام ١٩٨٩ و ١٩٠٨ و ١٦٠١. وفى عام ١٦٠٤، سوف ينجح المتمردون فى اغتيال إبراهيم باشا. والحال أن هذا العمل العنيف غير المسبوق سوف يستثير رد فعل قوى من جانب الباب (العالى): فبعد تحقيق جرى فى القاهرة وإعدام عدد معين من الضباط، سوف ترسل الحكومة تحقيق جرى فى القاهرة وإعدام عدد معين من الضباط، سوف ترسل الحكومة

المرسلة كل عام إلى اسطنبول، والقائمقام، الذي كان يصرف الأمور بصورة مؤقتة

في حالة شغور السلطة.

السلطانية إلى القاهرة محمد باشا. ويتخذ هذا الأخير تدابير قاسية ضد البكوات المتواطئين في الأغتيال ويكسب لذلك كنية «قول كيران» («كاسر المماليك»). لكن تمرداً جديداً للجند ينشب في عام ١٦٠٩، وهو تمرد بالغ الجسامة بحيث أن الانتصار الذي سوف يتم إحرازه في نهاية الأمر على المتمردين سوف يصفه أحد كتاب الأخبار بد «الفتح الثاني لمصر».

على أن هذا النجاح لن يستمر وسوف يستمر صعود البكوات التدريجي في العقود التالية. فسوف يتصدون للباشاوات بجسارة متعاظمة باطراد: ففي عام ١٦٢٣، سوف يرفضون الأعتراف بالباشا الذي أرسله السلطان وسوف يحصلون على (موافقة السلطان) على إبقاء مصطفى باشا؛ وفي عام ١٦٣١، سوف يخلعون موسى باشا، الذي كان قد أمر باغتيال أحدهم، وسوف يعينون قائمقاماً ثم يتفاضون مع الباب (العالي) على إستبدال الباشا الذي لم يعودوا يريدونه، وخلال السنوات الخمس والعشرين التي سوف تتلو الإطاحة بموسى باشاء تتجسد سيادة البكوات في شخص رضوان بك، الذي هيمن على الحياة السياسية في مصر حتى موته، في عام ١٦٥٦، تحت لقب أمير الحج. وكانت هيبته من السمو، بحيث أن هذا الأمير، المنحدر من أصل شركسي، سوف يجرى تملقه بارجاع نسبه إلى السلطانين المملوكيين برقوق (١٣٨٢ - ١٣٩٨) وبارسباي (١٤٢٧ - ١٤٣٨) -وهو ما يضفى عليه نوعاً من الشرعية في مصر - وإلى قبيلة قريش، الأمر الذي يكفل له سلطة يمكنها أن تنافس، في الأماكن المقدسة، سلطة السالطين العثمانيين. على أن رضوان بك لن يحاول إستخدام سلطته وشعبيته للاستيلاء على السلطة، كما سوف يفعل ذلك على بك في القرن التالي، وهذا الإعتدال يفسر دون شك قدرته على مقاومة مختلف محاولات الباب (العالي) الرامية إلى وقف شبه الحكم الذي يمارسه: تعيينه سرداراً لحملة ضد فارس، وهو مايتملص منه في عام ٥٦٦٥ وفي عام ١٦٣٧، نقله والياً على ولاية الحبشة، في عام ١٦٣٩؛ دسائس الولاة لإزاحته عن السلطة في عام ١٦٤٧ وفي عام ١٦٥١. لكن التنافسات بين صفوف المماليك، بين حزب الفقارية (الذين كفل رضوان هيمنتهم) وحزب القاسمية، هي التي سوف تؤدي إلى الأفول المؤقت لنجم البكوات، إذ سوف يجتهد الباشاوات في إستغلال هذه النزاعات للقضاء التدريجي على الفريقين وإعادة تأكيد سلطتهم هم: ففي عام ١٦٦٠، سوف يجرى ذبح الأمراء الفقارية في ترَّانا، وفي عام ١٦٦٢، سيجييء النور على حزب القاسمية ويتم القضاء عليهم. وسوف يخسر البكوات النفوذ المهيمن الذي كانوا يتمتعون به منذ مستهل القرن؛ وخلال ما يقرب من نصف قرن، فإن ترقية ضابط من الميليشيات إلى رتبة السنجق بك سوف تعتبر عقاباً، أو على الأقل إجراءاً ضاراً بمصالحه السياسية والمادية. وخلال بضع سنوات، سوف يتسنى تعزيز سلطة الياب (العالي) وممثليه في القاهرة، وقد تمكن إبراهيم باشيا (١٦٦١ - ١٦٦٤) من زيادة مبلغ الخزينة التي تدفعها مصر من ١٥ مليون إلى ٣١ مليون بارة. وفي عام ١٦٧٠، سوف يجرى إرسال إبراهيم باشا قره، مع قوة قوامها ٢٠٠٠ جندى، لتحسين إعادة التنظيم الإداري والمالي لمصر: وسوف يتم إعتماد القرارات التي يتخذها الوالي من جانب اجتماع مهيب بشكل خاص للديوان، انعقد في ٤ فيراير ١٦٧٢. لكن ذلك لن يكون غير مهلة للسلطة العثمانية في مصدر. فسوف ينجح الأمراء بسرعة بالغة في التنصل من إلتزاماتهم، ومنذ عام ١٦٨٣، سوف يتم اختزال الخزينة من جديد إلى ٢٣ مليون بارة. وفي أعوام ١٦٧٦ و ١٦٩٧ و ١٧١١، سوف يتم إجبار باشاوات على التنحى.

إن سقوط نفوذ البكوات لم يكن مفيداً بصفة دائمة الولاة: فاعتباراً من عام ١٦٧٠، ولمدة نحو نصف قرن، انتقل الدور المهيمن في الحياة السياسية في القاهرة إلى العسكريين، وخاصة إلى الإنكشارية، الأقوى بينهم. وحول قادة الأوچاق، كوتشوك محمد (مات في عام ١٦٩٤)، ثم افرانج أحمد (مات في عام ١٧١١)، ينتظم النضال من أجل السلطة في القاهرة. وتنبع سيادة الإنكشارية من عددهم (كانوا أكثر من ثلث مجموع الجند في عام ١٧٠٩)، ومن قوتهم المادية

سوف يحتكرون، اعتباراً من ١٦٦٠ – ١٦٧٠، الإلتزامات الرئيسية، خاصة الأكثر عائداً، إلتزام جمرك السويس)، ومن الصلات التي كانوا قد نسجوها مع سكان القاهرة، عبر نظام الحماية المعقد ومن انتماء حرفيين وتجار إلى الأوجاق مما يسمح بعوائد مجزية. على أن الصراع على السلطة داخل قوة الإنكشارية، والذي تميز بسلسلة كاملة من الأزمات كانت آزمة ١٧١١ أكثرها جسامة (حرب أهلية حقيقية سوف توم لمدة شهرين)، إنما يؤدي إلى إضعاف الأوجاق بشكل دائم ويعيد السيادة إلى المماليك وإلى البكوات الذين يقودونهم.

وإعتباراً من مستهل القرن الثامن عشر، نجد أن نظام تجنيد الصفوة العسكرية والسياسية في مصر عبر نظام «المملوكية» (شراء عبيد من القوقاز، ثم تربيتهم وإعتاقهم ودمجهم من جانب سادتهم) يفرض نفسه على مجمل الفئة الحاكمة: فلم يعد هناك فرق أساسي بين العمل في الأوجاق أو البيليكات، إذ صار يوسع أي مملوك أن يصبح ضابطاً أو سنجق بك، إذا ما شاء سيده ذلك. وعندما يتذكر إبراهيم بك، في الأعوام الأولى للقرن التاسع عشر، «الأزمنة الماضية الجميلة»، أي السنوات السابقة على الحملة الفرنسية لعام ١٧٩٨، فإنه سوف يذكر العشرة الاف شخص الذين كانوا يشكلون الفئة الحاكمة، دون أن يجرى تمييزاً فعلياً بينهم: الأمراء، الكشاف (ولاة، أمراء من مرتبة أدني)، ضباط الأوجاقات، الماليك، الجند. وكان هؤلاء الماليك يتجمعون في بيوت تمتد تفرعاتها إلى الميليشيات وإلى المؤسسة البيليكية في أن واحد، وكان أهم هذه البيوت هو بيت القازدوغلية، الذي كان يحتكر من الناحية العملية الوظائف السياسية والعسكرية، بدءاً من إبراهيم القازودغلي، كتخودا (كبير ضباط) الأنكشارية، الذي مارس السلطة بين عامى ٧٤٣ و ١٧٥٤، بالإشتراك مع رضوان، كتخودا العزب، وربِّس «بيت» الجلفية، وحتى أواخر القرن، تصبح البيليكات احتكاراً للقازوغلية، ومن جهة أخرى، فإن أوسع البكوات نفوذاً سوف يحصل تدريجياً على اللقب شبه الرسمى، وإن كان الغريب تماماً عن الهيراركية العثمانية، وهو لقب شبيخ البلد، الذي سوف يكون محمد بك شركس، الأمير المهيمن في ١٧٢٤ – ١٧٢٦، أول من يحمله.

وهذا النظام الخاص بتجنيد الفئة الحاكمة، وهذا الأحتكار السلطة من جانب جماعة من الأمراء وهذا التركيز التدريجي السلطة (محمد بك شركس، ثم نو الفقار بك حتى عام ١٧٣٠؛ إبراهيم كتخودا الفقار بك حتى عام ١٧٥٠؛ إبراهيم كتخودا ورضوان كتخودا، حتى ١٧٥٤ و ١٧٥٥) من الواضح أنها تذكر كلها بالتنظيم الذي كان قائماً في بغداد، نحو العصر نفسه. إلا أنه في حين أن مماليك بغداد كان يتم الأعتراف بهم كباشاوات وكانوا يكسبون شرعيتهم من هذا التعيين، فإن أمراء القاهرة سوف يكتفون (قبل على بك) بتأمين واقع السلطة النفسهم، مع اختزال سلطة الباشاوات إلى مجرد مظهر، وقد كتب القنصل بيليران، في عام اختزال سلطة الباشاوات إلى مجرد مظهر، وقد كتب القنصل بيليران، في عام اختزال سلطة الباشاوات إلى مجرد مظهر، وقد كتب القنصل بيليران، في عام اختزال سلطة الباشاوات إلى مجرد مظهر، وقد كتب القنصل بيليران، في عام اعتادوا الكف عن الإعتراف بسلطته وخلم الباشا عندما يبدو لهم ذلك مناسباً».

وفى توازن السلطات الذى تحقق تدريجياً فى القاهرة، كانت «القوى» المصرية تهيمن على اللعبة السياسية بشكل شبه كامل، إلا أنها قد واصلت مراعاة مظاهر الإحترام الواجب الأداء للباشاوات (حتى عند خلعهم) ومظاهر خضوعها للباب (العالى). وفى عام ١٧٤٨، يتحالف محمد راغب باشا مع حسين بك للسعى إلى الاطاحة بكل من الكتخود إبراهيم والكتخود ارضوان؛ لكن هذين الأخيرين يخلعانه ويدعوانه إلى مغادرة القلعة؛ وعندما يمر، مع حاشيته، أمام ثكنة العزب، يأمر رضوان باطلاق النار عليه؛ ويلقى تسعة أشخاص مصرعهم ويسقط الباشا نفسه تحت جواده، وإنزعاجاً من اعتداء يشكل انتهاكاً للشكليات المعتادة، يسارع الثنائى (إبراهيم ورضوان) إلى إرسال رسل إلى اسطنبول لتقديم الاعتذار عن هذا «الحادث» الذى جرى رده إلى «خطأ وسوء فهم».

ومن جهتها، فإن الحكومة السلطانية، المنزعجة غالباً من تصرفات الأمراء المصريين، والتي تميل أحياناً دون شك إلى التدخل بشكل قوى، إنما تستسلم الضع لا تملك إمكانات التغييره. وفي عام ١٧٤٠، فإن عثمان بك، الأمير المهيمن، يتجه، بعد اطلاعه على الدسائس التي يدبرها ضده سليمان باشا، إلى خلع الوالي، بل وإلى الأمر بحبسه في «سجن يوسف». ويبدى الباب (العالي) انزعاجه، ويرسل أوامر بإعادة الباشا إلى منصبه، لكنه، أمام مقاومة الأمراء، يضطر إلى الاتجاه إلى إرسال باشا جديد: ويتم في القاهرة استقبال على باشا، وهو رجل رفيع المكانة (كان صدراً أعظم)، بالحفاوة المعتادة. لكنه، خلال الاجتماع الذي جرت فيه تلاوة فرمان التعيين علناً، يعرض برنامجاً يدل تواضعه دلالة بليغة على حدود السياسة السلطانية في الولاية: «إنني لم آت إلى مصر لبث الفرقة بين الأمراء ولا لبث الشقاق بين السكان. فمهمتى هي رعاية حقوق الجميع. لقد تنازل مولانا السلطان لي عن أرض البلد وأنا بدوري أهبها لكم، وكل ما أرجوه هو ألاًّ تخلقوا مصاعب في تحصيل الضرائب». الاعتراف بالسيادة العثمانية وتحصيل الضرائب، ذلك هو برنامج الحد الأدنى الذي يعرضه باشا سوف يحكم، في هذه الظروف، حكماً بنعم بالسلام حتى نهاية ولايته (٢٨). على أن السلطان «الساخط على المضايقات المستمرة التي يتسببب فيها أهل القاهرة»، والمنزعج من عدم انصبياعهم، يفكر، كما روجت ذلك الشائعات في عام ١٧٥٩ في القاهرة، في إرسيال «سفن» مع قوات انزال «لاخضياع مصير، وتغيير شكل حكمها واختزالها إلى مستوى ولاية عادية». لكنه لا يجد الامكانات لتحقيق ذلك، ثم إن قوى القاهرة، عن طريق تظاهرات الخضوع الملائمة وعن طريق حد أدنى من الوفاء بالتزاماتها، سوف تتمكن دائماً من تبديد الغيوم المتجمعة في اسطنبول.

ومن هذه الزاوية، فإن مغامرة على بك الكبير تشكل ظاهرة فريدة فى تاريخ الولايات العربية للامبراطورية قبل أواخر القرن الثامن عشر، والحال أن الصعود إلى السلطة العليا من جانب هذا المملوك المنحدر من أصل شركسى (الأباظ)،

والذي بيع في القاهرة في عام ١٧٤٣، وربى في بيت إبراهيم كتخودا، ثم اعتق، ورقى إلى رتبة بك (في عام ١٧٥٤)، وصار رئيساً لـ «بيت» القازيوغلية، ثم شيخاً للبلد في عام ١٧٦٠، إنما يتمشى مع مسيرة جد مألوفة في مصر الملوكية. وتصبح مسيرة على بك غير عادية بالمرة حين يضطلع، لدى وصوله إلى قمة الهيراركية المملوكية، بالقضاء على القوى الموجودة في القاهرة، بدلاً من الاتجاه إلى مراعاتها: فهو يقضى على المنافسين المحتملين بين صفوف البكوات بإصدار الأمر باغتيالهم أو باجبارهم على الرحيل إلى المنفى؛ كما يقضى على أوجاق الانكشارية الذين سوف يتم إعدام أو نفى قادتهم أيضاً، كما سوف يتم القضاء على قوتهم المالية؛ وهو يقضى أيضاً على ممثلي الباب (العالي)، حيث أن المثل الذي سنوف يخلعه في عام ١٧٦٨ لن يكون له خليفة، لأن على بك سنوف ينتزع وظيفة القائمقام. والشيء الأكثر استثنائية أيضاً من شبه الاستقلال هذا، الذي كانت له سوابق، هو تأكيده العلني، وليس مؤكداً أن على بك قد وجه إلى الأمراء، المجتمعين في الديوان، في عام ١٧٦٩، الخطبة التي يتحدث عنها مارسيل، والتي يقال أنه قد ذكرهم فيها بأن مصر «التي كانت تحكمها قبلهم سلالات حاكمة أخرى من المماليك إنما تنتمي إليهم شرعاً» وبأنه يتوجب انتهاز الفرصة «انزع النير الذي فرضته سياسة السلاطين الإجرامية على هذه المملكة الجميلة». لكن الأمير قد حقق عملياً هذا البرنامج خلال تلك السنة نفسها. فقد توقف عن إرسال الخزينة المعتادة (ارسالية) وأمتنع الباب (العالي) عن تعيين ولاة في القاهرة؛ والشيء الأكثر أهمية هو أن على بك قد اغتصب الإمتيازات السلطانية التي لم يفكر من قبله قط أي أمير في المطالبة بها: فقد أمر على بك بسك قرش من الفضة يحمل اسمه، بينما يحمل ظهره طغراء السلطان الحاكم، وفي ديسمبر ١٧٦٩، خلال صبلاة أول رمضان المهيبة، القي أحد الخطباء داعياً للسلطان ولعلى بك. والحال أن الأمير قد بدا في مظهر عاهل لمصر، في مظهر خليفة لأولئك السلاطين المماليك الذين يعرف تاريخهم والذين أخذ ينشط في أحياء أمجادهم، مستفيداً من الظروف المؤاتية بشكل استثنائي والتي اتاحتها له الحرب الروسية - التركية من عام ١٧٦٨ إلى عام ١٧٧٤: فقد اصابت هذه الحرب الباب (العالى) بالشلل؛ وسعوف تقود إلى تدخل بحرى روسى في البحر المتوسط بهدف تقديم قدر من الدعم لمشاريع على بك.

ويتم تدخل على بك في الصحار في إطار السيادة العثمانية، لأن الباب (العالى) هو الذي التمس دعمه لحساب أحد المتصارعين الذين كانوا يتنازعون فيما بينهم على السلطة في مكة. لكن الحملة التي سوف يجرى شنها في يونيو ١٧٧٠ والتي سوف تربط الحجاز بمصر إنما تندرج أيضاً ضمن اطار سياسة عامة من شانها أن تكفل لعلى بك السيطرة على ضفتى البحر الأحمر، وأن تعزز سيطرة مصر على التجارة الشرقية الكبيرة، وقد وجه على بك أنظاره بعد ذلك إلى فلسطين وسنوريا، اللتين من شبأن الإستيلاء عليهما أن يسمح له بإعادة تكوين الدولة السورية - المصرية التي كانت قد اختفت في عام ١٥١٧. وسوف يعمل على نزع سبلاح العداوة المتوقعة من جانب الباب (العالي)، بتصوير العملية على أنها عملية موجهة فقط ضد عثمان العظم، باشا دمشق. وفي عام ١٦٧١، سوف يوجه ضد فلسطين أربعين ألف رجل بقيادة محمد بك أبو الذهب، انضمت إليهم قوات حليفه، الشبيخ ضاهر، وفي ٦ يونيو، دخل محمد بك دمشق. وفي تلك اللحظة، عادت الامبراطورية الملوكية إلى الوجود. والصال أن الأخفاق النهائي لهذا المشروع إنما يرجع في جانب كبير منه دون شك إلى الجهود التي بذلتها الحكومة السلطانية لاستمالة محمد بك والأمراء المصريين إلى الإنقلاب على سيدهم، مستفيدة من مللهم من هذه العمليات النائية ومن اشتهامهم الشخصي للسلطة. والواقع أن الانسحاب، غير المتوقع، الجيش المصرى وعودته إلى مصر، سوف يعطيان الإشارة لتفجر صراعات داخلية سوف تتمثل نتيجتها في هزيمة على بك وتنحيته عن السلطة ثم موته في نهاية الأمر (٨ مايو ١٧٧٣). وهكذا فإن محاولة على بك الرامية إلى خلق دولة مستقلة قد منيت بالفشل، وذلك دون شك، لأن الأمير

لم يتح له الوقت اللازم لأن يرسى فى مصر أسس دولة حديثة، كما سوف يتسنى لمحمد على أن يفعل ذلك اعتباراً من عام ١٨٠٥، وكذلك، دون شك، لأن إنحدار الامبراطورية لم يكن قد قطع بعد شوطاً بعيداً جداً بما يسمح لتفكك جزاها العربى بأن يحدث من الداخل.

ومع انتهاء تجربة على بك القصيرة، فإن الولاية المصرية ترجع، خلال الربع الأخير من القرن، إلى وضعها السابق في داخل الامبراطورية، ولكن بدرجة من الاستقلال أوفر بلا جدال، والواقع أن محمد بك أبو الذهب قد واصل سياسة سيده، مع أشكال من المراعاة والمداراة تجعلها مقبولة من جانب الباب (العالي). فالعودة إلى سك عملة تعترف بسيادة السلطان، وسداد متأخرات ثلاث سنوات من الضرائب والاحتفال الباذخ الصاخب بتنصيب باشا مرسل من اسطنبول (خليل باشا، ٨ يونيو ١٧٧٣) سوف تعبر كلها عن العودة الرسمية إلى الطاعة للباب (العالي). لكن سياسة محمد بك الداخلية والخارجية لم تختلف كثيراً عن سياسة. سلفه، وكان استقلال مصر الفعلى شبه تام مثلما كان عليه الأمر في ظل على بك. والحال أن فرماناً صادراً عن الباب العالى قد اعترف رسمياً لمحمد بك بلقب شيخ البلد (١٨ سبتمبر ١٧٧٣). بل إنه يبدو أن السلطان قد منح الأمير، في عام ه ١٧٧، رتبة الوزير ووظيفة الوالي، وهو تركيز للمسلاحيات من شأنه أن يكفل لمحمد بك سلطة تامة على مصرر. أمَّا عمليات محمد بك في سوريا، التي تتمتع هذه المرة بتأييد الباب (العالى)، فسوف يكون من شائها أن تمنحه، دون انقطاع، المكانة المهيمنة التي كان على بك قد تطلع إلى انتزاعها، لكن موته المفاجيء في يونيو ١٧٧٥ ينهي هذا الشكل الثاني والأخير للأطماع المصرية الكبري في هذا الإتجاء.

وأياً كان الأمر، فإن عهدى على بك ومحمد بك القصيرين في مصر ان يمرا دون أن يخلفا آثاراً دائمة. ففي استخلاصهما لدرس تجربة سلفيهما، نجد أن

الأميرين المهيمنين المصريين (إبراهيم بك ومراد بك، خلال الجزء الأكبر من الفترة المتدة من عام ١٧٧٥ إلى عام ١٧٩٨) سوف لا يتطلعان منذ ذلك الحين إلى ما وراء حدود الولاية. لكنهما سوف يتصرفان فيها بقدر من الاستقلال شبه كامل، خاصة في المجال المالي: فمن الخزينة الواجبة الأداء على مصدر أن يرسل الثنائي الحاكم غير النذر اليسير، بما يؤدي إلى ارتفاع المتأخرات المتراكمة عن السنوات المتدة من عام ١٧٧٩ إلى عام ١٧٨٥ (حيث يصل المبلغ السنوى المفترض دفعه إلى ٢٤٩٨٧٢٠٠ باره) إلى ١٠٣٧٦٢٣٦٩ بارة. والحال أن هذا الأغفال غير العادى للإلتزامات التي كان الباب (العالي) يعتبرها ضرورية، بالإضافة إلى الانزعاج الذي أثاره في اسطنبول استبداد الأميرين إنما يفسران عزم الباب (العالى) في نهاية الأمر على إستخدام أكبر الامكانات لرد مصر إلى تبعية أوثق السلطة السلطانية. ففي عام ١٧٨٦، تستفيد الحكومة السلطانية من انفراج قصير في مصاعبها الخارجية لكي ترسل إلى مصر حملة من ٣٨ سفينة تحمل ما بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ رجل، تحت قيادة قائد عسكرى ورجل دولة من ذوى الصدارة، هو حسن باشا الغازى. وكما كان الأمل في اسطنبول، فإن سلطة الثنائي الحاكم تنهار دون مقاومة كبيرة. غير أنه لا السكان ولا ممثليهم التقليديين (العلماء) سوف يستجيبون بحماس بالغ للدعوة الموجهة إليهم للالتفاف حول الباشا.

وبعد بضع تظاهرات للحماس الشعبي، يبررها انعدام شعبية البكرات، عند دخول حسن باشا إلى القاهرة (حيث جرى استقباله، فيما يذكر الجبرتي، كاتب الأخبار «كما لو كان مهدى الزمان»)، يتكشف أن المحاولة المبنولة لإستعادة سيطرة عثمانية مباشرة في مصر هي محاولة قصيرة العمر، فقد أبقى حسن باشا على النظام المملوكي، بكادر مختلف، أما الإبتزازات التي كان اللوم قد وجه بسببها إلى إبراهيم ومراد فسوف تعاود الظهور، وأخيراً، يضطر حسن باشا إلى مغادرة مصر في أكتوبر ۱۷۸۷ للإشتراك في الحرب ضد روسيا، وبعد أربع سنوات من عهد فاصل تحمل مسئولياته اسماعيل بك، سوف يسترد الثنائي

(إبراهيم ومراد) السلطة في القاهرة، في ٢٣ يوليو ١٧٩١، وسوف يحتفظان بها حتى عام ١٧٩٨.

لم يكن لدى الباب (العالى) لا الوقت ولا الإمكانات اللازمة لإعادة مصر إلى نظام الحكم الذى كان قد أقامه هناك في عام ١٧٩٨، وام يكن هناك غير البروباجنده في الفكرة التي طرحها بونابارت، في عام ١٧٩٨، والتي زعم فيها أنه لم يأت إلى مصر كعدو للامبراطورية العثمانية، بل كعدو لنظام المماليك المطي الذي نبذ سلطتها. ولا شك أن البيانات الشهيرة التي وعد فيها السكان المصريين بتحريرهم من إستبداد المماليك كانت تتضمن شيئاً من الحقيقة: «منذ زمن بعيد، كانت هذه الحثالة من العبيد المشترين من چيورچيا ومن القوقاز تروع أجمل بلد في العالم، لكن الله، الذي بيده كل شيء، قد حكم بزوال ملكهم». على أن سلطة إسلامية، ينظر إليها بوصفها قومية، هي وحدها التي يمكنها اخراج مصر من الإطار العثماني الذي عاشت فيه منذ عام ١٧٥٧ واستكمال المحاولة التي بدأها على بك. وأياً كان الأمر، فإن مشروع بونابارت العسكري والإستعماري قد وجه ضربة قاتلة إلى النظام «العثماني – المملوكي» وجعل من المكن ظهور المشروع فمرية قاتلة إلى النظام «العثماني – المملوكي» وجعل من المكن ظهور المشروع الذي سوف ينكب عليه محمد على: تحويل مصر إلى دولة تكاد تكون مستقلة.

تطور ولايات الهغرب نحو الاستقلال

ان الاتجاهات التى ظهرت فى ولايات الشرق الأدنى إلى الاستقلال سوف تقود، فى ولايات المغرب (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب)، فى القرن الثامن عشر، إلى شبه استقلال: فالأرتباط بالإمبراطورية لم يعد يتميز إلا بعلامات خارجية والسيطرة العثمانية تختزل إلى سيادة لا تترتب عليها آثار بالنسبة للحائزين المحليين على السلطة. وتبدو أسباب مثل هذا التطور جد واضحة، فبعد المغرب عن مركز الإمبراطورية يجعل من الصعب على الحكومة السلطانية التدخل هذاك: فبمجرد إنجازه لفتح تطلب عملاً عسكرياً قوياً أحياناً، كان الباب (العالى)

يضطر، سعياً إلى فرض سيطرته على هذا الجزء من الإمبراطورية، إلى استخدام إمكانات كف عن التمتع بها اعتباراً من أواخر القرن السادس عشر، حين كان مجهوده الرئيسي موجهاً إلى الدفاع عن ممتلكاته الأوروبية والآسيوية، المهددة من جانب الدول المسيحية أو السلالة الحاكمة الصفوية. وكان الاهتمام الذي أبداه العثمانيون بالحوض الغربى للبحر المتوسط وبالأراضى العربية المطلة عليه من الجنوب قد حفزه نداء العون الذي وجهه إليهم السكان المسلمون المهددون بالفتح المسيحي، خاصة الأسباني، في المغرب الشمالي. وكان الجزائريون قد وجهوا النداء إلى القراصنة الأتراك المحاربين في المنطقة، منذ عام ١٥١٥ لتخليصهم من الأسبان. وفي عام ١٥١٨، وضع خير الدين نفسه بنفسه تحت السيادة العثمانية. وفي تونس، تدخل، في عام ١٥٣٤، لانهاء الحماية الأسبانية التي كانت قد سمحت للحفصيين بالبقاء. وفي طرابلس الغرب، في عام ١٥٥١، تمكن تورجوت (دارجوت)، وهو قائد اسطول تركى، من طرد فرسان القديس يوحنا الأورشليمي، الذين كان شارل الخامس قد مكنهم من البقاء هناك. وكان العثمانيون مشتبكين مع آل هابسبورج في نزاع على السيادة في البحر المتوسط، سوف يسهم في وضع حد له نجاح مسيحي (ليبانت، في عام ١٧٥١) ونجاح إسلامي (الاستيلاء على تونس، في عام ١٥٧٤) على حد سواء. وبعد عام ١٥٨٠، نجد أن «الوحشين السياسيين في البحر المتوسط [...] يتخليان عن الصراع». ويؤدى «تأرجح تركيا نحو الشرق» وتأرجح اسبانيا نحو الغرب، والذي يتجاوب معه، إلى تخليص البحر المتوسط من «حرب النول الكبرى التي كانت سمته الرئيسية، من عام ١٥٥٠ إلى عام ١٥٨٠»(٢٩). والمال أن الامبراطورية العثمانية، التي يتسارع انحطاطها البحري بعد عام ١٥٨٠، تكف عن الاهتمام على نحو نشيط بالشطر الغربي من البحر المتوسط، وتترك مهمة حمايته للعناصر التي نصبتها في أيالات أفريقيا الشمالية. ولاشك أن اصبالة تطور ولايات المغرب يمكن ردها أيضباً إلى القرب المياشر من أوروبا المسيحية والذي كانت له أثار متناقضة. والحال أن الخطر المسيحي، الذى اضرمت ناره عمليات طرد المورسكيين التي ذكرت بضياع أسبانيا (وصلت الموجة الأخيرة إلى الجزائر وتونس في عام ١٦٠٩) والذي أصبح محسوساً على نحو مباشر من خلال مستوطنات ساحلية أسبانية، لن تستوعب إلا بيطء شديد (لن يتم استرداد وهران بشكل حاسم إلا في عام ١٧٩٢)، سوف يغذي حرب قرصنة يخوضها، من الجانب الإسلامي، المغارية وحدهم: وتتمشى هذه الأنشطة البحرية بطبيعة الحال مع فريضة الجهاد، لكنها تؤدى أيضاً إلى إثراء الايالات بالمغانم التي تترتب عليها، عبر الاستيلاء على السلم والعبيد الذين كانت إعادة بيعهم مريحة. كما أن ريابنة السفن (رئيس) قد لعبوا دوراً اقتصادياً هاماً وسوف يشكلون عنصراً سرعان ما سوف يصبح حاسماً في التوازن السياسي في الايالات: فنحر عام ١٦٤٠، آلت السيطرة على الحياة السياسية في مدينة الجزائر إلى على بيتشنين رئيس طائفة الرؤساء، وصاحب العديد من السفن وعدة مئات من الأسيري. وبين عيامي ١٦٣٧ و ١٦٤٠، كيان الأسطى ميراد «ريان سيفن تونس» الشخصية السائدة في الولاية، باعتباره داياً. إلاَّ أن قرب ايطاليا وكورسيكا، ويروقانس واسبانيا، من جهة أخرى، يسمح بأن يستقر في ولايات المغرب أوروبيون عديدون تحولوا إلى إعتناق الإسلام من تلقاء أنفسهم أو إثر أسرهم من جانب القـراصنة، وسـوف يلعب من سمـاهم الأوروبيـون بـ «المرتدين» دوراً نشـيطاً في ملاحة البرين، بل وغالباً في الحياة السياسية للإبالات، خاصة في القرن السابع عشر: فعلى بيتشنين هو الايطالي بيتشينينو والأسطى مراد نفسه ينحدر من چنوه. كما أن الأندلسيين، الذين سوف يصل نصو ١٠٠٠٠٠ منهم إلى افريقيا الشمالية في مستهل القرن السابع عشر، سوف يسهمون هم أيضاً في «تغريب» معن للامالات.

ومن المؤكد أن هذه المؤثرات المتباينة والنزعة الكوزموبوليتية التى كانت صارخة الوضوح فى عواصم المغرب فى القرن السابع عشر قد ترتبت عليها آثار لم تحسب جيداً. وهذا الانفتاح النسبى على العالم الخارجى، والذى كان عظيماً فى القرن السابع عشر يتعارض تعارضاً قوياً مع اقتصار ولايات الشرق الأدنى على داخل الإمبراطورية، والذى سوف يستمر حتى عام ١٧٩٨، ولاشك أنه قد أسهم فى تطور جد أصيل للولايات الغربية من الامبراطورية.

الجزائر: ملكية جماعية

على الرغم من تطور ملحوظ نحو نظام ملكى، فإن السلطة فى مدينة الجزائر قد كرست، إلى النهاية، بنية اجتماعية تبرز فيها السلطة العليا، إما عبر «ثورات» ألهاق الانكشارية العنيفة، أو فى إطار عمل فريق محدود يتولى المهام «الحكومية».

والحال أن تأكيد السيادة العثمانية على الجزائر كان نتيجة، لم تنظمها الحكومة المركزية في الواقع، لمصاعب تسببت فيها على المستوى المحلى الحملة الصليبية المسيحية (الاسبانية هنا). فالاحتلالات المحدودة لـ «الحصون» (وهران، في عام ١٥٠٠؛ بوچيا، في عام ١٥٠٠)، سوف تدفع سكان الجزائر (حيث كان الاسبان قد احتلوا عدداً من الجزر الصغيرة وشيدوا قلعة بينيون التي سيطرت على الميناء) إلى طلب العون من القرصانين التركيين، الأخوين «باربا روساً»، اللذين خاضا، منذ عام ١٥٠٤، حرب قرصنة نشيطة ضد المسيحيين في غربي البحر المتوسط واللذين استقرا، في عام ١٥٠٤، في چيچيللي: وهكذا صار عروج البحر المتوسط واللذين استقرا، في عام ١٥٠٤، في چيچيللي: وهكذا صار عروج أركان الدولة التي اجتهد في اقامتها غير اللجوء إلى السلطان سليم. وقد قبل السلطان هذا الولاء، وعينه في منصب البيليريك، مانحاً إياه لقب الباشا، وأرسل إليه ١٠٠٠ رجل مسلحين بالغدارات وسمح بابحار ٢٠٠٠ متطوع إلى الجزائر،

منحهم حقوق وإمتيازات الانكشارية (١٥١٨). وعندئذ سوف يكون بوسع خير الدين، خلال بضع سنوات، فتح بون وقسنطينة ومدينة الجزائر والأستيلاء على قلعة پينيون كما سوف يكون بوسعه أن يقيم على ساحل مدينة الجزائر الميناء الذى سوف يصبح القاعدة الرئيسية للقرصنة التركية في غربي البحر المتوسط.

وقد تميزت ايالة الجزائر بنظام حكم شبيه من جميع النواحى بنظام الحكم الذى عرفته الولايات الأخرى للامبراطورية: وال (بيليريك)، اوچاق للانكشارية، يدار عن طريق ديوان، ويتم تجديده عبر تجنيد منتظم لأفواج (يولداش) من الأناضول. إلا أننا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أهمية حرب القرصنة المستمرة ضد الملاحة المسيحية والتى، علاوة على جانبها الديني والعسكري، تسهم في ازدهار الايالة، فسوف نجد أن دوراً هاماً في هذه الحكومة قد لعبه القراصنة (الرؤساء)، المنظمون في طائفة كان تركيبها مختلفاً بشكل محسوس عن تركيب الأوچاق، لأن الاتراك فيها كانوا أقل عدداً ممن تحولوا إلى اعتناق الإسلام، والحال أن ضعف البيليريكوات سوف يترك الساحة مفتوحة لتنافس على السلطة بين الإنكشارية والرؤساء، اعتبر، بوجه عام، محوراً لتطور الجزائر، من أواخر القرن السادس عشر إلى أواخر القرن السابع عشر، وذلك على الرغم من أن مصالح الفريقين كانت، في واقع الأمر، مرتبطة فيما بينها إلى حد بعيد: فمنذ عام ١٩٥٨، سمح للانكشارية بالإنضمام إلى البحارة وقد شاركوا على نحو مباشر في مكاسب القرصنة. ويبدو أن قوة الفريقين قد سارت، اجمالاً، في خط واحد، صاعد حتى أواخر القرن السابع عشر وهابط بعد ذلك.

وتتمثل مشكلة كبيرة أخرى ميزت تاريخ الجزائر السياسى فى المكانة التى سوف يكسبها القولوغلية (أبناء الأتراك والنساء الجزائريات) الذين سوف يحاول الانكشارية، مثابرين، تنحيتهم عن السلطة. والحال أن اقتسام الحكم بين الباشوات والميليشيا والذى تشهد عليه ديباجة المراسيم الرسمية («نحن، باشا

وديوان ميليشيا الجزائر التي لا تقهر») ينتهي في عام ١٦٥٩، حين تقرر الميليشيا تجريد الوالي من آخر صلاحياته ورد السلطة إلى الأغا، المعين رئيساً للديوان، بحسب الأقدمية، لمدة شهرين فقط. لكن هذا النوع من «الجمهورية العسكرية» لم يكن يتميز بأهلية كبيرة للحياة، كما سوف تشير إلى ذلك القلاقل التي سوف نتلو قيامه. ففي عام ١٦٧١، سوف يجرى تعيين وخلع خمسة أو ستة أغوات في غضون ثلاثة أيام، وسوف تسلم الميليشيا السلطة لداي (ضابط يسمى دون تكلف ب «الضال»)، سوف يعين مدى الحياة ويتقلد منذ ذلك الحين كل السلطة. وهكذا أبلغ مصطفى، داى الجزائر من عام ١٧٠٠ إلى عام ١٧٠٥، لويس الرابع عشر بتوليه السلطة: «إن الضباط وانكشارية الجيش الظافر، وضباط الديوان مع السادة الرئيسيين لمدينة ومملكة الجزائر، قد نصبوني كلهم في مقام داى وحاكم مدينة ومملكة الجزائر، خلال اجتماع لهم، باتفاق مشترك، وبقرار جماعي»(٢٠)، والحال أن الناشا غائب شكل ملحوظ عن هذا الكلام.

وقد تميز هذا النظام الجديد في البداية بقدر معين من انعدام الاستقرار: فبين عامي ١٦٧١ و ١٧٠٠، سوف يتعاقب على الحكم ثلاثة عشر داياً، وسوف يتم اغتيال ثلاثة من الدايات الأربعة الأواخر، حيث يفلت الرابع من المصير المنتظر عن طريق نفي في الوقت المناسب. وفي عام ١٧١١، يتجه على تشاووش، الذي عين داياً في عام ١٧١٠، إلى تغيير نهائي للنظام الحكومي الجزائري: فهو يرفض السماح بدخول إبراهيم شرقان، الباشا المعين، إلى الجزائر، ويلتمس من السلطان أحمد الثالث وينال موافقته على تعيينه هو في منصب باشا الجزائر. ومنذ ذلك الحين، يكتفي الباب (العالي) باصدار تخويل شكلي خالص للداي الذي تعيينه الميليشيا. والحال أن محاولة بذلت في عام ١٧٢٩، لتولية باشا مرسل من السطنبول في الجزائر سوف تفشل بشكل محزن؛ فعندما يصل محمد باشا أصلان، في ٢٠ يونيو، إلى المرسى، مع حاشية من خمسة وأربعين رجلاً، كان عليهم شغل الوظائف الرئيسية، يصدر الأمر إلى السفينة بالرسو عند رأس ماتيفو وبالامتناع

عن أي اتصال بالبر، وإلا فإن النيزان سوف تفتح عليها. ويقرر الديوان عدم استقبال الباشا؛ وينسحب هذا الأخير، ويمتنع الباب (العالي) عن النظر في الحادث.

وفي القرن الثامن عشر، نشهد استقراراً للسلطة في الجزائر. فمن عام ١٧١٠ إلى عام ١٧٩٨، لا يتعاقب على الحكم غير تسعة دايات ولا يتعاقب على الحكم بين عامي ١٥٥٤ و ١٧٩٨ غير ثلاثة منهم، وتصبح الخلافة منتظمة: فقد كان يتم اختيار الداي عادة من بين صفوف كبار وجهاء الدولة، وهو، بوجه عام، الخزنچي، أو خوجة الخيل. بل ويبدو أن تطوراً نحو وراثة معينة قد ظهر أحياناً: فقد كان بابا إبراهيم (١٧٣٧ – ١٧٤٥) زوج شقيقة كور عبدى (١٧٢٤ – ١٧٣٧) وقد خلفه إبراهيم كوتشوك (١٥٤٥ – ١٧٧٨)، ابن أخيه. أما الداي حسن (١٧٩١ – ١٧٩٨)، ابن أخيه. فمن بين الداي حسن (١٧٩١ – ١٧٩٨)، ابن أخيه. وسوف يهيمن السلم على عهود الحكم: فمن بين الدايات التسعة الذين حكموا بين عامي ١٧١٠ و ١٧٩٨، سوف يموت سبعة ميتة طبيعية، ولن يجرى اغتيال غير اثنين، ولا تكاد تنشب غير «ثورة» واحدة، هي «ثورة» واحدة، هي خلالها في يوم واحد.

وكان الداى شبه ملك. ويشير قينتور دو پارادى، نحو عام ١٧٩٠، إلى أنه كان «يتمتع بسلطة جد مطلقة بحيث أنه كان يملى ارادته فى الحالات الخاصة». وكان يحكم بمساعدة الديوان الذى ينتمى إليه كبار الوجهاء وضباط الميليشيا والرؤساء وأعيان مختلفون (العلماء). وكان عدد من كبار الشخصيات يشكلون صورة أولية لحكومة، ويتولون اختصاصات محددة نسبياً: الخزنجى (مسئول الخزانة)، الأوسع نفوذاً، والذى غالباً ما يعين خليفة للداى؛ أغا السباهيين (محله أغاسى)، الذى يقود الجيش؛ خوجه الغيل (بالتركية: أتخوجاسى، «كاتب الخيل»)، المسئول عن

ايرادات أراضى الدولة وعن تنظيم المعسكرات؛ بيت الملهى، الذى يسيطر على التركات الشاغرة؛ وكيل الغرج، المسئول عن البحرية، وبطريق التوسع، عن الشئون الخارجية. ويهتم كادر من الكتاب (خوچه) بالأمانة وبمختلف «المصالح» الإدارية والمالية. ويسيطر ثلاثة بكوات على الولايات (وهران، تيتيرى، قسنطينة)، التى تُرسَلُ إليها، كل سنة، محلة مكلفة بالمساعدة على حفظ النظام؛ وتدفع الولايات خنينة سنوية للبكوات، وقد منح هذا النظام الجزائر هدوءاً وإزدهاراً فعلين، خاصة خلال الشطر الثانى من القرن الثامن عشر، وكان لعهد الداى محمد بن عثمان (١٧٦١ – ١٧٧١) الطويل نظيره في قسنطينة، التي عرفت عصرها الذهبي عثمان (١٧٦١ – ١٧٧١) الطويل نظيره في قسنطينة، التي عرفت عصرها الذهبي في ظل الباي صلح (١٧٧١ – ١٧٧١)، وفي وهران، في ظل الباي محمد الكبير حكموا الايالة ويصف محمداً بن عثمان بأنه «رجل حكيم، عفيف، طاهر، متواضع حكموا الايالة ويصف محمداً بن عثمان بأنه «رجل حكيم، عفيف، طاهر، متواضع في ملبسه، لا يحيا إلاً من أجل إزدهار الدولة».

كما تفرض الإيالة نفسها على جيرانها: فثلاث هزائم تلحق بالمغرب الأقصى الذي يحكمه مولاي اسماعيل سوف تكفل الأمن من الجهة الغربية. وفي الشرق، سوف تكابد تونس هيمنة الجزائريين، الذين تجلى تفوقهم العسكرى على مدار حملات ظافرة؛ والأخيرة بين هذه الحملات، في عام ٢٥٧١، تسمح بإعادة تنصيب الفرع الشرعي من الحسينيين وتختزل بايات تونس إلى وضعية الاتباع، وفي الخارج، تعترف الدول الأوروبية بسلطة ايالة الجزائر، وبدلاً من اللجوء إلى تظاهرات بحرية تعتبر آثارها قصيرة الإستمرار، فإنها غالباً ما تفضل تسوية مشكلة القرصنة الجزائرية عن طريق سياسة معاهدات، لم تكن محل احترام دائماً، أو عن طريق دفع اتاوات أو تقديم هدايا. وسوف يكشف حدثان بشكل مثير عن قرة الايالة. ففي عام ١٧٧٥، نجد أن الحملة التي وجهها الأسبان ضد الجزائر، تحت قيادة أورييي (٢٤٤ سفينة و ٢٢٠٠٠ جندياً)، تنتهي بتشتيت المهاجمين وتؤكد الجبروت الجزائري الواضح في وجه الهجمات القادمة من البحر.

وفى عام ١٧٩٢، بعد وقت قصير من موت محمد بن عثمان، يتم إسترداد وهران من الأسبان بشكل حاسم، ويضع ذلك نهاية لمشاريع استعمار الموانىء الجزائرية التى تواصلت، مع انقطاعات، على مدار نحو ثلاثة قرون، منذ احتلال الأسبان للمرسى الكبير، في عام ٥٠٥٠.

وفي كل ذلك، تصرف دايات الجزائر بوصفهم حكاماً مستقلين بالفعل عن الباب (العالى). وصحيح أنهم قد حافظوا على العلاقات التى توحدهم بالإمبراطورية: وقد دفعهم إلى ذلك شعور التضامن الإسلامي، والهيبة التى تتمتع بها الحكومة السلطانية في نظر السكان، كما دفعهم إلى ذلك، دون شك، اعتبار أن الامبراطورية تمثل قوة من شأنها أن تكون مفيدة عند الملمات، وأخيراً، ضرورة التمكن من مواصلة التجنيد في المشرق الجنود الذين يحتاج إليهم أوجاق الجزائر التجديد صفوفه، وهو ما لا يمكن عمله دون موافقة الحكومة السلطانية. ومن ثم فإن الداى المعين حديثاً كان يطلب تنصيباً رسمياً لم يكن يقابل أبداً بالرفض، وسعياً إلى كسب ود الحكومة العثمانية، كان يرسل هدايا (منسوجات، مرجاناً، عبيداً...) لم تكن تشكل اتاوة منتظمة، بصرف النظر عن قيمتها، وكان السلطان يرد عليها أيضاً بارسال هدايا مفيدة: مدافع، بارود، في عام ١٨٠١؛ سفينة حربية، في عام ١٨٠١؛

وكان الداى يخاطب الباب (العالى) بنبرة خضوع تتميز بالتكلف: فالداى حسين، حين يكتب إلى السلطان، في عام ١٨٢٧، يسمى نفسه بـ «الوزير المكلف بحماية مصالح الأوچاق الظافر التابع لمولانا [...] الذى أنا خادمه»، ويوقع الرسالة بـ «الخادم حسين، والى مدينة الحزائر الكبرى، عبدكم» (٢١). ويرسل هذا الداى نفسه مساعدة إلى السلطان خلال حرب الاستقلال اليونانية: إذ تصل إلى ناقارين ثمان سفن من سفنه. لكن الدايات، في حكمهم لولايتهم، وخاصة في علاقاتهم مع الدول، لا يسمحون بأى تدخل من جانب سيدهم. ففي عام ١٧٢٤،

يصل إلى الجزائر فرمان يدعو فيه السلطان الجزائريين إلى رد سفن تم الإستيلاء عليها من أصحاب سفن چيرمانيين. وعندما يعدد الرسل القاب السلطان ويذكرون لقب «ملك الجزائر» ينهض الداى ويتساط: «ماذا؟ ملك الجزائر [...]؟ فماذا أكون أنا؟» ويخرج من القاعة. وعندما يقرر الجزائريون، في عام ١٧٣٥، التدخل في تونس ضد حسين بن على، لحساب على باشا، المطالب بالولاية، يرسل الباب (العالي) إلى الجزائر قابيچياً مكلفاً بمنع أية عملية ضد تونس؛ ولا يحسب الداى أي حساب لذلك الموقف ويتم قطع رأس القابيچي في نهاية الأمر، وفي عام ١٧٩٨، يتملص الداى مصطفى قدر الإمكان من الأمر الصادر من سليم الثالث بإعلان الحرب على فرنسا، ويخفف من آثاره؛ وعندما يضطر إلى القطيعة من جديد في عام ١٨٠٨، فإنه يكتب إلى القنصل الأول للإعتذار والتعهد بـ «بتسليح عدد كبير من السفن لاعتراض واحراق السفن التي يوجهها السلطان من الجهة من الغربية» (٢٢).

وفي السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، ينتهي الأستقرار النسبي الذي وصفناه، وتدخل الايالة في فترة أزمة سوف تستمر حتى عام ١٨٣٠. وقبل وقت طويل من تدخل اللورد اكسماوث، في عام ١٨١٦، كانت القرصنة قد أصبحت نشاطاً اقتصادياً عديم الأهمية وقد توقفت عن أن تكون مورداً بديلاً بالنسبة لتجارة هزيلة. فالعبيدالمسيحيون، الذين من المحتمل أن يكون عددهم في منتصف القرن السابع عشر قد تجاوز ٢٠٠٠ وتجاوز ٢٠٠٠ نحو عام ١٧٥٠، لم يكونوا أكثر من مئات قليلة في عام ١٨٣٠. وكانت القوة العسكرية للايالة قد اصابها الضعف مع أفول الميليشيا: فبين عامي ١٨٠٠ و ١٨٢٠، لن يجند من المشرق غير الضعف مع أفول الميليشيا: فبين عامي ١٨٠٠ و ١٨٢١، لن يجند من المشرق غير الدينية (الطيبية، الدارقاوه، التيچانية، الرحمانية)، التي سوف تلهم حركات تمرد شبه متواصلة خلال الأعوام الثلاثين الأولى من القرن التاسع عشر، خاصة في منطقة قبائل البربر (١٨٠٠ – ١٨٠٠ و ١٨٠٠ – ١٨١٠) وفي وهران (بين عامي

١٨٢٠ و ١٨٢٨). وسوف يؤدى تضاؤل الموارد الضريبية إلى دفع الولاة إلى زيادة عبء استغلال السكان، بما يزيد من تفاقم السخط. ومن جهة أخرى فإن إنعدام انضباط الميليشيا سوف يوقع السلطة في إنعدام للإستقرار يذكر بفترة أواخر القرن السابع عشر: فبين عامي ١٧٩٨ و ١٨١٧، سنجد أن الدايات الستة الذين سوف يتعاقبون على الحكم سوف يجرى الإطاحة بهم عن طريق تمردات الجند، ثم إعدامهم.

وعندما يقرر على خوچه، في عام ١٨١٧، مغادرة قصر چانينا، في وسط المدينة، والمضى إلى الإقامة في القلعة، تحت حراسة ٢٠٠٠ من رجال القبائل البرير، فإن ذلك إنما يرجع، في جانب منه، دون شك، إلى الرغبة في التخلص من ضغط الميليشيا. وقد أبلغ الأتراك «أنه سوف يحسن معاملة من يقبلون الطاعة؛ ويترك للآخرين حرية العودة إلى المشرق، الذي لم يعد [،..] يريد مجندين منه». وعلى يد جيش صغير قوامه ٢٠٠٠ رجل من القولوغلية يتم سحق محاولة من جانب العسكريين الأتراك لخلع الداى. ويخسر الانكشارية ١٢٠٠ جندياً و ٥٠ ضابطاً؛ وسوف يطلب عدد معين منهم ترحيله إلى المشرق(٣٣). ويبدو أن انقلاباً في النظام السياسي للايالة كان بسبيله إلى الظهور، سوف تكف فيه السلطة عن الاعتماد على العنصر التركى وتصبح «قومية»، على غرار التطور الذي عرفته تونس، منذ أوائل القرن السابع عشر(٤٣).

إلاً أن من الواضح أن الأوان كان قد أصبح جد متأخر لتمكن ايالة الجزائر من اتباع سبيل آخر. ذلك أن الضعف الذي أصابها قد أوضحه انحدار مكانتها الخارجية. فتونس، التي كانت تحت الهيمنة العسكرية لأرجاق الجزائر منذ قرنين، والتي كانت تابعة له منذ عام ١٥٧٦، تتحرر من هذه التبعية: فخلال النزاع الذي نشب في عام ١٨٠٧، يحاصر جيش تونسي قسنطينة وخلال المعركة الحاسمة التي دارت رحاها على الحدود، عند نهر سرات (١٠ يوليو ١٨٠٧)، يتم الحاق

الهزيمة بقوات الجزائر. وفي عام ١٨١٦، سوف يفرض اسطول اورد ايكسماون وقان كاپلين على الجزائريين، باسم الدول الأوروبية، إلغاء العبودية وانهاء القرصنة: إن القصف العنيف الذي سوف تكابده مدينة الجزائر (تم اطلاق ٥٠٠٠٠ قنبلة في عدة ساعات) سوف يهدم حصون الدفاع ويدمر المدينة الواطئة، التي لاشك أن هشاشتها الواضحة سوف تكون أحد الأسباب وراء إحتماء الداي على بأسوار القصبه. والحال أن فرنسا، التي كانت علاقاتها مع الدايات متدهورة – سرعان ما سوف تتحول هذه العلاقات إلى صدام سافر – لن يكون بوسعها ألاً تستخلص استنتاجات من ضعف الايالة الواضح.

ومرة أخيرة، توضح أزمة ١٨٣٠ الطابع الملتبس للعلاقات بين ايالة الجزائر والحكومة السلطانية: استقلال فعلى، في إطار تبعية مختزلة في أشكال خارجية؛ ولكن أيضاً شعور الإنتماء إلى جماعة يمكن لمركزها العثماني أن يكون عوناً أخيراً في حالة الخطر الجسيم، وفي شهر ابريل ١٨٣٠، يرسل الباب (العالي) إلى الجزائر طاهر باشا لإقناع الداي حسين بتلبية مطالب فرنسا، وذلك بشكل من شأنه تفادي تحرك الحملة. وكان طاهر باشا في تونس في ٨ - ١٢ مايو؛ وقد وصل امام مدينة الجزائر في ٢١ مايو؛ لكن قائد الحصار يرفض مروره، لأن قوة الحملة الفرنسية قد تحركت بالفعل (١١ - ١٨ مايو). وفي هذه اللحظة التي كان مصير الجزائر فيها على حافة الحسم، يصدر الداي حسين أوامر بإطلاق النار على سفينة طاهر باشا الحربية إذا ما حاولت دخول الميناء. لكن رسالة داي الجزائر الأخيرة سوف تكون «طلباً ملحاً للعون العسكري من القسطنطينية».

وتتميز بدلالة بالغة أيضاً التماسات العون التي وجهها الحاج أحمد، باى قسنطينة، وسكان المدينة، إلى الباب (العالى) العثماني، الملاذ الأخير ضد الفتح الفرنسي. ففي ٣ أغسطس ١٨٣٧، يخاطب الباي السلطان: «لقد توجهنا بالشكر إلى الله حين أبدى جلالتكم الاهتمام بنا وبعباده [...]. وقد زحف عدو الله ضدنا

[...]. ونحن لا نملك القدرة على مهاجمته إلا بعون الله وعون الباب العالى [...]. ونرجو أن يكون عطفكم من نصيبنا [...]. فهذا البلد بلدكم، وهؤلاء الناس ناسكم أيضاً، ونحن خدم مخلصون ومطيعون لجلالتكم السلطانية»(٣٥). وفي ١٣ أكتوبر، سوف تتغلغل القوات الفرنسية في قسنطينة.

السلالات الحاكمة التونسة

تعتبر تونس حالة جد أصيلة بالقياس إلى الولايات العربية الأخرى للامبراطورية، إذ سوف نرى هناك تعاقب سلالتين حاكمتين سوف تتمكنان من ضمان انتقال وراثى للسلطة، على فترات طويلة، وتأكيد شبه استقلالهما عن الباب (العالى). والمثال الآخر الوحيد المشابه لذلك هو مثال طرابلس الغرب المجاورة: لكن سلالة الكرمانلية الحاكمة لن تستقر هناك إلا في عام ١٧١١ وسوف يتسنى للعثمانيين اختزالها منذ عام ١٨٣٥.

ولتفسير مثل هذا التطور ومثل هذا النجاح، لابد بطبيعة الحال من الإشارة إلى قدم ورسوخ تقاليد الإدارة الحكومية التي سوف تسمح لسلطة منبثقة ضمن إطار مؤسسة حفصية («المحلة») بإنشاء ملكية. كما أن رسوخ بنية الأراضى التونسية، المتجمعة تاريخياً حول عاصمتها، والتي اختزلها العثمانيون إلى منطقتها الوسطى الأكثر تلاحماً، بعد ترك جناحي الدولة الحفصية الغربي (قسنطينة) والشرقي (طرابلس الغرب)، سوف يسمهم في ذلك التحول. وسوف تساعد الجغرافيا الطبيعية لتونس، وانفتاح العاصمة على سمهول شاسعة، وغياب تضاريس هامة على تمكين سلطة مسيطرة على الأجزاء الداخلية من البلاد عمل البايات سوف يسمه الزراعية من تأمين سيطرتها على العاصمة. وأخيراً فإن عمل البايات سوف يسمه التجانس المثير لبلد كان سكانه مسلمين بالكامل ويتكلمون كلهم تقريباً بالعربية.

وعلى الرغم من أمراض الشيخوخة التى أصابت السلالة الحاكمة الحفصية، فقد كانت ما تزال تملك ما يكفى من الموارد لتمكين ممثليها الأخيرين من الصمود للفتح العثمانى، بالتغلب على الفضيحة التى مثلها تحالفهم مع الأسبان فى نظر السكان. ومن ثم فإن فتح تونس سوف يكون مسألة طويلة نسبياً وغنية بالتقلبات. فبعد أن يحتل خير الدين مدينة تونس والقيروان ومدن الساحل (١٥٣٤)، يجيىء شارل الخامس بشخصه للإستيلاء على لاجوليت ومدينة تونس (١٥٣٥) ويعيد تنصيب مولاى حسن تحت الحماية الأسبانية. وسوف يتذبذب الحفصيون الأخيرون بين الأسبان والأتراك. وفي عام ٢٦٥١، سوف يتمكن علج على، بيليريك الجزائر، من طرد حميده من تونس، حيث يلجأ هذا الأخير إلى الأسبان، وسوف ينصبُ فيها القائد رمضان. وفي عام ٢٥٥١، سوف يتجه دون خوان النمساوى، راكبأ موجه انتصار ليبابت، إلى إسترداد مدينة تونس، حيث يعيد تنصيب أمير حفصى، وأخيراً. في عام ١٩٧٤، سوف يستولى سنان باشا، وعلج علي على لاجوليت ومدينة تونس اللتين يجرى عندئذ تخليصهما بشكل نهائى من النفوذ الأسبانى.

وتحصل تونس من سنان باشا على تنظيم مماثل لتنظيم يتمثل فى أن علج على، بيليربك الجزائر، سوف يمارس، حتى موته، فى عام ١٩٨٧، وصاية على ايالات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب الثلاث. وإثر وضع تونس تحت سلطة باشا معين لمدة ثلاث سنوات، فإنها تستقبل وحدة من الانكشارية (الوحدة ١٠١ من الأوجاق)، قوامها ٢٠٠٠ أو ٢٠٠٠ رجل، يسيطر عليها ديوان مؤلف من ضباط الميليشيا ويرأسه الأغا. والحال أن طائفة الرؤساء، التى تضم عدداً هاماً من المتحولين إلى اعتناق الإسلام، سوف تلعب فى هذا التنظيم دوراً يتناسب مع نشاط القرمنة عند أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. وسوف يجرى تحديد حدود تونس بشكل متأخر: فچيربا، التى ارتبطت بطرابلس الغرب زمناً طويلاً، ان تصبح تونسية إلاً نحو عام ١٦٢٨؛ ومن جهة الجزائر، فإن الحدود سوف تحدد عند نهر سرات بعد نزاع عام ١٦٢٨؛ مم أوجاق الجزائر.

وفي السنوات الأخيرة للقرن السادس عشر، يطرأ على النظام التونسي تطور ينبيء بالتطور الذي سوف تعرفه الجزائر بعد ذلك بوقت قصير. إذ يبدو أن الميليشيا كانت مقسمة إلى أربعين قسماً يقودها دايات. وسوف تؤدي اساءة استخدام السلطة من جانب بعض ضباط الميليشيا إلى استثارة تمرد من جانب الإنكشارية الذين سوف يرفعون الدايات إلى سدة السلطة، بما يؤدى إلى إقامة نوع من ديمقراطية عسكرية (١٥٩١) لكن الفوضى التي تترتب على ذلك سوف تدفعهم إلى اختيار رئيس واحد، تتأكد سلطته تدريجياً بشكل وطيد بحيث أن الداي هو الذي سوف يحكم منذ ذلك الحين الولاية من الناحية الفعلية، بينما لن يلعب الباشيا بعيد غيير دور تمثيلي، والداي الأول الذي مبارس هذه السلطة الاستبدادية هو الداي عثمان، الذي «حكم» من عام ١٥٩٨ إلى عام ١٦١٠، بوصفه «حاكماً وحامياً لملتشيا مملكة تونس»(٣٦)، وفي ظل الداي عثمان وخليفتيه، يوسف (١٦١٠ - ١٦٣٧) والأسطى مراد (١٦٣٧ - ١٦٤٠)، تعرف تونس فترة إصلاح بعد اضطرابات القرن السابق. إذ تجرى استعادة النظام ويرجع الازدهار عبر الإسبهام الذي سبوف يوفره لها، بوجه خاص، المهاجرون الأندلسيون،الذين سبوف سبتقر في تونس خمسون الفاً منهم: فهم سوف ينشطون حرفة الشيشيا وينمون ازدهار الأقاليم الزراعية التي سوف يستقرون فيها. ثم إن هذا التجديد قد ساعد عليه أيضاً نشاط القرصنة: فالأسطى مصطفى، الذي كان «قائداً للسفن» قبل أن يصبح داياً، كان قد استولى، وحده، على ٩٠٠ سفينة وأسر ما يقرب من ٢٥٠٠٠ رجل.

إلا أنه في ذات اللحظة التي يؤكد فيها الدايات سلطتهم على الميليشيا وعلى البلد، تظهر قوة جديدة سوف تطغى عليهم، ويبدو أن الداي عثمان هو الذي أنشأ وظيفة الباي القائد للمحلة التي كانت تتجول لفرض الطاعة على الجماعات السكانية في الداخل ولجمع الضرائب، وهي عادة أشرنا إلى أصلها الحفصى. والحال أن اختصاصات الباي سوف تسمح له بالسيطرة على الأجزاء الداخلية من

تونس وعلى الإيرادات المتأتية من الزراعة، ومن ثم فإنها سوف تسمح له بتأكيد نفسه تدريجياً كمنافس للداي، الذي تمتد سلطته بشكل خاص على العاصمة وعلى أوجاق الانكشارية. والواقع أن الباي الثاني، مراد كورسو (الكورسيكي) (١٦١٣-١٦٣١)، سوف يكفل لنفسه قدراً كبيراً من السلطة بحيث أنه سوف يتمكن من الحصول من الباب (العالى) على لقب الباشا ونقل منصبه إلى ابنه حموده (١٦٣١ - ١٦٦٨). ويوصفه المؤسس الحقيقي للسلالة الحاكمة، يتخذ حموده الأسم المرادي الذي يحكم تونس حتى عام ١٧٠٢. وهو يتمسك بالعمل على نقل الأجزاء الداخلية من البلاد تحت سيطرته، وإعتباراً من عام ١٦٤٧، يتمكن من فرض المرشحين المناسبين له كدايات، وقد بقى عليه أن يحصل على اعتراف رسمى من جانب الباب العالى: وعندما يحصل على فرمان التعيين في منصب الباشا (في عام ١٦٥٨ أو عام ١٦٥٩)، فإنه يوزع سلطته بين أبنائه. وبعد موته، في عام ١٦٦٦، تنتقل السلطة إلى الباي مراد الثاني (١٦٦٦ – ١٦٧٥) الذي يخلع الدايات الذين كان في نزاع معهم ويضرج ظافراً من الصرب الأهلية التي دارت بينه وبين الميليشيا، في عام ١٦٧٣. ومنذ ذلك الحين كانت السلطة التي اقامتها السلالة الحاكمة راسخة بما يكفي لكي تخرج سالمة من حرب الخلافة التي قسمت المراديين بعد موت مراد الثاني، ومن تدخلات أوجاق الجزائر، في عام ١٦٨٥، وفي عام ١٦٩٤، لحساب عدد من المطالبين بالعرش، بل ومن تنصيب معتوه، هو مراد الثالث (١٦٩٩ – ١٧٠٢): فالحال أن نزواته الوحشية ومشاريعه الخطرة، كحملته على قسنطينة في عام ١٧٠٠، سوف يجري وضع حد لها عندما يغتاله إبراهيم شريف، أغا السياهيين(١٧٠٢).

والواقع أن عهد إبراهيم شريف القصير (١٧٠٢ – ١٧٠٥) كان أكثر من مجرد فاصل. فبعد أن أعلن نفسه باياً، اتخذ هذا الرجل لقب الداى واعترفت به اسطنبول كبيليربك باشا، فجمع بذلك بين يديه الوظائف السياسية الرئيسية الثلاث في الولاية. وهكذا فإن اختفاء السلالة الحاكمة، التي كانت تسعة وثمانون عاماً من

الحكم الوراثى قد منحتها شرعية واضحة، لم يغير شيئاً من الشكل الملكى الذى اكتسبته السلطة منذ ذلك الحين في تونس.

ويؤكد صعود الحسينيين الطابع الثابت لهذا التطور. ففي ربيع ١٧٠٥، سوف تشنن قوات ميليشيا الجزائر الهجوم على تونس، وفي يوليو، سوف يلحق الغزاة الهزيمة بإبراهيم ويأسرونه. ولايصبح على «الجزائريين» إلا أن يزحفوا على مدينة تونس، حيث كانت ذكريات الإبتزازات التي صاحبت احتلال عام ١٦٩٤ ما تزال حية في الأذهان. وفي هذه الظروف الدرامية، يلتف القادة حول أغا السباهيين، حسين بن على، وهو ابن انكشاري تركى وامرأة تونسية، ومن ثم فهو قول فلي ينتمي إلى الصفوة التركية، لكنه عميق الانغراس في البلد ومُعرب بشكل كامل. وقد صدقت السلطات الدينية على هذا التعيين وأيده سكان مدينة تونس. وإلى حد ما، يؤدي تعيين حسين بن على إلى ظهور ما يمكن اعتباره أحد التجليات الأولى بشعور قومي في مواجهة الخطر الذي يهدد تونس. وسوف يؤدي انسحاب بشعور قومي في مواجهة الخطر الذي يهدد تونس. وسوف يؤدي انسحاب الجزائريين والشعبية التي يعود بها بشكل شرعي على الباي إلى تمكينه من الحاق الهزيمة بمطالبة الداي الأصغر باستعادة اقتسام السلطة مع الباي: وترجع تونس إلى وضعية شبه الملكية الوراثية التي دشنها المراديون.

وبفضل عهد طویل (۱۷۰۵ – ۱۷۶۰)، یتمکن حسین بن علی من فرض سلطته علی جمیع القوی التی یمکن أن تدخل فی تنافس معه: فالباشا یجری اختزال دوره فی أداء وظائف شرفیة بصورة خالصة؛ ویضطر الدای إلی الاکتفاء بصلاحیات قضائیة وبرئاسة دیوان تعتبر اختصاصاته هی أیضاً محدودة. وفی اعتماده بشکل أوسع علی قوات مجندة من البلد (السباهیین والحنبه العرب، فرسان قبائل مخزن)، وعلی القولوغلیة، وهو ما یؤدی إلی إختزال اعتماده علی العنصر الترکی، یکفل البای لنفسه امکانات استعادة النظام والأمن الداخلین، اللذین سوف یسهمان فی الإصلاح الإقتصادی للبلد وفی ازدهاره. وأخیراً، فإن البای حسین

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يتمكن تدريجياً من مد جنور سلطته من خلال تعريبها بشكل حذر: وهكذا فإن قاضى العسكر سوف يتم اختياره منذ ذلك الحين من بين صفوف العلماء المنتمين إلى عائلات تركية لكنها «متونسة» منذ أمد بعيد.

والحال أن تعيين حسين بن على كان قراراً محلياً لم يتدخل فيه الباب (العالى). أمّا التكليف الرسمى، الذى التمسه حسين، فى عام ١٧٠٦، عن طريق الهدايا المعتادة، فهو أن يصل إلاً فى يوليو ١٧٠٧، وذلك على شكل فرمان يفوض حسيناً ممارسة السلطة على مملكة إفريقية، وفى عام ١٧٠٨، سوف يتحرك فى المياه التونسية اسطول تركى، بقيادة القابودان باشا چانم خوجه، وذلك على ما يظهر بهدف خلع حسين وفرض محمد بن مصطفى، «بن فاطمة»، المطالب بالعرش، والذى كان قد حصل على التأييد من اسطنبول. والحال أن الباى، المستند إلى دعم جميع السلطات المحلية، سوف يبدى عزمه على المقاومة، ويضطر الأسطول إلى الرحيل دون أن يحاول أى شيء.

ويتألف التعايش الذي يتم التوصل إليه والذي سوف يستمر خلال قرن ونصف قرن من توازن دقيق بين تجليات تبعية باي تونس (طلب التكليف، الحفاظ على العلامات الخارجية للسيادة العثمانية، ارسال الهدايا وفي نهاية الأمر ارسال العون إلى السلطان عند الحاجة) وقبول الباب (العالي) لاستقلال الايالة التام. ويتعاقب البايات على حكم تونس وفقاً للقواعد التقليدية؛ فهم يحكمون «الايالة» دون تدخل من جانب الباب (العالي)؛ ويعقدون مع الدول العظمي معاهدات في استقلال تام، دون تشاور أو تصديق عليها من جانب الباب (العالي). والواقع أن الحكومة العثمانية كانت تدرك انها لا تستطيع الحصول على شيء أكثر مما تحصل عليه دون أن تجازف بانفصال تام للايالة. ومن جهتهم، كان البايات التونسيون يرون أن دون أن تجازف بانفصال تام للايالة. ومن جهتهم، كان البايات التونسيون يرون أن وصاية الباب (العالي) النائية لا تشكل خطراً، وأنها، على العكس من ذلك، يمكن أن تشكل عوناً وضمانة في حالة تزايد الضغوط الخارجية على تونس: وتلك هي العبة التي سوف يمارسونها بنجاح بعد عام ١٨٣٠.

والواقع أن النظام الذى أقامه حسين بن على سوف يصمد لأزمة السلالة الحاكمة التى سوف تفجرها، من عام ١٧٢٩ إلى عام ١٧٤٠، مطالبات على باشا، ابن اخيه، بالحكم. فهذا التمرد، المدعوم من جانب الجزائريين، يقود، في عام ١٧٤٠، إلى خلع وموت حسين وتولى على باشا الحكم. لكن هذا «الاغتصاب» الذى يدوم ست عشرة سنة (١٧٤٠ – ١٥٧٠)، يظل في إطار السلالة الحاكمة التي يلوم ست عشرة سنة (١٧٤٠ – ١٥٧٠)، يظل في إطار السلالة الحاكمة التي أسسها حسين، وفي عام ١٥٧١، يجرى تنصيب الوريث الشرعي لحسين على سدة العرش، بتعاون أوجاق الجزائر، الذي يتم هذه المرة في اتجاه الشرعية الحسينية. والواقع أن نجاح ابنى حسين، الباي محمد (١٧٥١ – ١٧٥٩) والباي على (١٧٥٩ – ١٧٨٨) في تأكيد سلطتهما على تونس بعد هذا الفاصل الزمني المديد إنما يؤكد رسوخ البنيان الذي شيده حسين بن على.

وفي ظل العهد المديد الباى حموده (۱۷۸۲ – ۱۸۱٤)، تصل السلالة الحاكمة إلى أوجها، وسوف يصبح ازدهار البلاد في ذلك العصر بعد ذلك تجربة مرجعية، وخلال مصاعب العقد التالى، سوف يلوح عهد حموده بوصفه «العصر الذهبي» لتونس الحديثة، وفي الخارج، يؤكد الباى سلطته واستقلاله. ويبدى قدرته على الصمود أمام الدول الأوروبية (البندقية، في ۱۷۸۶ – ۱۷۸۵؛ اسبانيا، في ۱۷۹۰). وينهي نوع التبعية الذي اضطرت تونس إلى قبوله بعد تدخل الجزائريين في تونس، في عام ۱۵۷۱: والواقع أن الحملة التي جرى شنها، في عام ۱۸۰۷، ضد قسنطينة لا تكلل بالنجاح، لكن المقاومة الظافرة التي ابدتها القوات التونسية على الحدود (١٤ يوليو ۱۸۰۷) ترمز إلى نهاية الغارات الجزائرية على تونس، إلى حين توقيع صلح نهائي، في عام ۱۸۷۱، تحت إشراف اسطنبول. ويؤكد الباي، في ظروف عديدة، شبه استقلاله عن الباب (العالي). ففي ۱۹۷۶ – ۱۷۹۰، يتدخل بشكل سافر في طرابلس الغرب لإعادة الكرمانلية إلى الحكم ضد مغتصب تمتع بمساندة سافر في طرابلس الغرب لإعادة الكرمانلية إلى الحكم ضد مغتصب تمتع بمساندة الباب (العالي) وتم الأعتراف به باعتباره باشا البلد. وسعياً إلى تبديد الانزعاج الباب (العالي)، يرسل الباي هدايا فاخرة، ويتجه يوسف صاحب المتوقع من جانب الباب (العالي)، يرسل الباي هدايا فاخرة، ويتجه يوسف صاحب المتوقع من جانب الباب (العالي)، يرسل الباي هدايا فاخرة، ويتجه يوسف صاحب

التابع، ممثله ووزيره الرئيسى، إلى طلب، وينال، عفو الباب (العالى) الذى يجر إلى إعادة الكرمانلية إلى الحكم. وعند دعوته، في عام ١٧٩٨، شأنه في ذلك شأن جميع ولاة الولاية، إلى قطع العلاقات مع فرنسا، يكتفى حمودة بتظاهرة رمزية، لكنه يصرح للتجار الفرنسيين بمواصلة انشطتهم؛ ويؤدى هذا الموقف إلى استثارة انزعاج في اسطنبول لا يبعو أن الباي يهتم به كثيراً. وكانت للحكومة السلطانية والباي مصلحة مشتركة في الحفاظ على علاقات لا تعرقل بحال عمل حكومة تونس وتحافظ على وحدة الامبراطورية. لكن التطور نحو الاستقلال، في حالة تونس، كان قد وصل، بشكل واضح، إلى مرحلة لا يمكن تخطيها إلا بقطع الروابط الهشة التي كانت ما تزال توحد الايالة بالامبراطورية والتي كانت تدل على تضامن إسلامي مأكثر مما تدل على تبعية فعلية.

طرابلس الغرب: من حكم الدايات إلى سلالة الكرمانلية الحاكمة (٣٧)

كما هو الحال بالنسبة للايالتين المغربيتين الأخريين، كان النظام الذى أقيم فى طرابلس الغرب بعد الفتح العثمانى نظام احتلال عسكرى وإدارة مرتبطة باسطنبول تحت سلطة بيليربك معين من جانب السلطان (٢٨). وهذا البيليربك كان يساعده ديوان الانكشارية، وكما فى الجزائر وتونس، فإن تمرد الانكشارية هو الذى قاد إلى تغير فى النظام المحلى، فى عام ١٦٠٩: فالواقع أن جنود الميليشيا سوف يتمردون وينصبون على رأس الأوجاق أحد ضباطهم المرؤوسين، هو سليمان، الذى سوف يدشن حكم الدايات، وهو حكم سوف يستمر حتى عام ١٧١١. وسوف يواصل السلطان ارسال باشاوات – ولاة إلى طرابلس الغرب سوف يكون دورهم تمثيلياً فحسب. وبعد الحكمين الاستبداديين لمحمد ساكيزلى (١٦٢٠ – ١٦٤٩) والباى عثمان (١٦٤٩ – ١٦٧٢)، وكلاهما مرتد يونانى من شيو، سوف يحتفظ بعلاقات طيبة مع اسطنبول، يؤدى تمرد جديد من جانب

الانكشارية والقراصنة إلى عهد من الفوضى سوف يتنازعون خلاله على السلطة وسوف يسعى التونسيون إلى التدخل فيه.

وسوف يستمر هذا الوضع إلى أن يتمكن السكان الأصليون من رفع أحد ضباط الفرسان، هو أحمد الكرمانلي، سليل أحد القراصنة الأتراك، إلى سدة السلطة وتنصيبه، بدعم من الديوان، في منصب الداي والباشا (يوليو ١٧١١): وهو يدشن نظاماً جديداً وسلالة حاكمة سوف تحكم طرابلس الغرب حتى عام ١٨٣٥. على أن السلطان لن يعترف بأحمد الكرمانلي كباشا وبيليربك إلا في عام ١٧١٣؛ وسوف يعترف بابنه محمد (١٧٤٥ – ١٧٥٤) وبابن هذا الأخير، على ١٧٥٤.

وخلال هذه الفترة، ينمو نشاط طرابلس الغرب الإقتصادى وتصبح مدينة طرابلس الغرب محطة هامة من محطات التجارة فى البحر المتوسط، لكن انتشار وباء جسيم فى عام ١٧٦٧، ثم انتشار الطاعون والمجاعة فى ١٧٨٤ – ١٧٨٦ سوف يؤديان إلى تدهور طرابلس الغرب. وكانت سلطة الكرمانلية حتى ذلك الحين كاملة: فقد كانت لهم اليد العليا على السلطة المركزية وعلى الجيش وعلى الأقاليم التى كان يمثلهم فيها قُواد؛ كما أنهم سوف يتمكنون من تحقيق بداية وحدة لمجمل أراضى طرابلس الغرب، مقر السلطة.

وسوف يتدهور الوضع اعتباراً من عام ١٧٩٠، عندما تنشب منازعات بين مختلف افراد عائلة الكرمانلية بهدف احتكار السلطة التي كان يطالب بها أيضاً مغامر جزائري، هو على بولغور، الذي زعم أن السلطان قد خوله الحكم واستقر بهذه الصفة في العاصمة (١٧٩٠ ، ١٧٩٥). وفي نهاية الأمر، ينجح يوسف، أحد أحفاد على، في الإستيلاء على الحكم في عام ١٧٩٦ ويحصل على فرمان بتعيينه في منصب البيليربك في عام ١٧٩٧، دون أن يمنعه ذلك من اتباع سياسة مختلفة عن سياسة السلطان، فهو يعقد اتفاقاً مع بونابارت الذي يخوض حملة سافرة على

مصر. وهو، بعد ذلك، يتقارب مع الحكومة العثمانية، ويشترك اسطول طرابلسي في المعارك ضد اليونانيين. وهو يربط اقليم غدامس بمدينة طرابلس الغرب، ويحاول استئناف القرصنة، لكن إتاواته الضريبية تستثير تمرداً يجبره على التنازل عن الحكم (اغسطس ١٨٣٢). والحال أن القلاقل التي سوف تتلو ذلك سوف تدوم لمدة سنتين، حيث يوهج نيرانها الفرنسيون والانجليز، الذين يؤيد كل منهما مرشحه الخاص الخلافة، كما يوهج نيرانها التونسيون الذين يخططون لضم طرابلس الغرب.

وفى مايو ١٨٣٥، سوف تهبط قوات عثمانية على ساحل مدينة طرابلس الفرب، ويتولى وال تركى زمام حكم الولاية، بينما يجرى إرسال أفراد عائلة الكرمانلية إلى المنفى فى اسطنبول، ومنذ ذلك الحين، وحتى الفتح الذى قام به الإيطاليون، كان البلد تحت حكم الإدارة العثمانية المباشرة، وقد نشأ هذا الإجراء من جانب الحكومة العثمانية من جهة أخرى عن الخوف من التوسع التالى لتغلغل الفرنسيين فى المغرب، وضرورة تحجيم باى تونس الذى لا حدود لطموحاته.

وتتمثل اصالة سلالة الكرمانلية الحاكمة في الإستناد إلى عرب طرابلس الغرب ضد الأتراك والقولوغلية، وفي توحيد الولاية الموسعة وفي التصرف بشكل ساعدها على أن تُبرز بشكل مؤقت سلالة حاكمة محلية، وإن لم تكن قومية.

فى مواجهة تطور عام الولايات العربية نحو استقلال شديد الوضوح، أياً كان الشكل الذى اتخذه والدرجة التى وصل إليها، اتبع الباب (العالى) سياسة مرنة نسبياً. فمن جهة، لم يؤد المفهوم الذى تصوره الحكام العثمانيون عن ممارسة سلطتهم لا إلى المركزة ولا إلى تحقيق التجانس: فمشروع «تتريك» الولايات العربية كان غريباً تماماً عن طبيعة النظام العثماني نفسها. فحكم الولايات العربية حكماً

مباشراً كان من شائه أن يحتم إدارة ذات طابع «استعمارى» يصعب تصوره وكان من شأن العثمانيين، دون شك، أن يجدوا صعوبة كبيرة فى اقامته. وعلاوة على ذلك، فبمجرد انتهاء فترة الفتح، سوف يؤدى التدهور التدريجي لسلطة الحكومة المركزية ومصاعبها الخارجية إلى إضعاف ملحوظ للسيطرة التي كانت تتمتع بها على الولايات، حيث أن أياً من العناصر التي استندت إليها سيطرتها (المؤسسة السلطانية، التنظيم العسكرى) لم يحتفظ بالنوعية الضرورية للسماح بإدارة ذات كفاءة للولايات (٢٩).

ومن ثم فإن الحكام العثمانيين سوف يستسلمون لتطور لاشك أنه حتمى، شريطة الوفاء بالمهمات الرئيسية للإمبراطورية، خاصة الدفاع عن الحدود وحفظ النظام الداخلي: وبهذه الشروط سوف يقبلون تشكل سلالات حاكمة كآل العظم أو أل عبد الجليل أو المماليك، أو توطيد سلطة شخصيات محلية، كأحمد باشا الجزار. كما كان بُشْتُرُطُ دفع الخزينة الذي يجسد ولاء الولايات، مع الإسهام في الحفاظ على سبير عمل الإمبراطورية: وسوف يؤدى عدم احترام هذا الإلتزام من جانب مماليك القاهرة إلى استثارة تدخل مسلح. وفي حالة تونس، سوف يكتفي الباب (العالي) بالحصول على هدايا رمزية، ذات حجم متغير وبون طابع بورى منتظم، لكنه لن يتخلى عن مبدأ دفع الخزينة، كما سوف تشهد على ذلك التعاملات الصعبة التي سوف تدور في القرن التاسع عشر بين تونس وأسطنبول وتستثير اهتمام فرنسا وبريطانيا العظمى، وفي هذه الصدود، فإن أمارات الولاء سوف تختزل أحياناً في قليل من الأمور: التماس اعتراف رسمى (عن طريق الحصول على لقب الباشا) وعلامات خارجية ترمز، في نظر السكان، إلى إنتماء الولاية للإمبراطورية، وإلى سيادة السلطان. وسوف يتم الحفاظ في كل مكان على العلامتين «السلطانيتين» المتمثلتين في سك العملة باسم السلطان الحاكم (السكة) والإشارة إلى سلطته، عند أداء صلاة الجمعة (الخطبة): فلا على بك (في عام ١٧٦٩) ولا الباى محمد (في عام ١٨٥٥) سوف يجترآن على إلغاء ذكر اسم السلطان على النقود المسكوكة في مصر وفي تونس.

أمًا أن هذا التطور قد فرضنته الظروف على الحكام العثمانيين فهو ما يتجلى بوضوح في تكرار المحاولات المبذولة لعلاج وضع لم يكن يعتبر جد مرض في اسطنبول، وسوف تحدث محاولات «لاستعادة الزمام» في جميع الولايات، وذلك، بوجه عام، على شكل أرسال باشاوات يجري إصدار قرارات في اسطنبول بتعيينهم للحلول محل السلالات الحاكمة المحلية، دون أن تترتب على ذلك غير نتائج عابرة بوجه عام. وفي حالات معينة، سوف يجرى اللجوء إلى تدخل مسلح: في تونس (في عام ١٧٠٨) وفي الجزائر (في عام ١٧٢٩)، إلا أنه لن يتجاوز مرحلة التخويف وسنوف يكون قصيراً. وفي عام ١٧٨٦، سوف تشن الحكومة السلطانية ضد مماليك القاهرة حملة عسكرية حقيقية، مع نجاح أولى لن تسمح الصعوبات التي تواجهها الامبراطورية بتوطيده. وفي القرن الثامن عشر، بالنظر إلى محدودية الإمكانات التي كانت ما تزال بحوزة الحكومة العثمانية وبالنظر إلى الاستقلال الواسع الذي وصلت إليه غالبية الولايات العربية، فقد كانت هذه الأخيرة تشكل «كومنواثاً» تدعمه هيبة المؤسسة السلطانية والتضامن الإسلامي، بأكثر مما كانت تشكل بنياناً سياسياً محكم البناء ومحكوماً من المركن. والحال أن الحكومة السلطانية لن تتمكن من التدخل بشكل فعال لإعادة أراض كانت قد أصبحت مستقلة بشكل يكاد يكون تاماً إلى وضعية ولايات عثمانية إلا في القرن التاسع عشر، عندما تنهمك هذه الحكومة في عملية إعادة تنظيم إداري وعسكري. إلاَّ أنه، في ذلك العصر، كانت وحدة الامبراطورية قد تعرضت بالفعل لضربات جسيمة: ففي عام ١٨٠٥، استولى محمد على على السلطة في مصدر، وفي عام ١٨٣٠، بدأ الاستعمار الفرنسي للجزائر.

على أن الوجود العثماني كان له أثر عميق على الولايات العربية التي سوف تبقى ثلاثة، وأحياناً أربعة قرون، في داخل إمبراطورية لن تخرج منها إلا لكي تنتقل تحت السيطرة الغربية. ففي المغرب العربي، أدى الفتح العثماني إلى وقف مشروع الاستيطان الأوروبي الذي كان قد تطور في المغرب الأقصى وفي طرابلس الغرب، وأدى في المشرق إلى إيقاء الفرس خارج العراق، وسوف يزود العثمانيون الولايات التي كان خاضعة لهم بمؤسسات إدارية، وهذه الأخيرة، بالرغم من تغراتها وعيوبها، كانت تتميز بطابع حداثة معين. ولاشك أن الوحدة النسبية للنظام الذي ساد في جميع البلدان العربية، من الجزائر إلى العراق، قد ساهمت في تقارب مناطق كانت تطورها الداخلي جد متباين ومرت، خلال هذه الفترة الطويلة، بتجربة مؤسسات متشابهة ضمن بنية عامة مشتركة. والحال أن تقسيمات الولايات التي قام بها العثمانيون سوف يتكشف انها متماسكة إلى حد كاف بحيث أن الدول التي سوف تنظمها القوى الاستعمارية سوف يكون بوسعها أن تستمد الإلهام، بشكل أساسى، من الحدود التي كانت مرسومة بين الايالات، ولكن مع إكساب هذه الحدود قوة لم تكن تتميز بها قط في العصر العثماني الذي تسنى لمجمل العالم العربي خلاله، باستثناء المغرب الأقصى، أن يجد نفسه من جديد موحداً ضمن كيان سياسي واحد.

حواشي الفصل العاشر

- ا- راعينا في هذا الفصل التهجئات المستخدمة بالنسبة للبلدان العربية، ولهذا السبب فإن شكل بعض الأسماء وبعض الكلمات قد يختلف عن الشكل المستخدم بالنسبة للاقاليم التركية والبلقائية
- 2- Ibn Iyas, Journal dun bourgeois du Caire, trad. G. Wiet, Paris, 1960, t. II. 141.
- 3- Citation de R. Mantran, dans R. Mantran et J. Sauvaget, Réglements fiscaux ottomans. Les provinces syriennes, Paris, 1952, IX, voire aussi R. Mantran, "Réglements fiscaux ottomans, la province de bassora", JESHO, 10 (1967), 224-227.

3- نشر هذه الوثيقة وترجمها:

S.J.Show, Ottoman Egypt in the Eighteenth Century, Harvard, 1964.

- ه معلومات مستمدة من الأوامر السلطانية الخاصة بحلب، محقوظات دمشق القومية،
 المجلدات من \ إلى ه. وحول الرقابة على الأداب، انظر
- A.Marcus,"Privacy in Eighteenth Century Aleppo", IJMES,18 (1986),.165-183.
- 6-U.Heyd, Ottoman Documents on Palestine, 1552 1615, Oxford,.28; A.RAFEQ, the province of damascus, Beyruth, 1966,.27.
- 7- R.Mantran et J.SAUVAGET, réglements fiscaux ottomans, .72-80; A.HENIA, le Grîd, Tunis, 1980, .55-56.
- 8- J.J.MARCEL, Historie de l'Egypte depuis la conquéte des Arabes Jusqu'a l'éxpédition française, l'Univers, Paris, 1848, P. 198.
- 9- P.KEMP, Territoires d'Islam, Paris, 1982, .56-57.

10-B.LEWIS, comment l'Islam a decouvert l'Europe, Paris, 1984, P.182.

11- J.PIGNON, 'Une géographie de l'Espagne morisque", Etudes sur les moriscos andalous en Tunisie, Madrid, 1973, P.75; A.TURKI, "Documents sur le dernier exode des Andalous vers la Tunisie: , ibid, .119-121.

Micheal WINTER,"A Seventeenth Century Arabic Panegyric of the Ottoman Dynasty "Asian and African studies,13-2(1979).

13- DEHERAIN, l'Egypte turque, Paris, 1933, .45-46.

ed.S.Munajjid,revue de l' Académie، من تاريخ دمشق مصفحات من تاريخ دمشق مصفحات من تاريخ دمشق الله المحاسني مصفحات من تاريخ دمشق المحاسني مصفحات من تاريخ دمشق المحاسني المحاسن

15- P.KEMP, Territoires, PP.56-58.

16- B.LEWIS, Comment l'Islam a decouvert l'Europe, P.287.

17- RAYMOND, Grandes Villes arabes a' l'époque ottomane, Paris, 1985, 265-266; M.H. CHERIF, POUVOIRE et société dans la Tunisie, Tunis, 1984-1986, t.I., P.166.

P.PENNEC, les Transformations des crops de métiers de Tunis, these, Tunis, 1964, PP.162-168, 202-205; L.VALENSI, "Islam et capitalisme. Production et commerce des chéchias" Revue d'Histoire moderne et contemporaine, 16(1969); S.FERCHIOU, Techniques et sociétes. Example de la fabrication des chéchias en Tunisie, Paris, 1971.

18- J.P.THIECK," Décentralisation Ottomane", dans Mouvements communautaries et epaces urbains au Machreq, Beyrouth, 1985, 119.

١٩ درس هذا الوقف من جانب J.TATE في:

Une waqfiyya a lépine au XVIIIe siécle, momoire de maîtrise, Aix, 1982.

.THIECK, 144

20- A.COHEN, Palestine in the 18 th Century, Jérusalem, 1973, PP.51-53.

COHEN ,Palestine in the 18 th century, .325: نقلاً عن -۲۱

٢٧ في حالة البلد الذي يحمل الآن اسم لبنان، يتحقق ظهور العائلات المحلية بسرعة بالغة، ولا شك ان ذلك يرجع الى الطبيعة الجبلية للاقليم ، والتي تجعل منه قلعة تكاد تكون منيعة وتناسب ظهور استقلالات فيه. ومن ثم فان السيادة التي مارسها حكام دمشق أو صيداً قد بقيت في أغلب الأحوال صورية. فعائلة المعنيين الدرزية، التي تظهر قبل عام ١٥٥٧، تشكل بعد ذلك امارة تصل إلى أوجها في ظل فخر الدين الثاني (١٩٥١–١٩٣٥)، الذي يحمل لقب سلطان البر ويجري الأعتراف به كحاكم لبلد يحمل اسم عربستان يمتد من وبعد المعنيين، فإن القدس. وسوف ينجح العثمانيون في إنهاء سلطته في عام ١٩٣٤. وبعد المعنيين، فإن الهيمنة ، في الجبل اللبناني، تنتقل إلى الشهابيين، الذين كانوا في الأصل من المسلمين السنيين، وتبدأ سلطتهم مع حيدر شهاب (الذي كانت له أوصر عائلية مع المعنيين)، في الأعوام الأخيرة من القرن السابع عشر وحتى عام ١٧٣٧، وهي نتعزز مع يوسف (١٧٧٠–١٨٨٧) ، وبشكل أخص مع بشير الثاني، الذي سوف يهيمن على الجبل اللبناني من عام ١٨٨٧ إلى عام ١٨٨١، حتى خلعه من جانب الباب العالى. وبعد "عهد" بشير الثالث القصير، سوف يضطرون الى قبول نظام القائمةامية المزدوجة، المسيحية والدرزية (انظر:

Dominique Chevallier, la sociéte du mont Liban, Paris, 1971; P.M. holt, Egypt and the Fertile Crescent, Cornell, 1966; Kamel S. Salibi, The Modern History of Lebanon, New York, 1977).

۲۲ - ۱ ، البديري "الحلاق"، حوادث،

Traduction M.Mechioukhi: Evenements quotidiens a' Damas, memoire de maîtrise, Aix, 1983, 77.

٢٤ كان للنزاعات مع المغرب الأقصى طابع محلى وسوف يتسنى تسويتها من جانب الايالة الجزائرية، ومن ومن جهة أخرى فإن المشكلات الداخلية المغرب الأقصى كانت تستأثر باهتمام السلاطين السعديين ثم العلويين بدرجة تكفى لمنعهم من تهديد الجزائر بشكل مستمر.

S.H.LONIGRIGG,Four Centuries of Modern:-ريت عن -۲۰ Iraq,Oxford,1925,P.110.

26- P.KEMP, Mosul and Mosuli Historians, these, Oxford, 1979, .311.

27- G.A.OLIVIER, Voyage dans l'Empire ottoman, Paris, anIX, 6 vol., t.IV, .350-352.

(كان في العراق في عام ١٧٩٦).

28- Archives nationales, CC le Caire, B 1326, DAMIRAT, 12 janvier 1740, 15 août 1740; GABARTI, t.I., 151/traduction II, 23.

29- F.BRAUDEL, la méditerranée et le monde méditerranéen a' l'époque de Philippe II, Paris, 1985, t. II, PP.429,468.

- 30- E.PLANTET, Correspondance des deys d'Alger, Paris, 1889, t. II, 4.
- 31- P.BOYER, la VIE quotidienne a' Alger, Paris, 1983, 85-86.
- 32-H.DE GRAMMONT, Histoire d'Alger, Angers, 1887, 285, 295, 356-357.
- 33- H.DE GRAMMONT, ibid, .383-384.

٣٤ تجدر الاشارة إلى أن "ثورة" على خوجه، أيا كانت أسبابها المحلية، كان قد سبقها قمع نشيط لتمردين من جانب الميليشيا التركية في مدينة تونس، في عام ١٨١١ وفي عام ١٨١٦، أعلن انتهاء الأهمية العسكرية والسياسية لهذه الميليشيا. وهذا الحدث، الذي وقع في البلد المجاور للجزائر، لم يكن بالامكان أن تغيب دلالته عن داى الجزائر، الذي صار بوسعه الميل إلى تقليد مثال باى تونس.

35 - A.TEMIMI, le Beylik de Constantine et Hâdj Ahmed Bey (1830-

1837), Tunis, 1978,. 256.

36- J.PIGNON," la milice des janissaires de Tunise", cahiers de Tunisie,5(1956),.303.

P.BERGNA, tripoli dal 1510 al 1850, tripoli, 1925; J.SERRES, la politique turque en Afrique du nord pendant la monarchie de Juillet, Paris, 1925; C.FERAUD, Annales tripolitaines, ed. par A. Bernard, Tunis-Paris, 1927, P.MICACCHI, la tripolitania sotto il dominio dei caramanli, Rome, 1936; S.BONGO, I corsari barbareschi, Turin, 1964; E.ROSSI, Storia di tripoli e della tripolitania dalla conquista araba al 1911, éd. M. Nallino, Rome, 1968.

A,H.HOURANI," the Changing Face of the Fertile Crescent", (studia Islamica, 8, 1957).

والذى تنطبق استنتاجاته على مجمل الولايات العربية.

Combine - (no stamps are applied by registered version)

المراجع.

Bibliographie

Bibliographie générale

BRICE (W.C.), An Historical Atlas of Islam, Leyde, 1981.

Encyclopédie de l'Islam, 1re éd., 4 vol. + suppl., Leyde, 1913-1943; 2e éd., 5 vol.

parus (lettres A à M), Leyde, 1960-1989.

HAMMER (J. von), Geschichte des Osmanischen Reiches, 10 vol., Budapest, 1827-1835, trad. fr. par J.-J. Hellert, Histoire de l'Empire ottoman, 18 vol., Paris, 1835-1843.

INALCIK (H.), The Ottoman Empire. The Classical Age, 1300-1600, Londres, 1973.

IORGA (N.), Geschichte des Osmanischen Reiches, 5 vol., Gotha, 1908-1913.

Islam Ansiklopedisi, traduction turque de la 1^{re} éd. de l'Encyclopédie de l'Islam dont les articles concernant le monde turc et ottoman ont été mis à jour, Istanbul, 1940-1986.

LA JONQUIÈRE (A. de), Histoire de l'Empire ottoman, 3º éd., Paris, 1914.

LAMOUCHE (L.), Histoire de la Turquie, 2º éd., revue par J.-P. Roux, Paris, 1953. Osmanli Tarihi (Histoire ottomane, en turc), éditée par Türk Tarih Kurumu (Société d'histoire turque), 8 tomes en 10 vol. par UZUNÇARŞYLI (I. H.) (t. 1 à 4), et KARAL (E. Z.) (t. 5 à 8), Ankara, 1947-1983.

PITCHER (D.E.), An Historical Geography of the Ottoman Empire, Leyde, 1972. SHAW (S. J.) et SHAW (E.K.), History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, 2 vol., Cambridge U.P., 1976-1977.

WERNER (E.) et MARKOV (W.), Geschichte der Türken von den Anfängen bis zur Gegenwart, Berlin, 1978.

ZINKEISEN (J. W.), Geschichte des Osmanischen Reiches in Europa, 7 vol., Hambourg, 1845-1863, réimpr. Darmstadt, 1963.

I. Les débuts : Osmân et Orkhân

'ACHIKPACHAZADE, Vom Hirtenzeit zur Hohen Pforte; Frühzeit und Aufstieg des Osmanenreiches nach der Chronik «Denkwürdigkeiten und Zeitläufte des Hauses Osman» vom Derwisch Ahmed, genannt Aşık-Paşa-Sohn, trad. R.F. Kreutel, Graz-Vienne-Cologne, 1959.

ARNAKIS (G. G.), PALAMAS (G.), « the Χιονες and the fall of Gallipoli », dans Byzantion, t. XXII, 1952, Bruxelles, 1953, pp. 305-312.

BALARD (M.), « A propos de la bataille du Bosphore », dans Travaux et

Mémoires, Centre de recherche d'histoire et civilisation byzantines, t. IV, Paris, 1970, pp. 431-469.

Beldiceanu-Steinherr (I.), Recherches sur les actes des règnes des sultans Osmân, Orkhân et Murâd I^{er}, coll. Societas Academica Dacoromana, Acta

Historica, t. VII, Munich, 1967.

--, « La conquête d'Andrinople par les Turcs : la pénétration turque en Thrace et la valeur des chroniques ottomanes », dans *Travaux et Mémoires*, Centre de recherche d'histoire et civilisation byzantines, t. I, 1965, Paris, 1966, pp. 439-461.

CANTACUZENE (J.), Kantakuzenos, Geschichte, trad. G. Fatouros et T. Krischer, éd. A. Hirsemann, t. I-II, Stuttgart, 1982-1986.

CHARANIS (P.), « On the date of the occupation of Gallipoli by the Turks », dans

Byzantinoslavica, t. XVI, Prague, 1955, pp. 113-117.

CHIHABEDDIN AL-UMARI, « Notice de l'ouvrage qui a pour titre Mesalik 'alabsar fi memalik alamsar, Voyages des yeux dans les royaumes des différentes contrées », trad. M. Quatremère, dans Notices et extraits des manuscrits de la Bibliothèque du roi, t. XIII, Paris, 1838, pp. 151-384.

GREGORAS, livre XXXVII de l'Histoire romaine de Nicéphore Grégoras, éd.

V. Parisot, Paris, 1851.

IBN BATTÚTA Voyages d'Ibn Battûta, trad. C. Defremery, B.R. Sanguinetti, éd. V. Monteil, Paris, 1968.

INALCIK (H.), « The question of the emergence of the ottoman state », dans International Journal of Turkish Studies, t. II, no 2, 1981-1982, Madison-Wisconsin, 1982, pp. 71-79.

JENNINGS (R.C.), « Some thoughts on the Gazi-Thesis », dans Wiener Zeitschrift für die Kunde des Morgenlandes, t. 76, Vienne, 1986, pp. 151-161.

KISSLING (H. J.), « Das Menâqybnâme des Scheich Bedr ed-Dîn's, der Sohne des Richters von Samavna », dans Zeitschrift der deutschen morgenländischen Gesellschaft, t. 100, Wiesbaden, 1950, pp. 112-176.

LAIOU, Angeliki (E.), Constantinople and the Latins. The Foreign Policy of Andronicus II (1282-1328), Cambridge-Massachusetts, 1972.

LEMERLE (R.), L'Emirat d'Aydin, Byzance et l'Occident; recherches sur « La Geste d'Umur Pacha », Paris, 1957.

Lindner (R. P.), « Stimulus and justification in early ottoman history », dans The Greek Orthodox Theological Review, t. 27, pp. 207-224.

MANTRAN (R.), « Les inscriptions arabes de Brousse », dans Bulletin d'études orientales, t. XIV, 1952-1954, pp. 87-114.

MENZEL, (T.) et TAESCHNER (F.), Die Altosmanische Chronik des Mevland Mehmed Neschri, 2 vol., Leipzig, 1951-1955.

NICOL (D.), « The byzantine family of Kantakuzenos (Cantacuzenus), ca. 1100-1460. A genealogical and prosographical study », dans Dumbarton Oaks Studies, t. XI, Washington, 1968.

—, « The byzantine family of Kantakuzenos, some addenda and corrigenda », dans Dumbarton Oaks Papers, t. XXVII, 1973, pp. 309-315.

PACHYMERE (G.), Relations historiques, trad. et éd. A. Feiller, Paris 1984.

PHILIPPIDIS-BRAAT (A.), « La captivité de Palamas chez les Turcs : dossier et commentaire », dans *Travaux et Mémoires*, Centre de recherche d'histoire et civilisation byzantines, t. VII, Paris, 1979, pp. 109-221.

Schreiner (P.), Die byzantinischen Kleinchroniken, t. I-III, Vienne, 1975-1977. Strabon, The Geography of Strabo, trad. et éd. H. L. Jones, t. VI, livre 13, 1944. Tinnefeld (F.), Kaiser Joannes (V.), « Palaiologos und der Gouverneur von Phokaia 1356-1358: ein Beispiel für den Verfall der byzantinischen Zentralgewalt um die Mitte des 14. Jahrhunderts », dans Miscellanea in memoria di Agostino Pertusi, t. I, Rivista di Studi Bizantini e Slavi, I, Bologne,

rted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered versio

VRYONIS (S.), The Decline of Medieval Hellenism in Asia Minor and the process of Islamization from the Eleventh throught the Fifteenth Century, Berkeley-Los Angeles, Londres, 1971.

WITTEK (P.), « The Rise of the Ottoman Empire », Royal Asiatic Society Mono-

graphs, t. XXIII, Londres, 1938.

-, « Von der byzantinischen zur türkischen Toponymie », dans Byzantion, t. X,

Bruxelles, 1935, pp. 11-64.

—, « Yazijioghlu 'Ali on the christian turks of the Dobruja », dans Bulletin of the School of Oriental and African Studies, t. XIV, Londres, 1952, pp. 639-668.
ZACHARIADOU, (E.A.), Trade and Crusade; Venetian Crete and the Emirates of Menteshe and Aydın (1300-1415), Venise, 1983.

II et III. L'ascension des Ottomans (1362-1512)

ALEXANDRU-DERSCA (M.-M.), La Campagne de Timur en Anatolie (1402), Londres, Variorum Reprints, 1982.

ALLOUCHE (A.), The Origins and Development of the Ottoman-Safavid Conflict (1500-1555), Berlin, 1983.

BABINGER (F.), Mahomet II le Conquérant et son temps, Paris, 1954; INALCYK (H.), « Mehmed the Conqueror and his time », dans Speculum, 1960, pp. 408-427.

BACQUÉ-GRAMMONT (J.-L.), Les Ottomans, les Safavides et leurs voisins. Contribution à l'étude des relations internationales dans le Moyen-Orient de 1514 à 1524, Nederlands Historisch-Archeologisch Instituut te Istanbul, 1987.

BARKER (J.W.), Manuel II Palaeologus (1391-1425): A Study in Late Byzantine Statesmanship, New Brunswick, 1969.

BELDICEANU (N.), Le Monde ottoman des Balkans (1402-1566). Institutions, société, économie, Londres, Variorum Reprints, 1976.

BELDICEANU-STEINHERR, Recherches sur les actes des règnes des sultans Osmân, Orkhân et Murâd I^{er}, Munich, 1967.

--, « La conquête d'Andrinople par les Turcs : la pénétration turque en Thrace et la valeur des chroniques ottomanes », dans *Travaux et Mémoires*, Centre d'histoire et de civilisation byzantines, t. I, 1965, pp. 439-461.

INALCIK (H.), The Ottoman Empire, the Classical Age, 1300-1600, Londres, 1973.
 —, The Ottoman Empire. Conquest, Organization and Economy, Londres, Variorum Reprints, 1978.

KISSLING (H.-J.), « Das Menâqybnâme des Scheich Bedr ed-Dîns, der Sohne des Richters von Samavna », dans Zeitschrift der deutschen morgenländischen Gesellschaft, 1950, pp. 112-176.

OSTROGORSKY (G.), Histoire de l'Etat byzantin, trad. J. Gouillard, Paris, 1956, repr. 1983.

RUNCIMAN (S.), La Chute de Constantinople, 1453, Paris, 1965.

SETTON (K.-M.), The Papacy and the Levant, Philadelphie, 1976-1978.

SHAW (S.J.), History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol. I, Empire of the Gazis, Cambridge, 1976.

WERNER (E.), Die Geburt einer Grossmacht. Die Osmanen (1300-1481). Ein Beitrag zur Genesis des türkischen Feudalismus, Berlin, 1966.

WITTEK (P.), La Formation de l'Empire ottoman, Londres, Variorum Reprints, 1982; C. IMBER, « Paul Wittek's' De la défaite d'Ankara à la prise de Constantinople », dans Osmanli Araştirmalari, V, 1986, pp. 65-81.

ZACHARIADOU (E.A.), Romania and the Turks (c. 1300-c. 1500), Londres, Variorum Reprints, 1985.

- ARTUK (I. et C.), Istanbul arkeoloji müzeleri teşhirdeki islâmî sikkeler kataloğu (Catalogue des monnaies islamiques du Musée d'archéologie d'Istanbul), 2 vol., Istanbul, 1970, 1974.
- BARKAN (Ö.L.), « XV. ve XVI.-ıncı asırlarda osmanlı imparatorluğunda toprak işçiliğinin organizasyonu şekilleri » (Les formes de l'organisation du travail agricole dans l'empire ottoman aux xve et xvie siècles), dans *Iktisat Fakültesi Mecmuasî*, t. I, 1939-1940, Istanbul, pp. 29-74, 198-245, 397-447.
- —, «XV. ve XVI.-ıncı asırlarda osmanlı imparatorluğunda ziraî ekonominin hukukî ve malî esasları; kanunlar » (Les bases juridiques et financières de l'économie agraire dans l'Empire ottoman aux xve et xvie siècles), Istanbul, 1945.
- BELDICEANU (N.), Les Actes des premiers sultans conservés dans les manuscrits de la Bibliothèque nationale à Paris, t. II : Règlements miniers, 1390-1512, Paris-La Haye, 1964.
- -, Le Monde ottoman des Balkans (1402-1566), Institutions, société, économie, Londres, 1975.
- -, Recherche sur la ville ottomane au XVe siècle, études et actes, Paris, 1973.
- -, Le Timâr dans l'Etat ottoman (début XIVe-début XVIe siècle), Wiesbaden, 1980.
- —, « Sur les Valaques des Balkans slaves à l'époque ottomane (1450-1550) », dans Revue des études islamiques, t. XXXIV, Paris, 1967, pp. 85-132.
- BELDICEANU-STEINHERR (I.), «Fiscalité et formes de possession de la terre arable dans l'Anatolie préottomane », dans *Journal of the Économic and Social History of the Orient*, t. XIX/3, Leyde, 1976, pp. 233-332.
- CVETKOVA (B.), « Influence exercée par certaines institutions de Byzance et des Balkans du Moyen Age sur le système féodal ottoman », dans Byzantinobulgarica, t. I, Sofia, 1952, pp. 237-257.
- HAMMER (J. von), Des osmanischen Reichs Staatsverfassung und Staatsverwaltung, 2 vol., Vienne, 1815.
- HEYD (U.), Studies in Old Ottoman Criminal Law, ed. V. Menage, Oxford, 1973.

V. L'apogée de l'Empire ottoman

- BUSBECQ (O. G. DE), Ambassades et Voyages en Turquie et Amasie de Mr Busbequius, Nouvellement traduites en français par S. G., Paris, 1646.
- CHARRIÈRE (E.), Négociations de la France dans le Levant, II, Paris, 1850.
- CHESNEAU (J.), Le Voyage de Monsieur d'Aramon, Ambassadeur pour le Roy en Levant, Paris, C. Schefer, 1887.
- FORRER (L.), Die osmanische Chronik des Rustem Paschas, Leipzig, 1923.
- HAMMER (J. DE), Histoire de l'Empire ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours, t. IV-VI, Paris, 1836.
- IBN IYAS, Journal d'un bourgeois du Caire, trad. Gaston Wiet, Paris, Bibliothèque générale de l'École pratique des hautes études, VIe section, 1955-1960, 2 vol.
- Jansky (H)., « Die Eroberung Syriens durch Sultan Selim I. », in Mitteilungen zur osmanischen Geschichte, II/3-4, 1926, pp. 173-241.
- JENKINS (H. D.), Ibrahim Pasha. Grand Vizir of Suleiman the Magnificent, New York, 1911.
- NASUH (M.), Beyân-i menâzil-i sefer-i 'Irâkeyn-i Sultân Silleymân Hân, ed. Hüseyin G. Yurdaydin, Ankara, Editions du Türk Tarih Kurumu, Seri I, Sa. 3, 1976.
- SHAW (S. J.), History of the Ottoman Empire and Modern Turkey. I. Empire of the Gazis. The Rise and Decline of the Ottoman Empire (1280-1808), Cambridge University Press, Londres, New York, Melbourne, 1976.

rted by Till Combine - (no stamps are applied by registered version)

SOHRWEIDE (H.), « Der Sieg der Safaviden in Persien und seine Rückwirkungen auf die Schiiten Anatoliens im 16. Jahrhundert », dans *Der Islam*, LX, 1965, pp. 95-223.

SPEISER (M.T.), Das Selimname des Sa'dî b. 'Abd-ill-müte'al, Zurich, 1946.

STRIPLING (G.W.F.), « The Ottoman Turks and the Arabs, 1511-1574 », dans Illinois Studies in Social Sciences, XXVI, nº 4, Urbana, 1942.

TURAN (S.), Kanunî'nin oğlu Sehzade Bayezid vak'asi. Ankara, 1961.

UZUNÇARŞILI (I.H.), Osmanlı Tarihi, İİ, Ankara (Editions du Türk Tarih Kurumu, XIII. dizi, Sa. 16^{bl}), 1975.

ZINKEISEN (J. W.), Geschichte des osmanischen Reiches in Europa, II, Gotha, 1854.

VI. L'empire dans sa grandeur (XVIe siècle)

AKDAĞ (M.), Celali isyanlari (les révoltes des djelâli), 1550-1603, Ankara, 1963. —, Türkiye'nin iktisadî ve içtimaî tarihi (Histoire économique et sociale de la Turquie), II, 1453-1559, Istanbul, 1974.

Alberi (E.), Le Relazioni degli ambasciatori veneziani al Senato durante il secolo decimosesto, 3^e serie, I, Florence, 1840; II, 1844; III, 1855; appendice, 1863.

BACQUE-GRAMMONT (J.-L.) et DUMONT (P.) éd., Contributions à l'histoire économique et sociale de l'Empire ottoman, Paris, 1983.

BARKAN (Ö.L.), XV. ve XVI. asirlarda Osmanli imparatorluğunda zirat ekonominin hukuki ve mali esaslari, I, Kanunlar (les bases juridiques et financières de l'économie agraire dans l'Empire ottoman aux xve et xvie siècles, I, Règlements), Istanbul, 1943.

-, « Essai sur les données statistiques des registres de recensement dans l'Empire ottoman », Journal of the Économic and Social History of the Orient, I,

1958, pp. 9-36.

—, « H. 933-934 (M. 1527-1528) Malî Yîlîna ait bir bûtçe Orneği », (un exemple de budget concernant l'année financière 1527-1528), *Istanbul Universitesi Iktisat Fakültesi Mecmuasi*, 15, 1-4, oct. 1953-juil. 1954, pp. 251-329.

—, « 954-955 (1547-1548) maii yilina âit bir Osmanli bütçesi » (un budget ottoman concernant l'année financière 1547-1548), Istanbul Universitesi Iktisat

Fakültesi Mecmuasi, 19, 1-4, oct. 1957-juil. 1958, pp. 219-276.

—, « H. 974-975 (M. 1567-1568) malî yîlîna âit bir Osmanlî bütçesi » (un budget ottoman concernant l'année financière 1567-1568), Istanbul Universitesi Iktisat

Fakültesi Mecmuasi, 19, 1-4, oct. 1957-juil. 1958, pp. 277-322.

- Silleymaniye cami ve imareti inşaati (la construction de la mosquée et du complexe de la Süleymâniye), 1550-1557, I, Ankara, 1972; II, Inşaata ait emir ve fermanlar (Ordres et firmans relatifs à la construction), Ankara, 1979 (aperçu en français dans O.L. BARKAN, «L'organisation du travail dans le chantier d'une grande mosquée à Istanbul au XVIe siècle », Annales, E.S.C., XVII, 6, nov.-déc. 1962, pp. 1093-1106).
 , «The price revolution of the sixteenth century: a turning point in the
- --, « The price revolution of the sixteenth century: a turning point in the economic history of the Near East », *International Journal of Middle-East Studies*, VI, 1975, pp. 3-28.

—, « Istanbul saraylarına âit muhasebe defterleri » (Registres de comptes concernant les palais d'Istanbul), Belgeler, IX, 13, Ankara, 1979, pp. 1-380.

BELDICEANU (N.) et BELDICEANU-STEINHERR (I.), « Règlement ottoman concernant le recensement (première moitié du XVI^e siècle) », Südost-Forschungen, t. XXXVII, 1978, pp. 1-40.

BELON DU MANS (P.), Les Observations de plusieurs singularités et choses mémorables trouvées en Grèce, Asie, Judée, Egypte, Arabie et autres pays, Paris, 1588.

Bennigsen (A.) et Lemercier-Quelquejay (Ch.), « Les marchands de la Cour ottomane et le commerce des fourrures moscovites dans la seconde moitié du XVI^e siècle », Cahiers du monde russe et soviétique, XI, 3, 1979, pp. 363-390,

d by Till Combine - (no stamps are applied by registered versio

Berindei (M.) et Veinstein (G.), « La présence ottomane au sud de la Crimée et en mer d'Azov dans la première moitié du XVI e siècle », Cahiers du monde russe et soviétique, XX, 3-4 juil.-déc. 1979, pp. 389-465.

-, « Règlements fiscaux et fiscalité de la province de Bender-Aqkerman (1570) », Cahiers du monde russe et soviétique, XXII, 2-3 avr.-sept. 1981,

pp. 251-328.

-, L'Empire ottoman et les pays roumains, 1544-1545, Paris, 1987.

BRAUDE (B.), « International competition and domestic cloth in the Ottoman Empire, 1500-1650 », Review, II, 3, 1979, pp. 437-454.

- et Lewis (B.), Christians and Jews in the Ottoman Empire, 2 vol., New York,

Londres, 1982.

BRAUDEL (F.), La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, 2 vol., 2° éd., Paris, 1966.

—, Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XV^e-XVIII^e siècle, III, Le Temps

du monde, Paris, 1979.

- BUSBECQ (O. Ghislain de), The Turkish Letters of Ogier Ghiselin de Busbecq, Imperial Ambassador at Constantinople, 1554-1562, trad. par E.S. Forster, Oxford, 1927; reprint, 1968.
- Charrière (E.), Négociations de la France dans le Levant, 4 vol., Paris, 1840-1860,
- CHESNEAU (J.), Le Voyage de Monsieur d'Aramon, ambassadeur pour le Roy en Levant, éd. par Ch. Schefer, Paris, 1887.
- CIZAKÇA (M.), « Price history and the Bursa silk industry: a study in Ottoman industrial decline, 1550-1560 », The Journal of Economic History, XL, 3, 1980, pp. 533-550.

CLOT (A.), Soliman le Magnifique, Paris, 1983.

COHEN (A.) et LEWIS (B.), Population and Revenue in the Towns of Palestine in

the Sixteenth Century, Princeton, 1978.

COOK (M.A.), Population Pressure in Rural Anatolia, 1450-1600, Londres, 1972. CVETKOVA (B.A.), « Les celep et leur rôle dans la vie économique des Balkans à l'époque ottomane, XV°-XVIII° siècles », dans Studies in the Economic and Social History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day, éd. par M.A. Cook, Londres, New York, Toronto, 1970, pp. 172-192.

FAROQHI (S.), « The early history of the Balkan fairs », Südost-Forschungen,

XXXVII, 1978, pp. 50-68.

-, Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia. Trade, Crafts and Food Production in an Urban Setting, 1520-1650, Cambridge, 1984.

FEKETE (L.), « Buda and Pest under Turkish rule », dans Studia Turco-Hungarica, éd par Gy. Káldy-Nagy, III, Budapest, 1976.

GÜÇER (L.), XVI-XVII asirlarda Osmanli imparatorluğunda hububat meselesi ve hububattan alinan vergiler (les problèmes frumentaires dans l'Empire ottoman hux xvi-xvii siècles et les impôts perçus sur le blé), Istanbul, 1964.

HEYD (U.), Studies in Old Ottoman Criminal Law, ed. par V.L. Menage, Oxford,

IMBER (C.H.), The navy of Süleymân the Magnificent », Archivum Ottomanicum, VI, 1980, pp. 211-282.

INALCIK (H.), « Capital formation in the Ottoman Empire », The Journal of Economic History, XXIX, 1969, pp. 97-140.

- The Ottoman Empire. The Classical Age, 1300-1600, trad. par N. Itzkowitz et

C. Imber, Londres, 1973.
JENNINGS (R.), « Urban population in Anatolia in the sixteenth century: a study of Kayseri, Karaman, Amasya, Trabzon and Erzurum », International Journal of Middle East Studies, VII, 1, 1976, pp. 21-57.

KALDY-NAGY (Gy.), « The first centuries of the Ottoman military organization »,

Acta orientalia, XXXI, 2, 1977, pp. 147-183.

y Till Combine - (no stamps are applied by registered versi

KUNT (I.M.), The Sultan's Servants. The Transformation of Ottoman Provincial Government, 1550-1650, New York, 1983.

LUCINGE (R. de), De la naissance, durée et chute des Estats, éd. par M. J. Heath, Genève, 1984.

MATUZ (J.), Das Kanzleiwesen Sultan Süleymans des Prächtigen, Wiesbaden, 1974.

McGowan (B.), Economic Life in Ottoman Europe, Taxation, Trade and the Struggle for Land, 1600-1800, Cambridge, Paris, 1981.

POSTEL (G.), De la République des Turcs, Poitiers, 1560.

REPP (R. C.), The Müfti of Istanbul, Oxford, 1986.

SERTOĞLU (M.), Osmanli' tarih lûgati' (Dictionnaire historique ottoman), Istanbul, 1986.

SKILLITER (S.), William Harborne and the Trade with Turkey, 1578-1582, Oxford, 1977.

SPANDOUYN [Spandugino] CANTACASIN (Th.), Petit traicté de l'origine des Turcqz, éd. par Ch. Schefer, Paris, 1896.

URSU (I.), La Politique orientale de François Ier, Paris, 1908.

UZUNÇARŞYLI (I.H.), Osmanli devletinin teşkilâtindan Kapukulu ocaklari (les Corps d'esclaves de la Porte dans l'organisation de l'Etat ottoman), 2 vol., Ankara, 1943-1944.

—, Osmanli' devletinin merkez ve bahriye teşkilâti (l'organisation du pouvoir central et de la marine dans l'Etat ottoman), Ankara, 1948.

—, Osmanli devletinin Ilmiye teşkilâti (l'organisation de l'établissement religieux dans l'Etat ottoman), 2e éd., Ankara, 1984.

VEINSTEIN (G.), « Les préparatifs de la campagne navale franco-turque de 1552 à travers les ordres du divan ottoman », Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, 39, 1, 1985, pp. 35-67.

—, « Some views on provisioning in the Hungarian campaigns of Suleyman the Magnificent », dans Osmanistische Studien zur Wirtschafts-und Sozialgeschichte in Memoriam Vančo Boškov, éd. par H.G. Majer, Wiesbaden, 1986, pp. 177-185.

—, « Une communauté ottomane, les Juifs d'Avlonya (Valona) dans la deuxième moitié du xvre siècle », dans Gli Ebrei e Venezia, secoli xiv-xviii, éd. par G. Cozzi, Milan, 1987, pp. 781-828.

VII. et VIII. L'État ottoman au XVII^e et au XVIII^e siècle

BARKER (T.M.), Double Eagle and Crescent: Vienna's Second Turkish Siege and its Historical Setting, New York, 1967.

BENEDIKT (H.), Der Pascha-Graf Alexander von Bonneval, 1675-1747, Graz-Cologne, 1959.

CANTEMIR (D.), The History of the Growth and Decay of the Ottoman Empire, Londres, 1758.

CVETKOVA (B.), « L'évolution du régime féodal turc de la fin du XVIIe jusqu'au milieu du XVIIIe siècle », *Etudes historiques*, Sofia, 1960, pp. 171-206.

HAMMER-PURGSTALL (J. von), Des osmanischen Reichs Staatsverfassung und Staatsverwaltung, 2 vol., Vienne, 1815.

KREUTEL (R. F.), Kara Mustafa vor Wien, Vienne, 1955.

LEWIS (B.), Istanbul and the Civilization of the Ottoman Empire, Norman, 1963. MANTRAN (R.), Istanbul dans la seconde moitié du XVII siècle, Essai d'histoire institutionnelle, économique et sociale, Paris, 1962.

MASSON (P.), Histoire du commerce français dans le Levant au XVII^e siècle, Paris, 1896.

-, Histoire du commerce français dans le Levant au XVIII siècle, Paris, 1911.

Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version

MEHMED EFENDI, Le Paradis des Infidèles. Un ambassadeur ottoman sous la Régence, éd. par G. Veinstein, Paris, 1981.

MOURADGEA D'OHSSON, Tableau général de l'Empire ottoman, 7 vol., Paris, 1788-1824.

PETIS DE LA CROIX (F.), Etat général de l'Empire ottoman, Paris, 1695.

RAYMOND (A.), Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle, 2 vol., Damas, 1973.

RYCAUT (Sir Paul), The History of the Turkish Empire from the Year 1623 to the Year 1677, Londres, 1680.

SHAY (M. L.), The Ottoman Empire from 1720 to 1734 as revealed in the Despatches of the Venetian Baili, Urbana, 1744.

SUČESKA (A.), « Die Entwicklung der Besteuerung durch die 'avåriz-i divåniye und die tekålif-i 'örfiye im osmanischen Reich während des 17. und 18. Jahrhunderts », Südost-Forschungen, XXVII, Munich, 1968, pp. 89-130.

SUMNER (B. H.), Peter the Great and the Ottoman Empire, Oxford, 1949.

THOMSON, Catherine the Great and the Expansion of Russia, New York, 1950. Tott (baron de), Mémoires sur les Turcs et les Tartares, 3 vol., Amsterdam, 1784. TODOROV (N.), La Ville balkanique, XV^e-XIX^e siècles, Sofia, 1970.

UZUNÇARŞILI (I. H.), Osmanli Tarihi (Histoire ottomane), III/1, II. Selim'in tahta çikişindan 1699 Karlofça andlaşmasina kadar (De l'avènement de Selîm II à la paix de Karlowitz de 1699), Ankara, 1951.

Osmanli Tarihi, III/2, XVI. yüzyil ortalarından XVII. yüzyil sonuna kadar
 (Du milieu du XVI^e siècle à la fin du XVII^e), Ankara, 1954.

 Osmanli Tarihi, IV/1, Karlofça andlaşmasından XVIII. yüzyil sonlarina kadar (Du traité de Karlowitz à la fin du XVIII^e siècle), Ankara, 1956.

-, Osmanli Tarihi, IV/2, XVIII. yüzyil (Le XVIIIe siècle), Ankara, 1959.

WOLF (J. B.), The Emergence of the Great Powers, 1685-1715, New York, 1951.

IX. Les provinces balkaniques (1606-1774)

BAYERLE (G.), « The compromise at Zsitvatorok », Archivum Ottomanicum, VI, 1980, pp. 5-53.

BIEGMAN (N.H.), The Turco-Ragusan Relationship according to the Firmans of Murad III (1575-1595) extant in the State Archives of Dubrovnik, La Haye-Paris, 1967.

BRAUDE (B.) et LEWIS (B.), Christians and Jews in the Ottoman Empire, 2 vol., New York-Londres, 1982.

BUSCH-ZANTNER (R.), Agrarverfassung, Gesellschaft und Siedlung in Südosteuropa unter besonderer Berücksichtigung der Türkenzeit, Leipzig, 1938.

CANDEA (V.), « Les intellectuels du Sud-Est européen au XVII^e siècle », Revue des études sud-est européennes, VIII, 2, pp. 181-230, et 4, pp. 623-668, Bucarest, 1970.

CARTER (F. W.), Dubrovnik (Ragusa). A Classic City-State, Londres-New York, 1972.

CVETKOVA (B.), « Mouvements anti-féodaux dans les terres bulgares sous domination ottomane du XVII au XVIII siècle », Études historiques, II, Sofia, 1965, pp. 149-168.

—, « Quelques problèmes du féodalisme ottoman à l'époque du XVI^e siècle au XVIII^e siècle », Actes du premier congrès international d'études balkaniques et sud-est européennes, III, Sofia, 1969, pp. 709-720.

DUTU (A.) et CERNOVODEANU (P.), Dimitrie Cantemir, Historian of South East European and Oriental Civilizations, Association internationale d'études du Sud-Est européen, Bucarest, 1973.

FAURIEL (C.), Chants populaires de la Grèce moderne, 2 vol., Paris, 1824-1825.

ed by lift Combine - (no stamps are applied by registered versi

GANDEV (C.), « L'apparition des rapports capitalistes dans l'économie rurale de la Bulgarie du Nord-Ouest au cours du XVIII^e siècle », Études historiques, Sofia, 1960, pp. 207-220.

GEORGESCU (V.), Mémoires et projets de réforme dans les principautés roumaines, 1769-1830, Bucarest, 1970.

-, « The Romanian Boyars in the eighteenth century: their political ideology », East European Quarterly, VII, 1, 1973, pp. 31-40.

HADROVICS (L.), Le Peuple serbe et son Eglise sous la domination turque, Paris, 1947.

HADŽIJAHIĆ (M.), « Die privilegierten Städte zur Zeit des osmanischen Feudalismus. Mit besonderer Berücksichtigung der Privilegien der Stadt Sarajevo », Südost-Forschungen, XXI, Munich, 1961, pp. 130-158.

HOBSBAWM (E. J.), Bandits, Londres, 1969; texte français: Les Bandits, trad. J.P. Rospars, Paris, 1972.

INALCIK (H.), « L'Empire ottoman », dans Les Peuples de l'Europe du Sud-Est et leur rôle dans l'histoire (xve-xxe ss.). Actes du premier congrès international des études balkaniques et sud-est européennes, Sofia, 1966, pp. 7-48. Réimpression dans Inalcik, H., Studies in Ottoman Social and Economic History, Londres, 1985.

—, « Centralization and decentralization in ottoman administration » in Studies in Eighteenth Century Islamic History, éd. Th. Naff et R. Owen, Carbondale, Il., 1977, pp. 27-52 et 362-369.

-, « Military and fiscal transformation in the Ottoman Empire, 1600-1700 »,

Archivum Ottomanicum, VI, 1980, pp. 283-337.

-, « The emergence of big farms, ciftliks: State, landlords and tenants », dans Contributions à l'histoire économique et sociale de l'Empire ottoman, éd. par J.-L. Bacqué-Grammont et P. Dumont, Paris-Louvain, 1983, pp. 105-126.

JELAVICH (B.), History of the Balkans. Eighteenth and Nineteenth Centuries, I, Cambridge, 1983.

KABRDA (J.), Le Système fiscal de l'Eglise orthodoxe dans l'Empire ottoman d'après les documents turcs, Brno, 1969.

KREŠEVLJAKOVIĆ (H.), Kapentanije i Kapetani u Bosni i Hercegovini (les capitanats et les capitaines en Bosnie et en Herzégovine), Sarajevo, 1954.

MAKKAI (L.), Histoire de la Transylvanie, Paris, 1946.

McGOWAN (B.), Economic Life in Ottoman Europe. Taxation, Trade and the Struggle for Land (1600-1800), Cambridge-Paris, 1981.

MIHORDEA (V.), Maîtres du sol et paysans dans les principautés roumaines au XVIII siècle, Bucarest, 1971.

NAGATA (Y.), Muhsinzâde Mehmed Paşa ve Âyânlik Müessesesi (Muhsinzâde Mehmed Pacha et l'institution de l'ayânlik), Tokyo, 1976.

NOLDE (B.), La Formation de l'Empire russe. Etudes, notes et documents, 2 vol., Paris, 1952-1953.

NORADOUNGHIAN (G.), Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman, I, 1300-1789, Paris, 1897.

NOYES (G. R.) et BACON (L.), Heroic Ballads of Servia, Boston, 1913.

Pantazopoulos (N.J.), Church and Law in the Balkan Peninsula during the Ottoman Rule, Salonique, 1967.

1453-1953, Le cinq-centième anniversaire de la prise de Constantinople, L'Hellénisme contemporain, 2^e s., 7^e année, fasc. hors série, Athènes, 1953.

PANZAC (D.), La Peste dans l'Empire ottoman, 1700-1850, Paris-Louvain, 1985. PERÈNYI (J.), « Trois villes hongroises sous la domination ottomane au XVII^e siècle », dans Actes du premier congrès international d'études balkaniques et sud-est européennes, IV, Sofia, 1969, pp. 581-591.

ROSEN (G.), Die Balkan Haiduken im Beitrag zu innern Geschichte des Slawenthums, Leipzig, 1878.

ROTHENBERG (G.E), The Austrian Military Border in Croatia, 1522-1747,

Urbana, 1960.

—, The Military Border in Croatia, 1740-1881, Chicago-Londres, 1966.

RUNCIMAN (S.), The Great Church in Captivity, Cambridge, 1968.

SAKELLARIOU (M.B.), He Peloponnesos kata ten deuteran Tourkokratian, 1715-1821 (Le Peloponnese sous la seconde domination turque, 1715-1821), Athènes, 1939.

STAVRIANOS (L.S.), The Balkans since 1453, New York, 1958.

STOIANOVICH (T.), « Land tenure and related sectors of the Balkan economy », The Journal of Economic History, 13, 1953, pp. 398-411.

-, « The conquering Balkan Orthodox Merchants », Journal of Economic History, XX, 2, juin 1960, pp. 234-313.

Structure sociale et développement culturel des villes sud-est européennes et adriatiques aux XVII^e-XVIII^e siècles, Association internationale d'études du Sud-Est européen, Bucarest, 1975.

SUCESKA (A.), Ajani, prilog i zučavanju loklane vlasti u našim zemljama za vrijeme turaka (Les ayân. Apport à l'étude des autorités locales dans les pays yougoslaves sous l'occupation turque), Sarajevo, 1965 (résumé en allemand, pp. 237-254).

SUGAR (P.F.), Southeastern Europe under Ottoman Rule, 1354-1804, Seattle-Londres, 1977.

SUMNER (B.H.), Peter the Great and the Ottoman Empire, Oxford, 1949.

SVORONOS (N.G.), Histoire de la Grèce moderne, Paris, 1953.

-, Le Commerce de Salonique au XVIII siècle, Paris, 1956.

Todorov (N.), « La ville balkanique aux XV^e-XIX^e siècles. Développement socioéconomique et démographique », Bulletin de l'Association internationale d'Etudes du Sud-Est européen, XV-XVI, Bucarest, 1977-1978, pp. 3-495.

VEINSTEIN (G.), « Le patrimoine foncier de Panayote Bénakis, kocabaşi de Kalamata », dans Raiyyet Rüsûmu. Essays presented to Halil Inalcik, Journal of Turkish Studies, 11, 1987, pp. 211-231.

«La Ville balkanique, xve-xixe siècles », Studia Balcanica, 3, Sofia, 1970.

WALLERSTEIN (I.), "The Ottoman Empire and the capitalist world economy: some questions for research", Review, II, 3, 1979, pp. 389-400.

X. Les provinces arabes (XVT-XVIII siècles)

'ABD AL-LATÎF (L.), al-Idâra fî Misr fî l-'Asr al-'Uthmânî, Le Caire, 1978. 'ABD AL-RAHÎM (A.), al-Rîf al-Misrî fî l-qarn al-thâmin 'achar, Le Caire, 1974. ABDEL NOUR (A.) Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (xvr-xviii* siècles), Beyrouth, 1982.

ABDESSELEM (A.), Les Historiens tunisiens des XVII^e, XVIII^e et XIX^e siècles. Essai d'histoire culturelle, Paris, 1973.

ABU HUSAYN (A.), Provincial Leaderships in Syria, 1575-1650, Beyrouth, 1985. B. THROUCH (T.), Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVII siècle, l'unis, 1977.

BAER (G.), Fellah and Townsman in the Middle East, Londres, 1982.

BAKHIT (M.A.), The Ottoman Province of Damascus in the sixteenth century, Beyrouth, 1982.

BARBIR (K.), Ottoman Rule in Damascus 1708-1758, Princeton, 1980.

BELDICEANU (I. et N.), «Règlement ottoman concernant le recensement », Sudöst Forschungen, 27 (1978).

BERGNA (P.), Tripoli dal 1510 al 1850, Tripoli, 1925.

BODMAN (H. L.), Political Factions in Aleppo 1760-1826, Chapel Hill, 1963. BOYER (P.), La Vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, Paris, 1963.

Till Combine - (no stamps are applied by registered version

BRAUDE (B.) et Lewis (B.) éd., Christians and Jews in the Ottoman Empire. II. The Arabic-speaking Lands, New York, 1982.

Brown (L.C.), The Tunisia of Ahmad Bey 1837-1855, Princeton, 1974.

CHERIF (M.H.), Pouvoir et Société dans la Tunisie de H'usayn Bin 'Als (1705-1740), 2 vol., Tunis, 1984-1986.

CHEVALLIER (D.), La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe, Paris, 1971.

COHEN (A.), Palestine in the 18th Century. Patterns of Government and Administration, Jérusalem, 1973.

 et Lewis (B.), Population and Revenue in the Towns of Palestine in the Sixteenth Century, Princeton, 1978.

COLOMBE (M.), « L'Algérie turque », dans Introduction à l'Algérie, Paris, 1957.

—, « Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjaq d'Alger », Revue africaine, 87, 1943.

CRECELIUS (D.), The Roots of Modern Egypt, Minneapolis, 1981.

DEHERAIN (H.), L'Egypte turque, dans Histoire de la nation égyptienne, t. V, Paris, 1931.

DENY (Jean), « Les registres de solde des Janissaires, Revue africaine, 61, 1920. EL-NAHAL (G. H.), The Judicial Administration of Ottoman Egypt in the Seventeenth Century, Minneapolis, 1979.

FERAUD (L.C.), Annales tripolitaines, ed. par A. Bernard, Paris-Tunis, 1927.

GABARTI (A. al-), 'Agâ'ib al-âthâr, Bûlâq, 1879.

GHAZZI (K.), Nahr al-Dhahab, Alep, 1926.

GIBB (H. A. R.) et BOWEN (H.), Islamic Society and the West, vol. I, Islamic Society in the Eighteenth Century, 2 parties, Oxford, 1950-1957.

GRAMMONT (H. DE), Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Angers, 1887.

HAUTECOEUR (L.) et WIET (G.), Les Mosquées du Caire, 2 vol., Paris, 1932.

HANNA (N.), An Urban History of Bûlâq in the Mamluk and Ottoman Periods, Le Caire, 1983.

HENIA (A.), Le Grîd, Tunis, 1980.

HOLT (P.M.), Egypt and the Fertile Crescent 1516-1922, Cornell, 1966.

-, Studies in the History of the Near East, Londres, 1973.

HOURANI (A. H.), « The changing face of the Fertile Crescent », Studia Islamica, 8, 1957.

HUTTEROTH (W.D.) et ABDULFATTAH (K.), Historical Geography of Palestine, Transjordan and Southern Syria in the Late 16th Century, Erlangen, 1977.

INALCIK (H.), The Ottoman Empire, Londres, 1973.

Issawi (C.), An Economic History of the Middle East and North Africa, Columbia, 1982.

JULIEN (Ch.-A.), Histoire de l'Afrique du Nord de la conquête arabe à 1830, 2° éd. revue et mise à jour par Roger Le Tourneau, Paris, 1956.

KEMP (P.), Mosul and Mosuli Historians of the Jalili Era (1726-1834), thèse, Oxford, 1979, ex. dact.

KUNT (I. M.), The Sultan's Servants. The Transformation of Ottoman Provincial Government, 1550-1650, New York, 1983.

LONGRIGG (S.H.), Four Centuries of Modern Iraq, Oxford, 1925.

Mantran (R.), « North Africa in the sixteenth and seventeenth centuries », dans The Cambridge History of Islam, vol. 2, Cambridge, 1970.

MARCEL (J.-J.), Histoire de l'Egypte depuis la conquête des Arabes jusqu'à l'Expédition française, dans l'Univers, Paris, 1848.

MARCUS (Abraham), « Privacy in Eighteenth Century Aleppo », *IJMES*, 18, 1986.

MASTERS (Bruce), The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East, New York, 1986.

by Till Collibilie - (no stallips are applied by registered version

MICACCHI (R.), La Tripolitania sotto il dominio dei Caramanli, Rome, 1926. NIEUWENHUIS (T.), Politics and Society in Early Modern Iraq, La Haye, 1982. OWEN (R.), The Middle East in the World Economy 1800-1914, Londres, 1981.

PANZAC (D.), La Peste dans l'Empire ottoman, 1700-1850, Louvain, 1985.

—, « Affréteurs ottomans et capitaines français à Alexandrie », ROMM, 34

(1982-2).

PASCUAL (J.-P.), Damas à la fin du xvr siècle, Damas, 1983.

Pignon (Jean), « La Tunisie turque et husseinite », dans Initiation à la Tunisie, Paris, 1950.

PITCHER (D. E.), An Historical Geography of the Ottoman Empire, Londres, 1968. RAFEQ (A.), The Province of Damascus 1723-1783, Beyrouth, 1966.

RAOUF (I.), Mosul during the Ottoman Era. The Period of Local Government 1726-1834, Najaf, 1975.

RAYMOND (A.), Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle, 2 vol., Damas, 1973-1974.

-, Grandes villes arabes à l'époque ottomane, Paris, 1985.

-, « North Africa in the Pre-colonial Period », dans The Cambridge History of Islam, vol. 2, Cambridge, 1970.

-, The Great Arab Cities in the 16th-18th Centuries. An Introduction, New York, 1984.

RAYMOND (A.), ROGERS (M.), WAHBA (M.) éd., Colloque international sur l'histoire du Caire, D.D.R., n.d.

Rossi (E.), Storia di Tripoli e della Tripolitania dalla conquista araba al 1911, Rome, 1968.

SAUVAGÉT (J.), Alep. Essai sur le développement d'une grande ville syrienne, des origines au milieu du XIX' siècle, 2 vol., Paris, 1941.

-, « Esquisse d'une histoire de la ville de Damas », Revue des études islamiques, 4 (1934), pp. 421-480.

SERRES (Jean), La Politique turque en Afrique du Nord, Paris, 1925.

SHAW (S.J.), History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, 2 vol., I, Empire of the Gazis. The Rise and Decline of the Ottoman Empire, 1280-1808, Cambridge, 1976.

-, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, Harvard, 1964.

—, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798, Princeton, 1958.

TABBAKH (M. Râghib al-), I lâm al-Nubalâ, Alep, 1923.

TEMIMI (A.), Le Beylik de Constantine et Hâdj Ahmed Bet, Tunis, 1978.

—, éd., La Vie sociale dans les provinces arabes à l'époque ottomane, Zaghouan, 1988.

-, éd., Les Provinces arabes à l'époque ottomane, Zaghouan, 1987.

THIECK (J.-P.), « Décentralisation ottomane et affirmation urbaine à Alep à la fin du xyııı siècle », dans Mouvements communautaires et Espaces urbains au Machreq, Beyrouth, 1985, pp. 117-168.

VALENSI (L.), Le Maghreb avant la prise d'Alger (1790-1830), Paris, 1969.

-, Fellahs tunisiens. L'économie rurale et la vie des campagnes aux XVIII et XIX e siècles, Paris, 1977.

WALZ (T.), Trade between Egypt and Bilâd as-Sûdân, Le Caire, 1978.

مىقحة	المحتويسات
٧	ظمة المترجم
. 4	مهيد: روبير مانتران
14	لفصل الأول : عثمان وأورخان
	ایرین بیلدیسینی
	لحقائق والأساطير
	من مولد الدولة العثمانية إلى عام ١٣٠٢ – من عام ١٣٠٢ الى فتح إمارة
	كاريس – فتح إمارة كاريس – من الانتقال الى أوروبا الى موت أورخان
	تظيم السلطة
	دمج العثمانين في النظام السياسي - الدعامة الأيديولوچية للدولة
	العثمانية – المجتمع
٤٩	لقصل الثاني : صعود العثمانيين (١٣٦٢ - ١٤٥١)،
	نيقولا قاتان
	سراد الأول (۲۲۲۲ - ۲۸۹۱)
	فتح روميليا - الزحف العثماني في الأناضول وفي روميليا - تكوين
	الامبراطورية وبناء الدولة
	بايزيد الأول (١٣٨٩ – ١٤٠٢)
	العمليات في الأناضول - الوضع في بيزنطة - حملات جديدة في
	الأناضول - الزحف في روميليا (١٣٩٣ - ١٣٩٦) - حملة نيكوپوليس
	الصليبية - الحملات الأخيرة في الأناضول - امبراطورية بايزيد في عام
	۱٤٠٢ – معركة أنقره.
	مابین مهدین (۱٤۰۲ – ۱٤۱۳)
	سليمان شلبي في روميليا - محمد شلبي في الأناضول - مغامرة موسى

شلبى

محمد الأول (١٤١٣ - ١٤١١)

النزاعات مع كرمان والبندقية - قضية دوزمه مصطفى - تمرد بدر الدين - نحو استعادة الهدوء

مراد الثاني (۱٤٢١ -- ١٤٥١)

مصاعب الخلافة – الصعود العثمانى الجديد – ١٤٢٧ – ١٤٣٠ – النزاع مع البندقية والصراع على النفوذ مع المجر – ١٤٣٠ – ١٤٣٧: النزاعات مع الألبانيين والمجريين والكرمانيين – الأعوام الأخيرة للعهد الأول لمراد الثانى: نزاع جديد مع المجر (١٤٣٧ – ١٤٤٤) – العهد الأول لمحمد إلثاني والعهد الثاني لمراد الثاني – مراد الثاني وتوطيد الامبراطورية.

القصل الثالث : صعود العثمانيين (١٥١١ - ١٥١٢)،

محمد الثاني (١٤٨١ – ١٤٨١)

بداية عهد صعب – فتح القسطنطينية – توطيد وجود العثمانيين في القسطنطينية – الآثار السياسية والدبلوماسية والعسكرية للانتصار – السيطرة على الدانوب: المسألة الحربية والنزاع مع المجر – عام ١٥٦٧ – السقوط الموره وصربيا: ١٥٥٨ – ١٤٦٠ – الحملة على سواحل البحر الأسود: ضم سينوب وتريبيزوند – النزاعات مع المسيحيين. الحرب مع البندقية (٢٦٤١ – ١٤٧٠) – الجبهة الأناضولية: ضم كرمان والنزاع مع الاكويونلو (٣٢٦١ – ٤٧٤١) – الانتصار على الايطاليين، النزاع مع المجريين والمولداڤيين (٣٧٦١ – ٢٧٩١) – العامان الأخيران للعهد – محمد الثاني، منظم الدولة.

بایزید الثانی (۱٤۸۱ – ۱۸۱۲)

الحرب الأهلية (١٤٨١ – ١٤٨١) - سياسة بايزيد الثانى - الفتوحات الأولى للعهد: الهرسك ومولداڤيا - النزاع مع مصر (١٤٨٥ – ١٤٩١) - تطور العلاقات مع أوروبا - الحرب مع البندقية (١٤٩٩ – ١٥٠٣) - تفكك

الاناضول العثمانية: الصفويون والكيزيلياش - الأزمة النهائية وسقوط بايزيد الثاني (١٥١١ – ١٥١٢) النصل الرابع: تنظيم الامبراطورية العثمانية (القرنان الرابع عشر والخامس عشر): ١٧٠ نيكررا بيلديسيني السلطة المركزية المياة الاقتصادية القطاع الحضري - القطاع الريفي الجيش القوام السكاني والتتريك والأسلمة الفصل الخامس: أوج الامبراطورية العثمانية: الأحداث (Y101 – 7.71): Y. Y چان - لوی باکی - جرامون سليم الأول (١٥١٧ - ١٥٢٠) الحملة ضد صفوى ايران – الحملة ضد الماليك في سوريا . سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦١) الاستيلاء على بلجراد ورودس – العملات في المجن حصار فبينا (١٥٢٩) - فتح العراق، الصدر الأعظم ابراهيم باشا - معارك جديدة مع اسبانيا والنمسا - من سليم الثاني (٢٦٥١ – ٧٥٧٤) إلى محمد الثالث (17.5-1090) القصل السادس: الابمراطورية في عظمتها (القرن السادس -[≉]عشر):-----**۲۳۷** " چيل الينشتاين حكم الامبراطورية مشكلة الوراثة – السلطان، عماد النولة – مسألة الاستبداد – القصر، مركز السلطة – الديوان – نمو البيروقراطية.

أدوات السلطة ت السلطة 1/2 القوات المركزية : الانكشيارية و «قوات الباب» - قوات المقاطعات -الأسطول - مواطن قوة وضعف جيوش سليمان - تنظيم المقاطعات. «التصاد - عالم» تحت سيطرة الدولة المياة الزراعية والرعوية – المناجم والمحاجر – المياة المضرية – مشروعات الدولة - التجارة الكبيرة - التطور النقدى واختلالات أواخر القرن. القصل السابع: الدولة العثمانية في القرن السابع عشر: 434 روپير مانتران من أحمد الأول إلى مراد الرابع (١٦٠٧ - ١٦٤٠) النزاعات الخارجية - المشكلات الداخلية - عثمان الثاني: فشل إمبلاح -مراد الرابع واستعادة سلطة السلطان انحطاط الحكيمة المركزية (١٦٤٠ - ١٦٥٨) الصراعات على النفوذ - انحلال السلطة، زمن آل کویرولی (۱۹۵۲ – ۱۹۸۳) محمد كويرولو (١٦٥٦ - ١٦٦١) - أحمد باشا فاضل كويرولو زاده (١٦٦١ - ١٦٧١) - الشئون الخارجية - مصطفى قرة باشا والإخفاق أمام قيينا (١٦٧٦ - ١٦٨٨). الامبراطورية تواجة المصاعب (١٦٨٤ - ١٦٩٩) المشكلات الاقتصادية - التجارة الخارجية - المشكلات الاجتماعية. النشاط الغكرى والفني القصل الثامن : الداوة العثمانية في القرن الثامن عشر : الضغط الأوروبي: روبير مانتران

المشكلات الفارجية

من صلح كالوڤيتز (١٦٩٩) الى الاتفاق التركى - الفارسى (١٧٤٦) - الحرب الروسية - التركية، معاهده كوتشوك كاينارچا (١٧٦٨ - ١٧٧٤).

احمد الثالث : محاولات التجديد (١٧٠٣ - ١٧٣٠)

حسين باشا عمچازاده وخلفائه المباشرون (١٦٩٩ – ١٧١٨): الانفتاح والاستمرارية) – صدارة ابراهيم باشا دامار العظمى (١٧١٨ – ١٧٣٠) – تمرد پاترونا خليل (١٧٣٠)؛ الوضع في الولايات – الدولة العثمانية في مستهل القرن الثامن عشر: استمرارية أم تحول؟

بونڤال باشا؛ التحسينات في المجالين العسكرى والمدنى – محاولة التجديد: راغب باشا كوچا،

التغلغل الأجنبي

الضغط الاقتصادى: توسيع الامتيازات - الدول الكبرى والأقليات - الاقتصادوالسياسة.

الفصل التاسع : الولايات البقانية (١٦٠٦ - ١٧٧٤)، والفصل التاسع : الولايات البقانية (عبد الماين

الممتلكات الأوروبية في أوائل القرن السابع عشر: الدوائر الثلاث

النظام الكلاسيكي: مجمل محصلة

ד-דו – פיעו: וצייבון

المروب والتمولات الهيوبوليتيكية

بودوليا وأوكرانيا - كريت والبيلوبونيز - المجر وترانسلقانيا - البلاد الرومانية - شمال البحر الأسود،

مسيحيو البلقان في الحرب: لاعبو أدوار ومحل رهان

الجوائب الديموجرانية

التطور العقارى ومشكلة التشفتليك

من اللص الشريف الى الدركي اللص

التحولات الضريبية وتعزز الاستقلالات المحلية الطلاق التجارة ومولد «التاجر الأرثوذكسي»

للحة عن الثقافة والدين

الغصل العاشر: الولايات العربية (القرن السادس عشر -
القرن الثامن عشر):
أندريه ريمون
إدراة الولايات العربية من المركز
إدارة الولايات
الولاة - المؤسسة القضائية - الميليشيات - التوافق مع القوى والتقاليد
المحلية شئون الضرائب.
توى التلاهم
تضامن معنوى وديني – الصلات الاقتصادية الداخلية – دور الحج
تطور الرلايات العربية
الادارة المباشرة في حلب
متزعمون محليون وأشباه سلالات حاكمة محلية رجلان قويان في
فلسطين: الشِيخ ضاهر وأحمد باشا الجزار - آل العظم: شبه سلالة
حاكمة في دمشق - سلالات حاكمة في العراق، في الموصل وبغداد - آل
عبد الجليل في الموصل المماليك في بغداد
المماليك المصريون
تطور ولايات المغرب نمو الاستقلال
الجزائر: ملكية جماعية - السلالات الحاكمة التونسية - طرابلس الغرب:
من حكم الدايات الى سلالة الكرمانلية الحاكمة.

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

رتم الإيداع ٢٦/٣٦١٦ I.S.B.N.: 977 - 5091 - 13 - 6



nverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)







nverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الرج الرف العنالية المرابعة ا الجسيرة المرابعة الم

هذا الكتاب هواعمل جماعى، قام كتابة كل فصل فيه مؤرخ متخصص تحت إشراف المؤرخ والمستشرق الفرسى الكبير روبير مانتران وينقول مانشران في تقديم هذا اللعمل، وهو الأولى من نوعه الذي يتناول الدولة العثمانية منذ البدايات الأولى في أواطل القرن الزابع عشر وحتى مولد تركيا الحديثة على يدي كمال أتاثورك أن كل ماكتب عن الدولة العثمانية قبل ذلك كان بوجه عام موجزا للغاية، ويفتقر إلى المعالجة العميقة، احسافة إلى أنه كان مكتوبا من مجهة الطهر أحادية الجانب ومعتمدا ققط على المصادر الأوروبية، وتغلب عليه روح المركزية الذائية الأوروبية

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، صار في وسع الباحثين الاطلاع على الأرشيفات العثمانية التي قدمت وفرة من المعلومات والقت أضواء هامة على تاريخ الدولة من الداخل، كتنظيم وإدارة واقتصاد وثقافة.
«وأصبح من المفيدأن نقدم إلى طلاب العلم وإلى زملاننا المؤرخين وإلى الراغبين في أن ينهلوا من منابع الثقافة عملا مستندا إلى هذه

مكذا يقول روبير مانتران.

